

ناتج مصر

قبل الاحتلال البريطاني وبعبء

تأليف

المسيو تيودور رودستين

تعريب

٢٠٥٤٨
١٤٨٥

على حمشكى

وتتضمن مقدمة العرب حديثاً مهماً

مع سعد باشا في لندن عن المفاوضات

يطلب من مكاتب إيم أفاتس به موم = طات السكك الحديدية
المصرية

ومن مكتبة الهلال بشارع الفجالة بمصر

ومن مكتبة زيدان بشارع الفجالة بمصر

ومن مكتبة بنك مصر بشارع الدواوين بمصر

ومن المكتبة التجارية بشارع محمد علي بمصر

سنة ١٣٤٥ هجرية — سنة ١٩٢٧ ميلادية



المعرب
على احمد شكوى

فهرست الكتاب

صفحة

- ١ كلمة العرب وتتضمن حديثا مع سعد باشا في لندن عن المفاوضات
١ مقدمة المستر بلنت
١٦ وعود انجلترا

الباب الاول

انتهاب مصر

- ٤٤ الفصل الاول . بدء الاعتداء
٦٤ الفصل الثاني . مصر في قبضة حملة الاسهم
٨٥ الفصل الثالث . « للمالية العليا »
١٠٢ الفصل الرابع . حملة الاسهم في ميدان العمل
١٢٣ الفصل الخامس . الوزارة الاوربية والثورة الاولى
١٤٧ الفصل السادس . سقوط الوزارة الاوربية
١٦٨ الفصل السابع . الانقلاب الحكومي
١٩٣ الفصل الثامن . مصر تحت المراقبة الثنائية

الباب الثاني

احتلال مصر

- ٢١٧ الفصل التاسع . ثورة سبتمبر عام ١٨٨١
٢٤٠ الفصل العاشر . وقفة انجلترا بن السليم والحرب

- ٢٦٦ الفصل الحادى عشر . دسائس التدخل
٢٩٢ الفصل الثانى عشر . السياسة بصفتهم محرضين على الاجرام
٣١٢ الفصل الثالث عشر . مذبحة الاسكندرية المدبرة
٢٣٣ الفصل الرابع عشر . سياسة المدافع الضخمة
٣٥٢ الفصل الخامس عشر . الاستيلاء على مصر

الباب الثالث

ادارة مصر

- ٣٧٥ الفصل السادس عشر . اعمال اللورد كرومر المالية
٣٩٤ الفصل السابع عشر . اعمال اللورد كرومر المالية (تنمة)
٤٢٦ الفصل الثامن عشر . الغاء السخرة والكرباج
٤٣٦ الفصل التاسع عشر . سياسة اللورد كرومر الاقتصادية
٤٦٢ الفصل العشرون . الآثار الادبية للادارة البريطانية

الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

- ٤٩٥ الفصل الحادى والعشرون . سياسة اللين الممزوج بالشدة
٥١٨ الفصل الثانى والعشرون . الحركة الرجعية والارهاب
٥٤٣ • تذييل . تقرير لجنة الجمعية العمومية بخصوص رفض مد امتياز

صفحة بيان بصور الكتاب

المغفور له السلطان حسين	سلطان مصر السابق	
محمد بك طلعت حرب	مدير بنك مصر	
وؤاد بك سلطان	عضو الادارة المنتدب	
المغفور له محمد سلطان باشا	رئيس مجلس النواب السابق	
المستر وفريد سكاون بلنت	واضم مقدمة الكتاب	١
المغفور له سعيد باشا	خديو مصر السابق	٤٥
المغفور له اسماعيل باشا	خديو مصر السابق	٤٧
المسيو فردية ند دلسبس	صاحب مشروع قناة السويس	٦٠
المستر دوزائيلي	رئيس الوزارة البريطانية السابق	٨٣
اللورد بالمرستون	وزير خارجه انجلترا السابق	١٠٠
المستر غلادستون	رئيس الوزارة الانجليزية السابق	١٠٥
اللورد غرانفيل	وزير خارجية انجلترا السابق	١١١
الدوق ديكاويه	وزير خارجية فرنسا السابق	١١٥
الامير حليم باشا	عم الخديو اسماعيل باشا	١٢٣
الامبراطور نالمون الثالث	امبراطور فرنسا والحكم في قضية قناة السويس	١٢٤
المسيو دى بلتيير	المراقب الفرنسي	١٢٦
اللورد كرومر	التنصل الانجليزى العام	١٢٨
نوبار باشا	رئيس الوزارة المصرية السابق	١٤٢
راض باشا	» » » »	١٤٣
الجنرال غردون باشا	قائد الجيش الانجليزى في السودان	١٤٤
احمد عرابي باشا	زعيم الثورة المصرية	١٤٥
المغفور له توفيق باشا	خديو مصر السابق	١٤٦
المغفور له الشيخ محمد عبده	مفتي الديار المصرية السابق	١٤٧
شريف باشا	رئيس الوزارة المصرية سابقا	١٦٢
محمود باشا سامى البارودى	» » » »	١٦٥
المسيو فريسنيه	وزير خارجية فرنسا السابق	١٦٧
المسيو ليون غامبثا	» » » »	١٦٩
اللورد دوفرين	السفير البريطانى في الاستانة	١٧١
السير دروموندو وانف	المندوب البريطانى في مؤتمر الاستانة	١٧٤
المستر جون برايت	عضو الوزارة البريطانية في عهد المستر غلادستون	١٧٦
وقد استقال من الوزارة احتجاجا على ضرب الاسكندرية		
الاميرال سيمور	الاميرال الانجليزى الذى ضرب الاسكندرية	١٧٧
الامير بسمارك	المستشار الالماني	١٨١
البارون دى جيبير	وزير خارجية روسيا السابق	١٨٦

صوت

[illegible]

﴿ كلمة المغرب ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد
فهذا كتاب «تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده» كما سميناه نحن
أو كتاب «خراب مصر» كما سماه صاحبه . وهو كتاب فذأتى على تاريخ
مصر في عهد المغفور له اسماعيل باشا ثم تدرج الى ذكر الفضائح الخاصة
بالقروض التي عقدتها مصر وكانت بداية الدين المصري الذى أدى إلى
وقوع مصر في قبضة حملة الاسهم . وقد بين الكتاب كيف تأسس
صندوق الدين ومانال البلاد في أوائل انشائه من ضروب الارهاق
والعسف وكيف تأمر رجال المال على خلع اسماعيل باشا . ثم تدرج الى
تفصيل حوادث الثورة العراقية ووصفها أدق وصف وأشار الى دسائس
رجال السياسة الاجنبية مما كانت خاتمته مذبحة الاسكندرية التي
أقام المؤلف البرهان على أنها من تدبير أولئك الاجانب . ثم أسهب
في شرح ما تلا ذلك من الحوادث وعرج على موقعة النيل الكبير التي
انتهت بزحف الجيش البريطاني على القاهرة واستيلائه على مصر ثم خصص
للمؤلف جزءا كبيرا من الكتاب شرح السيامة قاله مطبعة منذ الاحتلال
وفصل اعمال لورد كرومر التي اعتمدت بمأساة مصر .

ولم يشأ المؤلف أن يعتمد على الروايات المتسلسلة بل دعم أقواله

— ب —

بالمستندات والوثائق الرسمية فجاء الكتاب من خير ما اخرج للناس عن تاريخ الاعتداء البريطاني على مصر الى وقتنا هذا . وحسب القارىء دليلا على ماسببه هذا الكتاب من القلق للدوائر البريطانية السياسية ان جريدة التيمس قالت مرة في سياق مقال افتتاحي عن « مؤلفه » ان سمعة بريطانيا في الشرق لم تتأثر من شيء كما تأثرت من كتاب خراب مصر . ولما قد عني المستر بلنت صديق المصريين المشهور بوضع مقدمة بايعة للكتاب ختمها باثبات الوعود التي قطعتها بريطانيا العظمى للجلاء عن مصر

أما المؤلف فهو المسيو تيودور روزستين الذي كان قد فر من روسيا في عهد الحكم القيصري واستوطن انجلترا زهاء عشرين عاما اختلط في اثنائها باقطاب السياسة فيها . ثم تعرف به المغفور له مصطفى كامل باشا وقدر له المامه التام بالقضية المصرية فجاء به الى القاهرة لتحرير جريدته « ذى اجبشيان ستاندارد » ثم اصبح المؤلف فيما بعد الساعد الايمن للمستر بلنت في تحرير المجلة الانجليزية « اييجبت » التي حذر لورد كتشزد خولها الى القطر المصري لصراحتها المتناهية . ولما دالت دولة القياصرة على اثر شجوب ثورة البلاشفة عاد المسيو روزستين الى روسيا حيث اختاره لينين سكرتيرا خاصا له . ثم عينته الحكومة الروسية فيما بعد وزيرا مفوضا لها في طهران ولكن لم يمض على تسلمه مهام منصبه الجديد سوى بضعة اشهر حتى ارسل لورد

- ج -

كيرزون الى الحكومة الروسية مذكرة طويلة طلب اليها فيها سحب
المسيو روزستين من طراني ادعجا على انهما كه في نشر الدعاية ضد
انجليا في الهند .

ولقد وضع للمسيو روزستين كتابه هذا في سنة ١٩١٠ اي وهو
حديث العهد بالحركة الوطنية في مصر ومن ثم شرعت بجريدة اللواء
في نشر مقتطفات منه ولكن الحظ اسمعنا بالعرف بالمؤلف شخصيا
في لندن سنة ١٩١١ بواسطة المرحوم فريد بك وهناك اخ علينا المؤلف
هو والمرحوم المستر بلنت بضرورة ترجمة الكتاب المذكور وغيره ما
كتبه المستر بلنت عن المسألة المصرية ليقف المصريون - وخاصة النشء
الحديث - على اسرار الحوادث التي ادت الى احتلال بريطانيا الوادي النيل
فراقت لنا الفكرة وباترنا من فورنا الى ترجمة الكتاب الحاضر
ثم كتابي "استر بلنت وهما التاريخ اسرى للاحتلال البريطاني ومذكراته
وقد نشرتهما جريدة «البلاغ» .

وفي اواخر سنة ١٩١٧ عدنا الى مصر فاولنا طبع الكتب المذكورة
ولكن السلطة العسكرية رفضت ذلك واستمعنا مندوبها في تلم
المطابعات وطلب الاطلاع على الاصل الانجليزي ثم قال انه لايسه
النصريح بطبع شيء منها في خلال الحروب لانها موجهة ضد بريطانيا !!
فلم نر لها من الاذعان .

ثم ذهبنا الى لندن في اواخر سنة ١٩٢٠ واجدنا بالاستر بلنت

فكان اول ماسألنا عنه ترجمة الكتب المذكورة فاقفناه على مدار من المكانيات بيننا وبين رجال السلطة العسكرية في مصر في هذا الصدد واعتذرنا له عن عدم استطاعة نشر ترجمتها .

ثم تقادم العهد على ما ترجمناه وجاءت حوادث تفتيش المنازل قبل سفرنا الى لندن وبعد عودتنا منها في اوائل سنة ١٩٢٢ فآثرنا ان نتخلص من الكتب المذكورة ومن ترجمتها وذلك باحراقها جملة واحدة . وفي سنة ١٩٢٢ حصلنا من المستر بلنت بشق الانفس على نسخة بالانجليزية من كتابنا الحاضر فنتقلناه الى العربية ونشرناه تباعا في جريدة « الرشيد » باسم « تاريخ المسألة المصرية من عهد اسماعيل باشا الى سنة ١٩١٠ » لكي لا يستلفت انظار قلم المطبوعات . وبينما كنا منهم بجمع الكتاب وطبعه حدثت ظروف شخصية لا محل لذكرها هنا فقدنا في خلالها النسخة الانجليزية ومعظم اصول الترجمة واخيرا وفقنا الى طبع الكتاب بفضل مساعدة الاستاذ الكبير محمد بك مسعود .

وسيالاحظ القارئ ان الصور الواردة في الكتاب وهي التي كلفنا البحث عنها عناء واعي عناء لا تتبع سباق الحوادث ولعل عذرنا في ذلك انما لم نحصل عليها جملة واحدة لندرجها بحسب السياق بل كنا نحصل على البعض منها هنا والبعض هناك ولم نوفق بتانا الى الحصول على البعض الآخر . وفي اوجز ونهاية الكتاب بما بالصور المذكورة ويمكن سباقها في الكتاب وايضا يسعنا مناسبة هذه الصور الا ان نقدم

بخالص الشكر الى حضرة العالم الكبير الاستاذ احمد بك لطفى السيد مدير الجامعة المصرية فهو الذى سهل لنا سبيل الحصول عليها ايام ان كان مديرا لدار الكتب الملكية كما لا يفوتنا ان نشكر ايضا حضرة صديقنا الاستاذ توفيق بك اسكاروس وجميع حضرات موظفى دار الكتب لمساعدتهم الجليلة لنا فى هذا الصدد ايضا . كذلك اقدم خالص شكرى لجذاب المحترم جليا ردو بك والاستاذ محمد بك هلال لتفضلهما باعطائى بعض الصور النفيسة . ومنتقل بالقارىء الآن الى المسألة السياسية فنقول ان المؤلف قد اقام الدليل على ان اسماعيل باشا لم يكن ذلك «المخرب» الذى طالما زعم المتحيزون من المؤرخين بأنه كان سبب خراب مصر وشقاقها . فلقد رأينا مما شهد به كبار الاجانب فى مصر ان اسماعيل باشا هو الذى حول مصر من صحراء موحشة الى جنة زاهرة . نعم لقد تكلفت هذه العملية نفقات طائلة ولكن ما كان اخلق بهذه النفقات ان تعود بالربح الوفير على مصر لولا ما تسرب من اموال المصريين الى جيوب السماسرة الاجانب ومن هذا حذوهم ولف لفهم .

ولقد ختم المؤلف قصته بما وقع من الحوادث فى عام ١٩١٠ فبقي علينا انكما نربط الماضى بالحاضر ان نذكر بكل ايجاز اهم ما حدث منذ ذلك الحين ففى عهد السير الدون غورست تم التقرب بين قصر عابدين وقصر الدوبارة فكانت النتيجة مطاردة زعماء الحزب الوطنى ومحاربة الحركة الوطنية ولكن جاء اللورد كتشير بعد وفاة السير الدون غورست فعاد

النفور والتشاد بين عابدين ودار العميد الى سابق عهدهما وخاصة وان اللورد كتشنر لم يكن ينسى ما بظن انه اهانة لحقته من سمو الخديو السابق في حادث الحدود .

ولم يكن لسموه تكأة يتكىء عليها في مقاومة اللورد كتشنر بعد ان صار رجال الحزب الوطنى مشنتين في طول الارض وعرضها . ونحسب ان ساعة اصطدام اللورد كتشنر بسمو الخديو كانت آتية لا ريب فيها لولا ان نشبت الحرب العالمية واضطرت انجلترا الى استبقاء اللورد في بلادها الانتفاع بمزاياه ومواهبه العسكرية . على ان اللورد حتى وهو بعيد عن الديار المصرية لم ينس ان يثار لنفسه من حادث الحدود فاشار على الحكومة البريطانية - وقد كانت لمشورته وقتئذ المقام الاول من الاعتبار - بعزل سمو الخديو واعلان الحماية على مصر وهكذا انتهى عهد الخديوية بسبب ما كان من العداء الشخصي بين الخديو واللورد كتشنر .

وفي الوثائق التي نشرها دولة رشدي باشا وما تبودل في اوائل اعلان الحرب بينه وبين رجال حاشية الخديو من الخطابات والبرقيات ما يدل دلالة واضحة على ما كان لهذا العداء الشخصي من الاثر البعيد في تكييف القضية المصرية وتغيير وجهتها تغييرا كلياً فمجرة قلم واحدة ظلت وزارة الخارجية المصرية من مركزها الداهية الى نزاع داخلي بين انجلترا ومصر ، وعلى الرغم من ذلك كان يبقى مجرد زعم

باطل لو أن مصر من جانبها رفضت العمل تحت ظل الحماية . اذ لا يخفى ان الحماية هي عقد بين امة وأخرى تقوم بمقتضاه احدهما بحماية الاخرى فلو ان مصر برهنت وقتئذ على انها ترفض العمل بنظام الحماية لكان لنا الآن شأن اخر غير شأننا الحاضر .

وهنا لانجد بدا من الاشارة بكلمة موجزة الى احاديث دولة رشدي باشا . وقبل ان تنفوذ بشيء نقول صراحة ان دولته انما فعل ما فعله وهو مرتاح الضمير بانه يخدم مصلحة بلاده ويؤثرها على كل مصلحة أخرى . بمعنى ان دولته لم يقبل العمل تحت ظل الحماية الا بعد ان اقتنع ضميره بان المصلحة العامة في ذلك . فلم يكن دولته خائنا لولي نعمته ولا مفرطا في حقوق بلاده عند ما قبل العمل تحت ظل الحماية . هذا مانعته على رؤوس الاشهاد ولعل لدولته العذر فيما فعل بعد ما رأى نية العذر من الانجليز وأرسالهم اغاخان الى مصر في الوقت الذي كانت فيه للورد كتشنر الكلمة العليا في تصرفات وزارة لندن

ولكن ألم يكن يجدر بدولته وهو الرجل الذي حنكته التجارب وخبر الانجليز خبرة طويلة وعرف مبلغ استخفافهم بالوعود والعهود متى كانت لا تتفق ومصلحتهم ، أن يطلب من الانجليز وعدا كتابيا بان تصير مصر مستقلة بعد أن تضع الحرب أوزارها بل لماذا لم يطالب الانجليز وقتئذ بان يقدوا مع مصر محالفة هجومية دفاعية تقف بها الدولتان جنبا إلى جنب ؟

-- ح --

ان الانجليز كانوا وقتئذ - وقبل مجيء الجنود الهندية - يتلطفون مع المصريين في القول فكان يجدر بدولته ان ينتهز فرصة قلقهم من ناحية تركيا ويقنعهم بان من مصالحهم ترضية المصريين بعقد محالفة معهم كالتى اشرنا اليها آنفا فاذا مارفضوا ثبت لديه سوء نية القوم فهناك كان يرفض العمل معهم ولما وجد من يتوجه اليه بكلمة نقد الان .

ولعل دولته يعرف تماما ان رفض التعاون في العمل مع الانجليز في الوقت الذى كانوا يتشدقون فيه بحقوق الامم المهضومة كان يوقعهم في حيص ييص لامن الوجهة الادبية فحسب بل ومن الوجهة الحرية ايضا . لانه لم يكن يعقل ان يغامر الانجليز بمقاضبة المصريين وايلاهم في شعورهم وعواطفهم بينما كانت الجيوش التركية تهدد قناة السويس .

ونظن ان دولة الباشا يوافقنا على انه كان في وسعه معاكسة الانجليز وعرقلة اعمالهم سواء اكان في داخل الحكومة ام خارجها ولا عبرة بما يقال عن القوات الانجليزية والهندية والاوسترالية التى كانت بمصر وقتذاك فلم رأيا كيف ان انجلترا التى خرجت ظافرة من حرب الجبابرة فقد هزمت ما اثيره الشعب المصري في سنة ١٩١٩ ولا تقبل انه لم يزل يتردد في مصر سنة ١٩١٤ بشورة كهذه ولكن كان هناك بعض من يتردد في مصر لم يترددوا في استخدامهم . وصفوة القول

أننا اضغنا في سنة ١٩١٤ فرصة ذهبية نادرة قلما يسمح الدهر بمثلها. فلم
نتنهر فرصة الشغال بال انجلترا بحرب عالمية لتنتزع من برائتها استقلالنا
بل استنمنا الى وعودها ، وكثيرا ما هي ، واطمان نفوسنا الى الالفاظ
المعسولة التي الهتنا بها الى ان خرجت من ورطتها فربحت وخسرنا وها
نحن نجنى ثمار تمارديننا في الثقة باليهود الانجليزية والاطمئنان الى أقوال
ساسة الانجليز

ولا نرى بدا ونحن نتكلم في صدد الحماية من ان ثبت هنا ما كتبه
اللورد ادوارد غراي اذ ليس يخفي ان اقواله حجة في هذا الموضوع ذلك
لان اعلان الحماية كان في أثناء تربيته في وزارة الخارجية . قال اللورد
في مذكراته التي نقلناها الى العربية وسنفرغ من طبعها قريبا في الفصل
الخامس والعشرين تحت عنوان « سياسة الحلفاء في اثناء الحرب »
ما نصه : —

« ولا بد من كلمة هنا في صدد مصر التي تعقدت مسائلها بعد دخول
تركيا الحرب ولست اذكر بالضبط الاراء الخاصة التي تغلبت علينا
ووجهت سياستنا في اتجاه معين . فلقد تعاقبت الحوادث وكان كل منها
يتطلب البت فيه بسرعة ولكن المسألة كانت تلخص فيما يلي
« ان موقف مصر لم يطرأ عليه اى تغيير بسبب وجود الاحتلال
البريطاني . هذا من الوجهة الدولية . اما من الوجهة السياسية فن
المصريين بعد ان دخلت تركيا الحرب اصبحوا من رعايا الاعداء . وقد

رأينا ان الحاجة ماسة الى وضع مايحول دون وقوع ارتباكات قانونية
فلو انما ضممتنا مصر الى الامبراطورية البريطانية لسويتنا المعضلات
السياسية دفعة واحدة ولكن كان هذا الحل يكون غلطة كبرى واجر
به ان يزعزع الهيبة الاسلامية ويؤثر في مركز مصر بصفتها دولة اسلامية.
ثم لاتنس ان حلفاءنا كانوا يؤولون هذا العمل باننا بادرنا الى انتهاز
فرصة الحرب لتحسين مركزنا ولقضاء لبانات خاصة . وعليه كانت
تكون النتيجة اننا نغضب حلفاءنا ونثير شكوكهم فينا ونجرح عواطف مسلمي
الهند ونوغر صدور المصريين وندفعهم الى الخروج علينا . وبديهي ان
الحالة العامة لم تكن وقتئذ تسمح بمثل تلك المغامرة . لهذا رأينا ان الحل
الصالح الوحيد هو ان تعلن الحماية على مصر ولكن هذا الحل ترك طبعا
عدة مشاكل خطيرة تنتظرة الحل فيما بعد» انتهت اقوال اللورد غراي .
فتاريخ مصر في عهد الحماية لا يخرج عن كونه صفحة واحدة كان
فيها النرم علينا والنعمة للانجليز الى ان وضعت الحرب أوزارها وهبت
الامة المصرية من رقدتها تنشد مساواتها بالامم الاخرى . ولا بد هنا
من الاعتراف بفضل دولة رشدي باشا في اذكاء نار الشعور الوطني .
ولقد انكرت القوة الغشوم حق مصر وحاولت كتم انفاسها ولكن الشعوب
غضبة فبمجرد ما ايقن المصريون ان السياسة الانجليزية تريد غمط حقوقهم
ثاروا ثورتهم الساسية المشهورة فارغموا ساسة لندن على اطلاق سراح
معتقلي مالطة وعدت الامة المصرية اطلاقهم فوزا لها .

-- ك --

هنا بدأ الصراع السياسي الجدي بين مصر وانجلترا وهنا صارت الكلمة لرجال السياسة بعد ان حبطت مشورة رجال السيف والمدفع . وان لمن دواعي الاسف ان نذكر هنا ان مصر خرجت خاسرة من هذا الصراع السياسي ولقد ساءت حالها عما كانت في سنة ١٩١٤ . ولا يحتاج الانسان الى اكثر من ان يدير بصره حيثما اراد فانه يصطدم اصطداما بالنفوذ الانجليزي برغم ما يسمى بالاستقلال .

ولقد ارسل الانجليز الى مصر احد اساطين الاستعمار في بلادهم الا وهو اللورد ملتر فكان نصيب لجنته المقاطعة التامة من الشعب المصري فانقلب الى قومه ينصح اليهم بتلبية مطالب المصريين بعد ان تغفلت الوطنية في نفوسهم بشكل معدوم النظر .

ولقد كانت الساعة رهيبة والحالة دقيقة . فان الانجليز بعد ان قاطع المصريون لجناتهم تجاهلوا وجود الوفد باديء ذي بدء وعولوا على المضي في سياستهم بدون الاستئناس برأيه في حل القضية المصرية . ولكن المرحوم المستر بلنت تدخل لازالة الجفاء بين الحكومة البريطانية من جانب واللورد المصري من الجانب الاخر فكانت النتيجة ان ذهب المستر هيرست الى باريس ودعا لوفد الى الذهاب الى لندن ففعل .

ولا يسعنا هنا الا ان نقول ان الوفد وقد قرر الذهاب الى لندن في « نقاوضة » الانجليز ، أسا بهما ان كانت أعماله حتى ذلك الحين قاصرة على نشر الدعاية المصرية في باريس وغيرها من العواصم

— ل —

الاورية وفي امريكا - نقول انه كان ينبغي عليه ان يتثبت قبل رحيله الى العاصمة الانجليزية من الاساس الذى ستدور عليه المفاوضات. وهذه ملاحظة سنين للقارىء اهميتها فيما يلى .

ثم دارت المفاوضات بين اللورد ملتر وبين الوفد حيث تمخضت عن مشروع ملتر المشهور الذى عرض على الامة المصرية فرفضته ان لم يقرن بالتحفظات وهو المشروع الذى اعلن دولة سعد باشا زغلول في حديث له مع بعض الطلبة المصريين في لندن بانه مشروع حماية « بالخط الثلث » . ولا بد هنا من الاعتراف بالفضل لدولة محمد سعيد باشا فقد كان قطب الرحي في حركة المعارضة للمشروع .

ونعود الآن الى الملاحظة السالفة . فقد تشرفنا ذات ليلة في اواخر اكتوبر سنة ١٩٢٠ بمقابلة دولة سعد باشا في فندق سافواى بلندن . ولسابق صداقة بين دولته ووالدنا تبسط معنا في الحديث الذى استمر حوالى اربع ساعات . فلما استسمحناه في ان نبدي له ماعن لنا من الانتقادات على سياسته العامة افسح لنا صدره الابوى واظهر لنا استعدادده لسماع مايجول في نفوسنا .

ولما كنا قد سمعنا بان بعض الصحف المصرية كذبت رأى دولته في المشروع كان من الطبيعى ان تفتح الحديث باستجلاء رأى دولته فصرح لنا انه اخبرهم حقا « بان مشروع لورد ملتر هو حماية بالخط الثلث » ولكنه انما قال ذلك لهم في حديث خصوصى لالينشروه

وفي جريدة الاهالي بصفة خاصة .

ثم اخذ دولته يقص علينا من انباء الوفد و كيفية تشكيكه وما حدث
بعد ذلك من الحوادث الى حين سفره من مالطة الى باريس . وقد
تطرق الحديث الى ذكر المفاوضات فدار بيننا حوار كالاتي :

س : كيف وافقتم معاليكم على الحضور الى لندن مع عدم علمكم
بالاساس الذي تدور عليه المفاوضات ؟

ج : لقد اكدوا لي ان اساسها الاستقلال التام لمصر والسودان
س : من هم الذين اكدوا لك ذلك ؟

ج : مندوبو الوفد الذين ارسلناهم الى انجلترا لجلس النبض .
س : اذن لم يصل الى معاليكم شيء رسمي لامن اللورد ملزر ولا من
احد من اعضاء لجنته ؟

ج : كلا .

س : سبق ان شغلتم معاليكم منصب القضاء الاعلى في مصر فلم
يكن يطاوعكم ضميركم على الحكم في امر من الامور الا بعد الاطلاع
على المستندات والوثائق الخاصة به . وانتم قد عركتم الدهر وتعرفون
من ماضي لورد ملزر ما قد لا تعرفه نحن معشر الشبان فكيف استجرتم
لا نفسكم الاقدام على امر خطير كقل مركز القضية المصرية من باريس
الى لندن ولما يصلكم مستند رسمي من لجنة اللورد ملزر عن الاساس الذي
تدور عليه المفاوضات ؟ الا ترون معاليكم ان حضوركم الى لندن كان

غلطة سياسية كبرى ؟

ج : لا اكتمك الحقيقة يا ولدى فلقد خدعني زملائي وغرروا بي .
س : ان الامة المصرية انما وضعت ثقتها في معاليكم فهي لا تعرف
شيئا عن هؤلاء الزملاء فلماذا لم تنبذوا استشارتهم وقد رأيتم خطأها ؟
ج : لقد خفت من تفريق الكلمة . ان اغلبية اعضاء الوفد
استحسنوا الذهاب الى لندن فرأيت ان انزل على رأيهم تفاديا من
الظهور بمظهر المتعنت الخارج على الاغلبية .

س : ولكن نسيت معاليكم ان الامة وكلتكم في السعي للاستقلال
التام لمصر والسودان أفلم يكن يجدر بكم استشارة البلاد قبل الاقدام
على امر خطير كهذا وخاصة وانكم لم تكونوا من رأى اغلبية الوفد ؟
ج : هذا ما حدث على كل حال وقد رأوا ان لا بأس من استطلاع
رأى القوم هنا وقد حضرنا لهذه الغاية .

س : اذن فاذ كان رأيكم في مشروع اللورد ملر من بدء الامر ؟
ج : كان رأيي أنه حماية بالخط الثلث وان كان يشتمل على بعض
المزايا .

س : لماذا لم تصارحوا الامة بهذا حتى كانت تستبرأ رأيكم وانتم
زعيمها الذي تستر منه البلاد برأيه عند الخطوب ؟

ج : ان المشروع كما انبهرتكم يشتمل على بعض مزايا خرفا من ان
يلوثني الخدب المصري لا نبي مؤمنة هي هذه الزيا المستصوبت عرض

الامر عليه .

س : هذا كان يكون حسنا لو ان الذين انتدبتهم مع اليكم لعرض المشروع على الشعب اكتفوا بعرضه دون ان يظهروا تحيزهم له فما بالك وهم لم يتركوا وسيلة من الوسائل الا ليجأوا اليها لحل الامة على قبول المشروع كما هو ؟

ج : لقد كافتكم بالوقوف على الحياد التام عند عرض المشروع على الامة ؟

س : لم يخبروك كيف استقبلته الامة ؟

ج : ليد افهموني ان الامة راضية عنه كل الرضى .

س : هذا غير الواقع يا معالي الباشا . لم يبلغوك ما كتبه الاستاذ

عبد الحميد بك ابو هيف في نقد المشروع ؟

ج : كلا . بل كل ما قالوه لي ان الامة ابدت بعض رغبات في

صدد المشروع وانهم هم الذين اوعزوا اليها بتقديم تلك الرغبات !!

س : ولكن يا باشا هذا ايضا غير صحيح فلقد طالب فريق من الامة

التحفظات وتشدد في قبولها ونادي الفريق الاخر بسقوط المشروع بتاتا .

فهل كان من المستحسن ومعايكم مقتنعون بان المشروع حامية دباخلط

الثالث ، ان تصارحوا الامة بهذا الرأي فان اصغت لمشورتكم قطعت

المفاوضات وعهدتم الى حظيرة الوطن مرفوع الرأس وان أثبت الا

التلوح وراء المشروع استسلمتم من رئاسة الوفد وأنزتم على الامة

بانتخاب رئيس بدلکم يسعى للحصول لها على استقلال زائف ؟ اذ
ليس يتحى على معاليکم ان الامة وكلتکم فى السعى للحصول على
الاستقلال فان لم توفقوا فى مهمتکم فردوا الامر لها وليس فى ذلك غضاضة
عليکم . لان الزعيم هو الذى يقود مواطنيه الى طلب الكمال فان
ساروا خلفه طائعين فيها ونعمت وان أصروا على الرضى بالقشور دون
اللباب فليترك لهم زعامتهم وليعلم انهم لم ينضجوا بعد الضوج الكافى .
ج : اتنى معول على قطع المفاوضات اذا لم يصنع القوم الى
مطالبنا .

وهنا تشعب الحديث فتناول عدة مسائل اخرى لا يتسع لها
هذ المقام .

تم لم تمض على هذا الحديث بضعة ايام حتى ذهبنا مرة اخرى لزيارة
سعد باشا فأخبرنا انه يعد معدات السفر بعد ان رأى من تعنت القوم
وتصلبهم ما يذهب بصبر الحليم .

وبعد انقطاع المفاوضات ومناورة سعد باشا للندن هدأ الجو
السياسى هدوا نسبها ونشطت الدعاية المصرية بعض النشاط . ولكنها
كانت غير موفقة لسوء الحظ لانها كانت قائمة على الابهام والغموض .
بمعنى أن الذين كفرا بها لم يشرحوا للانجليز ولاعضاء حزب العمال
خاصة ما يفهمه المصريون من نظرية الاستقلال التام .

ونذكر بهذه المناسبة ان الاستاذ مكرم عبيد جمعنا مرة فى لندن بالمستر

— ف —

سوان عضو البرلمان المشهور قبل مجيئه الى مصر فتجاذبنا معه اطراف الحديث طويلا . فكان مما سألتنا عنه ما نفهمه من نظرية الاستقلال التام فقلنا له على الفور اننا نفهم منها جلاء الانجليز عن البلاد المصرية باسرها لافرق في ذلك بين القاهرة والاسكندرية او السويس او العريش . وقد سألتناه بدورنا هل يعتبر الانجليز انفسهم مستقلين اذا احتل الاسطول الالماني احد ثغورهم ؟ فكان جوابه بالنفى طبعاً .

ولا اظن ان صراحتي هذه آلت المستر سوان بل بالعكس جعلته يقول لي على مرأى ومسمع من الاسناد مكرم « اني اهني نفسي بمعرفتك لانك تستطيع ان تميز بين الاستقلال والاحتلال » .

وبهذه المناسبة ايضا اقول اننا تناقشنا عدة مرات مع المرحوم المستر بلنت في منزله في فساد مشروع ملنر واخيرا استصوب أن يقدمني الى المستر ماسنجهام محرر جريدة النيشن وقتئذ واحد اساطين الكتاب السياسيين الانجليز فلما سألتنا رأينا في المشروع اجنباه فورا بأنه مشروع فاسد يراد به الضحك على ذقون المصريين الذين لن يرضوا عن الاستقلال التام بديلا . فلما سألتنا عما نفهمه من تلك العبارة لم نتردد في ان نجيبه بان الجلاء التام عن وادي النيل هو أول شروط ذلك الاستقلال . فلما أبدى المستر ماسنجهام دهشته لتلك الصراحة دار بيننا الحديث الآتي :

انا : لا داعي للدهشة لأن انجلترا اذا كانت جادة في رغبتها في

-- ص --

حل المسألة المصرية بما يتفق واليهود التي قطعها للمصريين ولاوربا
فعلها ان تعجل بالجللاء عن وادي النيل لان موقفها فيه هو موقف
المغتصب لا أهل ولا أكثر وهو شبهة في كل الأحوال بموقف ألمانيا عند
احتلالها للبلجيك .

هو : ولكن كيف نحمي ذات السواحل اذا جلا الانجليز
عن مصر ؟

أنا : ان القنات طلبه ادى الى استغلات في نظر الانجليز .
ولكن لنبحث الموضوع بمزيد من التفصيل . فذهب مركز انجلترا من الوجهة
القانونية والاطية .

فانت تسلم متى بان ان حيا لا يمكن ان يحمي زيادة الاسطول
البريطاني في البحر المتوسط . فرائد ، حايدينا انجلترا ثم ان
اليونان صنيعتها . وايس ثمة من يدعي ان تركيا فان قلت انه
يختل ان يتألم عليها واما في ان تسبل أجبك بن الحرب العالمية
قد علمتنا انه لا يمكن لاسطولنا ان يحمي بلادنا اخرى الا بعد القضاء
على معدات الدفاع التي رتبنا ان نملكها . أو بمباراة اخرى
ان فرنسا وايطاليا ومن غيرهم انهم انهم في ان تقبل لا يستطيعون
انزال جنود في اي جبهة من جبهاتنا . فالحسنة اللاحقة ، الاشتباك مع
الاسطول البريطاني . والى اننا . والتغلب عليه . فان تمت
لاسطواكم انهاء على اننا . فكم حاجه لحمايتكم

- ق -

الموجودة في منطقة القناة . اما اذا وقع العكس وتغلب عليكم اسطول العدو فلان تغني عنكم حاميتكم في الساحة . ان سيكون مصيرها الهلاك العاجل مهما كانت قوتها . وحسبك انها مسح بين نار الجيش المهاجم ونار المصريين الذين لا بد ان يهزموا ملك مصر فيقلبوا لكم ظهر المجن . نخير لكم ان تحمضوا مصر . ان ابن زولاهم وذلك بالجلاء عن بلادهم قاطبة وان تمردوا اليها . والاستعانة بكم عند الحاجة وتقوية اسطولكم في البحر . ان يستطيع صد عادية المعتدين على مصر .

ثم لعلكم لا تقولون انكم ترون مصرين اذ ليست لهؤلاء مصلحة في تعطيل سروس . متى عادت اليهم في سنة ١٩٦٨ بعد انتهاء امتيرش . ان مصر اكبر موارد الثروة في البلاد .

هنا اقتنع المستر ماسنجه . ان حبان تلك هي اول مرة يرى فيها امكان حل المسألة . المستر بلنت بان يضرب على هذه بوعدده وكتب يقول انه متقدم . الجلاء عن وادي النيل وقفه . ولم نكنم هذه الآراء ضمن قابله . الديلي هيرالد او المانشستر جارديان .

البرلمان امثال المستر سوان والمستر لانسيبوري صاحب الديلى هيرالد او المستر رامزى مكدونالد نفسه قبل توليه الوزارة وغيرهم وغيرهم .
ثم رأينا اتماما للفائدة ان نترجم التقرير الذى وضعه الحزب الوطنى فى الرد على مشروع ملز ووضعتنا له مقدمة اتينا فيها على نقط الخلاف التى بيننا وبين الانجليز وتكلمنا عن مسألة القناة بالمعنى الذى تكلمنا به مع المستر ماسنجهام وذكرنا الانجليز بان الجلاء هو الحل الوحيد للمسألة المصرية وطبعنا ذلك كله ووزعناه على اعضاء البرلمان والصحف الانجليزية والامريكية وموظفى قلم السكرتيرية فى عصبة الامم .

ولست اظن اننا خسرنا بهذه الصراحة بقدر ما خسرناه بالتمهل الابهام والغموض فى مخاطبة الشعب الانجليزى . لان المعروف عن هذا الشعب انه عادل محب للانصاف ولكنه يعشق الصراحة ويكره المداجاة والمواربة . ولعل هذا من اهم الاسباب التى حالت دون تفاهمنا معه مباشرة . فالى ان يسمع قضيتنا خالية من الغموض والتعقيد فلا أمل فى حل القضية المصرية بالشكل الذى يحقق اماننا القومية . فواجبنا اذن هو نشر الدعاية المصرية فى انجلترا وليكن اساسها طلب الجلاء واقتناع الانجليز بان هذا الحل فضلا عن انه لا يهدد مصالحهم او يتعارض معها فانه الوحيد الذى يتفق مع شرفهم وشرف تاجهم .
ونعود الان الى حديث المفاوضات فنقول ان دولة سعد باشا

— ش —

ما كاد يرجع الى مصر حتى هبت ريح عاصفة مزقت البلاد احزابا وشيئا ففريق يطلب المفاوضة وفريق يرفضها ويستنكرها وفريق يرى ان تكون على يد سعد باشا بينما يرى فريق آخر ان تكون على يد دولة عدلى باشا . ولقد كان خليقا بالاساسة الانجليزان يقفوا متفرجين على تلك الحرب الشعواء التى تطاحت فيها الاحزاب المصرية بلا جدوى .

ولقد كان مع الاسف لهذه الحرب الطائشة صدى بين الطلبة فى اوربا مما جعلهم يستقبلون دولة عدلى باشا اشنع استقبال فى طريقه الى لندن على رأس الوفد الرسمى .

ولقد ذهبنا باسم الجمعية المصرية فى لندن لمحادثة دولة عدلى باشا فى فندق الكارلتون بلندن فى موضوع المفاوضات فالفينا لا يخرج فى برنامج ولا فى مطالبه عن برنامج ومطالب الوفد فعجبنا اذن من ذلك التطاحن السخيف بين الاحزاب لغير ما سبب جوهرى اللهم الا الخلاف على رئاسة الوفد الذى يتولى المفاوضات .

ولم يكن دولة عدلى باشا أقل من دولة سعد باشا غيره على مصالح بلاده فقد قطع المفاوضات بعد ان ضاق صدره ذرعا بعنت اللورد كيرزون والمستر تشرشيل . وما كاد يعود الى مصر فى أواخر سنة ١٩٢١ حتى قدم استقالته وانسحب من ميدان السياسة وهنا اصبح جو السياسة المصرية مكفهرًا بما تجمع فيه من السحب ، وهنا ايضا

ازدادت نار السداوة والبغضاء اشتعالا بين المصريين بعضهم وبعض .
فنفى من نفي الى سيدل راحة من اعتقل في الماظة وقصر النيل
والمحاريق وغيرها وغيره . وظلت البلاد بلا وزارة الى ان تقدم لها
دولة ثروت باشا في اواخر سنة ١٩٢٢ فشكل وزارته على اساس
تصريح ٢٨ فبراير المشهور لدى احتفظت فيه انجلترا بصفة مطلقة
بالنقط الاربع الى نفي في كل واحدة منها لهدم استقلال مصر .

وليست بحاجة ، ثم ان المقام لا يتسع ، لبحث مواطن الضعف
في هذا التصريح وادبنا على قيمته العملية اننا صرنا اعجوبة
الاعاجيب بين الامم فبينما تتمتع ببرلمان واستقلال وسفراء في
الخارج اذا بالاحتيال مرتبط في عاصمة بلادنا واذا بمندوب بريطانيا
السامي تكفي كلمة ، واحدة منه لالغاء البرلمان واغلاق دور السفارات
والمفوضيات . ومع ذلك يؤمنه بشا من يسبح بحمد هذا التصريح
ويعده نعمة كبرى على البلاد :

ثم توالت الحوادث الى ان جاءت وزارة دولة يحيى باشا فاعادت
معتقلي جبل عذرا في السجن المنفيين السياسيين بعد ان اتفقت مع
الانجليز على قانوني الامن والتعويضات ولما دارت الانتخابات
البرلمانية اسفروا لشبهه من خسة وفدية فتولى الوزارة دولة سعد
باشا برغم انه لم يكن له شأن اياها سمو الامير الجليل عمر
طوسون . وليس له شأنه لاسان هنا ان الوزارة السعدية

— ث —

لم توفق الى حل النزاع القائم بيننا وبين انجلترا في عهد تربع وزارة العمال في دست الحكم .

وبهذه المناسبة لا بد لنا من أن نقول صراحة ان مصر خسرت أيما خسارة لعدم ائتلاف أحزابها بعد ظهور نتيجة الانتخابات في سنة ١٩٢٤ . فلقد كان في وسع زعيم الاغلبية أن يدعو إلى عقد مؤتمر وطني عام كالذي عقد بعد ذلك بعامين فيتصافى الزعماء فيما بينهم ويقسموا ألا يشكل أحد منهم الوزارة إلا إذا غيرت وزارة العمال الاساس الذي قام عليه تصريح ٢٨ فبراير . فان وفقت إلى ذلك - وهو ما كان مرجحاً جداً نظراً لما أصبح عليه مركزها من المتانة والمنعة على أثر نجاحها في حل مشكلة التعويضات الألمانية - لحلت المعضلة المصرية حلاً نهائياً ملائماً لمصلحتنا . وأما إذا راوغت في إجابة مطالبنا أو لم تجدمن البرلمان البريطاني ما يشجعها على المضي في سياسة المسألة معنا فلا نكون قد خسروا شيئاً وحسبنا ان نكون قد خرجنا من المعركة السياسية متحدى الكلمة متراصى الصفوف

ولكن فانت تلك العروسة الذهبية وظلت الوزارة السعدية تتباطأ في فتح باب المفاوضات إلى أن تؤمزع مركز وزارة العمال وأصبح سقوطها أمراً لا بد منه بعد أن نألب عليها المحافظون والاحرار وما كان أولانا بان لا تفتح باب المفاوضات مع تلك الوزارة بعد أن رأينا وهن مركزها وشدة حاجتها الى التمسك بابه مسألة من المسائل لتعزيز

- خ -

مركزها على حسابها . وهو ما حدث فعلا فان الرئيس مكدونلد الذي صرح مرة وهو في بود سعيد « أن المسألة المصرية يمكن حلها في أثناء تناول فنجان القهوة » ماكاد يقع بصره على دولة سعد باشا حتى أخذ يمالج المسألة المصرية بشكل يحسده عليه اشد المحافظين غراما بالاستعمار . وكانت النتيجة طبعا فشل المفاوضات ولم يجد وزارة العمال تشبها وتعنتها شيئا بل لقد فضحت نفسها وخذلها الكثيرون من انصارها .

وفي عهد الوزارة السعدية وقع حادث اغتيال السردار فاتخذة الساسة الانجليز ذريعة لقضاء لبائتهم في السودان وغيره . على ان حادث الاغتيال ان كان قد دل على شيء فانه دل دلالة واضحة على ان ما يسمونه الاستقلال المصري ليس له وجود في الحقيقة . ولعلنا لم ننس ذهاب اللورد اللنبي في خمسمائة من فرسانه وتقديمه انذاره المشهور لدولة سعد باشا ولا ما ترتب على هذا الانذار من سقوط وزارة الاغلبية وتعطيل البرلمان الى آخر ما هنالك من الحوادث المحزنة التي لاتزال اثارها ماثلة للعيان .

ولقد اظهرت محاكمة قتلة السردار ان الامة المصرية كانت بريئة فعلا مما وصمتها به الحكومة البريطانية وقت تقديم بلاغها المشؤوم ولكن ماذا يعنى الساسة الانجليز ذلك وقد نالوا امانهم وقضوا لبائتهم؟ والآن وقد ائتلفت الاحزاب وحلت ما يسمونها سياسة التفاهم محل سياسة التشاد والعناد بين مصر وانجلترا فهل يمكن أن يقال اننا نخطو الى الاستقلال أم اننا نتدهور ونتقهقر؟ ان الموقف جلي والحالة

لا نحتاج الى بيان أو شرح فقد أوشكنا أن ننسى مطالبنا القومية التي
ثارت الامة من أجلها بفضل هذه السياسة الجديدة . اننا بمن يحبذون
التفاهم مع الانجليز بل والتحالف معهم ولكن الاستسلام والتفريط في
حقوقنا لا يصلحان أساسا للتفاهم . وماقيمة تفاهم لا يكون بين الند والند
والصديق والصديق ؟ فليذكر الساسة الانجليزان التفاهم الدائم لا يكون
الا بتحقيق أماني المصريين القومية . بهذا وحده يضمنون ولاء
المصريين ويكسبون ثقتهم بقطع النظر عن يتربع في كراسي الحكم
في القاهرة .

ان انسحاب بريطانيا من وادي النيل هو الحل الوحيد للمسألة
المصرية لا من وجهة المصريين بل من وجهة الانجليز انفسهم فلينم
الساسة الانجليز النظر في هذا وليشيحوا بوجوههم عن نصائح
رجال العسكرية الذين يحسنون لهم دوس ماقطعتهم بريطانيا على نفسها
من الوعود المقدسة للعباء عن مصر .

وعلى الساسة المصريين واجب صريح . لقد قطعوا شوطا بعيدا
في سبيل التفاهم مع انجلترا ولكن بلا جدوي . فهلا عادوا ادراجهم
واهابوا بامتهم ان تستأنف جهادها المشروع لتحقيق امانها القومية بعد
ان اصم الانجليز آذانهم عن سماع كلمة الحق ؟ ان الوقت لا يزال فيه
متسع فيلقولوا كلمتهم حتى تتحد صفوف الامة جميعا وتقف كلها كالبنيان
المرصوص وتتلاشى الخلافات الحزبية فليس من الرجولة في شيء ان يتقاتل

— ض —

المصريون على العرض بينما الغاصب واقف يتفرج علينا ويتسلى باختلافاتنا .
لقد عينا الى الان بذكر المسألة السياسية التي تهتم لها جميع
البيئات المصرية طبعاً ورأينا فيها هو أننا تأخرنا بمراحل عما كنا عليه في
سنة ١٩١٩ وحسبنا ان الانجليز لا يزالون يتدخلون حتى في اختيار
وزرائنا . وهل أدعى إلى السخرية من هذا الاستقلال الذي لا يكفل
لرئيس حزب الاغلبية تشكيل الوزارة بل يقصي عنها اقضاء ويوكل أمر
تشكيلها إلى رجل يرتكن الى حزب من الاحزاب ؟

بقى أن نقول كلمتنا في الحالة الاقتصادية التي نشأت عن الثورة المصرية
لقد كان المأمول أن يعنى الزعماء بها عنايتهم بالشؤون السياسية . وكيف لا
والمال هو روح النهضة القومية وقلبها النابض ؟ ولقد رأينا مصطفى كمال
في تركيا فضلا عن عنايته بالمسائل السياسية يولى المسألة الاقتصادية
وغيرها من الشؤون الحيوية جزءا كبيرا من التفاته واهتمامه فما لبث أن
حرر تركيا من الرق الاقتصادي بعد أن حطم بسيفه ماحولها من
الاغلال السياسية

وقد كادت تكون النهضة المصرية ناقصة لولا أن قيض الله لها من
من وضع الدعامة التي يقوم عليها الاستقلال الحقيقي . فبينما كان الناس
مشغولين بالمسألة السياسية يتناحرون تارة من أجل مظاهر كاذبة
وتتحد كلمتهم تارة أخرى على انتشار البلاد من الوحدة التي أوقعها فيها
تخاصمهم وتبازمهم - نقول بينما كان يجرى ذلك كله كان هناك رجل يعمل

في سكون وهدوء بعيدا عن الضوضاء والثرثرة فاذا به قد وضع خلسة الصخرة التي تستند اليها مصر اذا عصفت بها الاعاصير وتلوذ بحماها ان عبس لها الدهر أو تجمعت عليها الخطوب والملمات .

ولعلك تعرف ذلك الرجل فهو « طلعت حرب » وكفي .

فهذا الرجل مهما أمعن في الفرار من الشهرة اذا بآثاره ثم عليه في كل مشروع اقتصادي حيوي . وبحسبنا أن نسرده عليك بعض تلك المشروعات حسب تواريخ تأسيسها . فهناك مطبعة مصر - والشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق والشركة المساهمة المصرية لتجارة وحليج الاقطان وشركة مصر للتمثيل والسينما - وشركة مصر للنقل والملاحة .

ولكن هناك ما هو أهم من كل هذا . هناك بنك مصر يل نخر مصر . فاذا ذكر اسم طلعت حرب ذكر الى جانبه بنك مصر الذي أصبح كالغرة في جبين النهضة المصرية .

ولسنا نحن وحدنا الذين نذيع فضل الرجل فلقد أراد أخيراً أن يستقيل من عضوية مجلس الشيوخ لكثرة اشغاله ولكن المجلس رفض ذلك وأبى ان يحرم من ذلك الكوكب اللامع الذي ينير الظلام أمامه متى جدّ جد البعث في الشؤون المالية

ولقد كان طلعت حرب موفقا في انتقاء الرجال الذين اعتمد عليهم فأعانوه ورسم لهم الطريق فسلكوه غير هيايين ولا وجلين . يمينا

— غ —

أتمنئ خير جماعة أنجبتهم البلاد تعاونوا فيما بينهم على وضع قواعد مجد مصر. فالى الأمام ياطلمت انت وذراعك الأيمن فؤاد سلطان فلقد والله رفعت اسم مصر عاليا بين الامم وقدمت لمواطنيكما فى خلال الأزمات الاقتصادية من المساعدات ما سيبقى مذكورا لكما بالفخر المقرون بالحمد والشكر. وما دام بنك مصر هو البنك الذى يجدر بكل مصرى أن يفتخر به كما لو كانت له فيه حصة فلا نجد أوفق من أن نختم هذه المجالة بكلمة موجزة عن هذا البنك وفى يقيننا أنها ستصادف من قلوب القراء ارتياحا واعتباطا. فلقد بلغ رأس ماله ٨٢٠٠٠٠٠ جنيه مصرى ووبما تقرر فى غضون هذا العام أو العام المقبل طرح اسهم جديدة للاكتتاب العام فيها.

وفضلا عن الفروع الكثيرة التى فتحتها البنك ولا يزال يفتحها فى داخل القطر فقد قرر أن يفتح فرعاً أولياً فى ميدان فندقوم بجوار الأوبرا بباريس وسيحتفل بافتتاحه فى صيف هذا العام وهو لعمر كخير اعلان عن مصر وابناء مصر.

فمرجو النجاح لذلك الفرع ونرجو أن يلحق به فرع آخر فى عاصمة أخرى فهذا يعلن طلعت حرب عن كفاءة المصرى وأهليته للاستقلال التام

على احمد شكرى

مصر فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٧



المغفور له
السلطان حسين كامل



محمد بك طلعت حرب



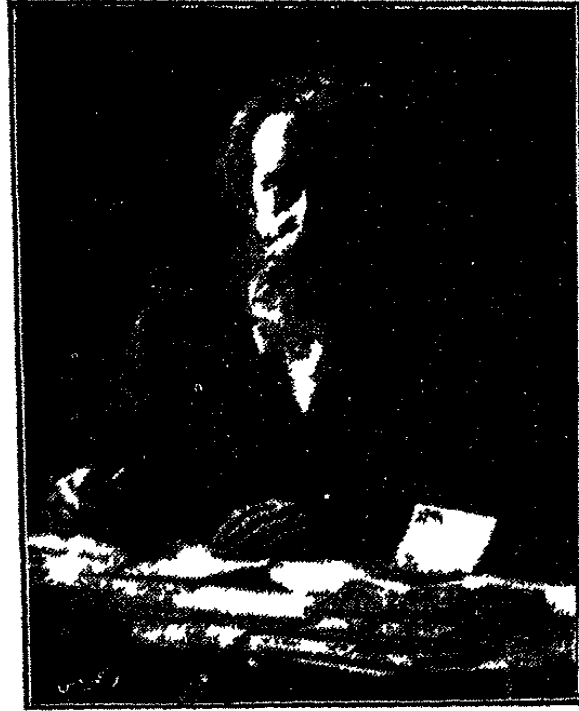
فؤاد بك سلطان



المغفور له محمد سلطان باشا
رئيس مجلس النواب في عهد الخديو توفيق باشا
وهو والد السيدة الجليلة هدى هانم شعراوي

مقدمة

بقلم صديق المصريين المشهور



المسترولفريد سكاون بلنت

كثيرا ما حاول « المستر غلادستون » في الجيل الماضي أن يبرر
ضرب الاسكندرية بقوله ان « واجب الشرف » هو الذى ذهب به
الى مصر تنفيذاً للوعود التى قطعها اسلافه فى الوزارة ، وانه سيبادر
بالجلاء (وهو واجب يقضى به الشرف أيضا) منى استتب النظام فى
وادي النيل .

والآن وقد مضى على الاحتلال ثمانية وعشرون عاماً نسمع «السير ادوارد غراي» - خليفة «مستر غلادستون» - يلوك لفظتى الواجب والشرف ولكن لا لتعجيل الجلاء بل لتبرير نية البقاء في مصر الى الابد، وهي نية لم يعد ثمة سبيل الى انكارها. ويظهر أن حجة «السير ادوارد» هي ان انجلترا نظراً الى انها لبثت في مصر تلك المدة الطويلة توطن النظام وتدير للمصريين شؤونهم من غير ان تنجح في جعلهم راضين عن وجودها في بلادهم أو شاكرين لها خدماتها - ترى ان من «العار» عليها ان تتخلى عن واجبها حيالهم او تتركهم ضحية الفوضى التي يزعم انها لا بد واقعة اذا هي جلت عن وادي النيل !

وبالرغم من سكوت اشياخ «السير ادوارد» البرلمانيين عن نظريته هذه لازلت ميالا الى اعتقاد انه يوجد قليل من النصفين في صفوف الاحرار الانكليز والاسكوتلانديين تأبى معدهم أن تسينغ مثل هذا الطهى السياسى ولا بد أن يكونوا قد أحسوا بالتناقض المعيب في دعوى الشرف الى يدعيها السير ادوارد حيال شعب لا يربطه بالامبراطورية الانجليزية رابطة رسمية او غير رسمية، ذلك انه ليس لانجلترا في بلاده مركز شرعي ما. وطالما صرح على رؤوس الاشهاد بأنه في غنى عنا وعن مساعدتنا وكثيرا ما طالبنا بالجلاء العاجل . أفلا يحذر بقداماء الاحرار بعد دعاوى الشرف والواجب هذه - ان يتساءلوا عن السبب الادبي الذي يجعلنا نحكم المصريين رغم ارادتهم ؟ فان قيل إن وجودنا عادعهم

فى الماضى بالفوائد العظمى وان استمرارنا فى بلادهم لابد ان يعود عليهم فى المستقبل بأكبر الفوائد ، أفليس من المدهش اذن أنهم ينظرون إلينا بعين البغضاء والكراهية ؟ واذا كنا حقا أنقذناهم ولا نزال ننقذهم من القوضى فلماذا يتشبهون برحيلنا ؟ بل ما الذى يجعلنا نعاملهم فى سبيل نظام سنناه لهم - لا بصفة الاصدقاء - وهى دعوى طالما رودناها - بل باعتبارهم شعبا مغلوبا على امره فنلغى حرية صحافتهم وننكث الوعود التى كررناها لرقية نظمهم حتى افسدنا بعملنا هذا المجال للحكم الاستبدادى وما يتفرع عنه من الرذائل كالجاسوسية وتفتيش المنازل والاعتقال والنفى والسجن كما كانت الحال فى أيام العصور المظلمة ، لا بل صرنا نعتبر مطالبتهم لنا باحترام وعود الجلاء التى قطعناها لهم بمثابة تحريض على الفتنة فنهددهم - ادا ما أخفقت وسائل الضغط الخفيفة هذه - بالالتجاء الى الاحكام العرفية ؟

وعندى ان الكتاب الحاضر يقدم الجواب الشافى لما يعتبر لغزا غامضا . فهو بقلم رجل اذا لم يكن انجليزيا فقد اتخذ هذه البلاد وطنا ثانيا له بعد طول مكثه فيها وهو فوق ذلك رجل تجرى فى عروقه الغيرة على سمعة انجائرا وشرفها ولا سيما أنه يرى الشعب الانجليزى فى معالجهته للمسألة المصرية بصفة خاصة قد حاد عن جادة الصواب وأوشاك ان يتطوح نهائيا فى طريق غير شريف مخوف بالمخاطر . فالكتاب عمل فذ وضعه عقل فريدا حاطا علما بالموضوع الذى تولى معالجته لا من جهة صدق الرواية فحسب

بل من جهة طول المراس والمعرفة المباشرة بالعوامل الخفية التي تسيطر باسم المصالح المالية على شؤون اوردبا وتنذر انجلترا بالسقوط الامبراطورى. فالكتاب يعزو وجود هذه الحالة الخطيرة قبل كل شىء الى جهل شعب عامل كالشعب الانجليزى وقصر الوقت الذى يخصصه لدرس شؤون شعب آخر وهما سببان يدفعانه فى النهاية الى وضع ثقته التامة فى رهط من الوزراء وتوليهم النظر فى مصالحه الخارجية وهو لا يكادون لا يقلون عنه جهلا بها. وهو يعتقد ان الشعب الانجليزى لو وقف على تاريخ التصرفات السياسية المالية الشائنة الخاصة بمصر لاستحال على الاحرار منه ان يظلوا مخدوعين بدعوى الرخاء المادى الذى قيل انه عاد على مصر بسبب الاحتلال البريطانى، ولرفضوا بتاتا ان يخطوا خطوة أخرى وراء زعمائهم الرسميين فى البرلمان لمؤازرة سياسة لا تتفق وتعاليم الاحرار فى شىء. وانى لأرأى مدفوعا لمشاركة المؤلف فى اعتقاده واعتذاره عن جهل الشعب الانجليزى ومن بينه الوزراء. فانى لأذكر جيدا كيف أن هذا الراديكالى الطيب القلب «السير ويلفريد دلويسون» عند اطلاعه فى صيف سنة ١٨٨٢ - بينما كانت مدافع اسطول «السير سيمور» تطلق قنابلها على الاسكندرية من غير ان يعرف السبب فى ذلك الاعتداء - على كراسة صغيرة عنوانها «نهب المصريين - قصة شائنة» خلاص فيها مؤلفها بصورة تستوقف الانظار ماجاء فى الكتب الزرق عن دسياسة القرض الذى دفع حكومتنا الى القيام فى وجه الشعب المصرى جاعلة

قضية دائني مصر قضيتها - قال في استغراب واندهاش: «لو ان هذه الكراسية نشرت منذ شهر لما رضى «المستر غلادستون» عن هذا الظلم والعسف !» وهو قول حق . فان الكراسية طبعت ست مرات في مدة لا تتجاوز ستة أسابيع . وكانت تقيجتها ان أثارت ثائرة السخط وتوبيخ الضمير في نفس كل من قرأها من الاحرار الصادقين - ومع ما أحدثته هذه الكراسية من رد الفعل الذى لم يأت الا بعد أن أزف الوقت وأصبح في حكم المستحيل وقف رضى الحرب فانه جرح سمعة حكومة ذلك العهد ودفعها الى اعلان رغبتها في اصلاح خطئها نحو المصريين مما أدى الى هذه الوعود المقدسة التى قطعت لها مراراً وقد اتينا عليها فى آخر هذه المقدمة - والتأكيد فيها بأن حقوق المصريين بصفتهم شعباً حراً ستبقى محترمة وان قسطاً وافراً من حريتهم الدستورية سيرد اليهم .

وقد مضى على هذا الحادث ثمانية وعشرون عاماً نفذت فى خلالها الكراسية المذكورة التى وضعها المستر سيمور كيز منذ زمن بعيد كما أن الحادث نفسه أصبح نسياً منسياً اللهم الا اذا استثنينا النفر القليل من الساسة الذين شهدوه ولا يزالون أحياء الى اليوم . وقد اسدل الستار على الفضائح المالية التى أتت عايتها الكراسية وهى الفضائح التى لم يستطع احد تحديدها أو نقضها الى هذه الساعة حتى انى لأرتاب فيما اذا كان ثمة رجل واحد فى الوزارة الحاضرة - وزارة «المستر اسكويث» - خلا اللورد مورلى «على ما يحتمل» له قل الماسم بكيفية تدخلنا فى مصر .

وانى اعتقد أن « السير غراى » نفسه يجهل جهلا مطبقا تاريخ الاحتلال كما ان مجلس العموم أصبح الآن خاليا من وجود عضو انجليزى واحد لا ينتمى لحزب يستطيع ان يقدم للمجلس من ذهنه الخالص المعلومات المتعلقة بذلك الاحتلال . ولعل السير تشارلس ديلىك هو العضو الوحيد الذى يستطيع القيام بهذه المهمة ولكنه لا مرما قد التزم الصمت . وهناك شخص آخر قدير شجاع يستطيع الكلام فى الشؤون المصرية هو المسترجون ديلون وهو ليس نائبا عن احدى الدوائر البريطانية بل هو ايرلندى يطالب بالحكم الذاتى .

وماذا كانت نتيجة هذا الجهل المطبق ؟ كانت نتيجة ان رسخت فى نفس الجمهور طائفة من الخرافات الشبيهة بالرسمية خاصة بعلاقتنا بمصر وكلها مناقضة للحقيقة ، هذا فضلا عن أن الكلمة النافذة أصبحت الآن للأشخاص الذين يهمهم من الوجهة المالية بقاء احتلال إنجلترا لوادى النيل موهمين الشعب بأن ادارة شؤون مصر فى الماضى كانت ظاهرة ناجحة وأنها ستكون كذلك فى المستقبل . وأولى هذه الخرافات وأكثرها ذيوغا هي أن ظهور إنجلترا على المسرح المصرى كان بادرى ذى بدء عملا من أعمال الخير المحض ، ففى مثالا لم تكن مسئولة عن وقوع مصر فى الدين بل انها أنقذتها من الافلاس والخراب ، وانها منذ ذلك الحين نجحت نجاحا مطردا فى ادارة المالية المصرية ، وانه ليس ثمة

مجال للارتياح في نزاهتها الرسمية ، وان الرخاء الذى تتمتع به مصر راجع الى مجهوداتها ، وان الفلاحين أصبحوا الآن فى مجبوحة من العيش لم يألّفوها من قبل ، وان مصر الحديثة اذا كفرت — كما يقول « السير غراى » — بتلك النعمة فليس يرجع ذلك الى غلط انجلترا وانما يرجع الى ضعف ذاكرة الجيل المصرى الحاضر والى سلبية الامم فى نكران الجليل .

ويحتمل جداً أن « السير ادوارد » نفسه يؤمن بتلك الخرافة كما ذكرناها هنا . ولكن ايمانه هذا لا يجعلها حقيقة . واني أرجو ان يفيد هذا الكتاب هو وزملاءه الذين يفوقونه جهلاً . أما فائدته لهم شخصياً أول من عدا من الاحرار فهي أنه يطلعهم من جديد بتفصيل أوفى مدعم بالتاريخ الى وقتنا هذا ، على قصة الكرامة المنسية ويعيد الى ذاكرتهم الخطأ الاول الذى ارتكبته انجلترا حيال المصريين بصفتها دولة تقرر القروض توطئة لاستعباد مدينتها اعتداداً بسطوتها الحربية ، وبكشف لهم الستار عن حقيقة الموقف المالى الحاضر . أى انه يخولهم فرصة نادرة — بلا احتياج للتعلم فى الوثائق الرسمية التى لانهاية لها — للوقوف على حقيقة تاريخ مصر المالى فى خلال الاربعين عاماً الماضية . واذا ذاك يستطيعون أن يفرقوا بين الحق والباطل بمدان طال أمد تخدير الضمير الوطنى وتغاضيه عن سلسلة أعمال العسف الجنائية بفعل شرذمة الانصار الرسميين وفى طليعتهم اللورد كرومر وهو أقلمهم

جميعاً استحقاقاً للثقة.

وسوف لا يجحد القراء في هذا الكتاب ما يتعلق شرفنا القومى ولكنهم سيجدونهُ اهدى لهم من غيره وربما اعانهم على ان تسترد ضمائرهم ما فقدته من قوة التمييز بين الهدى والضلال . ومع اننى قليل الثقة بأن يتأثر به موظفو وزارة الخارجية - وهم الذين يمدون الوزير بما هو فى حاجة اليه من البيانات والمعلومات - فيشيرون بانتهاج سياسة أخرى هي أدنى الى قواعد الشرف والانصاف - فاني احسب انه لن يخيب الخيبة كلها من يستند الى مبادئ الشرف والعدل فى مخاطبة الوزارة مجتمعة . ومهما يكن من شئ فان السعي فى هذا السبيل لا يذهب سدى وانى ليسرنى ان يقترن اسمى بكتاب هذه غايته . ولما كانت المسائل المالية مما لا تسيغه نفسى فقد كنت عاجزاً عن البحث فى مالية مصر فى كتاب خاص بى . ولكن طول خبرتى باصول المسألة المصرية يجيز لى ان أترف بلا تردد بالمزية العظيمة لما ذكر فى هذا الكتاب بشأن هذه المسائل وسيجد القراء كيف صيغت الحقائق فى قالب يسترعى الانظار بطريقة لا عهد لى بها فى كتاب سابق

واليك بياناً بالخرافات الرسمية الزائفة التى تذاع بين الجمهور مما فنده الكاتب تفنيداً تاماً .

أولاً - ان مصر قبل تدخاها فى شؤونها كانت دولة همجية غارقة فى بحار الجهالة لا قانون لها ولا نظام مجردة من الوسائل العادية الاولى

لصيانة الارواح والاموال !

ثانيا - ان تدخلنا لم يكن بمحض ارادتنا بل ساقطنا اليه ظروف خارجة عن طوقنا !

ثالثا - ان امتداد اجل الاحتلال كان بالرغم منا وذلك لاسباب أخرى خارجة أيضا عن طوقنا

رابعا - ان مصر مدينة لانجلترا بكل رخائها المادي الخاضر !
خامسا - انه يجب عليها ان تشكرنا بصفة خاصة لاننا انقذناها من الافلاس !

سادسا - ان ادارتنا لمالياتها كانت تنطوى على النزاهة وان النجاح المطرد كان حليفها !

سابعا - ان واجبنا حيالها وحيال انفسنا هو الاستمرار على تلك الادارة !

ثامنا - ان المصريين عاجزون عن فهم مصالحهم !

تاسعا - اننا لو جلونا عن مصر لسادت فيها الفوضى !

عاشرا - ان الحكم الذاتي قد جرب حديثا في مصر وأخفق فمن العبث اذن المثابرة على ذلك الطريق وان خير حكومة لها هي الحكومة الاستبدادية المكونة من الاجانب !

وسيرى القارىء بعد البحث العادل ان ليس بين تلك الخرافات خرافة واحدة يمكن ان يقال انها حقيقة أو شبه حقيقة ولكن لا يوجد

لسوء الحظ بيننا معشر الانجليز الا القليل ممن يمكنه ان يعرف بالضبط مواطن المبالغة ومواضع الكذب والتشويه ، أولديه الوقت الكافي لتتقيد نفسه بمراجعة الوثائق الصحيحة . وسيجد القارىء الشئ الكثير من تلك الوثائق فى الكتاب الحاضر . وانى الفت نظرا لعضء مجلس العموم بصفة خاصة الى الفصول الاخيرة من الكتاب المتعلقة بمالية السنوات الست التى أعقبت إلغاء صندوق الدين وخصوصاً الفقرات المتعلقة بالعبء المالى الذى وضع على كاهل مصر لخدمة المصالح الانجليزية فى السودان ، وكذلك الى النزاع الذى شجر حول مد امتياز شركة قناة السويس وسيجد القارىء بشأن النقطة الاخيرة فى الغائمة نص التقرير الشهير . الذى وضعته لجنة الجمعية العمومية واصر السير ادوارد غراى زهنا طويلا على ان لا يعرضه على البرلمان ، وقيل عنه إنه دليل على عجز الجمعية العمومية مع انها أظهرت فيه بالحجج الدامغة والبراهين القاطعة ما كان يراد ان يضحى به فى ذلك المشروع من المصالح المصرية . ولعمري ان اخفاء مثل ذلك التقرير عن البرلمان طول دور انعقاده الماضى مع انه ينبى عليه حكما على طلب المصريين للحكم الذاتى ، لدليل جديد على سوء نية وزارة خارجيةتنا بل ربما كانت اغرب ما جاء فى سلسلة التعميمات والا كاذيب التى امتازت بها علاقاتها بمصر فى خلال الاربعين عاما الماضية . هذه هى فائدة الكتاب للقراء الاحرار . أما جماعة الاستعماريين الذين يستوي لديهم الحق والباطل والذين لا يعرفون أن لانجلترا مهمة

أخري في هذا العالم الا بسط ممتلكاتها واستنزاف ثروة الامم الشرقية التي يوقعها الجدل العائر في قبضة يدها، فاني أسلك بهم سبيلا في البحث اهدي الى الغرض . وقد لا تخلو من فائدة للاحرار متى قرنت بالحجة الاولى حجة العدالة والشرف . فان وادي النيل أصبح بسبب طول احتلالنا له يعتبر مستعمرة بريطانية لنا فيه حقوق ومصالح دائمة معترف لنا بها من جميع دول العالم وسيظل معترفا لنا بها (١) وهذه أيضا خرافة تنطوي على شيء من الخطر . وقد ساعد على انتشارها بين ظهرائنا جهلنا بسياسة أوروبا العامة وأحوال الدول العظمى ومطامعها . ولو كلف المرء نفسه بالقاء نظرة على خريطة العالم القديم وموقف مصر واشرافها على طريق المواصلات بين البحر المتوسط والبحار الهندية لأدرك أن هذا المركز مهما كانت أهميته في نظرنا (مع أننا دولة بحرية نائية لنا طريق بحري آخر) لوقعه على أخصر طريق لنا الى الهند ، فان له أهميته وخطره كذلك في نظر دول القارة الاوربية التي تملك تنورا على البحر المتوسط وهي أهمية حرية بأن تزداد وتتضاعف على مرور الايام كلما ازدادت تجارتها البحرية تفوقا على تجارتنا . وليس يرتاب أحد في أنه سيأتي يوم قريب تدخل فيه المانيا في عداد دول البحر المتوسط ، فليس من المعقول وقتئذ أنها هي أو النمسا أو ايطاليا - مع ما هن عليه من طموح تجاري وحلف سياسي - لا يكثر ثن بموقف مصر السياسي

أو أن يسمح ببقائها في قبضة انجلترا وهي أكبر من ينافسهن في تجارتهم مع أنه ليس لها حق في مصر وليست لها فيها مصالح مباشرة تعمل مصالحهن . والواقع أنه لم تعترف دولة من هذه الدول بحقنا الدائم في احتلال وادى النيل وليس في نية دولة من الدول أن تسكت عليه متى سنحت الفرصة الملائمة للمطالبة بسحبه . وعندى أن فرنسا وان كانت قد اتفقت معنا كتابياً منذ ست سنوات على المسألة المصرية في مقابل تساهلنا معها في المسألة المراكشية فإنها لن ترضى عن ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية أو عن بسط أى نوع من أنواع الحماية الدائمة عايتها . وأقل احتمالاً من هذا أن تنزل لنا الحكومة التركية أو السلطان - وهو سيد مصر الشرعي - الا تحت الضغط الشديد - عن حق دائم في الاحتلال أو ما يسمى حقوق تركيا في مصر بصفقتها جزءاً لا ينفصل عن الامبراطورية العثمانية . وقد تكون حكومة الاسنانه الحاضرة شديدة الرغبة في الاحتفاظ بالعلاقات الودية معنا ولكن لا ينتظر أن يذهب بها الحرص على هذه العلاقات الى أكثر من موافقتنا على ارجاء البت في الموضوع .

لذلك فانه من السخف أن ننتظر صيرورة مصر ملكاً لنا من طريق القانون القانون أو من طريق السياسة أو من طريق «التلصص أو الشراء» كما قال غلادستون من قبل . فعلى المستعمرين البريطانيين أن يطرحوا هذه الامال بتاتا إذ لن يجيز لنا من يهمل أمر مصر أن ندمجها

في امبراطوريتنا .

وقد يسمح لنا مركزنا الفعلي بان نحفظ بمصر بضع سنوات أخرى وهو مركز المحتل لولاية عثمانية احتلالا غير مألوف (كما قال المستر بلنور) ولكن ذلك رهن باليوم الذي تري فيه تركيا أو الدول الاوربية أن ليس من مصلحتها اطالة أمره أو باليوم الذي لا تستطيع فيه قواتنا الحرية لإرغام العالم على الرضا ببقائنا في وادي النيل .

وبعد فاني أتقدم الى الذين يتشبثون بالبقاء في مصر بالحق أو بالباطل أن يفكروا فيما عسى أن يكون عليه موقفنا متى أزفت ساعة الحساب . ولقد لبث القوم في زمن الورد كرومر اثنتي عشرة سنة أو أكثر يظنون أننا نستدرج المصريين الى أن يرضوا باحتلالنا بلادهم عسكريا واداريا وكانت حججهم في ذلك أن ما نتمتع به مصر من السلام والرخاء المادي وما نتمتع به من العدل في ظل القوانين النفاذية ومن حرية صحفية ووجود نظم تشبه النظم الحرة ولو من بعيد - كاف لابقاء الشعور الوطني في صفنا فيما لو نشبت الحرب بيننا وبين أى دولة أوربية ولو كانت مع السلطان نفسه !! وقد بلغت الثقة باللورد كرومر بعد زوال المعارضة الفرنسية في سنة ١٩٠٤ - وضم فرنسا الى جانب انكلترا الى حد أنه اقترح فعلا على وزارة اشرية الاستغناء عن حامية القاهرة وتحويل نفقاتها غير الضرورية الى جهة أخرى ! ولكن ذلك الحلم كان قصير الاجل . فلم تكدمر سنة واحدة على ذلك الاقتراح عندما اندفع اللورد

كرومر الى الدخول مع السلطان في نزاع اجترأ أن يظهر فيه بمظهر المدافع عن حقوق مصر الارضية ، حتى أدرك لشدة دهشته أن مصر الوطنية على بكرة أبيها ضده الى حد أنه جعل يظن أن في الامر احدى مؤامرات الجامعة الاسلامية . ثم أعقبت ذلك حادثة دنشواى التي كشفت الستار عن الحقد المتغلغل في نفوس المصريين ضد الاحتلال الانجليزى وكان فيها القضاء المبرم على أحلامه . فلم يأت عام ١٩٠٦ حتى جعل يلح في طلب قوات أخرى لتعزبز الحامية التي كان يشير في سنة ١٩٠٤ بالاستغناء عنها .

اننا لاجل الاحتفاظ بمركزنا غير الشرعي الذي زججنا فيه بأنفسنا في مصر ندوس حرمة القواعد والاحوال التي قررتها الانسانية المتعدينة ، ذلك أنه لاحق لنا في وادى النيل حتى ولا حق الفتح نفسه . ومع ذلك فانا لانزال نعتبر أنفسنا - ولو من الوجهة الاسمية على الاقل - على أتم أصفاء مع المصريين وندعى أن وجودنا على ضفاف النيل ليس الا بصفة صدقاء للخديو أو ضيوفه . لعمري إننا قد نرغم على الجلاء في ظروف شائنه كالتي يجهد « السير غراى » نفسه لتحاشيها ويومئذ لانستطيع أن نخدع أنفسنا بتلك العبارات انبراقة كحب الخير أو خدمة الانسانية بل إن غشنا الذي طال أمده سيحقيق بنا .

دلى انني أتساءل ماذا عسى أن تكون تلك المصلحة المادية - حتى من الوجهة الاستعمارية - التي نخدمها بتشبهنا بالبقاء في مصر ؟ ليس

لانجلترا في وادى النيل قائدة تذكروا اللهم الا بعض المناصب العالية ذات المرتبات الضخمة التى يتربع فيها نفر من أبناء أعيان الانجليز وكبارهم . فبرغم وجودنا في مصر تلك المدة لم نشرع حتى في استعمارها . وانك ترى فرنسا وايطاليا واليونان ممثلة في جالياتها أكثر من انجلترا . ولولا جيش الاحتلال وبعض ميثاق الرعايا الملطيين خلا وادى النيل بتاتا من الانجليز . هذا فضلا عن أننا ليس لنا في مصر مزايا تجارية ليست للامم الاخرى . فلا يكاد يوجد بين ملاك الدلتا أو متاجر القاهرة مالك أو متجر انجليزى واحد . فتشبهنا بالبقاء في مصر لا يمكن أن يعود بالفوائد الاعلى شريطة من الموظفين الانجليز وبعض الرأسماليين (وأغلبهم من اليهود) ونفرون أصحاب المصارف والمقاولين وسامسة الشركات فقط . أفمن أجل هذه الشريطة ومن أجل المجد الاستعماري ندأب على تعريض أنفسنا للخسارة وتحمل العار الذى لا يحى ؟ لعمري إن المسألة حتى لو قيست بالدراهم والدايز لا توازى هذا الثمن الباهظ . ملحوظة : وانى أردف هذه المقدمة بنبرة من أشهر الوعود التى قطعها باسم انجلترا ممثلوها الرسميون وفيها استهجان الاحتلال من الوجهة القانونية والادبية . وانى الفت اليها أنظار القراء ممن قد يقدم التكاسل عن استيعاب القضية بحذافيرها أو الذين تحجرت ضمائرهم فلم يعودوا ينجلون من السكت بعهود قطعت منذ ثلاثين عاما فقد تفيد الذكرى في وخز ضمائرهم .

وعود انجلترا

في يوم ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ صرح « اللورد غرانفيل » في رسالته المسماة « مصر » صفحتي ٢ و ٣ بما نصه :

« ان ما ترمى اليه سياسة حكومة جلالة الملكة هو رفاهية مصر وتمتعها بالحرية التامة التي حصلت عليها بموجب الفرمانات السلطانية العديدة... انه لا مندوحة لنا عن ان نكرر ان انجلترا لا تبغى قيام وزارة مشايعة لها في مصر لان حكومة جلالة الملكة تمتقدان وزارة كهذه لا تقوم إلا على تأييد احدى الدول الاجنبية أو على مالا حد المعتمدين السياسيين الاجانب من النفوذ الشخصي - لا محالة مخففة على السواء في خدمة بلادها وخدمة الدولة الاجنبية التي يظن انها قائمة لخدمة مصالحها ».

وفي يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ خطبت جلالة الملكة « فيكتوريا » في البرلمان فقالت :

« سأبذل أقصى ما لدى من النفوذ للاحتفاظ بالحقوق الموجودة فعلا سواء أكانت اقربها الفرمانات السلطانية ام الاتفاقات الدوائية المختلفة وسيكون ذلك بروح حب الخير لحكومة البلاد وترقيه نظمها ترقية مقرونة بالحزم والحكمة.

وفي يوم ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢ وقع اللورد دو فرين وممثلو الدول العظمى الخمسة عهد البراءة الخاص بمصر. وقد جاء في صفحة ٣٣ منه ما يلي :

« تتمهد كل من الحكومات الممثلة هنا - فيما قد يعمل بالاتفاق
بينهن من الترتيبات لتنظيم شؤون مصر - بأن لا تسعى لامتلاك شيء
من أراضيها او للحصول على أى امتياز خاص او أية مزية تجارية لرعاياها
عدا الامتيازات العادية التى يصح ان تشترك فيها رعايا الدول الاخرى » .
وفى يوم ٢٨ يولية سنة ١٨٨٢ نشرت الوقائع المصرية صورة الخطاب
الذى ارسله « الاميرال سيمور » بتاريخ ٢٦ يولية سنة ١٨٨٢ الى المغفور
له « الخديوى توفيق » وقد جاء فيه :

« أظن ان الوقت ملائم لان أؤكد اسموكم من جديد بصفتى
اميرال الاسطول الانجليزى أن حكومه بريطانيا العظمى ليس لها
غرض مطلقا فى فتح مصر او التعرض لدين المصريين وحريتهم بحال ما
بل ان غايتها الوحيدة هي حمايه شخصكم (كذا) وحمايه الشعب المصرى
من الاثارين » .

وفى يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢ خطب السير « تشاراس ديلاك »
فى مجلس العموم فقال :

« ان غرض حكومة جلالة المائكة بعد تخليص مصر من الطغيان
العسكرى أن تترك الاهالى أحراراً فى ادارة شؤونهم (كذا) ..
ونحن نرى أن خير الوسائل لخدمة مصالح انجلترا ومصر على السواء هي
أن تقوم فى مصر حكومة حرة لاحكومة مستبدة ... فنحن لانرغب
مطلقاً فى أن نرغم المصريين على العمل بما نسنه لهم من نظم أو قوانين

بل تفضل أن يترك الخيار الحر لهم وحدهم . . اتنا لا نريد فقط أن تظل
النظم الموجودة في تلك البلاد محترمة بل أن لا تقوم المصاعب مطلقاً في
مسبيل ترقيتها ترقية منطقية على الحكمة . فلا نرغب مطلقاً في أن نعد
يدنا الى شؤون البلاد الداخلية أو أن نحول دون حكم البلاد بواسطة
أبنائها الا بحسب ما تقضى به الضرورة القصوى (كذا) . أن واجب
الشرف ليحتم على هذه البلاد (انجلترا) أن تظل مخلصه صادقة لمبادئ
النظم الحرة التي تفخر بها .

وفي يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ صرح « المستر غلادستون » في
مجلس العموم بما نصه :

« ان في استطاعتي الذهاب الى أبعد من ذلك الحد بأن أجيب
حضرة العضو المحترم الذي تساءل : هل في نيتنا احتلال مصر احتلالاً
دائماً : بأن من الامور التي لا تقبل الجدل اننا لا ننوي بتاتاَ القدوم على
عمل مثل ذلك العمل والا كان مناقضاً لمبادئ حكومة جلالة الملكة
وأرائها مناقضاً للعهود التي قطعناها لأوروبا وأستطيع الذهاب الى أبعد
من ذلك فأقول انه مناقض لآراء أوروبا نفسها . »

وفي رسالته الثانية عن مصر صفحة ١٠٩ بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة
١٨٨٢ كتب (اللورد دوفرين) ما يأتي :

« لقد قلت لكل من سألني عن موقفي حيال المسألة المصرية أن
لانية لنا أصلاً في الاحتفاظ بالسلطة التي آلت اليها بهذه الطريقة بل

أن غرضنا الاسمي أن تسير علاقاتنا مع المصريين بطريقة تجعلهم يعتبروننا بطبيعة الحال أصدقاء صميمين ونصحاء مخلصين . فبناء على ذلك لا نريد أن نفرض عليهم بطريقة عرفية ما يعن لنا من الآراء أو أن نبقىهم تحت وصايه مثيرة لعواطفهم» .

وذكر (اللورد غرانفيل) بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ في رسالته الثانية الخاصة بمصر صفحة ٣٣ ما يأتي :

« عليك أن تخطر الحكومة المصرية بأن حكومة جلالة الملكة راغبة في سحب جنودها من مصر متى سمحت الظروف بذلك وان الانسحاب قد يكون على دفعات مختلفة الزمن وفق ما تسمح به سلامة البلاد . وترجو حكومة جلالته أن يكون بقاء القوة الحاضرة في مصر قصيراً جداً » .

وكتب (اللورد دوفرين) بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ في رسالته السادسة عن مصر صفحة ٤١ مانصه :

« لقد أصبح من المعترف به ان بلاد الخديو خارجة عن دائرة الحرب الاوربية أو المنافسات الدولية » .

وقال في صفحة ٤٣ من الرسالة نفسها مانصه .

« ان وادي النيل لا يمكن ادارته من لندن . فاية محاولة من جهتنا للقيام باعباء من هذا القبيل خليقة بأن تجعلنا موضع كراهة المصريين وارتياهم . بل ان القاهرة نفسها تصبح وقتئذ بؤرة لما يكاد لنا من

الدسائس والمؤامرات الاجنبية فلا يمضى وقت طويل حتى نرى أنفسنا مضطرين الى التخلي عن دعوانا في ظروف شائنة واما الى الشروع في ضم البلاد نهائياً . أما لو قنعنا بالحد الاوسط في النفوذ وأفهمنا المصريين أننا بدلا من أن نبغى حملهم على قبول حكم استبدادي غير مباشر نعمل بأخلاص على اعدادهم لحكم أنفسهم في ظل صداقتنا الثابتة الدعائم فانهم لا يعدمون أن يعلموا أننا من جهة أول الامر الاوربية اهتماما برفاهتهم وأمنهم ومن جهة أخرى اننا أزهد الامر في أن نجعل ما أولتنا الحوادث من النفوذ ينحط الى أن يكون مظهر ساطعة من شأنها إثارة النفوس واحفاظها أو القضاء على سجيته الوطنيه والحرية اللتين نفاخر بانمائهما حينما نزلنا» .

وقال في الصفحة ٥٠ من الرسالة نفسها مانصه .
(ونم نظام آخر لاغنى عنه لجعل النظم السالفة الذكر ناجحة مثمرة ذلك هو الصحافة الحرة) .

وفي الرسالة نفسها صفحة ٨٣ قال مانصه .
« لو أن المهمة التي عهد الى اداؤها كانت قاصرة على وضع شؤون مصر على قاعدة ولاية هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر ، أو لاختضعت يد الحاكم العام القادرة كل شيء لارادته فلا تنقضى خمسة أعوام حتى تتضاعف ثروة البلاد ورفاهيتها بازدياد مساحة الأراضى المزروعة فيها وما يرتب على ذلك من تعاظم الدخل وبالقضاء الرق والسخرة

جزئيا ان لم تقل كليا وبتقرير العدل واصلاحات أخرى نافعة . بيد ان المصريين إذ ذاك يقولون بحق انهم اشترؤا هذه المزايا بثمن غال هو استقلال بلادهم . وفضلا عن ذلك فان حكومة جلاله الملكة قد وعدت بانها لا تتحو هذا النحو . »

وذكر في الصفحة نفسها مانصه :

« ان مجرد منحنا البلاد نظما نيابية دليل على نزاهة أغراضنا وما كنا لنفعل ذلك لو أن نيائنا كانت منصرفة الى إبقاء حكومة مصر خاضعة لاوامرنا . لانه مهما عظم سلطان الدولة الحامية على حكومة مستبدة ضعيفة لا يبقى له أثر مع وجود مجلس نيابي أهلى . »

وفي ٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ صرح « المستر غلادستون » فى مجلس العموم بقوله .

« إن الدول الاوربية الاخرى لتدرك تماما ما تضره الحكومة البريطانية من المقاصد العامة وهى مقاصد قد تعطي بالطبع حقها من مراعاة الظروف ولكنهم صدرت واحتفظ بها لآعلى أنها بلاغات فحسب بل على أنها فوق ذلك عهد ومواثيق . »

وفى يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ صرح « المستر غلادستون » فى مجلس العموم بما يأتى .

« ان الشك والارتياب اللذين يخامران بعض الناس سببهما رغبة بعضهم فى احتلال مصر احتلالا أبديا وضمها إلى الامبراطورية

الانجليزية نهائياً وهي غاية نعارض فيها أشد المعارضة ولا نقبل بحال ما الاشتراك في أى عمل يؤدي إلى تحقيقها . فنحن نقاوم فكرة الضم وكل ما يقرب منه كما أننا نقاوم كل قول يدعو إلى توقعه . نعم نقاوم ذلك كله لأنه مناف لمصالح إنجلترا ومخل بواجبنا حيال مصر نقاوم من أجل تلك الوعود المقدسة الصريحة التي قطعناها للعالم بطريقة جديدة وفي ظروف عصيبة . وهي وعود اكسبتنا ثقة أوروبا عامة في حوادث غاية في الخطر والخرج . وإذا صح القول بأن لبعض الوعود حرمة تحتم مراعاتها أكثر من غيرها فإن للوعود التي قطعناها بشأن مصر حرمة خاصة توجب البر بها . على أننا نشعر أيضاً بأن الاحتلال إذا تعدى أجله حداً معيناً قد يفضي إلى الضم ولهذا فأننا سنحرص بكل ما استطعنا على أن لا يتخذ الاحتلال بالتدرج صفة الدوام والاستمرار ... وبالطبع لا نستطيع تحديد يوم الانسحاب النهائي ولكننا سنبدل وسعنا لأن يتم الجلاء بأقصى سرعة ممكنة . ان الشروط التي نستطيع معها الجلاء هي كما صرح بها « اللورد غرانفيل » وتتلخص في استتباب النظام في البلاد واعداد الوسائل اللازمة لحفظ سلطة الخديو ... ان السيد المحترم (السيرس . نورثكوت) ينظر اليها كما لو كنا عقدنا النية على البقاء في مصر إلى أن توجد نظم بالغة حد الكمال المطلق . ولكن مثل هذه الرغبات لا تحوم بنفوسنا البتة ... بل نريد — وإني أتكلم بلغة يفهمها الناس — أن نهيشي لمصر أسباب النهوض ، ومتى ضمنا لها النظام ووجدنا

فيها قوة مدنية وحربية كافية لحفظ النظام مع رجل فوق عرشها نثق
بمدله وبره ونظام قضائي يديره رجال اكفاء تحت رقابة مستنيرة وإذا
ما وضعنا بها أساس نظم تشريعية غرست فيها بعض بذور الحرية - إذا
ما فعلنا هذا كله فانا نعتقد أن قد تم واجبنا .

وفي رسالته الـ ٢٣ صفحة ١٣ بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٨٨٤ صرح
« اللورد غرانفيل » بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة ... ترغب أن يتم الجلاء في بدء سنة
١٨٨٨ علي شرط أن توافق الدول العظمي وقتئذ علي أنه لا يخشى من هذا
العمل علي السلم والنظام . »

وفي يوم ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥ صرح « اللورد دربي » في مجلس
اللوردات بما يأتي :

« لم يبرح أذهاننا من أول الامر أن يكون احتلالنا لمصر مؤقتاً
غير بعيد الاجل فنحن لا نريد أن يكون الاحتلال دائماً ... وقد عاهدنا
هذا البلد وعاهدنا أوروبا علي ذلك فاذا ما اتبعت سياسة أخرى فلن
تكون لنا يد فيها . »

وفي يوم ١٠ يونية سنة ١٨٨٢ صرح « اللورد سالسبرى » في
مجلس اللوردات :

« بان لارغبة لنا في إعلان الحماية علي مصر لان حكومة جلالة
الملكة طالما تعهدت بانها لا تريد القيام بذلك العمل ... وقد أسهب

صديقي النبيل في ذلك الوعد ونطق بالحق عندما قال إنه تعهد ما برح
مائلا أمام أعيننا ... فالحقيقة التي لا ريب فيها هي أن وجودنا في مصر
الذي لم يعترف به أى اتفاق ... هو الذى أثار فى نفوس رعايا السلطان
شكوكا لا مسوغ لها فى نياتنا .

وفى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ صرح (اللورد سالسبري) فى
مجلس اللوردات بما يأتى .

« ولا مندوحة لى عن الرد على صديقي النبيل الذى يطالبنا بأن
نحول مركزنا فى مصر من أوصياء الى ملاك وأن نعلن أن اقامتنا فى مصر
هي اقامة خالدة - لا مندوحة لى عن ان أذكره بأنه لا يقدر تهما حرمه العهود
المقدسة التى قطعها حكومة جلالة الملكة والتى لا مناص لها من الاحتفاظ
بها . ففى مسأله كهذه لا نستطيع التفكير فى أى الطرق اسهل أو أجدى
علينا . ذلك لان الطريق الوحيد الذى لا تحول لنا عنه هو الطريق الذى
تقضى عهودنا وقانون أوربا باتباعه »

وفى أول مايو سنة ١٨٩١ صرح « مستر غلادستون » فى مجلس
العموم بما يلى .

« لا يسعنى الا أن أبدي موافقتى ... بان احتلال مصر هو بمثابة
عبء ثقيل ومشكلة من المشاكل ، وان احتلال وادى النيل بصفة دائمة
يكون منافرا لسياستنا التقليدية فى حين انه مناقض لقوانين أوربا .
ولن اكون انا الرجل الذى يضع مبدأ جديدا مؤداه اننا استكشفنا

واجباً يجمعنا في حل من التعهدات والمواثيق التي قطعناها على انفسنا
بمحض ارادتنا ... فالأمر الذي لايسلم معه شرفنا من الاذى هو أن
تنكر بتاتاً أننا مرتبطون بعهود مقدسة تحول دون فكرة الاحتلال الدائم
وأن تفسر ذلك الاحتلال الذي لانهاية له تفسيراً يحول لاعتبارات فرعية
دون نفاذ التعهدات التي قطعناها).

وقد نص الاتفاق الفرنسي الانجليزى المعقود في ٨ إبريل سنة
١٩٠٤ على :
(أن حكومة جلاله الملك تعلن انها لاتنوى مطلقاً تغيير موقف
مصر السياسي).

وذكر (اللورد كرومر) في تقريره سنة ١٩٠٧ صفحة ١٢ .
(أن هناك مصاعب لايمكن تذليلها تحول دون إعلان الحماية
الانجليزية على مصر . فأولا يتحتم تغيير موقف البلاد سياسياً . وهذا
يناقض مانص عليه الاتفاق الفرنسي الانجليزى المعقود في ٨ إبريل سنة
١٩٠٤ بأن المتعاقدين لاينويان تغيير موقف مصر السياسي).
وفي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٨ حادث محرر المقطم (السير الدون
غورست) حديثاً اعترف (السير غراى) في البرلمان بأنه رسمى إفسأله

المحرر السؤال الآتى :

« يقال أن فى نية بريطانيا العظمى أن تعلن قريباً حمايتها على مصر أو تضمها نهائياً إلى الامبراطورية الانجليزية . فهل يسمح جناب «السير غورست» أن اسأل عما إذا كانت الاشاعة صحيحة أو كاذبة ؟

فاجابه «السير غورست» « ان الاشاعة لا أساس لها على الاطلاق ويمكنك تكذيبها صراحة . فلقد ارتبطت بريطانيا العظمى مع تركيا والدول الاوربية بعهود ومواثيق رسمية تقضى باحترام سلطة الدولة صاحبة السيادة على مصر . فانجلترا تحافظ على تلك الوعود التى كررتها عند إبرام الاتفاق الفرنسى الانجليزى . فقد صرحت فى تلك الاتفاقية بأنها لا تنوى بتاتاً تغيير مركز مصر السياسى . ولا يرغب الشعب الانجليزى ولا حكومته فى نقض تلك العهود » .

وفى الصفحة الأولى من تقرير سنة ١٩٠٩ كتب «السير غورست» يقول :

« يوجد بين الطبقات المتعلمة الراقية فى مصر طائفة محدودة ولكنها آخذة فى الازدياد تدريجاً ، تهتم بالمسائل المتعلقة بحكومة البلاد وإدارتها . وهذه الطائفة تطمح بحق إلى أن تعاون فى تعجيل اليوم الذى تصبح فيه مصر قادرة على حكم نفسها بلا مساعدة من الخارج . ولما كانت هذه أيضاً هى الغاية التى تتجه نحوها السياسة الانجليزية فلا تنافر فى المبدأ بين عناصر الاصلاح المصرية وعناصر الاصلاح الانجليزية »

وفي الصفحة ٤٩ من التقرير نفسه قال :

« إن السياسة التي أقرتها الحكومة الانجليزية منذ الاحتلال لم تتغير بحال ماوهي قائمة على أساس أعداد المصريين لحكم أنفسهم بأنفسهم ومساعدتهم في نفس الوقت على التمتع بمزايا الحكومة القويمة » .

وفي الصفحة ٥١ من تقرير سنة ١٩١٠ كتب « السير غورست »

يقول :

« أن سياسة إنجلترا في مصر لا تختلف بحال من من الأحوال عن السياسة التي تتبعها في سائر البلاد الواقعة تحت نفوذها وهي تلخص في تقديم رفاهية الأهالي على كل الاعتبارات الأخرى » .

فهل رأيت في تاريخ معاملات إنجلترا الامبراطورية صحيفة من الوعود مثل هذه في قداستها وحرمتها قطعت لتطرح فيما بعد في زوايا

النسيان ١١؟

-- إنتهت المقدمة --

حاشية للمعرب — إلى هنا انتهت سلسلة الوعود التي ذكرها المستر بلنت . وقد رأينا إتماماً للفائدة أن نثبت الوعود الأخرى بعد أن أذن لنا المرحوم المستر بلنت بنشرها .

صرح السير ادوارد ماليت القنصل الانجليزي العام في مصر في ٢١

سبتمبر سنة ١٨٨١ لجلالة السلطان بما يأتي :

« إن حكومة جلالة الملكة لا ترمي إلى احتلال مصر أو ضمها

ولا تبغى بعملها إلا صيانة سيادة السلطان وتوطيد سلطنة الخديو)
وصرح اللورد غرانفيل لموزوروس باشا السفير التركي في لندن
في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بما يأتي :

(إنه بالرغم من جميع الاشاعات والريب التي تحوم حول مصر فليس
لنا أى غرض فى العمل على احتلالها أو ضمها اليها وكل ما نبغىه إنما هو
بقاء القديم على قدمه مع صيانة حقوق السلطان .

وصرح لورد غرانفيل لسفير الحكومة الروسية في لندن في ١٩
أكتوبر سنة ١٨٨١ بما يأتي :

(بأنه لم يكن ثمة أى غرض ذاتى لدى حكومة جلالة الملكة واؤكد
أن غرضها صيانة حقوق السلطان وبقاء الحالة الحاضرة)

وأرسل لورد غرانفيل وزير الخارجية البريطانية إلى السير ادوارد
ماليت تلغرافاً في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ قال فيه :

« ان فى علاقة مصر بحكومة السلطان لأقوى ضمان لها ضد أى
تدخل أجنبي وليس لنا غرض نرمى اليه الا صيانة استقلال مصر
الاداري الذي منحها إياه جلالة السلطان ولا يمكن أن تحاول حكومة
جلالة الملكة . ساس هذا الاستقلال لأنها ان فعلت تكون قد خالفت
تقاليدنا التاريخية الشريفة . »

...

وصرح لورد دوفرين سفير إنجلترا في الاستانة في ٤ نوفمبر

سنة ١٨٨١ بما نصه :

« صرحت اليوم للسلطان بأنه لا مطمح لانبجلا في مصر، والرأى العلم فيها عجم على وجوب الاحتفاظ بالحالة الاصلية ، حتى أبدا بهذا التصريح ما يجرى بخاطر جلالته . »

وصرح لورد غرانفيل للمسيو تيسو سفير فرنسا في لندن في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

(اننا متفقون مع الحكومة الفرنسية على عدم التدخل الفعلي في أمور مصر أو احتلالها عسكرياً) .

وأرسل لورد غرانفيل الى الدول في يوم ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ منشوراً قال فيه :

(يقتصر عمل الاميرال سيمور في المستقبل بأزاء مصر على دفاع الاسطول الشرعى دون أن يكون ثمت غرض خفى للحكومة البريطانية) .

وصرح السير تشارلس ديلاك وكيل وزارة الخارجية للمسيو تيسو السفير الفرنسى في ١٨ يولييه سنة ١٨٨٢

(بأنه لا مهمة للجنود البريطانية التى نزلت الى مصر الا العمل على استتباب الامن فى الاسكندرية .

وصرح المستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس العموم فى ٢٤ يولييه سنة ١٨٨٢ .

« بأن ليس لـانجلترا مطمع في مصر وهي لا تبغى بأرسال جنودها إليها الا إعادة النظام وتوطيد سلطة الخديو المفقودة . وقد صحت عزيمتها على أن تترك لاوربا وضع الحل النهائي للمسألة المصرية) .
وأرسل لورد غرانفيل الى لورد دوفرين في ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ تلغرافا قال فيه .

« تتشرف حكومة جلالة الملكة بأن تبلغ مؤتمر القسطنطينية بأنه متى تم الغرض العسكري فانها ستدعو الدول الى وضع حكومة ثابتة في مصر » .

وقال المستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزيه في سياق خطبته في مجلس العموم في يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

« أعلن بأعلى صوتي الى العالم المتمددين أن ليس لـانجلترا في مصر منافع خاصة وانما هي منافع العالم أجمع . اننا لم نذهب الى مصر الا لننقذ شعبها من الظلم والاستبداد العسكري وأؤكد أن انجلترا نقيه الضمير لا ماآرب لها تسترها عن أعين الدول ولها الحق كل الحق في أن تطلب الى هذه الدول الثقة بها والعطف عليها »

وصرح المستر غلادستون في مجلس العموم في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

« ليست في تية انجلترا مطلقاً أن تقدم على احتلال مصر ولن تقدم عليه لأن إتيانه يناقض المبادئ التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة

الى أوربا وينافى الدعوة الصريحة التى وعدتها إياها .
وأرسل لورد غرانفيل منشوراً إلى سفراء إنجلترا فى الخارج بتاريخ
١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ أوصاهم فيه :

« أن يؤكدوا لجميع الحكومات تجرد إنجلترا من كل غاية أو مطعم
شخصى فى مصر وأن الحكومة البريطانية عازمه عزماً أكيداً على
أن تشترك مع جميع الدول فى تسوية جميع المسائل الخاصة بمصر وقناة
السويس » .

وصرح لورد غرانفيل فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
« بأن إنجلترا لاتنوى بعمليها فى مصر أن تبسط حمايتها عليها أو
تجعلها خاضعة لغيرها » .

وصرح المستر مادسون فى خطبة ألقاها فى سكاربورو يوم ١١
أكتوبر سنة ١٨٨٢ بما نصه .

« لاتنوى إنجلترا البقاء فى مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه
الضرورة وهى تؤمل أن تعود إليها الحكومة الأهليه بعد قليل ولا
حاجه لإنجلترا فى بسط سيادتها على مصر أو ضمها إليها وانما هى
تربغ فى أن تعيد مصر للمصريين » .

وصرح مستر غلادستون فى ١٤ نوفمبر سنة ٢٨٨١ فى مجلس
العموم بما يأتى :

« أنقص عدد الجنود البريطانيين الى ٢١ ألفاً منذ ١ نوفمبر . وايس

الاحتلال الا و ق ت ي ا و ستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب
بالاتفاق مع الحكومة المصرية) .

و صرح المستر جوزيف تشمبرلن (والد السير أوستن تشمبرلن)
فى مجلس العموم فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بما يأتى :

(إنى لأضيع وقتى فى تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها
تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الاسف
الشديد لخلقنا إذ به نكون قد أوجدنا أرلندا جديدة فى الشرق . ولا
ريب فى أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها . اننا لانريد
أكثر من أن نضمن لمصر الامن والسعادة والاستقلال) .

وجاء فى خطاب العرش لجلالة الملكة فيكتوريا عند افتتاح
البرلمان الانجليزى فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ مانصه :

(نؤكد للدول أننا سننفذ جميع الاتفانات الدولية الخاصة بمصر
و صرح المستر غلادستون فى مجلس العموم فى يوم ٥ مارس
سنة ١٨٨٣ بما يأتى :

(اننا لانطيل أجل احتلال مصر الى ما بعد الوقت الذى تقضي
فيه الضرورة بوجود الجنود بها . ولا ريب أن هناك أمماً أخرى لها
من الحقوق والمصالح ما لانجلترا فى مصر ، والحكومة الانجليزية
لا تعترف بمصالح خاصة بها منفصلة عن المصالح العامة التى للأمم المتحضرة
و صرح مستر غلادستون فى مجلس العموم فى يوم ٩ أغسطس

سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة لم تفكر أصلا في ضم مصر اليها إذ أن عملا كهذا يكون وصمة في شرف إنجلترا » .

وصرح السير تشارلس ديلك في مجلس العموم في ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة تعارض كل المعارضة فكرة ضم مصر الى إنجلترا حرصاً على عهودها الدولية ووعودها الصريحة وعلى شرفها » وقال السير وليام هاركورت في سياق خطبة له في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ ما يأتي :

(ان إنجلترا لا تبني بأي حال ضم مصر إذ لا مسوغ لها من الحق وإلا أعد هذا العمل منها - على فرض وقوعه - خرقا لسياستها ولما لشرفها . وكفى أن يكون ضدها لتبرص ووضع الحسرة والاسف حتى اليوم ومن واجبنا أن نجلو عن مصر بمجرد إعادة الامن والسكينة الى ربوعها » .

وصرح لورد غرانفيل لسيو وادنجتون سفير فرنسا في لندن في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ بما يأتي :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بان تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط ان توافق الدول على أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والامن في مصر وأنها (أي الحكومة الانجليزية) ستعرض في

نهاية الاحتلال أو قبله دلى الدول والباب العالى حيدة مصر على القاعدة
للمعمل بها فى حيدة باجيكا »

وصرح المستر غلادستون فى مجلس العموم فى يوم ٢٣ يونيه سنة
١٨٨٤ بما يأتى :

« ان الحكومة الانجائزية تتعهد بان لا تطيل احتلالها العسكرى
لمصر الا الى أول يناير سنة ١٨٨٨ اذا كانت الدول صاحبة الشأن تصرح
وقتئذ بأن جلاءنا لا يعكر الامن فى مصر ولا يشك أحد فى أن عرقلة
هذا التعهد من جهتنا تجعل شرف بلادنا عدما .

وصرح لورد غرانفيل فى مجلس اللوردات بمثل هذا التصريح تماما
فى ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ .

وصرح لورد غرانفيل لسفير تركيا حسن باشا فهمى فى ٨ فبراير
سنة ١٨٨٥ بما يأتى .

« ان الحكومة البريطانية عازمة عزمها أكيدا على الجلاء عن مصر
لاسباب سياسية ومالية » .

وصرح مستر غلادستون فى مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة
١٨٨٥ بما يأتى

« ان الحكومة البريطانية عازمة كل العزم على أن لا تبقى فى مصر
يوما واحدا أكثر مما تقضى الضرورة بوجودها فيها » .

وقال مستر غلادستون فى منشوره الانتخابى الصادر فى يوم

١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ .

« ان انسحاب انجلترا في مصر واجب محتم الاداء ونحن لا نقبل
أبدًا ضمها الى املاكنا وبسط حمايتنا عليها أو احتلالها الى أجل غير
مسمي، كما أننا نرفض بتاتا الفكرة القائلة باخذ تعويض عما بذلناه في
سبيلها من الجهود والضحايا من اليوم ، وليعلم كل انسان ان السياسة
الانجليزية التي وجهت الى مصر قد قامت على الخطأ . وخير ما يجب
علينا عمله حالا هو ان نضع حدا سريعا للتدخل في شؤون مصر !
وصرح لورد سالسبري في مجلس اللوردات في ١٠ يونيه سنة
١٨٨٦ بما يأتي .

« ليس في وسع حكومة جلالة الملكة أن تبسط حمايتها على مصر
احتراما لمواثيقها السابقة وتطبيقا لنصوص القانون الدولي ، وان عمما
يجب أن ينتهي في مصر في اليوم الذي تتفق فيه مع الباب العالي على صيانة
حقوق الخديو وبقاء القديم على قدمه »

وصرح لورد سالسبري رئيس الوزارة البريطانية للسياسة
سفير فرنسا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ بالعبارات الآتية :

« انكم تخططون كل الخطأ اذا اعتقدتم اننا نؤى البقاء في مصر .
انما لا نرجي بقاءنا فيها إلا لانتظر اليوم الذي نجلو عنها فيه بشرف .
ونؤكد لكم أننا مصممون على الجلاء » .

وخطب اللورد سالسبرى فى وليمة محافظ لندن فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ فقال :

« أجمع الوزراء الانجليز منذ أربع سنوات على الاعتراف بان احتلال انجلترا لمصر زائل لا محالة . وقد سجلت اوربا هذه الاعترافات ولا يمكن أن يؤثر طول امد الاحتلال فى مركز مصالحها » .

وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات فى ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ بما يأتى :

« لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولى ، وان مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالى على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى وادى النيل . ولقد عقدت اتفاقية فى هذا الصدد مع تركيا وهى تقضى بأن الاحتلال الانجليزى ينتهى بعد ثلاث سنوات » .

وقال سير دروموندولف فى تقريره الذى قدمه الى نخامة الصدر الاعظم فى سنة ١٨٨٧ بصفته سفيراً فوق العادة فى الاستانة مانصه :

« لقد نفت حكومة جلالة الملكة مانسب اليها من الميل الى ضم مصر لاملاكها أو بسط حمايتها عليها . ولقد أشيع أكثر من مرة أن انجلترا تعمل على احتلال مصر احتلالاً دائماً وانى اجاهر بان ذلك مناقض كل المناقضة لتقاليدنا السياسية ولعمود انجلترا العانية وتصريحاتها

الرسمية لجلالة السلطان وهو فوق ذلك يمدانها كإظهار الحرمة القانون
الدولى العام .

وشرح السير جيمس فى مجلس العموم فى ١١ أغسطس سنة
١٨٨٧ بما يأتى :

« ان فشل المفاوضات الأخيرة بين تركيا وانجلترا لا يقلل من
تبعة انجلترا فيما يختص بما قطعت على نفسها من الموائيق ازاء الدول جماعة؟
وشرح المستر سميث فى مجلس العموم فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٨
بهذه العبارة التالية :

« يمكننا أن ننتظر فى القريب العاجل جلاء جنودنا عن وادى
النيل بأسره .

وشرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات فى
٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ بما يأتى :

« ان حكومة جلالة الملكة لا يمكنها أن تعلن حمايتها على مصر
ولا أن تبدى رغبتها فى الاستمرار على احتلالها حتى لا تنقض عهد
انجلترا الدولية .

وقال لورد سالسبرى فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ فى مجلس العموم :
« لانستطيع أن نبسط حمايتنا على مصر أو نحتلها احتلالاً أبدياً
والا نقضنا موائيقنا الدولية وعودنا الصريحة »

« وشرح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مدة ما فظ لندن فى ٩

نوفمبر سنة ١٨٩١ بانه :

« ليس غرضنا الاساسى قطع العلاقة الى تربط مصر بالدولة العلية .
وانما غرضنا هو المحافظة على مركز مصر الشرعى الحالى ، ومركزها
حيال الامبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات واننا نتقدم
فى هذه السبيل ونؤمل من صميم أفئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريباً »
وخطب السير تشارلس ديلىك فى مدينة سدن فى ١١ يناير سنة
١٨٩٢ فقال :

« ان انجلترا تعهدت بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة ثابتة
ولقد حان وقت الجلاء . وليس هذا لاننا وعدنا به فقط بل لأن
مصلحتنا أيضاً تتطلب القيام به . فان احتلال مصر هو الذى جر
الحكومة الى النزول عن هاجولند والتخلى عن الهوفاس فى مدغشقر
وتضحية حقوق المستعمرين فى ترنيث . »

وصرح اللورد دوفرين سفير انجلترا فى باريس للمسيو دوفيل فى
٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ بما نصه :

« ان الضرورة التى قضت بزيادة الجنود البريطانية فى مصر
لا تدعو الى تأكيد جديد من حكومة جلالة الملكة بعد ما ذكرته
فى مواقف عدة بشأن الجلاء عن مصر »

وصرح لورد روزبوى وزير الخارجية البريطانية لمسيو وادنجشن
سفير فرنسا فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ بما يأتى :

« أن زيادة جيش الاحتلال في مصر دعت إليها ضرورة سياسية ولا يمكن أن تؤثر في التأكيدات التي اكدتها حكومة جلالة الملكة بشأن نياتها ازاء مركز مصر الشرعى »

وصرح لورد كمبرلى وزير الهند في مجلس اللوردات في ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ بما يأتى :

« ان ارسال جنود الى مصر فوق الجنود الموجودين فيها لا يغير باى جال مركزها الدولى » .

وصرح لورد روزبرى في ١٢ فبراير سنة ١٨٩٣ بما يأتى .

« ان تعهدات انجلترا ازاء مركز مصر الدولى لاتزال واجبة الاحترام » .

وصرح السير هنرى كبل بانرمان في ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨٤ بان :

« احتلال انجلترا لمصر لم يكن الا مؤقتا وان دوام بقائنا فى مصر لا يكون الا نقضا لمهودنا الرسمية وسببا لاحتقار الشرف البريطانى فى نظر أوروبا » .

والقى السير تشارلس ديلىك محاضرة سياسية فى ١٤ اكتوبر سنة ١٨٩٥ قال فيها .

« ان من اسباب متاعب انجلترا احتلالها لمصر وليس لنا نفع من

بقائنا فيها ويجب علينا ان نجلو عنها بسلام » .

وصرح اللورد روزبرى فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بان . -

« احتلال انجلترا لمصر عقبة دولية يجب أن نعمل على إزالتها حالا

وأرسل مستر غلادستون بصفته الشخصية كتابا الى الغفور له مصطفى
كامل باشا من مدينة بياريتز في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ قال فيه .
« ان وقت الجلاء قد حان منذ سنين . ولطالما عمل على هذا الجلاء
لما كان على رأس الحكومة الانجليزية ولكنه لم ينجح » .
وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة البريطانية للمسيو كورسيل
سفير فرنسا في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ بأن .
« وادى النيل كان دائما ولا يزال ملكا لمصر » .



الباب الاول

انتهاب مصر

«المال يامولاي المال»

من مقال للسير فوردريك هريسون

في جريدة البال مال غازيت

بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٨٨٢

مصر قبل الاحتلال

البريطاني وبعده

الفصل الاول

بدء الاعتداء

يبتدىء تاريخ مصر الحالى - من حيث علاقة انجلترا به مباشرة بالسنوات الاخيرة لحكم « الخديو اسماعيل » عند ما ظهرت أول مرة متاعب رعاياه الاقتصادية .

ففى عهد سلفه « سعيد باشا » كانت مصر بلا جدال أكثر بلاد الشرق رخاء . ذلك لان الحروب التى انتزعت الاهالى الفلاحين من عقر دورهم فى أيام « محمد على » كانت قد وضعت أوزارها منذ زمن طويل ، وخفت ضريبة الاراضى الى ثلث ما هى عليه الآن وهبطت نفقات المعيشة الى درجة لا تكاد تصدق ، حتى أن قرشا صاغا واحداً كان كافياً لسد حاجات أسرة بأكملها من الفلاحين فى اليوم . وفى الوقت نفسه ازدادت العناية بانشاء المشروعات العامة مثل السكك الحديدية والقناطر الخيرية الشهيرة ، وهى مشروعات بدىء العمل فيها فى عهدي (محمد على) و « عباس الاول »

وقد حفرت ترع جديدة للرى وأدخلت التلغرافات والطمبات البخارية لأول مرة كما أعطي « المسيو دليسبس » امتيازاً بحفر قناة السويس . ولما طالت الحرب الداخلية في أمريكا انتهز زراع القطن المصريون تلك الفرصة الذهبية التي عرضت لهم فلم يبرء أمان حتى ضاعفوا صادراتهم التي ارتفع ثمنها الى ثلاثة أضعاف تقريباً ولم يكد يتبوا خلفه « اسماعيل باشا » العرش سنة ١٨٦٣ حتى لوحظ



المغفور له سعيد باشا

تغيير كبير . فنظراً لصعوده الى عرش « محمد علي » في الوقت الذي كان عصر المدنية فيه ممثلاً في فرنسا على عهد « نابليون الثالث » — وهي فرنسا (اوفباخ) و « هوسمان » ، فرنسه المالية العالية حيث عمت

الرشوة والاسراف وضربت الفوضى أطناها في كل فرع من فروع الادارة العامة — خطر « لاسماعيل باشا » الذي كان ميالاً بسليقته الى البذخ ومنغمماً بحب الابهة والتظاهر بالعظمة أن يحتذى حذوه فيصبح « نابوليون ثالثاً » آخر في الشرق . ولادرالك تلك الغاية شرع في العمل بهمة وبلا كلال فلم يمض الا يسير من الزمن حتى سارت الركبان في جميع أقطار المعمورة بأوصاف بلاطه وقصوره ومهرجاناته وخدمته ومطابخه وقد اعجب كل انسان بعبقريته ولهجت اللسان بشدة كرمه . ولما حان موعد افتتاح قناة السويس — اعد اسماعيل باشا وليمة هائلة دعا اليها معظم اصحاب التيجان في اوربا ومن بينهم فرنسيس جوزيف امبراطور النمسا وولي عهد بروسيا والامبراطورة اوجيني نفسها . وقد لبي هؤلاء الدعوة وجاءوا الى مصر بصحبة رجال حاشيتهم واقطاب السياسة في بلادهم وخدمهم وكبار رجال الفن عندهم وفتحت صحافة العالم صدرها عدة أيام لوصف الحفلات الباهرة التي أقامها عزيز مصر لضيوفه ومن بينها تمثيل رواية عابدة لأول مرة وهي التي وضعها المؤلف المشهور فيردى لهذه المناسبة خاصة .

ولا ريب أن هذا البذخ قد كلف اسماعيل باشا نفقات طائلة . ومما زاد الطين بلة أن أسعار القطن هبطت في الوقت نفسه بعد انتهاء الحرب الامريكية مما اضطر اسماعيل باشا أن يلتجئ الى الاقتراض من البيوتات المالية ولا سيما في لندن . وقد كانت شركة فريهلونج

وغوشن وشركائهما أقرضت سلفه سعيد باشا في سنة ١٨٦٢ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات بفائدة باهظة قدرها ٨ في المائة . فلا عجب اذا أظهرت استعدادها لاقراض اسماعيل باشا . وكانت هذه الديون باديء ذي بدء قروضا شخصية . ذلك لان السلطة التي كانت لاسماعيل باشا كانت دون ساطة الملوك العاديين لذلك كان عرضة لتضييق هذه السلطة بصفته نائبا للسلطان وهذا ما جعله غير قادر قانونا على أن يرهن ايراد مصر بطريقة الزامية لضمان القروض المقدمة اليه .



المغفور له اسماعيل باشا

لذلك كانت الشروط التي أعطى القروض بمقتضاها فادحة بل انها قربت فعلا من الربا الفاحش . فلم تحمل سنة ١٩٦٨ اي بعد تبوئه العرش

بخمسة أعوام حتى كان قد استدان من عدة جهات ما يقرب من ٢٥,٥٠٠,٠٠٠ جنيه بفوائد تتراوح اسما بين ٧ في المائة ، و ١٢ في المائة وقبل بين ١٢ في المائة و ٢٦ في المائة^(١). فارتاعت الحكومة العثمانية لما قد ينجم عن مثل تلك المسؤولية الخطيرة وحظرت عقد قروض جديدة . بيد أن اسماعيل باشا تمكن في سنة ١٨٧٠ من عقد قرض جديد بمبلغ ٧ ملايين جنيه بفائدة فادحة تبلغ ١٣ في المائة فعلا في مقابل رهن أطيان الدائرة السنوية. فاضطر الباب العالي أن يخاطب الحكومة الانجليزية مباشرة - بصفتها الدولة التي تمثل أكبر فريق من الدائنين . وقد احتج سلفا على وضع أى اتفاقات مالية لم يسبق أن أقرها حضرة صاحب الجلالة الشاهانية مما قد يمس دخل مصر بصفة مباشرة أو غير مباشرة^(٢)

هنا يبتدىء الفصل الاول من مسؤولية انجلترا حيال مصر فلقد امتارت سياسة انجلترا في خلال القرن التاسع عشر بالاحتفاظ بمخالفة السلطان ضد النزعات الاستقلالية التي كانت تقوم بها مصر من آن الى آخر بتحريض فرنسا^(٣). ومع أن هذه الدولة قد أرغمت على مغادرة مصر في سنة ١٨٠١ إلا أن تفوذها القديم ظل متفوقا في مصر

(١) اقرأ تقرير كيف ص ٧

(٢) راجع الاوراق البرلمانية (١٠٠) ١٨٧٠ ص

«٢٥» راجع الاوراق البرلمانية «٢٠٦» ١٨٣٩ ص ٦٤ «عن اراء له د المار - ووج - جيع

الاوراق الخاصة بالمرامات المسموحة الي حديوى مصر رقم ٤ «١٨٧٩»

هذا الى تزويدها الخديوين بمختلف المستشارين وفتح بلادها امام شبان مصر العديدين الذين هرعوا الى المدارس الفرنسية لتلقي أصول المدنية الغربية . ولم يكن هناك شك في أن مصر - فيما يتعلق بطبقتي الاغنياء والموظفين - أخذت تنطبع تدريجاً بالطابع الفرنسى ، حتى أن القابضين على دفة السياسة الفرنسية بدأوا يحلمون ببسط حمايتهم على أرض الفراعنة اعتماداً على سياسة التدخل السامح . ذلك هو السر في مساعدتها للخديو على التخلص من التبعية العثمانية ، وهو كذلك السبب الذى جعل انجلترا تعارض فكرة الاستقلال . هذا من الجهة الواحدة ومن الجهة الاخرى لم تكن وزارة الاحرار قد قضت شهر العسل بعد فلم تكن نيات انجلترا منصرفة وقتئذ الى بسط امبراطوريتها حتى تشمل مصر^(١) بل قنعت بصيانة وادى النيل من كل تدخل من جهة فرنسا وابقائه داخل تلك الدائرة الساحرة التى حفظت سلامة الامبراطورية العثمانية^(٢)

ففي الظروف المشار اليها كان كل انسان يتوقع ان لا تتوانى الحكومة البريطانية في تلبية نداء الباب العالى ومساعدته على التخفيف

(١) لقد كتب « بالمرستون » وقتئذ ما نصه : « نريد تبادل التجارة مع مصر والسر اليها دون تحمل عبء حكمها . . . فلنرى تلك البلاد بواسطة تجارتنا وليس لحجم عن سرورها » راجع حياة « بالمرستون » في الجزء الثانى ص ١٢٥ بقام « المسراشلى »
(٢) « نشرت اليمس في ٢٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ خطأ « لاهستر ديسى » جاء فيه : « ان سياسة انجلترا منذ القدم ترمي الى المحافظة بكل قواها على الصلة الموحودة بين مصر وتركيا وهذا تحول دون ان يكون لمرسا اى نفوذ فى القاهرة »

من اندفاع اسماعيل باشا وان تبادر بتذكير الخديو بان من واجباته اطاعة
أوامر السلطان ثم تصدر تحذيرها الى المضاربين الانجليز في الوقت
نفسه . ولكن كان تفوذ الجهات المختصة انقرض قويا في وزارة
الخارجية بحيث أن زداء الباب العالي ذهب صيحة في واد . وقد استطاع
اسماعيل باشا أولا بارشاء الصدر الاعظم وثانيا بارشاء السلطان نفسه
لان يحصل فقط على الاذن بمقد قرض جديد ببلغ ٣٣٠٠٠٠٠٠ جنيه
بل على أن يحصل ايضا في سنة ١٨٧٣ على فرمان خاص باللاق يده
اطلاقاتا في موارد الامارة الخديوية سواء في مسألة القروض أو
المقاولات أو منح الامتيازات . ولقد اسرع السير هزرى اليوت السفير
البريطاني في الاستانة فصرح (١) « بأن ما ناله نائب السلطان في مصر
من استقلال الادارة الداخلية لا قيمة له على الاطلاق اذا لم يكن في
وسعه أن يلجأ الى الاسواق الاجنبية للحصول على الاموال الطائلة التي
تقتضيها الاعمال التي تدر الخير على مصر وتكفل نمو وازدهار البلاد العجيبة
التي يجلس على عرشها »

فبجرة نلم واحد تحول بهذا فرمان ما كان يدور حتى الآن ديناً
خاصاً على الخديو الى دين على الحكومة المصرية . أما ان هذا التحول
تم بعلم الحكومة لانه من شأنه ان يذهب بها الى ريب . فزيد كره
أولئك الذين ...

بالفضل في ادارة شؤونهم المالية

وما أسرع ما حانت الساعة التي أصبحت فيها مسئولية انجلترا اكثر مباشرة وتدخلها في شؤون مصر السياسية والمالية أكثر نشاطاً وادنى الى الاعتداء . وليس من ريب في أن الرزايا التي نزلت بفرنسا في الحرب السبعينية وما أعقب ذلك من تقلص نفوذها في سائر انحاء المعمورة سحرت الباب الساسة البريطانيين وجعلتهم يحامون بمشروعات جديدة في الشرق بدلا من مجرد مقاومة النفوذ الفرنسي الذي كان يديهم في الماضي . وقد تجلى ذلك في شرائهم لاسهم قناة السويس، وفي الوقت نفسه كانت أحوال مصر تسير من سيء الى أسوأ رغم القروض العديدة أو بالحري من جرائها .

ولقد حدث أن اسماعيل باشا عند ما أخرج دائنه في سنة ١٨٧٢ التجأ الى مشروع مالي خطير يعرف بقانون المقابلة وهو يقضى بان ينزل لملك الاراضى الزراعية عن نصف الضريبة المفروضة عليهم نزولا تاما على أن يدفعوا اليه في وقت معلوم ستة أمثال هذه الضريبة . كذلك عرض اسماعيل باشا في سنة ١٨٧٤ فائدة دأعة قدرها ٩ في المائة لكل من يكتتب في قرض داخلي غير مردود قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وهو ما يعرف بدين الرزنامة . على انه لم يحن صيف سنة ١٨٧٥ حتى كان الخديو في حاجة شديدة الى المال لسد نفقاته ولذا استقر رأيه على أن يبيع اسهمه (او اسهم مصر) في شركة قناة السويس وقدرها

١٧٦٢٠٦ سهما من مجموع ٤٠٠٠٠٠ سهم بيد الشركة . وما اسرع ماوقف المستر دزرائيلي - رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك - على رغبة الخديو هذه وفي الحال قرر شراء هذه الاسهم في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات بمساعدة بيت آل روتشيلد في لندن .

ولعمري لقد كان هذا عملا ليست له سابقة في تاريخ انجلترا لانه كان عملا من أعمال المضاربة الجريئة . نعم أن الاسهم عادت بالربح الوفير فيما بعد (ذلك أن سعر الاسهم المذكورة يبلغ في البورصة الآن ٣٥ مليون جنيه) ولكن لم يكن من حق الحكومة أن تقامر بأموال الامة في مشروع ربما عاد بالخسارة والضرر . وفي الواقع لم يوجد في انجلترا وقتئذ من أتحى باللائمة على المستر دزرائيلي على عمله هذا . ومن جهة أخرى فقد كان من البدع المستحدثة أن تشترك الحكومة الانجليزية في عمل تجارى خاص بأذن من البرلمان وبمساعدة أهل البيوتات المالية . ولكن السر في هذا العمل الذى لا نظير له يمكن ادراكه من الاطماع السياسية التى كانت حكومة دزرائيلي تحدث نفسها بها حيال مصر بعد أن خفت صوت فرنسا فقد علقت كبيرة صحف مدينة لندن « التيمس » بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ على تلك الصفقة بقولها : « انت الجمهور هنا وكذلك فى البلاد الاخرى سينظر الى هذا العمل العظيم الذى قامت به الحكومة من وجهته السياسية لا من وجهته

التجارية. فهو بمثابة مظهر. انه لاعلان عن نيات معينة والمبادرة بالعمل الى تحقيقها من المستحيل أن تفرق في أذهاننا بين شراء أسهم قناة السويس وبين علاقات إنجلترا المقبلة بمصر أو بين مصير مصر وما يحيط بمستقبل الامبراطورية العثمانية من المخاوف ... فاذا أدت الثورة والاعتداءات من الخارج والرشوة من الداخل الى سقوط تلك الامبراطورية سياسيا وماليا فقد يتعين علينا اتخاذ الوسائل التي تكفل سلامة ذلك القسم من أملاك السلطان لما لنا به من الصلة الوثيقة». ولقد كانت هذه الصراحة بعينها، واحسب انها تتنافى وما قام يزعمه الاحتلالون أخيراً من أن تدخل بريطانيا في مصر كان «أمراً قضت به المقادير» وان إنجلترا قاومته الى النهاية فلم تذهن له الا تحت الضرورة القاهرة ونزول الحكم حوادث لم يكن يستطيع أن يحسب حسابها من قبل^(١)

ولم يبق بعد ذلك الا أن تتحين الحكومة البريطانية الفرصة الملائمة لانهيأ الامبراطورية العثمانية ماليا ان لم يكن سياسياً لتستولى على مصر كما اشارت الى ذلك جريدة التيمس لسان حالها . وقد كان يلوح أن هذه الفرصة دنا وقتها . فقبل اتمام صفقة الاسهم بستة أسابيع تقريباً أي في ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ نشرت التيمس في صدر صحيفة الاخبار

(١) ذكر لورد كرومر في كتابه «عصر الحديث» جزء اول ص ١٣٠ «ان السياسة البريطانية حاولت حدها ان تلقى عن عاتقها عبء المشكلة المصرية . ولكن كانت الظروف من القوة بحيث لا يمكن وقف تيارها بالعمل السياسي فمصر كان مقدراً لها ان تقع في أيدي الانجليز . وفضلاً عن ذلك فانها كانت من نصيبهم على الرغم من معارضة البعض في دهاهم اليها بينما لم يحمل البعض الاخر اذهبوا اليها ام لم يذهبوا وانه لم يكن هناك من رغب الذهاب اليها رغبة شديدة . اما هم فلم يكنهم عدم رغبتهم في الذهاب اليها بل قاوموا مقاومة شديدة شريفة كل ما من شأنه ان يدفعهم الى الذهاب اليها»

البرقية الآتية من مراسلها في الامتانة وهي : « قرر الباب العالي انه في السنوات الخمس التي تبتدىء من أول يناير المقبل سيدفع نصف سندات الدين العام وقسط استهلاكه تقدماً والنصف الآخر سندات ذات خمسة في المائة » . ولما كان هذا بمثابة اعلان لافلاس الحكومة العثمانية لم نلبث أن رأينا الذعر الهائل يستولى على بورصة لندن حتى انه لم يؤثر فقط في السندات التركية بل تعداه الى السندات المصرية الخاصة بقروض « اسماعيل باشا » . ثم قرأنا العبارة الآتية في نفس العدد في مقال « الحالة المالية » « استولى الذعر في اليوم على سوق السندات الاجنبية . ولم تعلق فيها النشرة الصادرة من البنك العثماني الامبراطوري الخاص بالدين التركي الا في منتصف النهار واذ ذاك تدهورت السندات التركية أولاً وأعقبها السندات المصرية تدهوراً هائلاً كانت تتيجه أحداث ذعر شديد ولم يشاهد أى تحسن عند اقفال البورصة بل استمرت السندات المصرية في تدهورها الى ما بعد ساعات العمل . وليس ثمة أنباء عن مصر ولكن الدولتين مرتبطتان في ذهن الجمهور ارتباطاً تاماً بحيث أنه يعتبرهما كتلة واحدة » . وفي الواقع مضى اليوم التالى وما بعده بدون أن تتحسن السندات المصرية بل استمرت في هبوطها رغم التأكيدات العديدة من جهات عديدة بان مصر ليست جزءاً من الدولة العلية الا بالاسم فقط وان مالياتها لا تتأثر بحال المالية العثمانية . وفي الواقع كان

العالم يعرف أن مالية مصر لا تقبل عن مالية تركيا خلافاً . والآن وقد أعلنت تركيا إفلاسها فقد كان يخشى أن تحذو مصر حذوها والا فإذا عسى أن يستعمله اسماعيل باشا وقد بلغت ديونه ٦٨ مليون جنيه اقترضها بفوائد فاحشة وتضحيات مدعشة ما بين سمسة وخمسة ونحو ذلك ؟ فلا عجب أن نزلت سندات ١٨٦٨ بمد هذا الاعلان بأسبوعين الى ٥٧ وسندات ١٨٧٣ الى ٥٧ وربيع .

وليس ريب في أن الباعث على شراء أسهم قناة السويس كان توقع ما يؤدي اليه اعلان تركيا افلاسها من انهيار تركيا ومصر معاً . بيد اننا نعلم جميعاً أن هذا التوقع لم يصدق فيما يختص بتركيا على الأقل ، لأن الدول الأوروبية لخوف بعضها من بعض قد امتنعت عن أن تفصل فيما بينها وبين الباب العالي وبذلك امكنه أن يخرج من عراكه مع دائنيه فائزاً حتى انه أخطر حملة السندات التركية أن يقنعوا بالقليل الذي قسم لهم وهم صاغرون .

ولكن اذا كان القدر لم يجر بما توقعوه لتركيا فقد عزموا أن يحققوا فيما يختص بمصر . وهكذا رأينا انجلترا بعد شراء أسهم القناة تخطو أول خطوة عالية في شئون المصرية .

وكما هي السادة في الاستعمارية اتخذت الامور المالية اداة الانتداء . فقامت في أساليب على ما رزئت به مصر من هبوط سنداتها في بورصة لندن حتى بادر الجنرال استامبولي قنصل

بريطانيا العام في القاهرة الى اخطار اللورد دربي بما أظهره له الخديو - منذ ايام - من الحاجة الى رجال اكفاء ملمين بالنظم المتبعة في مالية حكومة جلالة الملكة لمعاونة ناظر المالية المصرية على معالجة الفوضى التي اعترف سموه بوجودها في تلك النظارة^(١) ثم كرر الطلب نفسه تحريرا بعد اسبوع ولكنه عدل الى طلب استعارة رجلين « يشرفان على الدخل والخرج تحت اشراف ناظر المالية » على شرط ان تكون لأحدهما على الاقل « دراية تامة بعلم الاقتصاد السياسي الذي رسم للامم في المصور الحديثة المبادئ الصحيحة التي تنموها موارد الدول »^(٢) ولم يكن هناك ما يستغرب في هذا الطلب اذ أن الحكومة البريطانية قد سبق أن اعارت الخديو المستر نبل والمستر آكتن اللذين وظفا في نظارة التجارة التي انشأها الخديو حديثا واللذين رضى الخديو عنهما تمام الرضاء^(٣) وكل ما يستوقف النظر في هذا الطلب الجديد هو أن الموظفين طلبا لنظارة المالية وهو أمر قد يكون طبيعيا في تلك الظروف. ومع ذلك فقد مرت اسابيع ثلاثة دون أن ترد الحكومة الانجليزية على طلب الخديو ثم جاء الرد فكان مخيفا بعض الشيء ، فبدلا من أن يبادر اللورد دربي الى ارسال الرجلين اللذين طلبهما الخديو أخذ يستشير وزارة المالية المرة بعد المرة . ثم أخبر الجنرال استاتون في ٢٧

(١) مصر رقم ٤ سنة ١٨٧٦ ص ٣

(٢) المصدر السابق

(٣) من خطاب ارسله المستر ماك شون عضو البرلمان الى « التيمس » في ١٧ ابريل سنة ١٨٧٦

نوفمبر ان الحكومة ترى أن ترسل الى مصر «بعثة خاصة تنظر هي والخديو فيما يسأله سموه من النصح فى الشؤون المالية» (١) وكان هذا الرد خطوة واسعة الى الامام فى ميدان العمل . لان الخديو لم يطلب اى استشارة وانما طلب فقط موظفين من موظفى الحكومة للعمل تحت ارشاد ناظر المالية وأوامره . ولكن اللورد دربي أغفل الاستشارة واقترح أن يرسل لجنة مالية خاصة بدلا من الموظفين المطلوبين . فوافق الخديو على الاقتراح . ولا يدري أحد هل كانت موافقته لحاجة فى نفسه أو لأنه أخطأ فهم الامر ، ثم انقضى اسبوع وتشكأت اللجنة من خمسة من كبار موظفى الحكومة برئاسة المستر - الذى أصبح فيما بعد - السير ستيفن كيف رئيس الخزينة العام . وأرسل اللورد دربي للمستركيف بتاريخ ٦ ديسمبر خطابا شرح فيه تاريخ الطلب المقدم من الخديو والبواعث التى حدثت بالحكومة الى ارسال اللجنة قائلا: « بما أن نجاح الادارة المالية فى أى بلد من البلاد يتوقف تماما على الحكمة فى حد التزاماته وتنفقاته كما يتوقف على ترقية موارده أو ادارته الاقتصادية ، فينبغى أن توضح حكومة الخديو مكانة السידين المطلوبين وسلطتهما . ولما لم يكن من المستطاع الوصول الى التفاهم عن طريق التراسل فقد رأينا أن نرسل « رجلا تثق به حكومة جلالة الملكة وهو فوق ذلك مشهود له بالكفاءة فى الشؤون المالية والادارية

(١) مصر رقم ٤ «١٨٧٦» ص ٤

ليفاوض الخديو وحكومته في ادارة مصر ومركزها المالى وبذلك تكون حكومة جلالة الملكة أقدر على مد الخديو بالمعونة التي يريد بها بمقتضى تقريره . ثم استأنف يقول « ولا تشك حكومة جلالة الملكة في أن الخديو سيكون صريحاً صراحة تامة في معاملته لكم وأنه سيسهل لكم كل التسهيل الوقوف على حقيقة شؤون مصر المالية وبذلك تستطيعون أن ترفعوا اليها تقريراً وافياً » .

وأحسب أنه يستحيل أن تقرأ هذه الرسالة الرسمية باللهجة ولا تدرك أن الوزارة البريطانية بارسالها أحد رجالها الى مصر كانت ترمى الى أكثر من البحث عن أى الكتاب يزيد اسماعيل باشا . فبينما الخديو يتكلم عن ضرورة إنماء ثروة بلده حتى يزيد دخله اذا باللورد دربي يلاح في وجوب حصر البحث في نفقات مصر وادارتها ، وبينما يريد الخديو أن يكون الموظفان طوعاً أمر ناظر المالية اذا باللورد دربي يتكلم عن « الوقوف على حقيقة » حال المالية المصرية واسداء « النصيح » للخديو . ولقد كانت هذه الفعلة من اللورد دربي بمثابة تطفل وتفتيش كما أجاد بعضهم وصفها في مجلس العموم^(١) ولا عجب اذا رأينا « التيمس » تكتب فيما بعد^(٢) هذه العبارة « ليس هناك دليل أو شبه دليل على أن الخديو كان يطلب موظفاً كبيراً يفحص حساباته ويزجر خدمه

(١) خطبة « المستر لوى » فى ٥ اغسطس سنة ١٨٧٦ للنقاشات البرلمانية لهنسارد المجلد

٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٩٣٩ وما يليها

(٢) راجع التيمس فى ٢٤ مايو سنة ١٨٧٦

وبسدى له النصيح ويخبر العالم عن موعد افلاس الخديو اذا كان
ثمة افلاس»

أما سبب هذا العمل الغريب فقد بينه وزير المالية وقتئذ . فانه
عند ما سئل عنه أجاب بأن الحكومة الانجليزية بينما كانت تفكر
فيمن يحسن ارساله الى الخديو اجابة لطلبه اذ عرضت للبيع أسهم
القناة فابتاعها^(١) . هذا هو الحق الذى لا ريب فيه فقد أبرق «اللورد
دربي» - كما رأينا فى يوم ٢٧ نوفمبر الى «الجنرال استانتون» يخبره
برغبة الحكومة فى ارسال لجنة خاصة الى مصر ولم يكن مضى على
شراء الاسهم سوى يومين اثنين فقط ، وكان هذا دليلا على ما بين
هاتين المسألتين من الارتباط . فشراء الاسهم كان عملا سياسياً أرادت
به انجلترا أن يكون لها حق قوى يسوغ لها امتلاك مصر اذا ما انحلت
أجزاء الدولة العثمانية كما أنه لم يكن ارسال «البعثة» من ناحية انجلترا
الاسمياً وراء تقرير هذا الحق بأسرع ما يمكن لتحمل الخديو نظير
صنيعتها عنده على قبول ارشادها فى شكل رقابة مالية أيا كان نوعها .
نعم ان اللورد دربي قد اعتمد على المستر كيف فى رسالته الرسمية
التي اقتبسنا منها العبارة السابقة « أن يحرص على الا يطلع عليها (أى
الحكومة) بنصح يشعر بأن الحكومة الانجليزية ترغب فى التدخل فى شؤون
مصر الداخلية فوق ما ينبغى لها »^(٢) . ولكن هذا طبعى فانه لا يصح

(١) المناقشات « البرلمانية » لهنسارد المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣١-٦٣٢

(٢) مصر رقم ٤ « ١٨٧٦ » ص ٣

أن تذكر البواعث الحقيقية التي حملت الحكومة على إرسال البعثة في مستند رسمي قد يظهر للعالم يوما ما . ومع ذلك فقد اهتم اللورد دربي في هذه الرسالة عينها بالتلميح الى ما قد تقوم به البعثة من جلائل الاعمال (١) فقال « ولو ان الغرض الاول من بعثتك هذه هو الاتفاق مع الخديو على المعونة الادارية التي طلبها سموه فلا يفوتك أن تنصيد



المسيو فرديناند دلسبس

صاحب مشروع قناة السويس

معلومات جمة كبيرة الاهمية لمصر أو لهذه البلاد» (٢) . ثم ختم الخطاب بقوله « ولا تري حكومة جلالها ضرورة تزويدك بالتعليقات

(١) مصر رقم ٤ (١٧٨٦) ص ٣
(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٧٦ ص ٥

التفصيلية لأنها تفضل أن تترك شؤون اللجنة بقدر المستطاع الى فطنتك
وبعد نظرك »

ولقد قر في نفس الجمهور وقتئذ ان المستر كيف لم يذهب الى
مصر الا للمفاوضة في بسط الحماية البريطانية عليها ان لم يكن على الاقل
لتقرير الرقابة المالية عليها في مقابل مساعدة مالية كبيرة حتى أن بورصة
لندن تملكها الذعر لما أذيع في يوم ٤ يناير سنة ١٨٧٦ بان المستر كيف
تشاجر مع الخديو وحزم أمتته عائداً الى إنجلترا دون أن يتم
مهمته (١). وبعد ذلك باسابيع عادت التيمس وقد وقفت على أسرار
الحكومة تبحث في موقف مصر المالي معتبرة بما مضى فقالت مانصه :
« والنتيجة أن لا شيء اصنع لسلامته — أي موقف مصر — من
أحداث تغيير أساسي في الحكومة المصرية ومالياتها . ولا شك انه لو
كانت الثقة بمصر فيما مضى أشد من الثقة بها اليوم لاستطاعت أن
تتفق مع دائئها على خير من الشروط التي اتفقت وياهم عليها . فالمسألة
اذن كيف تحوز مصر هذه الثقة . الظاهر ان كل ما يقال في هذا
الموضوع قائم على الاعتقاد بان الخديو يخضع بطريقة ما صاغراً للإرشاد
الإنجليزي ، وانه سيعهد الى إنجلترا بآدارة مالية مصر ، وانه سيتحول
الى مصر بعض الثقة بانجلترا فتمكن من نقص فائدة ديونها ونقص
اقساطها السنوية نقصاً كبيراً . ولكن لا بد لذلك من علاقة بين

(١) مقاله المالية في « التيمس » يوم ٥ يناير سنة ١٨٧٦

الحكومتين ليس تحت أى ضامن لها ولا بد من عطف من والى مصر لا ترى على وجوده دليلا ما . وفى هذا القول ما يدل دلالة واضحة على استعداد إنجلترا الآن تقوم بإدارة المالية المصرية نظير خضوع الخديو «لارشاد إنجلترا» ومع أن هذه الجريدة أصبحت بعد شهرين تهزأ بهذا الاتصال وتعدده أخش ضروب التضليل (١) فإنها كانت شديدة الرغبة فيه وقتما كان المستر كيف بمصر .

ومن سوء حظ المستر دزرائيلى وحيلة الاسهم أن اخفقت بعثته المستر كيف الاخفاق كله . وكان السبب فى اخفاقها يرجع بعضه الى الخديو وبعضه الى المستر كيف وشيء منه الى الحكومة الفرنسية . فاما الخديو فقد سمح على كره منه (٢) للمستركيف بتفقد حالة المالية المصرية وقبل فعلا ما عرضه عليه وهو أن يستبدل بالموظفين الخاضعين لناظر المالية « مستشارا انجليزيا » هو المستر (الذى أصبح فيما بعد السير ريفرز) ولسن المراقب العام لإدارة الدين الاهلى الانجليزى . وقد كان عمله ذلك بمثابة رضا بتطفل آخر من جهة الحكومة الانجليزية . بيد انه لم يسمح باكثر من ذلك ، أما المستركيف فربما لم يكن السياسى الذى يليق من كل الوجوه لهذا الامر الخطير الذى ندبه له المستر دزرائيلى وذلك لما كان عليه من شرف النفس وطهاره الخلق . وقد كان السبب

(١) التيمس فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦

(٢) قالت التيمس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦ « من المسلم به أن الخديو لم يكن يدرك بالصسط ما جاء من احله « المستركيف » وقد استولى عليه العصب الشديد عند ما عرف ما اتحلله ذلك الموظف الخطير لنفسه من حق التقييد فى شئون مصر

الاكبر في اخفاقه هو أن الحكومة الفرنسية لم بكـد يصل الى سمعها
نبأ بعثته حتى قررت ارسال مندوب من قبلها الى مصر لينافس المستر
كيف فيما قد يعرضه من الاقتراحات باسم الحكومة البريطانية وحملة
القراطيس الانجليز (١) وكانت ذلك المندوب هو المسيو او تـرى الذى
كان من قبل قنصلا عاما في القاهرة . وقد قام بواجبه خير قيام حتى ان
الخدو عندما رأى رجلين يتباريان في ترضيه افهمه المسـنـر كيف انه
يستطيع الاستغناء عن ارشاد انجلتر .

وهكذا انتهى بالجيو ط سـمى الانجليز الاول للاستيلاء على مصر
ومما يؤسف له أن المؤرخين المحققين (٢) لم يكلفوا انفسهم اخبارنا
بالفصيلات التى ذكرناها آنفاً . بل نراهم يفتتحون كلامهم بذكر
ما جرى به القلم من قضاء ويختتمونه ببفاذ ذلك القضاء . فاما ما بين هذين
من الاطوار فانهم لم لغيوا بدكره — بل كانهم تواطأوا على اغفاله .

(١) راحم الرقية الواردة على « التيمس » ساريج ٣١ يناير سنة ١٨٧٦ من مراسلها
النارسي مسيو « دى لوتير » الذى كان طول هذه الازمة على اتصال تام بعمله الاسهم
الفرسيين وكان كذلك صدفاً ما للمسر ولس وبعض كبار حاشيه الخدو ومهم وارباشة
(٢) انبار بحث اللورد كرومر فى عظم مزنة « تمثيل الرواية » واحطار « واصاف
الحقائق » حيث يقول « اطفى ادعى بحق اى فى مركز دى مرة فادره من حيث
الوصول الى الحقائق — الفصل التمهيدى لكتاب « مصر الخدية » ص ٣٠٢ »

الفصل الثاني

مصر في قبضة حملة الاسهم

. في أوائل فبراير غادر « المستركيف » القاهرة تاركاً الخديو منهمكاً في مفاوضة « المسيو أوتريه » وجماعة من الرأسماليين الفرنسيين وعلى رأسهم « المسيو باسترية » وصلته معروفة بشركة المصارف الإنجليزية المصرية . وكانت فكرتهم متجهة الى انشاء مصرف وطنى مصرى يشرف عليه مندوبون دوليون تعينهم انجلترا وفرنسا وايطاليا وتكون غاية العمل هي تحويل الديون المصرية السائرة ^(١) الى دين واحد بفائدة ٩ فى المائة وضمان السكة الحديد ويقوم بوجه عام بتسليم الايرادات ودفع « الكوبونات » وتبادل الاعمال الخاصة بالبنوك مع الخزانة وغير ذلك . وكانت الحكومة الفرنسية شديدة الميل الى اشتراك انجلترا فى ذلك المصرف . حتى أن « الدوق ديكازيه » وزير الخارجية عرض على « اللورد دربى » بصفة رسمية أن تعمل الحكومتان جنبا الى جنب فى الشؤون المصرية دون تنافس ^(٢) . ولكن لورد دربى تجاهل هذا

« ١ » قسم بعضهم ديون اسماعيل باشا الى ثلاثة أنواع سائرة وثابتة وداخلية . فالسائرة جاءت من أعمال عم لا اسماعيل باشا ولم تدفع أجورها نقدا بل بقيت دينا عليه والثابتة عبارة عن قروض اقترضها اسماعيل باشا من المصارف الاوربية بضمان ثابت لدخل بعض مصالح الحكومة مثلا . والداخلية عبارة عن ديون مصرية بحثة عقدها اسماعيل باشا عند ماتعذر عقد القروض السائرة والثابتة ومثلا دين الرزنامة الذى اسلفنا القول عليه .

(٢) مصر رقم ٨ « ١٨٧٦ » ص ١

الاقتراح لسببين أولهما أن الخديو لم تكن نفسه ترتاح لرؤية ماليته تحت رقابة وكلاء من الاجانب، وثانيهما أن الوقت لم يكن ملائماً لعرض اقتراحات جديدة فقد كان «المستر ريفرزولسن» وهو الرجل الذي أعين به الخديو لاصلاح ماليته على أهبة السفر الى مصر^(١). وكان المستر ويلسن وقتئذ في باريس يطلع على التقرير السرى الذى يكتبه المستر كيف عن المالية المصرية^(٢). ولقد كانت نظرة واحدة كافية لاقتناعه بان ما ترغب فيه الحكومة الفرنسية من اشتراك الحكومة البريطانية معها في مشروع المصرف المصرى لا يتفق مع مصلحة حملة الاسهم الانجليز لان معظم هؤلاء من حملة أسهم الدين الموحد وليس من مصلحتهم أن يضاف الى هذا الدين معظم ديون الخديو السائرة التي كان جلها مستمداً من المصارف الفرنسية.

ولقد حذر مراسل التيمس الباريسى الحكومة البريطانية في شهر مارس من الاشتراك مع «اوتريه» أو «باستريه» اذ أن ذلك الاشتراك لا بد أن يؤدى الى هبوط قيمة الاسهم التي بأيدي الانجليز^(٣) فلم تمر ثلاثة أيام حتى أعلن «الورد دربى» فى يوم ٦ مارس - رداً على ما طلبه الخديو أكثر من مرة من تعيين مندوب انجليزى للبنك بأن الحكومة الانجليزية لا تشترك فى المشروع الفرنسى بحال

(١) مصر رقم ٨ (١٨٧٦) ص ٢
(٢) مصر رقم ٧ (١٨٧٦) تقرير المستر كيف ص ١
(٣) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٦

ما (١) ثم شفع ذلك بقوله « اذا عرض مشروع عملى بتشكيل لجنة تتسلم الدخل وتستخدمه فى أداء الدين المصرى فان حكومة جلالتهما تعيره اهتمامها ». فكان الحكومة البريطانية - كما أعان « المستر دزرائيلى » فى مجلس العموم (٢) « لم تكن مستعدة للنظر فى وضع نظام لمصرف شبه رسمى ولم تشأ البحث فى شيء غير انشاء لجنة للمراقبة المالية البحتة (٣) . ولكن هذا الرأي لم يصادف ارتياحا لدى الخديو ولذلك آثر اهمال المشروع كله . فسر المليون الانجليز سرورا كبيرا لهذا الاهمال ويدل على ذلك ما كتبه جريدة ال « ايكونوميست » (٤) اذ قالت « اننا ليسرنا جد السرور هبوط مشروع القرض الفرنسى واللجنة الفرنسية . لان نجاح أى هذين المشروعين يؤدى الى أواخره العواقب وحسبك أنه يؤدى الى صيرورة الفرنسيين حكام مصر وهو الامر الذى حمل اللورد بالمرستون على مقاومة حفر قناة السويس والذى دفعنا الى اتفاق أربعة ملايين من الجنيهات خشية أن تصبح اسهم الخديو فى القناة أسهما فرنسية » .

على أن الامر لم يقف عند هذا الحد . فأن الحكومة الفرنسية

(١) مصر رقم ٨ - سنة ١٨٧٦ ص ١٠

(٢) المناقشات الثلاثة للحد ٢٢ سنة ١٨٨٦ ص ١٤١٨

(٣) ذكر اللورد كرومر فى ص ١٢ من اجزاء الاول من كتابه « مصر الخديوية » فى رواية تاريخ المفاوضات التى حثرت بشأن المرفى الحصى « ان فرنسا وايطاليا اتفقتا ان ترسل كلناهما مندوبا ، لكن اللورد درى لم يشأ الدخول فى شؤون مصر الداخلية وانى ان يمين مندوبا انجليزيا » حقا « ان القصة فى الرواية ان ازايا المطيعة »

(٤) نقله عنها جريدة التيمس فى عدد ١٧ ابريل سنة ١٨٧٦

عند ما رأت اخفاق المالىين الفرنسيين فى مشروعهم لم يرق لها أن تخلى
الجوكاه للانجليز بل باذرت بارسال مستشار مالى من قبلها الى مصر
هو «المسيوفيليه» وقد كان مفتشاً مالياً عاماً «لمساعدة» الخديو
على تنظيم ماليته من جديد (١) ولم يكن ثمت ريب فى أن تلك الفعلة
كانت بمثابة حركة سياسية معارضة لارسال «المستر ولسن» الى مصر.
فقامت قيامة اللورد دربى واستولى عليه الذعر فابرق الى القائد «استانتون»
بأمره بأن ينصح للخديو بأن لا يتسرع وأن ينتظر ريثما ينصل «المستر
دفرز ولسن» الى القاهرة على الاقل (٢). فظهر الخديو ميلاً تاماً
لاتباع تلك النصيحة وأخبر القائد «استانتون» بأنه سيدنظر بسرور
تام فيما قد يعرضه «المستر ولسن» من الاقتراحات ويعمل بها فعلاً
إذا كانت حقيقة أعود بالخير على مصر مما يعرضه الفرنسيون (٣)
يبد أن «المستر ولسن» على أثر وصوله جعل يلعب فى إيجساد لجنة
مراقبة مالية فى مقابل توحيد الدين كاه وتقصى فائدته. أما «المسيو
فيليه» فانه طلع على الخديو بمشروع وضعه حملة القراطيس الفرنسيون
بالاشتراك مع الحكومة الفرنسية وقد أهمل الفرنسيون فى هذا المشروع
إنشاء المصرف الذى كان سبب الخلاف فى المشروع السابق واقترحوا
بدلاً منه تأليف لجنة تتفرغ للمعين العمومي وحده على أن تبين أعضائها

(١) مصر رقم ١ سنة ١٨٧٦ ص ١٣

(٢) المصدر عينه ص ١٤

(٣) المصدر عينه ص ١٤

حكومات متنوعة على أن تكون مهمتها تسلم الايرادات التي تخصص لدفع الكوبونات. ورمى المشروع الى غاية أخرى فوق ذلك هي توحيد جميع الديون السائرة والثابتة على شروط معينة وضمانها ببعض موارد دخل الحكومة المصرية. وما هو أن سمع اللورد دربي بهذا المشروع حتى أ برق حالا يطلب تفاصيله (١). فلما وقع نظره عليها أعلن أنها مما لا يمكن الموافقة عليه لان اللجنة لن تكون لها سيطرة فعلية على المالية وانما سيقصر عملها على تسلم الاموال بالنيابة عن الدائنين يضاف الى هذا أن شروط تحويل الدين السائر الى دين ثابت ضارة بحملة أسهم الدين الموحد. ولكن لما كان الخديو ميالا الى تنفيذ المشروع صممت الحكومة البريطانية على أن تصده عنه قسراً.

ففى ٢٠ مارس فاجأ اللورد دربي الخديو باعتزامه نشر تقرير « المستر كيف » (٢). ولا شك أن هذا العمل يعتبر عملاً غير لائق. فان « المستر كيف » لم يسمح له بالنقيب فى مالية مصر والوقوف على أماراتها الا بعد أن تم الاتفاق بين الخديو والحكومة الانجليزية على أن يظل تقريره مكتوماً وأن يتخذ قاعدة لتقديم المساعدة المالية اللازمة للخدمة فقط ولكن الحكومة الانجليزية همت بنشر ذلك التقرير بحجة واهمة هي أن الجمهور ياحف فى الاطلاع عليه وليس يحفى أن معنى نشر التقرير فى ذلك الوقت هو القضاء المبرم على الثقة بالخديو

(١) مسر رقم ٨ - ١٨٧٦ ص ٢٥

(٢) مصر رقم ٨ - ١٨٧٦ ص ١٥

وقد احتج الخديو علي هذا التهديد أشد احتجاجاً قائلاً « ان المعلومات التي أعطيت » للمستركيف « كانت سرية بحثة ولم يقصد منها الا اطلاع حكومة جاراتها على مجرى الاحوال (١) فاذا نشر التقرير قبل أن يتم الاتفاق مع الممولين الانجليز وقبل تعيين مندوب انجليزى (لصندوق الدين) أصبح كل بحث فى مالية مصر صاراً به - أي الخديو - لا محالة فأصغت الحكومة البريطانية الى ذلك الاحتجاج ورجعت عن عزمها، ولكنها فعلت ما هو أدهى وأمر ، ذلك انه عند ما سئل المستر دزرائيلى فى مجلس العموم عن موعد نشر تقرير المستركيف لم يجب بأن التقرير وضع على أن ألا ينشر بل أجاب بأنه لا يمانع فى نشره وانما الخديو هو الذى يعارض فى ذلك أشد المعارضة (٢). ولعمري لقد كان قوله هذا تلميحاً ظاهراً بأن تقرير المستركيف لا يبعث على الرضا . وقد ظهر أثر ذلك القول فى الحال فقد هبطت أسعار الاسهم المصرية واشتد البلاء . فلما أحس الخديو بحرج موقفه سمح بنشر التقرير المشؤوم بعد مرور عشرة أيام على تصريح المستر دزرائيلى قائلاً (٣) انه لم يطلع على التقرير ولكنه يتوق الى نشره لثقتة بأن المستركيف انما قرر الحقيقة كما هي ولعلمه أن نشره يبدد شكوك الجمهور التى لا مسوغ لها . ولكن سبق السيف العذل . . فقد أبى الج... أن يحسن الظن بمالية مصر بالرغم من

(١) مصر رقم ٨ (١٨٧٦) ص ١٥

(٢) الماقتشات البرلمانية لهتسارد . المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣٩

(٣) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ٢٨

أن هذا التقرير لم يكن من الخطر بالمنزلة التي لمع اليها «المستر دزرائيلي» وكان كل معلق به «اسماعيل باشا» المسكين على هذه الفعلة الحقيرة التي أتها الحكومة البريطانية أن قال «لقد حفروا الى القبر» ثم ان «المستر كيف» نفسه لم يجد مخلصاً من الاعتراف « بأن بعثته أغلقت أسواق العالم المالية في وجه الخديو بدلا من أن تساعد على الاقتراض (١)

واذ ذاك لم يبق أمام «اسماعيل باشا» الا أن يعلن الافلاس. وفي يوم ٣ ابريل نشر تقرير «المستر كيف»، وبعد أربعة أيام من نشره أعلن الخديو عجزه عن دفع الاقساط وطلب تلجئها ثلاثة أشهر. وبهذه المناسبة كتبت التيمس ما نصه (٢) « لقد تسببنا في هبوط الاسهم المصرية الى أبعد مما كان يمكن أن تهبط اليه لو لم نتدخل في مالية مصر، فلو بدا للخديو مثلاً أن يرسل الى وزارة خارجيتنا يقرعها ويقول لها بصريح العبارة ان تذبذب سياسة انجلترا الخارجية هو الذي أضعف الثقة به في البورصات الاوربية وعليها وحدها يقع اللوم اذا رأى نفسه الآن عاجزاً عن تسوية ديونه السائرة وما كان ليعجز عنها لولا تدخلنا - انه لو فعل ذلك لما وسعنا الا أن نقره على تقريره (٣)

(١) الملاحظات الرسمية لهـ حـ المجلد ٣٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٢٧ وص ٦١٠

(٢) التيمس يوم ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٦

(٣) قارن هذا مع ما ورد في ص ١٢ من المجلد الاول من كتاب

«مصر الحديثة» « لـ دـ ر فـ بـ لـ » ذكرته اعمامة ان ادارة اسماعيل باشا السيئة لمالية البلاد لا بد أن تؤدي الى انهيار من عاجل أو آجل . ولقد وقع المحدث في ٨ ابريل اذا حل الخديو دفع سندات الخزينة . ولم يشر اللورد بكاه واحدة الى الدور الذي قامت به الحكومة البريطانية كانه لم يقل في تمهيد كتابه (ان أول مراتب الخطأ في التاريخ أن تذكر الحقائق ناقصة غير كاملة »

على أن الحالة كانت لا تحمل على القنوط واليأس . فان «المستر كيف» قال في تقريره بعد تحليله التفصيلي لمالية مصر^(١) « يتبين من هذا الحساب ان موارد مصر اذا احسنت ادارتها قامت بسداد الديون المصرية. ولكن لما كانت الموارد التي يمكن الانتفاع بها مقصورة على دفع أرباح القروض الحاضرة كان لا مناص من تسوية جديدة تحول الدين السائر الفادح الى دين ثابت ذي فائدة معتدلة . . ان في وسع مصر أن تحتل جميع ديونها الحاضرة متى كانت ذات فائدة معقولة ولكن ليس في وسعها أن تمضي في اقتراض ديون سائرة جديدة بفائدة ٢٥ في المائة وعقد قروض بفائدة ١٢ أو ١٣ في المائة لتسديد هذه الديون الجديدة . ولم يكن ذلك رأى «المستر كيف» وحده بل تابعه فيه مالى آخر هو السير «جورج اليوت» وكان ضد المسيو «باستريه» في مشروع البنك الاهلى وكان قد ذهب الى مصر قبل ذلك بعامين بدعوة من «اسماعيل باشا» لدراسة الحالة المالية المصرية درساً دقيقاً . فقد صرح بنفسه في مجلس العموم^(٢) « بأن التحقيق كشف الستار عن حقيقة الحالة في مصر فاذا بها حالة لا تدعو الى اليأس . . بل انها حسنة ونعنى بذلك أن يكون دخلها كافياً لوفاء الديون وفاء عادلاً . وأقصد بهذا أنه بضمان معقول رآكن مع تخفيض الفائدة . . فلو عمل بالمشروع الذى عرضته على الخديوفاني لاشك في أن مصر تستطيع

(١) مصر رقم ٧ سنة ١٨٧٦ ص ١٢

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٥٢ - ٦٥٣

اداء جميع الفوائد واقساط الاستهلاك ويكون تحررها منها في مدة خمسة وستين عاماً هذا مع ترك مبلغ كاف لادارة البلاد ادارة حسنة، انى أعتقد تماماً أن حالة مصر ثابتة لان لها موارد كافية قد تمت في الماضي وزادت زيادة عجيبة وليس ثمت ما يحول دون نموها ورفقها كذلك في المستقبل .

تلك لعمري شهادات ناطقة عن حقيقة الحالة المالية في مصر . ولعل أهم نتيجة يخرج بها الانسان من قراءة هذه الشهادات هذا الجزم بأنه اذا حول دين مصر السائر الى دين ثابت وعدلت فائدة الدين الموحد كله فان مصر تتغلب على ديونها وترضي جميع دائئنها .

وهذا ما كان ينويه «اسماعيل باشا» الذى لم يكن ليقبل شيئاً مما عرضته عليه الحكومة الانجليزية بعد ما رآه من غدرها . فقبل المشروع الفرنسي وأصدر في ٢ و ٧ مايو أمرين عاليين يقضيان بأن ينشأ صندوق الدين العمومى وأن تحول جميع الديون الثابتة والسائرة الى دين موحد فائدته ٧ فى المائة من قيمته الاسمية ويستهلك فى مدة ٦٥ سنة وأن يقبل سندات معظم القروض بقيمتها الاسمية لاعتبارات يقتضيها التحويل الجديد ، أما سندات الديون السائرة التى كان أغلبها بفائدة ٢٠ فى المائة و ٢٥ فى المائة فتعطى تمويضاً قدره ٢٥ فى المائة أي تقبل بسعر ٨٠ وأن يحبس على الديون بعض موارد الحكومة وهو ضرائب أربع من أغنى مديريات مصر و « دخليات القاهرة »

والاسكندرية ورسوم الجمارك والدخان وغير ذلك مما بلغ مجموع دخله نحو ٨ ملايين من الجنيهات في السنة - لاداء الفوائد وأقساط الاستهلاك ويضاف الى هذه الموارد أراضي الخديو الخاصة المعروفة بالدائرة السنية التي كانت مدينة بمبلغ ٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وكانت ريعها السنوى ٦٨٤٠٠٠٠ جنيه

ولعمري لقد كانت هذه تسوية عادلة للدائنين لا للمصريين الذين أصبحوا مكلفين بدفع فائدة قدرها ٧ في المائة^(١) ولقد ظهر على الحكومة الانجليزية هنية من الزمن شبه استعداد للمفاوضة على أساس هذا المشروع على شرط أن يشترك في عملية التحويل مصرف « روتشيلد » الذي قدم « لذرثيلي » من قبل يد المساعدة لشراء أسهم قناة السويس. وقد ذهب « السير فاتانيل روتشيلد » فعلا الى باريس للتثبت من امكان هذا الاشتراك^(٢). فلما وصل اليها وجد ما كان منتظرا من قبل إذ ظهر له أن فائدة المشروع لحملة أسهم الدين السائر من الفرنسيين اعظم مما ينبغي فهي تشيلهم تعويضا قدره ٢٥ في المائة وبقدر فائدة الموضوع لهؤلاء كان ضرره للانجليز حاملي اسهم الدين الثابت الذي سيبلغ ٩١ مليون جنيه. ثم انه وجد أن مندوبي صندوق الدين لن يخولوا سلطة استثنائية بل يكونوا طوع أمرا الخديو إذا شاء عزلهم وإذا شاء أبقاهم وبذلك

(١) رأى نائب مقالة التيمس الماية يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٦ « ان هذه الفائدة تبلغ ضعف ما يمكن أن نحمله مصر بسهولة في الظروف الحاضرة
(٢) برقية من باريس الى التيمس لاقى ٨ ابريل سنة ١٨٧٦

يظل الخديو كما قالت التيمس بحدثها المعروفة « على نحو ما كان عليه من الاستبداد بشؤون مصر »^(١). وهذا يدل على أن الانجليز لم يكونوا يقرعون بأقل من خضوع اسماعيل باشا خضوعاً تاماً للإرشاد الانجليزي. ثم كتبت هذه الجريدة التي هي لسان حال رجال الاعمال في لندن تقول^(٢) (لا بد من احد أمرين . فأما أن تقوم حكومة موالية للخديو فتد إليه يد مساعدتها علنا نظير قبول سلطتها الحامية وإلا فليأت الخديو بمشروع من عنده) .

فلما رفض الخديو رفضاً باتاً قبول (حماية الحكومة الانجليزية ولم ينل مشروعه القبول لا عند بيت « روتشيلد » ولا عند (المستر دزرائيلي) — كتب « اللورد دزربي » في يوم ٢٦ مايو الى « القائد استانتون » يخبره « ان المشروع كما يظهر للحكومة عرضة للنقد الشديد من عدة وجوه وعلى ذلك لا يسع الحكومة أن تتحمل تبعه تعيين مندوب لصندوق الدين »^(٣)

وهنا ظهر موقف الحكومة البريطانية قبيحاً جداً فهاهما الامران الماليان اللذان صدرا في مايو ، وهاهي ثلاث من الحكومات الاربع اللاتي طلب اليهن تعيين مندوبين لصندوق الدين قد أجبن الدعوة فعلاً ، وها قد ظهر للناس أن الخديو — اعتماداً على مساعدة فرنسا — ربما يقرر

(١) التيمس في ٥ مايو سنة ١٨٧٦

(٢) التيمس في ٧ ابريل سنة ١٨٧٦

(٣) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ٧٧ — ٧٩

في نهاية الامر أن يضرب بمطالب الانجليز عرض الحائط ويترك لهم الحرية في اختيار أحد أمرين : أما أن يقبلوا مشروعه وأما أن يفعلوا ما بدا لهم. وهنا اشتد القلق في بورصة لندن ووالى حملة الاسهم المصرية اجتماعاتهم وبالغوا في الاحتجاج على « مسالك الخديو الاستبدادى » وضعف سياسة الحكومة البريطانية وانهاالت الرسائل على الصحف طالبة إيجاد مخلص من هذه الورطة . ومما زاد الطين بلة أن « المستر ريفرز ولسن » الذى كان يراد تعيينه « مستشاراً مالياً » قد عاد الى أوروبا لأنه رأى كما قال مراسل التيمس الاسكندري والاسف مله . فؤاده (١) « استعالة البقاء في مصر بعد أن قبل الخديو مشروعاً عارض فيه معارضة قوية » ورفضته الحكومة البريطانية رفضاً شديداً . وأخيراً رأت الحكومة البريطانية أن تدعن لحكم الظروف فتترك من أجل حملة الاسهم مشروعها المحبوب . وظهر لها أنه مادام الامر له صبغة مالية فلن تنى فرنسا في التأثير على اسماعيل باشا ليقبل حمايتها واذا كان الامر كذلك فلا مندوحة لها . أى لانجلترا . من ان تعدل زمناً ما عن مطامعها ، وتسعى لوضع تسوية مع فرنسا لصيانة مصالح حملة القراطيس الانجليز علي الاقل . ولا ريب في أن ذلك غاظ المستر دزرائيل غيظاً عظيماً ولكن ماذا عساه أن يصنع للتخلص من مضايقة حملة الاسهم

ولا سيما بعد فشل البعثتين السالفتين ؟

ولقد كانت الحالة تقضى باستعمال الحكمة والحذر . ولم يكن الوصول الى تسوية مع فرنسا بالامر الشاق ويغلب على الظن أن الزيارة التي قام بها «الايمل دربى» الى «الدوق دىكازيه» — وزير خارجية فرنسا وقتئذ — كانت كافية لوضع المسألة بحذا فيرها على قاعدة مرضية (١) ولكن موقف الخديو كان على العكس من ذلك . إذ لو قرر «الايمل دربى» الانسحاب الآن لكان عمله بمثابة اعتراف صريح بالهزيمة لان المداد الذى كتب به رسالته الاخيرة الى «القائد استاتون» لم يكن قد جف بعد — لذلك ظهر أن لا بد لانقاذ الموقف من أن يذعن الخديو اذعاناً طفيفاً للمبدأ الذى تشبث به الانجليز وأن يوافق هؤلاء موافقة غير رسمية على ما يتفق عليه الخديو مع دائنيه . وهنا أصبحت الحاجة ماسة لشخص كفء يقوم بهذه المفاوضات الدقيقة . وما أسرع ما ذلت الصعوبة بظهور «المستر الذى أصبح فيما بعد اللورد غوشن» على مسرح العمل .

وكان «المستر غوشن» وقتئذ أحد الاعضاء البرلمانيين عن دائرة ذوى الاعمال فى مدينة لندن . وكان فوق ذلك عضواً فى وزارة الاحرار السابقة وأحد شركاء فريلينج وغوشن الذى كان أول من أقرض «اسماعيل باشا» ديونه الأولى . وبهذا أصبح فى إمكانه أن يعمل بصفة

(١) مرقية التيمس من مراسلها الباريسى بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٨٧٦

رسمية لمصلحة حملة القراطيس وبصفة غير رسمية لمصالح انجلترا السياسية من غير أن يقيد حكومته بقيد مامع أنه ينفذ رغباتها. لهذا قبل تعيينه بالسروور والابتهاج وقد ذهب عدة مرات الى باريس لمفاوضة حملة الاسهم الفرنسيين ثم فاز في النهاية بحملهم على العدول عن شروعاتهم الاولى والاستعاضة عنه بآخر . فتم الاتفاق على تحويل الدين السائر الى دين ثابت على شرط تخفيض التعويض المعطى لحملة أسهمه من ٢٥ الى ١٠ في المائة . ثم تقرر أيضاً ألا يدخل دين الدائرة السنية - وهو خاص بالخدو - في الدين الثابت بل يضم الى الدين السائر وجعلها ديناً واحداً بفائدة اسمية قدرها ٥ في المائة . وكذلك لا تدخل قروض سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ في الدين الثابت المام كما قيل لاسباب فنية والحقيقة أن مصرف فريلينج وغوشن كانت له مصلحة في ذلك علي أن تستمر فائدتها كما كانت في الماضي ١٠ في المائة - ١٢ في المائة وبهذه الطريقة يمكن تخفيض الدين الثابت الحقيقي الى ٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وتكون فائدته الاسمية ٧ في المائة وتقرر فوق ذلك لاجل هذا التحويل أن يعقد قرض ممتاز جديد يسمى الدين الخاص قدره ١٧٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وفائدته خمسة في المائة وهكذا كان مجموع الديون التي طلب الى مصر دفعها سنوياً قد بلغ ٦٥٦٥٠٠٠٠٠ جنيه أي نحو ٦٦ في المائة من ايراد البلاد الرسمي .

هذا ما كان من حيث المالية . ولضمانة هذه الاقساط الكبيرة تقرر

قبول الموارد التي عرضها اسماعيل باشا في مشروعه . وقد عين بجانب صندوق الدين مراقبان عامان لضمان تلك الموارد يشرف أولهما على دخل الدولة والآخر على المخرج ويشتركان في اعداد الميزانية دون ان يكون لهما الحق في التدخل في أعمال النظار ويكون تعيينهما وعزلهما بيد الخديو فقط . وكان هذا هو الجانب السياسى في مشروع المستر غوشن الذى أراد أن يوفق به بين طلبات الحكومة البريطانية والخطة السلبية التى ظل الخديو متمسكاً بها الى الآن . ولم يكن المشروع في ظاهره يدعو الى الريب أو يشير الشكوك ولا سيما أن تعيين المراقبين والاستغناء عنهما كان بمحض ارادة الخديو . ولكنه كان بالرغم من ذلك خطوة واسعة المدى اذا أمكن بمقتضاه لأول مرة ادخال أجانب يعملون لمصلحة لأجانب في الادارة المصرية وبذا اصبحت تحت اشراف أوروبا الاعلى . وكانت هذه فاتحة الشر وطرف سكين يمكن - مع توخى المهارة في الظروف الملائمة - غرزه تدريجاً الى أن ينتهي بالقضاء التام على سلطة الخديو واحلال سلطة أخرى محلها .

ولما اذيع ان المستر غوشن توصل الى وضع اتفاق مع حملة القراطيس الفرنسيين هللت البورصة فرحاً وابتهجت ابتهاجاً لا نظير له . وفي اوائل اكتوبر سنة ١٨٧٦ اقام المستر غوشن حفلة الوداع فحضرها حملة القراطيس واقسم فيها « أن يحصلن لهم على أعظم

مايستطاع تحصيله (١) وبعد أيام قليلة سافر الى مصر وبصحبته المسيو جوير ممثل حملة الاسهم الفرنسيين ذلك الرجل القوي الارادة الذي اعتزم ان لا يهمل فرصة لتسوية المسألة تسوية مرضية وتنظيف المالية المصرية مما علق بها من الادران والاوساخ .

ثم سافر « المستر غوشن » على انه في الظاهر مندوب خاص يمثل الفين من حملة الاسهم الانجليز كما أعلن ذلك خطيب الحكومة في مجلس العموم فيما بعد اذ قال (٢) « ان الحكومة امدت اولئك السادة (المستر غوشن وحاشيته) بمقدار معين من المساعدة كما تقضى اللياقة عاينها بمساعدة أى فرد انجليزى يزعم السفر الى الخارج ولكنهم يؤدون مهمتهم على عهدتهم » وبالطبع لم يكن هذا القول الا من قبيل الكذب الادبى الذى يجيز للوزراء التفوه به علماً وبلا حياء أو خجل من اجل المنفعة العامة . فان الحكومة فى الواقع بدلا من امداد المستر غوشن بالمساعدة « المعتادة » كلفت القنصل العام فى القاهرة بصفة خاصة أن يلتفت نظر الخديو الى مكانة الاشخاص الذين سيعملون معه وان يذكره بان « المستر غوشن » هو أحد الوزراء السابقين الذى يحتمل جداً ان يعود الى الوزارة يوما ما (٣) اما « المستر غوشن » فبدلا من ان يسير دقة المفاوضات على عهدته كان القنصل العام الانجليزى يساعده

(١) التيمس فى يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٨٧٦

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٣ سنة ١٨٧٦ ص ١٦٢٦ و ص ١٦٢٧

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧ و ٨

مساعدة فعلية اينما سار . وبالطبع لم يكن هذا الا تنفيذاً للخطّة التي تم الاتفاق عليها من قبل أى ان هذا التضديد لم تكن له علاقة ما بمسألة « اللياقة » التي اشار اليها خطيب الحكومة .

وهنا بدأت سلسلة شائنة من المساومة من جهة والتهديد والوعيد من الجهة الاخرى اختتمت بمأساة غامضة كان اسماعيل باشا بطل الرواية فيها بينما المحرضون ظلوا محتجين الى يومنا هذا لا يجروؤن على الظهور للناس في ثوبهم الحقيقي . فقد كان من المنتظر الا يطول امسد مقاومة « اسماعيل باشا » لحملات « غوشن وجوير » لان سلامة العرش كانت حتى الآن قائمة على ما بين حملة القراطيس الفرنسيين والانجليز من تنافس . أما وقد زال ذلك التنافس واتفق الطرفان فيما بينهما فلم يبق للعديو مناص من الاذعان لهما والنزول على ارادتهما .

وقد وقف الى جانبه « اسماعيل صديق باشا » أحد نصحاءه الاقدمين وناظر المالية وكان معارضا في اى اذعان من الخديو . وليس لنا من نعتد عليه في تعرف اخلاق ذلك الناظر سوى اصدقاء « المستر فوشن » وحملة الاسهم الذي وصفوه لنا بانه انموزج حتى لطيفة الباشوات الشرقيين ، أى انه رجل قاس الضمير غليظ القلب عديم الامانة شديد التعصب وربما كانت اخلاق الباشا على النقيض مما رواه عنه اعداؤه الذين عارض مشروعاتهم الشيطانية السافلة ، وعلى كل حال فان خطته اذ ذاك كانت الخطّة التي تقضى بها الوطنية الصحيحة . فقد كان يقول

بما ان مسألة الدين ستسوى بالاتفاق مع الدائنين مباشرة فنت الحق
الموافقة على تسوية اساسها ٧ في المائة وألح في طلب تخفيض الفائدة الى
٥ في المائة باعتبارها أقصى ما تستطيع ان تدفعه مصر دون ان تجر على
نفسها الخراب . اما من حيث السماح بوضع مالية البلاد تحت المراقبة
فمعناه الحقيقي وضع الادارة تحت المراقبة ولقد كان من رأيه ان ذلك
العمل يعتبر الخطوة الاولى في سبيل تسليم الوطن الى ايدي الاجانب
وهي الخيانة العظمى بعينها . وفي الواقع لقد أندر الخديو بانه اذا اقر
تلك المادة من برنامج « غوشن (١) » - « جوير » ثارت البلاد ثورة
عامة وهناك ما يحمل على اعتقاد ان المفتش ما كان ليحجم لحظة عن
تنفيذ ذلك التهديد أو يتأخر عن بذل كل ما في وسعه لنجاح الثورة .
وعلى ذلك أصبحت المسألة مفعمة بالخطر . وقد ارسل وقتئذ مراسل
التمس الاسكندري الى صحيفته يقول « ينبغي الاعتراف بان المشروع
الجديد يعتبر ضربة قاضية على سلطة الخديو المطلقة بل انه ينتقصها
انتقاصاً بليغاً ... لذلك نقول ان قبوله مشكوك فيه . ان الخديو
لو ترك وشأنه لرأى بحكمته ... الامفر من قبول المشروع .
ولكن الفريق الذي طالما استفاد من استمرار القديم على قدمه ... قوى
جدا ولزعيمه اسماعيل باشا المفتش ناظر المالية سلطان كبير على

(١) في الرقية الى مشربها اليمس يوم ١٣ نوفمبر انهمت شركة روتر المفتش بتهمة « الاوتراء
على الخديو والتقول عليه أنه ناع مصر للمسيحيين محاولا بذلك تهيج الشعور الديني ضد
الاحراء التي اتخذها عوش وحوير » . وقد أصبح من المؤلف الذي يحى لصيد في المساء
العكر من الاوربيين أن يبهوا بالتعصب الديني كل شعب اسلامي يثور على مشروعاتهما الاستعبادية

الخديو « (١) »

فلا غرو اذا اصبح ابعاد المفتش مسألة تكاد تكون بمثابة حياة أو موت لانصار « النظام الجديد » . وبهذه المناسبة كتب المراسل نفسه يقول « ان سقوطه - سواء كان بحق أو بغير حق - أصبح مرغوباً فيه ولعمري ليس ادعى الى انعاش بورصة الاسكندرية الكاسدة من تحقيق تلك الاشاعة التي رددت كثيراً عن سقوط المفتش » (٢)

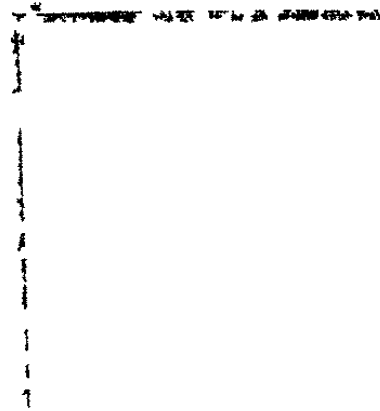
وبعد عناء طويل تحققت الغاية المطلوبة . ذلك ان الخديو لعجزه من جهة عن مقاومة تهديدا المستر غوشن ولعدم قدرته من جهة اخرى على فصل المفتش بالطرق المعتادة لماله من النفوذ الكبير - دعاه للتنزه معه ذات يوم وهناك أو عز بقتله . وفي الحال طير مراسلو الصحف نبأ سقوط « العدو للإصلاح » وخطر القنصل العام الحكومة الانجليزية بان (٣) « مساعي بعثة غوشن جوير بعد أن لبثت عدة أيام في موقف يبعث على الارتياح من جراء دسائس ناظر المالية السابق قد خطت خطوات واسعات في طريق النجاح على أثر سقوط المفتش » ولم يقم في البرلمان من استهجن هذا الحادث المنكر كما أن الذين اقاموا أنفسهم بعد لكشف مساوئ الخديو لم يؤاخذوه على فعلته هذه أو يشيروا اليها وهم هم الذين لم تفهم فرصة من الفرص للتسبغ على اى

(١) التيمس يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٢) التيمس يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧١ ص ٢١

اعوجاج في خلقه مهما كان تافها . (١) بل كان الامر بالعكس فان تلك
الانباء السارة ما كادت تصل بورصة الاسكندرية حتى ارتفعت الاسهم
المصرية ثلاثة بنوط في ساعة ونصف . وكتب مراسل التيمس الى
صحيفته باهجة الفرح يقول (٢) « ان ابعاد المفتش يعتبرهنا بمثابة خاتمة
نظام عتيق ... فان الباشا كان زعم الحزب الذي جعل ديدنه لنظر بعين
السخط الى ازدياد النفوذ الاوربي و، تارة كل تقدم للمدنية في البلاد ...



المستر هذرا ئيلي

فسقوطه - وهو الذي قال :
النجاح « وفي الواقع لم يمتنع »
« المستر غوشن » ، « السيو » ، « جويو »
م « مشروعنا معارضا يعتبر بشير
ا : « وع حتى ارسل الخديو الى
ا : « يقول مشروعها (٣) واذ ذاك

(١) لم ير لارد كروير ، كما
(٢) التيمس يوم ٢٨ ديسمبر
(٣) في يوم ١٠ نوفمبر أمر السيو
مشروع غوشن حويير رسما
احد الى هذه الحكاية
ا : « مراسلها الاسكندري
ا : « في ١٨ نوفمبر قبل

اصبحت « المدنية » حقيقة واقعة في وادى النيل وهنا تبوأ أنجلترا وفرنسا وفي مقدمتهما حملة القراطيس مقعد الظفر والفوز وفاتهم انهم لم يصلوا الى غايتهم الا بعد ان داسوا الجثة الهامدة وتلطخت ثيابهم بدمائها (١) ولعمري لقد كانت هذه بداية ملائمة لحكم قام على الارهاق وبالغنى تغلب في النهاية على كل المصاعب .



(١) ذكر المستر بلنت في كتابه التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى من ٣٩ س ٤١ حكاية مقتل الممتش كما سمعها من السير ريمرز ولسن . والقصة كما رواها السير ريفرز تلخص في أن الحديو أمر بقتل الممتش خيفة أن يكشف للمستر غوشن والمسيو حوير ما أتاه الحديو من ضروب المش والتدليس والتلاعب في الحسابات التي عرضها عليهما . ولكن السير ريفرز ولسن ليس بالرجل الذي ستطر منه ان يروي الحكاية . لا تحيز فقد كان رئيس لجنة التحقيق الدولية التي عقدت للبحث عن السر في احماق التسوية التي وضمها « المستر غوشن » و « المسيو حوير » ومع أن السر كان ملموسا — لأنه لا يمكن اى مملكة مهما كانت غنية أن تدفع ٦٦ في المائة من دخلها السنوى لسداد ديونها — فإن اللجنة حاولت تلمس سب آخر فاخترعت عبارة التلاعب في حسابات الحديو . ان أى انسان يكلف بمسح هاء مراحة اليراهين الموجودة أمامنا الآن سواء كانت رسمية أم غير رسمية لا يجد مناصا من أن يشعر بأن القتل — ان لم يكن باعزاز مباشر من الممولين فانه على الاقل نتيجة ضمتهم على الحديو . وان الايحياز المغيب الذي كتبت به البلاغات الرسمية الخاصة بهذه المسألة لا مفر من ان يثير الشكوك في كنه تلك العاحمة العامصة . وقد علق الكولويل تشارلس لوج على كتاب اللورد كرومر في صحيفة « سدى ستار » التي تصدر في وشنطن فقال « ان الكاتب — الكولويل لوج — يعرف شخصيا أن اللورد فييان (القصل العام الانجليزى في القاهرة) ارسل الى ولاية الامور في لندن تقريرا بتفاصيل العاجعة » . في مصر أما الشخص الذى عزا اليه اللورد فييان الجريمة فقد رقى الى رتبة الفرسان واسم عليه بلقب سير . ان الواجب يقضي بأن تعرف شخصية القاتل وهذا لا يكون الا بنشر تقرير اللورد فييان

الفصل الثالث

« المالية العليا »

الآن وقد وصلنا الى هذه النقطة من روايتنا هذه يحسن بنا قبل مواصلة الحديث ان نلقي نظرة على حالة مصر الاقتصادية لنتمكن من معرفة « الاقدار » التي طوحت باسماعيل أولا ثم بمصر ثانيا الى الهلاك وسوء المنقلب .

وانا نشبث هنا ما خطه شاهد عيان رأى الحوادث عن كثب في الوقت الذى ساء فيه حكم اسماعيل باشا (١) فقد قال : « تعتبر مصر مثالا باهرا للتقدم . فقد فاق تقدمها في سبعين عاما تقدم كثير غيرها من الممالك في خمسمائة عام » . وربما ادهش هذا القول اولئك الذين اعتادوا ان يقرنوا تاريخ تقدم تلك المملكة المنكودة الحظ بالاحتلال الانجائزي . ولكن أقوال هذا الشاهد عن حكم اسماعيل حتى سنة ١٨٧٥ - مهما كانت داعية الى الاستغراب - فانها كلها صحيحة بمعنى ان أعماله في ذلك العهد جديرة بان تقارن بالفخار بأعمال اسلافه . فالتاريخ يذكر (٢) مثلا انه بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٧٥ - أى في خلال

(١) هذا الشاهد هو نفسه مراسل التيمس الاسكندري ، التيمس يوم ٦ يناير سنة ١٨٧٤ وقد أصبح فيما بعد الد عدد للمديو

(٢) راجع ما كتبه المسيو موغال في صحيفة «الكوتمبرورى ريفيو عدد اكتوبر سنة ١٨٨٢ بعنوان « المالية المصرية » ص ٥٣١ . وما كتبه البارون فون مالورنى بعنوان « مصر والتدخل الاجنبى » ص ١٤٤ و ص ١٢٣ - ١٢٥ . وما كتبه المستر بيرد بعنوان « الارتباك المصرى » سنة ١٨٨٤ ص ٤٩ وتقرير المستر كيف في عدة مواضع .

٤٠٠٠ر٤٥٤ر جنيه الى ١٣ر٨١٠ر٠٠٠ جنيه . هذا فضلا عن أن عدد الاهالى زاد من ٨٣٣ر٠٠٠ر٤ نسمة الى ١٨ر٠٠٠ر٥٠٠ نسمة . وامعمرى إن هذه لصحيفة باهرة لما حدث من التقدم فى عهد مازال الكتاب يصفونه زوراً وبهتاناً بعهد الفجور المالى (١)

على أن التقدم السريع كان محسوساً فى جهات أخرى . فقد أدخلت على الادارة - كما حدثنا كاتب طائر الصيت خير بأحوال مصر (٢) عدة اصلاحات « لم يكن يحلم بها أحد من حكام مصر السابقين » لان النظام الادارى المؤسس فى عهد محمد على أدخل عليه الآن تعديل كبير وطراً عليه التحسين من عدة وجوه كما أن نظام الجمارك وضع على أساس جديد تحت اشراف نفر من خبراء الاوربيين . ثم ان مصلحة البريد التى كانت حتى الآن ملكاً للأفراد اشترتها الحكومة ووضعتها تحت ادارة موظف من موظفى ادارة عموم البريد فى لندن . وفوق هذا وذاك أدخل تعديل على النظام القضائى فقد أنشئت المحكمة المختلطة التى وضعت حداً لاعفاء الاجانب من طائلة العقاب فى كثير من الامور الواقعة فى دائرة القانون المدنى ثم استبدلت

(١) فى سنة ١٨٨٢ كتبت « المستر ليدون قبضل امريكالام فى مصر فى ص ٣٦٢ من كتابه « مملكة الحديو » مابصه : « طالما قيل بطيش ورددت الالسن بطيش أيضاً شمويا وكتابة ان الحديو اقترص نحو ٩٠ مليون جنيه . سوى بناء بضعة قصور من الخشب والطين ! وهى دعوى طائلة وطائشة بقدر ماهى كادته ... فالحقيقة التى لا نزاع فيها هى ان ما أدخل من التحسينات على المشروعات العامة الى ابدأت وتمت فى مصر فى سلال الاتى عشر عاما الماضية كانت فوق الوصف بل هى فوق ان تقارن بها مشروعات مملكة أخرى . »

(٢) هو المستر « ستالى ليدبول » فى كتابه « مصر » سنة ١٨٨٩ ص ١٧٩ وما بعدها .

العقوبات المنصوص عليها في الشريعة الاسلامية بعقوبات القانون النظامي الاوربي (١). ولا يفوتنا أن نذكر الاجراءات الشديدة التي اتخذت في ذلك العهد لغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق وهو إصلاح جدير بأن نلهج بالثناء على من قاموا به نظراً لما كلف الخزانة المصرية من النفقات الهائلة مع أن الخديو بالغائه الرق كان يأتي أمراً مخالفاً لتعاليم دينه وتقاليده شعبية ومصالح الجمهور (كذا) (٢) أضف الى كل ماتقدم مساعي الحكومة لترقية التعليم (٣) ففي عهد سعيد باشا لم تزد ميزانية التعليم عن ٦٠٠٠ جنيه سنوياً ولكنها بلغت في عهد اسماعيل باشا ٨٠٠٠٠ جنيه هذا عدا ما أضيف اليها فيما بعد من ايراد بعض الاراضي التي اشترت ثمانية من شركة قناة السويس بمبلغ ١٠ ملايين فرنك لجعل التعليم مجانياً وليعيش الطلبة على نفقات الحكومة من مأكل ومشرب وملبس (٤). وفي ذلك العهد أيضاً أسست لأول مرة -لا في مصر فقط بل في الامبراطورية العثمانية بأسرها- مدارس البنات وأنشئت دار الآثار العربية في بولاق وأضيف الى دار الكتب عدد

(١) راجع ما كتبه «مالورتي» ص ١٠٨ من كتابه السالف الذكر
(٢) هكذا قال «مالورتي» في ص ١٠٨ من كتابه السابق . راجع أيضاً محاصرة المستر فرانسيس كوب التي القاها في «جمعية الديمون» ونشرتها «التيمس» في يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨ اد قال «هالك عمل عظيم سيقى خالداً الى الابد في تاريخ حكمه اسماعيل باشا الا وهو القضاء على تجارة الرقيق في بلاده»
(٣) كتب المستر ليون في كتابه السالف الذكر ص ١٦٠ يقول «لقد كان التقدم في التعليم والمعارف في عهد اسماعيل باشا يسوت الانظار اعجاباً وسيبقى معدوداً كذلك في كل بلاد العالم»
(٤) راجع أقوال مالورتي ص ١٠٤

من أنفس الكتب حتى أصبحت من أشهر مكاتب العالم . ولقد قيل ان مصر لم يكن بها في سنة ١٨٦٣^(١) سوى ١٨٥ مدرسة ابتدائية . ولكن لم يأت عام ١٨٧٥ حتى بلغ عدد تلك المدارس ٤٦٨٥ مدرسة تحتوى على مالا يقل عن ١١١ر٨٠٣ من الطلبة عدا الكثير من المدارس العالية التابعة للحكومة وللمجالس البلدية . كما أنشئت أيضاً مدارس خاصة للجنود - لكل أورطة مدرسة . وقد أكدت لنا لجنة التعليم العسكرى في سنة ١٨٧٢ أنه لم يكن يوجد في الجيش المصرى بأجمعه من الاميين سوى ٤٢ شخصاً فقط^(٢)

ولعمري ان الانسان ليكاد يداخله الريب في هذه الحقائق نظراً لما يعرفه عن ادارة اسماعيل باشا من الجهة الاخرى . ولكن ذلك لا يمنع من كونها حقائق وقعت اعترف بها الصديق والعدو على السواء .

بل ان التيمس^(٣) وهى الأعداء الخديو اعترفت - في الوقت الذى طاب لها فيه الاعتراف - « بأن مصر تقدمت تقدماً مدهشاً في عهد اسماعيل باشا . . . فقد ضاعف موارد البلاد للمادية الى أقصى حد سمحت به معارفه وتجاربه ... كما أن السكك الحديدية والموانى وقناة السويس هي من صنع يده . زد على ذلك أنه سعى في تحسين الزراعة

(١) راجع تقرير القنصل الانجليزى في اسكندرية سنة ١٨٧٧ ص ٣٠

(٢) راجع تقرير القنصل الانجليزى في القاهرة سنة ١٨٧٣ ص ٣١

(٣) التيمس يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وكذلك تقرير « كيف » ص ٢ اذ قال « ان التربة المصرية قد زادت قوة اشجارها زيادة عظيمة في عهد خديوها الحاضر

بأن أدخل بذورا جديدة وطرقا حديثة وبذل كل جهد لاصلاح الادارة من الوجهة القانونية والتنفيذية »

وان من الاهمية بمكان ان تذكر هذا المنحى الاصلاحي لحكم اسماعيل باشا اذ بواسطته نستطيع الوقوف على كنه الخراب الذي ساقه اليه اسرافه. المالى والحقيقة التى لا مناص من الاعتراف بها هي أن الخديو مادام قد توسع فى تلك الاصلاحات فلا مناص له من أن يحاط بصعوبات مالية ولو لم تكن له وجوه أخرى لاتفاق المال . ذلك أن أمثال هذه الاصلاحات سواء اكانت مادية أم أدبية تحتاج بطبيعتها الى زمن طويل قبل ان تثمر الثمرة المرجوة منها ، لهذا كان من الخرق فى رأى ان ينفق الخديو فى اقل من ثلاثة عشر عاما ما يقرب من ٥٠ مليون جنيه على هذه المشروعات العامة وحدها التى لم يكن ينتظر جنى ثمارها الا فى الاجيال المقبلة . والى هذا أشار « المستر كيف » بحق فى تقريره (١) اذ قال : « ان مصر يمكن ان يقال انها فى دور الانتقال . لهذا هي تعاني من مساوئ النظام الذى استديرته بقدر ما تعاني من مساوئ النظام الذى استقبلته . انها مصابة بالجهل والمواربة والتبذير والاسراف وهي صفات اشتهر بها الشرق (كذا) ... وهي فى الوقت نفسه تعاني من الاسراف الهائل الذى نشأ عن التعجل فى تقليد المدنية الغربية (هذه الملاحظة الاخيرة ليست من عند المستر كيف بل من

عند المؤلف) وان الملاحظة الاخيرة لحقيقة لا ريب فيها . فان «اسماعيل باشا» كما حدثنا السير «صامويل بيكر»^(١) حاول في وقت قصير اتمام مشروعات كان اتمامها يستغرق سنين عديدة من الصبر والتؤدة . فلا غرو اذا رأينا المصاعب المالية تغمر مصر بعد أن أصبح هذا الرأسمال الكبير عاطلا وليس في خزائنها احتياطي ما .

على أن هذه المصاعب لا ينبغي المبالغة فيها أو اخراجها عن حدودها . « فالمستر كيف » نفسه يعترف بأن عجلة الخديو وعدم اكترائه في سبيل اتمام مشروعاته هو خطأ « لم يقتصر على مصر وحدها بل شاركها فيه الممالك الجديدة الاخرى » وقد ضرب المثل « بالولايات المتحدة » « وكندا » ثم قال بصراحة مانصه . « قد لا يوجد في مصر باسرها ما يقرب من التبذير المروع الذي صحب ادخال السكك الحديدية في انجلترا » وهناك شهود عيان آخرون يميلون الى النظر الى ادارة الخديو لمالية مصر بعين الرأفة واللين . فقد قال أحدهم^(٢) مانصه « مهما كانت متاعب مصر المالية المؤقتة فانها لم تؤثر مطلقا في هبوط تجارتها لأن موارد البلاد لم تزد في زمن من الازمان الحديثة كزيادتها في عهد اسماعيل باشا كما ان ... »

١ راجع «الدورسلي ريز» سنة ١٨٧٢، ص ٧٥ بعنوان «اصلاح مصر»
٢ راجع مقاله المستر «كول» عضو البرلمان كتابه «مصر كما هي» سنة ١٨٧٧ ص ١٧٤ . كذلك راجع مقال «المسيو ليرن» في الكتاب السالف الذكر في الفصل التاسع عشر اذ دحض التورية التي ذاعت وقتئذ من ان مصر كانت على حافة الافلاس .

وحسبك ان الفائدة على ثمن اسهم الموحد تبلغ ١٤ في المائة . وحدثنا
ايضاً «المستر» (الذى أصبح فيما بعد السيد) جون فاوئر «مهندس الخديو
الاستشارى العليم بالشؤون المصرية قال (١)» «انفقت مصر فى خلال
العشرة الاعوام الماضية مبالغ طائلة على مشروعات عظيمة كانت من اسباب
ترقيتها السريعة ووضعت الاساس لسعادتها فى المستقبل ... وقد يقال
ان هذه المشروعات تمت فى وقت اقصر مما كانت تسمح به مالية البلاد.
وهو ما يسلم به من بعض الوجوه ولكن ليس فى استطاعة أحد ان
ينكر انها كانت ضرورية للتقدم الوطنى». وها هو آخرهم «السير صامويل
بيكر» يشهد (٢) «بان الخديو فيما بين سنتى ١٨٦٤ و ١٨٧٨ احدث تغييراً
مدهشاً لا عيب فيه الا أنه تم بأسرع مما كانت تتحمله الخزانة ولكنه
كان على كل حال تغييراً فى سبيل التقدم وقد بذر بواسطته بذور
العظمة المقبلة» .

وبالاختصار «كانت عجلة الخديو وتجاهله حالة الخزانة» عند القيام
بهذه التحسينات العظيمة من داوى الاسف ولكن لا يمكن بحال ما ان
يقال انهما وحدهما سببا لخراب المالى المروع الذى دفع «اسماعيل باشا»
الى اعلان الافلاس بل ينبغى تقصى سبب ذلك الخراب فيما سماه «المستر
كيف» بحق «جهل الشرق ومواربته وتبذيره واسرافه» .
ولقد انتهز الكتاب فرصة متاعب الخديو المالية فأسهبوا فى نقد

(١) راجع خطابه للتيقوس يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٧٥

(٢) راجع كتابه «اصلاح مصر» ص ٥٣٩

تلك الصفات التي عرفت عن الشرق ولكن أليس من المدهش انهم
سكتوا عن الجشع الغربي فلم يذكره الا عرضا ؟

ان طمع الخديو وتردده واعمال السفالة التي اتاها الممولون
الاوربيون سارت جنبا الى جنب في احداث الخراب الذي ذهبت
مصر ضحية له بحيث أن كل محاولة للتفريق بينهما والقاء المسئولية كلها
على الخديو وحده تعتبر انها كالحرمة التاريخ .

ان العدل ليقضى بان نقرر هذه الحقيقة التي لا ريب فيها وهي ان
مصر - وان كانت في آخر عام ١٨٧٥ أصبحت مدينة بمبلغ ٦٨ مليون
جنيه - عدا الديون السائرة - الا ان المبلغ الحقيقي الذي وصل خزائنها
لم يتجاوز الـ ٤٤ مليون جنيه . اما الفرق وقدره ٢٤ مليون جنيه فقد وجد
طريقا الى جيوب اصحاب القروض واعوانهم اما بصفة سمسرة او
كمكافأة او غير ذلك من النفقات الكمالية (١) وقد ترتب على هذا ان المبلغ الذي
تعين على الخزانة دفعه سنويا بصفة فوائد واستهلاك لم يبلغ قط ٧ في المائة
أو ٨ في المائة وهي الفائدة الاسمية التي اتفق عليها من قبل - بل بلغ في
الواقع الى ضعفين أو ثلاثة اضعاف ذلك . اى ان المسألة أصبحت مسألة
لصوصية ونهب مالى لانظير له اللهم الا فيما حدث في تركيا . وكأثما
تآمرت « المالية العليا » في لندن وباريس رسمياً على سلب الخديو، اذ
مالبثنا ان رأينا المصارف الزائفة ذوات الاسماء الطنانة كمصرف

١ راجع تقرير « كيف » ص ٧ . وقد ذكر « مولهال » في الفصل الاول من كتابه
ان مجموع القروض التي اقترضتها مصر منذ سنة ١٧٦٢ لم ترد عن ٥٠ مليون جنيه و«

« الانجلو ايجبسيان » تتشأ بفتة في جنح الظلام لا لسبب سوى اغراء الخديو بعقد قروض جديدة بفوائد فاحشة .

ولعل اصدق مثل لذلك التلاعب المروع القرض الاخير وقدره ٢٨ مليون جنيه الذي عقد في سنة ١٨٧٣ لتسديد الديون السائرة (١) . فقد جعل مقداره الاسمي ٣٢ مليون جنيه بفائدة ٧ في المائة و١ في المائة الاستهلاك . ولكن البنك لم يسلم الخديو سوى ٧ و ٢٠ مليون جنيه واحتفظ بالباقي وهو يقرب من ١٢ مليون جنيه كضمان ضد الطوارئ . وليت البنك اكتفى بذلك بل انه بعد التهديد والوعيد ارغم الخديو على قبول ما قيمته ٩ ملايين من سندات دينة الساء بسعر ٩٣ للسهم مع ان ثمن السهم وقتئذ لم يزد على ٦٥ وهو ما دفعه البنك فملا عند شراء تلك الاسهم ١١ فلاغرو اذا قام بين الانجليز من يزار على سمعة بلاده فيكذب في بدء عام ١٨٧٦ ما نصه (٢) « ان هذا الدور الذي لعبته المالية الحديثة لهو دور يخلق بالانجليزى الصعيب أن يحمر وجهه خجلا عند ذكره وأن يخفي رأسه فراراً من النار عند ما يلم أفراسه انيه كان لهم ضلع في مثل هذه الاعمال الشائنة التي جرت في مصر . مدينة من البشر بؤساً وشقاء لا نظير لها »

فهذه اوسائل انزاعية - - - - -

(١) تقرير « كرس » ص ١٠٠
(٢) راجع ما كتبه « مجلة الشرق » ص ١٠٠
والمسألة الشرقية «

الاول في الحالة التعيسة التي وجدت مصر نفسها فيها رغما من التقدم العظيم الذي تقدمته في خلال الاعوام الثلاثة عشر التي سلفت مباشرة ورغما مما كان ينتظر لها من الخير العميم في المستقبل . وهذا هو عين ما اعترف به «المستركيف» نفسه إذ قال (١) «ان هذه الاحصاءات— عن الواردات والصادرات والتعليم وغير ذلك— تدل على أن مصر في عهد خديوها الحالي خضت في سبيل التقدم خطوات واسعة في عدة جهات ولكن موقفها المالي الحاضر برغم هذا التقدم الباهر ... مفعم بالخطر . فالمصروفات وان كانت باهظة - إلا أنها لا تؤدي وحدها الى الازمة الحاضرة الى يمكن أن يقال انها لم تنشأ الا عن شروط القروض الفادحة التي كان معظمها خارجاً عن طوق الخديو لقضاء طلبات مستعجلة»

وانا لتتقدم متطوعين لاولئك الذين يحاولون زوراً وبهتاناً أن يفهموا العالم ان أعمال اسماعيل وحدها كانت سبب ما حاق بمصر من الخراب والدمار بهذه الشهادة التي فاه بها رجل لم يعرف بصداقته للخديو فقد قال ان مصر في عهد الخديو لم تخط فقط في سبيل التقدم خطوات واسعة في عدة جهات بل ان متاعبها الموقته - مهما كانت عديدة - « لم تنشأ الا عن الشروط الفادحة » التي أرغمه جماعة الممالين على قبولها . وبالطبع لا ينبغي أن يمتنع الانسان من أقوالنا هذه اننا

تجاوز عن المعجزة غير المحمودة التي سمح بها الخديو لاولئك الافاعي
أن ينسابوا في تلك البلاد المنكودة الحظ التي كان خديويا عليها،
واننا لشديدو العطف على الشعب المصري الذي لا يذكر اسم ذلك
الخديو حتى الآن الا مقرونا بالسباب واللعنات ولكن ثمت فارقا
عظمايين أن يعتبره المصريون سبب بلواهم ويبن أن يصمه الماليون
وأعوانهم بتلك التهمة وهم يعلمون أنها أفك بين . « أنهم يعرفون جيد
المعرفة أنهم هم أنفسهم الذين وضعوا مصر علي حافة الخراب . هم
« الافاقيون المحتالون » كما وصفهم أحد كبار النفقات الماليين (١) -
« الذين جعلوا أصابعهم في آذانهم حتي لا يصل اليها أنين المصريين
البائسين » .

ولم يكن هؤلاء وحدهم الافاقيين المحتالين الذين جعلوا حرقهم
الاتجار بضعف اسماعيل باشا بل وجد الى جانبهم المقاولون الذين باعوه
سلمهم أو تعهدوا بالقيام بمشروعات الاصلاح التي ابتكرها في مقابل
اثمان باهظة كانت حرية بالقضاء على سمعتهم في أوروبا . فمثلا زادت نفقات
بناء ميناء الاسكندرية بمقدار ٨٠ في المائة عن نفقاتها الحقيقية ، كما ان
بناء السكة الحديدية بلغ اربعة اضعاف النفقات الاصلية وقس علي ذلك

(١) هو المستر ا. ج. ولسون . راجع مقالته « موقف مصر المالي » في « مجلة فريزر »

الذين بنوا مصانع تكرير السكر ووابورات المياه^(١) الخ الخ .
فمعظم مستشارى الخديو الفنيين وغيرهم ماعد القليلين منهم - كانوا
مأجورين أو انهم أخذوا الرشاوى أحيانا من نوع خاص من المرايين
طاوعتهم ضما نرهم فضلا عن كل ما تقدم على تكوين عصبة لا رغام الخديو
على قبول شروطهم الجائرة . بل أن نفس الحكم الشهير الذى أصدره
نابليون الثالث فى النزاع الذى قام بين الخديو وشركة قناة السويس
يصح ضمه الى اعمال اولئك المقاولين الاوربيين . فقد كان حفر تلك
القناة من أشأم المشروعات التى سببت لمصر كثيرا من المتاعب المالية
والاقتصادية واشدها خطرا عليها . ففضلا عن أن جفرها كان عديم
الفائدة بتاتا لمصر - نظرا لموقعها الجغرافى فى ركن سميق من اركان
البلاد يفصله عن المنطقة الزراعية لسان صغير من الارض فقد أضرتها
ضررا بليغا بطريق مباشر اذ حولت ثمارتها «الترانسيت» عن مجراها
القديم طريق اسكندرية الى طريق السويس^(٢) . وقد تظل الوسائل
التي تمكن بها المسيو دى ليسبس من اقناع سعيد باشا بالموافقة على

(١) راجع كتاب « موهال » ص ٥٢٩ وما بعدها وما يبعث على الدهشة والاستغراب ان حيل أولئك المقاولين والبنائين اتخذت في كثير من الاحايين دليلا على «اسراف» اسماعيل باشا « فقد حمل « المستر ادوارد ديسى » فى مقال مشهور نشرت « مجلة القرن التاسع عشر » فى ديسمبر سنة ١٨٧٧ تحت عنوان « الخديو ومصر » حملة شعواء على الخديو بمناسبة موافقته على ١٣ مليون جنيه لد السكة الحديدية فى حين أن نفقاتها فى الواقع كما قدرها جابه لم تتجاوز ٣ مليون جنيه فقط واسكن «المستر ماك اوين» فى العدد التاسع من المجلة نفسه رد على الكاتب فقال « ربما ظن المستر ديسى المبلغ المذكور باهظا ولكن مصر ليست المملكة الوحيدة التى زادت نفقات سككها الحديدية عن النفقات الحقيقية » .

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٨٤

ذلك المشروع المشنوم سرا غامضا الى الابد ولكن اكثر غموضا من هذا هو كيف وافق «سعيد باشا» على تقديم ٢٠٠.٠٠٠ من عمال السخرة لاجراء عملية الحفر في مقابل هذا المبلغ الزهيد وهو ١٥ في المائة من صافي ارباح الشركة بعد دفع الحصص القانونية .

ويكفى للتدليل على فساد الاتفاق المعقود بين سعيد باشا والشركة ان نقول ان «اسماعيل باشا» ما كاد يتبوء الا ريكعة الخديوية حتي الغي هذه المادة مع مادتين أخريين جائرتين تقضيان باعطاء الشركة منطقة عريضة من الارض على جانبي القناة وتحويلها حق حفر قناة من الماء العذب بلا أجر أو مقابل . ففي النزاع الذي شجر اذ ذاك بين الخديو وبين الشركة حكم «نابليون الثالث» على «اسماعيل باشا» بأن يدفع للشركة مبلغ ٣٦٠.٠٠٠ و ٣٦٠ جنيه بمثابة تعويضات (١) فهذا الحكم ولو انه احدث استياء شديداً وقتئذ لم يكن سوى حلقة من سلسلة النهب والسلب التي طوقت بها أوروبا المتنورة الصالحة جيد مصر .

فبكشف الستار عن مثل هذا التلاعب وغيره مما يعجز الحصر ولا يقل عنه خسة ودناءة تتضح للناس — حقيقة الحملة التي بدأها حملة القراطيس الانجليز والفرنسيون وثابروا عليها بتوفيق ونجاح . والى هذا يشير البارون «فون مالورتي» بتهكم اذ قال (٢) «مادام لدى الخديو ما يقدمه

(١) راجع ما كسه «المستر ماكوان» في كتابه ص ٨٩

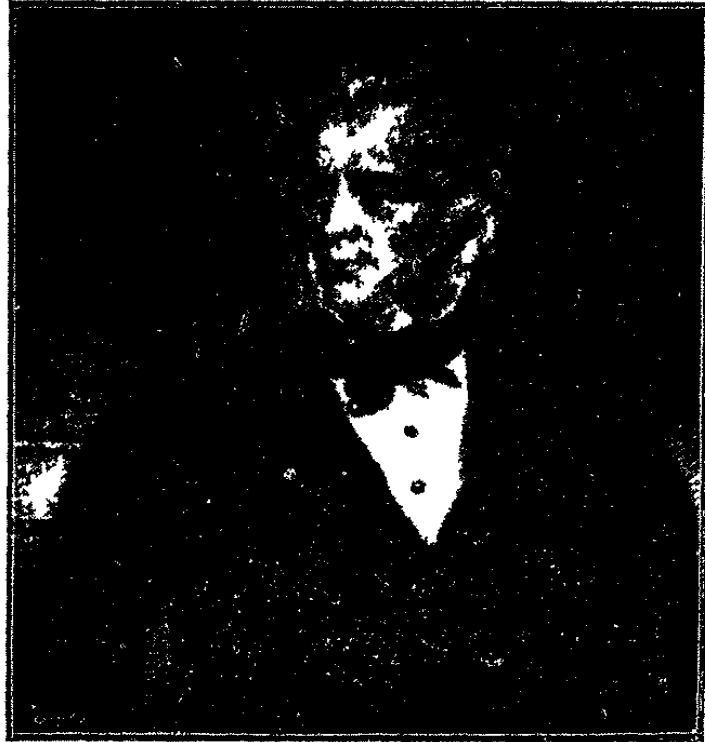
(٢) راجع كتابه ص ١٣١ و ص ١٢٢

من الضمانات تبقى الغرف الخلفية في الوزارات خاصة بجماعة المالىين وكلهم على استعداد لاقرضه الملايين العديدة بفوائد فاحشة يعاقب عليها قانون بلادهم لكنهم بقدر ما كانوا متزلفين متملقين له حبا في الاستفادة منه اصبحوا مهددين وقحين شأن الدائن حيال مدينه المفلس. ولو كانت هذه الديون الفادحة خاصة بشخص عادى لاجتمعت محكمة من المحاكم وخفضتها الى المستوى المعقول ». وقد رأينا « المستر كيف » نفسه يشير في تقريره الى ماعسى ان يتخذه الخديو من الاجراءات اذا عجز عن تسديد المبالغ التى اقرضه اياها دائنوه بتلك الفوائد الفاحشة . فقد قال (١) « ان مصر في استطاعتها تحمل ديونها الحاضرة بأسرها بفائدة معقولة ولكنها لا تستطيع ان تستمر على تجديد ديون سائرة بفائدة ٢٥ في المائة وعقد قروض جديدة بفائدة ١٢ و ١٣ في المائة لتسديد تلك الزيادات المضافة الى ديونها وهى التى لم تعد على الخزانة المصرية بـ « بليم واحد » . أو بمعنى آخر كان يتعين على الخديو - في رأى « المستر كيف » - ان لا يعترف بتلك الديون الكمالية التى ارغم على الاعتراف بها بحجة الضمانة ضد الطواريء وأن يخفض الفائدة الى الرقم الذى تتحمله موارد البلاد. (٢) وربما جاء عمله هذا مطابقاً لما كان يتوقعه الدائنون انفسهم بينما كان في الوقت نفسه يضمن مصالحهم المشروعة في المستقبل . ولا ريب في ان

(١) راجع ما كتبه سابقاً ص ٢٣

(٢) كانت « التيمس » نفسها مبالغة الى هذا الرأى كما تدل على ذلك افتتاحيتها برم . ٥ ابريل

الخديو كان يجد نفسه اما عاجلا أو آجلا مسوقا الى اتباع هذا الطريق وبذلك ينقذ مصر من العبء الثقيل الذي استنزف ثروتها وقضى بعد سنوات قليلة قضاء مبرما على كل ما عمل من قبل من اعمال الاصلاح والتحسين العظيمة وكانت نتيجةه ايقاع البلاد في الفوضى المالية



اللورد بالمرستون

والادارية . ولكن دائنيه كانوا أكثر حرصا وتيقظا ، نه فان الاشخاص الذين عوضوا انفسهم ، قدما في الماضي بنخصم ما شاء لهم خصمه من القروض في مقابل الخساره المحتملة أقاموا الدنيا وأقعدوها الآن ليحولوا بين الخديو وبين تخفيض بعض ديونه . والى هذه الضجة اشارت مجلة

ادنبرج بعد عزل الخديو ثمانية عشر شهراً اذ قالت (١) «ان الخديو لم يستمرىء ذلك المرعى الوخيم وانهج تلك الخطة الا بمساعدة نفر يمشون الآن في اوربا مشية الفخار والخيلاء يلعنونه بعد أن امتلأت بطونهم من مختلف موائده ولقد كان رسل الوقار هؤلاء يتسكعون يومياً على أبواب الوزارات في لندن وباريس طول عام ١٨٧٦ طالبين الى الحكومتين التدخل لمصلحتهم وهم الذين لم ينكشف لهم مساوئ قاصرهم (الخديو) الا لما وقف دفع الكوبونات ذوات الفوائد الفاحشة التي لو كانت في انجلترا لعدّها الجمهور من الفضائح الشائنة » .

ولقد رأينا كيف كملت بالنجاح مجهودات رسل الوقار الذين لا مندوحة لنا عن ان نضم اليهم جماعة المدافعين عنهم . فلنتظر الآن ماذا كانت نتيجة مساعيهم .



(١) راجع مقالها بعنوان « مصر المقيدة وغير المقيدة » في عدد ابريل سنة ١٨٨١ ص ٣٤٥

الفصل الرابع

حملة الاسهم في ميدان العمل

ان الفترة التي تخللت اصدار الامر العالى الخاص « بجوبير - غوشن » وتشكيل الوزارة الاوربية في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وقدرها انسان وعشرون شهرا - هي التي تصح ان توصف بحق بالمراقبة الثنائية الاولى أو بالمراقبة الثنائية المالية . فهي في الواقع تمثل الفترة التي انتقلت فيها شؤون الادارة المصرية الى ايدى موظفين أجاناب لم يخرجوا من العمل جبهة لمصلحة حملة الاسهم ولو انهم كانوا بالاسم في خدمة الخديو . وقد قلنا فيما سبق ان الحالة الجديدة هي نتيجة امتناع الحكومة عن مواصلة مشروعاتها السياسية مؤقتاً واطلاقها ايدى حملة الاسهم للوصول مع زملائهم الفرنسيين الى وضع اتفاق لتوحيد العمل في وادى النيل .

وقد كان من أثر هذا الحياد المتفق عليه ان استمرت الحكومة تعض نظرها عن الاتفاق الجديد وتعده من قبيل الاتفاقات الخاصة . فلم تشأ تعيين مندوب لصندوق الدين أو لمنصب المراقب العام الانجليزى . بل انها أكدت لحزب المعارضين انها لن تسمح لأى موظف انجليزى ان يتبوأ مقعده في خدمة الخديو الا بعد تقديم استقالته من خدمة

الحكومة الانجليزية . (١) ولقد أوفت الحكومة بتعهداتها فقط فيما يختص « بالمستر رومين » القاضى السابق فى جيش الهند الذى دعاه «المستر غوشن» ليكون مراقبا عاما للدخل بجانب « البارون دى مالارى » الذى عينه الفرنسيون لمراقبة الخرج . ولكنها حثت فيما يختص « بالمستر جيرالد ديفنز » أحد موظفى ادارة المالية الهندية - دعاه «المستر غوشن» ليكون وكيلًا للمراقب العام فى وزاره المالية المصرية واكتفت باعطائه اجازة لمدة سنة (٢) هذا فضلا عن انها لم تفكر حتى فى ان تحيل على الاستيداع الماجور بارنج (الذى أصبح فيما بعد اللورد كرومر) وهو الذى قبل فى نفس الوقت نفسه من «المستر غوشن» منصب المنسذوب الانجليزى لصندوق الدين بمرتبة سنوى قدره ٣٠٠٠ جنيه يدفعه الخديو . ومن هذا يتبين ان خطة الحياد التى وضعتها لنفسها حكومة بريطانيا فى ذلك العهد كانت حملا ثقيلًا على شهواتها الاستعمارية .

ودخل النظام الجديد فى دور التنفيذ ابتداء من آخر سنة ١٨٧٦ . وما هى الا أيام حتى قام الدليل على كفاءته فان « كوبون » يقاير دفع فى ميعاده المقرر . بل ان القسط كان جاهزًا قبل حلول ميعاده رغما من الكساد العام فى الاسواق التجارية والصناعية ومن حالة البؤس العام التى كان الفلاحون يرزحون تحتها على ان هذه المعجزة لم تحدث الا

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٢ سنة ١٨٧٧ ص ١٢١

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٢ سنة ١٨٧٧ ص ١٢١

بطريقة بسيطة :. فان مصروفات البلاط والحريم الكمالية لم تنخفض الى أدنى حد فحسب بل اجل دفع مرتبات معظم موظفى الحكومة وحل جزء من الجيش . ولما تبين ان تلك الموارد لم تكف للحصول على المال اللازم اقتضى الامر الالتجاء الى « الكرياج » لحل الفلاحين على تقديم ما عندهم من الاموال . والى هذا اشار احد الكتاب المعاصرين التزيهين اذ قال (١) « جبيت الضرائب بصرامة متناهية وقد اجمت الانبياء الواردة من داخل البلاد على توقع جباية ضرائب العام الجديد قبل عام من موعد حلولها » واحسب ان من المخجل ان نذكر ان هذا الكاتب نفسه كتب قبل ذلك التاريخ بشهرين اثنين فقط . مرضا بمجهودات « المستر غوشن » فقال (٢) « منذ زمن وقر في اذهان فريق كبير هنا وفي لندن ان مصر لا تستطيع ان تدفع سوى ٥ فى المائة فقط . وعندى ان اعفائها من هذا الجزء الكبير من ديونها يعتبر انما عظيما فى حق الآداب العامة والسياسة العامة ... ان المبلغ المطلوب سيسده الفلاحون بصدر رحب بل سيبقى بعد تسديده مبلغ كاف لمساعدة الزراع على شراء الاسمدة لراضينهم » . وان الانسان ليستطيع ان يصور لنفسه الصدر الرحب الذى دفع به الفلاحون ضرائبهم قبل حلول مواعيدها بعام كما يمكنه ان يقدر الكسب الذى اكتسبته « الآداب العامة »

(١) راجع ما كتبه مراسل « التيمس » الاسكندري يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٧٧

(٢) راجع رسالته الى « التيمس » يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٧٦

أو « السياسة العامة » باقتطاع أرزاق أولئك المساكين وأغنائهم حتى يدفعوا « الكوبون » .

ولقد تجلت هذه الروح نفسها في ادارة المالية عام ١٨٧٢ . فللحصول على « كوبون » يوليه اقتضى الأمر الالتجاء الى عدة وسائل بارعة . فمن



المستر غلادستون

ذلك اعطائهم لشركة انجليزية امتياز تصدير العظام البالية واتخاذ القبور المصرية القديمة مخازن للفوسفات وكذلك اعطائهم امتياز استغلال آبار الزيت الموجودة في الاسماعيلية ثم دفعهم رسوم الكسرك في الاسكندرية بمقدار ١٠٠ في المائة وزيادة أجور الشحن بالسكة الحديدية بهذه النسبة أيضاً وغير ذلك . ولقد اقترح أيضاً أن يصرح لشخص يدعى

« المسيو بلان » المعروف في أندية موناكو و هو مبرج بانشاء دور للمقامرة وأخرى للطرب وهلم جرا ولكن المشروع أخفق لعدم اتفاق الفريقين (١) على أنه لما حل موعد دفع « كوبون » يولية تبين أن هناك عجزاً رغماً من كل المجهودات السالفة . وكان السبب أن الواردات على مرك الاسكندرية قلت كثيراً بعد رفع التعريفة الكمركية كما أن حركة نقل البضائع بطريق السكك الحديدية هبطت هبوطاً فاحشاً لتحول جزء كبير منها الى طريق النيل (٢) . فترتب على ذلك أن انتزع القوم من فلاحى المديريات المختصة بأداء الدين محاصيلهم « بحجة المتأخر عليهم » - مع أن الضرائب دفعت قبل ميعادها بسنتين ثم باعوا هذه المحاصيل لشركة انجليزية تسمى شركة هويتورث بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه (٣) . وقد كتب مراسل التيمس يشير الى ذلك فقال (٤) « ان هذا هذا المحصول يشتمل قبل كل شئ على ضرائب عشرية سبق أن دفعها الفلاحون . واذا ما استعرض الانسان أمامه صورة أولئك الفلاحين الذين لدعتهم الفاقة وأصبحوا لا يجدون من الزاد الا ما دون الكفاف وقد أضناهم التعب فى اخصاصهم الحقيرة - وهم يعملون صباح مساء لملء

(١) راجع ما نشرته « التيمس » من الخطابات التى ارسلت لها من اسكندرية فى يومى ٣ مارس و ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧ .

(٢) راجع محاضرة « المسنر فرانسس كوب » فى عدد « التيمس » بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨

(٣) « التيمس » فى ١٥ يونيه سنة ١٨٧٨

(٤) راجع « التيمس » فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٧

جيوب الدائنين - تقول اذا استعرض كل ذلك أمامه أصبح يرى أن تسديد الكوبون في موعده عمل غير جدير بالمباهاة أو الفخار». وعيثاً حاول الخديو اقناع الدائنين باستحالة دفع الكوبون وتوسل الى المراقبين الا يلقيا بالبلاد الى هاوية الخراب بذلك الابتزاز والاعتصاب^(١) ولكن الموظفين الاوربيين وهم الذين «لا يعنيه الا أداء الواجب بقدر الاستطاعة شأن أشرف الرجال»^(٢) أصموا آذانهم عن سماع أى رجاء. ومن ثم دفع الكوبون بتمامه. والى هذا العمل أشار القنصل الانجليزى العام وقتذاك بقوله^(٣). «لقد دفعت مصر فى خلال ثمانية أشهر ما يقرب من ٦ ملايين جنيه. وهي شهادة ناطقة بحسن النظام الجديد. ولكنى أخشى أن نكون قد حصلنا على هذه النتائج بعد هلاك الفلاحين بسبب بيع حاصلاتهم قبل حصادها قسراً وجباية الضرائب مقدماً قبل مواعيدها. هذا فضلاً عن ان مرتبات الموظفين الوطنيين التى يعد دفعها بانتظام شرطاً أساسياً لحسن الإدارة قد اجل دفعها لسداد الكوبون وبهذا تكس ما للمستخدمين من متأخرات. بل ان مراسل التيمس^(٤)

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٢ و ٧٣ .

(٢) فى المجلد الاول من «مصر الحديثة» ص ٢٤ تبنى «اللورد كرومر» بمجهودهم وحمولهم زملاته اذ قال «ولا ادعى صفات خاصة للموظفين الاوربيين الذين هبطوا مصر حوالى ذلك الوقت . . ولكن كانت لنا جميعاً صفات مشتركة . فقد كنا جميعاً ابناء مخلصين . . واعتزنا القيام بالواجب الى اقصى ما فى استطاعتنا»

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٢ و ٧٣ .

(٤) «التيمس» فى ٢١ يوليه سنة ١٨٧٧

الذى كان شديد التفاؤل بالرغم من احتجاجات «اسماعيل شاصديق» رأى نفسه مضطراً لان يحذر «المستر رومين» «الا ينسى الفلاحين في غيرته علي مصالح الدائنين والا رأى نفسه يوماً ما قد جاوز حدود قدرة البلاد علي الاتاج».

فترتب علي هذه الخطة المالية التي بلغت المثل الاعلى في «المهارة والانسانية» ان شلت ادارة البلاد بأسرها في خريف هذه السنة نفسها أى قبل مرور عام واحد علي اتفاقية «غوشن جوبير». وفي سنة ١٨٧٧ بعث «المستر فيفات» الى حكومته يخبرها (١) ، «بأن الخزانة اصبحت خاوية علي عروشها. وان مرتبات الجنود وموظفى الحكومة لم تدفع منذ اشهر وان البؤس والشقاء قد ضربا اطنابهما بين الاخيرين وان ادارة البلاد بأسرها اصبحت مشلولة».

وقد ذهب من الايراد العام وقدره ٥٤٣.٠٠٠ ر ٩ جنيه في سنة ١٨٧٧ ما لا يقل عن ٧٤٧٣.٠٠٠ جنيه الى ايدي الدائنين فلم يبق بعد خصم الجزية السنوية لتركيا وفوائد اسهم قناة السويس الا ما يقرب من مليون واحد من الجنيهات لادارة شؤون البلاد (٢). وما وافى يوم ١٥ ديسمبر حتى حل ميعاد دفع الكوبون فاجل دفعه الى اسبوعين. وقد اصبحت ظاهراً لسكل انسان ان مثل هذه الحالة لا يمكن ان

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٩٧

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١١٣

تدوم طويلا . فان حملة القراطيس واعوانهم كانوا بعملهم هذا « يقتلون
الاوزة من اجل بيضها الذهبي » فصار من المحتم ان يعدل مشروع « غوشن
جوير » خدمة لمصالحهم أنفسهم ان لم يكن لمصلحة المصريين . ثم
تبين « للمستردومين » نفسه — فضلا عن الخديو — ان العبء الذى
لقى على الاهالى بموجب هذه التسوية أثقل من ان يحتمل فكذب
مذكرة طويلة أثبت فيها أن الضرائب التى يدفعها الفلاحون فاقت
كثيراً مقدرتهم الاقتصادية (١) ولكن حملة الاقساط رأوا غير هذا
الرأى . فان الماجور « بارنج » — خادم الدائنين الامين — كتب فى
الحال مذكرة معارضة قال فيها ان الباعث على كتابتها « احتمال اتباع
رأى « المستردومين » واتخاذ حجة لاحداث تغيير موقت أو دائم فى
العلاقات الموجودة بين الحكومة المصرية وحملة أسهم الدين المصرى
الذين تمثل مصالحهم هنا » ثم أخذ يناقش الارقام الذى ذكرها « المستر
دومين » ويقارنها بالضرائب المفروضة على فلاحي فرنسا وتركيا
والهند نفسها الى ان وصل الى هذه النتيجة وهي « ان الضرائب
المصرية اذا قورنت بضرائب البلدان الاخرى لاتعتبر ثقيلة أو فاذحة »
ثم زاد على ذلك قوله « ولست أتردد فى ان أقول اني وزملائي لايسعنا
الاعتراف بعدالة الطلب الموجه الى الدائنين بالتنازل عن شيء من
حقوقهم أو بذل توضحيات جديدة لا لسبب سوى الزعم بأن تقرير

« المستر دومين » يصف حالة موارد الايراد في مصر وصفاً حقيقياً^(١) وقد خيل الى « الملاجور بارنج » ان تمت مخرجا آخر من الورطة . ذلك أنه شد رحاله هو والمسيو « دى بلينيير » المندوب الفرنسي في صندوق الدين - قاصدين أوربا لمفاوضة حملة القراطيس وعند عودتهما اقترحا على الخديو عمل تحقيق دولي عن حالة البلاد المالية للتوفيق بطريقة حاسمة بين مصالح حملة الاسهم وبين مصالح المصريين . ولعمري لقد كان الاقتراح في منتهى الوقاحة لان مصر كانت لاتزال دولة مستقلة فلا تستطيع مع الاحتفاظ بكرامتها - السماح للاجانب بالتنقيب في شؤونها المالية . ولكن وقاحة الاقتراح تتجلى بشكل أوضح متى وقفنا على البواعث الخفية التي دعت الى تقديمه . فقبل كل شيء ينبغي اجمال فكرة ان حملة القراطيس كانوا حقيقة يرغبون في التوفيق بين مصالحهم ومصالح مصر . فلم يكن هناك شيء من هذا القبيل . فان شركة روتر^(٢) ذكرت لمندوبها في باريس في أواسط مارس سنة ١٨٧٨

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٤٦ — ١٤٩ . ومن المهم ان نقرأ في ضوء هذا الدفاع عن مصالح حملة القراطيس « أسف اللورد كرومر » على عدم اعتراف الخديو بأهمية تلك التدابير التي تركته وجهاً لوجه امام أمثال هؤلاء الرجال « الامناء » . فقد قال في المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » ص ٢٥ ما نصه « فلو ان الخديو يحج في اكتساب ثقة هذه الشريحة من المواطنين الاحاب وتمسك من حملهم على مساعدته لما كان نت محال للشك في بقاءه على أريكة الخديوية الى آخر أيام حياته »
 فانظر الى عظم الثقة العظيمة التي كان في استطاعة « الملاجور بارنج » وقتئذ ان يبعثها !
 اما بخصوص « شريحة المواطنين الاجاب » فما يجدر ذكره ان الشكاوى بلغت عتات السماء وقتئذ من « ازدياد عدد المواطنين الاجاب ذوي المراتب الصالحة » راجع الخطاب المنشور في « التيمس » من القاهرة بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٨٧٧ .

٢ راجع « التيمس » يوم ١٤ مارس سنة ١٨٧٧

«أن لجنة الدائنين الانجليز أعلنت انها لا تستطيع السكوت على أى تغيير أو تعديل فى التزامات الخديو وترى أن لجنة التحقيق - اذا تبين ان مايدفع من المال الآن غير كاف لسداد القسط - لا يتعين عليها ان تعمل لتخفيض فائدة الديون بل لتضع نظام الضرائب على أساس جديد بحيث يضمن دفع الفوائد بتمامها .. ويقال ان القنصلين الانجليزى



اللورد غرانفيل

والفرنسى أخذا بالتضامن فيما بينهما الوسائل اللازمة لحل الخديو على احترام التسوية المالية التى وافق عليها » ومن هذا يتبين ان المراد بايجاد لجنة التحقيق لم يكن لتعديل اتفاقية « غوشن جوير » - كما كان يتعين بحكم الظروف القهرية - بل لاكتشاف موارد جديدة سواء أكان

ذلك بفرض ضرائب جديدة أو بوضع اليد على إيرادات اضافية لتبقى تلك الاتفاقية الوحشية نافذة . وتمهيداً لتلك الغاية أذيع عمداً ان الخديو ووزراءه أخفوا جزءاً من الايراد المطلوب للاقساط لمصلحتهم الشخصية^(١) بل بلغت الجرأة بالقوم ان زعموا ان وزير المالية سيق الى المحكمة المختلطة في فبراير سنة ١٨٧٨ « ليعين للقضاء علة العجز فيما كان ينبغي ارساله الى صندوق الدين من الاموال » . وقد كان الى جانب ما ذكر اطيان الخديو الخاصة واطيان أسرته فقد كان في وسع حملة القراطيس وضع أيديهم عليها كما أشار الى ذلك مكاتب « التيمس » الاسكندري إذ قال^(٢) « ان بيتاً به متاع تنيف قيمته على ١٥ أو ٢٠ مليون من الجنيهات ليس عليه في الوقت الحاضر سوي رهن واحد لا يمكن أن يقال بحق أنه غارق في الدين أو عاجز عن ارضاء دائنيه » يتضح من هذا ان الغرض من لجنة التحقيق المنشودة هو سلب المصريين ووالهم من جديد لسد نفهم اولئك الدائنين الطامعين .

ولا غرو اذا رأينا الدهشة تستولي على الخديو لهذا الاقتراح وقد رفض باديء ذي بدء الاصغاء اليه ولكنه وافق في النهاية على شرط الا تتجاوز اللجنة البحث عن موارد جديدة . ولم يكن هذا ليرضى حملة القراطيس . فقد طلبوا البحث في مصروفات الحكومة

« ١ » مصر رقم سنة ١٨٧٩ ص ١٢٢ . وكذلك الخطاب الذي ارسل « للتيمس » من سكندرية في يوم ١٤ فبراير سنة ١٨٧٨ .
« ٢ » « التيمس » اول مايو سنة ١٨٧٨ .

عليهم يجدون وسيلة لتخفيفها الى الحد الادنى بحيث يضمن دفع فوائد الدين .

فغضب الخديو أشد الغضب لهذا الاعنات . اذ كان معناه تسليم ميزانية البلاد الى الاجانب والسماح لهم بالتصرف فيها كما تشاء اهوؤم او بالاحرى وضع مصر تحت الحماية الاوربية المشتركة وفى ذلك القضاء عليها باعتبارها دولة مستقلة . ولا ريب فى انه طالما اعاد الى ذاكرته فى تلك الساعات الصعبة نصائح المفتش بالا يسمح لافاعى الاوريين بالاقتراب من ادارة البلاد ! ولكن وقت الندم كان قد فات وسبق السيف العذل ! وقد قال المستر غوشن بلهجة التهديد فى التيمس (١) « اننى سأ بذل ما فى وسعى ونفوذى للقضاء على محاولة الحكومة المصرية حصر دائرة التحقيق وهنا بدأ يظهر بغتة فى التلغرافات الواردة من باريس واسكندرية اسم الامير حلیم (٢) عم اسماعيل باشا المطالب بعرش الخديوية والذى عاش فى الاستانة شبیه منفي وهدد المستر غوشن الخديو فى خطاب ثان ارسله الى التيمس باتخاذ اجراءات معينة فى مؤتمر برلين المقبل « حيث ستدور بلاريب رحي المناقشة حول مركز مصر » (٣) ومن الصعب التكهن الى أى حد كان فى الامكان تنفيذ تلك التهديدات الغامضة . ولكن تأثيرها كان على كل حال سريعاً حاسماً . ذلك ان

(١) « التيمس » يوم ٣١ يناير سنة ١٨٧٨

(٢) راجع مثلاً افتتاحية « التيمس » يوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٣) « التيمس » يوم ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٨

الخديو رأى نفسه ازاء هذا الارهاق المتوالى مضطراً الى الخضوع والاذعان لطلب حملة القراطيس . فاصدر في ٤ ابريل سنة ١٨٧٨ أمراً عاليا بتعيين لجنة تحقيق دولية أصبحت مهمتها - كما طلب حملة الاسهم - في نظر الانجليز والفرنسيين « غير مقصورة على الشؤون الخصوصية بل تتعداها الى القيام بعمل تحقيق رسمى سيؤدى حتما الى اتخاذ قرارات يتعين على الخديو ان يوافق عليها أو يرفضها مع تحمل تبعه ما يترتب على هذا الرفض » (١)

وفي الوقت نفسه استمر ابتزاز الفوائد من الفلاحين البؤساء كما كان الحال في الماضى كأنه لم يحدث امر ذوبال . ومما زاد الطين بلة ان النيل في خريف العام السابق انخفض عن منسوبه المعتاد فترتب على ذلك عجز المحصول في سنة ١٨٧٨ (٢) ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل ان الطاعون البقري تفشى بدرجة مروعة مما ترتب عليه هبوط سوق القطن هبوطا فاحشا . فكانت نتيجة هذه الرزايا المجتمعة ان ضربت المجاعة اطنابها في الوجه القبلى بشكل لم يعرف مثله منذ أجيال عديدة . واذا ذاك خرجت النساء باطفالهن هائمت على وجوههن متنقلات من قرية الى أخرى في طلب بلغة من العيش حتى اضطروا في كثير من الاحيان الى التزود بما كن يلقينه من فضلات الطرق وحثالتها .

(١) راحم برقية « التيمس » من « باريس » يوم ١٠ ابريل سنة ١٨٧٨
(٢) لم يزرع أكثر من ٨٠٠ فدان امدم وحواد الماء مما أصاع على الخزانة نحو مليون جنيه

ولقد قيل ان مالا يقل عن ١٠,٠٠٠ شخص ذهبوا ضحية المجاعة في صيف ذلك العام عدا الذين فتكت بهم الامراض الناشئة عن الفاقة كالدوسينطاريا وغيرها (١) وبالرغم من ذلك كله فان الخديوما كاديطلب



الدوق دى كازيه

تأجيل كويون شهر مايو حتى قبول اقتراحه بالرفض الجاف . وعبثاً حاول أن يحمل الموظفين الاجانب على دفع مرتبات الموظفين علي الاقل - لان معظمهم كاد يقتله الجوع - وحذرهم بلهجة المصدور الذى يكاد يمتنع من شدة الكرب بانه « لن يكون مسئولاً عن المواقب » (٢) وقد

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٨ ص ٧٠

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٩٤ — ١٩٨ . وما قاله مراسل « التيمس » السكندري يوم أول مايو سنة ١٨٧٨ وهو « ان وجود جيش كبير من صغار الموظفين على حافة المجاعة لمضيعة أكبر وأخطر من تعطيل صدوق الدين نفسه موقناً » ومع ذلك يقولون زوراً ان الخديو لم يسم لكسب ثقة تلك الشريحة من الموظفين الاجاب الامناء . !!

كان كل من « المستر فيفان » و « المستر رومين » موافقا على تأجيل دفع ذلك الكوبون الموبق (١) بيد ان الحكومة البريطانية أذعنت تهويشات حملة الاسهم . ولكي تضمن وزارة فرنسا لها في مؤتمر برلين أصمت اذنيها عن سماع أى توسل وابرقت في الحال بوجوب دفع الكوبون .

ومع انه لم يبق الا اسبوع واحد لاداء المطلوب في تلك القصاصة الثمينة فان ما حصل من المال كان لا يزال ينقصه نحو مليون جنيه . ولكن شركة « روتر » اخذت تعزى الجمهور بقولها « ان الحكومة المصرية بما تضعه عليها انجلترا وفرنسا من الضغط الشديد لن تغفل وسيلة من الوسائل لاداء الكوبون في ميعاده » (٢) وفي الواقع قد دفع الكوبون في موعده تماما . ولكن باى طريقة ؟ هذا ما نترك للقارىء تصوره . فان الفلاحين اضطروا في كثير من الاحوال الى بيع حاصلاتهم قبل حصادها بنصف قيمتها بل بأقل من ذلك ثم شرائها ثانية لسد جوعهم فادى ذلك الى افقار بعض المديرين ورحيل الاهالى عنها نهائيا . وكذلك دفع كوبون شهر يولييه في ظروف مشابهة للتي سبق شرحها . وقد حاول الخديو من جديد ان يؤجل الدفع قائلا « انه سبق ان سلم للدائنين كل ما يستطيع تسليمه وأن من المستحيل ان يقدم لهم شروطا خيرا مما سبق

(١) « التيمس » يوم ١٤ مايو سنة ١٨١٩

(٢) « التيمس » في ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٨

له اعطاؤهم اياها الا بخراب البلاد التي أصبحت تنوء الآن بالتزاماتها الفادحة» (١) ولكن «المستر فيفان» - بناء على تعليمات حكومته اجاب على هذا بكل انكار قائلا «ان الدائنين ينبغي ألا تمس مصالحهم بسبب حالة سيئة لم يكونوا مسئولين عن ايجادها». وقد دفع الكوبون بتمامه. غير «أن المستر فيفان» الذي كان يعلم الظروف ويقدرها كتب الى رئيسه يخبره «ان الادارة الاوربية ربما كانت تعمل - بنير علم - على خراب الفلاحين خرابا تاما وهم هم مصدر ثروة البلاد وعندى انتماعشر الانجليز لمسؤولون مسئولية كبيرة عن هذا التخريب» (٢). ولكن يا اسفا على ما حل بالمستر فيفان! فلم تقع فقط كلماته هذه وغيرها مما سبق ان فاه به في ظروف مختلفة على اذان صماء بل انها في النهاية كلفته منصبه. اذ لم يمض على تحذيره الاخير سوى اثني عشر شهرا حتى استدعي لعدم كفاءته مطلقا للقيام بواجب الدفاع عن مصالح حملة الاسهم!

وفي الوقت نفسه كانت اللجنة الدولية جادة في عملها بل كانت في الواقع وعلى وشك الانتهاء منه. وقد اغتنمت الدوائر السياسية فرصة تأليفها للتساؤل عما اذا كان الوقت لم يحن بعد لبسط «الحماية» على مصر وطفقت الصحف «نجس» مبلغ شعور فرنسا حيال هذه المسألة فكتبت التيمس بلهجة السياسي الخبير تقول (٣) «مهما كانت ماجريات

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧١

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٣

(٣) «التيمس» يوم ١٩ ابريل سنة ١٨٧٨

الاحوال في المستقبل المجهول فليس من المبالغة في شيء ان يقال ان مصر ستبقى الى امد طويل مركزاً له اهمية سياسية كبرى. ولسنا وحدنا الامة التي تنطلع الى وادي النيل . اذ لو كانت الحال كذلك لسهل حل المسألة المصرية . فمن بدء حكم محمد علي ... حاول الفرنسيون ان يكون لهم النفوذ التام في مصر . لذلك لانستبعد ان ينظروا بعين الغيرة الى كل خطوة نخطوها تلوح عليها مسحة الرغبة في أن تكون لنا السيطرة على سياسة مصر » وكان هذا بمثابة محس للثبوت بطريقة ماهرة من شعور فرنسا ولكن مراسلي تلك الصحيفة أذن لهم ان يكونوا أكثر صراحة في الكلام عن هذه النقطة . فمثلاً رخص لمراسلها السكندري ان يختم وصفه وارد مصر الزراعية بقوله (١) « ان هذا الوصف - سيكون على جانب عظيم من الاهمية في نظر الفريق الذي يرى ان انجلترا بعد زمن قصير اما ان تكون حامية وادي النيل واما ان تكون مالكة » كذلك رخص للمراسل نفسه ان يكتب في العبارة الآتية بمناسبة الاشاعات المزعومة عن قرب اعلان الحماية الانجليزية الفرنسية على مصر وهي (٢) . « ان فكرة الحماية الفرنسية الانجليزية لا تقابل بالارتياح . فلقد جربنا الادارة الثنائية طويلاً ورأينا كيف كان التنافس بين صاحبي الاشراف حائلاً دون التقدم حتى اننا نرتاب كثيراً في امكان استقامة

(١) « التيمس » يوم ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨

(٢) « التيمس » يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٧٨

العمل في ظل هذا الاشتراك ... ولقد تساءل الناس عن حقيقة مصلحة فرنسا في مصر ... نعم ان احد المصارف في باريس قد تورط في اقراض مصر . ولكن خمس سنوات في ظل الحماية الانجليزية كفيhle باخراجه من هذه الورطة » .

وقد تبين على أثر هذا أن فرنسا تعارض أشد المعارضة في بسط الحماية الانجليزية على مصر . نعم انها كانت راغبة - بل كانت في الواقع تسعى في بسط الحماية الفرنسية الانجليزية على مصر ولكن هذا الاقتراح لم يرق في عين إنجلترا فقد كانت ترى في الحماية المزدوجة القضاء المبرم على مطامعها الشعبية في مصر . وقد تقرر أخيراً العدول عن الاقتراحين وعزت إنجلترا نفسها بقولها ان مصالح فرنسا في مصر « وان كانت لا تخرج عن كونها وهمية فان مصر لا تستحق ان نجافي فرنسا من أجلها » (١) فاختفاق إنجلترا في بسط حمايتها وحدها على مصر ومعارضتها في الوقت نفسه لاية خطوة جدية تتخذ لبسط الحماية الدولية أو المزدوجة هو الذي جعلها تتظاهر بغتة بالموافقة على ان تشتمل لجنة التحقيق على مندوب مصرى وأن تظل صيغتها مالية فحسب . لا بل انها ذهبت الى أبعد من ذلك بأن حذرت الحكومة الفرنسية التي كانت شديدة القسوت بإبعاد كل العناصر المصرية من اللجنة « بالألا تتطرف في معارضتها » وان تذكر ان « الخديو مازال حاكم البلاد المستقل » (٢) غير انها رغما

(١) برقية مواصل « التيمس » الباريسى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٢) راجع الخطاب المرسل « للتيمس » من أسكندرية يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧

من ذلك لم تهمل وسيلة من الوسائل ليكون لها النفوذ الا كبر في اللجنة لتظهر للخديو أية الجهات ينبغي عليه ان يحسب حسابها . ثم تقرر ان تتكون اللجنة من موظفي صندوق الدين الاربعة مع اضافة ممثل عن إنجلترا وآخر عن فرنسا وثالث عن مصر . وكان «رياض باشا» صديق إنجلترا مندوب مصر «والمسيو دى لسبس» منشىء القناة مندوب فرنسا ورئيس اللجنة في آن واحد وابدى الخديو رغبة شديدة في ان يكون الكولونيل (الذى أصبح فيما بعد القائد) ج غوردون مندوب إنجلترا . ولكن «الكولونيل» أبعد بطريقة غريبة^(١) واستبدل بالسير « ديفرز ولسون » الذى سبقت الاشارة اليه في بدء المتاعب المصرية وكان « السير ديفرز » لا يزال موظفاً في مصلحة الدين الاهلى بمرتب ١٥٠٠ جنيه سنوياً فتعيينه في اللجنة كان نقضاً شائناً للعهد الذى قطعته الحكومة الانجليزية على نفسها بالتزام الحياد التام في الشجار القائم بين

(١) راجع كتاب « السير ويليام بثر » المسمى « تشارلس جورج غوردون » ص ١٣٩ — ١٤٠ اذ قال « فتعيينها — أى «المسيو فرديناندى لسبس» و «الكولونيل غوردون» — كان بمثابة ضمان على ان عملهما سيكون بحيث لا يأتية الشك من بين يديه ولا من خلفه . ولكن الواقع هو أن الرجال شرفاء النفوس لم يكن وجودهم مرغوباً فيه لامن حملة الاسهم ولا من الدول المتنافسة اللاتى كن يتهاقن على المريسة المصرية . فقد أرسل الخديو في طلب الرجل الوحيد الذى كان في امكانه اقاذا عرشه وبلاده ولكن ذلك الرجل تقرر ابعاده بأقصى سرعة ممكنة . ولم يسع غوردون الا ان يقلل راجعاً فيخفى نفسه في مجاهل السودان مدة عامين خزين بعد ماراه من المعارضة القائمة في وجهه من كل صوب وتسفيه موطنى الحكومة الانجليزية لآرائه وغضته بأحوبة الوزراء البريطانيين الوقحة وسخرية أذئاب الصحف في مصر منه وضيق صدره بما دسه ضده في القصر والقصليات الباشوات والمندوبون والقناصل وعصابة الدسائين في القاهرة ممن ألغوا الصيد في الماء المكر » وكان من رأى غوردون تأجيل دفع فوائد الدين حتى تدفع أولاً المرتبات المتأخرة لموطن الحكومة .

الخديو ودائنيه أو على الأقل بحملها من يقبلون التوظيف في مصر على الاستقالة من وظائفهم في إنجلترا . علي أنها حاولت بادىء ذي بدء ان تنكر ان « في نيّتها التدخل بصفة رسمية بين الخديو ودائنيه » . غير انها عادت فاعترفت فيما بعد بأن عملها كان تدخلا وقد بررته بحجة أن التعيين كان ضروريا « لتتمكن من الدفاع عن مصالحنا الخاصة » (١)

ومعنى ذلك على ما يظهر ان مصر كان محظورا عليها ان تتفق مع الدائنين على تسوية قد تمس الجزية السنوية لتركيا التي تعهدت إنجلترا بالدفاع عنها !! (٢) ولقد وصف مراسل « التيمس » الحالة أصدق وصف عندما قال . ولقد كان السير « ريفرز ولسون » في محيئه في المرتين شخصا خصوصيا لا مندوبا رسميا من قبل الحكومة الانجليزية . وقد دفعت الخزانة البريطانية نفقات سفره » (٣) .

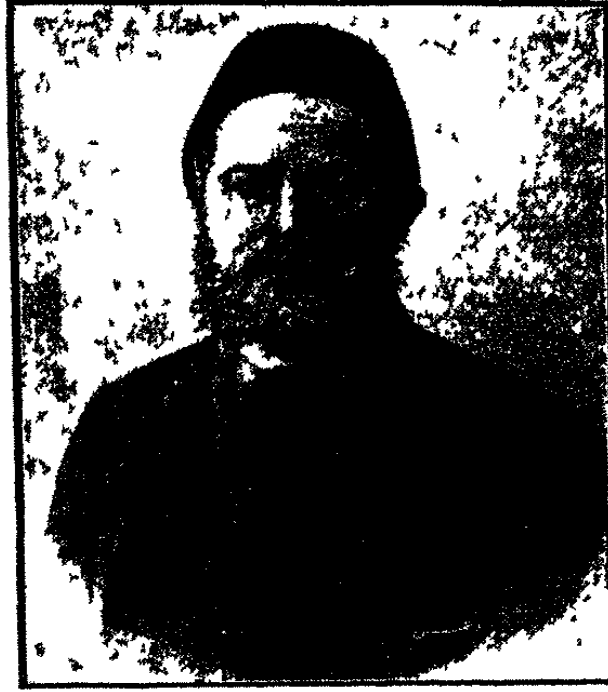
ولقد كان تعيين « السير ريفرز » نعمة كبرى على إنجلترا إذ سرعان ما أصبحت له وللماجور بارنج الكلمة النافذة نعم كان هناك عضو آخر في اللجنة يحسب حسابه وهو المسيودي بلينيير ولكن الماجور بارنج كان قد أمن جانبه وإذا ذاك وقف في بداية الطريق فلم يكده

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٨ ص ٢٢٨

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٨ ص ١٦٢٧

(٣) « التيمس » في ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨

يخطو خطوات قليلة حتى جأرت الجالية الفرنسية على بكرة أيها
بالاحتجاج عليه لانه تهاون في الدفاع عن مصالح فرنسا مرضاة لانجلترا



الامير حليم باشا

مما أدى في النهاية الى استدعائه وفضيخته (١) وقد بقي « المسيودي
لسبس » ولكنه اسكت كذلك بطريقة مجهولة مما أدى الى اقالته .
ومن ثم انتخب « السير ريفرز ولسون » رئيساً للجنة وبهذا اقلعت
السفينة مراسيها بعد انتخاب بحارتها من رجال يركن اليهم بين تهليل
بورصتي الاسكندرية ولندن وتصفيقهما .

(١) راجع « مستندات ومنتخبات من الصحف » نشرتها الجالية الفرنسية في مصر
سنة ١٨٨١

الفصل الخامس

الوزارة الاوربية والثورة الاولى

فى شهر ابريل سنة ١٨٧٨ بدأت لجنة التحقيق الدولية أعمالها وما حان أول أغسطس حتى كان تقريرها الاول - واسمه (التمهيد) - مجهزاً ومعداً للنشر . ولا مناص من الاعتراف بان أعضاء اللجنة لاسيما الاعضاء الانجليز منهم أقدموا على مهمتهم بنشاط كبير وغيره محمودة وانهم فضحوا كثيراً من المخازى التى كانت متفشية وراء الستار كالرشوة والفوضى التى امتازت بها الادارة المالية المصرية .

ولقد بسط الاعضاء الحقائق فى تقريرهم كما هي ثم عرضوه على الخديو وأذاعوه بين الملأ بقصد التنديد بالفضائح واستئزال الضغط عليها . ولا ريب فى ان كثيراً مما ذكروه كان حقيقياً . بيد أننا لو تذكرنا أعمال الرشوة والخلل التى تقع يومياً فى ظل حكومات ديمقراطية متنورة كحكومة انجلترا أو فرنسا أو الولايات المتحدة - لمادهشنا كل هذه الدهشة لتغلغلها فى حكومة أو قراطية كحكومة اسماعيل باشا . لا بل ان مجرد وجودها فى ظل حكومة استبدادية حرة بالا يسرف الانسان فى التنديد بها أو أن يتطرف فى الحملة عليها كما فعلت اللجنة . وأقسم لو سمج لبعض لجان أجنبية بالتعمق فى بحث كثير من أسرار

الدولة لظهرت غير واحدة من الدول في طول أوروبا وعرضها من البورتغال الى الدانيمرك ومن روسيا الى انجلترا في أعين الجمهور بمظهر لا يشرف أو يبعث على الفخار . فالقوضى التي لوحظت في مصر كانت



الامبراطور نابليون الثالث

طبيعية بل انها مبررة نظراً لقرب عهد البلاد بالهمجية ولذا كان مثل هذا الترقى والنشوء بطيئاً بطبيعة الحال وهو ما اعترفت به التيمس نفسها فيما بعد اذ قالت (١) « ان هذا التدرج يحتاج عادة الى زمن فيجب إذن تعهده بالاناة والصبر » . ثم أضافت الى ما سبق هذا التهكم الخبيث « ان من الناس في هذا العصر من يتمتعون السكال المطلق في كل شيء »

(١) راجع « التيمس » يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

تعبلا لا يدل على الحكمة والعقل. وكانهم نسوا الاجيال البطيئة والاشواط الطويلة التي قطعتها كل دولة من دول أوربا قبل أن تصل الى حالتها الحاضرة أو فاتهم أن مائة عام في تاريخ الأمم ليست الا شيئا يسيرا « على أنه ينبغي أن يضاف الى ما تقدم أن شطرا كبيرا من هذه المخازى والفوضى - ولعله شرما فضحه أولئك الاعضاء الفيورون - لم ينشأ عن الورطة التي أوقع حملة القراطيس مصر فيها فحسب . بل عن الادارة الاوربية التي أوجدها المراقبون وهي الادارة التي استنزفت دماء الفلاحين وأدت الى الارتباك الكلى والجزئى وساعدت على تفشى الرشوة بوضعها موظفي الحكومة بين نارين فأما أن ان يموتوا وأسروهم جوعا واما يعيشوا عيشة تعلقة فيحصلوا قوت يومهم بطرق الابتزاز والرشوة . والى هذه الحال السيئة أشارت التيمس فيما يعترها أحيانا من نوبات الصراحة إذ قالت (١) « ان الادارة السيئة التي قبض لمصر أن تزرع تحتها فى الاشهر الاخيرة والارهاق الذى نزل بالفلاحين هما محور التهمة الموجهة الى الخديو . وينبغي أن نذكر أن اسماعيل باشا لم يكن مسئولاً عن كل ما حدث . لقد كان حتما عليه أن يجد الاموال لاداء ما استدانه وهذا كما لا يخفى مما طالبت به حكومتنا وغيرها من الحكومات فاضطر الى الالتجاء الى الطرق التى تكفل الحصول عليه ذلك لان من أهمته الغاية لا ينبغي أن يحفل بالوسائل الموصلة الى تلك

(١) راجع « التيمس » يوم ٢٧ يولييه سنة ١٨٧٩

الغاية فالذى أمر بدفع كوبون مايو من العام الماضي كان في الواقع كمن أمر بمعاملة الفلاحين بمثل ما عوملوا به .

ولكن مثل هذه الاعترافات وما شابهها من الظروف المخففة لم ترق في أعين أعضاء اللجنة وهم الذين هبطوا وادى النيل لا لينتحلوا المعاذير للخديو بل ليقيموا الحجة عليه ويظهروا للملأ مساوىء حكمه



المسيودى بليينير

وليستخلصوا من كل ذلك ما يبرر وضع بلاده تحت ادارة الدائنين . وعلى ذلك كان أول وأهم طلب لهم هو أن يتنازل «الخديو» عن سلطته الاوتقراطية - لا لممثلى الشعب المنتخبين كما قد يتبادر الى الذهن - بل لوزارة كانت في الاسم تحت رئاسة ناظر مصرى هو «نوبار باشا»

على شريطة أن ينضم اليها السير « ريفرز ولسن » كناظر للمالية . وقد طنطن البعض بهذا التعمين بل ان « اللورد كرومر » نفسه ما قئى يقول بلهجة الفخار والمباهاة : ان هذا التغيير كان الخطو الاول فى سبيل المسئولية الوزارية (١) وهو لعمري أغرب ما يوصف به استبدال أوتقراطية الخديو باوتقراطية حملة الاسهم (٢) وقد اقتضى الحال ذر شئ من الرماد فى أعين الرأى العام الاوربى ولهذا هملت الصحف لذلك الوصف وجعات طنطن ٤ .

ثم شفغوا . طلبهم الاول هذا بمطلب الاصلاحات المالية . وكان فى طليعتها الا يسلم الخديو « للدولة » ضياعه الخاصة أى الدائرة السنية ومساحتها ١٣١ر٨٥٠ فدانا فقط بل يسلم أيضا أطيان الاسرة الخديوية ومجموع مساحتها ٣١ر٠٠٠ كل ذلك فى مقابل مرتب معين يخصص للقصر وللأسرة أو كما اشار الى ذلك مكاتب « التيمس » الباريسى بمدة طويلة قبل أن ينشر تقرير اللجنة ، وقد كان طول المدة على اتصال تام

(١) راجع ما كتبه « اللورد كرومر » فى المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » ص ٥٧ اد قال : « ان دعائم الحكم بأجمعه كانت مهددة بالسقوط والانهيار . فكان من العيب والحالة هكذا التوسط فى وضع اصلاحات نافذة على الورق قبل اصلاح الحال الرئيسى فى النظام الحكومى وقد أصبح من اللازم تقييد السلطة الاوتقراطية التى كان الخديو يتمتع بها . وعلى ذلك تقرر اذحال مبدأ المسئولية الوزارية »

(٢) راجع اشارة مكاتب « التيمس » السكندري فى يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ الى الشرط الثانى الذى رضى بموجبه « يوبار باشا » بتشكيل الوزارة « التى قال « يوبار » عنها متهمكا أنها ورارة مسئولة — أى غير مسئولة أمام الخديو »

« بالسير ريفرز ولسن » - فقد قال « يتساءل الناس من أين جاءت
لاسماعيل باشا كل هذه الاراضى الخاصة. ومن الجلى انه لم يمد من المستطاع
الضن بها عن مطالب مصر المشروعة لان هذه الاراضى لم تصبح ملكا



اللورد كرومر

للخدو الاعلى حساب الفلاحين المساكين (١). فاللجنة مصممة على ان
تعيد لمصر - « ولللاحين المساكين » أو بالاحرى لجملة القراطيس -
كل استحقاقاتهم الماضىة والمقبلة. لان الفكرة كانت متجهة - وهذا
هو ثاني « الاصلاحات » - الى رهن تلك الاطيان ليكن قضاء الديون
السائرة التى تجمعت أخيراً أو قيمتها ٧ ملايين جنيهه بواسطة المبلغ الجديد.

وقد أشارت « التيمس » ^(١) الى ذلك متناسية ما كتبه مكاتبها الباريسي حديثاً عن « الفلاحين للمساكين » فقالت « ان من دواعي الاغتياب لدائني الحكومة المصرية ان ايرادات الدائرة السنية لن تبقي بعد الآن في معزل عن ميزانية البلاد » .

وكان هذان الاصلاحان مع انشاء حكومة مسئولة هو كل ما طلبته اللجنة في الوقت الحاضر على انها كانت لاتزال مشغولة باعداد تقرير آخر تقترح فيه تسوية المتأخر من الضرائب حتى سنة ١٨٧٥ باعتبار ان جبايته أصبحت من الامور المستحيلة والغاء ثمانية ابواب للضرائب القانونية كانت في الواقع « عبئاً ثقيلاً على دافعي الضرائب أكثر مما كانت مفيدة للخزانة » ^(٢) ولكننا لو غرضنا النظر عن هذين الاصلاحين الغريبين لرأينا أن اللجنة قصرت أعمالها بوجه الاجمال على مضاعفة مافي أيدي حملة القراطيس من الضمانات ونقل دفعة الادارة من يدى الخديو الى أيدي وزارة كانت تعمل قبل كل شىء لمصاحبة البيوتات المالية الاوربية . أما فيما يختص بتخفيف أعباء « الفلاحين للمساكين » الذين طالما ذرف اعضاء اللجنة من أجلمهم دموع التماسيح في أثناء التحقيق فلم تسمع كلمة عطف واحدة عنهم . فلم تخفض فائدة الدين من جهة ولم تبذل من جهة أخرى محاولة ما لمعالجة مسألة الضرائب الجائرة التي

(١) « التيمس » في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٨
(٢) راجع « تقرير عن التسوية الموقفة للحالة المالية » ص ٦٦

غضب الاعضاء غضبة مضرية لقداحتها واسهتوا في الكلام عنها . وكان وقتئذ في مصر مايربى على ال ٠٠٠ و ١٠٠ أجنبي لم يشتركوا بمليم واحد في الضرائب وقد احتموا بالامتيازات للتجار بالمواد المهربة مما قضي على ايرادات الكمارك قضاء مبرما (١) . وكأنما سدت الطرق في وجه اللجنة فلم تتمكن من التقدم باقتراح واحد لازالة تلك الفضيحة الشائنة ، كما أنها لم تفه بكلمة واحدة عن ازدياد عدد المستخدمين الاجانب باطراد وهم الذين أغادوا على الادارة المصرية منذ أواخر سنة ١٨٧٦ وكان لهم كل الغنم وعلى البلاد الغرم . وقد كان عدد من عين من الاجانب في الحكومة المصرية فيما بين سنتي ١٨٦٤ و ١٨٧٠ ١٦٠ شخصاً . وفي سنتي ١٨٧١ و ١٨٧٥ عين ٢٠١ موظف . وفي سنة ١٨٧٦ وحدها جيء بما لا يقل عن ١١٩ أجنبيا حشروا في سلك الخدمة الملكية حشراً . وفي سنة ١٨٧٧ عين ٧٦ موظفاً وفي سنة ١٨٧٨ : ١٣١ (٢) . ثم سارت الامور فيما بعد في هذه السبيل من سوء الى أسوأ . غير ان توريد الموظفين الاجانب في الفترة التي نتكلم عنها كان قد بلغ حد الفضيحة كما يشهد بذلك مكاتب « التيمس » في القاهرة إذ قال (٣) « إن معظم كبار الموظفين هم من الاجانب الذين تصرف لهم المرتبات الضخمة

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٩٤ و ١٥٥

(٢) المصدر نفسه رقم ٤ سنة ١٨٨٢

(٣) « التيمس » في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

تهدئة حنينهم الى الوطن ولتمويضهم عن آلام الغربة . وقد حشرت
المنافسات الدولية هنا ثلاثة أو أربعة من الموظفين في عمل لا يحتاج
تأديته الا الى شخص واحد . ولقد كانت نتيجة هذه التجارب في
طرق الحكم ان أثقل كاهل مصر بعدد من الموظفين ذوى مرتبات
ضخمة لا عمل لهم الا قبض المرتب . وشهد زميله السكندري بهذا أيضاً
إذ قال (١) « ان كثيراً من محبي الهجو من السائحين يجدون تسلية
كبرى في عدد المستخدمين الاجانب الذين تبلغ مرتباتهم آلاف
الجنيهات في مقابل أعمال زهيدة يؤدونها في حين ان مئات المستخدمين
الوطنيين لا يستطيعون ان يحصلوا على مرتباتهم الزهيدة التي لم تدفع
لهم منذ عام أو أكثر مع انهم قاموا بخدمات جليلة نافعة . نعم ان هذه
الشكاوى يرجع عهدها الى زمن أبعد من ذلك بعد تربع الوزارة الاوربية
في دست الحكم بأربعة أو خمسة أشهر ولكن مراسل «التيمس» كتب
عند بدء أعمال اللجنة يقول . « ان التذمر من جيش الموظفين
الاجانب الذي جيء بهم لاصلاح مصر أصبح عاماً الآن . فهم
يتقاضون مرتبات ضخمة - يبلغ مجموعها ٦٠.٠٠٠ جنيه سنوياً - في
مقابل الاعمال التافهة التي يقومون بها . لعمري إننا ننحدر الى الهاوية
بسرعة بالرغم من السائقين الانجليز والفرنسيين والاطاليين » (٢)

(١) «التيمس» في ٢٥ ديسمبر سنة ١٧٧٨

(٢) «التيمس» في ٥ ابريل سنة ١٨٧٨

ومع ذلك فإن اللجنة لما وقفت ازاء هذه الحقائق وجها لوجه لم تقترح شيئاً ما لاصلاح الاحوال. فهاك مثلاً دولة فقيرة تنقد فريقاً من الكسالى مبلغ ٦٠.٠٠٠ ر. حنيه جيء بهم للترجيع فى مناصب لا تحتاج الى كثير من العمل بينما المستخدمون من أبناءها - وهم الذين تنوقف ادارة البلاد الحقيقية على مجهوداتهم - تصرف لهم مرتبات « طفيقة تحرض على الاختلاس وتغرى بأخذ الرشوة ومع ذلك قد وقف صرف ذلك المرتب الزهيد منذ بضعة أشهر » (١) الا انها لحال جديدة باثارة غضب المنصفين وخليقة بالاصلاح الحقيقي !! ولكن اللجنة مرت بهذه الحالة بمهارة مر الكرام واكتفت بأن تقول فى تقريرها الثانى « ان الدائنين لا ينبغى أن يطلب اليهم بدل توضحيات جديدة الى أن يبذل المدينون كل التوضيحات المعقولة التى فى وسعهم » (٢).

فلما عرض هذا المشروع العجيب على الخديو استولت عليه الدهشة طبعاً. فقد توقع أن تطالبه اللجنة بأطياها ولذا عرض من تلقاء نفسه فى خلال جلساتها أن يتنازل للحكومة عن قسم منها يبلغ ٥٠٠ و ٢٠٠ فدان (٣) والكنه لم يكن يتوقع اقتراح مصادرة أطيان أعضاء أسرته وفوق هذا وذاك لم يكن يخطر بباله مطلقاً أن تطالبه اللجنة بالتنازل

(١) التمس ٢٣ يناير ١٨٧٩

(٢) راجع « التقرير عن التسوية المؤقتة للحال المالى » ص ١٢

(٣) كتب مراسل المس السكرى فى يوم ١٠ بونه سنة ١٨٧٨ يقول « علو أثر اداعة هذا الماء ارتفعت أسهم الموحد والاثبات معاريفه مدهشة بل ان بورصة الاسكندرية ثملت من سدة المرح . فمحصى سترة أيام حتى ارتفعت أسهم الموحد ١٤ بطا . ومن العريب ان الماريج لا يذكر شيئاً عن فرح « الفلاحين المساكين » على أثر اداعة هذا القبا

عن سلطته الشرعية لوزارة غير مسئولة يأمر الاجانب فيها وينهون .
على ان من الغريب انه لم يعارض أعداءه معارضة جدية كما كان ينتظر .
ولا ندرى السر في ذلك التهاون أكان ناشئاً عن تخوفه مرة أخرى من
العزل واحلال الامير حليم محله أم عن سآمته وماله من تلك
المتاعب المنغصة التي تعجز الحصر . فانه بعد تردد قليل قبل المشروع
وأصدر في يوم ٢٨ أغسطس أمراً عالياً كلف فيه «نوبار باشا» بتشكيل
الوزارة متعهداً بالآل يعمل عملاً باستشارتها (١) .

وهنا بدأنا نشهد سلسلة من المصاعب المألوفة الناشئة عن التنافس
الانجليزى الفرنسى . فان «السير ريفرز ولسن» كما قدمنا أصبح يسمى
ناظر المالية . فترتب على ذلك الغاء مكتب المراقبين العاميين واحالة
مهمتهما على «السير ريفرز» وحده . فمضت انجلترا على هذه الفرصة
الذهبية بالنواجذ وقبضت عليها بكأتايديها ومنحت «السير ريفرز» اجازة
بعامين يقضيهما فى مصر . وما أسرع ما قامت قيامة فرنسا واعتبرت
محاولة انجلترا الاستئثار بالادارة المصرية عملاً فى منتهى الوقاحة وطلبت
أن يكون لها كرمى فى الوزارة يخولها صوتاً حاسماً فى الشؤون المصرية
كالذى تتمتع به انجلترا . فبادرت انجلترا وهي أشبه بطفل ضبط يسرق
تفاحاً - الى اعطاء التأكيدات القوية بانها لم تكن تنوى سوء أو عرضت

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٢٨٨ . على أثر وصول تلك الانباء الى لندن أبقى
«السير ستافورد نورثكوت» وزير المالية فى الحال الى السير ريفرز ولسن بهنئته على هذا النجاح
الباهر . «التيمنس» فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٨ »

بواسطة «نوبار باشا» نظارة وزارة الاشغال العمومية علي «رجل فرنسي محترم مستقيم ولكنه شخص مجهول لا يتمتع بمميزات خاصة تؤهله لهذا المنصب . وكان فيما مضى يشغل مركزاً ثانوياً في وزارة المعارف وقد تمكن قبل اعتزاله الخدمة بأسبوعين بمساعدة أحد النظارة الفرنسيين من شغل منصب وضيع في نظارة المالية كتمويض له من منصبه الحاضر » (١) وكان هذا ضغناً على ابالة . فطار له لب فرنسا حنقا وعصفت بها عاصفة الغضب الى حد انها هددت بمقاطعة الاتفاق المبرم مع الخديو مقاطعة تامة وان تقفل يدها منه اذا أبت انجلترا أن تعطيهما ما تستحقه من الرعاية والاحترام وعبثاً أبرقت التيمس وأرعدت وهددت تهديداتها «التياترية» وقذفت حمها ونددت بهذه الدعاوى الفرنسية وأسفت مقدما جد الاسف للخراب الذي تتعرض له قضية الاصلاح المصرى المقدسة من جراء هذه «المنافسات الدولية» الابدية (٢) ولكن انجلترا اضطرت في النهاية الى الاذعان وعلى ذلك عين «المسيودى بلنيير» ناظراً للاشغال العمومية مع توسيع اختصاصاته بحيث تشمل السكك الحديدية ومصلحة البريد ماعدا فرعها في الاسكندرية . وكأنما هذا كله لم يكن كافياً فزادت ايطاليا والنمسا الطين بلة بان طلبت أولاها نظارة الحقانية وثانيتهما نظارة المعارف . ولكن هذه المطالب عدلت بتعيين أحد الايطاليين

(١) راجع برقية مراسل التيمس الباريسى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٢) التيمس ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٨

رئيساً عاماً للحسابات وأحد النمساويين مساعداً لناظر المالية (١) وبهذا تمت لاوروبا السيطرة على وادى النيل .

أما ماهية تلك السيطرة فليس من الصعب على القارئ تصورهما . فانه منذ أذيع أن الخديو وافق على تشكيل وزارة أوربية أبرق مراسل التيمس السكندري الى صحيفته يقول (٢) « ليس من المحتمل في الوقت الحاضر أن تعود البلاد الى الحكم الاوتوقراطي والاهواء الاستبدادية وفوق هذا فانه متى سددت الديون السائرة ... ودفعت فوائد الدين الثابت بانتظام ... فان رأى العام الاوربي لاتهمه طريقة الحكم في مصر سواء أكانت سيئة أم حسنة » . ولقد أصاب هذا الكاتب كبدا الحقيقة في وصف الحالة بخدافيرها بالعبارة الوجيزة السالفة فان أوروبا في الواقع ما كان يعنها شيء مطلقاً من ادارة مصر مادام حملة القراطيس يملأون جيوبهم . ومن أجل هذا وحده عينت وزارة «نوبار - ولسن» . ولا جدال في ان مهمتها كانت شاقة . فان ما لا يقل عن ١٢٠٠٠ ٣٢ ١٢ جنيها انتزع انتزاعاً من المصريين في الفترة التي تخللت وضع اتفاقية «غوشن جويير» الى تشكيل الوزارة النوبارية كل ذلك لاداء الدين وهذا بالطبع عدا ماسدد من ديون الدائرة السنية . فلا غرو اذا أصبحت موارد البلاد في أحط درك حتى إن تحصيل المبالغ اللازمة لدفع

(١) راجع برقية مراسل التيمس الباري في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٧٨

(٢) التيمس في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٨

الكوبون حدث بوسائل خارقة للعادة وهو ما اعترف به مكاتب التيمس نفسه إذ قال (١) «ان الواقع الذي لا سبيل الى الشك فيه هو أنه بالرغم من وجود المراقبين الاجانب في الوقت الذي هطلت فيه صحف لندن وابتهجت بالتغيير (تشكيل وزارة نوبار ولسن) واعتبرته بشير الخلاص لمصر - فان الفلاحين الذين جرفهم السيل الاخير من منازلهم كما جرف منازلهم ودوابهم وآلاتهم - يساقون الى المحكمة لدفع المتأخر من الضرائب » فقل لى بربك كيف يتأتى استمرار استغلال العباد في مثل تلك الظروف العصبية ؟ ومع ذلك قررت الوزارة بقاء هذه الحالة لصون مصالح حملة القراطيس . وكان «السير ريفرز» قبل تربيعة في منصبه الجديد قد ذهب الى باريس لمفاوضة بيت روتشيلد لعقد قرض قيمته ٨٠٠٠٠٠٠ ر. ٨٠٠٠٠٠ جنيه مضمون ببيع الدوائر هناك وتم الاتفاق على عدم القيام بأي مسمى لتخفيض فوائد الدين بل يبذل كل جهد لادائها الى آخر السنة على الاقل حيث يستطيع حملة القراطيس أن يموهوا بقسط منها على الجمهور (٢) ولقد أجاد «السير جورج كامبل» كل الاجادة عند ما صرح فيما بعد في مجلس العموم بشجاعة وايضاح « بأن

(١) التيمس في ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨

(٢) راجع رسالة مكاتب التيمس الياربي يوم ١٢ مارس سنة ١٨٧٩ اذ جاء فيها « ان الجماعات المالية السكرة الى تحمل كثيرا من الاسهم المصرية والتي تمهد لها المستر ريفرز ولسن عند القرض الاحير بعدم تخفيض فوائد الدين قبل نهاية العام - قد أصرت على تنفيذ ذلك التمهيد حتى لو أدى ذلك الى أن تدفع مصر الفوائد من أصل القرض الجديد ومع ذلك فان اللورد كرومر يتول ن المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » ص ٧١ اذ ليس تمت شك في ان وزارة نوبار كانت تمثل قسمة القسمة والمدنية »

تلك المحاولة التي كان المراد بها في الظاهر ادخال الحكم الصالح في مصر لم تكن سوى لعبة مالية عظيمة لرفع الاسهم المصرية ولتمكين اولئك الذين لهم فيها نصيب من أن ينثروها على الجمهور. « (١) وقد بر «السير ريفرز» بوعده تماما. فان كوبيون الدين الموحد لما حل ميعاد دفعه في نوفمبر وتبين انه يتقصه أكثر من مليون واربعمائة من الجنيهات رأى «السير ريفرز» تكملة ذلك النقص من القرض الذي يتذكر القارىء انه عقد بادىء ذى بدء لتسديد الدين السائر. وبهذا تسلم حملة القراطيس الكوبيون بتمامه. ولم يكتف «السير ريفرز» بذلك بل أخذ من القرض مليون جنيه آخر لتسديد قسط الرهن على الدائرة كما أخذ فضلا عما تقدم بضع مئات الآلاف لدفع الجزية ولتسديد بعض طلبات الحكومة وهكذا لم يمر الا زمن يسير حتى كانت الايدى قد عبثت بالقرض فلم تترك لسد شهوات حملة الدين السائر سوى ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه فقط (٢) ومع ذلك فان بيت روتشيلد أبى دفع هذا المبلغ ما لم تعف الدائرة السنية. المرهونة للاجانب من الضرائب (٣). وبالطبع لم تفكر الوزارة في أن تصرف شيئا من المرتبات المؤخرة للموظفين البؤساء الذين كانوا يتضورون جوعا كما أن دائنى الحكومة المخصوصيين أهمل أمرهم وظلوا

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٢٤ سنة ١٧٧٩ ص ٨٣١

(٢) راجع الخطاب الوارد لاتيمنس من الاسكندرية يوم ٨ يناير سنة ١٨٨٠

(٣) التيمس يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠

خارج التسوية . (١) وفي الوقت نفسه استمر تحصيل الضرائب من
الفلاحين على شدته وقسوته وقد أشار مكاتب التيمس الاسكندري
الى هذه القسوة في أوائل سنة ١٨٧٩ فقال (٢) « يؤكد كثير من سكان
الوجه البحرى ان الربع الثالث من ضرائب هذا العام يجرى تحصيله
الآن ينفس الوسائل الشديدة التى كانت متبعة من قبل » . ولعمري ان
ذلك ليحمل على الاستغراب اذا قرن بما نسمعه من الاشاعات عن موت
الفلاحين فى منعقات الطرق وخراب مساحات واسعة من الاراضى
واقفارها من جراء الاعباء المالية الفادحة وبيع الزراعين لدوابهم والنساء
لخليهن وتهافت المرايين على دور الرهن وملئها بسنداتهم وازدحام المحاكم
بقضايا نزع الملكية والواقع أن حالة الفلاحين قد تخرجت وضاعت بهم
السبل وسدت فى وجوههم المنافذ حتى ان أسلسهم قياداً بدأ أنينه يسمع .
وقد أشار الى ذلك المراسل نفسه فى شهر يناير اذ قال (٣) « يوجد فى
القاهرة الآن مئات من العمدة والمشايخ كل يمثل قرية من القرى جاءوا
لتقديم العرائض بطلب تخفيض الضرائب . ولقد حاصروا أبواب
الوزارات حتى انك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء
وخروجهم بينما عرائضهم قد غطت بلاط المصالح » .

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٠٠ مخصوص المدعو كبير أحد الدائنين الخصوصيين
وهو الذى بعد ان صاق ذرعاً وضع يده على صندوق الخزينة وأنى أن يسلمه الا بعد تخليص
حقوقه . ولكنه أرغم بواسطة المحاكم على تسليمه والا اعتبر عمله هذا — كما أعلن رسمياً —
« محلاً لالوامر العالية التى تحمى مصالح حملة القراطيس »

(٢) التيمس ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) التيمس ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

ولقد أصبح ظاهراً للعيان ان هذه الحالة لا يمكن استمرارها طويلاً وأنه لابد من أن تؤدي الى فضيحة شائنة في أقرب وقت . وما أسرع ما أوجد الوزراء أنفسهم الفرصة الملائمة .

فلقد استقر رأيهم ذات يوم جمعة على القيام « باصلاح » جديد للحصول على مايكفى لاداء كوبون . ابريل . وأصدروا امرهم باقالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش « لم يستلم أحد منهم مرتبه عن الثمانية عشر شهرا السالفة كما ان الكثيرين منهم كانت لهم مرتبات متأخرة عن ضعفي هذه المدة » . (١) وكان قرارهم هذا بمثابة شرارة في مخزن بارود . فقد يجوز العبث طويلاً بمصالح الموظفين الملكيين دون ان يخشى حسابهم ، كما ان من المستطاع استغلال فلاحين جهلاء لارائطة بين بعضهم وبعض ، ولكن من الخطر ان يهان رجال اعتادوا قيادة الصفوف فضلا عن انهم كانوا منظمين ولديهم ما يكفيهم من سلاح ومهمات ولهم في الحياة الاجتماعية مقام رفيع . ومما يدل على ان سادة مصر الاوريين كانوا ساديين في طغيانهم انهم ضربوا بنصائح « المستر فيفان عرض الحائط (٢) وقرروا اقالة هذا العدد الهائل من الضباط . وفي يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ بينما كان « نوبار باشا والسير ريفرز ولسن » ذاهبين الى مكتيههما اذ أحاط بهما لفيق من الضباط وسحبوهما على مرأى من الجماهير الخفية من مركبتيهما وساقوهما الى نظارة المالية

(١) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٩

(٢) راجع الرسالة المنشورة في التيمس من اسكندرية بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

حيث اعتقلوها ريثما يصدر قرار الضباط عامة . وما وصل نبأ هذه « المخزاة » الى اسماع الخديو حتى نزل في الحال وأطلق سراح المعتقلين وأمر الضباط بالتفرق . واذ رفض هؤلاء تلبية أمره كلف ضباط الحرس باطلاق النار عليهم . ولا ريب في ان حياة الخديو كانت في هذه اللحظة عرضة لخطر عظيم . واخيراً انصرف الضباط بعد ان وعدوا بالنظر في شكواهم (١) .

ولقد اهاج هذا الحادث وقتئذ هائج النفوس وكان بلاريب نذير سوء بما ستتمخص به . فانه دل على ان الشعب المصرى مهما بلغ ضعفه شأن كل شعب زراعى يعيش جماعات متباعدة فانه لن يضعف امام الاستبداد الداخلى أو الخارجى . فان هناك الجيش المصرى أو بالاحرى ضباطه يستطيعون مقاومة المعتدين الاوربيين وانهم لن يحجموا عن ذلك اذا تغلب عليهم اليأس . ومن العبد ان يسمى هذا الحادث وما تلاه من الحوادث المماثلة له مجرد شغب عسكري . فان ما شعر به الضباط كان يشعر به الشعب على بكرة ابيه ولكن لم يكن قادراً على ابداء رغبته أو العمل بطريقة منظمة . ثم روج مراسل التيمس في باريس - وهو كما علمنا من الصق الملتصقين بحملة الاسهم الفرنسيين ومن أخلص أصفياء «نوبار باشا» «والسير ريفرز ولسن» اشاعة فواها ان الشغب العسكرى المذكور كان فى الواقع من تدبير الخديو . وقد زعم انه يستند فى روايته

هذه الى برقية جفرية وصلته من القاهرة (١) . وقد أقر « السير ريفرز ولسن » نفسه هذه الرواية فيما بعد وقص على « المستر بلنت » التفاصيل التي نشرها الاخير في كتابه (٢) . وليس ثمة ما تستند اليه هذه الرواية الا اقوال « السير ريفرز » نفسه وبرقية « المسيو بلويتز » الغريبة (٣) علي انه يوجد ما يناقض ذلك في التقرير الرسمي الذي رفعه المستر فيفيان عن الحادث كما ان مراسلي التيمس المعروفين باطلاعهم على ماجريات الامور قد دفعوا هذه التهمة في رسائلهم دفماً تاماً (٤) . بل إن كل شهادات

(١) التيمس في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٩

(٢) « التاريخ السرى للاحتلال البريطاني لمصر » الطبعة الثانية من ص ٤٥ الى ص ٤٧

و ص ٦١٥

(٣) تأييداً لرواية « السير ريفرز » اقتبس « المستر بلنت » في كتابه الانف الذكر ص ٤٨٣ شهادتي عرابي باشا والشيخ محمد عبده . ولكن عرابي كما يقول هو نفسه - كان متفياً في الارياف عند حدوث القتل وكل ما قاله الشيخ محمد عبده هو أنه يؤيد أقوال عرابي . والارجح أن كلا منهما انما كان يردد الاشاعة التي احدثت تشترفيما بعد والتي بادرا بتصديقها بسبب حقدتهما على الحديو . على ان اللورد كرومر الذي لا يمكن اتهامه بالاعتقاد في العطن على اسماعيل باشا اعترف من ناحيته بأن كل ما يقال عن اشتراك الحديو في الفتنة لا يخرج عن الخدس والتخمين وكل ما يستطيع ان يثبتهم به الحديو هو اشتراكه الادبي فيها « مصر الحديثة - المجلد الاول من ص ٧٨ الى ص ٨١ » .

(٤) كتب لورد فيفيان يقول « بزعم أعداء الحديو ان له ضلماً في المؤامرة وهذا ما يمل تساهله مع المسؤولين عن الفتنة . فأن صح ذلك فقد أقدم فعلاً على أمر خطير لا يستبعد ان يكلفه ضياع عرشه ولسكن مسلكه في يوم الفتنة الاولى ينفي هذه التهمة في حين ان مائشاً من تسريح عدد كبير من الضباط بلا وسيلة اكسب الجيش مع أن لهم مرتبات من :ة ليبر سخطهم كل التبرير . « مصر رقم ٥ « ١٨٧٩ » ص ٣١ » . وقد كتب مرار التيمس في القاهرة ما يأتي :

« ان مطالب الجيش قد املت اهمالاً تاماً بالرغم من التصريح الرسمي الصادر في مايو الماضي بوجوب دفع كافة المرتبات المتأخرة . وقد كانت نتيجة هذا الاهمال ان ا - عناصر الدولة خطراً قد أصبح في حالة تمرد له مسوغ . وعيشاً ندد المستر فيفيان بحماسة الرأي القائل بتسريح جيش لم تدفع مرتباته . ولكن القوم لم يعبأوا بانذاره وارتأبوا في ذلك الخطر ثم أنهم لم يذهبوا للجيش مرتباته . وأخيراً قرروا تسريح الجود والضباط . فكانت النتيجة حدوث يوم الفتنة ١٨ فبراير (التيمس في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩)

المعاصرين لتدل بالعكس على ان الخديو فوجيء « بالفتنة » كما فوجيء بها «نوبار باشا» والسير ريفرز واسن» وان «اسماعيل باشا» كان جادا عندما اصدر أمره للحرس باطلاق الرصاص على المتمردين . واغلب الظن ان



نوبار باشا

الضباط الذين لهم ضلع مباشر في الحادث لم يفكروا فيه من قبل بل اندفعوا الى ارتكابه بلا تروأ أو سبق اصرار لما بصروا بالرجلين الممقوتين يقتربان في مركبتيهما .

وقد كانت نتيجة « الفتنة » سقوط الوزارة النوبارية في الحال .

فان الخديو لما كانت كراهته «لنوبار» تفوق بطبيعة الحال كراهته
للاجانب صرح في اليوم التالي للفتنة بأنه لا يكون من الآن فصاعدا
مستولا عن الامن العام والنظام الا اذا أبعد نوبار من مركزه . فبعد
مناقشة قصيرة سلم «المستر فينيان» بطلب الخديو ولكنه أكد له
« ان استقاله نوبار باشا ... لأهمية لها مطلقاً الا من حيث تغيير



رياض باشا

الاشخاص فقط ولكنها لا يمكن أن تعنى أى تغيير فى النظام » (١)
وفى الواقع لقد طرأ بعض التغيير على النظام . فقد كان المقرر عند
تشكيل الوزارة « المستولة » ألا يتدخل الخديو فى الادارة وألا يحضر
جلسات مجلس الوزراء . مع أنه طلب اليه فى نفس الوقت أن « يشترك »

(١) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣٤

مع الوزراء كما أشار الى ذلك «المسترفيفيان» إذ قال (١) «ان الشيء الذى تريده حكومة جلالته هو أن الخديو — بدلا من تظاهره بعدم الاكترات والتأفف من النظام الجديد — يتعين عليه أن يضع معرفته وتقوذه وتجاربه تحت تصرف وزرائه وأن يشترك معهم بولاء ومودة فى دائرة حقوقه الشرعية» أى أن الخديو — الذى كانت له كلمة



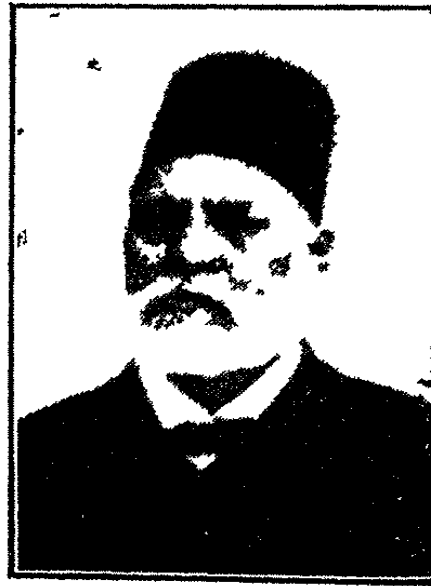
الجنرال غوردون باشا

مسموعة بين عامة الشعب — لم يطلب اليه الابتعاد عن ادارة البلاد فحسب بل أن يسمح باستعمال اسمه كستار لاختفاء دسائس النظر الاجانب وبذلك يساعد حملة القراطيس على القيام بأعمالهم الجهنمية وهم فى مأمن من العذل واللوم بينما تقع على كاهله تبعه نتائج تلك الاعمال !! وقد أبى الخديو الموافقة على ذلك قائلا (٢) انه اذا لم يخطيء فهم المبادئ الاولى للحكومة الدستورية فان المسئولية عن ادارة شئون الدولة تقع على

(١) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣

(٢) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣

النظار - لاعلى رئيس الحكومة « وعلى هذا لزم خطة الحياد وأطلق
لنظاره الحرية التامة فحملهم بذلك المسئولية الفعلية أمام الرأى العام
المصرى . ولكن اعتداء ١٨ فبراير نبه النظار الى صعوبة حكم البلاد
بدون الخديو كما اعترف بذلك مراسل التيمس السكندري على أثر وقوع
الحادث إذ قال (٢) « لقد كان من الخطأ الكبير أن نحاول حكم البلاد
بدون الخديو . فان النظار اعتبروه مجرد موقع لقراراتهم . فبدلاً من أن



احمد عرابى باشا

يروا تعاوناً في العمل رأوا مقاومة سلبية وعلى هذا تحولت الامور من
سيء الى أسوأ في كل فرع من فروع الادارة « فترتب على ذلك أن
أظهر كل من «المستر فيفان» والسير ريفرز «ولسن» بعد سقوط نظارة
«نوبار باشا» استعداداً لتحويل الخديو نصيباً حقيقياً في ادارة بلاده على

(٢) التيمس يوم ١٠ مارس سنة ١٨٨٩

شريطة أن تظل قرارات العضوين الاجنبيين في النظارة هي العليا كما كانت من قبل. ولكن الخديو رفض ذلك الشرط بقاتا. وفي النهاية وفق بين الرأيين بأن عين ولي العهد محمد توفيق باشا - وكان شابا محايدا لا ينتمي الى



المغفور له توفيق باشا

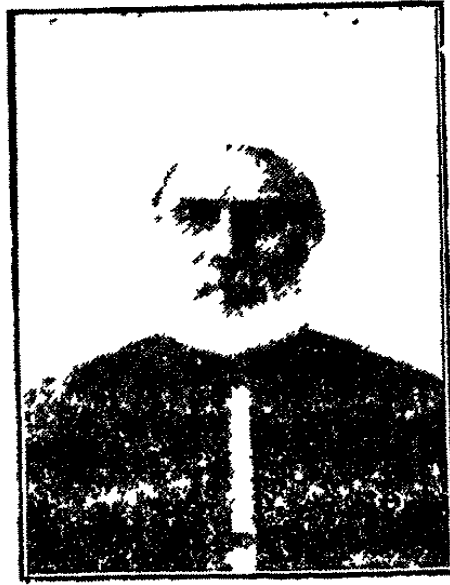
هولاء ولا الى هولاء - رئيسا لمجلس النظار وظل الخديو بعيدا عن المجلس. ثم استأنفت الوزارة الاوربية أعمالها بعد ذلك التعديل



الفصل السادس

سقوط الوزارة الاوربية

بينما كانت النتائج المادية التي ترتبت علي فتنة ١٨ فبراير كما وصفناها في الفصل السابق كانت نتائجها الادبية أعظم شأنًا وأبعد خطراً. فالملحظة التي أبداها مراسل التيمس وهي أن أوروبا لا يعنىها كثيراً إصلاح الحكم أو فسادده في مصر اذا سددت الكويونات في



المغفور له الشيخ محمد عبده

مواعيدها انما تكون صحيحة لو رضي المصريون بما قسم لهم وقنعوا به مستسلمين . على أنهم ما كادوا يظهرون أنهم لا يصبرون على الارهاق

الاجنبى الا الى حد محدود حتى ظهر فساد هذه الملاحظة ورأت صلاح الحكم أو فساد في مصر يعنيها فعلا إذ عليه يتوقف سلامها وطمأنينتها. ولقد أظهرت الفتنة لاوروبا ان من الخطر بمكان أن تعبت بمصالح المصريين وعواطفهم كما اتضح لها أن استمرار سياسة حملة الاسهم لا بد أن يؤدي الى أوخم المواقف مهما تراخى أمد ذلك . كذلك فتحت هذه الفتنة اعين الانجليز وهم الذين لم يكن يعنيهم شيء مما يجري في وادي النيل في ظل الادارة المالية الدولية الفاسدة وأثارت احتجاجا شديدا ممن لم تضطرم الروابط الحزبية الى الرضا عن أعمال الحكومة . فلقد قام الاحرار وقتئذ على بكرة أبيهم يحتجون على استمرار استغلال الفلاحين المصريين بلا رحمة لمصلحة حملة الاسهم . ولا ينبغي اتهام هؤلاء الاحرار بالنفاق والتذبذب السياسى لانهم غيروا موقفهم هذا بعد مرور ثلاثة أعوام . وليس ريب في أن وجود الاحرار في صفوف المعارضة هو الذى زاد احتجاجهم شدة . وينبغي أن نذكر أن خلوم من مسئولية الحكم هو الذى جعلهم ينظرون الى الامور بعين بعيدة عن الهوى ويعربون عما يحول في خواطرهم بصراحة خالية من القيود . وأذنب الظن ان المحافظين لو كانوا في صفوف المعارضين لجاءت الاحتجاجات من جانبهم كما جاءت من جانب الاحرار لان الحقائق كانت ظاهرة وملحوسة بحيث لا يسمع الانسان ان يتجاهلها او يغمض عينيه عنها . وليس من شك في ان الحزب الذى كانت في يده مقاليد الحكم وقتئذ

قد رأي الحقائق واضحة جلية ولكن الاغلاط الاولى التي ارتكبتها باسمه وزارة دزرائيلي حالت بينه وبين قيامه بما تقضى به الامانة السياسية والمصلحة السياسية على السواء .

ولقد ضج الناس من كل جانب وراحوا يطلبون تخفيض فائدة الديون في الحال وان تعاد الى الخديو سلطته الاولى باعتبار ان هذا هو العلاج الوحيد لتخفيف سخط المصريين الشديد (١) ثم اخذت انهار الصحف تفيض بوصف سوء الحالة التي يعانيها الفلاحون ومع ان التقارير الرسمية اكدت أن معظم «الاشاعات» مبالغ فيها فان الاشخاص الذين كانوا وقتذاك في مصر وصفوا المجاعة وصفا يفتت الاكباد وعلنوا أن الفلاحين قد أصبحوا أشبه شيء بالاشباح (٢) فيما قاله «السير جوليان جولد سمد» الذي أصبح فيما بعد أحد دعاة الاحتلال (٣) ، من خطبة مؤثرة « ان القروض التي يحاول ذلك السيد (السير ريفرز ولسن) ان يؤدي عنها فائدة تقدر بـ ٧ في المائة لم تؤخذ وفق قيمتها الاسمية فنحن والحالة هذه نساعد على بقاء فائدة فاحشة فينبغي لانجلترا ان تستعمل نفوذها لتخفيضها بعد ماراته من فقر الفلاحين وبؤسهم» . اما مكاتب التيمس الاسكندري فانه اشار من ناحيته الى الجانب السياسي في الخطة التي

(١) انظر مثلا مقالة التيمس الافتتاحية في عدد ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩
(٢) من خطبة الكولويل الكسندر في مجلس العموم (المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٤ « ١٨٧٩ » ص ٨٣٨
(٣) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٤ ص ٨٤١

ينهجها « السير ريفرز ولسن » وزملاؤه فقال : « ان مجلس النظر يدير الامور بدون رئيس الدولة المحروم من حكم بلاده . وقد أخذت الاداة تنتقل رويدا رويدا الى ايدي الاجانب واقفلت المناصب العالية في أوجه المصريين . وبالرغم من هذا كله فان مصر لا تزال للمصريين اما سيدهم الذين يخدمونه ويخشون بأسه فهو الخديو » . (١)

على ان العمل الجريء الذى قام به الضباط لم يفتح عين اوربا فحسب بل فتح عين مصر أيضا فلقد كان بمثابة شرارة كهربائية في جو مغمم بالسخط والتذمر . فلا تسلم عما ادى اليه انفجار ذلك التذمر من مظاهرات الى اجتماعات عقدها المشايخ والاعيان والعلماء اقرؤا فيها التعجيل بوقف النظام الحاضر والقوا منهم وفودا قابلت الخديو ووعده بالعمونة في نضاله مع الاوربيين وطلبت ان يكون للامة نصيب في حكم البلاد . (٢) ولقد روى التاريخ الرسمي فيما بعد ان « اسماعيل » باشا هو الذى دبر هذه الحركة ليوم الناس ان الانقلاب الحكومى الذى كان يستعد له لم يكن الا عملا دفعته اليه قوة الشعور القومى العام وضغطه (٣) . ومما يدعو الى العجب حقا أن المعاصرين الرسميين وغير الرسميين لم يلمحوا الى شيء من هذه التهمة في خلال الاشهر الثلاثة الاولى من سنة ١٨٧٩ وهى الاشهر التى كانت الحركة تستجمع فيها قواها

(٢) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٩

(١) مصر رقم ٥ و ١٨٧٩ ص ٧٠ و ص ٨٥ . وكذلك التيمس رسالة من الاسكندرية

تاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) اللورد كرومر « مصر الحديثة » المجلد الاول من ص ٨٥ الى ص ٨٦

تدرجاً . ولعل أول من أثار هذه التهمة هو الرجل الذي خلف «المستر فيفان» في القاهرة في نفس الوقت الذي رأى فيه «اسماعيل باشا» ان الفرصة سانحة لان يعيء ضد أعدائه هذه القوات الوطنية التي التفت حوله من تلقاء نفسها . وأحسب ان اتهام «اسماعيل باشا» بأنه مدبر الحركة الوطنية . ليس بأصدق من اتهامه بأنه هو الذي دبر فتنة ١٨ فبراير . ففي كلتا الحالتين لم يزد «اسماعيل باشا» على ان استفاد من أمور واقعة . ففعل مايفعله كل من يكون في موقفه .

ولو أن الاوربيين الذين كانوا يديرون دفة الشؤون المصرية أوتوا ذرة من حسن السياسة - ولا نقول من الانسانية - لحولوا تيار الحركة الوطنية الى طريق مأمونة ولكفوا أنفسهم كل ما كانت تنذر به من خطر . على ان هذا لم يكن يكلفهم أكثر من أن يردوا فائدة الدين الى الحد المعقول وان يستمعينوا بنواب الامة في تجديد نظام البلاد مالياً واقتصادياً . ولو أنهم فعلوا ذلك لاقاموا مصالح الدائنين على دعائم وطيدة دائمة وخالوا دون عودة استبداد الخديو الذي كانوا يعدونه أساس البلاء . ولكن لم يكن في نية سادة مصر الاوربيين أن يقدموا على أحد هذين الامرين . فأما عقد البرلمان فأمر لاسبيل الى النظر فيه لان مصر الدستورية كانت تقضي قضاء مبرماً على ما كانت انجلترا وفرنسا تبيتانه سراً من النيات السياسية لمصر . وأما تخفيض فوائد الكوبونات فقد دار البحث فيه ووافق «المستر فيفان» بصفة خاصة

على اجراء ذلك الاصلاح الاساسى (١). أما لجنة التحقيق الدولية التى واصلت اجتماعاتها بعد صدور قرارها الاول فقد اتضح لها أن لا مناص من هذا التخفيض اما عاجلا واما آجلا بل شيع فعلا أن « السير ويفرز ولسن » نفسه قد أعد مشروعا لتخفيض الفائدة على الدين الى ٥ ونصف فى المائة لغاية سنة ١٨٩٠ أو الى ٥ فى المائة الى سنة ١٨٨٦ (٢). على أن كل هذه المباحثات والمشروعات لم تنخفض الا عن مشروع واسع المدى يرمى الى تقص نفقات الحكومة تقصاً جديداً وفرض أنواع أخرى من الضرائب . وكانت أول مواد هذا المشروع جعل المرتب السنوى للخديو وأسرته ٣٠٠٠٠ ر. جنيه فقط . ولو ذكرنا أنهم جردوا مما كان لهم من أملاك شاسعة فلم تبق لهم دابة واحدة ولا محراث واحد لرأينا أن هذا المرتب ليس من السخاء والكرم فى شيء (٣) وهذا العمل مع شذوذه يمكن المرور به بدون تعليق . ولكن مالا يطيق أحد السكوت عنه هو تقريرهم فرض ضريبة على الاراضى المعروفة بالاراضى العشرية . فان هذه الاراضى كانت فى بدء الامر أراضى بورا وزعها الولاة السابقون على اتباعهم الذين كانوا أشبه بالامراء الاقطاعيين بشرط أن يصلحوها فى مقابل اعفائها من الضرائب

(١) التيمس رسالة من الاسكندرية فى يوم ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٢) برقية روتر فى التيمس فى عدد ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) ولعل زادت لجنة التحقيق برياتها المعهود عند اقتراح ذلك المبلغ قولها « طبعاً لا ينتظر

ان يطالب سموه بمرتب ضخم والوقت الذى يقوم فيه الدائنون ببذل تضحيات جديدة ؟
(انظر تقرير الخ ص ١١)

اعفاء تاماً دائماً . وليس هذا المقام مقام البحث فيما إذا كان هذا الترتيب حكيماً أو غير حكيم فإنه مهما يكن من أمر هذه الهبة فإن الرجوع فيها مستحيل بمقتضى أمر خديو عال ولا سيما إذا كان اصدار هذا الامر بناء على طلب الاجانب املوه لمصلحة المرابين الاجانب وباسم « حرمة » الالتزامات التى قطعها الدولة على نفسها . ولعمري لقد كان من القحة ان يطلب الى الخديو ان يحث بوعده لرعيته لينى به للاجني - وناهيك به من اجني ! ولقد اعترف وقتذاك ان هذا الاقتراح معناه « مصادرة حقوق الملكية » (١) من اناس طالما رفعوا عقيرتهم بوجوب احترامها عندما اتفق ان كانوا هم أصحاب تلك الحقوق ولم يتغير ذلك الاعتقاد الا فيما بعد .

ويرتبط بهذا « الاصلاح » اوثق ارتباط اقتراح الغاء التعهدات الناشئة عن قانون المقابلة فلقد يذكر القارىء أن هذا القانون يعنى اصحاب الاطيان اعفاء دائماً من دفع نصف الضريبة على اطيائهم بشرط ان يؤدوا ستة اضعاف تلك الضريبة فى اجل معين . وقد اقترح القوم الآن الغاء ذلك التخفيض وكانت حججهم فى ذلك ان مبلغ السبعة عشر مليون جنيه الذى ذكر فى الميزانية ان اصحاب الاطيان دفعوه بمقتضى هذا القانون لم يدخل اكثر من نصفه الى خزانة الحكومة هذا فضلا عن ان الخديو لم يكن ينوى الوفاء بتعهد هذا . وان من المستحيل الآن ان يتثبت المرء من صحة هذه البيانات الصادرة

(١) استعمل مراسل التيمس فى القاهرة هذا الاصطلاح يوم ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

من جانب لجنة التحقيق الدولية . على ان ما يدعو الى العجب حقا هو ان اللورد « ادموند فيتز موريس » وكيل وزارة الخارجية وقتئذ وقف في مجلس العموم بعد الغاء قانون المقابلة لمدة سنوات ليرد على سؤال وجه اليه عن البواعث التي ادت بالسير « ريفرزولسن » الى استنتاج ان الشطر الاكبر من مبلغ الـ ١٧ مليون جنيه لم يدخل الخزانة ، فقال ببساطة « ليس هناك ما يدعو الى الظن بان مبلغا قريبا من هذا قد دخل الخزانة فعلا » (١) . وفي نفس هذا الوقت كان مراسل التيمس الاسكندري يخبر صحيفته « بالاموال الطائلة التي دفعها الملك » وطلب تمويلهم بسخاء (٢) . واخيرا كان هناك مشروع وضعه بحذق المسيو بلنسيير وهو يقضي بسن نظام للاعفاء من السخرة في نظير دفع مبلغ معين . والغاية التي قصد اليها من هذا المشروع - الذي نفذ في عهد ادارة لورد كرومر - هي ان تفرض السخرة على الطبقات الميسورة سواء اكانت هناك حاجة حقيقية الى عمال اضافيين ام لم تكن ثم يطلق المسخرون في نظير بدل يدفعونه . ولعمري ان هذا النوع مهذب من انواع السلب والاختصاب وهو خير مثال للوسائل التي سلكتها الوزارة في الوصول

(١) المباحثات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٧٦ « ٨٨٣ » ص ١٤٣٣
(٢) التيمس ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ . يقول المستر بلنت في كتابه الانف الذكر ص ٤٤ « ان مشروع . . . الغاء نظام المقابلة الذي لو تم لكان معناه مصادرة اراضي تبلغ قيمتها ١٥ مليون جنيه ، اقلق بال كل مالك وحمل الناس على الاعتقاد بأنه قد يناهضهم على يد الناظر الانجليزي أسوأ مما يناهضهم على أيدي سابقه . أما اللورد كرومر - كما يؤخذ من كتابه الانف الذكر ص ١١٧ وما بعدها - فانه يبدي عدم اكترات بقرار الغاء التزامات قانون المقابلة . وما اشوقنا الي ان نعرف هل كان يقف مثل هذا الموقف لو عمل في انجلترا ما يشبه هذا العمل .

الى اغراضها (١) .

ولقد كان متوقعا ان تؤدي انباء هذه الاصلاحات المزمعة الى اثاره الطبقات الموسرة وتعرفها لأول مرة ان مصالحها مرتبطة بمصالح الطبقات الدنيا ارتباطا وثيقا. وقد ادرك «اسماعيل باشا» ان هذا هو وقت العمل ان كان لابد من عمل . واليك ما فعله . كان «محمد علي» قد انشأ مجلسا من المشايخ والاعيان يجتمع من آن الى آخر لمد الخديو برأيه في أمور الضرائب الجديدة وما أشبه ذلك . فأعاد اسماعيل باشا هذا المجلس في سنة ١٨٦٦ واجتمع في خلال حكمه ثلاث مرات . ومع أن النواب هم في الاسم منتخبون بواسطة الاهالى الا ان الحكومة هي التي تعينهم في الواقع . فليس لديهم القوة أو الشجاعة الادبية للقيام بمهمة النيابة . فخطر للخديو بالاتفاق مع العلماء والاعيان أن يحول ذلك المجلس الى برلمان بأن يوسع سلطته ويزيد عدد أعضائه ويدخل في البلاد ما يقرب في الواقع من مبدأ حق الاقتراع العام . واذا كان المجلس لا يزال منذ الشهرين السالفين مجتمعاً في دور انعقاده الثالث كان من السهل عليه جداً تنفيذ تلك الفكرة وذلك باصدار منشور مناسب واصدار الامر باجراء عملية الانتخاب . وبالطبع كان المقصود بالبرلمان أن يكون قاعدة للأعمال الأخرى التي تلوه وهي تتضمن استبدال الوزارة الأوربية بوزارة وطنية مسئولة واصدار قانون مالى جديد يحل محل الامر العالى الخاص

باتفاقية «غوشن جوبير». وقد كان أهم ما اشتمل عليه ذلك القانون تخفيض فوائد الدين الموحد من ٧ في المائة الى ٦ في المائة ودفع ٥٥ في المائة من الدين السائر نقداً وتسديد الباقي في خلال عامين ونصف عام وتخصيص مبلغ ٤ ملايين جنيه سنوياً لشؤون البلاد الادارية (١)

ولقد أثار ذلك المشروع أولاً وآخراً سخيرة الاشخاص الذين تأثرت مصالحهم به . فانهم زعموا أن هذه النوبة الدستورية التي انتابت الخديو فجأة لم تكن سوى مناورة خبيثة للتخلص من الوزارة الاوربية ثم العودة - بعد مرور الوقت المناسب - الى الحكم الاستبدادى . أما القانون المالى فقد صوروه بأنه خدعة يراد بها تحدير أعصاب الدائنين مؤقتاً لكنه مستحيل التحقيق (٢) .

واننا وايم الحق لآخر من يظن الخير بأولئك الملوك الذين « يمنحون » شعوبهم الدستور أو ان نعزوا اليهم نيات حسنة . فانهم على الدوام أرفع من أن تظن بهم أمثال هذه الظنون ولا يذكر التاريخ لاحد منهم منذ أيام الملك يوحنا الى وقتنا هذا من « تقدم » الى شعبه بالدستور الا تحت العوامل القهرية والا اذا كان في نيته استرداده وتعطيله عند سnoch الفرصة الملائمة . وهذا ما أشادت اليه « التيمس » بعد مضي عدة أشهر إذ قالت (٣) « كم من أمير أوربي

١ راجع الخطاب المرسل للتيمس يوم ١٩ ابريل سنة ١٨٧٩

٢ راجع أقوال « اللورد كرومر » ص ١٠٥ وما بعدها

٣ « التيمس » يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

ولد ليتمتع بالحكم المطلق قد قنع بالعدول عن هذا الحكم ورضى بهذا المنصب البسيط منصب ملك البلاط ولقد وعد الكثيرون منهم بأحداث تغيير ولكن لم يوجد بينهم واحد نفذ وعده بأمانة واخلاص « قال شيء الذي يحدث عادة في مثل هذه الاحوال هو أن الملوك بعد أن «يوجدوا» البرلمان لتخليصهم من الورطات الوقتية التي أوقعوا أنفسهم فيها - يجدون أنفسهم وجهًا لوجه أمام حالة لا تلبث أن تصبح - بعد شيء من التردد والنضال الشديد - مسيطرة على كل شيء . ولا ريب في أن الامر كان كذلك في الحالة التي نحن بصدددها . وقد كتب مراسل التيمس السكندري على أثر انعقاد البرلمان الجديد يقول (١) « ان البرلمان هو في الاسم هيئة نياية ولكن نظام الترشيح الرسمي الفرنسي أصبح متبعًا الى حد أن المرشحين الرسميين لا ينجحون فقط بل أننى لم أسمع مطلقًا بانهم عورضوا أو قدمت ضدهم طعون . وعلى كل فلا مناص للحكومات النياية من اجتياز هذا الدور الابتدائي . وأغلب الظن أن برلماننا لم يكن في كل أدواره الماضية محتفظًا كل هذا الاحتفاظ باستقلاله الحاضر . وللبرلمان المصري مزاياه في بحث المشروعات التي ترمى الى اصلاح النظام الزراعى والاعمال العمومية » (٢)

ولم يمض على ذلك الا قليل حتى كان مراسل الصحيفة نفسها في

١ « التيمس » في ١٥ ابريل سنة ١٨٧٩

٢ راجع ما كتبه المستر ماكوان في كتابه « مصر كما هي » في هافس ص ١١٨
اذ قال « لقد صاروا - أى النواب - أكثر استقلالًا وأصبحوا عاملاً تاماً في سياسة مصر الداخلية »

القاهرة في مراكز يسمح له - عشية الانقلاب الحكومي - ان يقرر ان البرلمان قد أقام الدليل على نفعه للبلاد في عدة مسائل . فقد قال (٢) « ينبغي الا ينظر الى البرلمان بعين الازدراء . فلقد أظهر النواب دلائل الحياة الجديدة كما أظهروا جنوحاً الى استقلال الرأي وليس هذا بالامر العديم الاهمية . ومنذ أيام ذهب «رياض باشا» ناظر المالية شخصياً لانتهاء دور المجلس رسمياً . وهناك خطبة صافية سداها الادب ولحمها الوقار اثني فيها على النواب لما قدموه من الخدمات واعترف لهم بانهم قاموا بواجباتهم خير قيام وأعلنهم بانتهاء الدورة البرلمانية . ولكنه عجز عن ان يمثل دور «أوليفر كرومويل» فقد أتى المجلس الانصراف وانبرى أحد الاعيان خطيباً فرفض تحيات الوداع هذه وأعلن بالنيابة عن زملائه انهم بالعكس لم يفعلوا شيئاً يستحق الذكر وانهم لا يزال أمامهم الشيء الكثير مما يجب عمله في سبيل الاشراف على الوزارة وانهم بناء على ذلك يأبون الانصراف . وقد عضده زملاؤه النواب بنفس الاجماع الذي عضد به الاعيان زميلهم «ميرابو» في ملعب التنس في «فرساي» في أحد للمواقف التاريخية المشهورة . وعلى ذلك ظل البرلمان المصري موالياً انمقاده وطلب ان يكون النظار على بكرة ابيهم لافرق بين الاجنبي والوطني خاضعين لارادته ومستولين أماءه عن ادارة دفة الاعمال أي ان النواب بالاختصار أرادوا تحويل هذه الحكومة

« المسئولة » اسما الى حكومة مسئولة حقيقة » .

فمن هذا يتبين ان البرلمان المصرى الذى أوجده الخديو « اسماعيل باشا » لم يكن الالموبة التى طالما حدثونا عنها . ولقد كتبت « التيمس » فى سياق افتتاحية عقدها على أثر الانقلاب الحكومى ما نصه : (١) « من الجائز أن نقول ان عدداً عظيماً من النواب هم صنائع الخديو . ولكن مهما كانت الطريقة التى تنتخب بها أية هيئة نيابية فلا ريب فى انها تصير مستقلة بعض الاستقلال متى أصبح أعضاؤها يعملون معاً . ويظهر ان البرلمان المصرى لم يشذ عن تلك القاعدة » . وفى الواقع فان القول - كما يزعم المؤرخون الرسميون فى ذلك العهد - بان الاعيان والعلماء وبقية الطبقات المصرية العليا كانوا آلات صماء فى أيدي « اسماعيل باشا » يأمرهم فيطيعون ويقول فيسمعون من غير أن يكونوا مستقلين فى أخلاقهم أو آرائهم - ليس الا انها كاحضاً لحرمة التاريخ وقلباً صريحاً للحقائق . ومع انهم كانوا على استعداد لاتباعه وشد أزره فى كل ما يقدم عليه من الاعمال للقضاء على السيطرة الاجنبية فانهم كانوا فى الوقت نفسه ينفذونه جد البغص ويعتبرونه السبب الرئيسى فى خراب ديارهم حتى انهم بعد الانقلاب الحكومى فكروا فى خلعه (٢) . اما الى أى حد كان الخديو مبغوضاً فعلاً فيدل عليه انه لم يرتفع صوت واحد للدفاع

(١) افتتاحية التيمس فى ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) اعترف « عراسى باشا » للمستر بلنت بان نيته كانت مفعودة على خلعه الخديو أو

قتله فى فبراير سنة ١٨٧٩ « راجع التاريخ السرى ص ٤٨٣

عنه عند عزله ومناذرتة للبلاد بل ان كثيراً من الاهالى فرحوا سرّاً بجد
الفرح لذلك. ومن هذا يتبين ان كل خطر من احتمال سعى «اسماعيل باشا»
لتحويل البرلمان الجديد الى أداة لقضاء مآربه الشخصية كان يمكن تلافيه
بسهولة بأن تقف أوربا الى جانب نواب البلاد وتستعمل نفوذها لشد
أزر الحكومة الدستورية البرلمانية الحقيقية. ولكن شيئاً من ذلك لم يخطر
ببال أوربا لانه لم يك شيء في الواقع أبعد عن بالها من سعادة الشعب
المصرى ورفاهيته.

ولا نظننا نستطيع الخوض في مشروع الخديو المالى بنفس هذا
التأكيد والتثبت فان التعهدات التى قطعها على نفسه - بالرغم من اقتراح
تخفيض الفوائد - كانت لاتزال فادحة. ومع أن ييت «روتشيلد» كان
لا يزال تحت يده نيف ومليونان من الجنيهات لتسديد شطر من الدين
السائر فلقد كان من المستبعد أن يستطيع الخديو تسديد ٥٥ فى المائة منه
على اننا نعرف فى نفس الوقت أن حملة القراطيس والدول الاوربية
قرروا - بعد مرور عام - تخفيض الفوائد بمقدار ١ فى المائة ومع ذلك
تبين لهم ان فى الامكان الحصول على الفوائد. كما اننا نعرف أيضاً فيما
يختص بالدين السائر ان مبلغاً لا يقل عن ٣٠٠.٠٠٠ جنيه قد دفعه
أصحاب الاطيان الاغنياء للخديو تقدماً (١) وان بعض أولئك الاغنياء
أظهروا استعداداً لرهن عقارهم وأطيانهم كضمانة لعقد قرض جديد (٢)

(١) راجع الخطاب المرسل للتميس من اسكندرية بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٧٩

(٢) «التميس» فى ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩

ولا مشاحة في انه كان من المستطاع تنفيذ برنامج الخديو بمحذا فيره بقليل من الجهد على شرط ان يكون الاشراف على هذه الاعمال لا للخديو بل للبرلمان . وعندنا ما يحملنا على اعتقاد أن الطبقات الموسرة لو انها قامت بتقديم هذه التضحيات لتحرير البلاد من كابوس السيطرة الاجنبية لما كانت تسمح للخديو مطلقاً بالعودة الى نظامه العتيق بل لامسكته في قبضة يديها فلا يفلت منها ولو جهت اهتمامها الى تنفيذ التمهيدات التي قطعتها البلاد . ولكن ذلك كان نفس الشيء الذي رفضته أوروبا سلفاً . فانها أعلنت ان فكرة البرلمان مستحيلة وان المشروع المالى خيالى محض وعلى ذلك رفض الاقتراحان بمتتهى الاستخفاف والازدراء .

وهنا يقضي العدل بأن ننوه بالاجلال والاكبار باسم شخص لم يكن ميالا الى التفريط في حقوق الممولين الاويين ولكنه كان في الوقت نفسه بعيد النظر مستقيماً صريحاً الى حد جعله يدرك بثاقب رأيه أن السياسة التي كان « السير ريفرز ولسن » يتبعها لا بد أن تؤدي حتماً الى كارثة بل الى ثورة . نعى بذلك الشخص « المستر فيفيان » قنصل انجلترا العام . فانه كثيراً ما خاطب الحكومة المصرية بلهجة عنيفة كأنه أعدى أعدائها واقسى المرائين من دائئنها بحكم أنه موظف معين من قبل الحكومة الانجليزية بيد أنه كثيراً ما شفع تقاريره الرسمية بتحذير ولاية الامور في انجلترا من عواقب التطرف والمغالاة وكثيراً ما لفت نظرهم الى حرج موقف الحكومة المصرية بل بلغ به الامر

الى حد الاحتجاج في ابريل سنة ١٨٧٨ على الوسائل المتبعة في جباية الضرائب من الفلاحين المساكين لدفع السكوبون . ألح أكثر من مرة في ضرورة وقف الدفع وتخفيض الفوائد على الديون (١) لهذا كان كثير الانتقاد للسير ريفرز ولسن وزملائه الذين كانوا يعتبرونه « فضولياً » الى أقصى حد (٢) وقد كان أيضاً شديد السخط على مازعه الناظران الاجنبيان من أن في الاستطاعة حكم



شريف باشا

مصر مع جعل الخديو كالصفر على يسار العدد وإطالما ألح في وجوب اعطاء الخديو نصيباً من الحكم ونصح بإبعاده عن الوزارة . ولما جاء مشروع (السير ريفرز) الاخير مخالفاً لآرائه اتسع المجال بينهما لتبادل

(١) راجع المطلب المرسل لاتيمنس من اسكندرية يوم ٣١ مارس سنة ١٨٧٩
(٢) ان الورد كرومر كان « من المستر فيمبان عدد ماتكام من القناصل العموميين
المصولين الذين يتشدقون بارهاق الملايين لمصلحة حملة القراطيس » راجع مصر الحديثة
المجلد الاول ص ٨٤

العبارات الجافة في صدد الاقتراح الخاص بمصادرة حقوق أرباب الاملاك وفي صدد التصلب في عدم تخفيض الفوائد . ومن المستحيل أن نذكر هنا مدار من المراسلات بين «المستر فيفيان» والسير «ريفرز ولسن» من جهة وبين الحكومة الانجليزية من جهة أخرى . وحسبنا أن تلك الحكومة انحازت الى «السير ريفرز» واستدعت المستر فيفيان يوم ٢٠ ابريل سنة ١٨٧٩ (١) وأرسلت بدلا عنه المستر «الذي أصبح فيما بعد السير» فرانك لاسلز وكان أشد رغبة حتى من «السير ريفرز نفسه» في خدمة حملة القراطيس (٢) ففي هذه الظروف الغريبة التي لم يؤول استدعاء الحكومة الانجليزية فيها للمستر فيفيان الا بأنه دليل جديد على رغبتها في شد ازر «السير ريفرز ولسن» في مشروعاته المشثومة ضد كل معتد متطفل - خطر للسير ريفرز فجأة أن يعلن افلاس الدولة المصرية بتأجيل دفع كوبون ابريل لمدة شهر . فهذا هو منقذ المصريين الذي هبط بلادهم لتصرف شؤونهم - والذي سلب الفلاح والحديو

(١) ان خطاب «السير ريمرر ولسن» «للمستر ملت» راجع التاريخ السرى ص ٤٨ الذي أتى فيه على الاسباب التي أدت الى عزله لمطيم الاهمية . فقد قال فيه «ان كريسي فيفيان» هو السبب بل هو أكثر حرص على اعمال العمل بذلك الاتفاق بعتة مع ان التعليمات المرسلة اليه بصفة خاصة كلفته بالسهر على حمايته . ولقد اجار الرجل الى صف الحديو رأساً لاسبب آخر سوى الحسد المصحوب بالاعوة والغرور» راجع أيضاً المناقشات البرلمانية المجلد ٢٤٤ سنة ١٨٧٩ ص ٥٢٣ و ١١٦١

(٢) لقد أحرق اللورد كرومر في كتابه صفحة ٩٦ ان «السير فرانك لاسلز» صدرت له التعليمات ببدل معونته الودية «للسير ريمرر ولسن» في سائر معاملاته مع الحديو . وفي موضع آخر يرى «اللورد كرومر» - بد اسباب طويل عن السياسة الفرنسية وقتشد روصيه ايها بأنها «شديدة الحرص على مصالح الدائمين الاحاب» يقول «ان الحكومة الانجليزية مالت الى قضية الملاحين المصريين»

وأسرته والذي كدس ديناً جديداً بدون انقاص العبد القديم أو تخفيض باب واحد من أبواب الضرائب^(١) والذي استباح لنفسه التقييب في تفاصيل الإدارة وأسهب غير مرة في عدم كفاءة الحكم الوطنى - هذا هو بعد إدارة دفعة البلاد منذ عامين كاملين وبعد استنفاد كل مواردها - يعلن أن مصر عاجزة عن القيام بتعهداتها وينبغى اعلان افلاسها !! فبئست هذه الشهادة شهادة الفقر والافلاس ! وما أحرأها بآثارة سخط المصريين الذين عوملوا كمجرد قطيع من الغنم بكل ازدراء وامتهان !! فلا عجب ان رأينا هذا الاعلان المهلك الذى

(١) يقول المستر بلنت بحق (راجع كتابه الالف الذكر ص ٤٤) « ان الملايين النعمة من الجنيهاً التي دفعها « روتشيلد » تمذ معظمها في تسديد الطلبات المستعجلة ولم تخفف الضرائب بحال ما أو تخفف الطلبات بل استمر استعمال الكراج في القرى بشدة وغلظة أكثر مما كانت في الماضى وقد دخل عامل جديد . . . فقد أول بانه توطئة لزيادة الضرائب زيادة أخرى »

ولقد رفع فنصل السويد في القاهرة وقتئذ الى حكومته تقريراً مهماً وصف فيه الحالة قال في سياقه : « ان الطريقة التي اتبعت الى الان في تنظيم المسألة المالية تشبه الطريقة التي يتبعها الانسان مع مدين عادى . . . فيصرف النظر عما اذا كانت ديون مصر لمصلحة البلاد وعما اذا كان يوجد من يستحق العطف من الدين أقرضوها القود بالربا الفاحش أو استفادوا فوائد عظمى على حسابها فان مصر يجب عليها على كل حال أن تنفذ تعهداتها . ولكن تمت بونا شاسعاً بين هذا وبين الزعم بان الالهالى والبلاد يجب تخريبها تخريباً تاماً لارضاء شهوات الدائنين . ان من الصعب أن يعتبر الانسان الالهالى متساهلين مع الحكومة بحيث يصح انقال كواهل الفلاحين بالضرائب المادحة وتخويل الدائنين حق بيع الملاحين وممتلكاتهم لقضاء لباياتهم . ان مصر الان بمثابة ضيعة كبيرة يديره الدائنون ولكن مع هذا المارق العظيم وهو أنه بينما يدرك الدائنون عادة أهمية تنمية موارد الضيعة للحصول على ديونهم تراهم في هذه الحالة لا هم للواحد منهم الا الصرف والامتصاص كأنهم نسوا ان من المستحيل أن يحصلد الانسان اذا لم يزرع من قبل . . . فبحجة ان سداد الديون ينبغي أن يقدم على كل اعتبار آخر نرى الاحكام الصادرة ضد الحكومة باقية بلا تنفيذ ونرى المستخدمين يتعثرون في أذال البؤس والشقاء لانهم لم يحصلوا على مرتباتهم منذ أشهر عديدة ونرى كل الاعمال المثمرة النافعة معلقة ودولاب الإدارة واقفاً » « مصر رقم ٢ سنة ٧٧٨٩ ص ١٧٩ و١٨٦ وما بعدها » تلك كانت شهادة شهود الميان الاجاب !!

فاه به ناظر المالية الاجنبى يثير غضب الشعب الى درجة الغليان ويجعله يتساءل : أهذه اذن نتيجة ادارة الاجانب لشؤون مصر ؟ ! أمن أجل هذا استنزفوا دم الاهالى ؟ ! ثم ماذا يخبئه لنا المستقبل فى أحشائه ؟ لاشئ اللهم الا زيادة الضرائب مرة أخرى وتضييق الخناق على الشعب . وفى الحال كتب الاهالى تقريراً وطنياً طلبوا فيه طرد الاجنبى العاقى



محمود باشا سامي البارودى

وعرضوه على الخديو . وقد أمضاه سبعون من العلماء على رأسهم شيخ الاسلام وبطريك الاقباط وحاخام اليهود بالنيابة عن طوائفهم وستون من الباشوات ومثلهم من الليكوات وأربعون من الاعيان وكثير من ضباط الجيش (١) فما كاد الخديو يستلم هذه الوثيقة حتى جمع ممثلي

(١) راجع الخطاب المرسل الى التيمس من الاسكندرية يوم ٩ ابريل سنة ١٨٧٩

الدول الاجنبية في يوم ٧ ابريل وأعلنهم برغبته في تشكيل وزارة وطنية ووضع قانون مالي جديد ثم أرسلت الخطابات في الحال الى الناظرين الاجنبيين لاختبارها باستقالة « توفيق باشا » واستغناء الخديو عن خدماتها وصدر الامر العالى الى « شريف باشا » - وهو رجل اشتهر بنزعاته الدستورية - بتشكيل وزارة جديدة. وقد جاء في سياق الامر الخديو العالى بتشكيل الوزارة مانصه : « ان الوزارة السالفة قد أثارت سخط الاهالى وقلقهم سخطاً أصبح متغلغلا في سائر طبقات شعبنا المعروف بالهدوء والسكينة . فان مشروعها المالى الذى أدى الى اعلان افلاس البلاد وتعطيل القوانين التى كانت لها مزية كبرى في أعين الشعب والذى اعتدى على الحقوق المكتسبة قد انتهى بأثارة السخط الوطنى ضدها » (١) ثم ختم الامر العالى بهذه العبارة . « ينبغى أن تكون الوزارة مسئولة حقيقة أمام برلمان تنظم حقوقه وطرق الانتخاب له بحيث يستطيع أن يقوم بما تقتضيه الاحوال وأن يحقق الامانى القومية » .

ذلك اذن هو « الانقلاب الحكومى » الشهير وهى تسمية غريبة (٢) لحالة رضيت بها الامة كافة لانها كانت ترمى الى استبدال عصابة الدسائسين الاجانب بوزارة وطنية برلمانية . ولقد أبى من جاء بعد هذه الحوادث من المؤرخين الا أن يقفوا عدداً من الصحائف على هذا العمل

(١) التيجس يوم ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩
٢ راجع كتاب اللورد كرومر المجلد السادس

النبيل بأن شوهوه وحرفوا مراميه الحقيقية . كل ذلك ليبرروا انتقام
أوروبا وقيامها بذلك الانقلاب الحقيقي الذي قامت به فيما بعد . بيد
اننا سنرى ان العدول من المؤرخين المعاصرين رأوا غير هذا الرأي



المسيو فريسينييه
وزير خارجية فرنسا



الفصل السابع

الانقلاب الحكومى

ربما كانت الحوادث التى امتلأت بها الاشهر الثلاثة التى تخللت عزل الوزارة الاوربية وخلع اسماعيل باشا احفل صحائف التاريخ المصرى قبل الاحتلال البريطانى بالعظة واملاها بالاعتبار . ومن سوء الحظ أن رد القصة التى فى تلك الصحائف ناقصة بل ان هناك عدة وثائق مهمة غير موجودة مما يجعل مهمة المؤرخ المنصف من الصعوبة بمكان .

ومما يزيد فى خطورة تلك الفترة استئناف المشادة بين بريطانيا وفرنسا وهو أمر كثير ما شوهدت آثاره كلما تخرجت الشؤون المصرية . فقد كان من المنتظر أن يحدث عمل اسماعيل باشا « الاستبدادى » « فزعاً » فى سائر أنحاء أوربا . فهنا كان كل شىء سائراً طبقاً لاهواء المالية الدولية فمن وزارة أوربية تهتم بالكتبونات الى لجنة دولية تشتغل بوضع مشروع جديد للسلب . ثم ان المنافسة السياسية بين انجلترا وفرنسا أصبحت وكأن لا وجود لها . ففى وسط ذلك كله وعلى حين فجأة يقوم الخديو بمثل ذلك العمل الاستبدادى !

فكان الشعور الذى ظهر فى أول الامر شعور غضب وتذمر .
ثم ان اسماعيل باشا - كما تدل على ذلك التصريحات العديدة التى

فاه بها الوزراء في البرلمان - كان له الحق التام في عزل موظفيه الاوربيين متى اقتضت المصلحة ذلك (١) بيد ان ارتفاع الخديو بهذا الحق واسقاطه الوزارة بذلك الشكل كان في نظر القوم عملا في منتهى الجرأة . وفي



المسيو ليون غامبتا

وزير خارجية فرنسا

الحال أعلن كبار الموظفين الاجانب في القاهرة شبه اضراب عن العمل ذلك انه كان من المتفق عليه عند تعيين الوزارة الاوربية القاء مناصبي المراقبين العموميين ومراعاة خاطر المستر رويين وزميله الفرنسي باعطاء

(١) أعلن وزير المالية « ان المستر واسن عند ما ذهب الى مصر ذهب بصفته ناظرا من نظار الخديو فله اذن الحق المطلق في عزله اذا اقتضت المصلحة ذلك » . (المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٤ سنة ١٨٧٩ ص ١٧)

كل منهما ٤٠٠٠ جنيه بالرغم من ان الخزانة كانت خاوية على عروشها^(١) والآن وقد تشكلت وزارة وطنية وتولى اسماعيل باشا الامر بنفسه فقد دعا السير ايفلين بارنج والعضو الفرنسي بصندوق الدين الى القيام باعمال المراقبين . ولكنهما اجابا بالرفض التام . وقد حذا حذوها الموظفون الاجانب الآخرون حتى لم يبق في النهاية من ظل قائما بعمله سوى موظفي صندوق الدين^(٢) ولكن هؤلاء الموظفين أيضاً وجدوا الفرصة فيما بعد لظهار تدميرهم . فان شريف باشا عند ما أعلن عزمه على دفع كوبون مايو المستحق بالفائدة المخفضة وقدرها ٥ في المائة صرح أعضاء الصندوق بأنهم يرفضون استلام القسط الا اذا دفع الكوبون بتمامه ثم طالبوا بدفع جميع المتأخر من قسط الاستهلاك منذ نوفمبر السابق مع ان « السير ديفرز ولسن » نفسه هو الذي وقف دفع ذلك المتأخر وكذلك كوبون ابريل عن قرض ١٨٦٤ وهذا أيضاً لم تدفعه الوزارة السالفة^(٣) ولسنا في حاجة الى القول بان هذه الاجراءات حازت القبول لدى كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية لابل ان أولاهما ارسلت الى الخديو تلومه على ما فعل وتطلب اعادة الناظرين الاوربيين وهددته في حالة الرفض باتخاذ مايلزم من الاجراءات للدفاع عن مصالحهما في مصر والبحث عن خير الطرق التي تكفل صلاح الحكم ورفاهية البلاد^(٤) .

(١) مصر رقم ٥ (سنة ١٨٧٩) ص ١٧

(٢) « مصر الحديثة » لورد كرومر المجلد الاول ص ١٠٣

(٣) التيسر رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٧٩

(٤) مصر رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٥٩

ولكن الى هنا وقفت التهديدات والاحتجاجات فعندما رفض الخديو بعد طول الاخذ والرد اعادة الوزارة الاوردية لم تحجم انجلترا عن القيام باى عمل حتى انها وافقت فعلا على تعيين المراقبين مع ان فرنسا ابت بتاتا الاصفاء لمثل تلك الالهانة . لان كل ما كانت تطلبه هو خلع اسماعيل فى الحال وان يكون الاحتلال احتلالا مشتركا ولكن



اللورد دوفرين

السفير البريطانى فى الاسكندرية

هذا هو مارفضه الفريق البعيد النظر من السياسة الانجليز فى اى مقابل مهما كان خلافا . وقد رفع هذا الفريق صوته بشدة محتجا على استمرار التدخل فى الشؤون المصرية مطالبين بان يترك الخديو وشأنه للعمل مع وزرائه الوطنيين على اتقاذ البلاد وقد كتبت صديقتنا التيمس بصراحة

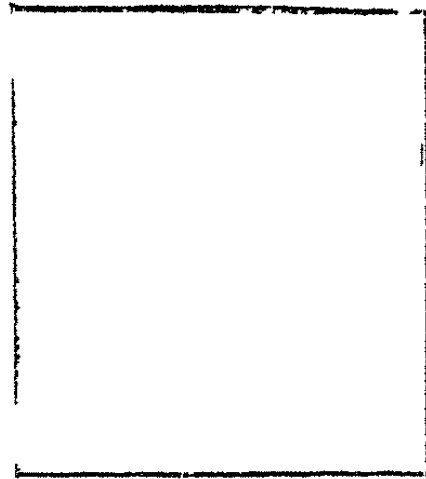
عجيبة تقول (١) «ان الحكومة لترتكب أشنع غلطة اذا هي حاولت ان تخلق لانجلترا مسئولية جديدة بعد أن تخلصت من ذلك باعادة السير ريفرز ولسن الى منصبه في مصلحة الدين الاهلى . فلا يصح لجرد الرغبة في عدم الاقتراق من فرنسا ان نندفع الى ارتكاب تلك الغلطة بارسال مذكرات مشتركة أو غير ذلك ... فالبلاد غير مiale للاصرار على اتخاذ تدابير قوية ضد الخديو . فالمسألة في طورها الحاضر - كما يسلم الجميع بذلك - لا تخرج عن كونها مجرد مسألة تخص حملة القراطيس وحدهم وان تغير الخديو لنظاره لم يعرض للخطر مصلحة من المصالح السياسية التي تهم انجلترا . فواجب الحكومة - الى ان ينهض الدليل على ان المصالح الحقيقية الانجليزية قد اصبحت عرضة للخطر - هو ان تتحاشي حمل المسئولية عن ادارة مصر المالية سواء بالاشتراك مع فرنسا أو وحدها ولا يطالب بتحمل هذا العبء إلا أولئك الذين يظنون أن انجلترا برغم واجباتها ومشاغليها المتعبة يجب أن تقوم بجميع الفوائد لدائى الخديو » وتلك صراحة عجيبة تكاد تبلغ حدود الخبث خصوصاً اذا لاحظنا أنها صادرة من صحيفة كانت قبل كل شىء تمثل الدوائر المالية في مدينة لندن . ولقد أعادت الصحيفة نفسها الكرة بعد الكرة وجعلت تكيل لدعاوى حملة القراطيس التهم والاستهزاء الشديدين وفضحت غاية أوربا الحقيقية بتدخلها المتواصل فى شؤون مصر ودافعت عن الخديو وعن

الحركة الوطنية المصرية ضد حملات خصومها المنكرة . وفي سياق مقالة افتتاحية عقدتها بخصوص الحقوق المزعومة التي يدعيها حملة القراطيس كذبت الصحيفة المذكورة بشدة الفرية القائلة « ان عمل الخديو نشأ عنه تصدع أركان الحكومة واضطراب حبل النظام الاجتماعى فى مصر » . ثم استرسلت فقالت « ان الحقيقة هي أن جريمة الخديو التي لا تغتفر في نظر الذين يطالبون بمخلعه ليست هي ارهاقه للفلاحين بل هي نكثه أو تهديده بنكث العهد المقطوعة لدائنيه (١) على أن ورود الميارة الخاصة بالفلاحين كان سببه ان تقارير القناصل — بإيماز من حملة القراطيس — بدأت تصف بشكل مروع وسائل الشدة التي يتبعها النظام الجديد في جباية الضرائب (٢) كأنما كان هذا أمراً جديداً لا عهد للإدارة به من قبل ولم يسمع به الا منذ عزل الناظرين

(١) التيمس بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) لقد أطلب المستر لا سكيل في « وصف البؤس الذي نتج عن صرامة الوسائل التي اتبعتها الحكومة المصرية في جباية الدخل » واكد اللورد سالسبرى ان « اسماعيل باشا » لم يستخدم تلك الفرصة الا في تجديد عهد الارهاق والقموة الذي كان سبباً في ملء خزائنه بالاموال في الماضي (مصر رقم ٥ (١٨٧٩) ص ١٦٢ ورقم ٣ (١٨٧٩ ص ١٠) راجع أيضاً مجموعة التقارير القنصلية « مجموعة التقارير القنصلية رقم ١ « ١٨٨٠ » ص ١٩ - ٣٠ . ويظهر ان بعض أولئك الوكلاء أساءوا فهم الاوامر الصادرة اليهم فارسلوا تقارير طيبة . فثلا قرر اثنان منهم في الوجه القلبي — وهما مصريان — بان حالة الملاحين « في رخاء » الا أن المستر بورج وكيل القنصل في القاهرة ذيل هذين التقريرين تلك الملاحظة السديدة وهي « ان وكلي قنصلنا في الوجه القلبي هما اعميان لسوء الحظ ونظراً لهما تحت رحمة كاتبهما فارى مقابلة تقريرهما بما يستحقانه من الحذر » — ومعنى ذلك اذا كان له معنى — انهما لو استطاعا فهم التعليمات الصادرة اليهما فاصححاً لكتبنا تقاريرهما بشكل آخر وقرر وكيل آمران الاعنياء والقراء يكادون بما ملون بالتساوي في مسألة جباية الضرائب . وهما أيضاً لاحظ المستر بورج بطريقة مبهمة « ان المعلومات التي استقيتها من مصادر اخرى تشير الى أن الاعنياء كانوا ياملون على الدوام بطريقة تدل على المحاباة » حقا ان تلك التقارير لمهزلة

الاوربيين (١) وكان المقصود من ذلك محو الاثر الذى قد يتركه تنفيذ القانون المالى بطريقة ناجحة في أنفس الجمهور . وستسمح لنا فرصة أخرى فيما بعد لنرى كيف ان هذه الطريقة الماهرة قد استعملت في كثير من الاحايين لتهييج النفوس واثارة الخواطر وكل ما نلاحظه على كل حال هو أنها فشلت في هذه المرة فشلا شائنا في ادراك الغاية التي كانت ترمى اليها . وقد عادت التيمس الى الضرب على نعمة الاستهزاء



السير درومند ولف

بدعاوى طائفة حملة الاسهم (٢) فقالت « ان دائنى مصر يكادون على ما يظهر الآن - يكونون الفريق الوحيد الذى يهتم بالتغيير . نعم ان مساويء اسماعيل باشا قد تذكر كمسوخ لهذا الاهتمام ولكن يجب ان

(١) قال اللورد كرومر « ان جميع مساويء الحكم القدم قد عادت بمجرد اعتلاء وزارة شريف باشا لمنصة الحكم » مصر المدة المجلد الاول ص ١٢٦
(٢) التيمس بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٩

نذكر ان أشد الناس طمعاً في اسماعيل وأكثرتهم الحاحاً في نفيه كانوا يقولون بعكس ذلك منذ أسابيع قليلة فقط. فهم الآن يطالبون بالتدخل لدواع انسانية سامية ويقولون إنهم يريدون أن يكفوا البلاد شر تبذير حاكمها . على أن العهد ليس بعيد عندما كان هؤلاء الاشخاص أنفسهم لفرط حرصهم على مصالح دائني مصر يهزأون بفكرة ارهاق الفلاح ويسخرون من القول بأن السخرة مرهقة له وان البلاد مثقلة بالديون ولعمري إن هذا العطف الشديد الذي يكيلونه لرعايا الخديو الفجائي في منشأه بحيث لا يمكن أن يكون خالياً من الشبه »

ولعمري ان هذه الاعترافات الصريحة لى أبلغ رد على الخرافات التي روجها جماعة المؤرخين المتحمسين فيما بعد . بيد ان الخطأ كل الخطأ هو أن يظن الانسان أن تلك الاعترافات صادرة عن رغبة حقيقية في ترك مصر تعمل لا تقاذ نفسها بنفسها أو أن يحاول الانسان مقارنتها بالسياسة المدوانية متى كانت فرنسا تالح وقتئذ في اتباعها خدمة لمصالح البيوتات المالية الفرنسية على ما يظهر . فلقد كانت الحقيقة - اذا كانت هناك حقيقة - على النقيض من ذلك تماماً لان فرنسا كانت قد قطعت كل أمل في السيطرة على مصر يوماً ما مادامت انجلترا واقفة في طريقها . فأصبح جل ما تصبو اليه أن تمنعها من ادراك هذا المركز . فمن أجل ذلك كانت تقترح دائماً العمل المشترك أو الاحتلال المشترك فاذا استحال هذا وذاك تحتل تركيا مصر . ولكن الجمهور نظراً لعدم معرفته

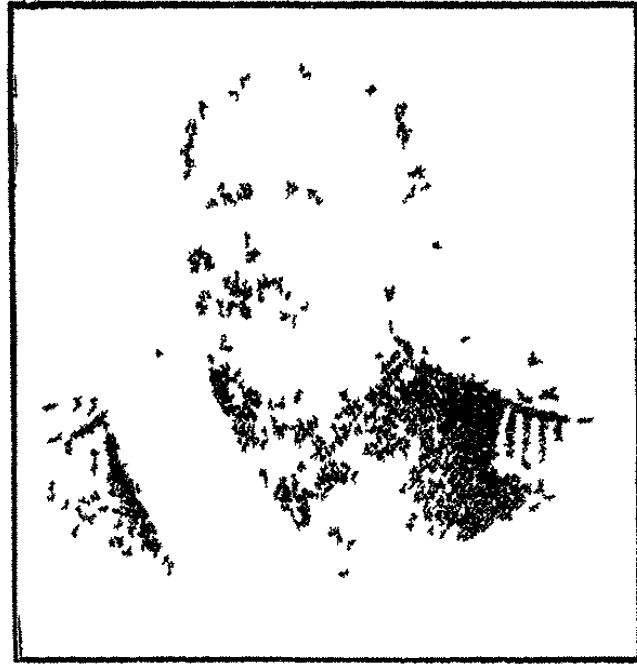
دخائل الامور كان يرى أن سياسة فرنسا عدوانية بحثة مع انها كانت في الواقع سياسة يملها التقدير الدقيق وهو أن الدولتين مادامتا مشتركيتين في ادارة وادى النيل أو احتلته تركيا فليس ثمة محل للخوف من وقوع مصر بيد انجلترا . فمن أجل هذا وحده كان الذين يحملون برؤية الراية الانجليزية تخفق على إضفاف النيل يعارضون أشد معارضة في الاشتراك مع فرنسا في أى عمل من الاعمال يراد به الضغط



المستر جون برايث

الذى استقال من الوزارة احتجاجاً على ضرب الاسكندرية بالقنابل على الخديو . ذلك أنهم أدركوا أن امتزاج سياستهم بسياسة فرنسا انما يضيع عليهم الفرصة لامتلاك مصر يوماً ما وعلى هذا راق لهم أن يتركوا مصر وشأنها أن دون يفعلوا ما أشارت به فرنسا فيضمنون بذلك ألا تصبح مصر في قبضة فرنسا بينما قد يوجد ظرف في المستقبل

تقع فيه مصر غنيمة باردة بأيدي انجلترا . نعم جاءت الرياح على عكس ما اشتها حتى الآن ولكن كان ذلك راجعاً الى جلبة حملة القراطيس وضوضائهم والى نفوذهم العظيم في دوائر الحكومة . أما الآن فقد حانت الفرصة لتصحيح ذلك الخطأ فمادا يمنع وقد عزل الوزيران



الاميرال سيمور
الذي أطلق قنابله على الاسكندرية

الاجنبيان وقررت مصر أن تسلك الطريق الذي تختاره لنفسها ، من الوقوف هنا والانسحاب من هذا التحالف الخطير مع فرنسا؟؟ وهو نفس ماأشارت به التيمس وطالبت باتباعه وهي بطبيعة الحال تنطق بلسان الدوائر المطاعة . فاصبحت السياسة الجديدة تلتخص في هذه

العبارة فليست حملة القراطيس ! فقد كانوا السبب في أن انجلترا أخطأت ذلك الخطأ المروع واتبعت سياسة الانتحار — وقد حان الوقت المناسب الآن لنهج سياسة جديدة !!

اذن فهذه هي القاعدة التي قامت عليها مآظنه السذج سياسة عدم العدوان التي كثرت أنصارها في انجلترا وهي السياسة التي صممت بها الحكومة الانجليزية في الشهرين الاولين اللذين أعقبا عزل الوزارة الاوربية . وعلى ذلك أخذت انهار الصحف الانجليزية تفيض بالحمولات الشديدة على حملة القراطيس وتندد بالمساويء التي امتلأ بها عهدهم في خلال السنوات الثلاث الماضية . وبالاختصار فقد استعملت الآن كل نظرية للتدليل على ان الخديو وحكومته الجديدة سيقودان مصر الى طريق الرشاد والسعادة . ولم نسمع وقتئذ أى نهك من تلك الحركة الوطنية التي كانت لا تزال في مهدها كما حدث فيما بعد . وقد كتب مراسل التيمس الاسكندري وقتئذ يقول (١) « ان الخديو وان أصبح ملك البلاد فانه لا يمكنه الآن أن يهمل شأن الحزب الوطنى الذى يقال ان نفوذه عليه يكاد يقرب فى معظم الاحوال من الامر والنهى . فالجيش والباشوات والعلماء أصبحوا رجلا واحداً وغاية الجميع اقامة الدليل على ان مصر قادرة على حكم نفسها بنفسها وقد أظهر البرلمان الذى اجتمع حديثاً وزاد عدد أعضائه الى المائة عمدة علامات تدل على الحياة والنشاط

وتبشر بمستقبل برلماني زاهر » بل ان مكاتب الصحيفة نفسها في القاهرة لم يتردد في أن ينشر بشيء من الاستحسان حديثا دار بينه وبين الخديو . فان اسماعيل باشا بعد أن أسهب في شرح المظالم التي كانت يشعر هو المصريون بها في ظل حكم حملة القراطيس الذي انقضى عهده ختم حديثه بهذه الكلمات الفذة التي تكاد تكون نبوءة بما سيحصل فيما بعد قال . « قد يمكنكم حكم مصر بواسطة الوالى زيد أو الوالى عبيد بسلام وبسهولة اذا ما استعنتم بالشعور الوطنى ، اما اذا قاومتهم هذا الشعور فلا أقول انكم لا يمكنكم أن تحكموها بواسطة الوالى زيد أو الوالى عبيد ولكن حكمكم وقتئذ لا يقوم الا على القوة والعنف والارهاق » (١) ولقد طيرت هذه الكلمات الى جميع أنحاء المعمورة ولفت اليها نظر الحكومة الفرنسية . ولا مشاحة في أن الكلمات التي فاه بها اسماعيل باشا صادقة اليوم بقدر ما كانت صادقة منذ ثلاثين عاما . بعد أن عزلت الوزارة الاوردية في أوائل ابريل .

كان من الممكن في تلك الظروف أن تترك مصر وشأنها لان فرنسا كانت تعلم انها لا تستطيع - رغم انجلترا - أن تقوم باعمال قهرية ضد الخديو واغلب الظن انها لم تكن ميالة للقيام بشيء من هذا القبيل بعد

(٢) التيمس يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٩ . كذلك راجع أيضا خطاب المراسل نفسه الى صحيفة يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ . وأرسل مراسل التيمس في القاهرة في يوم ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩ خطابا الى صحيفته يخبرها بتضامن العناصر الدستورية واتحادها جميعا تحت راية الحزب الوطنى الذى أصبح شعاره « مصر لامصريين »

مانزل بها حديثاً من الهزائم في مراكش وهى هزائم ما فتئت الصحف الانجليزية تذكرها بها متناسية واجبات المجاملة (١) أما اقتراحها بتدخل سلطان تركيا في النزاع فقد قوبل بالمعارضة الشديدة من الرأى العام الذى ظل طوال الاعوام يدافع عن حقوق السلطان ويؤيد سيادته على مصر ثم أصبح فجأة ينفر من سماع اى اقتراح يرمى الى الاستعانة بالسلطان لحل المشكلة المصرية والى هذا تشير التيمس حيث تقول: (٢) « ان اقتراح دعوة السلطان الى التدخل فى شأن مصر لا يمكن ان يكون صادراً الا عن شخص حقير لاجئينية له كل همه الاحتفاظ باسعار الاوراق المالية من الهبوط الى الغد » ولكن التيمس كانت على الرغم من ذلك تعلم ان المسألة ليست مسألة « اسعار أوراق مالية » لانها اضطرت الى التصريح فى مقام آخر بان تدخل السلطان « ليس فى مصلحة الدول العربية عامة وانجلترا خاصة » (٣)

ثم تغيرت الحال لمصلحة فرنسا بتدخل المانيا فى الامر فجأة اما كيفية حدوث ذلك فتراه فى شهادة السير ريفرز ولسن فقد اخبر المستر بلنت بانه على اثر عودته من مصر ذهب فوراً الى أهل روتشيلد فى باريز وتمكن من ادخال الذعر فى قلوبهم وحملهم على ان يطلبوا الى بسمارك ان يذقم لهم (٤) وطبعاً لم يطالع السير ريفرز المستر بلنت على

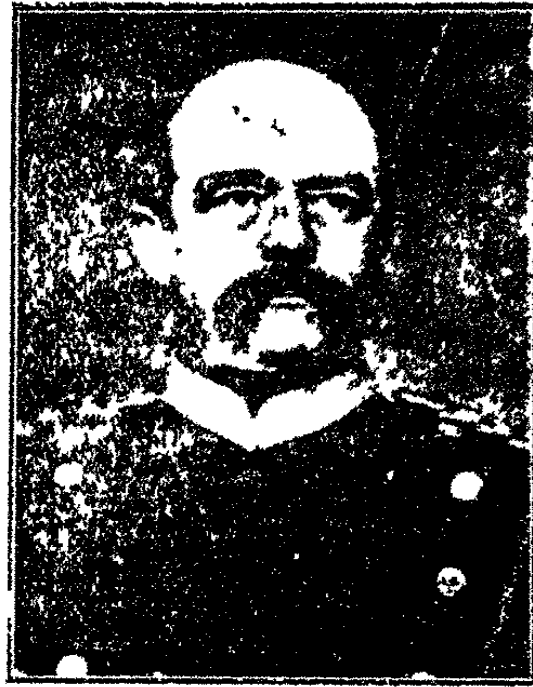
(١) راجع افساحية التيمس يوم ١٠ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) التيمس فى ١٤ ابريل سنة ١٨٧٩

(٣) التيمس فى ١٨ ابريل سنة ١٨٧٩

(٤) راجع المرح السرى لاحتلال بريطانيا لمصر ص ٦٥ و ٦٨

الوسائل التي استعملها جماعة روتشيلد للتأثير في المستشار الألماني . فانها كانت على جانب عظيم من الاهمية . فالقراء يذكرون انه كان لا يزال مستحقاً على جماعة روتشيلد نيف ومليون جنيه من باقى القرض الذى عقده السير ريفرز في الظاهر لسداد حملة اسهم الدين السائر . وانما نقول



الامير بسمارك

في الظاهر لان الوزارة الاوربية كما رأينا لم تنفق ملياً واحداً من ذلك المبلغ في هذا السبيل بل فضلت ان تترك للوزارة الوطنية الجديدة مهمة اسكات أولئك الدائنين . بيد ان شريف باشا لما طلب الى جماعة روتشيلد دفع الباقي من حساب القرض المستحق عليهم في الحال قبول طلبه بالرفض التام بحجة ان الاراضى التي كان من حقهم ان يتسلموها خالية من كل

رهن قدرهنتها وزارة ولسن السابقة (١) ولم يكن هذا الا مجرد ادعاء
اختلقه آل روتشيلد فقد كانوا يعلمون جيد العلم ان الاموال التي يطلبها
شريف باشا انما هي لفك هذا الرهن الذي يحول دون تحرير الاراضى
المذكورة . نعم كانوا يعلمون ذلك ولكنهم رأوا بدعائهم - وقد لا يكون
بدون مساعدة السير ريفرز ولسن نفسه - انهم اذا ابوا دفع باقى القرض
فان اصحاب الدين السائر لا ينالون حقهم وبما ان معظمهم من رعايا
المانيا والنمسا فلا مناص من ان تبادر هاتان الحكومتان بالتدخل لحمايتهم .
تلك هي الوسيلة التي دفعت بسمارك الى الظهور على مسرح المسألة
المصرية وهو ظهور نحسب ان قواده خفق فرحاله لانه كان يعلم انه
لا بد ان يودى الى النزاع الشديد بين فرنسا وانجلترا نزاعا قد يودى
الى تخاصمهما . وعلى ذلك لم يحن يوم ١٧ مايو حتى قدم الى الخديو
احتجاجا شديدا باسم حكومتى المانيا والنمسا على الطريقة التي ارادت
الحكومة المصرية ان تعامل بها اصحاب الدين السائر ومما طلتها بلامبرر
في ارضائهم وارسلت المانيا فى الوقت نفسه مذكرة الى كل من حكومتى
فرنسا وانجلترا تخبرهما « بانها لا تريد الا مجرد الدفاع عن مصالح رعاياها
المالية مع ترك المسألة السياسية لانجلترا وفرنسا » (٢) وقد استولت الدهشة
على الحكومتين المذكورتين وشعرتا بحرج موقفهما خصوصا لان
المطالبة باداء كل الدين السائر لم تكن فى حسابان حملة القراطيس الانجليز

(١) راجع خطاب مراسم التيمس السكندري يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

(٢) راجع الخطاب المرسل للتيمس من اسكندرية يوم ١٩ يونيه سنة ١٨٧٩

والفرنسيين وهم الذين ارادوا الانفراد بالغنيمة . وفي الحال رفع مراسل التيمس عقيرته بقوله ان لجنة التحقيق الدولية رأّت استحالة اداء كل الدين السائر (١) ثم ان الحكومة الانجليزية نفسها اعترضت على المشروع الالماني لانه «مضر بمصالح الدائنين» (٢) ونظراً للثغرة التي تركت عمداً في الاوراق الرسمية الخاصة بتلك الازمة والتي عرضت فيما بعد على مجلس العموم (٣) يستحيل علينا تتبع المفاوضات التي تبودلت بين انجلترا والمانيا وقتذاك ولكننا علمنا من مصدر آخر (٤) ان شريف باشا لما ضيقت عليه المذاهب بعد احتجاج بسمارك ارسل الى الدول في يوم ١٥ يونيه مذكرة يخبرها فيها بسحب الامر انعالى المالى وان الدين السائر سيؤدى باكمله وان فوائد الدين الموحد ستترك تسويتها للدول العظمى نفسها . ولكن هذا الادعان كان عديم الجدوى (٥) فان اللورد سالسبرى بعد ثلاثة ايام اصدر التعليمات الى المستر لاسلز بان يقترح على الخديو النزول عن العرش لابنه توفيق والا «رأت الدول الغربية نفسها مرغمة على عرض هذه الاعتبارات — وهى ان السلطة المطلقة

(١) التيمس في يوم ١٩ يونيه سنة ١٨٧٩

(٢) برقية روتر من القاهرة المنشورة في التيمس يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

(٣) مصر رقم ٣ سنة ١٨٧٩ . اما الثغرة المشار اليها فهي واقعة بين ٣٠ مايو و ١٨

يونيه . ففي حلال هذين الشهرين العصيين رفضت الحكومة رهصاً تاماً اعطاء أى معلومات عن سير المفاوضات مفضلة مواجعة البرلمان بالامر الواقع . ومن الجهة الاخرى فان حزب الاحرار لم يفكر مطلقاً في طلب تاحل المعام للمناقشة

(٤) برقية روتر المنشورة في التيمس يوم ١٦ يونيه سنة ١٨٧٩

(٥) في يوم ٢٠ يونيه سنة ١٨٧٩ كتب مراسل التيمس البارون رل لا قببات الدول

العظمى اذعان الخديو في هذه النقطة ولكنها أشرفه ماى تنازله لا يستمر علاجاً لسوء الادارة وتبديد موارد البلاد العمومية وارهاق الملاحين

التي يتمتع بها الخديو هي اساس فساد النظام العام - على السلطان الذي يستمد الخديو سلطته من فرمانه « (١) فلما أظهر اسماعيل تردده بذلت المساعي لدى السلطان فارسل في يوم ٢٦ يونيه برقية أعلن فيها خلع الخديو . فلما رأى اسماعيل ان استمرار المقاومة لا يجدى فتىلا أعلن رسمياً تنازله عن العرش لولده توفيق بحضور كبار رجال الدولة . وبعد أربعة أيام ودع شعبه وغادر القاهرة ليعيش في منفاه الى آخر ايامه . وقد أدركته المنية في الاستانة يوم ٨ مارس سنة ١٨٩٥ وبعد وفاته بأسبوع نقلت رفاته الى الاسكندرية في نفس الليلة التي اختارها مديرو دار الاوبرا في القاهرة لتمثيل رواية « عابدة » وهي الرواية الملحنة التي اطرب بها اسماعيل حملة التيجان من ملوك أوروبا وامراتها وعليتها يوم افتتاح قناة السويس . وسواء أكان تمثيل تلك الرواية في ذلك المساء مجرد صدفة ام مظاهرة اراد بها الاحتلال ان يظهر قوته وشماته فانها كانت ادل على لؤم السياسة الاوربية وخستها أكثر مما دلت علي تولى نعيم الدنيا وزواله (٢) .

وأحسب أن من المستحيل على كاتب هذه السطور وهو الذي يرى قيمة الافراد في التاريخ محدودة - ان يودع هذا الرجل دون

(١) مصر رقم ٣ - سنة ١٨٢٩ ص ٩

(٢) من المستطرف أن ذكرى المآثرات المتقدمة ان المحاكم حكمت في ٨ أغسطس سنة ١٩١٠ على شخص اسمه محمد وحيد - باب «المبشرين» لكتابة مقال احتج فيه على فكرة اقامة تمثال لاسماعيل باشا . قرر - الخديو - ان يصحح ذكرى الخديو مقدسة في نظر الاحتلال بعد أن أهانه في الماضي .

أن يشعر بشيء من العطف نحوه . نعم انه لم يكن الحاكم الذي يعتبر أنموذج الكمال - وليت شعري كم عدد هؤلاء الكاملين - بل ربما كان أسوأ قليلا من غيره ، ولكن هناك أمراً بارزاً يتضح لنا من ظروف حياة الخديو فلولا ومن عزمته أيام افلاسه الاول لاستطاع حفظ عرشه من الضياع واسمه (ذلك الاسم الذي أصبح تلويثه وتقييحه أمراً لازماً لتبرير ماتوالى عليه من ضروب الاعتداء) بل ولا تقذ استقلال بلاده (١) على أن الكاتب المنتصف لا يستطيع في الوقت نفسه أن يسهب في لومه على تلك الغلطة الاساسية الموبقة أولاً لان الرجل قد ذاق الامر من جرائها ثانياً لانه اذا جاز لومه جزاء على خطاه فماذا عسى أن يكون جزاء الممالين والمرايين الذين أوقعوه في أحاييلهم أو جزاء الحكومات التي ساعدتهم على اقتناصه حياً؟ وقد كتب السير جوليان جولد شמיד بعد خلع الخديو بعدة أشهر يقول (٢) « لقد ظهر تأثير حملة القراطيس أكثر من مرة . فلقد أرسلت اللجنة تلو اللجنة

(١) في يوم ١ فبراير سنة ١٨٧٩ كتبت التيمس تقول « لا كلمة نقولها انصافاً لمصر وماليتها فالنقاد انضاب ينبغى عليهم الا ينسوا حوادث معينة . فالحرب المهلكة أثرت في موارد مصر . وجاء هبوط أسعار القطن فأضعف قدرها على دفع الضرائب . أما الطاعون البقري فقد استنزف مواردها بنوع خاص . كما أن انخفاض منسوب النيل زاد الطين بلة . وبالرغم من جميع أسباب الفاقة هذه فقد حافظ الوالى بولاء على تمهيداته . . . مع ان الحرب في تركيا هيأت الفرصة الذهبية لكل وال عنثاني في تركيا ان يتغلل بما عليه من الواجبات نحو دولته عن دفع الديون الاوربية » قارن بين هذا وبين حكم اللورد كرومر في ص ١٤٤ من كتابه اذ قال « لقد سقط الخديو ضحية الاسراف وسوء استعمال السلطة الى غير ذلك من التهم التي لا يؤيدها التاريخ المصنف

(٢) التيمس يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٩

للتنقيب في شؤون مصر المالية . ثم نشرت تقارير أحكمت وضعها
وبينت كيف يدفع هذا الكوبون . ولكن النتيجة الوحيدة لكل .
ما تقدم ان أعباء الاهالى لم تخفف بمقدار ذرة بل زادت زيادة هائلة كما
أن ديون البلاد أخذت تتراكم بسرعة مدهشة وقد زاد السير ولسن
هذه الديون . . فيخلق بدائى مصر أن يتذكروا هذه الحقيقة وهى لو
أن الخديو السابق احتذى حذو مولاه السلطان فالغى ديونه كما فعل السلطان



البارون دى جير

سفير روسيا فى الاستانة

بدلا من أن يدفع فوائد باهظة على ديون حرصه أوائلك الدائنون
على اقتراضها وتراكمها . لظل الى اليوم جالسا على عرش مصر ولكان
المصريون بلا ريب فى حال أكثر رخاء وسعادة من حالهم اليوم» هكذا
حكم الشهود العدول المعاصرون فى قضية الخديو ودائنيه وهو حكم

جدير بانعام النظر فيه خصوصاً لان الذين فاهوا به صاروا فيما بعد من أنصار الاحتلال . بل ان التيمس نفسها - التي غيرت رأيها طبعاً في هذه المسألة فيما بعد كتبت إذ ذاك تهكم عند مادافع السير ستافورد نورثكوت وزير المالية وقتئذ في مجلس العموم عن اعتداء يوم ٢٦ يونيه بحجة « أنه كان ضروريا لا لاجل حملة القراطيس بل لانقاذ البلاد من الفوضى » فقالت (١) « اننا لم نر مطلقاً أقل دليل على قرب وقوع الفوضى حتى لو افترضنا أن حملة القراطيس المصرية عوملوا كما عومل دائنو اليونان وتركيا وأسبانيا وكثير من الجمهوريات الامريكية الجنوبية » ثم قالت في مقال آخر (٢) « فاذا تساءلنا لماذا حدث هذا الاعتداء (اعتداء يوم ٢٦ يونيه) فاننا لانرى أمامنا إلا جواباً واحداً يعتبر بمثابة اعتراف لما للمال من سلطان عظيم يزيد على مر الايام » فهذه الاقوال يصح أن تكون تعليقا على ذلك «الاتقلاب الحكومي» الذي أقدمت عليه الدول العظمى يوم ان خلعت اسماعيل وأرسلته الى المنفى .

وقد امتاز الشهران الاولان اللذان اعقبا خلع الخديو بعدم الثبات والقرار في سياسة انجلترا وفرنسا . فقد كان أول ما انجحت اليه نية الحكومتين بطبيعة الحال هو اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل ٧ ابريل - أي قبل عقد البرلمان - ولكن نظراً لمعارضة توفيق باشا

(١) التيمس يوم ١٢ اغسطس سنة ١٨٧٩

(٢) التيمس يوم أول اغسطس سنة ١٨٧٩

الشديدة في ذلك تقرر العدول عنها ثم تقرر فيما بعد إعادة منصب المراقبين العموميين ولكن سلطتهما كانت متوقفة على الشكل العام الذي ستأخذه الحكومة المصرية . فان تولى أمر البلاد برلمان فان سلطة المراقبين تصبح طبعاً محدودة بل ان مركزها يصبح رهن ارادة النواب أى أن منصبهما يصبح بمعنى آخر مركزاً ثانوياً وتصبح مهمتهما محصورة في عملية المراقبة لاغير . أما اذا كان في النية منح المراقبين



الجنرال ولسلى

صاحب موقعة التل الكبير

سلطة ادارية واسعة وجعلهما - كما يشاء حملة القراطيس - أسياد مصر للمتصرفين في أمورها فان البرلمان يصبح كالصفر على يسار العدد وإذن فلا مناص من العودة الى الحكم الاستبدادى . على أن توفيق باشا نفسه نظراً الى شدة احتكاكه بالنصار الحكم النيابى أيام ان كان ولياً للعهد أظهر ميلاً شديداً للحل الاول . كما مال أيضاً الى ذلك الحل

هذا الفريق من الجمهور الانجليزى الذى كان يطالب بسحب النفوذ الاجنبى بكيته . فقد قال ذلك الفريق « ان انجلترا ينبغي عليها أن تلمن مبدأ سحب النفوذ الاجنبى كله بما في ذلك نفوذها لان ذلك هو خير وسيلة » لخدمة مصالحنا وتنمية سعادة مصر وهنائها (١) وقد أيدت هذه النظرية صديقتنا التيمس وهى شاهدنا الكبير النفع المنصف إذ قالت (٢) « ان التدخل الذى قمنا به الى الآن كان قليل الفائدة هذا اذا لم تقل انه كان مضرًا . وان منشأه لتقوم حوله الشكوك بحيث لا تجعل له فى النفوس حرمة أو مكانة . ان مصر قد تركت لادارة شؤونها حتى تعذر تسديد مطالب حملة القراطيس المصرية . ولم يزد إرهاب الفلاحين زيادة محسوسة إلا فى بضعة ظروف مخصوصة عند ما استعمل الضغط الشديد لتسديد مطالب حملة الاسهم ومع اتنا قضينا بالمواظبة على الدفع فى المواعيد المقررة وبهذا تناضينا عما اتبع من الوسائل للحصول على الاموال فاننا لم نحرك السنتنا مرة واحدة بالاحتجاج على المعاملة الصارمة التى كانت موجودة . وقد كانت الامور تدار على مرأى ومسمع منا ومن سيء الى اسوأ وزاد الطين بلة وجود المخاطرين والموظفين الاجانب فى الحكومة . ان مجرد الخوف من كل عمل يشعر بالافلاس - هو وحده الذى دفع الدول الغربية الى أن تسلك الى التدخل طرقا دافعت عنها زورا ورياء بأنه لم يكن من باعث عليها سوى محض الرغبة فى ايجاد

(١) التيمس يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

(٢) راجع التيمس يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٩

حكومة صالحة في البلاد ولا نرانا نشعر بشيء من العطف على سوء استخدام الحكومات الاجنبية نفوذها لمصلحة الدائنين ويحسن انتهاز الفرصة لاتباع سياسة جديدة أساسها ترك مصر وشأنها بدون تدخل من الخارج »

ولكن هذه الاقوال لم تكن سوى صيغة في واد في وقت ازداد فيه شره حملة القراطيس الى القوة بعد نجاحهم في اعتداء ٢٦ يونيه ولهذا وجدت الحكومة نفسها من جديد تنفذ مشاريعهم وتقضى أوطارهم بدلا من عنايتها بالمصالح السياسية الهامة وان التاريخ ليثبت أن القنصل العام الفرنسي في القاهرة وهو المسيو تريكو كان ميالا لحكومة دستورية في مصر وأنه بذل أقصى ما في وسعه لمقاومة نفوذ المستر لاسلز السىء وحمل الحكومة الفرنسية على الانضمام الى شريف باشا وجماعة الوطنيين الذين كانوا معه . ولكن ذهبت هذه المجهودات أدراج الرياح . لان كاتما الحكومتين واصلتا الضغط على توفيق باشا الضعيف الارادة لجملة على اسقاط الوزارة والغاء البرلمان وقد كان لهم مأراده في يوم ١٨ أغسطس رفض بتاتا التوقيع على مشروع الدستور الذي عرضه عليه شريف باشا لموافقته . وعلى ذلك استقال شريف باشا . وفي الوقت نفسه تسلم المسيو تريكو أمرا من حكومته بالعودة الى فرنسا وعلى ذلك عادت البلاد الى الحكم الاستبدادي القديم . ذلك هو الشكل الذي تأخذه عادة غيرة أوروبا على الاصلاح طالما كانت متأثرة باعتبارات

الريح والمكسب.

وطبعاً كان استبعاد الخديو معناه في الواقع استبعاد الممولين الأجانب^(١) فان توفيق كان كما قدمنا ضعيفاً. وقد تقرر أن تكون الوزارة في يد رياض باشا الذي أقام الدليل في وزارة نوبار باشا على أنه آلة ماضية في أيدي الأجانب كما تقرر أن المراقبين - ولو أن نفوذهما لا يسرى على الإدارة الفعلية في الوزارات بل يكون قاصراً على « البعث والمراقبة والتفتيش » لا يعزلها الخديو إلا برضاء الدولتين المختصتين^(٢) وقد كان ذلك أول العهد لايجاد مراقبة سياسية مشتركة معينة على مصر وهو عمل طالما رغبت فيه وصحت اليه فرنسا وعروض فيه أولو النظر والبصيرة من الساسة الانجليز. فمن هذه الوجهة جاز اعتبار ذلك انتصاراً سياسياً لفرنسا ولكن النفوذ كله أصبح لانجلترا في الواقع نظراً للمهارة التي اتبعت في اختيار الشخصين اللذين عهد اليهما عمل المراقبين وهما الماجور بارنج من جهة والمسعودي بلينيير من جهة أخرى. ومن الجائز أن فرنسا لم تحفل كثيراً بما اذا كانت فائدتها المادية في استغلال مصر قد زادت عن انجلترا أم نقصت مادامت مصالحها السياسية في وادي النيل أصبحت مضمونة بهذا الحكم المشترك. واجتنباً لما عسى أن يحدث في المستقبل من الارتباك

(١) يقول اللورد كرومر في ص ١٤٥ من كتابه ان اعتزال اسماعيل كان ايذاناً بالقضاء على حكومة الفرد المطلقة في مصر.

(٢) راجع الخطاب المرسل الي التيمس من اسكندرية يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٩

تقرر حمل السلطان علي الغاء فرمان سنة ١٧٧٣ واصدار آخر في محله وكان
أهم ما جاء فيه المادة الخاصة بانقاص الجيش إلى قوته الأولى وهي ١٨٠٠٠
جندي والمادة التي تحظر على الخديو عقد قروض جديدة - اللهم إلا
ما تقضى به الضرورة لتنظيم الحالة الموجودة على أن يكون ذلك برضاء
الدائنين - ومنعه عن النزول للأجانب ولو مؤقتاً عن « أى امتياز
ممنوح لمصر أو أى جزء من أراضيها » . ويجدر أن نضيف أن التقييد
الخاص بالقروض كان نتيجة تشدد إنجلترا في حين أن التقييد الخاص
بالامتيازات والأراضي كان نتيجة مجهودات فرنسا وبذلك حفظ كل
فريق من الآخر ما كان في اعتباره أهم مافي الأمر وأعظمه



الفصل الثامن

مصر تحت المراقبة الثنائية

صدر الامر العالى باعادة المراقبين العموميين فى يوم ٤ سبتمبر ولكن الملاجور بارنج وزميله لم يتسلما مهام أعمالهما الا بعد ذلك التاريخ بفترة طويلة . لانهما كانا متغيبين بباريس حيث ذهبا لاستشارة حملة القراطيس والاتفاق مهم على برنامج العمل ومن نهجيات التاريخ المصرى المرة ان سيدي مصر الجديدين قررا الان العمل بنفس الخطة التى من اجلها خلع اسماعيل واسقطت الحكومة النيابية . فقد تقرر ان تخفض الفائدة على الدين الموحد وان يدفع لحملة الدين السائر جزء من ديونهم بل ان يقف دفع الجزية المقررة (١) للباب العالى اذا وجد ان مالية الحكومة لا تكفى لدفع مرتبات الموظفين . فما كان يعتبر في عهد اسماعيل ووزارته الدستورية عملا استبداديا لا سبيل الى احتمال اُصبح يعتبر الان ضربا من ضروب السياسة الرشيدة وخطة مالية صائبة ولم يدفع كوبون نوفمبر الا بسعر ٦ فى المائة (٢) ووقف دفع الجزية وبدأت المفاوضات فى

(١) فى الجزء الاول ص ١٦٦ من كتاب « مصر الحديثة » يصف اللورد كرومر هذه القرارات بلهجة تنم عن الارتياح اذ قال « لقد سألونا — « الحكومة المصرية » اذا كان يجوز لهم عقد القروض لتفيد مهنداتهم . ولم يكن هناك محل للريب فى نوع الرد فاذا كان دفع الجزية مستحيلا فمن الواجب وقف ادائها . ومثل هذا يقال عن فائدة الدين الموحد »

(٢) اللورد كرومر فى الجزء نفسه ص ١٦٧

الحال لتنقيح الامر العالى الصادر لغوشن جويير تنقيحاً تاماً . كما ان آل روتشيلد عدلوا فجأة عن معارضتهم فى تسليم صافي قرض سنة ١٨٧٨ . بل ان المانيا والنمسا تنازلتا عن اعتراضهما على دفع جزء من الدين السائر فلم يدفع لحساب حملة اسهم هذا الدين فى آخر العام سوى مبلغ ١٨٤٠٠٠٠٠ جنيه واستولت الحكومة المصرية - أو المراقبان انفسهما - بعبارة أخرى على المقدار الباقي (١) لانفاقه فى شؤون أخرى (٢) ولم يكن كل هذا جائزاً الان فحسب بل كان عملاً يستحق الاطراء والثناء وعلى كل فقد كانت تمت اجراءات اخرى اتخذت « لتنظيم » الحالة المالية ريثما تجتمع اللجنة الدولية قريباً بناء على طلب المراقبين لتصفية الامور تصفية نهائية . وكان اول هذه الامور الغاء قانون المقابلة وفرض ضريبة على الاراضى العشوية - وهما امران أديان فى الماضى الى اسقاط الوزارة الاجنبية « المسئولة » .

واذ لم يكن هناك اسماعيل اخر يمانع فى هذه الاجراءات امكن اتخاذها بلا اقل حساب وقد تجرأت صحيفتان من الصحف الوطنية على رفع عقيرتها احتجاجاً على تلك الاجراءات ولكنهما عطلتا فى الحال بأمر من رياض باشا (٣) وكذلك قدمت بضع عرائض احتجاجاً على هذا النظام الاستبدادى الجديد ولكن الاوامر صدرت بالقبض على مقدميها

(١) راجع ص ١٦٧ من كتاب « مصر الحديثة »

(٢) التيمس يوم ٨ وفبراير سنة ١٨٧٩

(٣) راجع الخطاب المرسل « للتيمس » من اسكندرية بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٧٨٩

ونفى زعمائهم الى النيل الابيض (١) ولا جدال في انه كان يراد بهذه الاعمال تعريف الشعب المصرى بان عصر الاستبداد قد فات أوانه. ثم صدر فى عامى ١٨٨٠ و ١٨٨١ أمر ان عاليان ادخل بمقتضاها المشروع الذى كان عزيزاً على المسيودى بليينير الا وهو مشروع الاعفاء من السخرة. واخيراً - هذا من حيث الاجراءات المهمة فقط - تقرر تخفيض مرتب حلیم باشا عم الخديو المطالب بالعرش والذى طالما ذكر اسمه فى معرض التهديد امام الخديو السابق من ٦٠٠٠٠ جنيه الى ١٥٠٠٠ جنيه سنوياً (٢) وينبغى الا ننسى ان مرتب الـ ٦٠٠٠٠ جنيه هذا كان نتيجة اتفاق معقود بين حلیم باشا والخديو اسماعيل فى سنة ١٨٧٠ يتسلم الاول بموجبه هذا المبلغ لمدة اربعين عاماً فى مقابل التنازل عن أملاكه وإمتيازاته وحقه فى العرش والتعهد بعدم النزول فى الاراضى المصرية. ولعمر الحق لقد قام الخديو أشرف قيام بنصيبه من ذلك الاتفاق حتى فى الوقت الذى سمح فيه حلیم باشا للدسائين الاجانب باستعمال اسمه كوسيلة لتخويف الخديو ولكن ما كاد هؤلاء السادة الاجانب يتربعون فى كراسى الحكم حتى قرروا الغاء ذلك الاتفاق - وهم أولئك الذين طالما طنطنوا بغيرتهم الشديدة على حرمة العقود بين الدائن والمدین والذين أصبحوا الآن يسيطرون على الاراضى عينها التى قام عليها حق حلیم باشا فى المرتب

(١) برقية روتر المنشورة فى « التيمس » بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٨٠

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٨٨١ ص ١٠ و ١١

السنوى . وقد حاول حلّيم باشا ان يحتج لدى بعض الحكومات الاوربية ولكن محاولاته ذهبت أدراج الرياح كما كان ينتظر . فلم يسمعه الا ان يصبر على أحكام القدر وينشد مع شيلر - اذا كان يعرف الالمانية - قوله المأثور « اما وقد أدي المغربي عمله فليذهب المغربي حيث شاء » .

وفي الوقت نفسه أخذت لجنة جديدة مكونة من أعضاء صندوق الدين برئاسة السير ريفرز ولسن مرة أخرى توالى الاجتماع للنظر فى مالية البلاد فى حين ان الدول العظمى أخذت على عاتقها سلفاً ان تؤيد قرارات اللجنة ايا كان نوعها . وبدأت اللجنة أعمالها فى أوائل ابريل ولم يمض سوى ثلاثة أشهر حتى فرغت منها وضمنت خلاصة أبحاثها فيما يسمى « بقانون التصفية » الذى صدر به أمر عال فى يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٨١ (١) وبموجب هذا القانون قدر دخل مصر بهذا المقدار القليل وهو ٠٠٠ ر ٥٦٧ ر ٨ جنيهات وحددت فائدة الدين الموجد بـ ٤٠ فى المائة مع اضافة ١ فى المائة قسط استهلاك فى المجموع ٥ فى المائة بدلا من ٧ فى المائة مجموع الفائدة وقسط الاستهلاك الماضيين وبهذا خفضت فوائد الدين بنحو مليونى جنيه سنويا . وكتعويض عن هذه التضحية قرر القانون ان تنفق المبالغ الزائدة من الإيرادات المخصصة فى جميع الاحوال فى استهلاك اسهم الدين بل تقرر ان يستخدم الزائد من الإيرادات الحرة أحيانا فى هذا الغرض حتى يكون

المستهلك في السنة معادلا لنصف في المائة من قيمة الدين الموحد الاسمية (وهو ينيف عن ٥٧ مليون جنيهه). ثم نص القانون على عقد قرض جديد بمبلغ ٠٠٠ ر ٦٠٠ ر ٥ جنيهه و اضافته الى الدين الممتاز لسداد الدين السائر. وبهذا يبلغ الدين الممتاز ٠٠٠ ر ٥٣٠ ر ٢٢ جنيهه ويكون مضمونا بالسكك الحديدية والموانى والتلغرافات والكمارك وايراد أربع من المديريات



ضرب الاسكندرية بالقنابل

ثم قسم حملة الدين السائر الى عدة طبقات تسلم بعضهم ديونهم كاملة وحمل البعض الاخر على قبول تخفيض في مطالبهم. وقد بلغ مجموع ما يستحقونه نيفا و ١٢ مليون جنيهه وهي شهادة ناطقة للادارة المالية الاجنبية منذ تعهد « السير ريفرز ولسن » بدفع دين سائر يبلغ التسعة ملايين جنيهه.

من هذا يتبين لنا أن قانون التصفية خفض فائدة الدين الى حد أدنى من الحد الذى اقترحه اسماعيل. بل ان بعض الاعضاء ما كاد

يقترح انقاص الفائدة الى ٦ في المائة حتى يادرمراسل التيسر الاسكندى
- الذي يذكر القراء شدة معارضته - أثناء مفاوضات غوشن جوير -
في تنقيص الفائدة عن ٧ في المائة وتكهنه بأن تدفع البلاد هذه الفائدة
القادمة بسهولة وطيب خاطر - الى أن يكتب على الفور بأن مثل ذلك
العمل يكون « قاسياً وعديم الكياسة في آن واحد » (١) ولا جدال
في أنه لو خفضت هذه الفائدة - كما تمنى اسماعيل صديق باشا في سنة
١٨٧٦ لكفيت مصر مؤونة هذه المصائب التي كانت من نصيبها في
خلال الاربع السنوات اللاحقة وظل اسماعيل على الاريكة الخديوية
ولكن حملة الاسهم أرادوا الحصول على « رطلهم من اللحم كاملاً »
ولم يقتنعوا بأقل منه الا بعد أن تبين لهم استحالة الحصول على ما يطالبون
وانهم بتعنتهم واصرارهم لا ينجحون الا في تخریب البلاد وتضييع آخر
فرصة لهم .

ومع ان تخفيض الفائدة - وان جاء متأخراً عن ميعاده - لا يمكن
أن يقابل بغير الارتياح فان النصوص الخاصة بزيادة الايراد كانت
مستهجة فقد كانت جلياً أنهم تعمدوا تقدير الدخل تقديراً منخفضاً
لاستخدام الزيادة في مصلحة حملة القراطيس وذلك على حساب الادارة .
ومع أن الامر كان كذلك فان ميزانية سنة ١٨٨٠ الموضوعة طبقاً
لقانون التصفية قضت أن تكون الفائدة وتوابمها نحو ٣٥٠.٠٠٠ ر

جنيها وتركزت للادارة مبلغاً يعادل ذلك المبلغ على أن تخصم منه الجزية السنوية للباب العالي وفائدة قناة السويس التي يبلغ مجموعها مع بضع دفعات صغيرة معينة نحو مليون جنيه . وبهذا يكون المبلغ المخصص لسد حاجات الادارة وفروعها هو ٣٤ في المائة من مجموع الايراد وهذه



فرار الاجانب من الاسكندرية

هي السرقة بعينها . وقد ذكر مراسل « التيمس » الاسكندرية وقتئذ بأن « كيف وفوليت وغوشن جوير وسائر من سبقهم من النظاميين كانوا أكثر سخاء نحو الادارة المصرية » الى أن قال « واني لاظن أن المراقبين رغبة منهما في ارساء الأمن قد ضربا المجاعة على الادارة » (١)

(١) التيمس في ٣ فبراير سنة ١٨٨٠

ولكن الترتيب المذكور الخاص بتحويل الزيادات من الدخل لسداد الدين زاد الطين بلة . فقد كان معناه أن البلاد مهما عظم تماثلها الى الشفاء بعد الضحك الذى نشأ عن فساد ادارة السنوات الماضية وانه مهما عظمت مجهودات الحكومة فى القيام على مواردنا المالية ومهما خفف العبء عن الاهلين بنقص نفقات الدين فان ثمرة هذا كله لاتجنيها البلاد بل يجنيها الدائنون الاجانب . فالتعليم والرى والحقانية وحاجات الحكومة الجمة التى لم تعط نصيبها من العناية منذ عام ١٨٧٥ ستبقى غير معنى بها بينما سمح بأن يسير انحلال مصر اقتصادياً وأدياً واجتماعياً بالسرعة التى كان يسير بها فى الماضى فهل كان فى استطاعة أحد ابتكار سياسة أكثر وحشية من هذه ؟ ومع ذلك فانها كانت السياسة التى قررت حكمة أوروبا المجتمعمة اتباعها . ولما جعلت - انجلترا فيما بعد نفسها مسئولة عن ادارة مصر مالياً - أى عن دفع ديونها - أصبح فساد هذه السياسة واضعاً للعيان الى حد أن اللورد كرومر أصبح يعتبر رجلاً سياسياً عظيماً لمجرد اقتناعه بذلك الفساد . ولكن لم يكن فى الوقت الذى تتكلم عنه من يهتم قيد شعرة بمصير مصر مادامت الكوبونات تسدد فى مواعيدها . وكانت هذه الخطة أشبه بخطط المقامرین المستيئسين الذين جعلوا كل همهم الحصول على أكثر ما يستطيعون الحصول عليه مادامت الفرصة سانحة لذلك تاركين شؤون المستقبل للمستقبل . فاذا استطاعت مصر - بأحدى المعجزات - احتمال ذلك

العبد فيها والا قبذت نبذ الخداء الخلق
والى جانب ماسلف وافق بقانون التصفية على الغاء قانون المقابلة
وفرض ضريبة على الاراضي العشرية . أما من حيث الاول فقد قدر
أعضاء اللجنة أنفسهم أن أكثر من تسعة ملايين جنيه قد دفعها خمسمائة
الف شخص وإذا ذاك رأيت اللجنة أن تخصص سنويا نظير ذلك بنحو



المسيو سات هيلير بارتيلمي
وزير خارجية فرنسا وصاحب اقتراح المراقبة العسكرية

واحد ونصف في المائة من رأس المال الذي دفعوه أي (١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه
توزع عليهم - كل بنسبة حصته مدة خمسين عاما . وطبعاً تقرر في نظير
ذلك أن تجبي الضرائب على أطيائهم كاملة . تلك كانت الطريقة التي
عومل بها دائنوا الحكومة الوطنيين بعد أن رفضت مطالب أغلبهم
وكانت تبلغ نيفا و ٨ مليون جنيه بحجة ساذجة هي ان الاموال التي

دفعوها للحكومة وهمية أكثر منها حقيقة ومن سوء الحظ ان هذه الطريقة لم تطبق على الدائنين الاجانب أيضاً الذين كانت معظم ديونهم وهمية (١)

اما المراقبة الثنائية الصحيحة - اى المراقبة الثنائية السياسية - فانها ظلت الى ان احتلت إنجلترا مصر في سبتمبر عام ١٨٨٢ بيد ان عهدا الصحيح المطرد انقضى قبل الاحتلال باثني عشر شهرا وذلك لمودة الحكيم النيابي . وقد كان هذا النظام في غاية النجاح من وجهة نظر حملة القراطيس . فان تنفيذ ميزانية سنة ١٨٨٠ اتسج زيادة في الايراد المخصص تبلغ نحو ٦٤٠.٠٠٠ جنيهها عن زيادة في الايراد الحر تقرب من ٦٠٢.٠٠٠ جنيهها مجموعها نيف و ١٢٠٠.٠٠٠ جنيه وقد ذهب معظم هذه الزيادة في استهلاك سندات الدين . وكذلك ميزانية عام ١٨٨١ كانت مرضية أيضاً فقد بلغت زيادة ايرادها المخصص نحو ٦٧٠.٠٠٠ ج وبلغت الزيادة في الايرادات الحرة ٢٠٠.٠٠٠ جنيه . وجاءت النتائج طبقا لما توقعته لجنة التحقيق الدولية عند ما قدرت انه ابتداء من ١٨٨١ ان لم يكن قبله « تستطيع موارد مصر - التي تدار بحكمة - ان تضمن انتظام تقدم الاعمال العامة » (٢) وهنا بدأ كل انسان يشعر بالارتياح

(١) يرى اللورد كرومر ان من بواعث الاسف - طبعاً بعد نفاذ السهم « ان لم تزد الفائدة لاؤلك الذين كانوا يستحقون اموالا بمقتضى قانون المقابلة » راجع الجزء الاول من كتابه ص ١٢٢

(٢) راجع التقرير التمهيدي « ص ٤٩

الشديد وفعلا لم يحل شهر يونيه سنة ١٨٨٠ أى بعد مرور عام واحد على التقارير القنصلية الباعثة على التشاؤم التى أرسلها المستر لاسل حتى وصلت الى لندن مجموعة تقارير قنصلية جديدة وقد صورت حالة البلاد بصورة خلاصة واثنت أطيب الشاء على نجاح الادارة الجديدة . فالتقارير — كما قال القنصل العام الجديد المستر (الذى أصبح فيما بعد السير ادوارد) ماليت فى الرسالة المرفقة بها (١) « تحمل الانسان على اعتقاد ان حالة الفلاح قد انتظمت وانتقلت الى ما هو احسن انتقالا دائما وقد انعدم استعمال السكر باج فى جباية الضرائب ... وقد دفع الفلاح الضرائب عن رضا وطيب خاطر وهو آخذ فى ان يعتاد الاستعداد لتحضير الاقساط فى مواعييدها المقررة » بل ان التقارير نفسها تقول ان « نتيجة الاصلاحات التى أدخلتها الادارة الجديدة كانت أعظم واسرع من كل ماتوقعه أو تكهن به الذين أشاروا بالاصلاحات أو أدخلوها » وان « المرابين اصبحوا لا يستطيعون اقراض أموالهم للفلاحين وان كل ما يقال من ان اسعار الربا تتراوح بين ٨ الى ٣٠ فى المائة يمكن عده لغوا لأصل له » وان « الفلاحين على وجه العموم يرون انهم الان فى حالة من الرخاء والطمأنينة لاهد لهم بمثلها منذ سنوات عديدة » . وكانت هذه نتائج باهرة اذا ذكرنا انها تمت فى مدة دون الستة اشهر ولكن تغيرت هذه الحال للأسف شأن كل نجاح يصيب الانسان فى

هذه الحياة . وسنرى انه لم تمض الا اعوام قليلة - حتى كان نفس أولئك القناصل ووكلائهم يرون الامور بغير هذه العين تبعا لتغير مقتضيات السياسة . فان اللورد كرومر تغنى في تقريره السنوى عن سنة ١٨٩٨ بمحامد مشروعه الجديد مشروع امداد الفلاحين « بسلفيات » صغيرة من البنك الاهلى وقد ذكر فوائد الربا الفاحشة التى قد تبلغ ٤٠ في المائة او اكثر ، التى ارغم الفلاحون البؤساء على دفعها للمرايين (١) كما ان الكرباج عاد فيما بعد للظهور مرة أخرى عند ما كانوا يلوحون امام عين الشعب بان الغاء الكرباج مظهر اصلاح خيرى عظيم . وفى نفس اللحظة التى كان المسترماليت ومرووسيه يسطرون تقاريرهم الخلابية كان مراسل « التيمس » الاسكندري يوالى تقده لتقرير المراقبين عن سنة ١٨٨٠ قائلا « قد يكون حسنا ان يرضى أعضاء صندوق الذين كان يتسلم كل منهم مرتبا سنويا قدره ٣٠٠٠ جنيه ولكن الم يكن الاولى ان يوجه المراقبان همهما الى سوء حالة المعارف والاشغال العمومية » . ثم قال فى آخر تقده « واذا نظرنا الى التقرير بصفة اجمالية نستنتج ان المراقبين ميلان الى اعتقاد ان انتظام المالية معناه انتظام الحكومة » (٢) وبعد شهر من هذا كتب ذلك السيد نفسه فى سياق كلامه عن اعتمادات سنة ١٨٨١ يقول « ولا يسعنى الا ان أختم خطابى بقولى ان ميزانية سنة

(١) مصر رقم ٣ سنة ١٨٨٩ ص ١٧
(٢) «التيمس» بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٨١

١٨٨١ يهنأ بها دائن عمومي اكثر مما يهنأ بها فلاح مصري» (١) ونم شاهد آخر هو «المسترفليبرز استوارت» عضو البرلمان الذي لا يفتأ يظهر على المسرح بين آن وآخر كلما دعت الحاجة الى تقديم ادلة « نزيهة » و«بعيدة عن الغرض» عن الفوائد الجليلة التي أصابت مصر من الحكم الاجنبي وخصوصاً الانجليزي . فقد كتب الى «التيمس» في ابان الثورة العرابية في الوقت الذي كان من الضروري ان يلفت فيه نظر الجمهور الى المصيبة العظمى التي تحمل بمصر لو استبدل الحكم الاجنبي بالحكم الوطني فقال: « لاول مرة في التاريخ الحديث أمكن الشعب المصري في ظل الرقابة الاجنبية ان يتخلص من الظلم الفظيع الذي عاناه في القرون الماضية . فقد أصبحت العدالة حقيقة واقعة وانتهى حكم العصا وحل محله بسرعة مذهشة عهد الرخاء والطمأنينة في الجهات الريفية» (٢) فلما ذهبت الرقابة الاجنبية الى حال سبيلها وحلت محلها الرقابة الانجليزية اكتشف « المستراستوارت » أسباباً قوية تجعله يتكلم بصراحة عن حوادث الماضي واذا ذاك كتب يقول (٣) « كثيراً ما زرت مصر في عهد المراقبة الشائبة وقبلها وفي استطاعتي ان اقول ان كل ما اصلحناه من المفاسد ظل موجودا في عهد المراقبة الشائبة . فالضرائب الجائرة التي كانت جبايتها مرتفع العسف والظلم والسخرة وما يتصل بها من سوء التصرف والفسوة

(١) «التيمس» يوم ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) التيمس بتاريخ ٨ مارس سنة ١٨٨٢

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٩٥ ص ٣

والارغام على العمل في معامل السكر (وهي احدى التهم الكبيرة التي وجهتها لجنة التحقيق الدولية الى اسماعيل) وفي خواص شؤون الاغنياء وذوى الشأن — هذه الشرور كلها وغيرها مما لا أستطيع ذكره ظلت تستفحل في ارض مصر الى ان أخذنا على عواتقنا اصلاح البلاد» وانا لنترك للقارىء الحكم في أي الحالين كان « المستراستوارت » يتكلم بما يناقض الحقيقة . اما نحن شخصياً فانا ندرأعنه بالشبهة في انه يقول غير الحقيقة في الحالة الثانية (١) .

وفي الواقع ان المبدء وان كان خف قليلا عن كاهل الاهالى بعد تخفيض اقساط الدين الا ان سوء الادارة في الماضي وماتلاه من انهاك قوة الشعب جملا دور النقاهاة مؤلما وبطيئاً ولا سيما ان حرمان الادارة من كل زيادة قد تكون في الايراد لم يكن عملا ايجابيا لمساعدة عملية النقاهاة . واذ ذاك أخذت الاعمال العامة تتداعى وأصبح تعليم الشعب في طى النسيان وتفشيت الرشوة والربا الى حد انها أو شكت ان تهدم الحياة القومية من أساسها . وعلى ذكر الربا ينبغي ان نذكر ان المحاكم المختلطة التي انشئت في سنة ١٨٧٦ كانت بمثابة اداة مروعة لاستعباد الفلاحين من الوجهة الاقتصادية ذلك لان المحاكم المذكورة بسطت

(١) يقول المستر بلنت في كتابه «التاريخ السرى» ص ١٢٨ — ١٣٩ «ان نظام المراقبة الثائية عى فقط بالمالية فلم بمكر مطلقاً في أى امر آخر وكان الفلاحون وقتئذ لايزالون بمحكومون بالسكرياج كما ان المحاكم كانت موبوءة بالرشوة وكان أصحاب الاملاك غارقين في الدين واملاكها تنزع منهم تدريجاً ... ولم يك تمت اثر في ذلك المهد لشيء يشبه الرقي الادبي تشجعه الحكومة كلا ولا أى تحسين في النظام الادارى

احكام القانون الخاص الاوربي في وسط هيئة اجتماعية كانت تعيش في
الغالب معيشة الفطرة وفي أحوال تشبه أحوال القبائل. وقد شرح اللورد
دوفرين فيما بعد اثر تلك المحاكم احسن شرح بقوله (١) « لم يكن بيد
الدائن فيما مضى سلاح زع الملكية المدين وسقوط حقه بمضى المدة



السيو سار وزير خارجية فرنسا
وكان من أشد المطالبين بسحب الاحتلال البريطاني

ولا تجيز الشريعة الاسلامية ان يحكم عليه غيابياً. وكما ان ادخال القانون
الانجائزى في الهند خول الدائن سلطة جديدة كذلك ادى ادخال نظام
المحاكم المختلطة في مصر الى تقوية رغبة الفلاح في الاستدانة لان أملاكه
أصبحت تعتبر ضمانة قانونية لما يستدينه ومن جهة اخرى الى نخويل
الراهن سلطة واسعة لبيع املاك المدين متى ثقلت ديونه . فكانت
النتيجة هي عين مارواه التاريخ منذ العصر الرومانى الى وقتنا هذا عندما
يطبق قانون أساسه الملكية الشخصية على بيئة من البيئات لم تفقه بعد

معنى الملكية الشخصية بوضوح تام . ولقد قيل فعلا في سنة ١٨٧٩ ان معظم الفلاحين أصبحوا لا يملكون الاراضى التي يزرعونها وان تسعة أعشار الاراضى تابعة لطبقات أخرى (١) وربما كانت ذلك من قبيل المبالغات ولكننا نعرف عن ثقة الا وهو « اللورد دوفرين » نفسه ان الاموال المدونة في قوائم الرهن زادت فيما بين سنتى ١٨٧٦ و ١٨٨٢ من ٥٠٠.٠٠٠ جنيه الى ٧٠٠.٠٠٠ ر. منها ٥٠٠.٠٠٠ ر. جنيه خاصة بالفلاحين . هذا عدا ما عليهم من الديون للمرابين في الارياف والتي يقدرها اللورد دوفرين بين ثلاثة ملايين واربعة ملايين جنيه (٢) ولقد كان سبب ذلك الخراب . وقد كان المال الذى انتزع من الفلاح بشكل مرعب منذ ان بسط حملة القراطيس حكمهم على مصر . ولقد اضطر اللورد دوفرين الى الاعتراف بهذه الحقيقة اذ قال (٣) « ان هذه الديون تراكت حديثا وسببه كما يقول الفلاحون ما كانت الحكومات السالفة تفرضه عليهم من أموال باهظة غير مشروعة قد حملتهم على ركوب متن الدين ويريد (اللورد دوفرين) بهذه الكلمات طبعا التعريض بعهد اسماعيل باشا وكأنما فاته ان السنوات الاخيرة من ذلك العهد ليست من عهد اسماعيل باشا الا بالاسم فقط واما الواقع فكانت عهد وكلاء حملة القراطيس . فالرقابة الثنائية بدلا من ان تحاول تلطيف حالة الفلاحين

(١) ذلك كان رأى « مسيو دو » مدير مصلحة الطب البيطرى في مصلحة الدومين كاد كره « مسيورايير » في كتابه « سياحة رراية في وادى النيل » ص ٤٦

(٢) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦١

(٣) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦٢

السيئة هذه سمحت باستمرارها بوضع يدها على ماعسى ان ينبغي انى وجوه الاصلاح الاقتصادى . والى هذا يشير مراسل التيمس الاسكندرى فى أغسطس سنة ١٨٨٠ بقوله (١) ينبغى «ان نذكر ان فلاح اليوم أصبح غارقا فى الدين اكثر مما كان عليه فى أى زمن فى الماضى فهبوط النيل وعجز المحصول . يؤدى الى انتقال قسم كبير من الاراضى الى الاجانب .»

وكذلك فيما يختص بالرشوة . فهى مرتبطة تمام الارتباط بسياسة حشر وظائف الحكومة — ماهو حقيقي منها وماهو صورى خالق جزافا — بالاجانب وترك الوطنيين ومعظمهم فى الوظائف الحقيرة يموتون جوعا . ولقد أشرنا الى هذا الموضوع فيما سبق وكل ما يمكن ان نضيفه هو انه فى سنة ١٨٧٩ التحق بخدمة الحكومة مالا يقل عن ٢٠٨ موظفين جىء بهم من الخارج وجىء فى سنة ١٨٨٠ بـ ٢٥٠ وفى مارس من سنة ١٨٨٢ كان عدد الموظفين الاجانب فى الحكومة المصرية لا يقل عن ١٣٥٥ يتقاضون كل سنة مرتبات ضخمة غير منقوصة قدرها ٣٧٩٠٥٦ جنيهًا سنويًا (٢) وكان ذلك فى وقت تدهورت فيه حالة البلاد اقتصاديا وحرمت الادارة من كل زيادة مهما كانت طفيفة والدائنون الوطنيون امارفضت طلباتهم أو نال منها النقص والتخفيض ثم رأينا فيما بعد

(١) راجع الخطاب المرسى «للتيمس» من الاسكندرية بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨١

(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٨٢ ص ٥

(اللورد دوفرين) نفسه يحاول ان يبرر اطعام هذا الجراد المنتشر بحجة ذات وجهين. أولا ان الموظفين الاجانب هم فئة قليلة اذ اقيسوا بالموظفين الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٥٣٠٠٠ ويتقاضون -نويا نحو... ١٦٤٨ ر ١ جنيه وثانيا لان « الحكومة المصرية لا تلبث بدون اوائك الموظفين الاجانب ان تصبح طعمة للمضاربين الخونة والمقاولات المخربة والاعمال الهندسية الخداعة » (١) ولقد ظهر بعد ذلك بقليل ان عدد الموظفين الوطنيين لم يكن ٥٣٠٠٠ بل كان ٩٢٠٠ فقط وان اللورد دوفرين قد اعتمد على تقرير المستر ماليت فضمن العدد الاول جنود الجيش النظامي والبوليس وعمال الكمارك وعمال السكك الحديدية وغيرهم (٢) وهناتين ان عدد الموظفين الاجانب ينيف عن ١٠ في المائة من مجموع الموظفين هذا فضلا عن انهم كانوا يشغلون المراكز السامية ويتقاضون رتباتهم كاملة وفي مواعيدها في حين ان الموظفين الوطنيين كانوا يشغلون الوظائف الحقيرة ولم يتسلموا مطلقا رتباتهم مدة شهرين بتتابع وانتظام. وعلى ذلك يمكن وصف النتيجة بنفس الالفاظ التي وصفها بها السير ايفلين بارنج فيما بعد . ونلاحظ فقط انه حينما يتكلم عن الحكومة المصرية ينبغي حقا ان ينصرف كلامه الى حكم المراقبين والوزارة الاوردية . فقد قال في أحد تقاريره « منذ عهد قريب فقط كانت

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦٧

(٢) مصر رقم ١٤ سنة ١٨٨٣ ص ١٨

الحكومة المصرية تنهج هذا المنهج المعسرى بانتشار الرشوة بلا جدال ولعمري كان محالاً ان يتوقع الانسان الاستقامة أو النزاهة في طائفة من الموظفين ذوى مرتبات ضئيلة وحظ بسيط من التعليم ولعظمهم امرات كبيرة لم تدفع لهم مرتباتهم منذ أشهر عديدة . (١)

أما من حيث الوجه الآخر من الحجة التي يسوغ بها اللورد دوفرين استخدام عدد كبير من الموظفين الاجانب فهنا أيضاً يصح الاستشهاد بشهادة شاهد نزيه مثل السير ايفلين بارنج فقد كتب في سنة ١٨٨٦ يقول (٢) « من الاسباب الجديدة التي أدت الى الارتباك المالى الموجود الآن في الحكومة المصرية تلك السنة التي اتبعت في السنين الماضية سنة حشر عدد كبير من الموظفين الاوربيين في وظائف الحكومة والى هذا أضاف كما هي عادته تعليلاً مخططاً اذ قال « ان سنة ١٨٧٩ هي أول سنة شعر الناس بها بوطأة المراقبة الاوربية على المالية المصرية ولكن قبل ان تشر هذه المراقبة ثمر ايدى ذكرت الحوادث التي ختمت بالثورة العرايية » فلقد رأينا ان في تلك السنوات التي « بدأ فيها الناس يشعرون بوطأة المراقبة الاوربية » ان زخراً سيل الموظفين الاوربيين . بل ان « السير بارنج » نفسه يقول « ان انعدام المراقبة الفعالة يدل عليه تعيين موظفين جدد في سنة ١٨٨٨ و ١٨٨١ و ١٨٨٢ » ومما تنبى ملاحظته ان خطة السير ايفلين بارنج جعلته يتناسى ان أولئك الموظفين الجدد

(١) مصر رقم ١٥ سنة ١٨٨٥ ص ٦٠

(٢) مصر رقم ١١ سنة ١٨٨٧ ص ٥ و ٦

كانوا كلهم من الاوربيين . ولكن القارىء ليس في حاجة الى تنوير خاص في هذه النقطة . على أن الموظفين الاوربيين كانوا أنفسهم مصدراً من مصادر خراب البلاد بقطع النظر عما يحتمل ان يكونوا فعلوه في سبيل حماية مصالح الحكومة ضد « المضاربين الخونة » وهناك على كل حال من الادلة القوية ما يحمل على اعتقاد أنهم قاموا بهذه الحماية المحمودة بطريقة تنافى دهمى اللورد دوفرين . فلقد امتازت فترة المراقبة الثنائية بالمضاربات التي تعجز الحصر وبالمقاولات الصورية فيما بين الحكومة وأفراد المقاولين والمالين . من ذلك ان شركة انجليزية يرأسها « دوق سذرلند » حصلت برغم ارتفاع الاجر الذي طلبته على اتفاق برى مديرية البحيرة بالآلات الرافعة مع وجود القناطر الكبرى التي بناها محمد على والتي كان في الامكان الانتفاع بها في هذا الغرض . ومنه أيضاً جـل بيع الملح احتكاراً وقصره على شركة انجليزية دوز شركة فرنسية ضمنا لمصالح الانجليز الذي يستوردون الملح للهند . ومنه أيضاً ان شركة فرنسية أخرى عرضت على الحكومة ان تدير الاسلاك البرقية مع أسلاك تونس والجزائر وتخفيض نظير ذلك اجرة الكلمة من فرنكين الى خمسة وعشرين سنتيماً ولكن الحكومة رفضت منحها ذلك الامتياز وفضلت بقاء تلك الرسوم العالية لان ذلك في مصلحة شركة الممرات الشرقية وقد يضيق المقام عن ذكر الامثلة العديدة من ذلك النوع (١) ولكن حسبنا ما ذكرناه

(١) للاطلاع على أمثال هذه الحقائق راجع « مستندات ومحارات من الصحف » سنة ١٨٨١ (وتوجد بالمكتب البريطاني)

في اعطاء القارىء فكرة عن شكل المراقبة الثنائية من حيث « حماية مصالح الحكومة المصرية من المقاولات المخربة » وغيرها . وربما كان « اللورد دوفرين » نفسه لا يعلم أى تدجيل يجرى به لسانه عندما أورد هذه الحجة السقيمة دفاعاً عن الموظفين الاوربيين غير ان الذين امدوه بها كانوا يعلمون حقيقة الامر جيد العلم ولا بد ان يكونوا قد اسروا في انفسهم السخرية من سذاجة ذلك السياسى الكبير

وربما يستحسن بهذه المناسبة ان نشير الى سيئة أخرى هي من نوع ما ذكرنا ولا تختلف عنه في سببها ونعني بذلك ما سبق لنا ذكره ألا وهو اعفاء النزلاء لاوربيين من الضرائب المقررة . فقد نصت الامتيازات على عدم تكليف الاجنبي كائناً من كان يدفع ضريبة الا باذن من حكومته . ولقد انتفع الاوربيون بهذا النص ايما انتفاع . وقد حاول اسماعيل باشا أكثر من مرة في أيام حكمه اثارة هذه المسألة قائلاً: ان من الاجحاف البين ان يهبط البلاد اناس غرباء طلباً للثمن في ظل القوانين المصرية ومع ذلك هم لا يدفعون ملياً واحداً ثمناً لتلك الحماية اللهم الا ما كان من طريق الضرائب غير المقررة في حين ان الاهالى انفسهم يدفعون اموالاً جسيمة على هيئة ضرائب ارضية فلما حاول اسماعيل باشا ذلك تفضلت الدول فوافقت على ان تدفع رعاياها أيضاً ضريبة ارضية أما ما يفرص في المدن من الضرائب كضريبة الفرضة وعوائد المنازل وبدل التمتع في الاهمال التجارية فقد رأت الدول تركها

للاهلالي الوطنيين ليتمتعوا بها دون غيرهم . فكانت النتيجة ان الاجانب نظراً لعدم اشتغالهم بالشؤون الزراعية لم يدفعوا شيئاً من المال المفروض على الاراضى وفي الوقت نفسه رغما من أعمالهم المالية والتجارية الواسعة اعفوا من ضرائب المدن واصبح ما يدفعه المصريون في العام من الضرائب الاخيرة وهو ٤٣٠.٠٠٠ عقبة في سبيل منافستهم الاوربيين في الشؤون التجارية (١) .

ذلك اذن هو نظام المراقبة الشنائية ، فلم يكن سوى تكملة لحكم حملة القراطيس الذي اول ماخيم على البلاد في عام ١٨٧٩ ولكن مع هذا الفارق الجوهرى وهو ان نظام المراقبة لم يكن تاما فحسب بل انه اتخذ شكلا سياسيا واضحا . وقد كتب علامة القانون الدولى المسيو دى مارتن (٢) الشهير فيما بعد يقول « لقد كانت المراقبة الانجليزية الفرنسية عملا سياسيا أريد به خصيصا ايقاع الخلل في دولاب الحكومة المصرية وتقييع حكومة الخديو فى أعين رعاياه ووقف كل اصلاح ادارى وتشريعى يحتمل ان يمس بوجه من الوجوه مصالح الدائنين الاجانب »

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٧٦

(٢) راجع كتاب « المسألة المصرية » ص ٣٧١ وفى سنة ١٨٨٣ وقف السير « شارلس ديك » فى مجلس العموم وكتب وكيلا سانه لوراره الخارجى فقال « كانت مراقبتان دائمتان المراقبة الشنائية الاهليه التى تسبها « اللورد دى » ، والثانية التى أسسها « اللورد سالبرى » فالمراقبة الثانية التى كانت موضع حملات خطباء الاحرار هى المراقبة الثالثة . فعفى سنة ١٨٧٩ حرمت الحكومة المصرية حق عزل المراقبين وفيها ملعل التدخل الاحمى الى قلب الحكومة المصرية وأنشأت الحكومة مراقبة سياسة بكل معنى الكلمة (راجع هاسارد « مجموعه المناقشات البرلمانية » المجلد ٢٧٦ سنة ١٨٨٣ ص ٢٢٣) . لقد أدت حملات الاحرار على المراقبة الشنائية السياسية الى وضعهم أيديهم على مصر بحملتها

الباب الثاني

احتلال مصر

اذا توزع مركزنا في مصر لمجزنا عن ان نوجد مسوغا لعملنا
امام محكمة دولية فعلمنا ان نكتب تاريخنا من جديد ...
اذا كنت تاجراً ولا تريد الافلاس فلا يسمعك ان تسير تجارتك
طبقاً لآمالهم المسيحية الاولى وليست انجلترا وحدها هي التي تعمل
بهذا المبدأ .

المستر ادوارد ديسي في كتاب « مستقبل مصر »

الفصل التاسع

ثورة سبتمبر عام سنه ١٨٨١

لم يكن ينتظر بعد سابقة ١٨٧٩ ان تستمر الحالة التي أتينا على وصفها في الفصل السابق طويلا من غير أن تثير الاحتجاج والقيام بمحاولة أخرى لقلب الحكم المطلق الذي كانت تتمتع به الوزارة الاوربية . ولو كان الخديو الجديد رجلا قوي العزيمة ذا نفس طموحة كايه لرات مصر فيه رجلا يأخذ على عاتقه عبء القيام بعمل حاسم ضد المراقبة واستنهاض الشعب لمساعدته ولكن توفيق باشا كان متردداً وضعيفاً فلم يكن ينتظر ان يأتي ذلك العمل الحاسم من جهته (١) بل قضى سير الحوادث المنطقي ان تكون الثورة ضد حكم الاجانب الاستبدادي في هذه المرة أيضاً على يد الجيش وكان يقوده فلاح بسيط ساذج بلغ رتبة أمير الاي الا وهو احمد عرابي وليس لنا - بعد المثل الذي ضربه لنا الجيش التركي حديثاً - ان ندهش لاقدام الجنود على زعامة الحكومة الوطنية وانبرائهم للدفاع عن الحرية والحقوق الوطنية ففى الشرق - كما

(١) كان توفيق في بادىء الامر تحت تأثير شريف باشا وكان معارضا في استدعاء نوبار باشا وتدخل المراقبين في المسائل الخاصة بالضرائب والسكنه وقع - كما رأينا هنا - فيما بعد تحت تأثير القناصل وواق على الدستور . راجع النيمس بتاريخ ٢٠ أغسطس و ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ (برقيات باريس) و ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ الخطاب المرسل من الاسكندرية وأيضا راجع تاريخ عرابي بقلمه في مقدمة كتاب التاريخ السرى للمستتر بلنت ص ٤٨٤

قيل وقتئذ بحق (١) « كان الجنود ولايزالون العامل الاكبر في الحركات السياسية فاهم وخدم من الشجاعة والاتحاد ما يمكنهم من تحقيق غاياتهم اما بقية الشعب فكالاغنام تجز وتذبح دون ان تبدى حراكا . وكان هذا هو حال مصر بالضبط فقد وصفها مكاتب « التيمس » (٢) وصفاً



احمد عرابي باشا

في منفاه

صادقا في قوله « ينبغي ان نذكر ان الجيش هو الهيئة الوطنية الوحيدة التي تملكها مصر في الوقت الحاضر وما عدا ذلك فقد تطرقت اليه يدا مندوبي فرنسا وانجلترا وسيطرت عليه وحورته » ومن هذا نرى ان

(١) راجع ما كتبه السير وليام جريجور في التيمس بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) التيمس بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

الجيش كان مقدراً له ان يلعب دوراً مهماً في الحركة الوطنية اذ كان لابد من ظهور هذه الحركة يوماً من الايام . فبصفته الهيئة الوحيدة التي ما زالت بعيدة عن المراقبة والتي كانت على شيء من النظام والقوة أصبح نقطة الارتكاز الطبيعية التي تجمع حولها السخط القومي الذي كان لا مفر من ظهوره اما عاجلاً أو آجلاً ليجد له مخرجاً فعالاً .

ومن ثم أخذت الامور تتطور تدريجياً ومن تلقاء نفسها فقد بدأ الجيش بالدفاع عن المصالح الخاصة به وانتهى بان أخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح الشعب . ولقد رأينا بدء ذلك التطور في ١٨٧٩ عند اسقاط وزاوة نوبار باشا بفعل الضباط الذين تأخرت مرتباتهم وكانت المصلحة الشخصية هي الباعث على العمل . واغلب الظن ان الموظفين الملكيين ما كانوا يتأخرون عن احتذاء حذو الضباط لو ان صفوفهم كانت منظمة وقد كانت الحال كذلك في مايو سنة ١٨٨١ عند ما قدم بعض الضباط ومن بينهم عرابي عريضة الى وزير الحربية شكوا فيها من عدم دفع المرتبات وتسخير الجنود . ثم اجري التحقيق لساعته في تلك الشكوى وتبين انها صحيحة (١) بيد ان مصالح المجموع بدأت تظهر هذه المرة منفصلة عن مصالح الافراد فان العريضة المذكورة اشارت الى مافي نظام الترقية من الغبن والمحسوبية في عهد ناظر الحربية عثمان رفقي وهو رجل من الطبقات العليا فلذا كان يعمل على ابقاء الضباط الفلاحين في

(١) كتاب بلات الآف الذكر ص ١٣٣ وما بعدها

الرتب الصغرى . ولقد أصبحت هذه المصالح المشتركة أساس العمل الذي أقدم عليه عرابى واصدقاؤه في يناير وفبراير من العام التالى (١) على ان نظام المحسوية الذى اشتكى منه الضباط لاول مرة لم يستمر معمولا به فقط بل ازدادت وطأته باضطهاد سائر الضباط الذين هم من الفلاحين وترقية الضباط الاتراك أو الجراكسة كافة .



السير ادوارد ماليت القنصل العام الانجليزى فى مصر

فلم يكده ينتصف شهر يناير سنة ١٨٨١ حتى قرر عرابى ورفقاؤه أن يقدموا لرياض باشا رئيس الوزارة عريضة أخرى أشد لهجة من سابقتها وطلبوا فيها استقالة وزير الحربية واجراء تحقيق دقيق فى نظام

(١) الكتاب الالف الذكر ص ١٣٥ - ١٣٨

الترقيات . وكان هذا بمثابة تمرد . لهذا قرر مجلس الوزراء - بعد تردد طويل - ان يجمعه . لكنهم لما لم يجرؤوا على القبض على الضباط المذنبين ومحاكمتهم بالطرق المتبعة أمام محكمة عسكرية لجأوا الى حيلة مألوفة في الشرق . فقد طلبوا الى عرابي وضباطين آخرين ممن قدموا العريضة أن يحضروا الى وزارة الحربية بقصد التظاهر بمفاوضتهم فيما يجب اتخاذه من الاجراءات للاحتفال المراد إقامته بمناسبة عقد قران إحدى الاميرات أما حقيقة الامر فأنهم كانوا يريدون القبض عليهم والتخلص منهم بأى طريقة خفية . وقد نصب الشرك بأحكام تام برضاء توفيق باشا نفسه . ولكن الطيور لم تقع في شباكه فقد نما اليهم خبر المؤامرة بواسطة أحد زملائهم من ضباط القصر فلم يكذب يقبض على عرابي ورفيقه حتى ظهر حراس القصر بزعامه صديق لعرابي في مكان الحادث وطردها ناظر الحربية والقواد الذين كانوا معه في الحجرة وعادوا ظافرين الى ثكناتهم يقودهم الضباط المحررون . وفي الحال اصدر الضباط منشوراً شرحوا فيه للجمهور المسألة بحذافيرها وكرروا فيه المطالبة باستقالة ناظر الحربية . فلم يبق ثمة مناص من استقالة عثمان رفقي وعين في مكانه (١) محمود سامي المعروف بنزعته الدستورية والذي كان مديراً للاوقاف في وزارة شريف سنة ١٨٧٩ وهو المنصب الذي ظل يشغله في وزارة رياض

(١) تجد البيان الرسمي عن هذه الفتنة في مصر رقم ٣ سنة ١٨٨٢ ص ٢٧ والصفحات التالية

حدثت هذه الثورة الصغيرة في أول فبراير سنة ١٨٨١ وكانت الثورة الباجعة الثانية التي قام بها رجال العسكرية بيد ان نتائجها كانت أبعد وأهم من النتائج التي ترتبت على التمرد الاول . فالكيفية الشاذة التي حاول بها مجلس النظار برمته التستر على ناظر الحرية مع انه كان متهماً باساءة استعمال وظيفته اساءة منظمة والطريقة الشرقية الاستبدادية



محمود باشا سامى البارودى

فى منفاه

المحضنة التي أرادوا بها تسوية النزاع قد دفعتنا الجيش الى التدخل فى المسألة السياسية مسألة عدم مسئولية الحكومة من بعد عزل اسماعيل واثبتنا فى أذهانهم ان حياتهم ومستقبلهم فضلاً عن مستقبل البلاد غير مأمونين ما دام حكم توفيق الاستبدادى وحماة الاوربيين قائماً

ومن جهة أخرى فأن الشعب نفسه أو بالحري طبقاته المتعلمة
الميلاة للتقاليد الدستورية احست بغتة انها في الواقع ليست قليلة الحيلة
كما توهمت حتى الآن فان لديها في الجيش قوة مادية متجذرة لو امكن
استماتها لجانب الاصلاح الدستوري لوضعت حدا عاجلا لشقاء البلاد
وذلها . وقد أصبح عرابي وزملاؤه بفضل عملهم الجريء الفعال موضع
اعجاب الجميع وبذا اصبح العمل الذي كان يراد به مجرد احتجاج عسكري
عملا وطنيا مجيدا في نظر الوطنيين وصار عرابي محبوبا لدى الشعب
وأصبح يسمى «الرجل الاوحد» ولم يلبث أن وثقت العلاقات الودية
بينه وبين الزعماء السياسيين في ذلك العصر (١)

ولقد كان في استطاعة أى انسان أن يتنبأ بان الجيش متى سئمت
له فرصة التقدم الى الامام مرة اخرى فلا يكون ذلك لخدمة مصالحه
الشخصية بل لخدمة مصالح البلاد السياسية العامة . ويظهر ان حكومة
مصر «ومستشاريها» الاوربيين الى ما بعد فتنة أول فبراير بقليل ادركت
خطر استمرار التحرش بالجيش فسمت أنهتة خواطر الضباط المهاجرة
بان دفعت مرتباتهم في مواعيدها وكررت وعدها لهم مراعاة العدل
في الترقية . فلم يأت شهر مايو حني كانت الحالة قد تحسنت الى حد
استطاع معه «السير ادوار ماليت» قنصل بريطانيا العام أن يبرق
لرؤسائه « بان لديه ما يحمله على اعتقاد ان الثقة أخذت تعود الى ما

(١) راجع كتاب بلات السالف الذكر ص ١٤٣ و ١٤٤

كانت عليه « (١) ولحسن الحظ أو لسوءه لم تلبث هذه الثقة الا زمنا يسيرا . فان رياضاً بعد أن ظن انه هدأ روع الضباط بدأ يفكر في الوسائل التي يمكنه بها التخلص من عرابي ورفقائه ليقضي على الحركة الدستورية التي أخذت تنمو في الجيش في مهداها فشرعت الجواسيس تقتفى خطواتهم ووضعت منازلهم تحت المراقبة المستمرة وتواترت الاشاعات عن إعداد مشروع دنيء لاغتيال عرابي وبعض كبار زملائه وأصبح محمود سامي الذي كان معروفاً بصداقته لعرابي والدستوريين عرضة للمضايقات الدنيئة وكثيراً ما غالبه الخديوي ورياض . (٢) ومن المستحيل أن يعرف الى أي حد كان كل هذا بناء على تحريض المراقبين اللذين كانا على علم طبعاً بهذا التحرش من جهة النظار . ومن المؤكد انهما لم يفعملا شيئاً لوقفه بل انهما سمحا لرياض بالاستمرار في خططه الخطيرة . وكان الرجل الوحيد الذي احتج على هذه السياسة هو البارون « دي رنج » قنصل فرنسا العام الذي كان شديد العطف على الحركة الوطنية الى حد أنه انحاز الى عرابي في خلال حوادث فبراير . لانه رأى فيها خير دافع لعدوان انجلترا - بيد أن الخديو لهذا السبب نفسه اضطر أن يطلب الى الحكومة الفرنسية استدعاءه وحدث للبارون دي رنج ما حدث للمستتر فيفيان . فقد استدعى في آخر

(١) مصر رقه ٣ سنة ١٨٨٢ ص ٨٢
(٢) راجع كتاب بلغت السالف الذكر ص ١٤٦

يوم من الشهر عينه (١) واذا ذاك خلا الجو لرياض ولم يعد يخشى أحداً سوى الضباط أنفسهم ولكيما يجردهم بتاتاً من المقدرة على المقاومة قرر في شهر اغسطس أن يرسل الاورطتين اللتين كانتا بقيادة عرابي وصديقه الحميم عبد المال الى أطراف البلاد الاولى الى اسكندرية والثانية الى دمياط

ولما اعترض محمود سامي على تلك الفكرة طلب اليه أن يستقيل ومن ثم اعطيت نظارة الحربية الى داود باشا صهر الخديو وهو أحد كبار الرجعيين وقد كان دائماً على استعداد لارتكاب أى شيء مرضاة للعصبة الحاكمة . وكان هذا التعيين ايذاناً لعرابي وأصدقائه بأن وقت العمل قد حان . فكانت فاتحة العمل أن رفض طاعة الامر الذي اصدره داود باشا في يوم ٨ سبتمبر بترحيل الاورطتين ثم أرسل في صبيحة اليوم التالي اخطاراً الى توفيق باشا في قصر الاسماعيلية اخبره فيه بأنه هو وجنوده سيككونون بانتظاره في سراي عابدين وفعلاً سار باورطته قاصداً ساحة عابدين تصحبه الاورط الثائرة الاخرى من فرسان ومشاة ومدفعية وعسكر أمام السراي وقبيل الساعة الرابعة بعد الظهر وصل الخديو يحف به مستشاروه رياض وسير اوكلند كلفن المراقب الانجليزى العام والقائدستون الاميريكي وبمض ضباط آخرين

(١) راجع «مستندات ومختارات» التي سبقت الاشارة اليه وراجع أيضاً «كتاب مصر الحديثة» لاورد كرومر المجلد الاول ص ١٨٠

وكان وصوله بعد أن طاف بعدة مراكز عسكرية - عملاً بإشارة
كلفن - ليستوثق من اخلاص جنودها . فلما تلاقى الخديو بعرايى
كان المنظر رهيباً جداً كما وصفه عرايى نفسه فيما بعد (١) وانا لنعلم



السير ادوارد غورست

صاحب سياسة الاتفاق الوردى

من مصادر اخرى (٢) أن مستشارى الخديو وعلى الاخص سيراو كلفن
كلفن الحوا عليه بان يقتل عرايى فى الحال رمياً بالرصاص على رأى
من الجنود ولكن توفيق خاتته قواه وكان كل ما فعله أن اصغى لاقوال
عرايى وبعد تبادل بعض الفاظ الغضب معه دخل السراى تاركاً اتمام
المفاوضة للمستركوكسون القنصل العام بالنيابة الذى جعل يتردد عدة

(١) راجع كتاب بلنت المذكور آنفاً ص ١٤٨ - ١٥٠

(٢) راجع كتاب لورد كرومر المذكور آنفاً ص ١٤٨ - ١٨٨

مرات على السراى يحمل حديث كل منهما للآخر . واخيراً أسفرت هذه المفاوضات الطويلة عن اذعان الخديو التام . وكانت المطالب التى قدمها عرابى منحصرة فى ثلاثة أمور - اسقاط الوزارة ومنح الامة الدستور وزيادة الجيش حتى يبلغ حدة الاقصى وهو ١٨٠٠٠ جندى وقد لبى الخديو هذه المطالب الثلاثة وتفرق الجنود وسط هتاف الشعب وتهليله قاصدين ثكناتهم

وهكذا انتهت الثورة دون اراقة قطرة دم واحدة فى سبيلها (١) وقد اتفق أن المستر بلنت نفسه كان موجوداً فى مصر فى ذلك الوقت وأن وصفه لمظاهر الابتهاج والفرح العام فى القاهرة وغيرها من الجهات (١) ليتفق فى جميع تفصيلاته وما شاهده جيلنا الحاضر من الافراح فى تركيا بعد ٢٤ يولية من العام الماضى وفى روسيا بعد صدور منشور القيصر

(١) بأبى عقل لورد كرومر الميرفراطى ان يرى فى حوادث يوم ٩ سبتمبر شيئاً سوى مجرد «قننة عسكرية» وانك لتجد فى نهايه المجلد الثانى من كتابه « مصر الحديثة » جدولاً تاريخياً للحوادث وقد دونت فيه حوادث يوم ٩ سبتمبر كالآتى « تمرد الجيش المصرى مرة أخرى . سقوط وزارة رياض . تعيين شريف باشا رئيساً للوزارة » وربما كان العمل الذى قام به الحوود الاتراك بقيادة انور بك و نيازى بك فى يولييه سنة ١٩٠٨ «قننة عسكرية أيضاً .» (٢) راجع كتاب بلنت المذكور أعفا ص ١٥٢ - ١٥٣ . ولا بأس من ايراد بعض اجل وردت فى وصف تلك الافراح قال: «ان الاشهر الثلاثة التى تلت تلك الحادثة المشهورة كانت من أسعد الاوقات التى شهدت مصر من الوحشة السياسية . وانى لغتبط لان المقادير اسمدتى بروية ما حدث بعينى رأسى فلم أقف على اخبارها بالسماع والا كنت ارتدت فى صحتها . وفى الواقع أنى لم اشهد فى الماضى ولا اشهد فى المستقبل شيئاً يشبه ما حدث بحال ما . فان الاحزاب السياسية على نكرة ابها وسكان القاهرة قد اتحدت كلمة مؤمناً لتحقيق تلك الامنية الوطنية العظيمة لا فرق على ما يظهر بين الخديو وبين سائر الرعية . . وسرت فى مصر رنة الفرح بشكل لم يسمع بمثله فى وادى النيل منذ مئات السنين . وليس من المبالغة أن نذكر أن الناس حتى الغرباء منهم كانوا يستوقفون بعضهم بعضاً فيتماقون فى الشوارع فرحين بمهد الحرية الجديد المدهش الذى طلع عليهم على حين فجأة طالع العجر أثر ليلة بحيفة طويلة »

يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠٥ . فان حملة صادقة من الجيش كانت كافية
لتحرير أمة بأسرها من قيود الاستعباد وفتحت أمامها طريق الإصلاح
الدستورى الحقيقى . وقد عهد عرابى الى شريف باشا المعروف بنزعتة
الدستورية منذ أيام اسماعيل بتشكيل وزارة وطنية وجعل يوم ٢٦
ديسمبر موعد اجتماع مجلس شورى النواب .

ولكن كيف كان وقع نبأ الثورة فى أوربا ؟ لقد وصف السير وليام
جريمورى . وكان اذ ذاك من الافراد القليلين الذين ايدوا الحركة
الوطنية- ذلك الوقع فى خطاب ارسله الى التيمس (١) جاء فيه « ان ميلاد
الحكومات الجديدة يعان عادة بدق الطبول وضرب الدفوف ولكن
هذه الحكومة الوطنية لم تفز من دول اوربا الحرة بدعوة طيبة واحدة
مع أن سكان مصر قد رفعوا اكفهم ضارعين الى الله أن يمد في صمرها
ويكمل أعمالها بالنجاح . فلقد قدمت تلك الحكومة الى العالم بين اعراض
الساسه وقدر رجال الحكومة ولعن الاسواق المالية » . وكانت الصحافة
الانجليزية قد بدأت فعلا بعد فتنة أول فبراير تدخل الذعر فى أنفس
الجمهور لظهور قوة جديدة فى ميدان السياسة . فقد تبين أن الجيش
باخضاعه الحكومة المصرية لارادته قد ادخل على الحالة عاملا جديدا
قضى على التدابير السابقة قضاء مبرما وجعل تحديد المركز من جديد
امرا ضروريا لا مندوحة عنه فى الغالب . وثرعت التيمس تشير بنعموض

الى « ما لانجلترا من المصالح السياسية العظيمة في مصر » تلك المصالح التي لا يمكن التخلي عنها بحال من الاحوال وفي شهر مايو سافر السير إدوارد ماليت الى الاستانة في مهمة غامضة لاستطلاع رأى الباب العالي على ما يظهر وتبين مقدار استعداداته لاتخاذ ما يلزم من الاجراءات لصد هراي واخماد فتنة الجيش (١) ولا بد أن تكون قد دارت وقتذاك مفاوضات سياسية كثيرة لا تزال في طي الكتمان فان مراسل التيمس الاسكندري المطلع على الاحوال اعترف فعلا في شهر أغسطس أي قبل الرحلة بانه « لا يوجد مصرى خبير يخالجه أدنى شك في أن بريطانيا وفرنسا تتلا كان الان من أجل امتلاك مصر النهائي وان هذا التلاكم يجرى الآن بالقفايز » (٢)

على ان ثورة ٩ سبتمبر كانت هي التي اثارت ثائر سياسة اوربا عامة وانجلترا وفرنسا خاصة . وكأنما كان صيحة في واد ذلك المنشور الذي وزعه عرابي في ذلك اليوم المصيب على ممثلي الدول العظمى يشرح لهم فيه العوامل التي دفعت الجيش الى فعل ما فعل ويؤكد لهم ان النظام الجديد « سيستمر على حماية مصالح جميع رعايا الدول الموالية » (٣) ولقد شعر القوم بحق ان القائمين بالحركة الوطنية مهما حسنت نياتهم لن يستطيعوا عدم مساس مال الاجانب من المصالح المتعددة التي تمثلها

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٢٤

(٢) التيمس يوم ١٧ أغسطس سنة ١٨٨١

(٣) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٤ - ٥

المراقبة الاوربية وكثرة الموظفين الاجانب والرخص العدة التى يتمتع بها الاجانب بعثهم بالامتيازات الممنوحة لهم . وكانت اوربا على يقين من أن مصالحها المزعومة في مصر قائمة على مجرد النهب والسلب وانها ستضحي عاجلا أو آجلا في سبيل ما هو أهم منها الا وهو مصالح الامة المصرية متى اصبحت مصر مستقلة عزيزة الجانب . وبهذا اعترف مراسل التيس الاسكندري اذ قال « ان من العبث اخفاء هذه الحقيقة فان القائمين بالحركة لا غرض لهم سوى هدم التدخل الاجنبى في الادارة المصرية واذا جاز القول بان تلك النية كانت منذ اسبوعين قاصرة على لقيف من الضباط فانها ليست كذلك اليوم . ان سكان الاسكندرية والقاهرة المدنيين على الاقل - وهم المعروفون عادة بعدم الاهتمام بما يحدث من الامور - يحبذون عمل الجنود كل التحييد وهم الآن أشد جرأة من غيرهم على الجهر باغراضهم » . (١) وهذه أقوال مبالغ فيها طبعا لان « هدم التدخل الاجنبى » ما كان يعقل ان يكون الغرض الرئيسى من الحركة الوطنية بل كان غرضها المباشر الاستقلال بحكومة البلاد .

واذ كان التدخل الاجنبى حائلا دون تحقيق تلك الغاية فقد كان يعتبر بلا ريب عقبة ينبغى ازالتها بمنتهى السرعة . ففى الحال شرعت الصحف الوطنية التى تعاطف شأنها كثيرا - كما هو المعتاد فى اوائل أيام الحرية - توجه انتقاداتها الى ما كانت من الاعمال الادارية في عهد

(١) التيس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

المراقبة (١) بل ان البرلمان نفسه قام بعد ذلك يطلب الى المصالح المختلفة ان توافيه بالتقارير المسهبة ليفضح بها المساوىء التي ارتكبتها من كانوا مسيطرين على تلك المصالح ولبهتدى بها في ادخال ما يراه لازما من الاصلاحات : والواقع أن الحركة كلها وما نتج عنها من الثورة كانت تكون عديمة المعنى اذا هي لم تؤد الى تحرير البلاد من النير المزدوج نير الاستبداد الوطنى والمراقبة الاجنبية وان البرلمان ما كان ليكون ذا فائدة مطلقا ان لم يكن بمثابة مدفع يدك حصون هاتين القوتين الرجعتين فلا جرم اذن ان احدثت انباء الثورة شيئا من الذعر في اوربا عامة وانجلترا وفرنسا خاصة . فمنذ خلع اسماعيل لم يدر في خلد رجال السياسة أو حملة القراطيس ان مصر قد تسبب لهم متاعب جديدة في المستقبل . ثم ها هي تدابير جمجمة الجميلة تنهار دفعة واحدة . ولكن ماذا عسهم يصنعون ؟ فالشرذمة الصعبة المراس من الجمهور وبينها من كان منذ عامين يندد

(١) راجع ما ورد في ص ١٦٤ من كتاب مستر بلنت الانف الذكر اذ قال : « الآن وقد أصبحت الصحافة حرة فانها بدأت تندد بما حدث من المساوىء الشنيعة في العهد الماضى مثل الحور في تقرير الضرائب ومحاكمة الاوربيين على حساب الاهالي في عهد المراقبة المالية الاجنبية وكثرة عدد الوظائف الكبرى غير الضرورية واشغالها بالانجليز والفرنسيين وسيطرة هؤلاء على ادارة السكة الحديدية ومصلحة الدومين اللتين أصبحتا في أيدي وكلاء آل روتشيلد وتلك الفضيحة وهي اهانة دار الاوبرا الاوربية بالقاهرة يبلغ و ٩٠٠٠ جنيه في العام في حين ان البلاد كانت في حالة فقر مدقع . ولقد حملت الصحف حملة شعواء . . على المواخير وبيوت الخمر ودور الفناء المنحطة التي أخذت تنتشر في انحاء العاصمة في ظل الامتيازات واغضبت كل مسلم غيور على دينه . وقد أشار اللورد كرومر في المجلد الثاني من كتابه الانف الذكر ص ١١٢ الى تلك الحملة الصحفية فقال : وفي الوقت نفسه كانت الصحف الوطنية تستثير حفيظة الاهالي اذ جعلت تحمل على الاوربيين وطريقتهم في الحكم بشكل يحرك التعصب الدينى الاسلامى . »

بخلع اسماعيل تنديداً شديداً وينحى باللائمة على انجلترا لتدخلها في شؤون مصر - غيرت رأيها الآن وأصبحت تحض على احتلال مصر في الحال (١).

وفي خلال إعامين من هذا التدخل الذي لا مسوغ له وإنشاء المراقبة السياسية اعتادت آذان الجمهور على سماع ان مصر لم تعد بعد دولة مستقلة فترتب على هذا ان الفريق الآنف الذكر لم يلق معارضة تذكر عند ما اشار باحتلال وادي النيل بل اكتفى المعارضون بزعمهم ان الاحتلال الانجليزي سيلاقى معارضة حتماً لا من فرنسا فحسب بل من اوربا على الأرجح ومن ثم يصير الاحتلال محفوفاً بالخطر . كذلك رؤى من ناحية أخرى ان فكرة الاحتلال المشترك بواسطة انجلترا وفرنسا لا تقل في خطورتها عن الفكرة السابقة اذ كان معنى ذلك احتلال انجلترا وفرنسا لمصر احتلالاً دائماً وهو ما يقضى قضاء مبرماً على مطامع بريطانيا القديمة الاستعمارية فلم يبق والحالة هكذا الا ان تختار انجلترا اخف الضررين فتعود الى حيلها العتيقة وتدعو تركيا للتدخل مع تربص الفرصة المناسبة للقيام بعمل حاسم (٢).

ومع ذلك قد حبط سعيها لتنفيذ تلك الفكرة حبوطاً مخزياً ذلك أن اللورد غرانفيل بمجرد أن سمع بالثورة اراد ان يسبق فرنسا الى

(١) راجع خطاب سبر جوليان جولد سميث للتيمس بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١
(٢) كانت التيمس بصعة خاصة من هذا الرأي مما اياها كانت الى عهد قريب تعتبره ضرباً من الحيلالات

العمل فكاف القائم بأعمال السفارة البريطانية في باريس بمقابلة المسيو بار تليمي سنت هيلير وزير خارجية فرنسا اذ ذاك ليباحثه في الحالة الجديدة « بحرية » وليبين له « ما تعلقه حكومة جلالة الملكة من الاهمية الكبرى على خطة التهدئة والمسالمة من جانب حكومتى انجلترا وفرنسا في الازمة المصرية الحاضرة » (١) بيدان سنت هيلير لم يكن اقل مهارة من لورد غرانفيل . فقد صرح للمستر ادامز بأن « سياسته نحو مصر اشهر من نار على علم لم يطرأ عليها اي تغيير وتتلخص في وجوب استعمال الصراحة المطلقة بين الحكومتين في المستقبل كما كانت حالهما في الماضي مع استمرار اشتراكهما في العمل مهما كانت الظروف » . وهو على استعداد — كما اعترف المستر ادامز في تقريره عن هذه الحادثة « للاتفاق مع فخامتكم في الوقت المناسب على اتخاذ ما يستقر عليه رأى الحكومتين من الاجراءات وانه اشار فعلا الى بسط رقابة عسكرية انجليزية فرنسية على مصر . وقد عارض سعادته معارضة شديدة في ارسال جنود تركية الى مصر في الظروف الحاضرة لان ذلك يؤدي الى تعزيز نفوذ السلطان في مصر » ولشد ما كان وقع هذه الصدمة العنيفة التي تركت اللورد غرانفيل حائرا مرتبكا فعمد الى مناورة سياسية بان زعم انه نمي اليه ان الخديو قد طلب الى الباب العالي ان يتدخل في النزاع فيرسل جنودا تركية . ومع ان الحكومة البريطانية تمنع في الوقت الحاضر في استعمال

(١) يجد القارىء هذه الماوضات بنماها في مصر رقم ٣ (١٨٨٢)

وسائل القمع والعنف الا انها مع لك « لا ترى بأساً من ان يرسل السلطان بموافقة إنجلترا وفرنسا قائداً تركيا الى مصر ». ولكن سنت هيلير لم يكن ليوافق على هذه الفكرة أيضاً بل آثر « بسط رقابة عسكرية مشتركة يضطلع باعبائها قائد فرنسي وآخر انجليزى فيعيدان النظام الى الجيش المصرى ». ثم اضاف الى ذلك قوله « ان ارسال قائد تركى قد يؤدى الى اجراءات اخرى تكون خاتمتها احتلال تركيا لمصر بصفة دائمة ». فلم يسمع اللورد غرانفيل الا النغاء الامر الذى سبق ان ارسله الى لورد دوفرين السفير البريطانى فى الاستانة وطلب اليه « ان يقنع السلطان بالعدول عن ارسال قائد تركى الى مصر » وعلى العموم « ان ينصح للباب العالى بأن لا يتسرع فى امر من الامور » .

وقد حدث كل ذلك فى خلال الخمسة الايام التى اعقبت الثورة وكانت النتيجة ان إنجلترا اقتنعت بعجزها عن عمل اى شىء حاسم ضد الثورة الا اذا رضيت عن فكرة الاحتلال الفرنسى الانجليزى لمصر وبذا تقضى الى الابد على كل فرصة قد تسنح لها فى المستقبل للانفراد باحتلال مصر . وقد ظل استياء الصحف من هذه الحالة ماثلاً بطريقة غريبة الى وقت طويل فقد كتب مراسل التيمس الاسكندري يقول (١) « لقد تمكنا فى خلال عامين اثنين من اصلاح الفساد الذى ترتب على اسراف عشرة اعوام ثم اننا حسنا حالة الفلاح المالية وخلصناه من الظلم

(١) راجع رساله بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

والاستبداد فكانت نتيجة كل ذلك انه وجد نفسه اليوم اشقى منه في عهد اسماعيل باشا . فاذا ما استمعت له شكا اليك من ان الموظف الانجليزى يتناول مرتبا يزيد اضعافا مضاعفة عن مرتب الموظف المصرى وان غاية الانجليز الحقيقية هي تنظيم الادارة المالية التى يهتمون بها انجلترا امرها وانه ينبغى عليهم ان يعملوا بلا أجر أو ان يتقاضوا هذا الاجر من انجلترا ... فان كنا لا نريد الا فعل الخير لذاته فجدد بنا ان تمنحى عما نحاوله ولا سيما ان الشعب يبغضنا ولا يثق فىنا مطلقا هذا فضلا عن اننا نتسبب في اثاره القلاقل عن غير عمد » وان هذا العويل ليدكرنا بقصة الثعلب المذكورة في خرافة ايسوب ولكن عنقود العنب في هذه الحالة لم يكن بطبيعته بعيدا عن متناول القوم بل ان السياسة الفرنسية هي التى اقصته عنهم . وقد كتبت التيمس تعليقا على اقوال مراسلها فقالت (١) « وسواء اكان ذلك هو الشعور العمومى أم لم يكن فقد كان ينبغى ان يحسب حسابه . وان وجوده الآن ليجعل دفاع احدى الدولتين (انجلترا وفرنسا) عن الاستقلال المصرى مهمة شاقة . فاذا ما ظهرت انجلترا اذتياحها لتلك السياسة التى قد تكون من جهة اثل الاعلى للسياسة التى ينبغى اتباعها فانها تكون قد اقرت نفس السياسة التى كانت تميل اليها فرنسا والتى كان آخر من عمل بها المسيو دى رنج ممثل فرنسا الذى لا يزال العهد به قريبا » .

ولعمري ان مثل هذه الاقوال من صحيفة استعمارية انجليزية هو عنوان التشاؤم الصريح ولكن الانسان لا يسمعه الا ان يسلم بوجود مسوغ لهذا الشعور فحسبك ثورة تنطوى على الجرأة الشديدة لا تهدد مصالح انجلترا المالية بل تهدد مصالحها السياسية أيضاً ومع ذلك فليس ثمت من وسيلة لدفع الاذى وذلك نظرا لما وقف فرنسا . وقد كتبت التيمس (١) تقول « وبما تحتم علينا الظروف قريبا أن نسير على المبدأ الذى أساسه ان انجلترا مادامت مهيمنة على الهند فانها لا تستطيع أن ترى مصالحها السياسية فى مصر فى المقام الثانى » . وهى كلمات تدل على الجرأة ولكنها مع الاسف ذهبت صيحة فى واد لان انجلترا لا يمكنها أن تشتبك فى حرب طاحنة مع العالم كله من أجل مصر فلم يبق أمامها غير أن تذعن للمقادير وتترقب الفرص .

ومع ذلك فقد كانت ثمت بارقة امل ضئيلة أشار السير اوكلند كلفن وقتئذ اليها فى مذكرة خاصة . ذلك أنه كتب بعد الثورة بعشرة أيام يقول (٢) « أما فيما يختص بالحالة العامة فهى فى نظري أشبه بمجرد هدنة . فالاتفاقية التى توصلنا الى عقدها تفسح لنا الوقت قليلا لنستطلع فيه كنه القوى التى تعمل حولنا وما ينبغى علينا عمله للاستفادة منها أو للقضاء عليها ... فالجيش ثمل بما ناله من ظفر والضباط

(١) التيمس فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) راجع كتاب لورد كرومر الالف الذكر ص ٢٠٦ وما بعدها . ولا توجد هذه الوثيقة بين الأوراق البرلمانية المنشورة ويظهر انه رؤى من الحكمة اخفائها .

دخل في روعهم أن مهمتهم هي تخليص مصر وانايتها الحرية . أما الاعيان الذين يوجد منهم الآن في القاهرة عدد عظيم فانهم وان كانوا قد استباحوا لانفسهم حق المطالبة بتوسيع الحرية المدنية وأنكروا على الضباط الحق في تقديم العرائض أو التدخل في المسألة - الا أنهم كانوا لا يقولون عنهم رغبة في الحصول على بعض الحقوق . وتسير الأمور في طريق التسوية بشكل منظم يدعو الى الاعجاب ولكن يترتب الأمل في النجاح النهائي على (١) تفرق الجنود الى المراكز المخصصة لهم (٢) وعلى ما يظهره الاعيان في مطالبهم من روح الاعتدال (٣) وعلى مهارة الوزراء وحزمهم في سلوكهم مع الجيش والاعيان ... والى هذه الغاية أريد أن انصرف فأقدم لشريف باشا النصيحة متى حان وقت المناقشة . وصفوة القول هي أننا نرجو بالنصيحة التعجيل في تنفيذ الاجراءات الخاصة بالجيش ومناقشة عرائض الاعيان مناقشة معقولة عسى أن نتوصل الى تحويل هذه الهدنة الى سلام دائم .

ومن هذا يرى الانسان ان كل ما كان السير او كاند كلفن يؤمله هو أن تكون العناصر المدنية في الحركة الوطنية أكثر اعتدالا وأسلس قياداً من الجيش حتى اذا تحقق هذا الامل وأمكن التخلص من الجيش وقواده امنت عواقب الثورة . وفي الواقع لم يكن ثمت

شئ يستحيل تنفيذه في هذه الخطة فان الحزبين اللذين قاما بالحركة الوطنية كانا في الحقيقة يمثلان طبقتين متضادتين مختلفتين عن بعضهما اختلافا شديداً كبيراً. فالأعيان كانوا يمثلون طبقة الاغنياء أصحاب الأراضي الواسعة ومعظمهم من الأتراك أو الجراكسة . أما الجيش فقد كان رجاله من الفلاحين . علي ان شريف باشا نفسه كان رجلاً تركياً من كبار الملاك في مصر وربما كان آخر ما يروق له هو أن يدافع عن حقوق الفلاحين . وفي التاريخ أمثلة عديدة على ثورات يرجع جذورها الى نفس الطبقات التي رفعت على اكتاف الثورة الى منصة الحكم . ويوجد ما يحمل علي اعتقاد ان يتكرر هذا في مصر . بل ظهرت بوادره فأن شريف باشا أكد فعلاً للسير ادوارد ماليت في يوم ٢١ سبتمبر أى بعد يومين من ارسال المذكرة السالفة الذكر الى لندن بأنه « ينوى فيما بعد أن يدعو مجلس شورى النواب للاجتماع وانه يأمل أن هذا المجلس يصبح تدريجياً الممثل الشرعي لحاجات البلاد الداخلية وبهذا يجرد الجيش من الصفة التي انتحلها لنفسه في الحركة الاخيرة (١) . ولعمري ما أبلغ كلمة « انتحلها » هذه ان صبح أن شريف باشا نطق بها فعلاً إذ تدل على مبلغ استعداد الناس لتناسي الاسباب التي كانت سبباً الى تبوؤهم منصة الحكم . وفضلاً عن ذلك فإنها دلت على فراسة السير

(١) كتاب اللورد كرومر الالف الذكر ص ٢٠٦ . وقد أحست حكومة ذلك الوقت هذا المستند أيضاً

أوكلند كلفن في امكان التفريق بين الاعيان والجيش الذي كان الدعامة الحقيقية الوحيدة للثورة^(١)

وهكذا لم يسع انجلترا بعد ان رأت استحالة استعمال الشدة في هذه الظروف الا أن تستقر في مكانها مؤقتاً وتترقب ما تأتي به الحوادث مؤملة أن تكون النتيجة خيراً مما كان يتوقعه الانسان من استقرار الحالة السائدة وقتذاك . ولقد كان هذا الامل ضعيفاً بلا ريب كما أن تغلبه في نفسها كان مأساً بكرامتها ولكن ماحيتها اذا كان ذلك جهد استطاعتها . ولعمري إنه لموقف لا تجدي معه القوة شيئاً .



(١) ذكر اللورد كرومر في كتابه الاف الذكر هي ١٨٨ « انه كان في استطاعة الدياسي المذك الاستمادة من ميل الحزبين الى العرق . فلهذا كان أهم ما في الامر أن لا يتحدا

الفصل العاشر

وقفة أنجلترا بين السلم والحرب

في خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ١٨٨١ بدأت الأمور في مصر تسير سيراً هادئاً كان في ظاهره مطابقاً لرغبات السير أوكلند كولفن فلم يبد من عرابي ما يدل على الجنوح للديكتاتورية بل أظهر من أول الأمر استعداداً للنزول على حكم العقل واتباع رغبات الفريق المدني من القائمين بالحركة الوطنية. فما كادت الثورة تمخض نارها حتى وجه بنفسه دعوة للاعيان يستحضرهم فيها للقاهرة للاتفاق معهم على ما يجب اتخاذه من التدابير الأخرى. ولما تولى شريف باشا رئاسة الوزارة أظهر عرابي رغبته في مغادرة القاهرة بصحبة فرقته تنفيذاً لأوامر الوزارة السالفة. وقد غادرها بالفعل في يوم ٦ أكتوبر حيث احتشدت الجماهير الخفيرة لوداعه بالمحطة. وقد خطب الناس فتغنى بالثورة السلمية التي قاموا بها وامتدح « ماعمله الجيش الذي يتجه نحو الغاية الوحيدة التي تصبو إليها البلاد ألا وهي خير الأمة (١) ». ولقد حضر إلى القاهرة فيما بعد يصحبه من ضباط الأورط الأخرى ضابطان برتبة أميرالاي لمقابلة السير أوكلند كولفن لمقابلة خاصة فكان

(١) راجع كتاب لورد كرومر السالف الذكر ص ٢٥٨ وكتاب بلنت المذكور ص ١٧٠

لكلامه - باعتراف السير ادوارد ماليت نفسه - « وقع حسن في النفوس » وقد أنكر عرابي - كما قرر السير ادوارد ماليت - « وجود أى عداء نحو الاجانب قائلًا إن كل ماعرفه المصريون عن الحرية ومعظم ما نالوه منها إنما يرجع الفضل فيه للاجانب (١) . ولم يخف السير اوكلند كولفن نفسه دهشته المنطوية على السرور لهذه المقابلة فقد كتب يقول « ان ماتركه عرابي في نفسى من الاثر باعتداله في الكلام ورزائته ولهجته السلمية - جماعى أعتقد بأنه رجل مخلص ماضى العزيمة ولكنه ليس بالرجل العملى (٢) » . وهى حقيقة لا ريب فيها وفي الواقع فان أنصار الاحتلال فيما بعد كانوا هم وحدهم الذين تخيلوا أن ذلك الفلاح الساذج والوطنى الغيور ليس الا مشاغبا يرمى الى أن يكون كقيصر . على أن عرابي كان فى الحقيقة - باعتراف كل من عرفه شخصيا - فيلسوفا خياليا أكثر منه جنديا أو ثوريا سواء بنزعه أو عن عقيدة (٣) . نعم كان عرابي قبل كل شىء رجلا خياليا كما لاحظ ذلك السير اوكلند كولفن - ولكنه لم يكن خياليا بالمعنى الذى يقصده الموظف الانجليزى الهندى الماكر بل بالمعنى الاسعى

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٧٢
 (٢) راجع كتاب المارد كوهى السالف الذكر ص ٢١٠ . أشار مراسل التيمس الاسكندري فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ الى المطالب التى قدمها عرابي وقتئذ فقال « ان مطالبهم ليست ثورا محمدا من الاحوال بل ان كل ما يريدونه هو أن يحل العدل والنظام محل الظلم والاستبداد . وقد وصف عرابي به لسان الحرية العربية المصيح »
 (٣) راجع وصفه ص ١٤٠ له - وكان « ر » معروفة جيدة - فى كتاب التاريخ السرى ص ١٣٩ و ص ١٤٠ .

الذى يراد به أن يكون زعيم كل ثورة عمليا . ولقد أظهرت الحوادث
فيما بعد أن لرجل لم يكن بحال ما أهلا للعبء الذى ألقاه التاريخ على
عاتقه فى أحوال غريبة . وقد جاء ذلك مؤيدا لرأى عارفيه فيه وهو أنه



لورد غراى

وزير خارجية إنجلترا

كان خيالياً عظيم الثقة بالناس لا مأرب له عدا خدمة بلاده ولكنه لم
يكن مثال العمل ومضاء العزيمة .

علي أنه برهن فى ظرفين آخرين علي أنه ليس بذلك المشاغب

الخطر الذى ملا نفس السير اوكلند كولفن رعباً فى الماضى . فعند ما صدر الامر العالى الخديو « بدعوة مجلس النواب الى الانعقاد اشتد الخلاف بين شريف باشا وعرابى فقد أراد الاول أن يكون انعقاد المجلس على القاعدة الضيقة التى حددها قانون سنة ١٨٦٦ بينما أصر الثابى على تنفيذ قانون الانتخاب الذى وضعه شريف باشا نفسه فى الاشهر الاخيرة من حكم اسماعيل باشا ولكنه لم يعتمد بسبب خلع الخديو . وهذا القانون أكثر ديمقراطية من الاول . ولا جدال أن فى الحق كان بجانب عرابى . فقد كان عدلاً ان يستأنف النظام الجديد الذى قرره ثورة ٩ سبتمبر السير بالانظمة السياسية من النقطة التى وقفت عندها بسبب تدخل أوروبا العنيف . وقد ناضل عرابى عن رأيه أشد نضال وأيده فيه عدد كبير من الاعيان . ومع ذلك فان شريف لما أبى التحول عن رأيه - عملاً بوصية السير اوكلند كولفن - وهدد فعلاً بالاستقالة لم يمثل عرابى دور الديكتاتور بان القلجاً الى حكم القوة بل رضى فى النهاية ووافق على احياء قانون ١٨٦٦ (١)

أما الطرف الثانى فكان وقت تقرير اعتمادات الجيش فى سنة ١٨٨٢ . افان الخديو كان قد وعد فى ٩ سبتمبر بزيادة عدد الجيش الى ١٨٠٠٠ وقد رأى محمود سامى - ناظر الخارجية ان تلك الزيادة تتكلف ٦٠٠.٠٠٠ جنيه فعارض السير اوكلند كولفن محتجاً بأن حالة الخزانة لا تسمح بأكثر

من ١٥٠٠٠ ٥٢٢ جنيه وهو مبلغ كاف لا يبلغ عدد الجيش الى ١٥٠٠٠
وتلا ذلك نزاع طويل ينطوي على الخطر بين ادارة المراقبة والجيش.
لو أن عرابي كان حقيقة يريد أن يلعب دور الديكتاتور لانتهر تلك
ففرصة وأصر على رأيه لاسيما ان الجيش كان سنده الوحيد فضلا عن
النه كان عماد الثورة . الا أنه عدل عن رأيه بعد مفاوضات طويلة
أتملة على أمل ان يسد ذلك العجز بالامتناع في جهات أخرى (١)

ثم ان العناصر المدنية في الحركة الوطنية أظهرت بشكل لا يمارى
فيه استعدادها لانتهاج طريق الاعتدال . وددتوفر شريف باشا في
خلال فصل الخريف على وضع القانون النظامي الذي تحدد به سلطة
البرلمان واعتزم عرضه على مجلس النواب عند انعقاده في أواخر
ديسمبر . وبعد استشارات عديدة بينه وبين المراقبة قرر أن لا يتناول
اختصاصات البرلمان البحث في الاتاوة المفروضة للباب العالي ولا في
الدين العام وجميع ديون الخزانة مما ترتب على قانون التصفية أو العقود
الدولية الأخرى . فلم يسمح لممثلي الأمة بمناقشة هذه المسائل بل تقرر
تركها بتاتا للمراقبين وللوزارة . وتدرخص للبرلمان بأبداء رأيه في
الابواب الأخرى من الميزانية بدرز أخذ الاقتراع . أما فيما يخص
بسن تشريع جديد أو فرض ضرائب جديدة فقد خول البرلمان حق

(١) راجع نفس كتاب المص ١٧٧ . انكاستر امت ، وهو لم يرد في المراجع
السراوكلند كولن وعرابي .

اعطاء صوت قاطع فيها بمعنى أن القوانين أو الضرائب الجديدة لا تصبح نافذة ما لم يصادق عليها المجلس . ولكن حتى في هاتين المسألتين لم تكن للبرلمان سلطة البدء في العمل من تلقاء نفسه بل كانت هذه من اختصاص النظار وحدهم وهم ضلاعن ذلك لم يكونوا مسؤولين مسئولية تامة أمام البرلمان (١) .

ذلك كان مشروع دستور شريف باشا ومنه نرى أنه كان غاية في الاعتدال . بل ان اعتداله كان بمثابة تنازل الامة عن حكم نفسها بنفسها وهو أهم ما أحرزته الثورة التي لم تخمد بعد . اذ كيف تستطيع أن تحكم أمة من الامم متى نفسها حرمت من كل سيطرة على مالية البلاد ؟ بل إن مجلس الدوما الروسى نفسه وهو أقرب مجالس العالم النيابية الى الوهم يسيطر فعلا على قسم كبير من الميزانية فلا ينفذ الا بعد موافقة المجلس عليه اما فى الحالة التي نحن بصدها فقد اريد اخراج نصف الميزانية جملة من اختصاص البرلمان مع جعل رأيه استشاريا فقط فى النصف الثانى . فلا عجب اذا تدمر من هذا الترتيب الفريق الاكبر من المصلحين وطالبوا أن تكون للبرلمان السيطرة التامة على قسم الميزانية الذى لم يخصص لسداد الدين العام أو لاستيفاء التهميدات الدولية الاخرى على الاقل . . ومع ذلك فتعلم بيد من ذلك الفريق مايدل على أنه متشبث برأيه . تشبثا صحيحا . وقد قال بهذه

(١) اليمس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢

المناسبة الشيخ محمد عبده أحد كبار الزعماء الوطنيين «لقد لبثنا مئات السنين في انتظار حريتنا. ففى وسعنا انتظار بضعة أشهر أخرى» (١) أى ان المسألة كانت فى الحقيقة مسألة مصابرة يصحبها شىء من المساومة من الجانبين لذلك كان يؤمل الوصول فى النهاية الى تسوية ودية .

ولقد كان كل شىء يدل على اتجاه الامور فى سبيل حل الازمة حلاً مرضياً كما خطر للسير اوكلند كولفن . وفى ٤ أكتوبر عاد مسيو دى سانت هيلير الى محادثة اللورد ليونز السفير البريطانى فى باريس فى استصواب ارسال قائدين لمصر « ليكون لهما فى الجيش نفس المركز الذى للمراقب الانجليزى وزميله الفرنسى حيال المالية » (٢) ولكن اللورد غرانفيل كان الآن أقل ميلاً منه فى أى زمن سابق لسماع مثل هذه الاقتراحات فلم يحر جواباً بل أكد لموزورس باشا السفير التركى فى لندن فى حديثه معه فى اليوم نفسه « بأننا بقطع النظر عما هو دائر من الاشاعات لانزغب بالمرّة فى القيام بأجراءات ما ترمى الى الاحتلال الانجليزى أو ضم مصر إلينا - ومن باب اولى لانزغب فى أن تحتلها دولة أخرى أو تضبها إليها » (٣) على أنه حدث وقتئذ حادث كان كافياً لبيان هذه الامانى الكبيرة التى كانت الحكومة البريطانية تمنى نفسها بها لحل الازمة حلاً « مرضياً »

(١) راجع كتاب بات الانف الذكر ص ١٨٠

(٢) « مصر » رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٣٤

(٣) المصدر نفسه ص ٣٣٠

فان السلطان - مع أنه طلب اليه ألا يتدخل في الازمة - زين له أن أن يرسل الى مصر مندوبين للمحافظة على مالالباب العالى من حقوق السيادة . فما كاد المندوبان تظاً أقدامهما أرض الاسكندرية حتي خطا لورد غرانفيل نفسه - وكان يخلق به أن يعتبر الحادث محققاً لا منيته - الخطوة الاولى بأن اقترح على فرنسا الاحتجاج على عمل السلطان وذلك بأن يقدم السير ادوارد ماليت وزميله الفرنسى « مذكرة مشتركة الى الخديو وشريف باشا مغزاها أن لديهما تعليمات تنص على بان يقدموا لحكومة سمو الخديو ماتريده من المساعدة للاحتفاظ استقلال مصر الداخلى كما حددته الفرمانات الشاهانية »

بل ذهب لورد غرانفيل الى أبعد من هذا . ففي ٢٥ سبتمبر أى بعد عودته من الاستانة اقترح السير ادوارد ماليت على حكومته بمناسبة ما كانت عليه الاحوال عقب الثورة مباشرة أن ترسل بارجة حرية لترايط في مياه الاسكندرية خلال فصل الشتاء « لتخفيف وطأة ما يشعر به الاوريون في القاهرة والاسكندرية من الفزع لعدم وجود مكان مأمون يلتجئون اليه وقت حدوث قلاقل » . ولم يكن هذا طبعاً سوى مجرد تلميح ولكن بطريقة سياسية الى استصواب إيجاد وسائل الدفاع الكافية على مقربة من محل الحوادث للتدخل فى الامر اذا جد جد الثورة مرة أخرى ولم يفت هذا التلميح اللورد غرانفيل ففى نفس الوقت الذى قدم فيه اقتراحه السابق الى سانت هيلير « لصيانة

استقلال مصر الداخلى من الانتلاس الذى يحاوله السلطان اقترح
أيضاً أن ترسل كل من الدولتين بارجة حربية لتخفيف « وطأة الفزع »
وقد ابتهج المسيودي سانت هيلير أيما ابتهاج بسنوح تلك الفرصة
لتحقيق فكرة العمل المشترك ومن ثم صدرت الاوامر للبارجتين
بالسفر الى الاسكندرية . وسرعان ماظهر تأثير ذلك التصرف . فان
الجمهور فى القاهرة وفى الاستانة فزع أيما فزع وجعل الناس بعد ما
رأوه من البرقيات المقلقة الواردة من العاصمتين يتساءلون عن
معنى تلك المظاهرة البحرية الفجائية . وقد أبرق السير ادوارد
ماليت متأسياً نصيبه من المسئولية الى اللورد غرانفيل يسأله
كيف يفسر للخديو ورجال الحركة الوطنية هذا العمل
العدائى الذى لا مسوغ له . وهنا وجد اللورد غرانفيل نفسه
فى ورطة فقد كان حسب لتأثير المظاهرة فى الاستانة حساباً
أكبر من تأثيرها فى القاهرة . لان سياسته الاخيرة كانت
تقضى بقدر الاستطاعة بعدم إثارة وساوس المصريين . وماليت
أن اقترح اللورد دوفرين اقتراحاً أخرجه من ورطته ويتلخص
فى ابلاغ السلطان أن سحب البارجتين يتوقف على إعادة
مندوبيه الى الاستانة . فقبل الاقتراح وفى عشية وصول البارجتين
أضطر المندوبان الى أن يستأنفا السفر عائدين ادراجهما الى سيدهما

قبل أن يفعل شيئاً يستحق الذكر . ثم ما لبث أن عادت البارجتان (١) الى محطتيهما البحريتين ولم يكن قد مضى على وصولهما الى مياه الاسكندرية اربع وعشرون ساعة .

وان هذا الحادث ليفضح السياسة التي كان يقوم بها وزير خارجية بريطانيا وقتذاك في أقبح مظاهرها وانه ليدلك في الوقت نفسه على أن السياسة التي كان ينفذها القوم وقتئذ هي أن يتركوا حبل الحوادث في مصر على الغارب دون أن يتدخل أحد فيها أملا في أن يتمكن رجال من أمثال السير ادوارد ماليت والسير أوكلند من تحويل الثورة في اتجاه غير مؤذ وقد حان الوقت الذي بلغ فيه الرضا عن الحالة مبلغا كبيرا الى حد أن صار يتغني به القوم صراحة وأن يؤكّدوا لمن عسى أن يهمهم ذلك التوكيد - انهم لو واطبوا على السير كما بدأوا فلا يلبث أن يتحول ذلك الرضا الى فعل الخير حتما . وفي ٤ نوفمبر سطر اللورد غرانفيل الى السير ادوارد ماليت تلك الرسالة التي أصبحت منذ ذلك الحين أشهر من نار على علم . فقد أشار اللورد فيها الى ثورة ٩ سبتمبر واستبدال وزارة رياض بوزارة وطنية فقال (٢) « انك تقول انه كان ثمة اعتقاد عام بأن رياض كان يعتمد على تأييد انجليترا الخاص وان الخديو لم يستبقه في الوزراء الا لاديا من اغضاب حكومة جلالة

(١) مرسوقه ٣ (١٩١٢) ٥ - ٦ -

(٢) المصدر نفسه رقم ١ (١٨٨٢)

الملكة . ولكن ينبغي أن يفهم المصريون حق الفهم ان انجلترا لا تبقى قيام
وزارة مشايعة لها لان حكومة جلالة الملكة تعتقد ان وزارة كهذه لا تقوم
الا على تأييد احدى الدول الاجنبية او على ملاحدة المعتمدين السياسيين
الاجانب من النفوذ الشخصى لا محالة مخففة على السواء فى خدمة بلادها
وخدمة الدولة الاجنبية التى نطن انها قائمة لخدمة مصالحها » وان حكومة
انجلترا لتناقض اسمى تقاليد التاريخ الوطنى ان هى رغبت فى ان تقيد الحرية او
تعبث بالانظمة التى هى وليدة تلك الحرية ... ان الظرف الوحيد الذى نجد
فيه انفسنا مضطرين الى العدول عن تلك الخطة هو ان تضرب الفوضى
اطنابها فى مصر . ولعل القارىء الذى مشى معنا الى هذه النقطة من
الحكاية يلاحظ ان كل كلمة وردت فى تلك الرسالة نفاق لا مثيل له .
فان رغبة انجلترا ليست فى حادث اسقاط وزارة رياض القريبة العهد فقط بل
فى كافة الاحوال منذ ان عزل المفتش لافساح الطريق لاتفاقية غوشن جوير
وانصرفت الى تشكيل وزارة « حزبية » خاضعة لاوامر حملة القراطيس
متفذة لما آربهم السياسية . وبدلا من ان تتحاشى العبث « بالحرية المصرية
والمعاهدة التى هى وليدتها » لعبت دورا كبيرا فى خلع الخديو انتقاما منه
لعزله وزارة ولسن واستبدالها بوزارة وطنية مسؤولة أمام البرلمان
سم لاتنس ان انجلترا ساعدت على فرض رقابة سياسية على الادارة المصرية .
ما ثورة ٩ سبتمبر فلا يرجع الفضل فى نجاحها الى اى تقصير من جانب
الحكومة البريطانية فقد نصح معتمداها بقتل الثوار رميا بالرصاص ولم

يسلمها بالامر الواقع الا باعتباره « كهلة » يستأنفون بعدها تنظيم تدابير أخرى . ولعمري ان تاريخ مصر بأسره منذ عام ١٨٧٦ لدليل ناطق على نفاق ماخطه اللورد غرانفيل في رسالته واحسب ان كل ما لا قوله هذه من قيمة انها بمثابة اعلان بان انجلترا من الآن فصاعدا على الاقل ، ستجتنب العبث بالوزارة الوطنية مادامت سائرة في السبيل الذي لا يؤدي الى تكرار « حالة الفوضى » أو بعبارة اوضح مادامت ملتزمة الصمت ومتوخية الاعتدال وقابضة بيد من حديد على ناصية الجيش الثائر واحسب ان مما يدعو الى العجب ان تنقلب الحسنات سيئات اذا لم يتوفر حسن النية . ففي النصف الاول من شهر ديسمبر تقلد المسيوليون غامبيتا وزارة الخارجية بدلا من باركليسي سانت هيلير فبادر من فوره الى استئناف المفاوضات التي قطعها سلفه والتي كانت غايتها التدخل في شؤون مصر . وكان غامبيتا يقدر تماما ما يترتب من العواقب الوخيمة على انهيار سياسة الاحتفاظ بالحالة الراهنة التي تكاثفت الحكومتان على العمل بها ففي ١٤ ديسمبر فامح اللورد ليونز لافتا نظره الى قرب انعقاد مجلس الاعيان (١) واستحالة التكهن بما بقرعايه رأيهم . فقد تسود بينهم روح الاعتدال فيعملون على توطيد ساطة الخديو وقد ينضمون الى الجيش ويصرون على المطالبة بمشروعات احزاب الوطني المعادية للاجانب . لابل قد يقرون او يطلبون تدخل السلطان ضد انجلترا وفرنسا . فهلا

يحسن ان تستشير كلتا الحكومتين الاخرى فيما ينبغي ان تعملاه
بالاشتراك فيما بينها لو وقع ما يحتمل حدوثه من الحوادث ؟ الى ان قال
« فاول وأهم شيء هو ان لا تكون الحكومتان على اتحاد فقط بل ان تظهر
اتحادهما ذلك بشكل لا يدع للشك سبيلا في نفوس اصدقاءهما في مصر » .
وفضلا عن ذلك قد كان من الالهية بمكان ان تقوى سلطة وفاق باشا « وان
نزيده ثقة بتأييد فرنسا وانجلترا وان نبث في نفسه روح الثبات والنشاط .
واخيرا يستصوب قطع الطريق على الدسائس في الاستتانة وافهام
الباب العالي انه لا يمكن الصبر على اى تدخل لا مسوغ له من جهته » .
ثم مرت أربعة أيام قبل ان يرد اللورد غرانفيل على هذا الاقتراح
الذي يعتبر طبيعيا في نظر الفرنسيين وان كان الانجليز يعدونه غير ذلك .
وفي نفس هذا الوقت كان عرابي يساوم المراقبين في اعتمادات الجيش
وكانت الصحف البريطانية حافلة بالاشاعات المقلقة عن الحالة في مصر .
فقد قيل ان وزارة شريف وشيكة السقوط وان محمود سامي ميعين بدلا
من شريف وان عرابي قد وطد عزمه على القيام بثورة ثانية (١) ان لم يوافقه
المجاس على ما يطلبه من زيادة اعتمادات الجيش وابلاغها لنهايته العظمي
وكانت هذه كلها مجرد تهويلات ملففة ولكن للرد عن تفتيل اعارها
اهتمامه . فما كاد يقف على . اح غامبيا حتى رأى ان واجب ان يستفسر
من السير ادوارد ماليه عن حقيقة الحالة . وكذا رد عن السيد البريطاني

باعثا على أشد الاسف . فانه شرح حقيقة مطلب عرابي ولكنه سخر من احتمال استقالة شريف وتعيين محمود سامي في مكانه الى ان قال « ان المعروف ان لشريف باشا نفوذا كبيرا في البلاد بحيث لا يحتمل ان يفكر الضباط في خلعه بالوسائل العنيفة وفضلا عن ذلك لا أخالهم الاعارفين الآن ان مهمل ذلك العمل يؤدي حتما الى التدخل » (١) . وربما كان ذلك صحيحا وان كانت الفقرة الثانية تتنافى مع التأكيذ الذي اعطته انجلترا اخيرا باسمها لاتريده وزارة حزبية ومن ثم شرع السير ادوارد ماليت في ابداء رأيه ملاحظا ان « الحالة العامة لا يمكن مع كل تلك الاعتبارات ان يقال انها باعثة على الرضا . ثم ان عرابي موجود في القاهرة لزيارة قرينته المراضة في الظاهر واسكنه في الحقيقة لمقابلة الاعيان وقت افتتاح المجلس » . وختم السير ماليت رسالته قائلا « ومن المشكوك فيه كثيرا ان يسنطخ شريف او ينبل طويلا ان يكون رئيسا للحكومة مادام عرابي متمسكا بمثل دور المتصرف في مستقبل البلاد » .

ولاريب في ان هذه الرسالة كتبت تحت تأثير المتاعب المؤقتة التي نجمت عن مسألة عماد الجيش ولكن وصولها الى يدي اللورد غير انقيل في نفس الوقت الذي كدر يفكر فيه في وضع الرد على اقتراح غامبتيا كازلا اثر فعال . فلهذا ان لاورد غير انقيل ان ترسل الحكومة الى الخنفسار انذارا لارئيس كازلا لافترده الخبايا في رسالتهم

المؤرخة في ٤ نوفمبر . وفي اليوم التالي ارسل الى اللورد ليونز يقول « ان حكومة جلالة الملكة توافق تماما على ان الوقت قد حان لان تتناقش الحكومتان في الخطة التي يحسن بهما اتباعها » (١) ولقد كان هذاردا موبقا ومما يظهره بمظهر السخف بنوع خاص ان السير ادوارد ماليت اصبح بعد يومين ثنين يستطيع ان يخبر رئيسه بأن مسألة اعتمادات الجيش سويت تسوية مرضية باذعان عرابي لمطالب المرافقين . ولكن كان الوقت قد ازف واصبح النكوص مستحلا . وفي ٢٤ ديسمبر جرت محادثة ثانية بين لورد ليونز ومسيو غامبتيا رأى الثانى فى خلالها « ان خير وسيلة لمنع وقوع قتن جديدة فى مصر هو ان تعلن فرنسا وانجلترا فى صراحة تامة انهما مصممتان على ان لانسكتا عليها » واقترح ارسال مذكرة تشبه المذكرة السابقة على ان تكتب بلهجة خاصة « يستدل منها دلالة محسوسة على اتحاد فرنسا وانجلترا فيكون فيها تعزيز لموقف توفيق ياشا وتثبيط لعزائم المهيجين » (٢) . فاقر اللورد غرانفيل ذلك الاقتراح وفى ٣١ ديسمبر بعث ايه لورد ليونز بصورة المذكرة المشتركة التى سطرها غامبيتا لارسالها الى معتمدى الدولتين فى القاهرة ورفعها للخديو والوزارة . وقد جاء فيها « ان الحكومتين الانجليزية والفرنسية تعتبران بقاء سمو على العرش بمقتضى الشروط المنصوص عليها فى

(١) مصر رقم ٥ (١٨٧٢) ص ٢٥

(٢) المصدر نفسه

الفرمانات الشاهانية والمعترف بها من الحكومتين المذكورتين. كافيا بمفرده في الحاضر والمستقبل لان يكفل النظام وينعش رخاء مصر العام وهو ما تهتم له كل من فرنسا وبريطانيا العظمى على السواء» ثم استرسلت فقالت « ان الحكومتين المذكورتين نظرا لتصميمهما على التضامن في مقاومة كل ما يدعو الى حدوث ارتباك سواء في الداخل او في الخارج مما قد يهدد نظام الامور في مصر لا يخالجهما ريب في ان جهرهما رسميا بما تنويانه في ذلك الصدد سيؤدي الى تلافي الاخطار التي قد تعرض لها حكومة الخديو والتي ستقاومها انجلترا وفرنسا معا حتما». ثم ختمت المذكورة « بأن الحكومتين المذكورتين على يقين من أن سموه سيستمد من هذا التأكيـد ما يحتاج اليه من الثقة والقوة لتسيير شؤون شؤون شعبه» (١)

وقلما يتصور الانسان مذكرة أشد خبثا من هذه. فهذا التدخل الذي لامسوع له في ذلك الظرف الخاص كان في نفسه بمثابة استعزاز لاسبيل الى احتماله وكان المراد منه على ما يظهر تذكير الامة المصرية ان مجهوداتها لتوطيد أسس الحكم الذاتي بلغت ما بلغت يجب ان تظل تحت اشراف هاتين الدولتين الغريبتين الواقفتين لها بالمرصاد المتفحزتين للوثبة عليها عند سnoch الفرصة الملائمة. ثم ان تشرق المذكورة وعنايتها الغريبة بسلطة الخديو مع انه ما يتعرض لها انسان وتلميحها لارتباكات

غامضة « داخلية أو خارجية » ستقاومها الحكومتان - كل ذلك كان بمثابة تحريض مباشر للخديو ليحاول قلب الحكومة فيحل مجلس النواب ويعيد الاوتقراطية السابقة « كما تنص عليها الفرمانات الشاهانية » ولقد كانت هذه المذكرة مناقضة تماما لرسالة اللورد غرانفيل في ٤ نوفمبر فان هذه اشارت الى وجود « حالة فوضوية فقط وكان نصها عليها بطريق الخدس والتخمين البعيد في حين انها باركت في النظام الجديد وأسبغت عليه حلة دعواتها الصالحة . ثم ان المذكرة ناقضت أيضا مشورة السير ادوارد ماليت نفسه فانه بعد ان زال عنه ما اعتراه من الفزع منذ بضعة أيام كتب الى اللورد غرانفيل في ٣٠ ديسمبر يخبره « انه ليس من الصواب في شيء ان نشجع الخديو على التطلع الى مساعدتنا اذا التزم خطة التحفظ والحذر حيال المجلس » اذ ان مقاومة المجلس تلقى مصر في احضان الباب العالي وتقوى نفوذ الحزب العسكري وتضعف ما نستفيد منه الان من النفوذ باخذنا بناصر الاصلاح المعتدل (١)

وقد يخطر للانسان ان اللورد غرانفيل لا يمكن ان يصادق على مثل تلك المذكرة في الظروف التي بينهاها ومع ذلك رأينا في نفس اليوم الذي تسلم فيه صورتها من اللورد ليونز تسلم أيضا مذكرة مطولة

(١) « لورد كرومر السكاب السالف الذكر المجلد الاول ص ٢١٨ لم تظهر هذه الرسالة ضمن الوثائق الرسمية التي نشرت

من السير أو كلند كولفن أسهب فيها ذلك السيد في وصف ما تعرض له المراقبة الأجنبية من الاخطار متى أصبح للمجاس رأى قاطع في بعض أبواب الميزانية كما وصف ما قد يتعرض له الموظفون الأجانب العد يدون اذا امتدت الرقابة الدستورية الى الادارة ثم بين خطته فقال « يرى من هذا ان الخطة التي اقترح اتباعها هي ان تعترف الدولة على لسان وكلائها السياميين في هذا الوقت العصيب الذي أخذت فيه مصر تنظم ادارتها الداخلية اعترافا صريحا حازما بالمصالح المادية التي لها في الادارة المصرية والتي تنوى استيقاها وأن تترك المصريين بعد ذلك احرارا في وضع ما يشاؤون من الخطط لحكومتهم الداخلية مادامت هذه الخطط لا تتعارض مع المركز الذي نالته الدول ». ثم أورد زعمها هو غاية القحة مما يدل اوضح دلالة على مقدار ما أصاب مركز مصر الدولي من جراء سن نظام المراقبة الشائبة في سنة ١٨٧٩ - فقال « وفي الواقع فان الادارة المصرية هي عبارة عن شركة ثلاثية . فاذا لم يكن في نية الدول ان تعدل نصيبها فلا أقل من ان تعززه في الحال وتقويه لاسيما ان المصريين الآن في حالة انتقال وتطور فان الدول بطبيعة الحال لا يسعها ان تقف وقفة المتفرج تاركة الامور تبعت وتقرر بدون رأيها فاذا لم يكن الامر جليا واضحا من مبدئه فلامفر من حدوث كثير من سوء التفاهم فيما بعد وهذا في رأيي يكون أشد تكديرا لعلاقتنا بالمصريين مما لو اعلنت الدول

نياتها بطريقة رسمية وقد أصبح المجلس على وشك الانعقاد (١)
ومن هنا يتبين للإنسان أن مذكرة السير أوكلاند كولفن هذه
المملوءة خبثا ومكرا والتي وردت في فقرتها الأخيرة من افتيات وخيم
العاقبة كمادات الحوادث على ذلك فيما بعد هي التي دفعت اللورد غرانفيل
إلى قبول مذكرة غامبيتا التي ناقض فيها ما صرح به أخيرا وتحتم على إنجلترا
أن تشترك مع فرنسا اشتراكا تدعوها تقليدها السياسية إلى تجنبه. وكل
ماتمسك به اللورد من التحفظ عند موافقته على إرسال المذكرة في
٦ يناير هو أن الحكومة البريطانية «لا تعتبر نفسها مقدمة بهذه المذكرة
وباتباع خطة عمل معينة إذا تبين أن العمل لا يفي عنه» وقد اغتبط
غامبيتا بهذا الفوز وأجاب «متعجبا» بأن هذا تحفظ تشاركه فيه
الحكومة الفرنسية (٢)

على أن المؤرخين كثيرا ما شبهوا اللورد غرانفيل لوما وتعنيفا
لموافقته على تلك المذكرة لأنها آذت مصر بل لأنها سببت ضررا
مزدوجا. لمصالح إنجلترا ولأنها قيدت إنجلترا مرة أخرى بوجوب
الاشتراك في العمل مع فرنسا وثانيا لأنها عرقلت نمو الحزب الوطني
نموا هادئا كان يرجى معه القضاء على كثير من نتائج الثورة ولعمري لقد
كان اللائمون على حق في هذا. فإن المذكرة يوم سلمت في القاهرة
في ٨ يناير وقعت وقوع الصاعقة فلقد كانت الحالة وقتئذ على النقيض

(١) لورد كرومر الكاب الألف الذكر من ٢١٨-٢٢٠ وهذه الوثيقة حفظتها حكومة ذلك الوقت

(٢) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٦٥

مما وصفها السير اوكلاند كولفن في مذكرته فقد افتتح الخديو المجلس في ٢٦ ديسمبر ثم ان سروره مما أجاب به رئيس المجلس سلطان باشا واحد كبار الاعضاء كان عظيما الى حد جعل السير ادوارد ماليت يقول في تقريره الذي أرسله بعد ذلك بايام «حادث الخديو يوم ٣١ الماضي فوجدت سموه لأول مرة منذ عودتي في سبتمبر مسرورا ينظر الى الحلة بتفاؤل تام . وقد تكلم بكثير من الارتياح عن نزعة الاعضاء . المعتدلة وقال انه يعتقد أن البلاد ستأخذ بأسباب التقدم الآن » (١) نعم كانت لا تزال نقطة الخلاف الرئيسية وهي الخاصة بموقف المجلس حيال الميزانية باقية فقد كان عدد كثير من الاعيان لا يزال يطالب بأن يكون للمجلس القول الفاصل في الجزء الذي لاهلاقة له بالدين العام . ولم يكتم ما يدعو الى اليأس من تسوية هذا النزاع تسوية مرضية بدليل أن وكالة روتر أذاعت بين الجمهور في نفس المساء الذي سلمت فيه المذكرة المشتركة « أنه لا ينتظر أن يصر المجلس على طلبه » . (٢) ومع ذلك فان تسليم المذكرة قد غير كل ذلك بسرعة البرق . فلقد كتب السير ادوارد ماليت الى رئيسه في ٩ يناير يخبره « ان المذكرة قد أبعدت عنا كل ثقة » ثم زاد على ذلك قوله « لقد كان كل شيء سائرا على ما نهوى وكانت انجلترا تعتبر الصديقة الصدوقة حامية البلاد . أما الآن فيظن الناس هنا ان انجلترا قد انضمت

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٤٢

(٢) راجع التيمس ٨ يناير سنة ١٨٨٢

نهائياً الى فرنسا وان فرنسا - لاعتبارات تتعاق بالحملة التونسية - قد عقدت نيتها علي التدخل في مصر . » (١) أما الاشارة الى الحملة التونسية التي كانت فرنسا مشتبكة فيها وقتذاك فينبغي أن يحمل معناها على ان فرنسا كان يظن أنها تخشى أن يؤدي عطف العالم الاسلامي علي التونسيين الى قيام حركة من حركات الجامعة الاسلامية ثم الى وقوع الحرب بين الهلال والصليب . بيد أن غامبيتا كان رجلاً عملياً لا تخيفه أمثال هذه الارهام والخيالات . ومع ذلك من الجائز أن كثيراً من المصريين ظنوه خائفاً وعزوا عمله في التدخل الاخير الى ذلك الباعث .

ولقد أكد لنا المستر باننت - وكان وتتمثذ في القاهرة - أن السير ادوارد ماليت دهش لاصدار المدكرة المشتركة (٢) . فهذا الرجل الذي كان قد نصح من قبل « بأن لا يشجع الخديو على التطلع لمعونتنا اذا التزم خطة التحفظ والحذر حيال المجلس » وجد نفسه الآن بغتة وجهاً لوجه أمام دعوة صريحة الى توفيق بأن يتلاعب بالدستور . ولطالما حاول عبثاً أن يؤكد للزعماء الوطنيين عن طريق

(١) كتاب لورد كرومر السالف الذكر المجلد الاول ص ٢٢٨ . وقد أدركت السير ادوارد ماليت عدة مرات عن اراء مشابهة لهذا الرأي والسكر كل ذلك ظل مكتوماً (راجع بملت الكتاب السالف الذكر ص ١٨٨) ولكن اللورد كرومر كان - ف حياً - ودارة الخارجية فاقتطف هذه الوثيقة وغيرها مما أتت به من الوسائل التي تلجأ اليها السياسة المصرية للتأثير في الرأي العام ولا بدري كوثيقة اقصة يترهاها الانسان لو أن هذه البزة التي تمنعها لورد كرومر - مع بان - يتمتع بها غيره من لا يهتم ستر مساوي ودارة الاحرار وقدئذ .

(٢) راجع كتاب بملت السالف الذكر ص ١٨٨



اسماعيل باشا المفتش

مستر بلنت « أن معنى المذكرة كما تفهمها الحكومة البريطانية هو أن الحكومة الانجليزية لاتسمح بأى تدخل من جهة السلطات فى شؤون مصر كما أنها لاتسمح أيضاً للخديو أن ينكث بوعوده أو يعاكس البرلمان ، وقد أجاب مرابى على هذا الهذيان والتناقض بقوله « لاجدال فى أن السير ادوارد ماليت يمتقد حقيقة أننا أطفال لانفهم معنى الالفاظ » (١) . ان الزعماء الوطنيين فهموا تماماً أن المذكرة اريد بها ان تكون ضرباً من ضروب الحرب على طالبي الاصلاحات الدستورية الحقيقية التى تضم حداً لسفه رجال الادارة الاوربيين وكانت نتيجتها النتيجة الطبيعية فى أمثال هذه الظروف اذا انضمت العناصر المعتدلة من الوطنيين الى جانب الفريق المتطرف (٢) . وفى ١٠ يناير كتب السير ادوارد ماليت يقول « يتسرع من يخبر الآن بالنتيجة النهائية لما حدث بيد ان أثره فى الوقت الحاضر أنه وثق عرا الاتحاد بين الحزب الوطنى والجيش والمجلس وجعل من هذه القوات الثلاث المتحدة وحدة تقف موقف المعارض لانجلترا وفرنسا وجعلها أشد شعوراً منها فيما مضى بأن فى الرابطة التى بين مصر والامبراطورية التركية ضماناً لايسمها الا أن تتمسك به أشد تمسك لتأمن على نفسها » (٣) .

وهو تطور لم يحسب السير اوكلند كولفن حسابه بالمرّة فالقارىء

(١) كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٨٩

(٢) فى كتاب بلنت المذكور ص ١٩٠ يوجد وصف بليغ للأثير الذى أحدثته المذكرة

(٣) الكتاب السالف الذكر للورد كرومر المجلد الاول ص ٢٢٩

يذكر انه أكد للورد غرانفيل « بأنه اذا لم يكن الامر جلياً واضحاً من مبدئه فقد يؤدي ذلك الى كثير من سوء التفاهم الذي يكون أشد تكديراً لعلاقتنا بالمصريين فيما لو أعلنت الدول نياتها بطريقة رسمية » وقد أدرك لورد غرانفيل الآن الخطأ الكبير الذي ارتكبه باصفائه الى نصيحة المراقب الانجليزى فاقترح - بناء على ارشاد السير ادوارد ماليت وشريف باشا - على غامبيتا ارسال « برقية مفسرة للسير ادوارد ماليت مغزاها أن المذكرة الثنائية قد اسيء فهمها » . ولكن غامبيتا عارض في ذلك وقد أ برق اللورد ليونز يقول « ان غامبيتا يعتقد تماماً أن ارسال أى تفسير للمذكرة الثنائية عمل غير صائب بالمرة » ومن ثم أهملت المسألة (١) .

فبغلطة طائشة واحدة أفسد لورد غرانفيل اللعبة التي ظهرت زمناً ما أنها كانت تقلل ما يتهدد المطامع الانجليزية في مصر من الاخطار .

أما أنه لم يتدبر فيما يترتب على عمله من العواقب فهو ما نسلم به بدليل ما حدث في اليوم الذي أرسلت فيه المذكرة المشتركة . ففي هذا اليوم زاره موصورس باشا مستفهما عن مبلغ نصيب الاشاعات المتواترة عن نيات الدولتين من الصحة . فأرسل له لورد غرانفيل نص المذكرة واحاله على رسالته المؤرخة في ٤ نوفمبر مؤكداً « اننا متمسكون

(١) الكتاب السالف الذكر للورد كرومر ص ٢٨٧

تمام التحسك به هذا البرنامج (الموضع في الرسالة) وبما جاء فيها من
انكار كل مطعم لنا في مصر، كذلك أنكر «مأشاعته الصحف من
أن الحكومة الفرنسية اقترحت أن يوعد الخديو بالمعونة المادية أو اننا



الامير الای زمیل عربی علی فهمی

قبلنا هذا الاقتراح» (١) ولما كانت هذه التأكيدات تناقض ما في
المذكرة التي بيد موصوروس باشا تناقضاً تاماً فلا يسعنا الا أن نقول
ان اللورد غرانفيل لم يكن يفقه حقيقة شمله الاخير وقد يظهر ذلك غريباً

ولكنه كان طبيعياً لأن الدولتين كانت قد تدخلتا كثيراً في شؤون مصر في الماضي بحيث أصبح كل زيادة أو نقص في التدخل لقيمة له الآن في نظرهما وأن مذكرة ٤ نوفمبر على حسن قصدتها لم تكن في الواقع سوى انتحال للسلطة لا يمكن أن يسوغ في حالة أية دولة مستقلة غير مصر. والحق أن مصر كانت عبارة عن « شركة ثلاثية » فكل درجات التدخل - مالم يصل الأمر إلى الضم والاحتلال الفعلي - كان ينظر إليها كما ينظر إلى الأشياء المتكافئة في المشروعية والقيمة .

ومما يجدر ذكره أن الباب العالي لم يرضه تفسير لورد غرانفيل المطمئن للنفوس فأرسل منشوراً إلى الدول العظمى احتج فيه على عمل إنجلترا وفرنسا. وكان رد الدول خطيراً إذ قالت « أنها ترى أن الحالة الحاضرة (في مصر) لا يمكن تغييرها إلا بالاتفاق بين الدول العظمى والدولة صاحبة السيادة » (١). فهذه الكلمات التي لم ينقضها أحد والتي أقرتها إنجلترا وقبضت تمام الإقرار لجديرة بالذكر إذ تبين حقيقة الموقف الذي اتخذته إنجلترا لنفسها باحتلال مصر من وجهة نظر القانون الدولي .



(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨٠

الفصل الحادي عشر

دسائس التدخل

كان اول مظهر محسوس لانضمام شقى الحزب الوطنى على اثر نشر المذكرة المشتركة-وقوف مجلس الاعيان موقف المعارضة الشديدة ازاء القانون الاساسى الذى قدمه شريف باشا وخاصة ما كان يتعلق منه بالميزانية . وقد اعلنت وكالة روتر بهذه المناسبة (١) « ان المذكرة المشتركة كانت بلا ريب سبباً في تحول مجلس النواب عن المسألة للحكومة » وكتب أيضاً السيرادوارد ماليت مشيراً الى الخلاف الذى نشأ حول مراقبة الميزانية فقال « لقد سنحت الفرصة لحسن التفاهم ولكنها قد ضاعت الآن » (٢) فان المجلس قرر بالاجماع ان لا يقبل القانون الاساسى كما وضعه شريف بل ان يتولى هو وضع مشروع من عنده ينص فيما ينص عليه على ان يكون للمجلس حق مراقبة أبواب الميزانية التى لم تخصص لسداد الدين العام . فلما علم اللورد غرانفيل بذلك اجاب فى الحال « بان حكومة جلالة الماكة لا تريد ان تمنع المجلس بصفة تامة أو دائمية من معالجة الميزانية، بل تريد ان يحتاط المجلس عند النظر فيها بأن ينظر بعين

(١) التيمس في ١٧ مارس ١٨٨٢
(٢) كتاب لورد كرومر الساف المذكور ص ٢٨٨

الاعتبار الى المصالح المالية التي تعمل حكومة جلاتها لصيانتها» (١). ولعمري لقد كانت هذه صراحة طيبة قلما اظهرت الحكومة البريطانية نظيرها حتى الآن وكأنما أراد اللورد غرانفيل ان يؤكد ان « المصالح المالية » لجملة الاسهم هي كل ما يهمه الدفاع عنه فقد ارسل الى السير ادوارد ماليت في الرسالة عينها يستفهم منه « عما عسى ان تكون النتيجة بالضبط لو أن الاعيان حصلوا على ما يطلبونه من الاشراف على المالية ». فاجاب السير ادوارد ماليت على هذا بأن المجلس لن يكون من حقه وقشد ان يناقش في اتاوة الباب العالي ولا في الاموال المتعلقة بالدين العام ولا الديون الاخرى الناشئة عن قانون التصفية ولا الاتفاقات الدولية اما « مرتبات الموظفين التي لم تحددها عقود فانها تكون تحت اشراف المجلس فيستطيع ان يلغي مسح الاراضى . . . وأن يعزل عدداً من الموظفين الاجانب في الادارة » (٢). ولقد كان هذا كافياً في نظر لورد غرانفيل . نعم كان لا يخشى من حدوث ما يهدد مصالح جملة القراطيس ولكن الاقارب العديدين من ابناء الاعمام والاخوال والاخوة والابناء والاصدقاء قد يحرمون مرتباتهم وهو امر لا يمكن الصبر عليه. وفي نفس اليوم الذي كان لورد غرانفيل يستطلع فيه رأى السير ادوارد ماليت كلف اللورد ليونز استطلاع رأى غامبيتا ايضا في هذه المسألة فوصله الرد في الحال بأن غامبيتا « يعارض في اى تدخل في

(١) مصر رقم ٥ « ١٧٨٢ » ص ٤٤

(٢) مصر رقم ٥ « ١٨٨ » ص ٤٥

الميزانية من جهة مجلس النواب المصري . ويرى « انه يخلق بفرنسا
وانجلترا ان تنذرنا بالحزم والا فان التظاهر بالتردد من جانبا جدير
بأن يشجع الاعيان على وضع ايديهم على الميزانية » الى ان قال « ان



الميرالاي زميل عرابي عبد الوكيل حليم

تدخلهم في أمر الميزانية لا بد حتما ان يؤدي الى قلب النظام الذي وضعت
لجنة التصفية وهدم كيان المراقبة الفرنسية الانجليزية وخراب المالية

المصرية » (١) اما السير ادوارد ماليت فقد كتب بخصوص النقطة الاخيرة الى اللورد غرانفيل بيومين قبل ذلك بعد ان اتضح له مبلغ ما حدثته المذكرة المشتركة من الضرر وما تمنى محو اثره باى شكل كان يقول « ان مجلس النواب باق وسيظل باتيا الى ان يحل بالقوة وهو مالا سبيل اليه الا بالتدخل وهذا آخر سهم في كساتتنا ولا يمكن ان يبرره ما قد يقع من العبث بقانون التصفية ... اني اعترف بانى افضل تخويل المجلس ما يطلبه من الحق على أن نرجى التدخل الى ان يسيء استعمال ذلك الحق وينبغى ان لا ننسى ان المصريين قد بدأوا يسرون في طريق الحكم النيابى خيرا كان ذلك أو شرا وأن قانون المجلس الاساسى هو صك حريتهم » (٢). ولعمري لقد كانت هذه كلمات صادقة ومما اكبر معناها صدورها من شخص هو مثال البير وقراطية القمح كالسير ادوارد ماليت. ومع ذلك فان لورد غرانفيل اعارها اذنا صماء وراح يأمر لورد ليونز أن يخبر غامبيتا بأن الحكومة البريطانية متفقة معه فى الرأى .

وتنويها بفضل السير ادوارد ماليت فى هذا الدور نقول انه عمل كل ما فى وسعه لاييجاد حل وسط يرضى الفريقين بعد ان أبصر ببعد نظره ما يمكن ان يؤدى اليه التشاد حول الميزانية من العواقب الوخيمة التى كان يحرص على تجنبها فلما ان ثبت عنده من مساعى المستر بلنت

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٤٥

(٢) المصدر نفسه رقم ٥٠

الحجيدة بان الوطنيين لا يتنازلون مطلقا عن كل مطالبهم (١) ابرق في ١١ يناير الى اللورد غرانفيل يقول « انى أرى لحل الاشكال ان يمنح المجلس هذا الحق وينص على ذلك فى القانون الاساسى بشرط ان لا يباشر النواب استعماله من تلقاء أنفسهم لمدة ثلاث سنوات (٢) وبعد مرور أسبوعين ابرق ثانيا الى اللورد غرانفيل يسأله «هل يبحث بصفة غير رسمية فيما عرضه عليه رئيس المجلس من الاقتراحات للوصول الى تسوية تخول ممثلى المجلس حق الاشتراك مع النظار فى الاقتراح على الميزانية وفحصها» (٣) ثم رأى ان يجرب آخر سهم فى كنانته فابرق الى رئيسه بانه يلوح له «ان المجلس لابد ان يستمع لصوت العقل متى ابت عليه الدول نقل السلطة اليه بشرط أن تجهر بانها مع احتفاظها بالحالة الراهنة كماهى تضمن ان يكون الدستور متفقا والتعهدات الدولية وانها تتخذ ما يلزم من الوسائل للوصول الى تسوية هذا العدد» (٤) فلم يرد اللورد غرانفيل على شىء من هذه الاقتراحات وعبثا اضاف السير ادوار ماليت الى الرسالة السالفة الذكر هذه العبارة المنكودة « ان هذا فى اعتقادى هو الحل الوحيد لحالة تسوقنا نحن والمصريين الى ارتكاب متن التطرف والشطط » ولقد ذهب صيحة فى وادما اندربه اللورد غرانفيل من ان « التدخل المسلح يصبح ضروريا اذا نحن تشبثنا

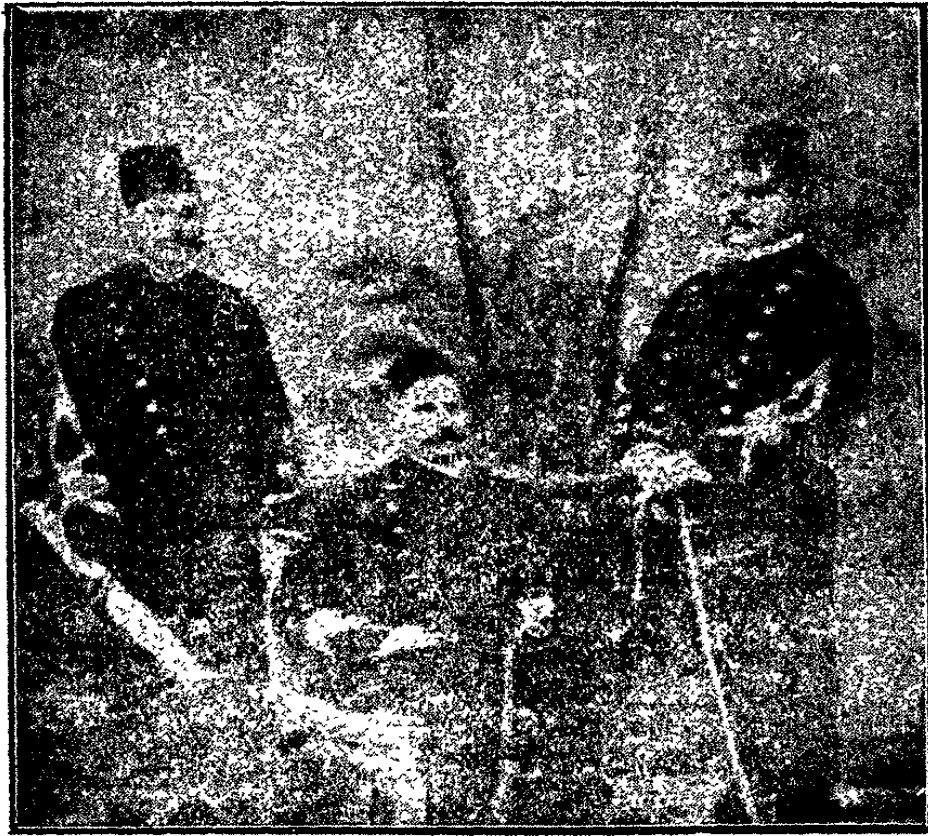
(١) كتابات السالف الذكر ص ١٩٤-١٩٥

(٢) مصر رقم ٥ « ١٨٨٢ » ص ٥٠

(٣) المصدر نفسه ص ٥٤

(٤) المصدر نفسه ص ٥٢

بعندم السماح للمجلس بالاقتراع على الميزانية ومع ذلك فانه يهمل جميع الحكومات ان تجتنب كل ما يؤدي الى التدخل وهو مالا بد ان تترتب عليه عواقب وخيمة في هذا البلد لو قامت به الدولتان المذكورتان فقط» (١) ويظهر ان اللورد غرانفيل كان قد استقر رأيه على التدخل المسلح اذا



على فهمي الديب عرابي على الروبي

تشبث المجلس بحقوقه ولذا أمر مرؤوسه بان يعمل لهذا الغرض
وكان هذا في الحقيقة بدء النهاية لانه لم يكن ينتظر مطلقا ان

الحزب الوطني بعد ان صار الآن يمثل الامة على بكرة أيها يتنازل كلية عن ثمار ثروة سبتمبر . وهكذا أصبح احتلال البلاد أمرا لا مفر منه . ومن ثم شرع السير ادوارد ماليت - بصفته موظفا لا رأى له فيما يصدره اليه رئيسه من الاوامر يمهد الطريق للتدخل المسلح بينما السير اوكلند كولفن عقد نيته على العمل لضم مصر الى انجلترا (١)

وفي ٢٠ يناير ناب السير ادوارد ماليت وزميله الفرنسي عن دولتيهما في ابلاغ الحكومة رسميا « ان المجلس ليس من حقه الاقتراع على الميزانية الا اذا تقض الاوامر العالية التي انشئت المراقبة بمقتضاها » (٢) ولما كان شريف باشا لا يزال وقتئذ متمسكا بالمشروع الذي وضعه للقانون الاساسي ذهب وفد من المجلس في ٢ فبراير الى الخديو وطلب اليه اقالة وزارة شريف وتعيين أخرى محلها تكون اكثر موافقة لرغبات المجلس فابدى الخديو شيئا من المقاومة طبقا للخطة المرسومة من قبل ولكنه وافق في النهاية ثم دار الحديث حول من يعهد اليه بتشكيل الوزارة الجديدة فصرح الوفد بأن هذا من حقوق الخديو ولكن توفيق باشا عملا بنصيحة مستشاريه الانجليز طلب الى المجلس ان يختار الشخص الذي يثق به . وقد ظن الناس ان هذا معناه ان المجلس أصبح من الآن فصاعدا يضطلع بحمل عبء تبعة ما ينتظر وقوعه من الحوادث السياسية بينما يظل الخديو محتفظا بحريته في العمل على ان ذلك لم يكن

(١) راجع الحادثة التي دارت بينه وبين المستر بلنت حوالي ذلك الوقت « كتاب التاريخ

السري من ١٩٩-٢٠٠ »

(٢) مصر رقم ٥ (١٨٨) ص ٧١

عملاً دستورياً بالمعنى المفهوم بل كان بالعكس ينذر بسوء مسلك الخديو
في المستقبل ومع ذلك فإن المجلس قبل المسئولية ووقع اختياره على
وزير الحرية محمود سامي .

ومما ينبغي ملاحظته أن المجلس لم يقع اختياره على عرابي مع أن
هذا الأخير أصبح الآن عضواً في الوزارة وكان قد عين وكيلاً للحرية
في ٥ يناير على أن المراقبين عللاً ذلك بقولهما « أن من الأصوب أن
يظل عرابي في الحكومة لا أن يكون خارجها »^(١) وعلى ذلك ادخل
عرابي في الوزارة الجديدة حيث عين وزيراً للحرية فقط ومع ذلك فإن
كتاب الاحتلال لم يترددوا في ادعاء أن الوزارة الجديدة تمثل
الديكتاتورية العسكرية وقد بدأت وزارة سامي أعمالها في ٥ فبراير أما
برنامج الوزارة كما يؤخذ مما أجله رئيس مجلس النظار الجديد في الخطاب
الذي بعث به إلى الخديو يوم تعيينه^(٢) فقد تضمن عدة إصلاحات
داخلية كتتنظيم المحاكم وإصلاح الإدارة وإدخال تحسينات في المعارف
العمومية الخ وأهم من كل هذا وفي طليعته طلب إقرار القانون
الأساسي الذي وضعه مجلس النواب . وقد ذكر محمود سامي في
خطابه إلى الخديو « أن هذا القانون يحترم سائر الحقوق الشخصية
كانت أو دولية كما يحترم كافة التعهدات سواء في ذلك ما كان خاصاً
منها بالدين العام أو بما يعرض على خزانة الدولة من جرائه . ثم أنه

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٣٥

(٢) جاء مستر بلس على الترجمة الانجليزية لهذا الخطاب في كتابه السالف الذكر ص ٦١

سيتوخى الحكمة في تحديد مسئولية النظر أمام المجلس كما سيحدد طريقة بحث القوانين ، ولقد نصت المادة ٣٤ من القانون الاساسى على اخراج مسألة الجزية التى للباب العالى والدين العام وكل ماله علاقة بالدين او نشأ عن قانون التصفية أو الاتفاقات الدولية من دائرة إبحاث المجلس كاية أما بقية أبواب الميزانية فتبحثها وتقررها لجنة من النظر ومن عدد مساو لهم من النواب يختارهم المجلس وبهذا كفلا حقوق الدائنين تماما ونقصوا من حق المجلس في بحث الابواب التى لاتمس الدين العام على أن المادة العشرين الواردة فى القانون كانت شجى فى حلق الفريق الآخر فى هذه الشركة وهو الفريق الأوربى . فقد نصت على «أن يكون للنواب الحق فى الاشراف على أعمال كافة الموظفين العموميين فى خلال دور الانمقاد وان يقدموا بواسطة رئيس مجلسهم الى الناظر المختص كل مايعن له من النقد على ماقد ييدر من أى موظف مهمومى من سوء الادارة أو الخلل أو الاهمال فى تأدية الواجبات » . فهذه المادة مضافة اليها المادة الاخرى التى تقضى بأن يحظر على الحكومة ان تعقد معاهدة أو اتفاقا مع طرف ثالث أو أن تمنح امتيازا زراعيا أو خلافه مالم يقره المجلس - كانت نذير السوء على فريق كبير من الموظفين والمقاولين الاوروبيين ممن كانت كل مصالحهم فى مصر من النوع الذى ينطوى على الانتهاب واللصوصية فلا غرو عند مابدأ المجلس يعمل على تنفيذ هذه المواد ان رأينا تقارير القناصل بدأت تلهج « بتزايد

الخطر « في كافة انحاء البلاد وبدأ السير ادوارد ماليت يتدد بسياسة الحكم الوطنى المنطوى على « العداء للاوربيين »

وفى ٦ فبراير (١) اقر الخديو القانون الاساسى وواصل المجلس انعقاده الى نهاية الدور البرلمانى فى ٢٦ مارس ولم يك ينتظر طبعاً خلال تلك الفترة الوجيزة ان يتمكن المجلس من عمل شئ يذكر فى سبيل التشريع سوى ازالة بعض ما خلفه العهد الماضى من المساوى الفظيمة أما النظر فقد جعلوا همهم وضع مراق لهم من مشروعات لعرضها على البرلمان فى دور انعقاده الثانى فقد عنوا بسن قانون انتخابى جديد وآخر لالغاء السخرة وثالث لاصلاح المحاكم المختلطة التى كانت نسبياً فى شقاء كثير من الفلاحين فى الماضى وراح لانشاء بنك زراعى وغيره وغيره (٢) وكان عرابى بصفة خاصة منهمكا فى اصلاح نظارته التى كانت فى شدة الخلل واعدادها لمواجهة كافة الطوارئ. ولقد أظهر نشاطاً عظيماً فى جعل حصون السواحل صالحة للعمل ونظم احتياطى المدفعية ووزعه بين هذه الحصون (٣) اما المجلس فكان من ناحيته منهمكا فى بحث نصوص المعاهدات العمومية والخصومية التى عقدت بين الحكومة وبين الحكومات الاجنبية أو بينها وبين الرعايا الاجانب واستجواب

(١) يجد القارىء النص الكامل لهذا القانون فى « التيمس » يوم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ وفى كتاب بلنت السالف الذكر ص ٥٦٤ - ٥٧٠

(٢) بلنت الكتاب السالف الذكر ص ٢١٠

(٣) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨٢

النظار هما وصل الى اسماعه من مساوىء الادارة وفضائحها وكان اهم ما في هذا الباب الاخير المسألة الخاصة بمسح الاراضى فلقد عهد بهذه المهمة الى لجنة يشرف عليها بعض الموظفين الانجليز ثم انقضت أعوام ثلاثة دون ان يظهر لاعمال اللجنة اثر ما اللهم عدا مبالغ طائلة ضاعت بين مرتبات وأجور ونفقات سفر وغيره وغيره . فرأى المجلس فى النهاية



اسماعيل باشا راغب
رئيس الوزارة المصرية سابقاً

أن تكون لجنة خاصة لبعث الامر مما انهامت له قلوب « المساحين المختصين » (١)

ومن السهل تصور ما كان ينظر به الرجال الموجودون « فى ذات

المسكان » الى تلك الاجراءات . لقد اول سقوط وزارة شريف في الخارج رسميا بلسان السير ادوارد ماليت وغير رسمى بما كتبه مراسلو الصحف (١) بانه نشأ عن ارهاب عرابى الذى هدد سلطان باشا ايضا لو توانى فى تقديم استقالته . وعبثا جاهر سلطان نفسه بتفنيد هذه الفرية لان السير ادوارد ماليت اصر على عدم الاقتناع بالتكذيب . ولقد وصف السير اوكلند كولفن النظام الجديد بأنه « تحت رحمة جيش متمرد ناجح » (٢) . اما المستر كوكسون الذى حل مؤقتا محل السير ادوارد ماليت فى اثناء تغيبه فى نزهة نيلية مع انجال البرنس اوف ويلز فقد قرر « ان الامانى الطويلة المريضة عن توطيد العدالة والحرية الدستورية كانت خاتمها احلال ارادة الجيش محل السلطة الشرعية » (٣) . ثم استرسل فقال ان عرابى رقى عددا كبيرا من رجال الجيش لاحق لهم فى الترقية وان الخديو اقر هذه الترقيات خوفا من الفتنة وكانت الوزارة قد نشرت قانونها الانتخابى الجديد وهو يقضى بان تكون الانتخابات بطريقة غير مباشرة اى على درجتين . ولكن المستر كوكسون كان رأيه ان ذلك المشروع الشيطانى ليس الا مجرد وسيلة لتعزيز النظام العسكرى فقد قال « ان هذا القانون انما يراد به وضع القوة الانتخابية فى ايدى مرشحي الحزب الذى له التفوق فى الوقت الحاضر وهو الجيش » .

(١) كتاب بلنت السالف الذكر ص ٢٠٣ وما بعدها

(٢) مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » ص ٨٠

(٣) المصدر نفسه ص ٦٥

وتكلم في تقاريره الأخرى عن « حالة القلق والفوضى في الأرياف »
وابلغ رئيسه في حينه « ان كثيرا من النواب ممن لهم مصالح في البلاد
اخذوا ينسلخون الآن من الائتلاف الذي تعجلوا في عقده مع الحزب
المسكوي » وهناك غير من ذكرنا أنهم موا عرابي بانه مأجور للسلطان (١)



عرايى وولده فى المنفى

بينما ذهب السير ادوار ماليت الى حد الأرتياب « فى امكان بقاء
المراقبة بعد أن أصبحت اسما بلا مسمى (٢) » وكانما أراد السير ادوارد

« ١ » خطاب السير وليام حربجورى فى « التيمس » ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ وهو يتضمن

رواية حديث له مع عرابي

« ٧ » مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » ص ٤٦

ماليت أن يزيد العطين بلة فقد عمد الى خطة عنيفة بان أوهر الى وكلائه
القناصل برفع عقيرتهم ومن ثم قدم الى لورد غرانفيل عددا كبيرا من
التقارير وصلته من داخل البلاد متضمنة وصف ما آلت اليه الحالة في الارياف
من الفوضى والخلل في خلال الشهرين اللذين اشرفت فيهما الوزارة الوطنية
الجديدة على شؤون البلاد^(١) وقد تبين ان الغاء السكر باج المعروف -
وهو الذي عدوا الغاءه فيما بعد احدى حسنات اللورد كرومر سلب السلطة
الشرعية من كل حول وطول وصير طبقة الفلاحين في حالة تمرد دائم
ضد ساداتهم وقد كتب المستر روسويل مدير مصلحة الدومين يقول^(٢)
ان الحاكم في أى إقليم شرقي متى جرد من كرباجه وسلب من القدرة
على السجن يصبح عاجزا عن فعل شيء مع اناس الفوا قررنا طويلا
حكم الفرد المباشر المنطوى على القوة... ان الحركة في خلال
العام المنصرم كان مرماها افهام الفلاح أن في استطاعته الوصول طغرة الى
ما خبروه بأنه الحرية بينما أن ما اكتسبته الحركة من قوة الاندفاع
بسبب تربع عدد من الخياليين غير العمليين في مقاعد الحكم لم يكن له
أى أثر في السلطة الا كالذى ينشأ من اضافة قليل من الماء الى قطعة
من السكر « ولعمري لقد كانت هذه حكاية مستغربة ومما يزيد في
استغرابها ان قائلها باظهاره الاسف لان « الخياليين غير العمليين »
قد جردوا حكام الارياف مما كانوا يتمتعون به من السلطة الاستبدادية

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٤٠ وما بعدها

(٢) المصدر نفسه ص ٤٢

قد كشف القناع عن حقيقة معارضة الاجانب في النظام الجديد . وقد اردف السير احوارد ماليت هذا التقرير وغيره . بخطاب ارسله الى رئيسه قال فيه : يؤخذ من أول هذه الخطابات انه قد تفاقم عدم الطمأنينة بسبب عدم اكتراث الاهالي بالسلطات المدنية . وهذا يعزى الى عمل رجال العسكرية الذين لا يعاملون زملاءهم المدنيين بالاحترام الذي يقتضيه سير الادارة في الارياض . أما الرشوة بين الموظفين فقد عادت الى سابق عهدها وكانت من اكبر أسباب تفشيها التنقلات المتكررة بين رؤساء المصالح ويصف الخطاب الثاني مبلغ ما وصل اليه الفلاحون من الضيق في سبيل الحصول على الاموال ويعزو الملاك هذه الضائقة المالية وما هم فيه من العسر الى ما بعثته الحكومة الحاضرة من عدم الثقة في النفوس وهم يجاهرون بكل جرأة ان التبعة تقع على الوزاة فيما لو عجزوا عن دفع الضرائب» (١)

ونحسب اننا في غنى عن ان نقول ان معظم هذه الامور والتهم المروعة التي راجت ضد الوزارة لم تكن سوى محض أوهام اختلقها الوهم الرسمي . بل كانت أشبه بتوطئة «ماهرة» لاساليب المهياج التي تلجأ اليها الصحف الصفراء مما لم يعد يخفى على أحد منا الآن لان الوقت الذي قامت فيه هذه الوزارة الوطنية في مصر هو بلا ريب من خير الاوقات التي مرت بالبلاد فلم يكن بعيدا فحسب عن أية صبغة عسكرية بل كان

الوقت الوحيد الذي لم يشبهه أى ارهاب من الجهات العليا . نعم لقد
كان الجيش موجودا ولكنه كان فقط ركننا - وركنا حيويا -
من أدكان الحركة الدستورية . على أن ما كتبه السيرويليام جريجورى قبل



اسماعيل باشا يحتفل بملوك أوروبا بمناسبة
افتتاح قناة السويس

ذلك بشهرين لينسحب بحق على الفترة التي نحن الآن بصدددها .
فقد أشار الى ما فعله الجيش في ٩ سبتمبر قائلا (١) « ان الراى العام في مصر
مهما كان أمره قد تعزز كثيرا بهذا العمل وانى لشديد الامل بان
المساوىء القبيحة التي ازدهمت بها ادارة البلاد ستزول تدريجيا ولا ريب
في انه ما كان ليحدث شيء يستحق الذكر اولا تدخل قوى من هذا
القبيل فلقد طالما لفظت الالسن هنا بالاصلاحات كما حدث في تركيا ولكن
الامر لم يتجاوز حد الكلام فقط ... أما الان فتمت اصلاحات قيمة
بدىء بتنفيذها وهذا مرجعه الشعور بوجود هيئة قوية مصممة على
تنفيذ هذه الاصلاحات » اما فيما يختص بالمساوىء المزعومة التي يرتكبها
الجيش دائما (٢) فقد بحث عنها الى التيمس بخطاب مطول فمد فيه كافة
التهم وختمه بهذه العبارة « لا اتردد في القول بانه وقعت في لندن وحدها
خلال شهر واحد اعتداءات عسكرية تفوق ما وقع في مصر كلها منذ
يوم ٩ سبتمبر المشهور . وهو يوم انتصار الضباط ومع ذلك
لا يمكن ان يوصف الجيش الانجليزى بانه في حالة تمرد ... انى أقرر
ان هناك حزبا وطنيا يشمل الامة المصرية على بكرة أبيها ما خلا طبعا
الطبقة الرسمية المصرية » (٣)

(١) « التيمس » ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) ان ما اديهم وقتلهم من عمرد الجيش من الحكايات التي تقشمر لها الابدان قد ردد
صداه في كتاب لورد كرومر . فقد أحرأ بتمرد ممس الجود بسبب قتل أحدهم بيد أحد
الابطاليين وبتوقف جوقه موسيقى العرقة عن العزف في احد التيارات (مصر الحديثة المجلد
الاول ص ٢١٠)

(٣) « التيمس » ١٦ مارس سنة ١٨٨٢

ولا يمكن أن يكون ثمة ريب في أن ماليت وكولفن واضرا بهما كانوا يعرفون ذلك جيد المعرفة ولكنهم وقد ادركوا أن الحكومة البريطانية تريد التدخل بذلوا كل ما في وسعهم من الجهود لتحقيق هذه الغاية المرجوة . ولعمري لقد كان هذا الحادث خير تعليق على « تقاليد » الحكومة البريطانية في معاملاتها مع مصر ورغبتها في عدم قيام وزارة حزبية ، فلم تكذب ترى أمامها وزارة غير حائزة لرضاها حتى شرعت تدس لها الدسائس وتعمل ضدها بكل ما في وسعها من الوسائل .

بيد أن السياسة البريطانية كانت في الوقت نفسه جادة في تنفيذ قرار الحكومة بتمهيد الطريق للتدخل العسكري . ففي أول فبراير أي في مساء اليوم الذي قدمت فيه وزارة شريف استقلالها أبرق السير ادوارد ماليت إلى رئيسه كانه كان يتوقع ما يحدث يخبره بملخص محادثة دارت بينه وبين أحد الوزراء المستقبليين (١) . وربما كانت المحادثة مختلفة من أولها إلى آخرها أو على الأقل لا يمكن أن يكون ذلك الوزير شخصا آخر عدا شريف نفسه وهو مصدر شكوك في نزاهته (٢) . وقد كان أهم ما في المحادثة « أن المخلص الوحيد من الورطة الحاضرة هو أن يرسل الباب العالي مندوبا من طرفه إلى مصر على أن يتبعه بقوة تركية » . ولقد كان هذا . كما ذكرنا من قبل نفس ماخير لورد

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٧٨
(٢) لقد صيغ حديثا . فقد ذكر لورد كرومر (في كتابه السالف الذكر المجلد الأول ص ٢٢٤) اسم شريف بأنه صاحب هذه المحادثة السرية

غرانفيل الحكومة الفرنسية فيه منذ زمن او في الاحتلال المشترك ولا ريب في ان توارد الخواطر هذا بينه وبين ذلك الوزير المصري المجهول كان باعنا على الاستغراب . ولقد زاد الوزير - كما اخبرنا السير ادوارد ماليت - فقال « لا يمكن التهديد بالتدخل المسلح من جهتنا (بريطانيا) ولا تنفيذ التهديد بدون تعريض الجاليات الاوربية الى اعظم المخاطر او بدون احداث مقاومة قد تؤدي الى اطالة امد اهراق الدماء . وفي رأى (الوزير) اننا مع استعمال الحصافة وقبولنا الوزارة التي يختارها مجلس النواب لا يضرنا الا انتظار بدون احداث قلاقل عمومية . وهو يرى ان المستقبل لا يبشر بالأمل بمد ان عاد الجيش الى الظهور بمظهر الديكتاتورية الا اذا اكبح جماحه بالقوة » .

وعلى اثر تسلم لورد غرانفيل هذه الرسالة « من الدوائر الوطنية » التي تتفق اتفاقا يبعث على الدهشة وارهه الشخصية بعث بها الى الحكومة الفرنسية مستطلعا رأيها . ولكن غامبيتا كان قد سقط في فرنسا وتسلم الميروفريسينيه مقاليد وزارة الخارجية مكانه وكانت اراؤه متناقضة لاراء سلفه في السياسة التي يجب على فرنسا اتباعها حيال مصر . فقد كان من رأيه ان الحل الوحيد للمشكلة المصرية هو ان تمتنع الدول العظمى من التدخل في الامر وترك مصر تنقذ نفسها بنفسها . وبديهي انه لم ير هذا الرأي حبا في مصر بل لانه كان يرى ان مصر لو تركت وشأنها لما صارت ملكا لانجلترا وهذا في الظروف الحاضرة

كل ما كانت تبغضيه فرنسا حقيقة . بيد انه اخطأ في اعتقاده ان انجائرا
قد توافق على عدم التدخل وانها متى اجمعت فرنسا لن تنفرد بالتدخل
فلقد ظهر فيما بعد ان ذلك كان مجرد وهم منشأه خطأ مسيو فريسينييه
نفسه على الارجح فقد كانت تنقصه الشجاعة الكافية لتنفيذ سياسته
تنفيذاً صادقاً

وعلى كل فان ما أجاب به مباشرة على الرسالة التي ارسلها اليه لورد غرانفيل



بطرس باشا غالى

في ٢ فبراير يلخص (١) «في عجزه عن ابداء رأى حاسم في الموضوع الآن
بسبب حداثة عهده بالوظيفة ولكن هناك نقطتين يرتاب فيهما الاولى
انه لا يميل مطلقا الى فكرة التدخل المسلح في مصر لافرق بين ان يكون

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨١

التدخل على يد إنجلترا وفرنسا او على يد احدهما. الثانية انه يعارض اشد معارضة في اى تدخل من جهة الباب العالى . ولزيادة التوكيد سأل لورد ليونز ان يوضح له بالدقة معنى التحفظ الذى وضعه لورد غرانفيل عند مصادقته على المذكرة المشتركة القائل بان الحكومة البريطانية « لا ينبغي ان تعتبر مقيدة بهذه المذكرة باتباع خطة معينة للعمل متى تبين ان هناك ضرورة لذلك » . ومما قاله المسيو فريسنييه لورد ليونز « ان حكومة جلالة الملكة على ما قيل قيدت نفسها بالعمل مبدئيا ولكنها ابت ان تقيد نفسها مقدما بنوع خاص من العمل » . فلم يسع لورد ليونز الا ان يجيبه بالجواب المرضى قائلا ان الحكومة البريطانية لم تحتفظ فقط لنفسها بحق اختيار نوع العمل اذا مست اليه الحاجة بل وفيما اذا كانت هناك حاجة اليه بصفة عامة .

ولا يمكن ان تقول هل فهم لورد غرانفيل ما اتاحه تغير موقف فرنسا فجأة بالنسبة لمصر من القمص الجديدة امام السياسة البريطانية « والعمل » البريطانى . لقد قيل اعتمادا على رواية احد الثقات الصادقين ان هذه كانت المرة الاولى التى فكرت فيها وزارة الحربية الانجليزية فى غزو مصر ومن ثم راحت تضع خطة الحملة (١) . وهما يكن نصيب هذه الرواية من الصحة فقد رد لورد غرانفيل على مسيو فريسنييه قائلا « انه يدرك تمام الادراك الصعوبة التى تحول دون ابداء رأى حاسم فى

(١) راجع المحادثة الممتعة التى دارت بين مستر بلنت (كتابه السالف الذكر ص ٢٢٨) بين لورد ولسلى

مسألة مصر وأكد له - ارتكانا على رسالة تسلمها في ساعته من السير
أدوارد ماليت ولها صلة ببرنامج الوزارة الجديدة - بأن حكومة جلالة
الملكة لا ترى أن الحالة التي تقتضى التدخل قد وجدت بعد فقد أعلن
الاعيان والحكومة الجديدة اعتزام احترام التمهيدات الدولية « ثم أضاف
الى ذلك قوله « فان وجدت الضرورة فنها (الحكومة) ترغب في أن
يمثل ذلك التدخل سلطة أوروبا واتحادها في العمل . وترى الحكومة



اللورد كيرزون

وزير خارجية انجلترا سابقا

أيضا أن السلطان في تلك الحالة يكون له الحق في الاشتراك فيما قد
يحدث من الاجراءات أو المناوشات « ثم أنه سأل هل يعارض المسيو
فريسينييه في دعوة الدول العظمى لابتداء رأيها في الموضوع (١)
وقد تقبل مسيو فريسينييه تأكيدات لورد غرانفيل باللاتياح ولم
يبدا اعتراضا على ارسال منشور للدول للاستفهام منها عن مبلغ استعدادها

للاتفاق على اتباع سياسة مشتركة نحو مصر اذا دعت الضرورة لذلك .
ثم صرح لورد ليونز في فرصة أخرى (١) « بأنه يعارض بشدة في أى
تدخل مسلح . . . فلتكن غاية الدول المعطى بعد تبادل الرأى في شأن
مصر الاستغناء عن مثل هذا التدخل العنيف » . ثم أضاف الى ما سبق
قوله « والمأمول أن يكون ذلك هو أيضا رأي حكومة جلالة الملكة »
ولم يكن ذلك رأيا طبيعيا بيدان لورد غرانفيل لم ير ما يقتضي



اللورد ملز

اطلاعه على جلية الامر وفي ١١ فبراير أرسلت الحكومتان منشورا
مشتركا الى الدول تدعوانها فيه « الى تبادل الآراء في موقف مصر »
وقد جاء في المنشور (٢) أن الحكومتين لا تظنان « أن قد حدث بعد
ما يدعو الى البحث في وجوب التدخل بيد أنهما ترغبان فيما لو حدث
هذا أن يكون التدخل ان دعت اليه الضرورة - برأى أوروبا ورغبتها
المتحدة في العمل وان « يشترك السلطان فيما قد يحدث من اجراءات أو

(١) مصر رقم (٢٨٨٢) وكذا مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٣٤

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٠

مناقشات» فأجابت الدول بعد شيء من التردد بأنها راغبة في الاشتراك في مثل هذه المناقشات اذا دعت الضرورة الى ذلك . وعلى انه سيتبين لك بوضوح تام متى جاء وقت البحث في ضرب الاسكندرية بالقنابل عدم اخلاص الحكومة البريطانية لهذا المشروع المراد به ترك مسألة مصر بيد أوروبا أو بيد السلطان بيد أننا لا ينبغي أن نقسى أن السير ادوارد ماليت وأتباعه حتي في ذلك الوقت كانوا يعملون بعزيمة لا تعرف الملل لايجاد رأى عام معاد للوزارة الوطنية ومؤيد للتدخل . وبعد مرور عدة أسابيع أى في ٢٩ مارس فاجأ لورد غرانفيل المسيو فريسيزيه ناسياً أن المسألة فعلاً قد أصبحت الآن من اختصاص أوروبا باقتراح مؤداه أن يرسل الى مصر « مستشاران فنيان » « لمساعدة » الوزارة على القيام بادارة البلاد (١) بيد أن مسيو فريسيزيه عارض في ذلك قائلاً « انه لا يرى ما يحمله على أن يرسل مصر شخصاً خاصاً يزوده بتقارير أخرى » لان مسلك الحكومة الفرنسية وقتئذ كان على العموم مسلكاً جديراً بالاعجاب ومناقضاً لما كان يضعه لورد غرانفيل ومروءوسوه من الخطط المنطوية على الخبث والمكر . واذ ذاك أرسل مسيو سينكويكز قنصل فرنسا العام في القاهرة الى رئيسه في ١١ مارس يخبره بأن الفكرة متجهة الى تشكيل وزارة من رؤساء المصالح أو من أعضاء مجلس النواب برئاسة عرابي مع تأليف مجلس للدولة يمثل فيه

العنصر الاجنبى أوفى تمثيل . على أن اسم صاحب هذا المشروع لم يذكر ولكن مسيو فريسينيه رد على مندوبه « بأن لا يفعل شيئا له مساس بالائتلاف المزمع وان يكون مع التزام خطة التحفظ حريصا على العمل بصفة ودية مع أية وزارة تقوم في مصر مادام شعارها احترام التعهدات الدولية والمحافظة على النظام » وقد طلب مسيو فريسينيه أيضا أن ترسل الحكومة البريطانية تعليمات كهذه الى معتمدها « وبعد بحث المسألة في حينها » أرسل لورد غرانفيل تعليمات مشابهة لتلك حذر فيها المستر كوكسون المعتمد البريطانى بالنيابة من التدخل (١)

على أن مسيو فريسينيه ذهب الى أبعد من ذلك الحد فقرر استدعاء المسيو دى بلنير لما يعلمه تمام العلم عن أخلاقه وآرائه وقد كان خلال المدة السالفة كلها يشغل وظيفة المراتب الفرنسى العام . ف كاد يصل الخبر الى اسماع لورد غرانفيل حتى أسرع الى الاعراب عن أملة بأن لا يتضمن هذا الاستدعاء أى تبدل فى سياسة فرنسا . ولكن مسيو فريسينيه رد على ذلك قائلا « لقد حان الوقت للملأثم لاستبدال ثل مسيو دى بلنير برجل آخر بعيد عن التأثير فى الشؤون المصرية تأثيرا سياسيا » ثم زاد على ما تقدم قوله « . . ان تدخل المراقب الفرنسى فى الشؤون السياسية طالما أدى الى ارتباك العلاقات بينه وبين القنصل العام وقد تفجهم عن مثل هذا الارتباك عواقب وخيمة وخاصة فى

الظروف الحاضرة (١)

ولقد كان هذا بمثابة اعلان صريح عن الخطة السياسية التي ينتوى
المسيو فريسينيه اتباعها ولو تجلت مثل هذه الروح فيما عملته الحكومة
البريطانية لتغير مجرى الحوادث التي وقعت فيما بعد. ولكن الحكومة
البريطانية لم تحفل بما تضمنته كلمات المسيو فريسينيه من التلميح بل ظل
السير اوكلند كولفن والسير ادوار ماليت يواصلان السعي لتحقيق
التدخل. ولا ريب في أن السياسة البريطانية أحست بأنها وقعت في
مأزق حرج لان فرنسا باعلانها الحياد قد كشفت للعالم الستار عن
المعتدى الحقيقي. ولقد كان المأمول - كما أمل مسيو فريسينيه فعلا - أن
أوروبا والحالة هكذا لن تسمح لانجلترا بتحقيق ما ربهها السرية. ولكن
أتت الرياح بما لا تشتهي السفن لسوء الحظ اذ ما أسرع ملاحات لانجلترا
الفرصة للخروج من عزلتها وهكذا لم تخدع فرنسا فحسب بل أوروبا
بأسرها.



الفصل الثاني عشر

السياسة بصفتهم محرضين على الاجرام

في أواخر ابريل منحت الفرصة التي كان لورد غرانفيل ووكلاؤه في القاهرة يترقبونها للاعتداء الفعلي على مصر. فقد اكتشفت الحكومة المصرية حوالى ذلك الوقت مؤامرة يبتها بعض ضباط الجيش لاغتيال عرابى وزملائه . فالقارىء يذكر أنه حدثت عدة ترقيات في خلال الشهرين اللذين قضاهما عرابى في منصبه الجديد وكان انصار الوزارة وقتذاك يسوغون هذه الترقيات بحجة أنها لازمة لتفاد القانون العسكرى الجديد فقد قضى بان يحال على الاستيداع الضباط الذين يبلغون سنا معيناً (١) ولا ريب في صحة ذلك القول من الوجهة القانونية الرسمية على أنه قد يكون من أكبر البواعث على فصل الضباط الطاعنين في السن وترقية الضباط الجدد أن القائمين بأمر الاصلاح رغبوا في تطهير الجيش من العناصر التي لا يركن اليها والمعروفة بمقاومتها للنظام الوطنى والتي كان معظمها من الاتراك والجرأكسة . ولا ينكر احد أن هذا العمل كان عملاً مشروعاً وخاصة بعد الذى جربته فرنسا في حادثة

(١) راجع خطاب الشيخ محمد عمده او المستر بلنت (التاريخ الدرى ص ٢٥٠)

دريغوس (١) أوبعد ما أجرتة الحكومة التركية الجديدة . على أن ممثلى الحكومة البريطانية الرسميين في مصر قد نظروا الى ما حدث في مصر بعين أخرى كما رأينا فقد اعتبروا تلك الترقيات عملا من أعمال الاستبداد المسكرى ودليلا على انتشار الفوضى . وليس ثمة ريب في أن هذه النظرة كان لها أثر كبير في ازدياد سخط الضباط المبعدين الذين احسوا بوجود قوة ممثلى أوروبا وراءهم فقوت عندهم الاعتقاد بأنهم لو نجحوا في قلب الحكومة والقضاء على النظام الوطنى فان يجدوا من الدول الاوربية سوى الحمد والثناء .

ولقد زعموا (٢) أن المؤامرة انما دبرها أعوان اسماعيل باشا الذى كان مقيما وقتئذ في نابولى والذى جاء سكرتيره راتب باشا الى مصر منذ عهد قريب . وكان راتب صهرا الشريف باشا ويلوح أن المؤامرة دبرت في منزل الاخير . وانجهدت الفكرة الى اغتيال عرابى وبعض أصحابه على أن تعقبه المناداة بعودة الحكم المطلق . ولكن احدا المتآمرين أفشى السر قبل وقوع المؤامرة فادى ذلك الى القاء القبض على عدد كبير من الضباط وكلهم من العنصر الجركسى وبينهم عثمان رفقى - ناظر

(١) حادث دريغوس من الحوادث التى اقامت فرنسا واقدمتها فيما بين سنتي ١٨٩٥ — ١٩٠٦ . فلقد اتهم ذلك اليهودى الفرنسى ماهيم الاسرار الحربية لالمايا مما أدى الى محاكمته وسخط الرأى العام على طاحسن مرسى . وقد كان المسيو كليمصو شديد الحيلة على المتهم في بدء الامر ولكنه ساد معبر رأيه فيه واحد يقاوم ما ذهب اليه الجمهور من الرأى .
المعرب

(٢) بلبت الكتاب المذكور ص ٢٥٢

الحرية الاسبق . وقد حوكموا امام المحكمة العسكرية فقررت تجريدكم من القابهم ونقيهم الى اقليم النيل الابيض . ثم رددت الاسن اشاعة طيرها مراسل التيمس الى صحيفته بل اشار اليها السير ادوارد ماليت في تقريره الرسمي - بأن المسجونين قد زارهم عرابي في السجن وبالغ في ايلام شعورهم (١) ونحن في غنى عن القول بأن هذه كانت محض اختلاقات لا تقل في سخافتها عن اشاعات فظائع الرئيس كروجر التي روجتها الصحف الصفراء في زمننا هذا

ففي ١١ ابريل اكتشفت المؤامرة وفي ٢ مايو صدر الحكم ولقد خطر للسـير أدوارد ماليت في الفترة التي بين هذين التاريخين أن هذه الفرصة يمكن استخدامها لجعل المسألة المذكورة ذريعة لقلب الوزارة البنيضة لا بل سببا للتدخل اذا اقتضى الحال ذلك واقد كان كل تدخل الى الآن من ناحيته أو ناحية زملائه في شؤون مصر الداخلية هو بحجة الاتفاقات الدولية الرسمية . أما الان فقد جاهروا بالعدول عن تلك الحجة وتذرعوا بحجة أخرى هي «الانسانية» و«العدالة» . فقد زعموا أن القبض والعقوبات كانت من اعمال الانتقام السياسي . وقد استمرت المحاكمة وراء الستار فلما قرأ الخديو أقوال الشهود تبين له انها غير كافية لادانة المتهمين الذين أرادوا فقط عرض شكواهم ولذا لم ينهض الدليل على تأمرهم

على اعمال الاغتتيال (١) فكان على الخديو اذن ان لا يصادق على الحكم بل يأمر باجراء المحاكمة من جديد تلك كانت نصيحة السير أودارد ماليت وهى نصيحة يصح أن توصف بأنها تطفل فظيع هذا فضلا عن أن الموقف القانوني لا يسوغها بتاتا . فلقد كانت سائر المحاكم العسكرية حتى في ابان عهد المراقبة الثنائية سرية ولم يكن للخديو الحق مطلقا في التدخل في اجراءاتها كما لم يكن يجوز استئناف احكامها . فكل ما كان في وسع الخديو أن يفعله هو أن يستعمل ما للعرش من الحق في تخفيف العقوبة بعد اقرار الحكم . وكان هذا عين ما نصحه السيوسينكو ويكز زميل السير أودارد ماليت لتوفيق باشا بان يفعله . ولكن ذلك لم يحقق ما رُب السير أودارد ماليت فانه كان يريد ايجاد نزاع بين الخديو وبين وزرائه الدستوريين ولذا أصر على الغاء الحكم . فلما أبدى الخديو تردده لعلمه أن الوزراء لا يمكن أن يعتبروا عمله ذلك الا تحديا مباشرا لهم نصح له السير أودارد ماليت باستشارة ممثلى الدول الاربع الاخرى . ولما أبى هؤلاء الممثلون — ما خلا الممثل الايطالى — أن يسلّموا بهذا أحال المسألة بحذافيرها الى الباب العالى بايعاز السير أودارد ماليت .

ولقد كان هذا خطأ من السير اودارد ماليت ذلك لان الباب العالى لم يكن له شأن ما فى الامر سوى أن عثمان رفاقي كان يحمل لقباً تركيا

(١) مصر رقم ٧ ١٨٠٢ ر . سائر احتائق اساسة بـ سـة المؤامرة الحركية والمدكورة في الكتاب في هذه الوثيقة البرمائية . على أن الارى ينسب صنفاً بـ قرأ الفصل الحادى عشر من كتاب مستر بلست فهو عظيم الالهبة اد يشتمل على تفاصيل عديدة

هو لقب « فريق » فلا يجوز بحال من الاحوال تجريد منه بدون موافقة السلطان . وفضلا عن ذلك فان تدخل الباب العالي في هذا الوقت المصيب كان معناه احداث تحويل سياسي لا يمكن ان تستحسنه الدولتان وخاصة فرنسا . وعلى ذلك كانت النتيجة ان اللورد غرانفيل نفسه رأى من الاصوب ان يخطر وكيله الشديد الخبرة « ان يعمل بقدر المستطاع بالاتفاق مع القنصل العام الفرنسي » بمعنى ان يكف عن مشروعه الاصلي ويسمح للخديو بالمصادقة على الحكم مع تخفيفه في الحال . ولا بد ان يكون هذا الاستنكار قد ترك اسوء الاثر في نفس السير ادوارد ماليت كيف لا وقد انهارت كل احلامه في لحظة واحدة وخاصة لان الوزراء انفسهم رغبة منهم في انتهاء حادث كهذا ينذر باوخم العواقب بعثوا عريضة للخديو في ٦ مايو يلتمسون منه فيها بصفته مستشاريه الدستوريين أن يستعمل حقه في تخفيف حكم المحكمة العسكرية ويجعله مقصوراً على مجرد النفي من مصر بدون تخفيض مقام المحكوم عليهم من رتبهم والاكتفاء بحذف اسمائهم من قائمة الجيش المصري . وكان هذا حلا وسطا واعترافا من جهة الوزراء بالخذلان . ثم كان ايضا خاتمة للدور السياسي الذي كان السير ماليت يلعبه وهو ما لم ترتح له نفسه

ولكنه بدلا من المبادرة بتنفيذ اوامر رئيسه ساودته الشكوك فجأة فيما ينبغي ان يشير به على الخديو فابرق في طلب تعليمات اخرى من لورد غرانفيل . وفي الوقت نفسه تبرع باثبات رأيه الشديد عن الحالة

قائلا « وفي رأيي انه ينبغي انعام النظر في الحالة العامة عند تقرير ما ينبغي ان يفعله الخديو حيال حكم المحكمة العسكرية ولا بد ان نذكر ان الوزارة الجديدة مصممة الى الان (كذا) على تقويض اركان الحماية الانجليزية الفرنسية (انظر كيف انقلبت المراقبة حماية ١) » ان نفوذنا في الواقع آخذ في التلاشي من يوم الى آخر وليس في استطاعتنا ان نستعيد ما كان لنا من التفوق اذن » (اذن ليس المقصود هو توطيد سلطة الخديو ١١) » ما لم تتحطم هذه السيادة العسكرية التي ضربت رواقها على البلاد... وفي اعتقادي انه لا بد من حدوث مشكلة يعسر حلها قبل الوصول الى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية . وعليه فالاصوب التعجيل بها بدلا من العمل على ارجائها » (١)

وليس مما يشرف « سياسة » لورد غراتيل في شيء أن يسمح بطبع رسالة السير ادوارد ماليت الغريبة هذه ضمن الاوراق التي قدمها للمجلس في سنة ١٨٨٢ (٢) ففي هذه الكلمات فضح السير ادوارد ماليت - كما يقول المثل - السر كله . فلا سلطة الخديو ولا الفرمانات الشاهانية كما زعموا أولا وآخرأ - كانت هي سبب اهتمام أولئك الذين طالما تدخلوا في شؤون مصر حتى انتهى الامر باحتلال البلاد - كلا بل كان كل مطمحهم التفوق « والنفوذ » الذي قوضت « السيادة العسكرية » اركانه الى هذا الحد على ان الجملة الاخيرة لتفضح تماما الدور الذميمة الذي كان يلعبه السير

(١) مصر المصدر نسخة ص ١٠٧

(٢) « كان لورد كرومر احكم من رئيسه اذ لا توجد هذه الرسالة في كتابه »

ادوارد ماليت منذ ان ادرك ان الحكومة البريطانية كانت ميالة لفكرة التدخل - فلقد كان يرمى الى « تعجيل » حدوث « مشكلة يعسر حلها » كالتى اثاروها فى صدد احكام المؤامرة الجركسية (١)

ومع ان لورد غرانفيل كما يغلب الظن ادرك الغاية من هذا التلميح الا انه لم يستطع ان ينتقض قراره السابق ولذا عاد هو ومسيو فريسنييه الى ارسال التعليمات مرة اخرى لقبول التسوية التى وضعت فلما استيأس السير ادوارد ماليت عمد الى خطة اخرى . ذلك انه حمل الخديو على تخفيف الحكم وجعله مقصورا على مجرد النفي بدون حذف اسماء المحكوم عليهم من قائمة الجيش ولعلمه بتردد توفيق اغلق الباب فى وجه من يحتمل حضوره من الزائرين وظل هو ومسيو سينكو بيكز مجتمعين بالخديو حتى فرغ من توقيع امر التخفيف . ولقد كان هذا فى الواقع بمثابة تحريض على الاجرام . لابل كان اهانة كبيرة للوزراء وخاصة لرأى وهو الرجل المسئول عن الجيش وتدخلأحر به ان يثير ثائر الوزراء اجمعين . وهو

(١) كان لورد سالسبرى على حق بعد ضرب اسكندرية بالقابل عند ما عزا هذه الازمة الى دسائس السير ادوارد ماليت اذ قال « ان السبب الرئيسى للازمة هو محاكمة الضباط الجراكسة ولا يخالفنى الشك فى براءة الضباط الجراكسة . . . ولكن لم تكن هذه المسألة مما اعتدنا التدخل فيه بين حاكم شرقى وبين رعاياه (هانسارد « المناقشات البرلمانية » المجلد (٢٧٢ ص ١٥٠٠) ويجدر ان ثبت هنا مصر اولئك الضباط « البراءة » . فاتهم غادروا مصر فى ٢٠ مايو . ولقد قرر السير ادوارد ماليت « ان حزم الخديو ادى الى تخفيف الحكم الى الحد الأدنى وفى وسع سموه اذا توخى هذا الحزم - ان اصبح مطلق الارادة مرة اخرى والى جانبه وزارة ترعى العدالة - ان يعين الميتين الى عائلاتهم ومنازلهم مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٤٦ » وفى ٣١ مايو اضطر لورد دو فرين رئيسه ان الضباط وصلو الاستان وان الحكومة تتولى الاتفاق عليهم . « مصر رقم ١ « ١٨٨٢ » ص ١٦ » وفى ٧٥ يوليه اى بعد اطلاق القنابل على الاسكندرية . عاد الضباط الى مصر .

ما حدث بالفعل . فقد طلبت الوزارة في الحال سحب الامر العالى واصدار
أمر آخر مكانه يكون متفقاً مع العريضة بيد ان السير ادوارد ماليت كان
يعلم انه قابض على المصفور ولذا نصح للخديو بعدم الاذعان . وهنا
ادرك الوزراء أن جميع ما بذلوه من الجهود للتوصل الى توفيق قد ذهب
ادراج الرياح وان الوقت قد حان للفصل بينهم بصفتهم ممثلى الامة وبين
الخديو بصفته ممثلاً للفضولين الاجانب . وهنا وجدت حالة كانت
خليقة بتدخل الجيش لو ان مصر كانت حقيقة خاضعة للدكتاتورية .
كما ادعى اعوان السوء وتثذ فالثورة هي اخر ما يلتجئ اليه الشعب
المغلوب على امره وليس ريب في ان الجيش لوقام بمثل ما قام به في يوم
٩ سبتمبر فاعلن خلع توفيق لاقر الشعب المصرى هذا العمل ولكن
مما يدلك على ان الديكتاتورية العسكرية لم تكن سوى مجرد خرافة
اخترعها الراغبون في « تمجيل » العراقيل ماقررت الوزارة ومن ضمنها
عرايى من دعوة مجلس النواب الى الاجتماع لتعرض عليه ما بينها وبين
الخديو من النزاع . وقد اعلنت الوزارة « ان الخديو سلك مسلكا يشوه
استقلال مصر بدون استشارة ورائه في كثير من الظروف » . وقرر
الوزراء ايضا الاتجارى بينهم وبين الخديو مخاطبات اخرى الى ان يعرف
قرار مجلس النواب . وفي الوقت نفسه ضمنوا له سلامته الشخصية كما
ضمنوا الاحتفاظ بالاحتفاظ بالامن العام .

ولا يدان يكون السير ادوارد ماليت قد داخله الكبرياء والغرور

قد تمكن بهذا التدبير السياسي الخسيس من استفزاز الوزراء الى القيام
بثورة ضد الخديو وهي ثورة يسهل على القوم ان يصوروها للعالم الاجنبى
الذى لا يعلم شيئا من امر ما سبقها من الدسائس بانها ليست سوى
الفوضى الصريحة . لم تكن دعوة مجلس النواب بناء على امر الوزراء
خرقا للقانون الاساسى الذى نص على ان تكون الدعوة بموافقة الخديو ؟
الم يكن ينبغى للوزارة ان تبادر بتقديم استقالتها بمجرد ان رأت نفسها
على اختلاف مع الخديو ؟ لقد كان هناك كثير ممن قالوا هذا القول
وقتذاك وكان اكثرهم ترديدا له السير ادوارد ماليت الدساس الا كبر
نفسه . بيد ان ذلك ما كان يردده الجاهلون ببواطن الامور او الذين
وقفوا على كنهها تماما اذ لا ريب انه كان يكون من الخيانة ان يعنى
الوزراء بالرسميات الدستورية بينما العدو يتآمر على قلب الدستور
بجذافيره من اجل انهم كانوا يكونون قد قضوا لبانة ماليت واخوانه
الدساسين وانا لولم ما كانوا يطمحون اليه من النصر بلا كفاح ما
وبالطبع ادى قطع الملائق بين الوزراء وبين الخديو الى احداث
ذعر كبير فى كل من انجلترا وفرنسا ولقد كان ينتظر ان ينادى مجلس
النواب بعزل الخديو فى الحال وهناك تنشأ حالة لا تهدد حياة
الخديو فحسب بل قد تهدد ايضا حياة كثير من الاجانب ومنهم
ممثلو الدول العظمى السياسيون انفسهم . وقد كتب السير ادوارد ماليت
مستعجلا فقال « ان الضمان المقدم من الوزارة بسلامة الخديو والاجانب

لا يعد ضمانا فعالا» (١) ثم اشار الى «القلق العظيم السائد في كل مكان ومغادرة الكافرين للبلاد». ويظهر ان الوقت الحاسم لقيام الدولتين الغريبتين بعمل ما اخذ يدنو تدريجيا فقد هاج الرأي العام في فرنسا اشد هياج وطلب التدخل. ومع ذلك لم يخرج المسيو فريسينيه عن حدود الرزائة. وفي يوم ٧ مايو ابرق الى سينكو يكرز يطلب منه «ان يسلك سبيل الحذر وان يعمل بقدر الامكان بالاتفاق مع ماليت وأن يراجع باريس في حالة اخلاف مع زميله وان ينضم الى جانب الخديو بصفته السلطة الشرعية الوحيدة وان يسير بالحصافة والرزائة المطلوبتين لتجنب ما يثير النزاع او يزيد الشقاق الموجود في داخل الحكومة» (٢) وكان هذا على عكس ما كلف لورد غرانفيل وكيه به. ففي الوقت الذي وصل فيه الى اسماع المسيو فريسينيه أن الخديو أحال قضية المؤامرة الجركسية على السلطان قدم احتجاجا على تدخل الباب العالي وطلب الى لورد غرانفيل ان يجاهر هو أيضا بالاحتجاج «لان حكومة جلالة الملكة» هكذا قال للورد ليوز «بتردها في المبادرة بالاحتجاج المقرون بالحزم انما يجعل مثل ذلك التدخل امرا لامناص منه» (٣).

ومع ذلك لا بد ان يكون المسيو فريسينيه قد رأى انه لا يسهه ان يبقى طويلا ملازما الخطة السلبية البعثة بل لا بد ان يصبح بعد قليل

(١) مصر رقم ٧ «١٨٨٢» ص ١١٧

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٧

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٩

من الزمن أمام احدا من اما تدخل السلطان واما تتدخل الانجليزى -
الفرنسي - وهو ما كان يطالب به فعلا فريق من الراسخين الفرنسي وعي
رأسه غامبيتا . وفي الواقع كان مسلك لورد غرا نفيل يدفعه لاختيار احد
الامرين . وفي يوم ٨ مايورد اللورد غرا نفيل على احتجاج مسيو فريسينيه
فبعد ان نفى وجود اى ميل خاص للتدخل التركي اضاف هذه العبارة
التي تنذر بما سيقع .

« ولـسـكـنا نريد اذا اقتضى الحال أن نبقي احرارا لبحث كافة انواع
التدخل الممكنة فنختار اقلها مضايقة وتعرضا للمخاطر » (١) وكان هذا
بمثابة تصريح بأن انجلترا ترفض من الآن الاسترشاد برغبات الحكومة
الفرنسية اذا ماقررت هذه مواصلة سياسة عدم التدخل ، وانها - اذا
اقتضى الحال - لا بد ان تعمل بمفردها . وفعلا لم تمض ثلاثة أيام حتى
رجع لورد غرا نفيل الى اقتراح كان « قد بداله » مرة في بدء الازمة
فاشار على المسيو فريسينيه ان يطلب الى الباب العالي ارسال قائد الى مصر
« تعطى له سلطة تامة لاعادة النظام في الجيش المصرى » ، على ان يصحبه
قائدان آخران احدهما انجليزى والاخر فرنسى وان يخضع القائد التركى
لرأيهما وان تسبق هذه البعثة ببلاغ ينذر بتدخل تركيا . وفي الحال رأى
المسيو فريسينيه ان ليس ثمة مناص من ان يختار احد أمرين فاما ان
يقبل التدخل التركى وإما أن يقبل اشتراك انجلترا وفرنسا في العمل

فاختار الامر الثانى باعتباره اخف الضررين . وقد قرعه الراديكاليون الفرنسيون وقتئذ ايماء تقريع لتراجعه هذا عن موقفه الاول واتباعه خطة لا تختلف كثيرا عن خطة غامبيتا . وليس نمت ريب في ان ما أعقب ذلك من الحوادث سوغ ذلك اللوم تماما . فان تحول سياسة مسيو فريسينيه لم ينقذ مصالح فرنسا ولا نجي مصر ثم اضطر في نهاية الامر ان يعود الى موقفه الاول . ومع ذلك فقد كان للمسيو فريسينيه ان يرجو انه مادام تدخل انجلترا سواء أ كان صريحا أم وراء ستار التدخل التركى امرا لا مناص منه وما دامت سياستها كلها كانت ترمى الى تلك الغاية فان فرنسا باشتراكها معها قد تنجح في اعطاء هذا التدخل شكلا عديم الضرر نسبيا . وقد خيل الى المسيو فريسينيه أن هذا يكون الفارق الجوهرى بين سياسته وسياسة المسيو غامبيتا وهو الذى كان يرمى الى ان تحتل انجلترا وفرنسا البلاد احتلالا فعليا (١) .

« اما الشكل المديم الضرر نسبيا » الذى كان المسيو فريسينيه يريد ان يكون عليه التدخل الانجليزى الفرنسى فهو ان ترسل كل من الدولتين ثلاث بوارج الى الاسكندرية بحجة صيانة ارواح رعاياها فى الظاهر ولتخويف

« ١ » « لقد كما دائما ولا مرال مهمين بأمري » هكذا قال مسيو فريسينيه فى البرلمان الفرنسى فى ١١ مايو سنة ١٨٨٢ « أولا بان يحفظ لفرنسا مركزها الخاص ومركزها الممتاز بحق فى مصر والامر الثانى الذى ترمى اليه سياستها فهو رغبتنا فى الاحتفاظ باستقلال مصر كما قررتة العرمان المعترف بها من الدول الاوربية فان يحرم مط مادام الامر متوقفا على عملا أى اعتداء على تلك العرمانات . ولكن برضى بان يحرج مصر من آية أزمة تحدث فيها اقل حرية واستقلال ممالى اليوم » الوثيقة المصرية رقم « ١٨٨٢ » ص ١٤٥

لوزارة المصرية في الحقيقة او حملها على الادعان وبذا تنتهي الازمة ولا تكون هناك حاجة لاي عمل آخر وطبعا كان مسيو فريسينيه مطلعا على حقيقة النزاع القائم بين الخديو والوزارة ولا ريب في انه كان يدنه وبين نفسه يعطف على الوزارة ولكن هنا كانت حالة تقضى بان يضحى فيها بصاحب الحق تلافيا لاضرار بالغة . وعلى ذلك رد المسيو فريسينيه على اقتراح اللورد غرانفيل في ١٢ مايو مقترحا ان ترسل بدل القواد الثلاثة بوارج حرية الى الاسكندرية قائلا « ان موقف الخديو يتوطد ويصبح تدخل تركيا لا لزوم له . وبالطبع كان هناك احتمال أن هذا العمل قد لا يكون كافيا واذا ذاك يستحسن ان تنزل الجنود الى الير فلذلك قال: ان الحالة اذا وصلت الى ذلك الحد فهو لا يعارض في دعوة الجنود التركية الى مصر للعمل فيها تحت الاشراف الانجليزى الفرنسى لغاية ديسمبر وبشروط تكون فرنسا وانجلترا قد عينتها من قبل » الى ان قال : انه لا يوافق بحال من الاحوال على استخدام الجنود الفرنسية او الانجليزية (١) ولم تأت الرسالة التى اورد فيها لورد ليونز هذا الرأى على ذكر المناسبة التى عرض فيها المسيو فريسينيه هذا الاقتراح الاخير وليس شك في ان الاقتراح لم يصدر عن المسيو فريسينيه من تلقاء نفسه بل كان ردا على سؤال من اللورد ليونز استفهم فيه عما عسى ان تكون النتيجة اذا تبين ان ارسال البوارج لم يأت بالنتيجة الموعوبة . اما لورد

غرانفيل فمع قبوله الاقتراح الخاص بالمظاهرة البحرية - كان متذمرا
لرفض مشروعه الخاص بالتدخل التركي العاجل واقترح ان يبلغ الباب
العالي مع التحفظ في القول انه يرجع ان تمرض عليه فيما بعد اقتراحات
اخرى . ولم يشأ المسيو فريسيني ان يقيد نفسه بخطة غامضة لا يرتاح
لسلوكتها فرفض الموافقة على اقتراح لورد غرانفيل

ثم اصدرت كلتا الحكومتين امرها ان تذهب ثلاث بواخر الى
اسكندرية فورا . وينبغي بهذه المناسبة ان نذكر حادثا يزيد خطة السير
ادوارد ماليت ورئيسه وضوحا . فاعمل القارىء يذكر ان السير ادوارد
ماليت سبق ان حذر اللورد غرانفيل مرتين من أى تدخل ما عدا
التدخل التركي بحجة ان ارواح الاجانب في الفترة التي تنقضي بين
اعلان التدخل وبين وصول الجنود تصبح في خطر عظيم (١) ثم ان
المسيو فريسيني ايضا قبل عرض اقتراحه سأل من ممثلة في القاهرة
هل هناك خطر على ارواح الرعايا البريطانيين والفرنسيين في مصر من
ارسال الاسطول ولا نعرف بطريقة مباشرة ماذا كان جواب المسيو
سينكويكز على ذلك السؤال ولكن اللورد غرانفيل لما سأل السير
ادوارد ماليت السؤال نفسه اجاب عليه بالبرقية التالية (٢) « اتشرف
بان ابلاغ فخامتكم أنى وزميلي الفرنسى نرى ان ما يترتب على وصول

(١) راجع ص ١٦٢ و ١٧٠

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٣٢

العامة المشتركة الى الاسكندرية من الفوائد السياسية يفوق في اهميته
الخطر الذي يمكن ان يصيب من في القاهرة من الاوربيين» وسواء كان
المسيو سينكويكزو وافق حقيقة على الرأي الذي عرضه زميله الانجليزى
ام لم يوافق فان الرسالة ستبقى دليلا على سياسة السير ادوارد ماليت
وبره بالانسانية وطبعها لم يكن فى النية اظهارها . وان السماح بنشرها
فيما بعد لغلطة كبيرة اخرى تؤخذ على «مقدرة» اللورد غرانفيل^(١) وان
فيها دليلا واضحا على أن كل ما كانوا يخافونه من الخطر الذى يتعرض له
الاوريون بسبب السيادة العسكرية لم يكن الا ثروة وتقا يرا د بهما
تهديد الطريق للتدخل المسلح . ومهما يكن شىء فالامر لا يخرج عن
احدى اثنتين فاما ان هذه المخاوف لا اصل لها واذا ذاك تتبين لنا مقدرة
السير ادوارد ماليت . واما انها كانت صحيحة واذا ذاك يتبين لنا مبلغ بره
بالانسانية . وان ما قاله ادوارد ماليت فى كلا الحالين كاف للحكم عليه
بانه من احط طبقات السياسة الدسائين

ولم يكن لورد غرانفيل خيرا من صاحبه . وان الموافقة على عدم
الاهتمام بما يهدد الارواح من خطر طالمسا طنطنوا به فى الصحف
والرسائل الرسمية متى اصبحت المزايا السياسية ومسالخ حملة القراطيس
عرضة للخطر . لما لا تراح له ضمائر الناس . ولكن ماذا نقول فى

(١) فى هذه المسألة ايضا ملك اللورد كرومر . اكا اعتل من مسلك رئيسه السالف وذلك
بعدم نشر الملك العرقية المسببة للشبهة

وزير انجليزى استهان مرة باره اح' لرعايا البريطانيين ثم لا يخجل من ان يرسل فى الوقت نفسه الى مندوبه بان يبلغ الوزراء المصريين عامة وعرابى بصفة خاصة انهم مسئولون شخصيا عن ما عسى ان يحدث من الاضطرابات وقد كان هذا هو عين ما فعله لورد غرانفيل فى يوم ١٤ مايو وهو يوم وصول برقية السير ادوارد ماليت الشهيرة فان للورد غرانفيل لم يقنع باختيار خطة تنذر الاوربيين بالخطر حتما بل عن له فى الوقت نفسه ان يعمل الاشخاص الذين كان يعمل على مناوأتهم مسؤولين عن هذه الارواح ! وكان من البديهي ان يرد عرابى بانه مسئول عن المظالم العام وعن سلامة الخديو ما دام فى الوزارة ولكنه لا يصبح مسئولاً عن شيء اذا جاء الاسطول الانجليزى الفرنسى على ار هذا لم يقل منه طبعاً بل كانت النتيجة ان بقيت على عرابى واصحابه تبعة بينة ل من الاوربيين فيما حدث من القلاقل بعد ذلك والتي لم تكن لاطناب يد فيه' تلك كانت اساليب العدالة التى انطوت عليها سياسة غرانفيل ماليت وتلك كانت آدابها . وفى الوقت نفسه كان الاعيان قد اتمعوا فعلا وبدأوا يتباحثون فى الحالة . ولا تسل عن مبلغ ر' الشعب من الخديو الذى كان يمكن خلع له لولا الخوف من انتم' او فراساله لهذا تردد كثير من الاعيان فى الافدام على هذا . كك رددم هذا سبباً فى اتقسام السكامة (٢) واخيراً نفهم ان' ش' نرس مجلس النواب الى العدو

(١) عصر دهم ١٧ - ١٥ - ١٤٠
(٢) ملك السكامة ص ١٦٨ - ١٦٩

وشرع يدس الدسائس لقلب الوزارة. بينما ارتأى غيره ان لا بد من التساهل اذا اريد بذل مجهود آخر للمصلحة وانتهاء الازمة

وفي يوم ١٥ مايو وصل الاسطول الفرنسي وفيه ايضا ابرق اللورد غرانفيل للسير ادوارد ماليت يقول اننا بغض النظر عن المظاهرة البحرية « نحتفظ لانفسنا بحق استخدام ما نراه لازما من الوسائل الاخرى لصيانة النظام وسلطة الخديو » (١) ثم رأى عرابي واخوانه ان ينزلوا على رأى القائلين ببذل مجهود آخر للمصلحة (٢) فذهبوا جميعا الى الخديو « واعلنوا امامه طاعتهم التامة » ومن ثم انطلقوا الى ماليت فاكذبوا له انهم صمموا على بذل كل ما في وسعهم لصيانة الامن العام (٣) ولعمرك كان هذا منظر محزنا لا بل كان بعيدا عن الكرامة منظر « الطاعة التامة » ومما زاد الطين بلة انه لم يكن هناك ما يدعو الى ذلك على ان السير ادوارد ماليت رفض ان يتقبل الخديو تأكيدات الولاء الصادرة من الوزراء اذف الى ذلك ان هذا العمل لم يرض اللورد غرانفيل ولا المسيو فريسينيه وهو الذي كان يتطلع لان يضع حدا نهائيا لهذه الحالة فقد كتب هذا من فوره الى سينكويكز يخبره بأن الخديو ينبغي ان ينتهز فرصة وصول الاسطول فيسقط الوزارة ويعين أخرى مكانها برئاسة شريف مثلا .

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٣٦

(٢) في يوم ١٣ مايو ارسل مستر ملنت برقية ات عرابي وتوسل اليه فيها أن يتذرع بالصبر ويرجى العمل ضد الخديو (بلت الكتاب نفسه ص ٢٠٧)

(٣) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٤٣

وعندئذ يصبح من المستطاع اصدار عفو عام على ان يكتفي بحرمان عرابي واخوانه من وظائفهم فقط وعدم التعرض لرتبهم العسكرية أما اللورد غرانفيل فقد ارسل للسير ادوار ماليت تعليمات كهذه ولكنه كلفه فوق ذلك «ان لا يتفوه بشيء قد يحول دون اصدار الامر الى عرابي وزملائه بمغادرة البلاد اذا رأت الوزارة الجديدة ضرورة لذلك» (١) وبناء على ذلك شرع السير ادوارد ماليت في اقناع محمود سامي وعرابي وثلاثة قواد آخرين خطرين بوجوب مغادرة مصر من تلقاء أنفسهم في مقابل معاش يصرف لهم مع استبقاء رتبهم العسكرية وقد طلب الى المسيو مونج - احد موظفي القنصلية الفرنسية وكان يجيد العربية ان يقوم بهذه المهمة الدقيقة مهمة ابلاغ عرابي واخوانه هذه التسوية لحل الازمة . ولكن المسيو مونج رفض رفضا باتا ثم عهد الى سلطان باشا بالقيام بهذه المهمة المشرفة ولكن كانت النتيجة سيئة ذلك ان عرابي ابى ان يصني الى ذلك الاقتراح . وعليه اشار السير ادوارد ماليت على لورد غرانفيل ان يكلف هو وزميله الفرنسي بان يطلبابصفة رسمية استقالة وزارة محمود سامي وقد طلب ايضا «أن يؤذن له بانذار الوزارة بما يترتب على رفض الاستقالة من العواقب» الى ان قال «ان الوزراء والجمهور على يقين من أن الدولتين لن توسلا جنودا الى مصر بحال ما يضاف الى ذلك أن معارضة فرنسا تجعل تدخل تركيا أمرا

مستحيلا» (١) الا أن هذا لم يكن معناه سوى نزع النقاب والظهور في
وضوح النهار . ومع ذلك قد وافق اللورد غرانفيل . ففي يوم ٢٥ مايو
قدم القنصلان العموميان مذكرة متشابهة بطلب استقالة الوزارة ورحيل
عرايى عن مصر وذهاب القائدين الوطنيين الآخرين على فهمى
وعبد العال الى الارياف وهكذا كان بر اللورد غرانفيل بتأكيده ان
بريطانيا لا تريد وزارة حزبية وهكذا عد هذا العمل خاتمة ما احرزته
سياسة السير ادوارد ماليت من النجاح .

ولم يبق للوزارة امام هذه الظروف القهرية الا ان تستقيل ففي
اليوم التالى قدمت استقالتها بعد ان احتجت بأن الخديو بسماحه للدول
الاجنبية بالتدخل قد اعتدى على حقوق سيادة السلطان . ولكن
الخديو بأيماء السير ماليت رد على ذلك بأنه انما يعمل «طبقا لارادة الامة»
وانه يعرف كيف يقنع السلطان وفي الحال طير الخبر الى حكام
الاقاليم ينيثهم بسقوط الرزدة ويأمرهم الى السهر على صيانة
الامن العام كذلك طالب اليهم ابلاغ جنود الاحتياطى بالاستقناء
عنهم من الان ووقف التجنيد لاجيش وقد قيل لهم أن «الاسطول
الاجنبى ما جاء الا لامر ودى» وتضمنت هذه الاجراءات كلها بغاية
السرعة بيد ان الانباء ساكنا ، لا الى لاسكندرية حتى هاجت جنود
الحامية ورحال .

إذا لم تعد الى مراكزها خلال اثنتى عشرة ساعة فهم غير مسئولين عن الامن العام وحذا سكان القاهرة حذوهم فى الاحتجاج فما بزغت شمس اليوم التالى حتى ذهب وفد من رؤساء الطوائف الدينية قوامه العلماء والبطريرك والحاخام لمقابلة الخديو وهناك طلبوا اعادة عرابى واصحابه الى كراسى الوزارة فوراً ولعمرك كانت هذه ظاهرة فجائية « لارادة الامة » فلما ان جاء سلطان باشا وهو فى حالة اضطراب وانزعاج و اشار على الخديو بارجاع الوزارة تلافياً لما يهدد حياته من الخطر لم يسع توفيق و ناصحيه المخلصين الا الاذعان والتسليم فأعيدت الوزارة وارسلت الاوامر على الفور الى الاقاليم بالغاء ماسبق اتخاذه من الاجراءات لنزع السلاح (١).

ولم يطل امد هذه المأساة المهزلية الا ثلاثة ايام فقط على انها كانت كافية لاظهار كنه الشعور الوطنى . الا ان مااستعمل من السرعة فى اصدار الاوامر الى حكام الاقاليم بوقف كافة المعدات الدفاعية لدليل آخر على سرمقت السياسة البريطانيين لعرابى واصحابه ذلك ان مصر ان تقع غنيمة باردة فى ايدى المعتدين مادام اولئك الرجال فى مقاعد الحكم .

(١) هذه الحقائق كلها مذكورة فى عصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٣٨ - ٤٩

الفصل الثالث عشر

مذبحة الاسكندرية المدبرة

كان الاخفاق في التخلص من وزارة سامى هزيمة مؤلمة للسير
أدوارد ماليت ولو كان الرجل يعرف للكرامة معنى لاستقال من
منصبه فوراً

ولكن المسألة لم تكن مسألة كرامة بل العمل على تحقيق التدخل
المسلح فان حبطت خطة من خطته السياسية فلاحرج من تجربة غيرها
عسى أن يكون فيها أكثر توفيقاً منه في تلك . على أن ما أصابه من
الخبية لم تكن له نتيجة الا مضاعفة رغبته في قضاء لباتته . فقد كتب
الى رئيسه في يوم ٣٠ مايو « يقول ان الجمهور هنا يتخذ ارجاع الوزارة دليلاً
على قرب طرد المسيحيين من مصر واسترجاع ما يبيع أو رهن من أراض
للاوربيين والغاء الدين الاهل (١) كذلك كتب صاحبه المستر كوكسون
قنصل انجلترا فى الاسكندرية بمثل هذه اللهجة المزعجة عند ما وصلت
الى رئيسه المريضة التى دفعها التجار الانجليز مطالبين فيها « باعداد
ما يكفى من الوسائل لحماية أرواحهم (٢)

(١) مصر رقم ٨ « ١٨٨٢ » ص ٥٥

(٢) المصدر نفسه ص ٥٤

وفي اليوم التالي كتب السير أودوارد ماليت يقول « ان الملح استولى على الجاليات الاجنبية وانها تطالب بتميز قوة الاسطول » وقد أجيب الى هذا الطلب الاخير فوراً ولكن ذلك لم يكن كافياً على ما يظهر وما كان لورد غرانفيل ليحفل كثيراً بوجود هذا الملح او عدم وجوده لانه كان يعرف بالتجربة ان كثيراً من الارجيف التي ابلغه اياها مندوبه هو محض اقتراء وانما كان جل اهتمامه بطريقة تنفيذ التهديدات التي صعب بها السير ادوارد ماليت مذكرته الرسمية في ٢٥ مايو بطلب استقالة الوزارة وهنا ظهرت مشكلة . على أن السلطان بمجرد ان نفي اليه ارسال هذا الاسطول المشترك الى اسكندرية ارسل يحتاج على هذا الاعتداء على حقوق سيادته وكان يوشك ان يلبي طلب الخديو فيرسل مندوباً من قبله ولكن تبين له أن من التناقض بمكان « ان يعلن من جهة ان حقوق سيادة السلطان ينبغي احترامها ثم يحظر عليه في الوقت نفسه ان يتدخل في امر ما » . (١) ولكن لورد غرانفيل اكد له أن ارسال الاسطولين لا يراد به الاتيان بعمل من اعمال الاغتصاب وانه « اذا دعت الحاجة الى القيام بعمل يكون مظهر الحق من حقوق السيادة فليس امامنا من نرفع له الامر الا الباب العالي » (٢) كذلك ابلغت الدول في مذكرة مشتركة ان ارسال البوارج الحربية لا يراد به اتباع سياسة تنطوي على الاثرة والانفراد في العمل بل ضمان مصالح الدول الاوربية

(١) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٥

(٢) المصدر نفسه ص ١٧

فى تلك البلاد بلا تمييز فى الجنسيات ثم للمحافظة على سلطة الخديو» الى ان قالت « ولم يخطر ببال الحكومة البريطانية ان تنزل جنودا الى البر او تحتل البلاد احتلالا عسكريا بل تنوى حكومة جلالة الملكة بعد استئجاب السكينة والاطمئنان على مستقبلها ترك مصر لنفسها وتسحب السفن الحربية » فان جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن وتعذر الوصول الى تسوية سلمية فان حكومة جلالتهما تتفق مع الدول العظمى ومع تركيا على ما ترى هي والحكومة الفرنسية انه انجح الوسائل (١) .

ولهذه المذكرة التى تنطوى على الرياء اهمية عظيمة اذا نظرنا اليها فى ضوء ما همته الحكومة البريطانية وماستعمله فلقد ارسلت فى يوم ٢٣ مايو مع ان لورد غرانفيل كان فى ٨ و ١١ من هذا الشهر ينذر الحكومة المصرية بالتدخل للمسلح ويفاوض الميسو فريسينييه فى انزال الجنود التركية . كذلك سيرى القارىء كيف برت انجلترا بالتعهد الذى يقضى عليها بالاتفاق مع الدول العظمى ومع تركيا على الاعمال الحربية عندما حان الوقت لان تفتح باب الشر وتنزى وادى النيل .

ولكن بينما كان لورد غرانفيل يعد الدول العظمى هذه الوعود الخلابه كان فى الوقت نفسه يلح على فرنسا بالموافقة على مشروع ارسال الجنود التركية تحت رقابة الدولتين المذكورتين كما اسلفنا عليه القول وفى يوم ٢٤ مايو قدم للميسو فريسينييه اقتراحا رسميا بهذا المعنى ولما لم

يأتيه الرد كرر اقتراحه بعد ثلاثة ايام . واذا ذلك رد عليه الميسو فريسينيه ردا جافا . فقال بمناسبة ما اذيع عن استقالة وزارة سامي انه لا يوجد ما يدعو الى التدخل في تلك اللحظة خاصة . وكتب الميسو تيسو سفير فرنسا في لندن بالنيابة عن رئيسه الى لورد غرانفيل يقول . « يرى للميسو فريسينيه ان من المستحيل الا يهرك سداد هذا الرأي والا ... تعترفوا يا مولاي بعدم فائدة الخطة التي اقترحت عليه اتخاذها من بدء الامر » (١) فاستشاط لورد غرانفيل غيظا لهذا الرد . وكان ما يعرف في إنجلترا بالرأي العام قد غضب منذ امد طويل مما يسمى به استسلاما لفرنسا فاصبح ميالا الى الانفراد بالعمل . وقد كتبت التيمس تقول (٢) « اذالم تنظم مصر من جديد بشكل تراعى فيه مصالحنا فانها حتما ستأخذ شكلا معززا لمصالح اخرى تناقض مصالحنا » واذا ذلك قرر لورد غرانفيل ان يقوم بالعمل بنفسه وفي يوم ٢٨ مايو اي في يوم رجوع الوزارة امر لورد دوفرين ان ينصح "سلطان بتأييد الخديو وذلك بان يستدعى الى الاستانة ساميا وكذا القواد الثلاثة بما فيهم عرابي وكتب في الوقت نفسه الى السير ادوارد ماليت بان ينصح الخديو باستدعاء مندوب تركي « ليحافظ على حياته » . ثم اباع الميسو فريسينيه بعد ذلك بما قد فعله (٣) . هكذا تمت الخطوة التي سبقها من طول التفكير ماسبقها فاصبح

(١) ١٠ ر ر تم ٨ (١٨٨٢) ص ٣٧

(٢) التيمس ١٥ ايو سنة ١٨٨٢

(٣) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٤٢

على فرنسا ان تختار أحد أمرين: اما ان تشترك فيما فعلته انجلترا وتترك سياسة التعاون معها ولا ريب في ان اتباع الامر الثانى كان نذيرا بالخطر الشديد لاعلى مصر فحسب بل وفرنسا ايضا بينما كان معنى الاول ان تنهج فرنسا سياسة تدخل عسكري لا تردد فيه ولا نكوص .

ورأى المسيو فريسينييه بعد استشارة زملائه ان ينهج الخطة الاولى على نحو ما فعل عند ارسال الاساطيل وقد يكون الباعث واحدا في الحالتين فهما يكن في الموافقة على تدخل تركيا من الخطر فلا يزال في ملازمة انجلترا في كل خطوة تخطوها مجال لتجنب الطامة الكبرى وعلى ذلك ارسل المسيو فريسينييه في يوم ٢٩ مايو الى السفير الفرنسي في الامستاتنة والى المسيو سينيكيكوز تعليمات تشبه تعليمات لورد غرانفيل ولكنه اقترح في الوقت نفسه على اللورد غرانفيل بناء على وعوده الحديثة ان يرسل الدعوة لمقدم مؤتمر اوربي .

وما كاد اهل القاهرة يسمعون بان انجلترا وفرنسا والخديو طلبوا تدخل السلطان لحسم ما بين الخديو والامة من الخلاف حتى ثارت ثائرة غيظهم الكامن فجاءه عرابى بانه لن يذعن لاوامر السلطان وانه يقاوم بالقوة كل محاولة لغزو مصر . والتف الملأء والاعيان الا قليلا منهم حول الوزارة وطلبوا جهارا خلع توفيق . واصدر شيخ الجامع الازهر فتوى وافق عليها رجال ذلك المعهد بان الخديو لم يعد اهلا للحكم بعد ان باع البلاد للاجانب وذهب الخطباء الى الاسكندرية فخطبوا في جماهير

تزيد عن ١٠٠٠٠ شخص منوهين بالقضية الوطنية . ولما وصل المندوب التركي درويش باشا في يوم ٧ يونية ذهب لمقابلته كبار مشايخ الازهر يصحبهم اثنان وعشرون من الاعيان وقدموا اليه عريضة موقعا عليها من ١٠٠٠٠ شخص يطلبون منه الوقوف الى جانب الامة في وجه الدول وان يخلع توفيقا . وارسلت اليه من جميع انحاء البلاد من هذا القبيل عرائض أخرى موقع عليها وطفقت النساء والاطفال يطفن الشوارع مطالبات برفض طلبات الدول (١)

اما البعثة التركية فقد حبطت من حيث تقدير المفسدين حبوطا كليا . نعم كان درويش باشا من اجراً رجال الحاشية السلطانية وكان ينتظر منه أن يحمل عرايا ورفاقه بالخوف والارهاب على الاستقالة من مناصبهم وقبول النفي الى الاستانة أو ان يتخلص منهم بالطريقة التي اقترحها سير اوكلند كولفن على الخديو في أحد موافقه المشهودة (٢) ولكي ما يجعله الخديو اكثر مرونة واسلس قيادا اعطاه بقشيشا جسيما قدره ٥٠٠٠٠ جنيه (٣) ولكن درويش باشا على ما يظهر لم يكن مغفلا فقد قبل الهدية ووجه الى عرايا والعلماء بعض كلمات الارهاب على أنه لما رأى أن هناك أمراً غير « الفتنة العسكرية » التي ندب لقمعها

(١) يوجد وصف شامل لهذا الوقت المصيب في كتاب « بات التاريخ السرى » ص ٣٠٥ وما بعدها

(٢) اقتطف المستر بلنت في الكتاب نفسه ص ٣٠٢ — ٣٠٣ نبدا مهمة من صحيفة البال مال غازيت التي كان يحررها في ذلك مستر (والآن لورد مورلي) لايصاح البواص الحمية لبعثت درويش باشا

(٣) بلنت الكتاب نفسه ص ٣٠٧

أثبت عليه نفسه العالية أن يجري على يديه شيء مما كان ينتظر منه وفي يوم السبت ١٠ يونية قرأه على أن يعقد يوم الاثنين التالى مجلساً يحضره قناصل الدول والخديو للنظر فى الحالة وابلغ عرابى فى الوقت نفسه ان يستعد للاستقالة .

وفى يوم الاحد وهو اليوم السابق ليوم الاجتماع حدث ما قضي على كل ما كان ينويه درويش باشا . وفى ذلك اليوم حدثت مذبحة المسيحيين فى الاسكندرية بايعاز الخديو وعمر باشا لطفى محافظ الثغر للبوليس وبعض الاشرار المأجورين - وهو مثل صحيح لما يقع من « مذابح » اليهود فى وقتنا الحاضر (١)

فقد كان الخديو يعرف تماماً ماذا يكون وقع أى شغب تسوقه العناية الالهية مهما كان صغيراً فى السياسة اليريطانية وهى التى طالما تكهنت بما يصيب الاوربيين من المحن لو استمرت « الفوضى » التى ترتكز الى ما لحزب سامى وعرابى من السيطرة « العسكرية » ولقد أبلغ السير أدوارد ماليت لورد غرانفيل فى يوم ٣١ مايو ان « العراق بين المسلمين والمسيحيين قد يحدث فى أى لحظة » (٢) فكانت نتيجة ذلك

(١) يوحنا وصف شامل لمذبحة الاسكندرية فى كتاب باب نفسه ص ٣١٠-٣١٥ كذلك يحد القارىء فى الدليل الثانى ص ٤٩٨-٥٣٢ كافة الادلة المألوقة وقد قال لورد كرومر كتاب « مصر الحديث » (المجلد الاول ص ٢٨٧) ما نصه « بعد ديبى الى بعد فحص المسألة من وجوها ان الادلة لا قيمة لها بل مرة واحدة واحسب ان ليس من الضرورى ان اسبق ذكر الاسباب الى جعلتى استخرج هذا » ربما كان اللورد ادبى الى الصواب لو قال « ليس من الملائم » بدلا من « ليس من الضرورى »

(٢) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٦٠

تعزير الاسطولين كما رأينا . ولقد صحت نية الخديو سواء بعلم مستشاريه الاوربيين أم بدون علمهم على انه اذا لم يقع ذلك الحادث المطلوب من تلقاء نفسه فلا بد من التعجيل به ببعض التدابير الماهرة . ولقد رأى أن القاهرة لا تصلح لهذه السكائد لان عرابي ورفقائه واقفون بالمرصاد هذا فضلا عن وجود الجيش الذي يمكنه قمع الفتنة في لمح البصر . اما في الاسكندرية فالامر على عكس ذلك .

فقد كان المحافظ لطفى باشا معروفا بميوله الوطنية يوما من الايام ولكن الخديو عينه وزيراً للحريية في اليوم الوحيد الذي تخلل استقالة الوزارة ورجوعها الى العمل . وعليه يمكن القول أن مصلحته الشخصية قد تدفعه الى العمل على اسقاط عرابي اضافة الى ما سبق انه بصفته محافظ المدينة يستطيع أن يمنع جنود الحامية من التعرض للمشايخين بان لا يكلفهم بقمعه وان يحول بسهولة دون وصول انباء برقية الى الوزارة من الاسكندرية .

بناء على ذلك ارسل الخديو في يوم ٣ يونيه الى المحافظ برقية جفرية جاء فيها : « لقد تعهد عرابي بصيانة الامن العام ونشر هذا التعهد في الصحف وجعل نفسه مسئولاً أمام القناصل عن ذلك . فان وفق في تعهده وثقت به الدول . ونصبح نحن في زوايا النسيان ثم لا يغرب عن بالك أن أساطيل الدول لا تزال راسية في مياه الاسكندرية ولا تزال الخواطر متهيجة ولذا لا يستبعد حدوث مشاجرات بين الاوربيين وغيرهم

والآن فاختر لنفسك هل نخدمنا أم تساعد عرابي على تحقيق تهمده «
ولم يعرف هل كانت هذه البرقية احدى برقيات عديدة من هذا القبيل
أم انها هي التي أثارت الفتنة فعلا وعلى كل كانت تتيجتها ان دارت
محدثات أخرى كان حيدر باشا ابن عم توفيق ونسيطا فيها فقد تردد
مرات عديدة بين القاهرة والاسكندرية حاملا المراسلات بين هذين
المتآمرين . وفي يوم ٩ يونيه حضر عمر لطفي الى القاهرة لتدير المؤامرة
بنفسه . واغلب الظن ان الاتفاق قد تم في ذلك الاجتماع على احداث
القتل في يوم الاحد التالي - ١١ يونيه ولكن المدة كانت قد اعدت
لكل شيء . فقد سمح لعصابة من مأجورى البدو أن يدخلوا المدينة
مسلحين بالنباييت واصدر الاوامر السرية لرجال البوليس بان
لا يتدخلوا لقمع الاضطراب بل يقفوا موقف المتفرج .

ثم بدأت « القتل » حوالى الساعة الواحدة واستمرت الى
الساعة الخامسة . وكان منشأها شجارا قام بين أحد الحمارين الملطيين
وبين أحد المسلمين وعلى ذلك تجمع لفيق من السابلة فما لبثوا ان اطلقت
عليهم بضع رصاصات من منزل مجاور يقطنه بعض المالمطين وفي غضون
ذلك ظهر البدو بنبايتهم في مكان الحادثة واذ ذاك انقلب الشجار العام
الى مذبحة ضد الاوريين طاحت فيها أرواح بضع مئة شخص وجرح
نحو هذا العدد وفيهم المستر كوكسون وبعض القناصل الآخرين .
كان كل هذا يجري ورجال البوليس جامدين في مواقعهم أو انهم اشتركوا

فعلا في المذبحة . اما عمر لطفي فانه وقف التلغراف على المخابرة بينه وبين الخديو ولم يسمع قومندان الحامية - سليمان سامي - بالقتل الا في الساعة الرابعة بعد الظهر ومع هذا فقد كلف باحضار الجنود بغير سلاح . علي انه لم يقف جامدا بل ما كاد يظهر في مكان الحادثة الساعة الخامسة حتى قمع هذه « المذبحة » المدبرة

واذا أراد القارئ أن يرى صورة من هذه المؤامرة الشيطانية وما صاحبها من سفك للدماء فعليه أن يذهب الى روسيا المعاصرة الى مملكة كروشيفان وغيره من زعماء جمعية « اليد السوداء » علي ان أشد ما يدعو الى الاستغراب انهم حاولوا فيما بعد أن يشركوا عرابي فيها فعلا مع انه أول من اکتوى بنارها . فاقصد زعموا انه عرابي هو الذي دبر المؤامرة من أولها الى آخرها واصدر أمر المذبحة وكلف جنود الحامية بعدم التدخل . ولكن هذه التهمة ما كادت تتكون في رؤوس القوم حتى سقطت سقوطة مخزياً لا بل خيف ان كثرة التنقيب في الموضوع قد تؤدي الى فضيحة المسؤولين الحقيقيين عن هذه الجريمة المدومة النظير . علي أن ألسر انكشف بالرغم من ذلك وفي هذا يرجع الفضل الى المستر بلنت . وفي سنة ١٨٨٣ عرض اللورد راندولف تشريل المسألة مجدداً فيها على البرلمان (١)

(١) مصر رقم ٤ (١٨٨٤)

ولم يكن احد يعرف وقتذاك شيئا من اسرار هذه المسألة. فعراي نفسه لم يشتبه في شيء. ثم ان الذي كان ينبغي ان تلقى عليه التبعة من الوجهة القضائية بصفته محافظا للاسكندرية لم يستمر فقط في منصبه لابل اختير فعلا لرئاسة اللجنة التي شكلت للتحقيق في اسباب القلاقل. نعم لقد منح عمر لطفى اجازة فيما بعد ولكنه ظل مقيا في مصر الى ان نشبت الحرب فعين عند انتهاء وزيرها للحرية. وهذا يدكرنا من جديد بما يحدث في روسيا في مثل هذه الاحوال. ذلك ان المسئولين عن المذابح يكفأون فورا بالترقية (١).

على ان نتيجة المذبحة جاءت حتى الآن بعكس ما كان يتوقعه مدبروها اما الجاليات الاوربية التي ساورها القلق من دسائس السير ادوارد ماليت لانها داعية الى اهاجة خراطر الاهالى وباعثة لهم على الانتقام فقد عدت المذبحة كنتيجة طبيعية للسياسة المذكورة وعلى ذلك بدأت تلح في استدعاء المتمد البريطاني وسحب الاساطيل. ثم رأى الاوربيون في الوقت نفسه ان الضمان الوحيد لسلامتهم هو ان يتصالح الخديو مع وزرائه وعراي بصفة خاصة باعتباره الزعيم المحبوب من الجيش ولانه الرجل الوحيد الذى يستطيع المحافظة على الامن العام. ولقد اصبحت جليا ان التشاجر مع الوطنيين ليس من المهنات المهينة وان السواد الاعظم من الشعب يؤيدهم فهو لا يخلد الى السكنينة الامتى خلى بين الزعماء

(١) بات الكتاب نفسه ص ٣١٤

وبين كراسي الحكم فكان من اثر ذلك ان ألح قناصل فرنسا والمانيا والنمسا
العموميون - وان كانوا الى الآن تركوا حبل السير ادوارد ماليت على
الفارب ولكن لا الى حد ان تعميمهم المجاملات السياسية عن رؤية ما يهدد
مواطنيهم من الخطر - على الخديو ان يتصالح مع عرابي فورا وان يطبق
يده - امامهم وامام درويش باشا في المحافظة على الامن العام (١) فلم يسع
الخديو الا ان يذعن لهذا الطلب . وهكذا اصبح عرابي فجأة ديكتاتور
مصر الحقيقي . فكانت باكورة اعماله اصدار منشور للشعب حثه فيه
على الخلود الى السكينة واطاعة القانون . ثم ثنى بارسال الاوامر الى قواد
الجيش بجمعهم مسئولين عن حالة الامن العام كل في جهته . واصدر شيخ
الاسلام - بايعاز من عرابي منشورا كهذا للشعب موقعا عليه من علماء
الازهر كافة (٢) . وهكذا اصبح « عرابي » فجأة في يومين اثنين « منقذ
الهيئة الاجتماعية » وهو الذي قدروا له ان يتردى برصاص درويش باشا
او بما ولدته المذابح من الخزي والعار . ولعمرك لقد كان هذا الانقلاب
داعيا الى الدهشة بقدر ما كان بغیضا في اعين الدساسين .

وقد ادرك السير ادوارد ماليت مؤقتا بأنه قد سقط في يده . فان
ظهور القنصلين الاجنبيين على المسرح السياسي لم يكن من العوامل التي

(١) رسالة بعث بها المستر بلنت الى لورد ديمرس من الاسكندرية بتاريخ ١٦ يونية ان السلطان نفسه
هو الذي سعى في مسألة الصلح لانه كان شديد الحرص على عدم اعطاء اوروبا اية دريئة لتدخل اوربا
» مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٧
(٢) بلنت السكاتب نفسه ص ٣٤٣

حسب حسابها . ولذا شكا الى رئيسه في ١٤ يونيه من أن زميليه قنصلي
المانيا والنمسا ابرقا الى حكومتيهما « بان لا امل في تلافي العواقب الوخيمة
الا باستدعائي وسحب الاساطيل من مياه الاسكندرية » (١) . وفي
اليوم التالي ارسل برقية تم عبارتها على اليأس قال فيها « لقد توترت الحالة
هنا الى حد صار لا مناص معه من عمل شيء حاسم . فلا امل هناك في
عجاء الجنود التركية الى الاسكندرية في المستقبل القريب لان الحكومة
الفرنسية مصممة على بذل قصارى جهدها لمنع ذلك . يلاحظ الى
جانب ذلك ان ما أبداه زميلاي الالمانى والنمساوى الى حكومتيهما
من الاراء سيحمل هاتين الحكومتين على ارجاء . ووافقتهما » اي انه
وعو ذلك البطل المقدام الذى خيل اليه حتى اللحظة الاخيرة ان الفريسة
صارت في قبضة يده يستحسن بعد ان تطورت الامور هذا التطوران
يشير على الخديو « بدعوة مجلس الاعيان الى الاجتماع والاستفسار عن
ارادة البلاد » ثم قال انه تبين له من حديثه مع سموه فى الموضوع فى
هذا الصباح « ان سموه مرتاح لهذه الفكرة » (٢) .

لقد كان هذا منتهى الفشل والاختفاق لسياسة السيرادوارد ماليت
ولم يكن يخفى على احد ان الرجل قد سدت فى وجهه المسالك بعد ان
نفدت حيلته فلم يبق امامه الا الاستسلام . وكان جل همه ان يتلمس مخرجا

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٥٦

(٢) المصدر نفسه ص ٧٤

شريفًا من الوردية التي اوجدها فظن ان دعوة البرلمان الى الاجتماع تصلح ان تتخذ جسرا ذهبيا للفرار عليه ولا بد ان يكون اللورد غرانفيل قد سب ما ابداه مرؤوسه من الجبن إذ كلفه في برقية موجزة في اليوم التالي « بأن لا يوصي بعقد المجلس في الظروف العصيبة الحاضرة » (١). كذلك



السير ادوارد ماليت
وزير انجلترا العام في مصر

لم يكن الخديو شديد الابتهاج بمسلك مستشاره لانه دل في هذا الوقت الخطير على انه ممن لا يعتمد عليهم . اما القنصلان فانهما لم ينجحا فقط ان يعيدا لعراقي ما كان له من الحقوق برغم معارضة السير ادوارد ماليت بل انهما طلبا من الخديو ارضاء للغريقين ان يوافق على الوزارة الجديدة

التي لم تكن وطنية بمحتة علي شرط ان يعين فيها عرابي للحرية . وكان هذا رغبة منهما في انهاء الازمة ولسيذا الى الابد باب التدخل الاجنبي ومع عدم ارتياح الخديو والسير ادوارد ماليت الى هذا الترتيب فقد قبلاه راغمين ومن ثم تشكلت الوزارة الجديدة في يوم ١٧ يونيه برئاسة راغب باشا - وهو شخص لا شأن له - وعين عرابي وزيراً للحرية . ولم يستطع السير ادوارد ماليت عند ما أبلغ رئيسه بأمر هذا الانتصار الجديد الذي أحرزه منافسائه الا أن يقول ان الخديو أرغم علي الموافقة بعد أن أمهله القنصلان الالماني والنمساوي أربعاً وعشرين ساعة لتنفيذ ما طلباه (١)

ففي دون الاسبوع الواحد لم تنتد القضية الوطنية فحسب بفضل هذا التدخل مما كان يهددها من التلاشي بل لقد قوى ساعدها فعلا . ولما

(١) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ٩١ . كتبت هذه الرسالة بتاريخ ١٧ يونيه وفي اليوم نفسه غادر السير ادوارد ماليت القاهرة . ويم شطر الباخرة في الاسكندرية حيث لبث فيها بعض الوقت وهي مصادفه غريبة . ذلك ان المستر بلنت يحدثنا في كتابه (ص ٣٣٦ — ٣٣٧) انه تسلم في يوم ١٥ يونيه من وكيله في القاهرة المستر صابونجي « رسالة برقية يستحلفه فيها بالله » ان يعمل على ابعاد السير ادوارد ماليت الى ان قال « ان الناس جميعا يلعنونه وقد صمموا على قتله ان هو واصل سياسته . واد ذاك ذهب المستر بلنت الى وزارة الخارجية « وطلب اصدار الاوامر الى ماليت بالانقال الى احدى البواخر » وهو ما حدث فعلا » كما يقول المستر بلنت فيما ذكره في كتابه عن الحادث . ولكن السير ادوارد ماليت قبل وفاته بقليل كذب هذه الرواية فقد ذكر في خطاب منه الي الشمس بأن ما حمله على الالتجاء الي الباخرة لم يكن منشأه اوامر رئيسه بل لانه اصيب فجأة بنوع من الحمى اشرف معها على الهلاك . ولما وقف من كتاب المستر بلنت على ماورد في برقية المستر صابونجي استنتج السير ادوارد ماليت ان بعض الناس عملوا على دس السم له فعلا وعندنا ان ماضيه السير ادوارد ماليت كان خيالياً محتماً والذي يغلب على الظن ان الرجل بعد ما منيت به سياسته من الحبوط والفشل حوالى ذلك الوقت قد خاتته قواه من الغم على جده العائر

رأى درويش باشا انه لم يبق ما يصنعه في مصر كتب الي حكومته
ينبئها بزوال خطر الفوضى نهائياً وقال المسيو فريسينييه من جهته «ان
في الاستطاعة التعجيل بمحل المسألة المصرية بالاتفاق مع عرابي»
فوراً^(١) لا بل ان فكرة المؤتمر الاوربي الذي تقرر عقده في أواخر
مايو كما امر بك أصبحت الآن لا معنى لها . فقد ارتأى السلطان بحق
ان المياه قد عادت الى مجاريها فلا حاجة اذن لعقد مؤتمر دولي لوضع
خطة للتدخل . وبالفعل كانت ظواهر الاحوال تحمل على الظن بزوال
الخطر . ولكن كان هذا في الظاهر فقط . فان الحكومة البريطانية
كانت مصممة على القيام بعمل جاسم وانما كانت تترقب الفرص
المناسبة لاستئناف المدوان . فقد جاهرت في ردها على المسيو
فريسينييه بصدد « تسوية المسألة المصرية » « بأن من المتعذر وضع
تسوية مرضية أو دائمة الا بالقضاء على عرابي باشا والحزب العسكري
في مصر »^(٢) هذا بينما أخذ وكلاؤها يرسلون تقارير مفزعة وصفوا
فيها حالة القلق في البلاد وما أثاره الارهاب العسكري من جانب
عرابي من الضغط في نفوس الاهالي^(٣) وفي ٢٠ يونية ابلغ لورد
غرانفيل بسمارك رسمياً بواسطة لورد امفيل سفير بريطانيا في برلين
« ان حكومة جلالة الملكة لم يكن لها ضلع في النظام الحالي في مصر

(١) لورد كرومر الكتاب نفسه لبيد السابع ص ٣

(٢) الكتاب نفسه ص ٢٩٣

(٣) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨١ و ٨٨

أى فى تشكيل وزارة راغب - عرابى ومع انها تسلم بأن هذا النظام لم يكن سوى تدبير مؤقت لاتقاذ أرواح الاجانب واموالهم من اعمال العنف الا انها لا ترى ان هذا الترتيب يسوى المسألة المصرية بشكل ما» (١)

على انه كانت هناك مصاعب جمة فى سبيل حل «المسألة السياسية» بالطريقة التى تهواها انجلترا . فهناك كانت الوعود الالزامية التى قطعها حديثا بان اوربا وتركيا تشتركان مع الدولتين الغربيتين فى تقرير مايلزم من وسائل الضغط يضاف الى هذا الدعوة التى ارسلت الى الدول بناء على هذا التعهد لحضور المؤتمر المشترك . وان المرء ليسهل عليه من تتبع رسائل اللورد غرانفيل فى اوائل يونية ان يعرف مبلغ تبرمه بهذه الوعود وعظم سروره لو استطاع التملص منها وفى اليوم الاول من شهر يونية اى فى اليوم التالى لارسال الدعوة لحضور المؤتمر اعاد لورد غرانفيل اقتراحه على مسيو فريسينيه بان تطلب الدول العظمى الى السلطان ارسال جيش الى مصر . فلم يكن من المسيو فريسينيه الا ان اجاب بطبيعة الحال بانه يستعس قبل القيام بشي من هذا القبيل التثبت من موافقة الدول على حضور المؤتمر اولا وهنا عاد لورد غرانفيل فاقترح ادماج هذا الطلب

(١) الكتاب نفسه ص ١١٨ امر لورد غرانفيل تعزيزا لحجته الا بحضر المراقبان جلسات مجلس الوزراء من الآن فصاعدا (ص ١٣١) هذا مع انه كان من المروص ان المراقبين موطان فى خدمة الحكومة المصرية ومع الاسف لم يحكما لخرقهما نظام الاستخدام

ضمن ما يرسل الى لورد دوفرين من التعليمات الخاصة بادارة المؤتمر . وهذا أيضا لم يوافق المسيو فريسنييه عليه الا اذا وصلت ردود الدول العظمي . على ان هذه الردود لم يكن ينتظر ورودها بسهولة لان السلطان ظل مصرا علي رفض فكرة المؤتمر مادامت بعثة درويش باشا لم تنته من مهمتها . واذا ذاك صمم لورد غرانفيل ان يستقل بالممل مرة أخرى ففى يوم ١٣ يونية كلف سفراء بريطانيا لدى الدول العظمي ان يطلبوا الى الحكومات المذكورة ان تقترح على السلطان « ان يعد العدة لاقراض الخديو قوة عسكرية كافية لمعاونته على الاحتفاظ بسلطته » بشرط ان لا تبقى القوة المذكورة الا شهرا واحدا في بادىء الامر وان لا يعث احد بحرية مصر وان لا تبقى الحالة الراهنة كما هي عليه ريثما تضع اوربا مآزاه من الاصلاحات (١) وهنا رأى المسيو فريسنييه نفسه مرة اخرى أمام امر واقع وانه مخير بين امرين : اما الرفض أو القبول . فابلى اللورد ليونز في يوم ١٤ يونية انه غير موافق بتاتا على ما فعله لورد غرانفيل لان الباب العالى لا بد ان يصل الى علمه اقتراح تدخل السلطان بصفة عملية فيزداد ترددا واصراراً على عدم الاشتراك في المؤتمر . ثم اظهر عظيم استيائه من اغفال النص على الا تقوم الجنود التركية باعمال عسكرية في مصر الا بامر عال من الخديو (٢) ولكيما يزيل اللورد غرانفيل وساوس زميله الفرنسي تظاهر بالموافقة على هذا الاعتراض وطلب الى لورد

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٥٥

(٢) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٦٨

دوفرين عند ما كرر له التعليمات ان يضمنها ذلك النص ان رأى ضرورة لذلك ولما كان المسيو فريسينيه لا يريد كما قال حرفيا « ان يخلى الجو للوزارة البريطانية في هذه الظروف » فقد زود السفير الفرنسي فيما بعد بتعليمات تشبه تعليمات لورد غرانفيل ولكنه ضمنها النص القائم حوله الخلاف اذ ذكره بشكل صريح (١).

ولعل القارىء قد لاحظ ان كل هذا حدث قبل تشكيل وزارة راغب التي تركت ماتسميه انجلترا بالمسألة السياسية بلا حل وان ما استقل لورد غرانفيل بفعله في يوم ١٣ يونية لم يكن الا نتيجة لاشاعة مذبحه الاسكندرية للمدبرة . وقد كان جاليا أن اللورد غرانفيل لم يكن ينظر بعين الارتياح الى المؤتمر المقبل وانه بذل قصارى جهده لتعجيل قراراته وتسوية عدة من النقاط الواردة في برنامج سلفا . وبذل المسيو فريسينيه من ناحيته كل ما في وسعه لاجباط ما أعدته الحكومة البريطانية من الخطط التي كانت من الواضح بحيث ان معظم الدول تشككت بسببها في فائدة المؤتمر العملية او كما اعترف (٢) . لورد غرانفيل نفسه اذ قال « يظهر ان معظم تلك الدول لم يقتنع بسداد هذه الخطوة وملاءمتها » وفي يوم ١٤ يونية اقترح المسيو فريسينيه لاختذ ضمان آخر ان توقع الدول العظمى قبل الشروع في اعمال المؤتمر عهد « براءة » كالذى وقعتة

(١) مصر رقم ١١ « ٨٨٢ » ص ٧٣ ، ٧٩

(٢) المصدر نفسه ص ٤٦

في سبتمبر سنة ١٨٨٠ في مشكاتي اليونان والجميل الاسود تتعهد فيه بان لا تعمل على ضم اراضي تابعة لمصر والحصول على ميزات خاصة « (١) ». وقد اجاب اللورد غرانفيل على ذلك بنخشونة قائلا انه موافق بعد ان اظهر تألمه العميق من هذا الارتياب في مقاصد الانجليز واذ ذاك شرع المسيو فريسينييه في تمهيد الطريق لعقد المؤتمر باقصى ما يمكن من السرعة ولما كان يدرك خطورة التباطؤ في وضع انجلترا تحت رقابة الدول بذل قصاري جهده لازالة كل ما كان قائما في سبيل عقد المؤتمر من العقبات ونظرا لرفض اللورد غرانفيل مطالبة الدول العظمى مرة اخرى باقناع السلطان بالموافقة على المؤتمر صمم المسيو فريسينييه على مطالبتها بالموافقة على الاجتماع اشتركت فيه تركيا ام لم تشترك وتلافيا لاي اعتراض آخر من جانب لورد غرانفيل رأى أن يجتمع المؤتمر - اذ اقتضى الامر ذلك - في مكان آخر عدا الاستانة (٢) . ونظرا لمعارضة بسمارك في تقييد اعمال الجيش التركي لمدة شهر كما كان مقترحا وافق أخيرا المسيو فريسينييه على ترك هذه المسألة للمؤتمر واكتفي بان يبلغ الماركيز دي نواييه سفير فرنسا لدى الباب العالي « بأن يتفاهم مع زملائه فيما لودعت الحاجة الى التدخل التركي على الشروط الصحيحة حتى لا يتحول هذا التدخل الى احتلال

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٢ و ٨٤

(٢) المصدر نفسه ص ٥٨

ضار باستقلال مصر « (١) ان ما فعله المسيو فريسينييه اخيرا انما حدث
في يوم ١٧ يونية وهو نفس اليوم الذي اعيد فيه تشكيل الوزارة الوطنية
فلم تجد انجلترا مناصبا من الذهاب الى المؤتمر لتسوية « المسألة السياسية »
التي سيبت لها كل هذا التعب .



الفصل الرابع عشر

سياسة المدافع الضخمة

اجتمع المؤتمر الذى كانت مهمته وضع حل نهائى للمسألة المصرية وهى المسألة التى ما كان ينبغي ان تبقى بلا حل لولا ما رّب انجلترا العدائية - فى الاستانة عاصمة الدولة صاحبة السيادة على مصر والتي أظهرت فى يوم ٢٣ يونية سنة ١٨٨٢ امتعاضها من هذه التصرفات جميعها وعدتها ماسة بحقوقها ولا سبيل الى الشك فى أنه كانت توجد على الاقل دولة واحدة بين هذه الدول العظمى التى اشتركت فيه ورأت أن الامر على جانب عظيم من الخطورة . فلقد لفت المسيو دى جييرز وزير خارجية روسيا الانظار بصفة خاصة فيما أرسله الى سفرائه من التعليمات بمناسبة عقد المؤتمر ، الى أهمية الاحتفاظ بالوفاق الاوروبى فيما قد يقرره بالنسبة لمصر قائلا : لا ينبغي أن تسوى المسألة الا عن طريقه فان لم يكف هذا العمل الادبى لتذليل المصاعب فعلى الوفاق أن يقرر بالاجماع ما ينبغي اتخاذه من التدابير الاخرى الى أن قال . فان أصبح لا مفر من الامر الثانى فان تركيا تكون اليق دولة يطلب اليها اعادة المياه الى مجاريها فى مصر . فان هي رفضت ذلك كلفت انجلترا وفرنسا بهذه المهمة بشرط أن يصحب قواتهما مندوبون عن الدول العظمى حتى اذا

استتب النظام ينظر في تعديل كافة ما قطعت على نفسها من التعهدات الدولية توطئة لالغاء المراقبة الشناية و ايجاد نظام دولي يحول دون عبث الوكلاء الشخصي ويجعل أى تدخل آخر في شؤون مصر الداخلية مستحيلا (١)

ولا حاجة الى القول بأن انجلترا لم تذهب الى المؤتمر بمثل هذه النيات أو المشروعات فلم يكن ابغض اليها بين الوسائل العديدة لاسقاط الوزارة الوطنية المكروهة من العمل الاوربي المشترك ذلك لان السماح بتدخل أوروبا في الامر يعرض انجلترا لضياع مركزها الفريد في مصر فتفتت من يدها الى الابد فرصة تحقيق مطامعها القديمة . فتلافيا لذلك الحث انجلترا على تركيا بالتدخل في مصر أملا في أن تتمكن فيما بعد من تحويل عمل تركيا الى ما يطابق مصالحها . على انها لم تكن مخطئة الخطأ كله في هذا التقدير . والآن وقد خابت في تحقيق هذه الغاية واجتمع فعلا المؤتمر الذي يمثل الدول العظمى رأيت انها بين أمرين فاما أن تدعن صاغرة لاحكام القدر واما أن تستقل بالعمل متحملة تبعه عملها هذا فيما لو أصرت تركيا على عدم التدخل أو قررت الدول العظمى سلوك خطة أخرى لا تتفق مع ما ربهها (٢)

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٧٨

(٢) عند ما قدم الرئيس لوباف المدكرة المتضمنة اراء السيودى جيزز المذكورة انفا الى اللورد غرايميل اكسد له هذا « ان سياسة انجلترا لا تنوى سوءا بمصر ولبست لها فيها طماع ذاتيه » ثم انه اعرب ابصا عن رغبته في « ان لا يعمل شيء الا باتفاق أوروبا » على انه لم يذكر « ان انجلترا تتخذ من المعدات ما يمكنها من الاشتراك فيما قد تدعو اليه الضرورة من الاعمال »

وطبعاً كان هذا معناه التشاجر مع فرنسا وربما مع الوفاق الاوربي على أنها عللت نفسها بأن لا يؤدي الامر الى قطع الملائق وفيما عدا ذلك فقد كان معولها على سياستها وعلى طبيعة الزمن في التثام الجروح على أن الواقع أظهر ان الخطر لم يكن بالجسامة التي كانت تخشاها . فأنها وجدت حليفاً غير منتظر في بسمارك الذي رأى في الامر فرصة نادرة لايقاع الشحنة بين انجلترا وفرنسا فيوقع هذه في عزلة ويضم تلك الى جانبه وعندئذ تصبح لالمانيا الزعامة السياسية في أوروبا بلا مدافع ولقد كان من أسوأ ما أتتجته سياسة بريطانيا العدائية من حيث علاقتها بمصر ان فرقت قوى أوروبا الديمقراطية الممثلة في ارقى شعوب زمننا أي في انجلترا وفرنسا وكان من وراء هذه التفرقة التي استمرت أكثر من عشرين عاماً أن أصبحت الزعامة في أوروبا البروسيا وهي أقوى دولة رجعية في العالم كما كان من ورائها أيضاً أن فرنسا رمت بنفسها في احضان روسيا على ما في هذا من الضرر لاهل هاتين المملكتين . كل هذا قامت به السياسة البريطانية في خلال هذين الشهرين المشؤمين اللذين انعقد فيهما المؤتمر شهرى يوليه وأغسطس من سنة ١٨٨٢ على أن بريطانيا قبل أن تدرك ذلك الفوز قدر لها أن تذوق

مصر (رقم ١٧) (١٨٨٢) (ص ٨٢) . وبالرغم من ذلك قد أكد اللورد غرايفيل لـ « ميرالامى » في لندن عدم ماس له قبل ذلك بالسويعين عن حقيقة الاشاعة بان انجلترا تعد المعدات لارسال الحنود الى مصر بان الاشاعة المذكورة « لا أساس لها من الصحة » (مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٩٠)

شيئا من الذلة والهوان فان بسمارك نفسه لم يكن راغباً في أن تنفرد
انجلترا باقتلاع مصر دون الدول الاخرى ففي أول جلسة للمؤتمر عرضت
مسألة « بروتوكول البراءة من الاثرة » وفي الجلسة الثانية التي عقدت
بعد يومين وقعه مندوبو كافة الدول الممثلة في المؤتمر . وكان نص
البروتوكول هكذا « تتعهد الدول التي يمثلها الموقعون على هذا أنها في
كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شؤون مصر لا تسمي لامتلاك
شيء من أراضيها ولا الى أى اذن بأى امتياز خاص ولا الى أية فائدة
تجارية لرعاياها الا ما كان عاما يمكن أن تناله رعايا الدول الاخرى (١)
ولقد كان هذا البلاغ من الخطورة بمكان . فان انجلترا باشتراكها
فيه - وقد كانت هي المقصودة به طبعاً - تعهدت ألا تضم مصر بل
بالاتاحتها - بالطريقة التي خولت بها معاهدة برلين للنمسا احتلال
البوسنة والهرسك انما تعمل فقط كاحدى الدول التي يهمها
تسوية المسألة المصرية بالنيابة عن جميع الدول ولمصلحتها جميعاً . على أن
الطريقة التي انفذت بها انجلترا هذا الاتفاق تعد من أشنع المخازى في
تاريخ القانون الدولي لذلك لا غرابة في أن المؤرخين الذين ينتصرون
لها يتعاشون ذكر هذه الوثيقة القاطعة لحججهم (٢)
وبالرغم من هذا فان للمؤتمر قبل ان يبت في شيء حاول مرة ان

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٣
(٢) لم يرد ذكر ما لهذا البروتوكول في « التاريخ العريق » الذى وضعه لورد كرومر

يمنع أنجلترا من أن تحملها الأثرة على القيام بعمل عدائي آخر. ففي جلسته التالية التي انعقدت يوم ٢٧ يونيه عرض مندوب إيطاليا اقتراحاتضمن العبارة الآتية: «ينبغي أن يكون مفهومنا أن لا تقوم الدول بأى عمل انفرادى فى مصر مادام المؤتمر منعقدًا». وكانت إنجلترا هي المقصودة بهذا أيضاً إذ كان معروفاً أنها تقوم باستعدادات حربية. وقد تم الاتفاق على هذا ولكن بعد أن أضيف إليه التحفظ الذى اقترحه اللورد دوفرين والماركيز دى نواى باستثناء ما تقتضيه «الظروف القاهرة» تحتم على كل دولة حماية ارواح رعاياها. وقد كتب لورد دوفرين الى رئيسه يخبره بأن «المراد من اضافة هذا التحفظ هو اطلاق ايدي حكومتينا فى العمل اذا طرأ طاريء». ثم استرسل هذا السياسى الدهية فقال «وفى الحقيقة ان اقتراح السفير الايطالى لم تعد له اهمية مطلقاً بعد ان اضيف اليه ذلك التحفظ الذى يمكن استخدامه عند الحاجة» (١).

على ان لورد غرانفيل لم يقتنع بهذا التأويل الذى كان لاشك مبالغاً فيه. فابرق الى لورد دوفرين يكلفه أن ينتهز اول فرصة ايد كرلز ملائه انه يفهم من لفظ «الظروف القاهرة» معنى أوسع من المحافظة على ارواح الرعايا الانجليز. (٢) وقد صدع لورد دوفرين بهذا الامر من فوره فى جلسة المؤتمر الرابعة. فاقتد سأل سائل عما يمكن ان يحدث

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٤٨٦

(٢) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٤٩

إذا لم يعترف السلطان بالمؤتمر وارسل من تلقاء نفسه جنودا الى مصر؟ فلاحظ احد المندوبين ان مثل هذا العمل لا يتعذر احباطه على الاسطولين الانجليزى والفرنسي الموجودين فى مياه الاسكندرية . ففى وسعهما ان يحولا دون انزال الجنود التركية الى البروهنا قال الماركيز نواى « لم يعد هناك محل لتدخل الاسطولين المذكورين بالطريقة المشار اليها بعد ان اجتمع المؤتمر » . هنا لاحت الفرصة للورد دوفرين فقال « ان السلطان لو اقدم على امر كهذا لكان عمله احد « الظروف القاهرة » التى شملها التحفظ المرفق بالاقتراح الايطالى . » فامرهم كامر قناة السويس سواء بسواء لو اصبحت مهددة بخطر او لو طرأ على الموقف السياسى تغيير فجائى خطير قد تتعرض معه بعض المصالح الخاصة للخطر » (١) . وهو لعمر ك تفسير يجعل الاقتراح السالف الذكر عديم الاهمية . ولكن المندوبين لم يعيروا قوال لورد دوفرين اقل اهتمام اما غباوة منهم واما ان يسامرك او عزاليهم بذلك . وعليه فاز لورد دوفرين بامنيته .

على ان البحث كان متواصلا فى الوقت نفسه فى المسألة الاساسية التى من اجلها عقد المؤتمر . لقد كانت عادة اللورد دوفرين ان يفتح جلسات المؤتمر بتلاوة ماوصله من القاهرة من البرقيات العديدة المتضمنة وصف الحالة المزعجة السائدة هناك مع التهديد بالمسلك الشائن الذى

تسلكه « الوزارة الهزلية » - كما كان لورد دوفرين يسمى وزارة راغب وبشراسة الحزب العسكري الذى كان « يتدرج من عنف الى عنف » الى ان اصبح ديدنه اشغال نارالفتن والثورات واغتصاب السلطة وازدياد الفوضى والخراب المنتشر وبانتظار نبذ التعهدات الدولية الى غير ذلك باللهجة التى افهها سياسة آخر الزمان وقد اظهر زملاؤه الارتياح فيما يسمعون له لابل ان احدهم قال انه يستبعد ما ذكر فى تلك الرسائل (١). وقد ابى الماركيز دى نواي (٢) الانضمام الى اقتراح لورد دوفرين بمطالبة السلطان بالتدخل العسكري فى مصر لانهم كانوا واثقين من تصميم انجلترا على تبديل الحالة فى وادى النيل : ثم دار البحث حول كيفية منع هذا التدخل من ان يتحول يوما ما الى اعتداء من جانب السلطان أو من جانب انجلترا . فقال لورد دوفرين ان هذا لمن أبسط الامور . فليس على الخديو الا ان يقبل الوزارة الحاضرة ويعين درويش باشا لوزارة الحرية ويوليه قيادة الجنود التركية ويعيد المراقبة الثنائية وبذا تحل المعضلة . ولكن الاقتراح لم يصادف هوى فى انفس المندوبين لانهم رأوا بحق . ان السلطان لن يرسل جنوده على هذه الشروط المهينة . اما اقتراحات الماركيز دى نواي فقد كانت اشد قبولا فى نفوس المندوبين فقد اقترح السفير الفرنسى ان يقرن طلب ارسال الجنود التركية الى

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٣١ — ٣٢

(٢) المصدر نفسه ص ٥٦ . اكيد الماركيز دى نواي صراحة ان الاقتراح جاء من الحكومة الانجليزية فلا دخل لفرنسا فيه

مصر بالشروط الآتية وهي : ان ترسل الدول العظمى طلبا رسميا الى السلطان ، بان يتعهد هذا باعادة الحالة الى ما كانت عليه ، ان لا يتعرض للفرمانات الخاصة بمصر والامتيازات الممنوحة لها . ان لا يحدد مدة عمل الاحتلال ان لا يتعرض لشؤون مصر الداخلية ما بقى الجند بها ، ان لا تمس حقوق الخديو وكرامته (١) . ووافق المندوبون على هذه الشروط ماعدا ما كان خاصا باطلاق مدة الاحتلال « والطلب » المزمع ارساله الى السلطان فلقد لاحظوا ان الباب العالي لن يقبل « طلبا » وانه خشي على مصر من اطلاق مدة الاحتلال وعدم تحديد لها . ولكن لورد دو فرين عارض اشد معارضة في الشرط الاخير . وفي النهاية تم الاتفاق على ارسال مذكرة مشتركة الى السلطان يسأل فيها ان يرسل جيشا تركيا الى مصر ويتلطف له فيها عند ذكر الشروط التي ترجو الدول العظمى ان تتم هذه المهمة بموجبها . وفي جلسة المؤتمر السابقة التي عقدت في ٦ يولييه تم الاتفاق على الصيغة المتضمنة لهذه الشروط وهالك نصها (٢) . ان الدول العظمى مقتنعة اقتناعا تاما بأنه اثناء وجود الجنود العثمانية بمصر سيمحتفظ بحالة البلاد المعتادة ولا يتعرض للاهوار التي اعفيت منها مصر ولا لما خصت به من الامتيازات بموجب الفرمانات السابقة ولا لعمل الادارة المعتاد ولا للنظم والاتفاقات الداخلية الناشئة عن ذلك وان

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٦٥

(٢) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٩٤

تكون مدة بقاء الجنود الشاهانية التي سيعمل احتياطها بالاتفاق مع الخديو ثلاثة أشهر ما لم يطلب الخديو مد هذا الاجل الى اجل آخر يتفق عليه مع تركيا والدول العظمى وان تحمل مصر نفقات ذلك الاحتلال .. فان وافق السلطان كما ترجو الدول على هذا النداء الصادر من الدول العظمى فان انفاذ المواد والشروط المذكورة آنفا يكون موضوع اتفاق اخر يعقد فيما بعد بين الدول الست وبين تركيا »

وقد وقع جميع المندوبين هذا النداء وارسلوه الى حكوماتهم المختلفة لاعتماده . وليس شك في أن ما اشترط فيه لاحتلال تركيا مصر لم يكن ليروق في نظر الحكومة البريطانية . فانجلترا صاحبة الصولة والبطش التي دبرت مسألة التدخل برمتها لم يقيموا لها وزنا بل أدمجوها في « الدول الست » اضيف الى ذلك ان حلول الدول محل الحكومة البريطانية في التعاقد مع تركيا على التفاصيل المتعلقة بانفاذ مواد المذكرة المشتركة جعل تسخير تركيا لخدمة المصالح البريطانية الخاصة من أشق الامور . ولم يبق شك في أن تركيا ستقبل الشروط المذكورة أولا لان هذه الشروط قد صانت كرامة تركيا صيانة تامة بصفتها سيادة مصر وثانيا لانها كانت تعرف انها ان رفضت فان الدول العظمى تبدأ العمل بدونها . والحقيقة ان المؤتمر بحث فعلا في هذا الامر الاخير ولم يؤجل البتة فيه الا مجاملة للباب العالي (١) .

لهذا كله صممت انجلترا على أن تعمل قبل ورود اعتماد الدول على المذكرة المشتركة وتقديمها . وليس في الاوراق الرسمية التي نشرت بعد ذلك ما يدل على ان انجلترا كانت وقتئذ متواطئة فعلا مع بسمارك على أمر من الامور . ويحتمل أنها كانت كذلك واخفيت الاوراق التي تثبت هذا الامر . ومهما يكن من شيء فقد تبين ان انجلترا صممت على ان تجاهه الدول بأمر واقع يجهل المذكرة المشتركة مجرد قصاصة ورق لا قيمة لها وان تريها ان كل مسعى يبذل لحل القضية المصرية يجب أن يكون لانجلترا النصيب الاوفى فيه . ولعمري لقد كانت هذه خطوة يخشى منها على انجلترا نفسها ولكنها افلحت كما تفلح عادة كل خطة وقحة تقوم بها كل دولة ذات بطش وسلطان .

أما هذا الامر الواقع الذي أته انجلترا فلم يكن غير ضرب الاسكندرية بالقنابل بحجة ان المصريين كانوا يقيمون تحصينات تهدد الاسطول الاجنبي وهي حجة اجاد المستر ريتشاردس في تسخيفها في البرلمان اذ قال . « يا عجبا ! أرى رجلا يحوم حول داري وعلائم الاجرام بادية عليه فابادر الى احضار الاقفال والمتاريس وأحكم سد نوافذى فيعد ذلك امانة له ويحطم على أبوابى ويجاهر بانه لم يفعل ذلك الا دفاعا عن نفسه !! » (١) . وفي الحقيقة لم يكن أحط ولا أسفل ولا أشد نفاقا من الحجة التي تذرع بها الانجليز لضرب

(١) مجموعة المناقشات البرلمانية لها نثار المجلد ٢٧٢ سنة ١٨٨٢ ص ١٧٧٨

الاسكندرية وهي كمالا يخفى مدينة تجارية مهمة ينيف غدد سكانها عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة . أخبر السير بوشامب سيمور (الذى أصبح فيما بعد اللورد السستر مكافأة له على أعماله) وزارة البحرية في ٢٩ مايو بان المصريين ينشئون التحصينات في مرفأ الاسكندرية . فأتخذ لورد غرانفيل من هذه الاحتياطات القانونية التى لاغبار فى اتخاذها على اية دولة مستقلة مهددة باسطول أجنبي ذريعة لمناقشة الباب العالى في شأنها في يوم ٣ يونية . فجاءه الرد بعد ثلاثة أيام بانه لم يجر انشاء أو تسليح حصون جديدة وكل ما فى الامر هو رم بعض الحصون وقد امر الباب العالى بوقفه . وقد اضاف الباب العالى الى ما تقدم انه يؤمل « ان يجتنب قائدا الاسطولين الانجليزى والفرنسي جهدهما كل ما يثير ادنى نزاع » (١) . ثم مر شهر بأكمله دون ان يحدث شئ . وفى اول يولية استؤنفت التحصينات واعدت العدة لسد المرفأ فابرق اللورد غرانفيل الى اللورد دوفرين من فوره مظهرا تبرمه ببطء العمل فى المؤتمر (٢) ومما قاله ان الدول ينبغى عليها ان ترسل بلاغا نهائيا الى السلطان او تنظر فيما هو اشد من هذا . ثم انه كلف الاميرال سيمور بان يبلغ قائد جامية الاسكندرية ان « محاولة سد المرفأ تعتبر هملا عدائيا » (٣) تؤدى حتما الى ضرب الحصون بالقنابل . اى ان الحكومة البريطانية كانت فى

(١) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ٢٢

(٢) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ٢٢ ، رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٧٠

(٣) المصدر نفسه ص ٧٤

الوقت الذي بدأت فيه بالعمل الانفرادى تحض المؤتمر على دعوة الباب العالي الى العمل . وكأننا اراد اللورد غرانفيل تأكيد الانفراد في العمل المقصود قاشار على الاميرال سيمور بأن بدعوزميله الفرنسي الى الاشتراك معه قبل القيام بأى عمل عدائى مضافا الى ذلك قوله «وعلى انه لا ينبغي ان تؤخر العمل بمقتضى التعليمات المرسلة اليك اذا ما ابى الفرنسيون الاشتراك في الامر»^(١)

ولقد ابى الفرنسيون الاشتراك في الامر فعلا لان المسيو فريسنيه كان قد اجاب قبل ذلك بايام قلائل على سؤال وجه اليه في البرلمان بشأن الاسطول الفرنسي الموجود في الاسكندرية فقال انه هناك لحماية مصالح « بنى وطننا » ليس الا . ومع تكتمه ما سيتخذ من الاجراءات قال « غير ان هناك وسيلة واحدة ارفضها تلك هي تدخل فرنسا في مصر حريبا »^(٢) . وعلى ذلك اعلن لورد ليونز ان الاميرال الفرنسي قد لا يستطيع « ان يشترك مع الاميرال الانجليزى في ان يقف بالقوة نصب البطاريات والمدافع بالاسكندرية »^(٣) . على ان قائد الحامية قد اكد من جانبه انه لم يفكر مطلقا في سد المرفأ . ولكن الاميرال سيمور كالذئب المذكور في الخرافة لم يشأ ان تقلت الفريسة من قبضة يده فارسل في يوم ٦ يولية الى القائد المذكور مذكرة اخرى طلب فيها

(١) رقم مصر ١١ ص ٧٤

(٢) المصدر نفسه ص ٨

(٣) المصدر نفسه ص ٨٣

بإيجاز وقف الاستعدادات الحربية ثم ارسل اليه بعد اربعة ايام بلاغا نهائيا امهله فيه اربعا وعشرين ساعة لأجابة ما طلب .

وهنا ينبغي ملاحظة امر هام . فقد كان المؤتمر ينظر فعلا في كيفية حمل السلطان على التدخل - لابل انه فصل نهائيا في هذا الامر وانما كان ينتظر فقط موافقة الحكومات على ما قرره . فلم يكن يمكن والحالة هكذا تسوينغ ما ظهر من جانب الحكومة البريطانية من التطفل الذي لا نظير له الا بأن « الظروف القاهرة » قضت به . وعلى انه لم يكن في وسع تلك الحكومة ان تجمع بوجود خطر على الرعايا البريطانيين وعلى املاكهم لاشيء اخر سوي ان هذا الخطر لم يكن موجودا وقد ظل رجال القنصلية البريطانية طوال شهر يونية يخرجون بالاتفاق مع الاميرال سيمور كافة الرعايا البريطانيين من مصر الى البوارج الانجليزية او يرسلونهم الى بلادهم (١) . وهذا يؤيد ما اتصل بنا من احد المصادر بان النية كانت معقودة على ضرب الاسكندرية من اول يونية (٢) . اما الحجة التي تدرع بها القوم في رسائلهم الرسمية وفي البرلمان لتسوينغ هذا الاعتداء فهي الدفاع عن الارواح البريطانية كما قدمنا . والى هذا اشار لورد غرانفيل في المذكرة العامة التي ارسلها في ١٠ يولية الى السفراء البريطانيين في الخارج اذ قال « ليست الخطة التي سلكها الاميرال سيمور سوي مجرد دفاع عن النفس وهو امر مشروع . لذلك قد قام بما

« ١ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٩٨ ١٠١٦ ١١٠٦

« ٢ » باب التاريخ السرى ص ٣٦٤

قام به ... لتحقيق هذا الغرض لا حاجة اخرى في نقوسنا « (١) . وان اردت ان تعرف نصيب هذا الادعاء من الاخلاص والصدق فعليك بالرجوع الى رسالة لورد دوفرين الى رئيسه في ٨ يولية التي اشار فيها الى الحديث الذي دار بينه وبين وزير الخارجية التركية . فقد قال ان الوزير المذكور قد جاءه ليلح عليه بان يطلب الى لورد غرانفيل ان يكف يدي الاميرال سيمور عن اي عمل طائش في الاسكندرية . فما كان من لورد دوفرين الا ان قاطعه بهذا السؤال : « لماذا لم يتدخل السلطان وجنوده لحفظ النظام هناك ؟ » . الى ان قال « ثم افهمته بانه لو استطاع ان يضمن لي ان السلطان سيعمل طبقا لما نريد لكان ما اتقله لفخامتكم بشأن تأكيده خليقا بانعام النظر وحسن الروية . اما والامر لا يعد مجرد ابلاغ التماس فهو ليس بنى شأن كبير » (٢) او بمعنى آخر كانت الحاجة الى الدفاع عن النفس بالغة والخطر على الاسطول من مدافع القلاع في الاسكندرية جسيما بحيث ان اللورد دوفرين كان على استعداد . وله الحق ان يقول ذلك . لان يوصى بالغاء التعليمات الصادرة الى الاميرال سيمور بضرب القلاع لورضيت تركيا ان تعمل وفق ما تطلبه انجلترا منها !! ولعل القارىء لا يريد دليلا اقوى من هذا على ان ضرب اسكندرية لم يكن يراد به الا الاحراج فحسب ومواجهة الدول

« ١ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١١٤

« ٢ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١٠٤

الآخرى « بحقيقة واقعة » مرة أخرى .
ولابد من ذكر مسألة أخرى . فبينما كانت الحكومة البريطانية
منهمكة في دس الدسائس ونصب الاشرار كانت الوزارة الوطنية
تدير شؤون مصر بمنتهى الهدوء . فان هذه الوزارة لم تعد تحسب
حسابا للتدخل من الخارج بعد ان انتقل السير ماليت - كما قدمنا -
الى بارجة الاميرال سيمور وبعد ان اضرب المراقبان عن العمل في يوم
٢٢ يونية بإيعاز السير ماليت وموافقة لورد غرانفيل وبعد حبوط السعي
لحل عرابي على مغادرة مصر في نظير رشوة تدفع اليه (١) . وهكذا
استراح بال الوزارة من المستشارين والمراقبين الذين جاؤوا تطفلا
وفضولا . اما الخديو فقد ظل في القاهرة متصلا بالانجليز سرا . فلما قدم
بلاغ الاميرال سيمور النهائي كان الخديو اشد المعارضين فيه (٢) . ومن
المرجح - لابل من المحقق - ان الخديو حتى لو ماجاء في ذلك البلاغ
لما تحولت الوزارة عن عزمها على مقاومة الانجليز ومع انه كان من انصار
الدفاع فهذا لا ينفي انه كان احد المحرضين على الاجرام وان مათهمو
به الوطنيين فيما بعد من الترد على الخديو لم يكن سوى محصن افتراء (٣)
وفي ١١ يولية ضربت الاسكندرية بالقنابل . ولقد بدأ الضرب

« ١ » بلنت « التاريخ السرى » ص ٣٣٤ . عرض بيت روتشيلد على عربي اعانة سنوية قدرها ٤٠٠٠ جنيه وعرضت الحكومة الفرنسية اعانة سنوية قدرها ١٠٠٠٠ جنيه . لاشك ان اساليب الرشوة لا يبرفها غير الشرقيين !

« ٢ » المصدر نفسه ص ٣٧٩

« ٣ » المصدر نفسه ص ٣٨١

في ساعة مبكرة في الصباح واستمر نحو عشر ساعات متواصلة فاسكنت المدافع المصرية وما وافى العصر حتى انسحبت الحامية المصرية. وبعد ذلك بيومين نزلت الجنود البريطانية المدينة وما جاء يوم ١٥ يولية حتى كانت الاسكندرية رسميا في ايدي الغزاة الفاتحين . ولقد حدث في فترة اليومين السالفين اني اشتملت النار في المدينة فن قاتل ان الحريق نشأ عن قنابل الاسطول - وهو الارجح - ومن قاتل انه من حمل الحامية المصرية في حين تراجعها وهو قول ضعيف على ان هذا لايهمنا كما لايهمنا ماتلا ذلك من حوادث الفوضى التي قتل وجرح فيها عدد من الناس. وانما الذي يهمنا تلك الحقيقة الساطمة وهي ان انجلترا قد اتت عملا وحشيا وانتهكت حرمة القانون الدولي بشكل لا نظير له . ولا جدال في ان هذا لو فعلته دولة اخرى اضعف من انجلترا لحوسبت عليه حسابا عسيرا . حدث ما حدث فكان اثره ماتمته انجلترا الى حد يعيد . ومن ثم ادرك العالم باسره ان غزو انجلترا لمصر واقع حتما . ومما ايد هذا الرأي التحمس الشديد الذي لقيته من الاحزاب الانجليزية فكرة انفاذ حملة عسكرية الى مصر . فالاحرار والراديكاليون ومعتزلي الكنيسة المقررة والاخوانيون كل اولئك جعلوا يتبارون في طلب حرب عاجلة مع « الطغمة » العسكرية « المتردة » الموجودة في القاهرة . كذلك انضم اليهم المحافظون خافتة اصواتهم شأن الحزب المعارض ولو انهم لم يكونوا اقل من اولئك تحمسا وصلابة . ولم يجرؤ على الوقوف في وجه

تلك النعرة الوطنية سوى افراد كرام النفوس متنوعى الاراء السياسية
كالمستر بلنت من جهة والمستر فردريك هارينسن من الجهة الاخرى .
على ان معارضة هؤلاء قد ذهبت صيحة فى واد . واستقال المستر جون
برايت من الوزارة احتجاجا على ضرب الاسكندرية اما الذين اشتهروا
بالتطرف فى الديمقراطية كالمستر (والآن اللورد) مورلى وكان وقتئذ محرر
جريدة « البال مال غازيت » والسير تشارلس ديلاك وكيل وزارة الخارجية
وقتئذ فقد كانوا جميعا من دعاة الحرب . فياله من تدهور فى عالم الشهرة
والمبدأ مؤلم للنفس وقد يكون اشد مما شاهدناه فى ايامنا مدة حرب البوير
وبعد ضرب الاسكندرية مباشرة وافق البرلمان ماعدا اقلية محترمة يقودها
السير ويلفرد لوصون والسير جورج كامبل على الاعتمادات الحربية
الضرورية وسيرت الجنود فى الحال من مالطة والهند والجهات الاخرى .
اما مصالح حملة القراطيس التى كانت مصدر هذا الارتباك والسبب
الذى من اجله ستوقد نار الحرب فقد تنوسيت مؤقتا . وقد بذل من
كان يهمهم امرها كل جهد فى انقاذها عن نظر الجمهور . وعلت الصيحة
بأن شرف بريطانيا يقضى بتأييد سلطة الخديو وعدم المساس بالتعهدات
الدولية التى قطعها مصر . ومع ان هذين الامرين لم يكن يخاف عليهما
الا من الانجليز انفسهم ومع ان الجمهور لم يكن يعنيه منهما اكثر مما
يعنيه من اعمال الضباط الصينيين فى البلاط الصينى فان الصيحة (شأن كل
صيحة جوفاء) قد تأدت الى اسماع النوغاء واخذوا يرددونها فى الشوارع

والطرق . ولقد حدث وقتئذ بمصر ما البس هذه المزامم لباس
الصدق وذلك انه لم يكد الانجليز يستولون على الاسكندرية حتى كان
الخديو الذى حض على المقاومة تمكن بالحيلة من الهرب من قصر الرمل
والالتحاق بالاميرال سيمور . ثم بلغت به الجرأة وهو بمأمنه بقصر رأس
التين ان ارسل الى عرابى يستقدمه ليستشيره فى الظاهر فى تسليم
الاسكندرية الى الانجليز وفى الحقيقة للقبض عليه ان اتى او اعلان انه
عاص ان لم يأت كما شهد بذلك المستر كارتريت القائم باعمال السيرادوارد
ماليت (١) . على ان عرابى لم يجب هذه الدعوة الغرارة فلما ان هرب
الخديو وكان عرابى لا يزال بالاسكندرية فقد اجتمع بالقاهرة كبار ولاية
الامور من الامراء وحكام الاقاليم وممثلى الطوائف الدينية كلها ومنها
القبطية والاسرائيلية والفوا مجلسا وطنيا لادارة البلاد والدفاع عنها
وعهدوا بالشؤون العسكرية الى عرابى بان ولوه نظارة الحربية والقيادة
العامة (١) .

فلما حدث هذا اصدر الخديو فى ٢٢ يولية امرا عاليا بعزل عرابى
وتأليف وزارة جديدة تضم الرجلين المتشيعين للانجليز هما شريف
ورياض الاول لرياسة الوزارة والثاني نظارة الداخلية . ولم يحفل احد
بهذا الامر طبعاً لان المجلس الوطنى اعلن ان الخديو بتركه شعبه وانضمامه

« ١ » بلنت كتاب السالف الذكر ص ٣٨٨ ، ٣٩٢ و ٣٩٣

« ٢ » بلنت « التاريخ السرى » هـ ٣٨٤

الى المدواضاع سلطته . وعندئذ صور عرابى وزملاؤه فى صورة «عصاة»
خارجين على ملكهم الشرعى . اما ان ملكا شرعيا يجوز له ان يخذل
شعبه فى ساعة الشدة اولا يجوز فهذا مالم يخطر لاحد ببال .
والآن بقى علينا ان نبين للقارىء ما كان لضرب الاسكندرية
من الاثر فيما يسمونه مؤتمر أوروبا الدولى وان تتببع المراحل الاخيرة
التي قطعتها انجلترا للتملص من مراقبته وبلوغ الغاية التي كانت تنشدها
الا وهي الاتفراء باحتلال مصر .



الفصل الخامس عشر

الاستيلاء على مصر

عند ماتسلم لورد غرانفيل برقية الاميرال سيمور بالبده في ضرب الاسكندرية بعث الى لورد دوفرين برسالة مطولة كلفه بابلاغها الى زملائه وفصل فيها الحوادث التي ادت الى ضرب الاسكندرية . وقد اختتم الرسالة بهذه الكلمات الخطيرة « ان حكومة جلالة الملكة لم يعد لها مفر من استعمال القوة في القضاء على حالة اصبح السكوت عليها مستحيلا . وفي رأيها ان الاصلاح والاقرب الى مبادئ القانون الدولي والعرف ان يكون الجيش الذي يستخدم في هذا الغرض هو جيش الدولة صاحبه السيادة فاذا لم يتيسر ذلك لتمنع السلطان فلا بد من التفكير في طرق اخرى . ولا تزال حكومة جلالة الملكة على رأيها الذي ابدته في منشورها في ١١ فيراير بان كل تدخل في مصر ينبغي ان يكون مظهرا لارادة اوربا وتضامنها » (١) .

علي ان الاشارة الى مبادئ القانون الدولي والعرف ثم ترديد الرغبة في تضامن اوربا في مصر - نقول ان هذا كله تلقاء عمل الاميرال سيمور لما يهم القارىء ملاحظته وسنرى عما قريب قيمة ما صرح به من

الحرص على ان تتولى تركيا بنفسها تأديب عصاة الوطنيين المصريين .
وليست الكلمات السابقة خطيرة لما ورد فيها من تصريح وتلميح كلهما
رياء وتفاق انما هي خطيرة لما صرح به فيها من ان الحرب مع مصر اصبحت
ولامناص منها وانه اذا لم تقم تركيا بهذه الحرب وجب النظر في « طرق
اخرى » ولم يبين اللورد نوع هذه الطرق التي تترتب عنها ما غامضا . غير اننا
اذا نظرنا الى العمل الحربى الذى وقع فى ١١ يولية والى الاستعداد الحربى
الذى اتخذ بعد ذلك مباشرة لما خاثرنا الشك فى ان انجلترا قد اعتزمت
احد امرين اما الحصول على تفويض رسمى من الدول يجعل كلها هي
العليا فى الحوادث التى اصبحت على وشك الوقوع واما القيام بعمل يضمن
لها ذلك .

واقدا ظهرت روسيا تأثرها الشديد من بني انجلترا هذا ورأت
الافائدة من المؤتمر اذا ظلت انجلترا تفتئت على جماعة الدول . ولذلك
أوعزت الى مندوبيها بالانسحاب من المؤتمر معلنة « ان صاحب الجلالة
الامبراطورية يرغب فى الاشتراك فى المؤتمر على ان تكون قراراته
ذات قيمة وتأثير لان يكون مجرد موافق على امور واقعة » (١) . اما
الدول الاخرى وفى مقدمتها بسمارك فكانت الين جانبا . على انها لعدة
اسباب لم ترد ان تعهد الى انجلترا سفويض رسمى والاقتضى ذلك اعطاء
تفويض الى فرنسا فيحبط المشروع السياسى الذى رسمه بسمارك فى ذهنه .

« ١ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٢٥٩ - ٢٦٠

هذا من الجهة ومن الجهة الاخرى رأيت الدول ان الاحسن لها ان لا تتحمل
تبعة ما قد تقوم به انجلترا من الاعمال وبذا نحفظ لنفسها الحق في كبح
جماها عند الضرورة . وبعد ان كان بسمارك يتحاشي اعطاء انجلترا هذا
التفويض الرسمي اخذ يفاوضها فعلا في اطلاق يدها في العمل على
مسئوليتها . واستطاع لورد دوفرين ان يخبر رئيسه في ٢٠ يولية بمحادثة
دارت بينه وبين القائم باعمال السفير الالماني مضمونها « ان دول الشمال
لن توافق على التفويض وخير لنا ان نتقدم الى العمل وحدنا من غير
ابطاء . لقد اصبح كل انسان يعلم ان التحفظ الذي ائبنتناه باسم « الظروف
القاهرة » يشمل كل ما قد نضطر الى عمله في الديار المصرية » . وقد ضرب
هلى هذه النعمة الكونت كالنوكى وزير خارجية النمسا فقال انه لا يعارض
في ان تتقدم الى العمل انجلترا وفرنسا بشرط ان لا يفهم من ذلك انها
تعمل بتفويض من اوربا . الى ان قال « لقد سلكت كل من انجلترا
وفرنسا حيال مصر سياسة خاصة لم يستحسنها دائما . وقد ادت هذه
السياسة الى المصاعب الحالية التي لا يريد التورط فيها الى حد استحالة
النجاة منها » (١) .

كانت هذه النتيجة اكثر مما ذامرت به انجلترا ، نعم انها كانت
تفضل ان تدخل مصر بتفويض صريح من الدول كما دخلت النمسا

البوسنة والمهرسك منذ سنوات فتكون حريتها في العمل آمن واحتلالها البلاد اسخ . والآآن وقد اصبح ذلك مستحيلا لم يبق للحكومة البريطانية الا ان تشهد غرار عزيمتها وتقدم الى العمل على مسئوليتها . وقد دارت المحادثات المذكورة في يومى ٢٠ و ٢١ يولية وفي هذا اليوم الاخير طلبت الحكومة الى البرلمان الموافقة على الاعتمادات الحربية الضرورية . فأجابها اليها في الحال .

بيد انه كان لا يزال ثمت المسألة التركية . والى القارىء ما تم بشأنها . ففى يوم ١٥ يولية تلقى مندوبو الدول اعتماد حكوماتهم للمذكرة المشتركة . وفى اليوم نفسه قدمت المذكرة الى الباب العالى . وعلى الرغم من ان عمل انجلترا كان واضح الخطر الا ان الباب العالى كان لا يزال يقدم رجلا ويؤخر اخرى . وفى ١٩ يولية ابرق لورد غرانفيل الى لورد دوفرين يكلفه بان يقترح على المؤتمر احد امرين اما ان يمهل الباب ١٢ ساعة او يشرع في البحث عن وسائل اخرى (١) غير ان الباب العالى كان قد احس بالمفاوضات الدائرة بين انجلترا والمانيا فابلىغ السفراء فى اليوم نفسه بانه قبل المذكرة وانه هول على ان يرسل الى المؤتمر فى جلسته المقبلة من يمثلونه فيه .

وهكذا زال « تصلب » تركيا وأصبح يستطيع من الآآن ان تسير الاعمال باطراد طبقا للبرنامج الذى وضعه المؤتمر فتعبأ الجنود ويعقد

اتفاق بين الدول العظمى الست وبين تركيا على تفاصيل المذكرة المشتركة وتطبيقها . وفي يوم ١٤ يولية ظهر مندوبو تركيا في قاعة المؤتمر لاول مرة وقبلوا رسميا اقتراح ارسال الجنود الى مصر . ثم اعلنوا في الجلسة الثالثة التي انعقدت بعد يومين ان الجنود على اهبة السفر .

بيد ان تركيا قدرت فلم تحسن التقدير . ذلك ان انجلترا كانت قد اطمأنت فعلا من جانب بسمارك وكالينوكى فلم تعد ترغب ان ترى تركيا تحمل محملها على ضفاف النيل . فجهزت جيشا عرمرما لا يقل عن ١٥٠٠٠ مقاتل ارسلته الى الاسكندرية وما هي الا ايام قلائل حتى نزلت فصائله الاولى الى البر وعندئذ انقلبت لهجة الحكومة البريطانية فجأة وصارت عنيفة . فما كاد لورد غرانفيل يسمع بموافقة تركيا على المذكرة المشتركة حتى ابرق من فوره الى لورد دوفرين معلنا ان السلطان « لا يمكنه ان يؤمل في استعادة ثقة حكومة صاحبة الجلالة (البريطانية) الا اذا صدر بسرعة بلاغا يؤيد فيه الخديو ويعلن فيه عصيان عرابي » (١) وهكذا ضرب بالمؤتمر الاوربي عرض الحائط مع انه احد الطرفين المتعاقدين وحل التظاهر بالاخذ باصر الضعيف محل الاعتراف السابق بسلطة الباب العالي التي لم يكن فيها نزاع . وجيء عنوة بشرط لم يمهّد البتة في شروط المذكرة التي وضعها المؤتمر وبالطبع ثارت تأثرة السلطان لهذا العمل واكن احتجاجاته ذهبت صبيحة في واد لأن حكومات الدول

العظمى - بما فيها الحكومة الروسية - كانت قد قررت ان تترك حبل انجلترا على الغارب وتدعها تفعل ما يعن لها على مسئوليتها وابت ان تعطىها تفويضا حتى فى ما طلبته من حق حماية قناة السويس . وفى يوم ٢٧ يولية ابلغ لورد غرانفيل المسيو فريسنيه « ان حكومة جلالة الملكة وان كانت تقبل اشتراك تركيا فيما يختص بالتدخل فى مصر فانها ستمضى فيما شرعت فيه من الوسائل » (١) ولقد كان هذا بمثابة تصريح بان الحكومة البريطانية صممت على ان تعتبر قرار المؤتمر كما جاء فى الذاكرة المشتركة لغوا لاقيمة له وانها ستقوم هى بما عهد الى تركيا القيام به وان اقصى ما يسمح به لهذه هو « الاشتراك فى العمل » فحسب . وقد اشار لورد غرانفيل الى نياته هذه فى الرسالة التى بعث بها الى لورد دوفرين فى يوم ٢٨ يولية وهى مكمله لرسالته بتاريخ ١١ يولية . فبعد ان استعرض فخامته ما وقع من الحوادث منذ ضرب الاسكندرية قال « ان حكومة جلالة الملكة مع احتفاظها بحرية العمل التى قد يوجبها الحاح الحوادث ترحب بكل اشتراك فى العمل من اية دولة من الدول (٢) . فلم يذكر هنا اسم تركيا بل اندرج فى مدلول اللفظ العام « اية دولة » ترحب الحكومة البريطانية « باشتراكها » متى وجد . ولم يكن المراد بأية دولة غير ايطاليا التى كانت انجلترا تفاوضها فعلا فى الاشتراك فى العمل معها فى وادى النيل . وفى يوم ٢٢ يولية اقترح

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٢٣٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢٤٠

لورد غرانفيل على المسيو فريسينيه مع علمه برأى الحكومة الفرنسية في التدخل العسكرى فى مصر اذا لم تقبل تركيا الشروط التى وضعتها انجلترا فان انجلترا وفرنسا اعلنان الى المؤتمر « انهما تريان ضرورة الاسراع بالعمل حقنا للدماء ، وحسما للفوضى ، ولذلك عزمنا ما لم يكن للمؤتمر رأى اخر على ان تضما بالاشتراك مع دولة ثالثة - اذا امكن ذلك - الخطط الحرية التى تحل المسألة » (١) . وقد انى المسيو فريسينيه طبعا ان يسمح « باكثر من المساعدة المعينة لحماية قناة السويس » . على انه لم يعارض فى ان تطلب انجلترا الى ايطاليا (وهى الدولة الثالثة التى اشار اليها لورد غرانفيل فى سياق رسالته) ان تشترك معها فى التدخل الحربى (٢) . فلما احست انجلترا انها اصبحت قابضة على ناصية الامر طلبت الى ايطاليا جادة غير هازلة ان تعي مجيشا لمرافقة الجيش البريطانى الزاحف على مصر . وبديهي انها فعلت ذلك وهى عالمة ان الاشتراك فى الجريمة اشتراك فى تبعاتها . على ان الحكومة الايطالية لم تكن لتصاد بيدها العقارب . ذلك ان السنيور مانسينى وزير خارجيتها اجاب فى ٣٠ يولية على ما طلبته انجلترا « بانه لا يستطيع بغير مناقضة لما هو واقع ان يفاوض خارج المؤتمر فى تدخل آخر لم تجر مناقشة ما فى صددده » (٣) . ولم يكن هذا الجواب الاجوابا صوريا فحسب لان المؤتمر كان على علم بكل

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١٩٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢١١

(٣) المصدر نفسه ص ٢٥٥

ما كان يجرى خلف الستار . ولكن لما كان عمل انجلترا غير رسمي فقد
تحاقت ايطاليا - كما تحاشت حليفتاها النمسا والمانيا - ان تتظاهر بمظهر
الموافقة رسميا على هذا العمل وذلك لتقع التبعة كلها على عاتق انجلترا .
وهكذا انقطعت المفاوضات مع ايطاليا . وفي غضون ذلك كانت المفاوضات
دائرة مع تركيا . ولم يكن يسع الحكومة البريطانية ان تقطعها بلامسوخ
معقول وخاصة وهي محتاجة الى اكتساب الوقت ريثما تصل الجنود وتبدأ
الاعمال العسكرية يضاف الى هذا ولعل ذلك هو اهم ما في الامر انها كانت
تحرص على ان تنادي تركيا صاحبة السيادة على مصر بان عرابي عاص لتتخذ
من ذلك مبررا لتدخلها بأنه لتأييد حاكم مصر الشرعي ومولاه السلطان .
وفي يوم ٢٨ يولية قبل الباب العالي ان يعلن عصيان عرابي مصر حافي
الوقت نفسه برغبته في العدول عن الاحتلال الاجنبي بمجرد وصول
الجنود العثمانية الشاهانية الى مدينة الاسكندرية « (١) . على ان لورد
غرانفيل لم يوافق علي ذلك بل طلب ان يعرف هل الباب العالي على
استعداد للاشتراك مع الجنود البريطانية وهل يقبل اصدار البلاغ الخاص
بعرابي قبل سفر الجنود العثمانية . واخيرا وافق الباب العالي على بقاء
الجنود البريطانية ولكنه اصر على انسحابها مع الجنود التركية في آن
واحد بمجرد استتباب الامن . اما فيما يتعلق بالبلاغ الخاص بعرابي فان
الباب العالي قال انه على استعداد لاصداره قبل نزول الجنود التركية

الى البر في مصر (١) ألا لاشيء فوق هذا يمكن عمله دفعا لعدوان الانجليز ولكن اللورد غرانفيل لم يحفل به بل اصر على اصدار البلاغ فورا قبل تحرك الجنود . اما فيما يختص ببقاء جنود الدولتين فقد قال له انه امر يتفق عليه الفريقان فيما بينهما (٢) . اما ما يعمل بعد ذلك فان لورد غرانفيل اشار على سفيره (في ٢ اغسطس) بان يعلن للمؤتمر « انه بعد نيل الغرض الحربى المراد ستستعين الحكومة البريطانية بالدول على وضع نظام قويم لحكومة مصر المستقبلية » (٣) . وقد تبادر الى ذهن لورد غرانفيل ان هذا كاف لتبديد تخاوف تركيا من اعتداء انجلترا على حقوقها . بيد ان تركيا ما كانت لتقبل هذه الوعود الضمنية من دولة طالما نقضت وعودها . وكان لتركيا الحق في ذلك فان نفس طلب عقد اتفاق خاص يقرر طريقة تعاون جنود الدولتين وتحديدته لم يكن الا افئثاتا جديدة على المؤتمر الاوربى الذى اشترط فى المذكرة المشتركة ان هذا التقرير لا يكون الا باتفاق الدول الست مع تركيا . على ان انجلترا لم تعتصب حق التوكيل الذى كان بنص المذكرة المشتركة لتركيا وحدها بل اغتصبت حقوق المؤتمر باجمعه . وعبئا احتج المندوبون الاترك على مطالب انجلترا الجائرة . ثم اعلن اللورد دو فرين الى المؤتمر ما كلفه به رئيسه وانصرف المؤتمر الى اعمال الجلسة وكانت تتضمن الكلام فى مسألة قناة السويس . وقد

(٢) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٢٦٢

(٣) المصدر نفسه ص ٢٦٥

(٤) المصدر نفسه ص ٢٦٠

كتب لورد دوفرين الى رئيسه يقول « بما ان هذه التصريحات لم تلق معارضة من الدول ولا من تركيا فمن الواضح ان تصرفاتنا قد صادفت قبولا من جميع من يعنيه الامر » (١) ولمرك قد كان هذا تأويلا غريبا لموقف الدول وموقف تركيا غريبة شكوى ذلك السياسى الداهية نفسه للمؤتمر بعد ذلك ببضعة ايام بأن الباب لم يرد على المذكرة المشتركة ردا صريحا (٢)

واخيرا سلم الباب العالى بكافة النقط التي اثارت الخلاف . ففي يوم ٦ اغسطس قدم بواسطة سفيره فى لندن مشروع اتفاق عسكرى اشترط فيه ان تبقى الجنود التركية لمدة ثلاثة اشهر وان يكونوا هم القائمين بالاعمال العسكرية بينما تبقى الجنود الانجليزية فى الاسكندرية وان تسلم الاسرى الى الخديو وان تترك جميع تفصيلات الحرب والادارة التي ستعقبها للقواد الانجليز والأتراك ليضعوها معا . فلم تقابل هذه الشروط الا بالاستخفاف والازدراء . وعارض لورد غرانفيل هذا المشروع بمشروع من عنده اشترط فيه ان ينزل جيش تركى لا يتجاوز عدده ٥٠٠٠ مقاتل فى نقطة معينة ويظل تحت امره قائده العام الذى يكون الى جانبه مندوب انجليزى ولا يتحرك اية حركة ولا يخطط اية خطة الا بموافقة القائد الانجليزى العام وان ينجلي هو والجنود الانجليزية

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٢٨
(٢) المصدر نفسه ص ٣٢٤

بعد انتهاء العمل في آن واحد (١) او بمباراة اخرى يكون الجيش التركي مجرد تكملة للجيش الانجليزى . اما تصريف شؤون الحرب وما يعقبها من الاتفاقات فترك للانجليز وحدهم .

وليس من الضرورى ان تفصل ما ترتب على هذه الاقتراحات من مفاوضات مملة باطلة بطلانا تاما . نقول باطلة لانه بينما كانت هذه المفاوضات دائرة كانت الجنود البريطانية منهمكة فعلا في الاعمال العسكرية في وادى النيل ولان كلا الفريقين المتفاوضين كان عالما بان كل لحظة تمر تعجل بضياح الغرض من الاتفاق الذى تجرى المفاوضة من اجله وبالرغم من هذا لم تشأ الحكومة البريطانية ان تنزل عن شرط واحد من شروطها في حين ان الباب العالى . لى يبق على حقوق سيادته كان لا يالو جهدا في حمل خصمه على تعديل هذه الشروط . واستمرت المفاوضة شهرا . وفي يوم ١٣ سبتمبر اذن للورد دوفرين ان يوقع الاتفاق ولكن كان هذا هو نفس اليوم الذى وقعت فيه معركة التل الكبير التى ختمت بها المسألة المصرية كلها !! في هذا اليوم استطاع لورد غرانفيل ان يبرق الى لورد دوفرين يقول بلهجة التهم الصريح « اما وقد قضى الامر فليس لصاحب الجلالة السلطان ان يرسل جنودا الى مصر » (٢)

وهكذا انتهت المسألة انتهاء مضحكا . ولقد أراد السلطان أن

(١) مصر رقم ١٧ > ١٨٨٢ < ص ٣١٦

(٢) مصر رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ٦٧

يجعل مركزه مشروعا في مصر بان يرسل الجند على الرغم من فوات
الفرصة ولكن الحكومة البريطانية عارضت في ذلك وكتب اللورد
غرانفيل الى لورد دوفرين بعد موقعة التل الكبير بخمسة أيام يقول
« اما وقد فات ما يوجب عقد الاتفاق العسكري المذكور بين هذه
البلاد وبين تركيا فان حكومة جلالة الملكة يسرها زوال دواعي البحث
في المصاعب التي ارتآها جلالة السلطان . وبناء عليه لفخامتك أن تبلغ
جلالته بالطف عبارة انكم أذتم بقطع المفاوضات في هذه المسألة »
هكذا ختمت هذه الرواية المهزلية رواية التدخل التركي . ولقد
أذيع على أثر ذلك في مشارق الارض ومغاربها عدة معاذير تنفي عن
السياسة البريطانية تهمة العش والخداع وتنحى باللائمة على تركيا
التي أضاعت بعنادها مركزها في مصر . وليس للانسان أن ينتصر
لتركيا ليظهر اشمئزازه من مسلك الحكومة البريطانية . فلا شك في
أن تركيا قد أضرت أيما ضرر بمصلحتها بعدم تعجيلها بالموافقة على التدخل
في شؤون مصر . ثم ان فرنسا ارتكبت الخطأ نفسه عند ما أعلنت
على لسان المسيو فريسينييه بان ارسال الجنود الى مصر هو آخر وسائل
التدخل عندها . فبعد أن تخلت الدولتان اللتان يعنيهما الامر أصبحت
انجلترا التي لم تكن مثلها في التعرج والتأثم حرية بالفوز والانتصار
على أن النقطة الجوهرية التي لا ينبغي اغفالها هي أن انجلترا لما أحست
بأن تركيا صممت على التدخل في نهاية الامر تدخلت هي في مصر

بعمل وحشى وبغدر لم يسبق لها مثيل وبذا أصبح كل تدخل من جانب تركيا يعتبر مجرد مساعدة لا تشعر بشيء من حقوقها بصفتها الدولة صاحبة السيادة على مصر . فلا غرو اذا رأينا الباب العالي يقدم رجلا ويؤخر أخرى بعد ذلك ولا يرضى أن يوقع على اتفاق لا يترك له الا عمل خادم لانجلترا منفذ لمشيئتها . ولعمرك ليس الا نفاقا أن تعلن انجلترا أن تركيا هي التي أضاعت بفلطاتها السياسية مكانتها السامية في مصر . فلقد ضاعت هذه المكانة في يوم ١١ يولية عند ما أطلق الاسطول الانجليزى قنابله على مدينة الاسكندرية .

وقبيل انتهاء مهزلة المفاوضات الانجليزية التركية انتهت مهزلة مؤتمر الاستانة . فاقدم أصبحت أعمال ذلك المؤتمر لا معنى لها منذ أن أذن بسمارك لانجلترا ان تعمل على مسئوليتها . وعلى ذلك ابلغ القائم بأعمال السفارة النمساوية في لندن اللورد غرانفيل في ١١ اغسطس ما تراه حكومته على أثر تسوية مسألة الاتفاق مع تركيا من أنه يجب تأجيل جلسات المؤتمر ريثما تنتهي الأعمال العسكرية « (١) . ولم يقترح سوى وجوب موافقة المؤتمر قبل ارفضاضه على بلاع يضمن تأكيد اللورد دوفرين في ٣٠ يوليه « ان التسوية النهائية للمسألة المصرية يجب تركها لنظر اوربا وحكمها » وما أسرع ما وافق لورد غرانفيل على ذلك . وفي الجلسة التالية التي عقدت في ١٤ اغسطس قال المندوب الايطالى ان الوقت قد حان

لتأجيل أعمال المؤتمر فوافق المندوبون جميعا على ذلك ما عدا المندوبين
الأتراك فانهم احتجوا على ان خذلوا في موقف من أخرج المواقف
وحفظوا لانفسهم الحق في تعيين ميعاد الجلسة التالية لزملائهم (١) .
ولكن جلسة تالية لم تعقد قط . نعم كانت هناك نية لعقد جلسة رسمية
خاصة يضاف فيها الى « اتفاق البراءة من الاثرة » « ان الوزارات
الاوربية قد تفاهت بطريقة ودية على أن التسوية النهائية للمسألة
المصرية لا تتم بغير اشتراك الدول كلها (٢) » . ولكن لم يرق هذا في
عيني الحكومة البريطانية . وليس يخفى أن تلك الدولة كانت على الدوام
مستعدة للاذعان لرأى الدول عند ما كانت لا تستطيع انفاذ ما تريد
فان كان الامر على عكس ذلك فانها كانت أحذر من أن تولى وجهها
شطر الدول . لذلك قال لورد غرانفيل عند ما سمع بما يراد اضافته الى
الاتفاق « ان حكومة جلالة الملك لا ترى حاجة الى هذه التصريحات
المتكررة » (٣) . فلما تشدد الكونت كالكوكى فى الامر وهم بأن يدعو
المؤتمر من تلقاء نفسه الى عقد جلسة أخرى وافق اللورد غرانفيل
على عقد الجلسة بشرط أن تغير كلمة « اشتراك » بكلمة « اطلاع »
أو « استشارة » . وهنا اتضح حرص اللورد على التخلص من الوعود
التي قطعها على نفسه فيما مضى . وأراد الكونت كالكوكى التوفيق

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٣٥ - ٣٣٦

(٢) مصر رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ١

(٣) المصدر نفسه ص ١

فاقترح كلمة « الموافقة » وهذه أيضاً لم تعجب اللورد غرانفيل وقال
انها تعنى « ان امتناع دولة واحدة قد يحول دون التسوية » ثم انه
« بعد تصديق الوزارة » عرض رسمياً اللفظين اللذين اقترحهما وهما
« اطلاع » أو « استشارة » مؤكداً قوله « بعد تصديق الوزارة »
واعلن ان « ليس في نية حكومة جلالة الملكة أن ترجع في تصريحاتها »
وأنه اذا كانت العبارة التي ينظر فيها الآن قد رأتها تافهة بعض الشيء «
فهي مع ذلك « مستعدة لأف توافق عليها اذا اختير اللفظان اللذان
اقترحا » (١) ومتى تكلم وزير الخارجية « بعد مصادقة الوزارة » فمعنى
ذلك أنه يعطيك بلاغاً نهائياً . ولما كان الكونت كالنوكي من غير شك
قد تداول الرأي هو وبسارك فقد رضى بالمدول عن الامر كله مفضلاً
تركه رسمياً على ما كان عليه في ٣٠ يولية . وهكذا انتهى المؤتمر انتهاء
غير طبيعي ونجحت انجلترا من ورطة غير جميلة .

وهنا يتساءل الانسان طبعاً وماذا كان موقف فرنسا ؟ والجواب
سهل ميسور : ان فرنسا منذ أن قررت عدم متابعة انجلترا في اصطناع
القوة لحل ما يسمى على سبيل التلطف في القول بالمسألة المصرية
وانسحب اسطولها في ذلك اليوم المشهود يوم ١١ يولية لم يكن أمامها
الا أحد أمرين . اما أن تعلن الحرب على انجلترا أو أن تقيدها بكل
ما يمنع استئثارها بمصر دون سائر الدول وفيهن فرنسا . ولقد اصاب

فى اختيار الامر الثانى الذى ساعدها فيه بسمارك على ما يظهر . وبلغ من اعتقاد الاحرار الفرنسيين بصحة هذه الخطة انه عند ما طلب المسيو فريسينيه الى مجلس النواب اعتمادا ماليا لحماية قناة السويس أبى المجلس أن يصغى لادلتة ورفض اقتراحه فاستقال لذلك فى أول أغسطس وقامت وزارة جديدة برياسة مسيو دكلرك

وهكذا تمكنت انجلترا من ان تخلى الجو لنفسها . وكان اكبر الفضل فى ذلك الى بسمارك من جهة ومن جهة أخرى الى جرأتها على الاستهانة بالقوانين الدولية ونكاتها بما قطعته من العهود على نفسها . وتلت ذلك غارة سريعة فعالة امتدت الى حد كبير بما اجادت الصحف الفرنسية وقتئذ فى تسمية « فرسان القديس جورج » (اى الجنيهات الانجليزية) (١) . وفى يوم ١٣ سبتمبر شنت السير جارنيت وولسلى فى جهة التل الكبير ما كان لدى عرابي من قوات معتلة النظام فاسدة القلوب سيئة القيادة . وما هو الا يومان حتى سقطت القاهرة فى ايدي الانجليز وقضى على ما كان لمصر من حرية واستقلال .

وهكذا صدقت الاحلام . واحسب اننا لو جارينا ماذاعه انصار الاحتلال من سخافات لقلنا ان مصر انما صارت للانجليز مصادفة واتفقا

(١) اذا أراد القارىء وصفا كاملا صحيحا لهذا الحاب المهم من تاريخ الحملة المصرية فليرجع الى كتاب دلت السالف الذكر ص ٤٠٠ — ٤١١ . ولقد كانت الحرب أصلاح حاتم لسنوات طوال كانت كلها اعتداء على مصر . فالسياسة البريطانية فى مصر كانت حقيرة المشأ دنيئة الوسائل والاسلوب

لا عن طريق الكيد والذس . بيد ان الذين تتبعوا هذه القصة بشيء من العناية والاتفات يقولون معنا ان الساسة البريطانيين والجمهور البريطانى لم يهملوا قط الا تتفاجع بكل حادث من شأنه اسلام مصر لانجلترا وانهم كانوا اذا ما اعوزتهم الحوادث خلقوها بالكيد والاحتيال وان انجلترا فى جميع علاقاتها بمصر لم تخفف عنها الوطأة بل كانت بالعكس تضيق عليها الخناق بكل ما فى استطاعتها وبأحلال نفسها محل فرنسا التى كانت تنافسها وتباريها وانه لم يكن من سبب لعدائها لاسماعيل باشا ثم لعرابى فيما بعد غير خوفها بحق ان مصر اذا كانت دستورية سهل عليها الافلات من قبضتها وانها لم يتمتعها ان تغلظ على مصر ويضطرها الى استعانة الباب العالى غير ظننا ان كل محاولة منها لضم مصر توقعها فى حرب مع اوربا لو على الاقل فى مشاكل لا يستهان بها وانها عندما رأت ان هذه المخاوف لا اساس لها اغتبطت بتلك المفاجأة اللذيذة . هذا ولا ينبغي أن ننسى الى جانب هذا كله انها هى نفسها كانت عاملا فعلا فى الامر فقد سمعت الى تلك المفاجأة « عندما نزلت الى الميدان ونحدث بضررها الاسكندرية دول اوربا جميعها .

ولا حاجة بنا الى تفصيل بقية ما وقع فى مصر من الحوادث فى تلك السنة . فقد « وطد » السيرجانيت دولسى النظام فى القاهرة وجيء بلورد وفرين من الاستانة لينظم حالة البلاد السياسية وفقا للمصالح الانجليزية الاستعمارية المالية فكانت باكورة اعماله فى هذا السبيل انه النى المراقبة

الثنائية بالرغم من كافة الجهود الحديثة باعادة الحالة الى ما كانت عليه والقيام مع الاخلاص بالتعهدات الدولية . وقد احتجت الحكومة الفرنسية على هذا الالفاء اشد احتجاج ولكن ذهب احتجاجها صيحة في واد . فان انجلترا بعد ان اصبحت صاحبة الحول والطول لم تعد تحفل كثيرا بامر منافستها السابقة وعرضت عليها على سبيل التعويض رئاسة صندوق الدين فرفضته فرنسا مع الاحتقار . وفي الوقت صدر امر عال بالغاء الدستور والبرلمان المصرى دفعة واحدة وعهد الى لورد دوفرين بوضع مشروع جديد « لنظم نيابة » يكون ستارا لسواة الحكم المطلق الذى اعيد الى الخديو والذى اصحح في الواقع حكما استبداديا انجليزيا . وقد قام اللورد دوفرين بالمهمة بكفايته المعهولة . وقد كتب فيما بعد يقول (١) « لقد كان في نيتنا ان تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يعدوننا بعلبة الحال افضل اصدقائهم ونصحائهم ولكننا لم نجعل بخاطرنا ان نأخذهم في سبيل ذلك باتباع اراءنا وان نحجر عليهم حبرا يستثير حفاظهم : لقد رغبتنا ان يحيا المصريون حياتهم التي القوها وان يدبروا حكومتهم من غير ان يعوقهم عن ذلك شاغل خارجي ما » . وقد نفذ هذا البرنامج الجميل بانشاء مجلسين نيابيين يعينان باغراض الحكم الذاتى احدهما يعرف بمجلس شورى القوانين والاخر بالجمعية العمومية . ويتألف الاول من ثلاثين عضوا تعين الحكومة منهم اربعة

(١) مصر رقم ٣ « ١٨١٢ » ص ٣٠

عشر. وتنتخب مجالس المديريات بقيتهم. واتماسمى مجلسهم « بشورى القوانين » لانه لم يكن لهم الحق في اجازة اى قانون بل يدون اراءهم فيما تعرضه عليهم الحكومة من المشروعات القانونية وللحكومة بعد ذلك ان توافق على القانون أولا وان تقبل رأى المجلس او ترفضه . يضاف الى ذلك انه ليس من اختصاص المجلس ان ينظر في بعض ابواب الميزانية الخاصة بالايادات والمصروفات التى عينتها المعاهدات الدولية. اما الجمعية العمومية فتتألف من اثنين وثمانين عضوا ينتخب منهم اهل البلاد بطريقة ضيقة ستة واربعين عضوا فقط والباقون هم عبارة عن الستة النظار واعضاء مجلس الشورى الثلاثين . ومن اختصاص هذه الجمعية الا تفرض ضرائب مقررة جديدة الا بموافقتها وفيما عدا ذلك فرأىها كراى مجلس الشورى استشارى بحت . وهي تجتمع مرة كل عامين وجلساتها كجلسات المجالس سرية لا علنية .

هذا هو الدستور الجديد الذى وضعه لورد دوفرين ليكن المصريين من « ان يحيا حياتهم التى اقوها وان يدبروا حكومتهم الخ .. » ولقد صدق من وصفه فى مجلس العموم بانه « صورة كاذبة للحكم الدستورى » (١) ومع ذلك فقد وافقت عليه الحكومة البريطانية بمنتهى الارتياح والسرور وهنا انتقل كل مانى مصر من الساطرة الى القنصل البريطانى العام الذى ظل محتفظا بهذا اللقب الوضيع ، والى اعوانه مستشارى النظارات المختلفة.

(١) هكذا وصفه المستر لا بو شير . هاسارد . الماقتات البرلمانية المجلد ٢٧٦ سنة ١٨٨٣

ومع انه لم يكن هناك تعهد كتابي من الخديو ولا من نظاره باطاعة
المعتمد البريطاني وموظفيه (١) لكن هذه الطاعة اصبحت توقعها امرا
معلوما والتشدد في طلبها واجبا احيانا . وقد انكر لورد دوفرين هذه
النية وكتب بريائه اللذيذ بعد ان اتم تجديد النظام الدستوري يقول « لو
كنت ندبت لان انظم شؤون مصر على الاساس الذى تقوم عليه ولاية
هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر . اذن لا خضعت يد المعتمد القادرة
كل شيء لارادته ولا استطعنا فى خمس سنين ان نزيد ثروة البلاد المادية
ورفاهتها بتوسيع الارض الزراعية وما يترتب على ذلك من تعاظم الايراد
ولكن المصريين والحالة هذه كانوا يرون بحق انهم اشتروا هذه المزايا بمن
غال هو استقلال بلادهم » . ولم يكن المراد بهذه العبارات الخلافة غير فر
الرماد فى اعين الجمهورين البريطانى والاوروبى والا ففى فى الواقع تثبت
ما تريد تفهيه . فان قنصل بريطانيا العام قد اصبحت بالضبط عميدا من طراز
حكام الولايات الهندية الاهلية وانحطت مكانة الخديو الذى طالما عنيت
الحكومة الانجليزية باعادة سلطته واصبح مجرد الة صماء ليس له من الامر
شيء واصبح النظار وعامة رجال الادارة خاضعين للموظفين الانجليز .
والحقيقة ان ما جاء به اللورد دوفرين هو الحماية المقنعة ليس الا (٢) .

(١) رد السير ادوارد غراى فى مجلس العموم على سؤال من المستر كاتل يوم ١٤ مايو سنة ١٩٠٨

(٢) يقول كاتب المقالة المصنوعة « هل كانت الحرب المصرية ضرورية » المنشورة فى مجلة
الكوارترلى ريفيو المجلد ١٥٥ سنة ١٨٨٢ ص ١٢٣٣ ان تدخل بريطانيا بالقوة فى مصر كان
صراحة لاعادة سلطة الخديو والحال التى كانت عليها البلاد ولكن هذا التدخل قد قضى على
هذين الامرين بطريقة فعالة وهو ما كان يكون لو امتصر عرابي

ولقد كان من الضروري ان يختار رجل بعمل عمل المعتمد . اما السير ادوارد ماليت فلم يكن اهلا لهذا العمل من عدة وجوه . فمن جهة كان بغيضا الى المصريين . ومن جهة اخرى كانت تنقصه قوة الخلق وسعة الحيلة اللازمة . واما السير اوكلند فقد كان يقعد به اول السببين المذكورين وان رباطة جأشه قد تتحول الى وحشية مذمومة . فلم يبق ممن خبروا شؤون مصر الحالية غير السير ريفرز واسن والسير ايفلن بارنج . وربما كان الاول كالثاني اهلا للمنصب لولا شدة اتصاله بالماليين الفرنسيين . وعلى ذلك وقع الاختيار على السير ايفلن بارنج . وفي ١١ سبتمبر ظهر المعتمد الجديد في القاهرة للمرة الثانية . وقد ظلت مصر ستا وعشرين سنة تحت « يده القادرة » مسلوبة الارادة بل مجردة الى تسيرها الادارة البريطانية الاستعمارية كما تشاء .



الباب الثالث

ادارة مصر

ان قولهم (المسألة المصرية) لا يراد منه - كما يتبادر الى اذهان بعض من لا يعرفون اساليب التلاعب الحديث بالالفاظ ، كيف تدار مصر بحيث تضمن مصالحها الخاصة ورخاء اهلها ، ولكن يراد منه هل تدار وكيف تدار منذ الآن بحيث تصبح حالتها وحالة اهلها السياسية خاضعة لمصالحنا وسعادة قومنا . - المستر و . ا . غلادستون « الاعتداء على مصر والحرية في الشرق »

الفصل السادس عشر

اعمال اللورد كرومر المالية

ان النجاح في حياتنا الدنيا كالصدقات يذهب بكثير من السيئات .
فالمنظر الخلاب لعمل انجلترا في مصر كان عاملا كبيرا في اطمئنان الذين
ثارت نفوسهم في بدء الامر سخطا على الطريقة التي اتبعتها انجلترا لتوطيد
مركزها في هذه البلاد . وقد يقول هؤلاء : « ماذا عساكم تريدون ؟
فلنسلم معكم باننا لم ننل هذا المركز في مصر بطرق شريفة . ولكن
تعالوا فانظروا النتائج . الم ننقذ مصر من الخراب ؟ الم نصلح ماليتها
اصلا حياها ؟ الم تتقدم مصر خلال السبعة والعشرين عاما الماضية تقدما
عجيبا ؟ فماذا يهمكم اذن من امر محيئنا الى مصر اذا كان مقامنا بها قد عاد
على الشعب المصرى باجزل الفوائد ؟ لقد جعلنا مصر من اكثر بلاد
العالم رخاء وسعادة وحسبكم هذا لتسوين ماعملناه » . وهذا التدليل
يؤيد عادة بارقام تبين تقدم البلاد من نواح عديدة - زيادة في الدخل
والخرج ، رواج في التجارة الخارجية ، كثرة في السكك الحديدية
والتلغرافات . اتساع في مساحة الاراضي الزراعية ، ازدياد في عدد
السكان وهم جرا (١) . واحسب ان هذا التدليل لا يشف الا عن امر

(١) في اليوم (٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٨) الذي منح فيه لورد كرومر حرية مدينة لندن
نشرت التيمس « بيانا » خلايا يدل على تعاظم دخل مصر وخرجها ووارداتها وصادراتها
ولرباح رؤوس اموالها بل واعمال برهدها قويا بين عامي ١٨٨٤ - ١٩٠٦

طبيعى هو اعجاب العامل بعمله وان له لمن الطبيعة البشرية ان يغطى هذا الاعجاب على شعور اخر - شعور الحيرة وعدم التثبت أكان الاحتلال البريطانى مشروعاً فى اصله ام غير مشروع .

ولم يكن مسلك انجلترا ازاء اوربا بوجه عام يختلف عن هذا المسلك نفسه . فلقد لبثت فى مصر اكثر من ربع قرن من الزمان من غير توكيل وعلى الرغم مما قطعت من العهود العديدة للجلاء عن البلاد بمجرد استتباب النظام فيها بثت هذه المدة وهي حريصة كل الحرص ان لاتمس مالدول اوربا من حقوق اساسية و متمتعة فى الوقت نفسه بسلطة تكاد تكون مطلقة ومناقضة لاتفاق البراءة من الاثر المبرم فى سنة ١٨٨٢ . فكيف استطاعت انجلترا ذلك كله ؟ لاجرم انها استطاعت ذلك بقدرتها على الاستفادة مما للنجاح ومزاياه من منظر خلاب لأنها لما نجحت فى تنظيم مالية البلاد وادارتها سمحت لها الدول الاوربية التى كان رعاياها يهتمون بشؤون مصر المالية والتجارية بالاحتفاظ بمركزها الباطل فى وادى النيل . سمحت لها بذلك وكأنها قد غضت الطرف عن كافة الاتفاقات السالفة غير انه قد صرح ذات مرة لا نجلترا بانها ان لم تنجح فى تنظيم مالية مصر فى مدة وجيزة (قد عينت بالفعل) تنسحب من البلاد وتختار مكانها للجنة ادارية دولية . . ولكن انجلترا اضطلمت بالمهمة فسمح لها بالبقاء فى مصر . وكان نجاح لورد كرومر فى انقاذ انجلترا من تلك الورطة المخزية مما اكسبه شكر انجلترا الرسمية وهاد

عليه بشهرة السياسى العظيم .

فى كل تاريخ يكتب لمصر الحديثة ينبغى ان يكون تحليل عمل الانجليز فى مصر ركنا اساسيا هاما . فما الذى عملوه ؟ وكيف عملوه ؟ هذان سؤالان لا بد من الاجابة عتهما قبل الحصول على صورة كاملة لعمل انجلترا فى مصر . ولما كان الاصلاح المالى الذى قام به لورد كرومر هو اهم اعمال انجلترا فلنتكلم عليه اولا .

لقد جرت العادة عند تقدير اعمال لورد كرومر ان يقارن بين حالة مصر فى اواخر حكم اسماعيل باشا وما صارت اليه بعد ان حكمها القنصل المسيطر العام ستا وعشرين سنة . اما صاحب هذه الطريقة فى المقارنة فهو اللورد كرومر نفسه فقد كتب فى سنة ١٨٨٥ (١) يقول « ان ما أدت اليه المجهودات التى بذلت فى اصلاح الادارة المصرية حتى يومنا هذا من النجاح والتقدم تتوقف قيمتها على المقياس الذى يختار للمقارنة . وعندى ان المقياس الصالح الوحيد هو ان تقارن بين الحال الحاضرة بحال مصر منذ سنوات قلائل » وقد كرر فيما بعد للمقارنة بهذه المقاييس فى تقاريره السنوية لا بل ان مرؤوسيه نسجوا على منواله . مثال ذلك ان المستر ف . س كلارك كتب فى سنة ١٨٨٨ يقول . . . « للوقوف على مبلغ ما تم من التحسن أبسط للقاريء ما كانت عليه حالة الفلاحين فى أواخر عهد اسماعيل باشا (٢)

(١) مصر رقم ١٥ « ١٨٨٠ » ص ٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢

وقد يخيّل الى الإنسان لأول وهلة ان لاشيء أعدل من أن تجري المقارنة على هذا الاساس . ولكن قليلا من التأمل كاف لاقتناع القارى بان هذه الطريقة مضللة تماما . فهاذا كانت السنوات الاخيرة من عهد اسماعيل باشا ، انها لم تكن من سنوات حكمه كلية بل كانت من سنوات حكم وكلاء حملة القراطيس الاوريين الذين كان كل مهمهم الحصول على «الكوبونات» الباهظة كاملة غير منقوصة وفي مواعيدها مما ضنعوا لاجله بكل فرع من فروع الادارة الاخرى . ولا ريب في أن الباحث الذى يتخذ هذا العصر من تاريخ مصر الحديثة مقياسا للمقارنة بينه وبين اى عصر لاحق انما يسلك في بحثه طريقا مؤدية حتما الى نتائج غير صحيحة . ان المقارنة الحقّة ينبغي أن تكون بمقاييس أخرى فاما أن تكون بمقياس العصر السابق على سنة ١٨٧٦ قبل أن تستبد الكوبونات بالادارة المصرية أو تكون بمقياس العهد القصير الذى ابتدئ بسنة ١٨٨٠ وينتهى بسنة ١٨٨٢ ايام كان قانون التصفية لحسن حظ ادارة ذلك العهد وحكم اللورد كرومر فيما بعد ، قد نقص الضحايا التى استتبعتها الكوبونات . فاذا ما قارنا بهذين المقياسين وهما على ما نعتقد المقياسان الوحيدان الصالحان للمقارنة - وان كان هذا ليس رأى اللورد كرومر - لجاءت النتيجة مختلفة كل الاختلاف عما ذهب اليه اللورد - ولقد رأينا في فصل سابق (هو الفصل الثالث) أى تقدم وأى نجاح أحرزتهما مصر في عهد اسماعيل باشا ولا حاجة

بنا الى أن نكرر هنا ما أوردناه هناك من أرقام وأدلة . ولكن لا جدال في أننا لو جعلناها نصب أعيننا لوجدنا ان تقدم مصر في عهد لورد كرومر ليس على أكثر تقدير الا استثناءفا واطراداً للتقدم السابق الذى قطعتة غارة الحكومتين الانجليزية والفرنسية على البلاد ولا يختلف عن ذلك تقدم مصر المالى فى عهد لورد كرومر اذا قورن بحال مصر المالية فى عهد المراقبة الثنائية . وقد رأينا فى هذا المجال أيضا انه بتنفيذ قانون التصفية - وتلك مرحلة طالما سألها اسماعيل باشا فلم يجب سؤله - قد نجح المراقبان فى ايجاد التوازن بين بابى الميزانية نجاحا كان من أثره أن ختمت سنة ١٨٨١ بزيادة تقدر بـ ٨٠٠ر٠٠٠ جنيهه وان ميزانية سنة ١٨٨٢ التى وافق عليها شريف قد قدر أن تعطي زيادة وأن كانت أقل من زيادة العام الماضى . فقد قدرت الايرادات بـ ٨٠٨٤٦ر٠٠٠ جنيهه والمصروفات بما لا يزيد عن ٨٠٤٦٣ر٠٠٠ جنيهه (١) وهنا يتضح مرة اخرى ان الاصلاح الذى أدخله لورد كرومر على مالية مصر لم يكن الا استمراراً للاصلاح الذى بدأ فى عهد المراقبة الثنائية ، وان النقطة التى بدأ الانجليز أعمالهم منها لم تكن بعيدة ولا التقدم الذى تم فى عهدهم كان مستحدثا كما خيل الى اللورد كرومر والى الجمهور . لقد جاء قبل اجمعون ملوك وما كانوا ملوك سوء .

وفي الواقع ان الانجليز لما اخذوا على عاتقهم ادارة مصر لم يروا

الحالة حرجة كما صورها اللورد كرومر فيما يمد ليعظم من شأن أعماله .
فلقد نظر اللورد دوفرين ومن جاؤوا في بعثته او الحق بها فيما يمد الى
الحالة نظرة تفاؤل واستبشار رغبة منهم دون شك في ان يؤكدوا للجمهور
الاوربي النجاح الذي ستؤدي اليه مجهودات انجلترا في اعادة النظام
وحسن الحال . فهو نوا من نكبة المصريين وفداحة الضرائب واجتهدوا
في ان يظهروا للملأ ان من السهل تذليل العقبات باتخاذ الوسائل الادارية
اللازمة . فذكر (١) لورد دوفرين مثلاً ان ضريبة الفدان التي تتراوح
بين ١٦ شلناً و ٣٢ شلناً لا تعتبر ثقيلة على ارض ينتج الفدان منها في
الوجه البحري ما يختلف قيمته بين ١٥ جنيتها و ٣٠ جنيتها وانه ان كانت قوة
الانتاج في الصعيد اقل بكثير منها في الوجه البحري فان شر الضرائب هناك
لا يرجع الى فداحة الضرائب نفسها كما يرجع الى عدم المساواة في توزيع
الضرائب والى نظام المساحة العتيق الذي يمضى مع الزمن الى عهد محمد
على . ولقد ذكر المستر فيليز ستيوارت الذي رافق لورد دوفرين في
بعثته ان الضريبة المفروضة على الفلاح المصري ليست فادحة بل هي في
الواقع دون الضريبة التي يؤديها الفلاح الانجليزي» (٢) ونفي وهو غضبان
أسف ماشاع في انجلترا من ان « الضرائب في مصر قد زيدت اجابة
لمطالب حملة السندات » . فقال : « ان جميع من حادثهم من المصريين
مجمعون على ان الضرائب الحاضرة قد وضعت في بدء عهد الخديو

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٢

(٢) مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ٣

الاسبق اى قبل وجود الدين الاجنبى» (١) واكد القنصل كوكسون للجمهور فى تقريره عن تجارة الاسكندرية سنة ١٨٨٣ ان «حال الفلاحين قد تحسنت بالاجمال تحسنا ظاهرا كما يستفاد من ادائهم ديونهم الفادحة الى المرايين» (٢). بل ان لورد نورثبروك الذى ذهب الى مصر بعد عام بصفته مندوبا ساميا ليفحص حالة البلاد المالية لم ير وجها للتفكير فى ان ثمة «فقرا مدقعا» وكان يعنى بالفقر المدقع «الحاجة الى الكفاف من العيش». وصرح بان المصريين «على الاجمال احسن حالا من فلاحي الهند». وان كان ثمة ديون كثيرة فليس ذلك راجعا الى قمل الضرائب ولكن الى «تهور الفلاحين فى شؤون الزواج وغيره من وجوه الانفاق ثم الى اقتراضهم على اراضيمهم الذى سهله تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على البلاد» (٣).

كانت هذه الاقوال لاشك اقوال تفاؤل واستبشار وربما كان بعضها على اقل تقدير يرمى الى خديعة الجمهور الاوربى الذى كان يتلهف الى معرفة مصير الكوبونات الثمينة بعد ان جعل الانجليز انفسهم مسئولين عن ادارة مصر. ومع ذلك فان هذه الاقوال ترى كيف كان الانجليز فى السنة الاولى او نحوها من سنى الاحتلال بميدى عن تلك النظرة السوداء التي اقتضت سياستهم فيما بعد ان ينظروها الى حال

(١) مصر وق م ٧ «١٨٨٣» ص ٥

(٢) الصحيفة المالية التجارية رقم ١ «١٨٨٥» ص ١٣

(٣) «١٨٨٧» ص ٨٧

مصر وقت مجيئهم اليها . لقد اعتقدوا ان الفلاح بقليل من الاصلاح الادارى يصبح قادرا على تأدية الضرائب التى فرضها عليه قانون التصفية وتوقعوا ان الميزانيات الجميلة - ميزانيات ١٨٨٠ - ١٨٨٢ ستستمر بلا انقطاع .

اما ان الرياح جاءت على عكس ماشتهوا فلا تقع تبعته على الحكام المصريين السابقين ولا المراقبة الثنائية . بل على مأساة التدخل البريطانى التى حدثت فى الفترة التى كانت بين وزارة شريف ومجىء لورد كرومر وهى مأساة ادت بدورها الى رزايا جديدة اصابته مالية البلاد ولا ريب فى ان ما بذلته البلاد من التضحيات الجسيمة من مالية وغير مالية فى سبيل مقاومة العدو كان كافيا لاحداث الارتباك الاقتصادى فى وادى النيل لسنوات عديدة . على ان الامر لم يقف عندها هذا الحد فان الانجليز تذعروا باحد القرارات التى وضعها مؤتمر الاستانة (وهو القرار الواحد الذى قوبل منهم بالاحترام) فحملوا الخزانة المصرية ما تكبدوه من النفقات بسبب الحرب وكأنما ارادوا زيادة الطين بلة فابهم ظواعن الخزانة بمحاولتهم الباطلة استرداد السودان من « المتمردين » . ثم جاء دور التعويض عما اتلفته النيران او تناولته يد التخريب على اثر ضرب الاسكندرية وهنا اظهر الانجليز سخاءهم المنقطع النظير اذ أعلنوا ان لا بد من التعجيل بتعويض منكوبي الحريق عما تكبدوه من الخسائر تعويضا تاما . واذاك تشكلت لجنة للنظر فيما يقدم اليها من طلبات

التعويض فأخذت تباشر أعمالها بسرعة مذهشة حتى انها اقرت في احد الايام مالا يقل عن مائتى وعشرة طلبات (١) . ولقد بلغ مجموع ما تقرر دفعه لاولئك المنكوبين ٠٠٠ و ٩٥٠ و ٣ جنيه ! ولما حان وقت الدفع لم تشأ الحكومة البريطانية ان تأخذ على عاتقها هذه الغرامة الفادحة باعتبارها المسئولة عن ضرب الاسكندرية ولا أن تكلف بها حملة القراطيس كما ألح البعض في ذلك بل قررت ان تبهظ بها عاتق المكلف المصرى . ولعمرك ليس يمكن ان يتصور الانسان ما هو ادناً من هذا ! على انه لم يكن اول ولا آخر ما ارتكبته وزارة الاحرار ضد مصر .

وكان بديهي ان تؤثر هذه الاعباء الباهظة الجديدة في مركز الخزانة المصرية الدقيق . وفي الواقع لقد ختمت ميزانية سنة ١٨٨٣ بعجز ينيف عن ٠٠٠ ر ٦٠٠ جنيه بينما قدر العجز في سنة ١٨٨٤ : ٠٠٠ ر ٢٩٤ و ١ جنيه (٢) . وفي خلال حملة السودان اى - بعد هذا التاريخ - ذكر اللورد كرومر انه لا ينتهى عام ١٨٨٤ الا ويصير العجز ديناً سائراً جديداً يبلغ مقداره ٠٠٠ ر ٨٠٠ و ٨ جنيه بما يتراكم من نفقات الحملة السودانية وجيش الاحتلال (التي كلفت الخزانة المصرية بدفعها) والتعويضات لضحايا حوادث الاسكندرية وغيرها (٣) . وقد كان هذا معناه وقوع ارتباكات مالية اخرى او حدوث افلاس جديد .

(١) خطبه السير جورج كامبل في مجلس العموم هاسارد - مجموعة المناقشات البرلمانية المجلد ٢٧٧ (١٨٧٣) ص ١٤٨٩

(٢) مصر رقم ٨ « ١٨٨٥ » ص ٣

(٣) « ٢٨ » « ١٨٨٤ » ص ٥٣

فانت ترى ان اللورد لم تخل طريقه من بعض العقبات نعم كانت هذه العقبات اقل بمراحل مما قام في وجه اسماعيل باشا اوفى وجه المراقبة الثنائية قبل انفاذ قانون التصفية . وبما انها كانت تعتبر عقبات على كل حال فيحسن بنا ان نبين كيف ذلها اللورد كرومر .

ان الفكرة الشائعة في صدد الاصلاح المالى هي ان العقبات زالت بسحر ساحر وان الجمهور الذى يتوهم أن عمل اللورد كرومر ابتداءً من ذلك المستوي المنحط المقرون (تقبل مرة أخرى خطأ) بعهد اسماعيل باشا - يجزم الا شئ غير عبقرية اللورد كرومر المالية والادارية كان يستطيع تذليل الصعاب التى لقيها اللورد عند قدومه الى مصر . وكثيراً ما صرح اللورد كرومر نفسه بهذا الرأى . فقد كتب بعد سنين يقول . « ان من المتعذر ان نبالغ في وصف الخراب الذى كان ينزل بالمصريين وكل من تههم الشؤون المصرية لو بقى نظام العهد السابق على الاصلاح ولو سنوات قلائل . . . ان اصلاح طرق الرى . . . والمساعدات المالية القيمة . . . وعلى الاجمال ان احلال سياسة ادارية ممدنة محل سيادة ادارية ظالمة نصف همجية ، ان هذا كله قد اشترك في جعل مصر تنهض بالعبء الذى ألقى على عاتقها واني أقول غير متردد انه لولا هذه التغييرات لكانت الخزانة المصرية قد وردت منذ حين من الافلاس مورداً لا صدر له ولساءت حال الناس من جميع الوجوه » . لقد عرف القارىء مقدار الحقيقة التى تنطوى عليها

التأكيدات الخاصة بالنظام السابق على الاصلاح فهما كان في هذا النظام من خراب فانه لا يرجع الى النظام نفسه بقدر ما يرجع الى ضغط الممدنين الاوربيين الذين لم يتحرجوا من شيء . ومع ذلك فهذا الخراب كان على وشك أن يزول من الوجهة المالية على أقل تقدير ، ولولا تدخل إنجلترا وفرنسا عنوة في سنة ١٨٧٩ لاستقامت حال مصر المالية والاقتصادية على أيدي المصريين أنفسهم دون احتياج الى المراقبة الثنائية ، ولولا تدخل إنجلترا عنوة في سنة ١٨٨٢ لما وجد اللورد كرومر نفسه عملا يعمله .

وسيرى القارئ فيما يلي الى أين انتهت « السياسة الادارية للمدنة » بكل ما تنطوى عليه من مساعدات مالية ومنع للظلم والارهاق وحسبنا في هذا المقام أن نذكر هذا المدح الذي كاله اللورد كرومر لعبقريته التي أتت بهذا التغيير المحير للالباب . نعم انه غير لهجة فيما بعد وخفف من غلوائه على ما يظهر ولكن كلامه لا يشف في الواقع الا عن التنويه بعبقريته والا كبار لشأنها . فقد كتب عشية سفره الاخير من مصر يصف حالة الادارة في عهده فقال « ان النجاح المالي يرجع من غير ريب الى ما للبلاد من قدرة على النهوض عجيبة ، ثم الى جهد الاهلين ومشاربتهم . وانه ان يكن للحكومة فضل فهو انها على عكس الحكام السابقين قد أعطت الطبيعة فرصة للعمل ولم تساعدنا

تغير مساعدة محدودة» (١) هنا يجد القارئ تكرماً صريحاً عن كل فضل اللهم الا عن فضل سلبى هو « اعطاء الطبيعة فرصة العمل ». وان هذا الفضل السلبى قد ذكر على هيئة متاع خاص باللورد كرومر ياله من نظر في المسألة بعيد ما كان أحوج القوم اليه ليعلموا ان ليس الا أن تعطى الطبيعة فرصة العمل حتى تحمل المسألة وتسير الامور على اذلالها . . . وقال اللورد كرومر في سياق آخر « قد يغيب عن الازهان اننا في تاريخ مصر الطويل لا نجد الطبيعة مع قليل من عمل الانسان قد وجدت فرصة لاثبات رحيويه البلاد الا في ربع القرن الاخير . . . ولا نبالغ اذا قلنا انه لو كان عمل ولاية الامور سلبياً محضاً - أى لو انهم قصروا انفسهم على نزع القيود التى قيدت الناس فيما مضى فى أعمالهم ولو انهم قصروا الحكومة على وظيفتها الاساسية ، لبلغت الامة من التقدم والفلاح مبلغاً عظيماً » (٢) اعظم بهذا العمل عملاً والقيام به قياماً : : انه لأول مرة فى تاريخ مصر قد نزع عن الامة قيودها التى كانت تضيقها ثم قامت الطبيعة بما وراء ذلك : : لعمر الحق انا لا نعرف حكومة اسدت الى قطر من الاقطار منة مضاعفة كهذه المهنة : :

على ان المسألة بمخذا فيرها لم تكن وبالألف الاحديث خرافة . فان اللورد كرومر لم يمتنع على وصوله الى مصر بضعة شهور حتى ادرك ان المصاعب المالية الجديدة لا يمكن تذليلها مالم يساعد الطبيعة مساعدة

« ١ » مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٥٨

٢ مصر رقم ١٩٠٦ ص ١٨ ٢

كبري . ذلك بان مصادر الناس الاقتصادية هبطت الى الحضيض بعد الخراب الذي سببته الحرب . ثم سرعان ما ازداد الطين بلة من جراء الكساد التجاري . الصناعي فتضي على كثير من صغار الملاحين واثري كبار الملاك تأثيرا سيئا جعل التفكير في زيادة الضرائب لسد هذه الديرن الجديدة وهما من لاوهم . نعم ان الجزء المخصص من الميراثية اي قسم حملة الاسهم قد راج في تمس هذه الشهور البصيبة رواجاً جعل ميزانية سنة ١٨٨٤ تبشر بزيادة تبلغ ٤٠٠ ر ٠٠٠ جنيه . ولكن هذه الزيادة لم ينتفع بها قط لاسيما بمقتضى قانون التصفية يجب ان تنفق في شؤون بعض سندات الدين الموحد . وهناك تبين ان لامناص للخروج من هذه الوطاة الا بالاجاء الى الطريقة الصالحة القديمة طريقة عقد قرض حدود لثمة . كما ان اذراح الدين ثم ان يعدل قانون التصفية تعديلاً . لاسيما لانها من ماوصات اليه لجنة جديدة فحست الامر وكان لورد روبرت عرضاً فيها . وقد رفعت هذه اللجنة الى اللورد غرانفيل عرضاً مماثلاً على جانب عظيم من الاهمية بقصد عرضها الى مؤتمر اللورد () واول هذه الاقتراحات يرمي الى ان تخفف من الميراثية ٨٠٠ ر ٠٠٠ جنيه بفائدة ٤ ونصف في المائة على ان تكون الديون السائرة مع العلم بانه يكفى الحاجة ٤٠٠ ر ٠٠٠ جنيه وان الميراثية حتى

بالرغم من شدة العناية بمصادر البلاد المالية تنذر بسبب هذا القرض بعجز دائم قدره ٦٠٠ ٣٧ ر جنيه هذا اذا لم يفرق بين الايرادات المخصصة والايرادات الحرة . والى هذا يشير تقرير اللجنة 'ف جاء فيه . « وقد قررنا ان زيادة الايرادات المخصصة ستقصر على نفقات الادارة لا على شراء ما فى السوق من سندات الدين الموحد كما هو جار الآن » فاذا لم يقدر هذا فان النتيجة ستكون زيادة فاحشة فى العجز العادى وزيادة الدين السائر حتى سنة ١٨٨٤ » ولذلك تقترح اللجنة عدم الفرق بين الايرادات المخصصة والايرادات الحرة (١) .

وبعبارة اخرى ^١ ان الانجليز انفسهم قد اعترفوا بضرر شرط من أهم شروط قانون سنة ١٨٨٠ الا وهو الشرط الذى رأى فيه المصريون وسيلة جهنمية لوقف تقدم البلاد المادى والادبى ليعوض حملة الاسهم مما خسروه من الفوائد الفاحشة فاحتجوا من أجله احتجاجاً شديداً . وقد فعل الانجليز ذلك لا وفقاً بالمصريين بل لانهم أصبحوا برون هذا الشرط عقبة فى سبيلهم من حيث هم المديرون لشؤون البلاد . ليت شعري كم من بلاء كان يتقى لو عمل بذلك سنة ١٨٨٠ اذ لما نشبت الثورة ولا كان يكون تدخل ولا احتلالاً على ان العقدة لم تحل بعد حلاناما اذا ما هى الوسيلة للتخلص من عجز ال ٣٧٦٠٠٠ جنيه وقد أصبح لا مفر منه حتى لو عدل قانون سنة ١٨٨٠ التعديل الآنف

الذ كر ؟ لقد رأت اللجنة ان السبيل الوحيد لذلك هي تخفيض أرباح الديون كلها بمقدار نصف في المائة أو بعبارة أخرى اعلان افلاس جديد. وكذلك نجد اللجنة تقترح لهذا العسر المالى علاجا هو نفس العلاج الذي سددت اليه سهام النقد وقما كان المصريون هم المرادين له . ان اقتراحا كهذا اقترحه اسماعيل باشا قد أدى الى تدخل أيده الحكومة البريطانية والمستر غوشن وصاحبه الفرنسي المسيو جوير وكان السبب فيما حدث على أثره من أعمال بربرية ولكن ما يسمح به لجوييتير لا يسمح به للشور .

ولم تقصر الحكومة البريطانية في الاهتمام باقتراحات اللجنة . ففي ابريل سنة ١٨٨٤ طلب اللورد غرانفيل الى الدول العظمى ان ترسل مندوبين من قبلها الى مؤتمر يراجع قانون التصفية على حسب المشروع الجديد : ولكى تكون الدعوة أشد وواقع ولكى يحتاط لما عساه ان يكون من ممانعة الدول في تضيحية اخرى بمصالح حملة الاسهم رجع الانجليز الى ما لغوه من طرق اثارة العواطف والشعور فخالقوا صراحة ما ملأوا به مشارق الارض ومغاربها منذ اشهر قلائل واقبلوا يصفون جوع الفلاح ودماره وبؤسه . فكتب المستر (والسير فيما بعد) ادجار فنسنت « المستشار » المالى الجديد الذى خلف السير اوكلند كولفن المستقيل يقول : « لقد رايت خلال رحلتى فى الصعيد من املاق الفلاحين ان بؤس الفلاحين فى تلك الجهات ... ليفوق

كل ما رأيت في غير مصر من البلاد « ومع ان ضرائب هذه الجهات لم تحتل زيادة . افان « يجب نقتطعها اذا أريد أن تجي جارية .. طمة (١) » ورأى سلطان باشا رأيا يشبه ذلك فقال « ان البلاد لم تبلغ من النقص مبلغها الحاضر فالقلاسون بالنظر لديونهم وهبوط اسعار محصولاتهم قد غدوا في ضنك يستحيل معه أن يجي أكثر من نصف ضرائب السنة القادمة » (٢) . وكان من رأيه أن تخفض الضرائب بنحو ٢٠ في المائة في الصعيد و ٢٥ في المائة في الدلتا . ورأى نوبار باشا الذي خلف شريف باشا في رئاسة الوزارة أن ينقص مليون جنيه على الأقل من مجموع ضرائب الاراضي قائلا: ان كل تخفيض — دون هذا حرجي بأن يبقى الفلاحين في مخالب الدائنين (٣) . وعمل المسنر جيسن رئيس مصلحة المساحة الجديدة حسابا مفصلا لحمل وخرج فلاح حفير متوسط الحال ثم استنتج انه « لا بد من تخفيف عاجل » (٤) .

وعلى ذلك النمط كتب الكولونيل (والسير فيا بعد) سك . . . مونكريف الذي جمل ناظر الاشياء العمومية في تقريره انه « . . . حالة البلاد كافية لاثارة القلق الشديد وان طائفة من دواعي طائفة الاسعار كالطاعون البقري ودودة القطن وغير ذلك قد بحسابها اس أضعف

(١) مصر رقم ١٣٩ ٨٨ ٢٠

(٢) مصر رقم ٢٥ ١١

١ -

من أن يهتموا عبء الضرائب الثقيل (١) وشكا من أن « فروعاً من أكثر فروع الإدارة نفقة قد وجدت لمصلحة حملة السندات دون مصلحة البلاد » وطلب من أجل ذلك نقص فائدة الدين (٢) .

ولقد كان من دواعي العجب حقاً أن ينتبه الحكام الجدد فجأة إلى ثقل الأعباء التي كان يرزح الشعب المصري تحتها مع أنهم هم الذين طالما تجاهلوا في الماضي أو أنكروها . ولم يكن مذهبهم في تحليل حرج الموقف بأقل عجباً . هبوط في الأسعار وطاعون بقرى وهم جراً كأن مصر لم تشهد شيئاً من ذلك في تاريخها الماضي كأنها لم تشهده مثلاً في سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ عندما أودت الفاقة بالآلاف النفوس وكانت الضرائب مع ذلك تجبي بمنتهي الصراحة والشدة (٣) ومما ينبغي ملاحظته شدة حرص القوم على ألا يسيروا أية إشارة إلى أقوى دواعي هذا الارتباك الجديد إلا وهو تدخل إنجلترا وحلها المصريين على دفع ثمن إخضاعهم . على أن الأغرب من كل ذلك أن اللورد كرومر أرسل مذكرة صرح فيها ببناء على التقارير التي وصلتته من الهند (وقتئذ فقط) وعلى الرغم من تأكيده المؤثرة التي أكدها منذ سنوات قليلة بأن

(١) المصدر نفسه رقم ٣١ (١٨٨٤) ص ١

(٢) مصر رقم ٣١ (١٨٨٤) ص ٤

(٣) ان المجموع المصرية السابعة عشر « ١٨٨٥ » ملأى بمذكرات وتقريرات خاصة تبين نتائج الهبوط الحديث في مظم اعمار الصادرات لمصرية . وقد كتب اللورد كرومر نفسه يقول « ان الهبوط الفاحش في امار الجبوب هو الذي افقر اهالى الصعيد ... وهو الذى يجعل تخفيض ضرائب المناطق التى تزرع القمح امرا لازما كل اللزوم » « مصر رقم ١٥ » « ١٨٨٥ » ص ٤١ « بالأسفا على انه لم ير ذلك اللزوم في السنين التى كان اسماعيل باشا يسأل بعض التخفيف ولو بتأجيل دفع السكوبون بضعة اشهر لمثل هذه الاسباب

« متوسط الضرائب المصرية المفروضة على الاراضي الخراجية يفوق كثيرا متوسط الضرائب المفروضة على اراضي الهند النادرة الخصب (١) الا انه ما يتغير حكم الانسان على الاشياء اذا قضى منها لباتته .
على أن هذا الاسترحام المدبر ذهب صيحة في واد . فأن فرنسا التي كان يسرها ان « تخرج » انجلترا رفضت بتاتا ان توافق على أى قرض تقرضه انجلترا وعلى أى تقص لفائدة الدين واشارت بحق الى انه منذ أشهر قلائل فقط كان الموظفون البريطانيون في مصر يكتبون تقاريرهم بلمجة تختلف عن لهجتهم الحاضرة كل الاختلاف . ولا ريب في انها ذكرت اللورد غرانفيل برسالة مؤرخة في ٢٣ يولية سنة ١٨٨٢ (٢) أكد فيها للمسيو فريسينيه في معرض تسويغه عزمه على غزو مصر عاجلا انه بناء على مصدر من أوثق المصادر « اذا اعيد النظام قبل انتهاء شهر اغسطس فان عودة رخائها ستكون عجيبة ، اما اذا استمرت الفوضى شهرى اكتوبر ونوفبر فان خراب البلاد يكون تاما . » ومن الثابت ان اعادة النظام لم تتم الا في منتصف سبتمبر فكان ينبغي اذن الا « يتم » الخراب الذى يحق في اكتوبر ونوفبر وقد اضطر المؤتمر الذى عقد في لندن في شهر يونية أن ينفذ في أقل من شهرين دون أن يصل الى نتيجة ما .

(١) مصر رقم ٣١ « ١٨٨٤ » ص ٢١

(٢) « الامم » نفسه ، رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ١٩٩

فلما أن أبصر اللورد كرومر خيبة مسماه من هذه الجهة استقر رأيه على أن يحتذى حذو اسماعيل باشا فيقوم بكرة سياسية على مسؤوليته صارفا نظره عما أخذ على مصر من التزامات دولية « مقدسة » فأصر بمرسوم خديو أن تذهب كافة الإيرادات المخصصة لا الى صندوق الدين بل الى وزارة المالية واجل استهلاك الدين ولقد كانت عمله هذا غاية في الجراءة ولكنه انتهى بالفشل الذريع فان مندوبي صندوق الدين اقتدوا بما فعله زميلهم من قبل في سنة ١٨٧٩ فرنموا قضية على وزير المالية ورئيس مجلس النظار وحكام الاقاليم المخصصة أمام المحاكم المختلطة . فحكم على الحكومة المصرية بأن ترد الى صندوق الدين ٢٧ مليون فرنك وقد حاولت انجلترا أن تسوغ فعلتها ولكن الدول أخذت بناصر فرن فاضطرت انجلترا أن تقنع من الغنيمة بالاياب (١)



« ١ » مصر رقم ٣٦ « ١٨٨٤ » ص ١٧ — ٢١ . مما تحسن ملاحظته ان الفكرة اتجهت اولاً الى الاستيلاء على جزية الباب العالي . ولكن اللورد نورثوك رفض تلك الفكرة رفضاً باتاً لان الحزبة كان مضمونه حبه السدات التركي من البريطانيين وعدته اعتزم اللورد كرومر ورفاقه ان يضربوا ايديهم على صندوق الدين

الفصل السابع عشر

اعمال لورد كرومر المالية

(تتمة)

لقد أصبح موقف الانجليز بعد فشلهم في الحصول على موافقة اوربا على المشروع المالى الجديد قبيحا للغاية . وفى شهر اكتوبر ارسل اللورد نورثروك الى لندن مرة اخرى اضبارة ، من التقارير التفصيلية المشهورة التى أصبح ارسالها عملا سياسيا مطردا يصف فيها حال القطر التى تفتت الاكباد وتذيب انقلوب . وقال فى رسالته الملحقة بهذه التقارير « تصف هذه التقارير الفلاحين بانهم قوم يعيشون فى اكواخ من الطين فاذا خرجوا منها خرجوا وهم يكادون يكونون عراة الاجسام واذا تبلغوا بشيء من الزاد فليس بغير خبز الذرة والبصل ذلك بان قيمة حاصلاتهم الاسمية لا تكاد تكفى لاداء الضرائب ولأن تمسك عليهم حياتهم النعسة » (١) . ولم يتعرج لورد كرومر وهو يجتهد فى افهام الجمهور بأن الفلاح قد املق حتى أصبح يستحيل الحصول على شيء منه ، من ان يذكر التجاءه الى اقصى الطرق فى اقتزاع الضرائب من الفلاح وهكذا سوغ ما أخذ به « الحكام السابقين » من نظام « ظالم نصف

بربرى « وقد جاهر أحد رجاله في القنصلية بالامر فقال « كانت الضرائب في السنوات الماضية اقل وانكس اسعار الحاصلات كانت احسن كثيرا وكانت الحكومة تجبي اكثر ما يمكن من الضرائب دون ان تنفذ اوامر كالتى نفذت في هذا العام » (١). كذلك وصف المستر جيسن الحالة بكلمات لا تقل عن هذه صراحة اذ قال « لا جدال في ان حالة الفلاحين اردانت سوءا عما كانت عليه منذ عامين . نعم ان ايراد السنة الحاضرة (١٨٨٤) قد جبي بالطريقة المعتادة وان الدائنين قد نجحوا في ارتجاع ديون قبل حرب ١٨١٢ ولكن لا ينبغي ان يتخذ هذا كله دليلا على وجود رخاء يضارع ما كان موجودا في السنوات الماضية . لقد احتيج الى ضغط شديد في تحصيل الاقساط ولقد بيعت اراض كثيرة للحصول على الاوامر التى تريدتها الحكومة ويقضىها اداء الديون الخاصة » (٢) .

وبلاحظ القارئ انهم في هذا المقام ايضا يشيرون بكلمة واحدة الى ان هذه الازمة المالية يرجع سببها الى الاعباء الجديدة التى اثقلت بها اجلنا كاهل الخزانة المصرية بل عزوا كل ارتباك منها ان امور ليس للانسان عليها من سبيل ومهما يكن من شيء فمن الحق كما اعترف السير ادجار فنت انه في دفعتين مختلفتين في سنة ١٨٨٤ لم يكن بين الخزنة المصرية وبين تأجيل دفع المطالب منها سوى ان

« ١ » مصر رقم ١٠٨٥١ « ص ٢٩
« ٢ » مصر رقم ١٨٨٥ « ص ٩٤

تحتاج الى ٥٠٠٠ جنيه فقط (١) .

ولما اعيت الحكومة الانجليزية الحيل ارسلت اللورد نورثبروك الى مصر في سنة ١٨٨٤ ليرى هل الحالة حقيقة اسوأ من ان تستقيم على شيء دون الاصلاح المالى الذى يريده اللورد كرومر . ولكن اللورد نورثبروك كان من اقرباء بارنج فنظر الى الموقف نظرة كرومرية مع هذا الفارق وهو انه لم يصور الحال تصويرا مفزعا كما فعل اللورد كرومر (٢) . ولقد كان مسلكه هذا اشد انطباقا على حكم العقل اذ لا ريب فى ان اللورد كرومر قد اسرف كثيرا حتى جعل الجمهور بهويله يظن ان الحال قد صارت من الفساد بحيث يستحيل اصلاحها . وسرعان ما ادرك اللورد كرومر غلطته السياسية فعمل على تداركها فقد صور الحال فى اوائل سنة ١٨٨٥ فى تقرير مطول عن « حال مصر والاصلاح الادارى » تصويرا اجمل وادعى الى التفاؤل والاستبشار . وقد اشار بصفة خاصة الى ما سيحققه المستقبل من الامانى الباهرة (٣) . ثم اضاف الى ذلك قوله « ولكنى ابدىء القول واعيده انى انما اتكلم بهذه الثقة على امل انه سيتوصل قريبا الى حل عاجل مقبول للمشاكل المالية التى طال امدها » (٤) . وقال فى تقرير آخر مع التأكيد الشديد « ليس هنا كما

« ١ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٥ » ص ٥١ ٥٢

« ٢ » يوجد تقريره فى مصر رقم ١ « ١٨٨٥ »

« ٣ » مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ »

« ٤ » المصدر نفسه ص ٤٥

فى المهند مسألة اقتصادية معقدة سلطان الحكومة عليها ضعيف « (١) .
وهكذا دفع اللورد الاعتراضات التى اوردها فى تقريراته السابقة
كانت هذه الحيل انجح من سابقتها . ولكن التعويضات التى
يستحقها منكوبو حريق الاسكندرية من الاوربيين لم تكن قداديت
بعد لنفاد المال وكان رعاع الدول بالاسكندرية حريصين على تحصيلها
عاجلا . فارسل اللورد غرانفيل فى نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى الدول مرة
أخرى منشورا ذكر فيه بناء على تقرير اللورد نور ثبروك عدة
اقتراحات جديدة اهمها (٢) . ان يعقد قرض بضمان الحكومة البريطانية
صافيه ٥٠٠٠ ر ٥٠٠٠ جنيه وقائده ٣ ونصف فى المائة وان تخفض فائدة
الدين الموحد وسندات الدائرة السنوية بمقدار نصف فى المائة وان تؤجل
تأدية اقساط الاستهلاك ، وان تباع اراضى الدائرة السنوية والدومين ،
وان تفرض الضرائب على الاجانب ، وان ينقص من ضرائب الاراضى
نحو ٥٠٠ ر ٤٥٠ جنيه . واقد كانت المفاوضات ايسر واسهل فى هذه
المررة لان نقطة الخلاف الجوهرية الوحيدة كانت من يضمن القرض ؟
وقد صرح اللورد نور ثبروك فى معرض الجواب عن هذا السؤال
والدفاع عنه بان نتيجة ضمانه انجلترا ونتيجة بقية الاقتراحات ستكون
« من غير شك اقامة الاشراف الانجليزى . مقام الاشراف الدولى » ثم
قال بشئ من السذاجة « وماذا على الدول الاوربية الاخرى لو عهدت

« ١ » مصر رقم ١٥ ١٨٨٥ ص ٤١

« ٢ » مصر رقم ٤ « ١٨٨٥ » ص ٢٠

بهذا الاشراف الى انجلترا بعد الضحايا التي بذلتها في سبيل المحافظة على سلامة مصر وسلمها» (١). ولكن «الدول الاخرى» رأيت اورا كثيرة تمنع من اسلاء مصر جملة الى انجلترا، وطالبت ان يكون القرض بضمانة الدول كلها. فمز على الحكومة البريطانية ان تفوتها هذه الفرصة الثمينة ومدت اجل المفاوضة بضعة اشهر اخرى. واخيرا وقعت الدول بلندن في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ على اتفاق يعطى الحكومة المصرية المعونة الضرورية ولكن على غير الشرط التي كانت انجلترا متشبثة بها وشروط هذا الاتفاق على جانب عظيم من الاهمية وخطر الشأن (٢) مضمونها ما يأتى : (١) ان الدول قد وافقت على الحصول على قرض من بيت روتشيلد بضمان الدول كلها تكون قيمته الاسمية ٥٠٠٠٠ ر ٩٠٠٠ جنيه وفائدته ٣ ونصف في المائة (٢) ان يخصص المقترض منه بدفع تعويضات الاسكندرية وتغطية ماثر كم من العجز في السنتين الماضيتين (وقدره ٥٠٠٠ ر ٦٠٠ ر ٢ جنيه) وتغطية العجز المتوقع لسنة ١٨٨٥ (٥٠٠٠ ر ٢٠٠ ر ١ جنيه) واعمل الري (٥٠٠٠ ر ١٠٠٠٠ ر ٥) وبعض وجوه اخرى (٣) ان ترض ضريبة قاهرة في اقسام الكوونات لمدة سنتين. وبعبارة اخرى ان حصة في ائمة من الاقساط المستحقة على الدين (٤) ان تجاردي في اقسام الاسماء المستحقة على معظم الدين مدة سنتين كذلك. (٥) ان ترض في تلك شروط

«١» المجلد الثاني من كتاب التورد و التورد ١٣٧٠

«٢» مصر رقم ١ «٨١٥» ر ٢ «١٨١٥» ر ١٢ ر ١٢

قانون التصفية الخاص بالتصرف في الزائد من الأيراد ويستعاض عنه
بآخر يقضي بأن عجز الميزانية الحرة يغطي من الإيرادات المخصصة
وان تقسم الزيادة العامة قسمين قسم يذهب لصندوق الدين والاخرى
الإيرادات الحرة للحكومة المصرية . ولكي ينفذ هذا الشرط الأخير
على حقيقة حددت تفقات إدارة البلاد تحديدا دائما بمبلغ ... ر ٢٣٧
جنيه . وإلى ذلك أعطى الاتفاق الحكومة المصرية على هيئة معونة
مالية أخرى حق بيع أراضي الدائرة السنية والدومين والمفاوضة في
فرض ضرائب على الأجانب .

ان النظر في هذه الشروط يرينا مقدار المعونة التي اسديتها الى من
تولوا حكم مصر حديثا ثم ان فائدة الدين لم تخفض تخفيضا دائما ولكن
تأجيل دفع أقساط الاستهلاك وخمسية هـ في المائة التي فرضت على
الكوبونات . والعظام الجديد تتعلق بالزيادات وحق فرض الضرائب
على الأجانب ثم ذلك الشرط الدائم الهام المتعلق بتعيين حد أدنى لإيراد
إدارة البلاد ، كل ذلك . معونة ترجع ثمراتها كثيرا كل ثمرة تأتي من
مجرد نقص الفائدة كما حدث في سنة ١٨٨٠ . لقد أصبح في وسع الإدارة
المصرية ان تدرك ان نجاح البلاد الاقتصادي لن يعود بالخير من ذلك
العهد على حملة السندات ، حدهم ولكن عليها هي ايضا . وفوق ذلك فان
ما كانت فيه وتمتد هذه الإدارة من ارتباك مالي ستقضى عليه شروط
القرض البديمة والضريبة المفروضة مؤقتا على الكوبونات .

علي انه كان ثمت طريقة اخرى للمساعدة قيمة جدا قد اجازها الاتفاق ولم تتعرض لذكرها بعد . لعل القارىء قد لاحظ من الاقتباسات التى اوردناها فيما تقدم اهتمام القوم بضرورة نقص ضرائب الاراضى تنقيسا عن الفلاحين البائسين . هذه المرحمة قد تشبت بها اللورد نورثبروك واقرها الاتفاق . قدر الاتفاق ضريبة الاراضى كلها بمبلغ ٠٠٠ ر ٦٦٨ ر ٤ جنيه بدلا من ٠٠٠ ر ١١٨ ر ٥ جنيه كما كانت في سنة ١٨٨٤ . فاجاز بذلك للحكومة المصرية ان تضع عن كاهل الفلاح الفرق الذى يبلغ ٠٠٠ ر ٤٥٠ جنيه . ولكن الحكومة المصرية ونعنى بها اللورد كرومر قد وجدت سبيلا لتخصيص هذا المبلغ كله لبعض الشؤون الادارية . ذلك بانه لم يكدا الامر العالى يصدر باعتماد هذا التخفيف حتى ظهر ان الميزانية تحتوى دائما على مبالغ وهمية كبيرة هى عبارة عن ضرائب لا يمكن تحصيلها لتقرر الجهات التى يجب ان تؤديها . وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الضرائب نحو ٠٠٠ ر ٢٠٠ جنيه . فرأى اللورد كرومر انه اصبح جائزا له بل محتما عليه ان يأخذ من ال ٠٠٠ ر ٤٥٠ جنيه المراد تخفيفها عن الفلاحين مبلغ ٠٠٠ ر ٢٠٠ جنيه اراحة لهم عن هذه الضرائب الموهومة وبعبارة اخرى انه بدلا من ان ينقص من الضرائب ٠٠٠ ر ٢٠٠ جنيه قد حذف من حساب ضريبة الاراضى مبلغا موهوما يعادل المبلغ المذكور تاركا الضرائب فى الوقت عينه تجبي كما كانت (١) . وقد وصل

بهذا العمل الساذج الى غرضين اولهما انه لم يخسر قرشا واحدا من ضريبة الارض بل كسب ٢٠٠٠ ر. ٢٠٠ جنيه ثانيهما انه استطاع فيما بعد ان يفخر بان الضرائب في عهده قد خففت عن كاهل الفلاح ، وهو ما لم يحدث في عهد النظام السابق « الظالم النصف بربرى » .

ثم يتبقى ٢٥٠ ر. ٢٥٠ جنيه ، وهذه ايضا ذهب بها اللورد بنفس الطريقة التى ذهب بها بالمائتى الف جنيه . ولبيان ذلك ينبغي ان تعرض هنا لاحد الاصلاحات العظيمة المشهورة التى قام بها اللورد كرومر . نعى « منع » السخرة . اننا سنخصص هذا الموضوع بكلام مفصل في فصل آت . ولكننا في هذا المقام لا بد ان نشير الى أن ال. ٢٥٠ ر. ٢٥٠ جنيه بدلا من ان تخفف عن كاهل الفلاح بحذفها من ضرائب الاراضى قد استخدمت اجورا لعمال احرار يحملون محل العمال المسخرين . وقد قال اللورد كرومر واعوانه في معرض الدفاع عن عملهم هذا انه لما كان القيام بهذا الاصلاح يقتضى اموالا لا تأتى الا بفرض ضرائب جديدة فانه يمكن الاستغناء عن هذه الضرائب الجديدة بال. ٢٥٠ ر. ٢٥٠ جنيه التى جعلت مرحة لدافعي الضرائب . وقد تم ذلك بعد موافقة الحكومة البريطانية . وهكذا سلب الفلاحون ربع مليون جنيه آخر (١) . ولقد حاولت الحكومة الفرنسية ان تحتج على هذه المخالفة لشروط الاتفاق ولكنها سرعان ما عدلت عن ذلك عند ما تدخلت روسيا في الامر تدخلا سياسيا

متعمدا (١).

على هذا النحو قد توافر للورد كرومر وسائل قوية جدا تمكنه من ان يصلح الادارة المالية اصلاحا جوهريا . وان القارىء ليرى ان هذه الوسائل كانت اكبر من « التقليل من عمل الانسان » كما سماها اللورد فيما بعد . والحق انه لولا هذه الوسائل لما نجح اللورد كرومر في عمله قط ، ولو انها اتاحت للحكومة المصرية منذ سنوات خلت لاغتها عن مساعى اللورد كرومر الخيرية (٢) .

ولكن كان معظم هذه الوسائل لا يؤدي الى العاية المرجوة منه عاجلا ، وكان الواجب وقتئذ ان يؤدي كروبون غير عادى الجسامة ولا منقوص الفائدة ، فقد كان الموقف قبيحا جدا . ومما زاده قبيحا ان الاتفاق قد اشترط بناء على طلب فرنسا انه اذا عجز اللورد كرومر عن اصلاح المالية فى ظرف ثلاث سنين حلت محله لجنة دولية تتولى ادارة مالية البلاد لذلك كان أمام اللورد كرومر عمل مالى سياسى ، وقد نجح فى

(١) ممر رقم ١١ (١٨٨٧) ص ٦٠ — ٧١

(٢) ولكلا يشوه اللورد كرومر صورة مساعده الطبيعة مسها تدحس هذا الموضوع هام موضوع اتفاق لندن بصع حمل لامي لها . فهو يقول فى ص ٣٦٦ من المجلد الثانى من كتابه « ممر الحديثه » « عقد مؤتمر الدول بلندن سنة ١٨٨٤ ليعمل فى احاله المايه . غير انه انص دون الوصول الى اى نتيجة عمالية » . ثم يصف اى ذلك حاشية فيها « تم ايجاد عدة قرارات تتعلق بالامور الى ناقنها المؤتمر وبيع منها اتفاق ومع عليه مبدوء الدول السكرى بلندن فى مارس سنة ١٨٨٥ » . هذا دال حسن على صدق اللورد كرومر وانصافه التاريخ : وحاء فى فهرس الحوادث الذى اوردده فى نهاية الجزء الثانى مقابل ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ مالى مرص مصرى قدره ٩٠٠٠٠٠٠٠ ربيه عقد بصلان الدول « ولم يذكر شيئا غير ذلك بهذه الطبيعة واشاهها قامت شهرة اللورد كرومر

القيام به ، وان نجاحه هذا ليدل دلالة واضحة على همته ومقدرته .
ليس من السهل بطبيعة الحال ان نشرح باى وجه من الوجوه جميع الطرق
التي احرز بها هذا النجاح فاغلبها داخل في باب الادارة ، ومصادر هذا
الباب غير موجودة بالمرّة أو مدفونة في دور الدفاتر . ثم لم يكن ثمت
لجان تحقيق تكشف الغطاء عن عمل اللورد كرومر الادارى كما كان
في عهد اسماعيل باشا واللورد كرومر نفسه شديد الكتمان بالطبع فيما
يتعلق بذلك . بيد ان الانسان لا يعدم أن يتصيد من نفس تقريراته
تنفا تتعلق بالطرق المتنوعة التي وصل بها الى تقويم أود الميزانية، وان
الامر الذى يخرج به الانسان من عمله هذا لا يمكن أن يوصف بانه
ممدوح جداً . فميزانية سنة ١٨٨٥ مثلاً قد ختمت بزيادة ٥٠٠.٠٠٠ جنيه^(١)
ومع ذلك قد اضطر اللورد كرومر أن يعترف في تقريره للورد روزبرى
بأن « ضرائب الاراضى قد جبيت بضغط عظيم »^(٢) أى بالطرق التي
زعمها قاصرة على ما كان في الماضي من نظام « ظالم نصف بربرى » ثم
نحن نعلم انه في هذه السنة عينها قد شرع في تلك السياسة البربرية سياسة
بيع أراضى الدومين والدائرة السنية وهى سياسة قد صرحت الحكومة
المصرية بأنها ليست بمصدراً للثروة عظيماً ثباتاً على الرغم من انها عادت

(١) مصر روم ٤ « ١٨٨٦ » ص ١٧٨

(٢) المصدر نفسه ص ١٧٩

عليها بدخل وفير عدة سنوات (١) وكانت شبيهة بسياسة اسماعيل باشا في مسألة المقابلة سياسة بيع الآجل بالمأجل . وقد بيع من أراضي الدومين والدائرة السنية في سنة ١٨٨٥ ما لا تقل قيمته عن ٤٣٧.٠٠٠ جنيه وبيع في خلال العامين التاليين اقل مما بيع سنة ١٨٨٥ ومع ذلك حصلت الحكومة على ١١٨.٠٠٠ جنيه (٢) .

ثم استكشف بعد سنة مصدر مالي عجيب في بدل الخدمة العسكرية . فقد صدر سنة ١٨٨٦ أمر عال بأن كل شخص قابل للتجنيد يحفى منه متى دفع للحكومة مبلغاً يختلف بين ٤٠ جنيهاً قبل الاقتراع و ١٠٠ بعده . وقد كتب اللورد كرومر الى حكومته يقول « ان الامر العالى لن يقابل بالاستحسان في جميع انحاء القطر فحسب بل سيكون سبباً في اضافة مبلغ جسيم الى دخل البلاد » (٣) . أما توقع استحسان المشروع فذلك قول اللورد كرومر وحده فان المشروع انتقد حتي في انجلترا نفسها انتقاداً مرأً ، ولها من حيث الدخل فقد أصاب رأيه شاكاة الصواب . والحقيقة أن المشروع كله ما كان يرمى الا الى أغراض مالية وانه في أصله ليس الا سبيلاً الى فرض اتاوة على المصريين سداً لحاجات

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٩٨ » ص ٥٣ وقد بيع آخر قطع دائرة السنية سنة ١٩٠٨ وبلغ صافي ثمنها ٢٠٠.٠٠٠ ٣٦ جنيه . وبيع معظم اراض الدومين بـ ١٢,٠٠٠ ٢٠٠٠ جنيه مع ان المصريين يقدرون القيمة الحاضرة للاراضي المبيعة بمبلغ ٢٠٦.٠٠٠ ٢٠٠٠ جنيه « الاهرام ٥ يولية سنة ١٩٠٧ »

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٨ » ص ٥٣

(٣) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٨٧ » ص ٢٦

المالية المتنوعة ، وقد دعي للخدمة العسكرية في سنة ١٨٨٦ نحو ١٠٠,٠٠٠ و ١١٤,٠٠٠ شخص وأدى البديل شخص استوفى منهم الشروط المطلوبة ١٠٠,٠٠٠ و ١١٤,٠٠٠ شخص وأدى البديل ١٤١ ر ٣ شخص فكان صافي الحاصل بهذه الطريقة ١٥٩,٠٠٠ جنيه (١) . وفي العام التالي بلغ صافي الحاصل ١٠٠ ر ٢٨ جنيه (٢) . وقد حاول اللورد كرومر تسويق هذه الطريقة بحجة ان أكثر الذين دفعوا البديل انما هم من أبناء الاغنياء ذاكراً أن المبلغ الذي جمع سنة ١٨٨٦ قد دفع منه ابناء المشايخ وملاك الاراضي الموسرين (٣) ما لا يقل عن ٩٥,٠٠٠ جنيه وبصرف النظر عن استهجان فرض اتاوة ولو على الطبقات الموسرة فانه يتبقى ما يزيد على ٦٠,٠٠٠ جنيه دفعها طبقة الفلاحين . ولا شبهة في الدمار الذي جره هذا المبلغ على فقراء الفلاحين الذين كانت شباك القرعة تصيد ابناءهم لتعصر منهم البديل اعتصاراً .

الى جانب هذه الطرق المدونة كان لا بد من وجود عدة طرق قانونية أخرى غير مدونة . وكلها مكن اللورد كرومر من أن يخرج ظافراً منصوراً من الثلاث السنين الحرجة سنة ١٨٨٥ و ١٨٨٦ و ١٨٨٧ فلا نعرف مثلاً أنفق شيء من المليون جنيه التي خصصها الاتفاق بشؤون الري في غير هذا الوجه أم لا ؟ لانا لا نرى في الاوراق

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ١٠٨ وفي حسابات اخرى نرى هذا المبلغ يصير ٢٤٩٤,٠٠٠ جنيه

(٢) مصر رقم ٤ « ١٨٨٨ » ص ٢

(٣) المصدر نفسه رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ١٠٨

الرسمية غير ذكر بعض مبالغ زهيدة نسبياً اتفقت في تجديد القناطر
الخيرية وبعض أعمال صغرى تتعلق بالترع (١). نعم ان الاموال ردت
فيما بعد الى وجوها ولكنها قد تكون وقتئذ استخدمت وهو المحتمل
في ضبط الميزانية. ثم انا نعلم انه من حين لا آخر كانت تستقرض من
صندوق الدين مبالغ طائلة - وهو ما لم يكن يسمح به بالطبع في أى
نظام سابق. فقد صدر أمر عال في ٢٢ يونية سنة ١٨٨٦ « يجيز »
لمندوبى صندوق الدين أن يعيروا الحكومة رصدهم مضبونة (٢). وفي
الوقت عينه شنت الغارة على المندوبين المذكورين رغبة في التخلص
منهم. فالسير هنرى درموند ولف الذي كان وقتئذ بمصر شكاً الى
اللورد روزبيري مر الشكوى من تدخل صندوق الدين في شؤون مصر
قائلاً ان ذلك يكون « غالباً بالمعارضة المباشرة لسياسة الحكومة التي
تؤيدها اقتراحات المستشار المالى » واستتبهم يقول وما أشبهه في ذلك
بمن يرى القذى في عين أخيه ولا يرى الجذع في عينيه « الى أى حد
يحسن منح هذا النفوذ لهيئة أجنبية ؟ ذلك أمر من غير شك حرى
بالنظر والتفكير... اننى أسلم بأن الواجب يقضى ببعض السعى في
التوفيق بين عمل صندوق الدين وبين مصالح الشعب المصرى » (٣).

« ١ » لم تبلغ النفقة في هذا الباب ٠٠٠ ر ٤٧٠ جنيه الا في ١١ يناير سنة ١٨٨٧ مصر
رقم ١١ « ١٨٨٧ » ص ٢٢
« ٢ » مصر رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ٤٧
« ٣ » مصر رقم ٠ « ١٨٨٧ » ص ٢٥

لعمري الحق ان ادراك الانجليز ظلم تدخل هيئة اجنبية في شؤون مصر الداخلية في سنة ١٨٨٦ فقط لما يقضى له الانسان دهشة وعجبا . علي ان ذلك المسي لم يأت بشرة ما . فان فرنسا ابت الموافقة على ان تستولي الحكومة المصرية على اموال صندوق الدين ولم يسمع اللورد كرومر الا ان يقنع بعارية « مضمونة »

ومع هذا كله فانه عند ما دخلت سنة ١٨٨٧ كان المتوقع ان يكون العجز ختام ميزانيتها . ذلك بانه فيما بين عامي ١٨٨٤ و ١٨٨٧ قد ارتفعت قيمة الضرائب المقررة من ٤٠٧٠٠٠ ر ٥ جنيه الى ٤٦٨٠٠٠ ر ٥ جنيه فقط على الرغم من ان الاجانب وضعت عليهم لأول مرة ضريبة المساكن . ولم تزد قيمة الضرائب غير المقررة في المدة المذكورة الا زيادة يسيرة فانها ارتفعت من ١٠٦٢٩٠٠٠ ر ١ جنيه الى ١٠٧٤١٠٠٠ ر ١ جنيه ، ولذلك خفضت الايرادات الاخرى في هذه الفترة من ١٠٨٦٥٠٠٠ ر ١ جنيه الى ١٠٧٨٨٠٠٠ ر ١ جنيه^(١) . هذا التقدم البطيء كان من غير شك راجعا الى الخراب الذي اصاب البلاد على اثر الحرب وهبوط الاسعار العام . من اجل ذلك كان لابد من سلوك عدة طرق استثنائية لعرض حساب ختامى خال من العجز وللقيام فوق هذا بما فرضه الاتفاق من سد نقص الكوبونات الذي بلغ ٤٣٧٠٠٠ ر ٤ جنيه . وقد عزم اللورد كرومر على ان يحل المشكل بشيء من السهولة وخفة اليد . فبعد أن كانت مرتبات الموظفين تدفع

اليهم في آخر الشهر قرر ان تدفع اليهم في اول الشهر فنتج عن ذلك ان ميزانية سنة ١٧٨٨ لم تسد غير مرتبات احد عشر شهرا فقط وان الحكومة استفادت مؤقتا بمبلغ ٢٠٠٠ ر. ٢٠٠ جنيه (١). وسلك هذا المسلك في حسابات الدائرة السنوية ومصالحة الدومين ، فيعد ان كانت حسابات هاتين المصلحتين المالية تعمل قبل اول ابريل قرر ان تقلل الدفاتر في آخر ديسمبر وان ينقل حساب الثلاثة الا شهر البالغ ١٤٠ ر. ١٤٠ جنيه الى حساب سنة ١٨٨٨ (٢). وبهذه الطريقة امكن تخفيض نفقات سنة ١٨٨٧ من ٥٣١ ر. ٩ جنيه الى ١٩١ ر. ٩ جنيه والحصول على زيادة قدرها ٤٥٠ ر. ٤٥٠ جنيه التي ساعدت على سد نقص الكوبونات (٣). وفي ٢١ مارس سنة ١٨٨٧ اخبر اللورد كرومر ولاية الامور بانجلترا وهو هادىء مطمئن البال ان الحكومة المصرية قد ادت الى صندوق الدين جميع المتأخر له وانها لم تعد تري حاجة الى ضريبة ال ٥ في المائة المفروضة على الكوبونات (٤).

وهكذا بفضل عدة حيل هي غاية في الغرابة والشذوذ مشفوعة باجراءات مالية متهمة اخلاقيا كل الاتهام قد طاب الموقف في مصر لانجلترا وللورد كرومر . نعم ان ميزانية سنة ١٨٨٨ جاءت بصماب جديدة

«١» مصر رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٦

(٢) المصدر نفسه ص ٦

(٣) المصدر نفسه ص ٦

(٤) المصدر نفسه رقم ١١ ١٨٨٧ ص ٨٥

نشأت من أن تقلت إليها أموال كانت خاصة بالعام المنصرم ، ولكن تذليل هذه الصعاب كان أمرا هينا . فبحجة وقوع ما يدعو إلى الخوف على الحدود دعى إلى الجندية عدد عظيم من الأهلين وفي الوقت نفسه أنزل مقدار البديل العسكري من ٤ جنيها إلى ٢ جنيها ليكون « امتياز » الإعفاء في متناول الطبقات الفقيرة . فكان من وراء ذلك الحصول على ١٥٩ ر٠٠٠ جنيه (١) . وعلى مثال البديل العسكري فرض بدل للسخرة كان مقداره ٣ قرشا في الوجه القبلي و ٤ قرشا في الوجه البحري . فادى ذلك إلى نتيجة باهرة . أدى إلى أن دخل خزانة الحكومة في العام المذكور من ضريبة السخرة الخاصة (٢) كان ٨٨ ر٠٠٠ جنيه تقابل ٦ ر٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٨٨ . وفي هذا العام أيضا فتح باب دخل جديد في شكل رسم يؤخذ على الدخان المصري . كان يدفع حتى ذلك العهد عن كل اقة من الدخان عشور قدرها ٣ قروش وكان يؤدي عن كل فدان مزروع دخانا ضريبة قدرها ٢٥ قرشا ولما كان متوسط ما يعطيه الفدان المزروع دخانا هو ٢٥ اقة فان خزانة الحكومة كان يدخلها عن كل اقة من الدخان المصري ٤ قروش . فرأى اللورد كرومر أن هذه الضريبة الزهيدة تكاد تكون « حماية شديدة » ولا سيما أن الدخان الذي يجلب من بلاد اليونان أو من تركيا كان يؤدي عن كل اقة منه ضريبة قدرها

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » ص ٢٥

(٢) المصدر نفسه ص ٢٥

١٢ قرشا ونصف القرش . ولم يطق وهو المتشبع بروح التجارة الحرة على هذا صبرا . وفوق ذلك كان جزء كبير جدا من دخل السكر ك اخذ يتسرب من يد الخزانة المالية لان ازدياد زراعة الدخان المصرى واستهلاكه قد منعنا بطبيعة الحال استيراد الدخان الاجنبى (١) وعلى ذلك الغيت العشور القديمة ورفعت ضريبة فدان الدخان من ٢ جنيه ونصف الى ٣ جنيه ١ فترتب على ذلك ان حصلت الحكومة فى سنة ١٨٨٨ من الرسم الكمرى المأخوذ على الدخان الوارد وبما صافيا قدره ... ٣٣٣ جنيه فى حين ان دخل ضريبة الدخان انحط الى ... ١٠ جنيه (٢) . الا ان ذلك اصلاح مالى قد قرن بالتشفي والانتقام . ثم رأى اللورد كرومر فى سنة ١٨٩٠ ان الدخان المصرى لا يزال « محميا حماية شديدة » لانه لا يزال يزرع على الوغم من ثقل ضريبته ، فصدر بلاغا رسميا حدد فيه مساحة الاراضى التى تزرع دخانا بـ ١٥٠٠ فدان (٣) . وبعد اشهر قلائل من ذلك حظرت زراعة الدخان حظرا باتا وانذر من يقدم عليها بغرامة فادحة وبمصادرة محصوله . وفى الوقت نفسه رفع الرسم الكمرى على الدخان الوارد الى اكثر من ٤ . فى المائة فبلغت رسوم الدخان الوارد فى هذه السنة ٢٠٠ ر ١٠ ر جنيه (٤) وهى نتيجة مالية باهرة حرية

« ١ » مصر رقم ٤ « ١٨٨٨ » ص ١٩ - ٢٠ ، رقم ٣ « ١٨٨٥ » ص ٧٩ - ٨٣

« ٢ » مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » ص ٢٣

(٣) المصدر نفسه رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٤

(٤) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ١٦١ - ١٦٢

بالا ينتجها اصلاح ساذج كهذا الاصلاح . على ان المصريين لا يزالون حتى يومنا هذا يأسفون لضياح صناعة كانت من احسن صناعاتهم . ولا حاجة الى ان نصف فوق ماتقدم الطرق التي سلكها اللورد كرومر ليقوم اعوجاج الميزانية في السنوات الحرجة ١٨٨٥ - ١٨٨٨ فقيما قلناه الكفاية . انها طرق لا يمكن ان تباع في اى مملكة متحضرة ، وانها بما كان يعد في تقرير لجنة التحقيق الدولية القديمة دليلا قاطعا على خرق اسماعيل باشا في ادارة المالية المصرية . وان تحمل البلاد اثار هذه الطرق السيئة انما كان بما لها من قدرة على النهوض صادقة وفريدة في بابها . ومع ذلك فلا نزاع في ان الفلاح المصرى لا يزال من افقر اهل الارض جميعا .

فلما ذلت تلك الصعاب اصبح كل مابعد ما هينا لينا . ففي سنة ١٨٨٧ حاولوا يجد تخفيض فائدة الدين فكتب السيد درومند ولف - الذى سد نصف بعثته - تقريرا ضافيا عن نظام مصر المالى اسف فيه « للمصائب الفادحة التي عادها هذا النظام على اهل البلاد » ومضى فيه يقول « انه لنظام مقرر معيب ذلك الذى لا يحاول بعض الشىء تخفيف العبء الثقيل الذى القاه على كواهل الفلاحين دينهم دمر صناعاتهم وطالما جردهم من املاكهم ووسائل ارتزاقهم » وقد قدر « ما يتقاضاه الاجانب وينفقونه خارج البلاد مع انه مستمد من عمل المصريين واملاكهم » بما لا يقل عن نصف الدخل . ثم صرح قائلا « لو ان الدين كان نتيجة حروب واسراف

رضى عنه المصريون لجاز الاستمرار في اتقاض ظهورهم بهذا العبء الباهظ ، ولكنهم لم يكن لهم صوت مسموع في الامر وكانوا مجرد الات صماء او حيوانات مسخرة للحكام الذين يرجع تراكم هذا الدين الى رذائلهم وطموحهم وتبذيرهم » (١) .

لا شك ان السير هنري درو مندولف حسن النية وأن كلامه كلام ولى حميم . ولكن العجب الشديد ان تذكر هذه الازاء بعد ان درجت السنون على استقرار النظام الذى تشير اليه ، وبعد ان جر هذا النظام على المصريين آلاما لا تحصى وسلبهم حريتهم نفسها !! الا ان الذى يرمى اليه السير هنري درو مندولف انما هو الحصول على تخفيض لفائدة الدين ليجعل عمل اللورد كرومر اسهل وايسر . وان امرا كهذا لو طلب في عهد النظم السابقة لكان خليقا بأن يثير ضغط اوربا كلها لان فيه سعيًا لنقض « الالتزامات الدولية » اما الآن فهو كله رحمة وعدل وما شا كل ذلك على ان المحاولة لم تجدد شيئًا . فقد اصبت اوربا سمعها عن داعي الرحمة والعدل وبقي سعر الارباح مدة من الزمان كما كان منذ سنة ١٨٨٠ .

بيد ان اللورد كرومر لم يعد شديد الحاجة الى مثل هذه الاصلاحات فان الطرق التى ذكرناها آنفا ، والمعونة التى قدمها اتفاق سنة ١٨٨٥ واداء جميع الديون السائرة ، كل ذلك كان كافيا لان ينهض بالميزانية على اساس متين . وفوق ذلك انشىء فى يولية سنة ١٨٨٨ صندوق الاحتياطي

العام لتوضع فيه الزيادات حتى اذا ما نكوت منها ٢٠٠٠ ر. ٢٠٠٠ ر. استخدمت في استهلاك الدين . واجيز للحكومة ان تستعير من هذا الاحتياطي ، وقد فعلت ذلك غير مرة فيما بعد ^(١) وقد بلغ الاحتياطي في اول سنة ١٨٨٩ اكثر من ٦٠٠ ر. ٦٠٠ ر. جنيه . وفي اثناء السنة المذكورة اضيف اليه ٢٣٧ ر. ٢٣٧ ر. جنيه . وكانت ميزانية هذه السنة كما قال اللورد كرومر نفسه « من غير شك احسن ميزانية رأتها مصر » ^(٢) فقد بلغت الرسوم الكمركية على اندخان الوارد ٤٤٢ ر. ٤٤٢ ر. جنيه ، والبدل العسكري ٩١ ر. ٩١ ر. جنيه ، واثمان الاراضي المباعة ٤٢ ر. ٤٢ ر. جنيه ، وبدل السفرة ١٢٣ ر. ١٢٣ ر. جنيه ، وبلغ الدخل كله ٩ ر. ٧١٩ ر. ٩ ر. جنيه مقابل نفقات تبلغ ٥٢٣ ر. ٥٢٣ ر. جنيه ^(٣) . بل ان السنوات التي تلت كانت اشد رخاءا ويسرا الي حد ان زادت نفقات الادارة بفضل الزيادات عن المبلغ الذي قدره اتفاق لندن باكثر من ١٠٠ ر. ١٠٠ ر. جنيه ^(٤) وهذه هي الفائدة التي جناها اللورد كرومر في عهد الاتفاق والتي لم يظفر

(١) مصر رقم ٢ ١٨٩٣ من ٦ وقد استعارت الحكومة من الاحتياطي حتى سنة ١٨٩٣ اكثر من ٧٥٠ ر. ٧٥٠ ر. جنيه وهي ميزة لم تظهر بمثلها ادارة من الادارات السابقة . وكان هذا الاحتياطي في عهدة صندوق الدين اما الحكومة فقد عهد اليها باحتياطي خاص لاجل الاعمال الكبرى خاصة . ولكن اختلس منه في سنة ١٨٩٧ اكثر من ٣٠٠ ر. ٣٠٠ ر. جنيه لاجل حملة دنقلة . فلما كشف الغطاء عن ذلك السبل اضطرت الحكومة البريطانية الى اعادة المبلغ . وكان اللورد كرومر قد اقح صندوق الدين بان يقدم اليه من الاحتياطي العام ٥٠٠ ر. ٥٠٠ ر. جنيه للحرب السودانية ولكن حملة السدات رفعوا الامر الى المحاكم والتزمت الحكومة المصرية رد المبلغ . مصر رقم ١ (١٨٩٧) ، ورقم ١ (١٨٩٨) ص ٤

(٢) مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ١٢

(٣) المصدر عينه ص ٧

« ٤ » مصر رقم ٣ (١٨٩٣) ص ٥

بمثالها مراقبا سنى ١٨٨٠ - ١٨٨٢ فبتزايد الايراد امكنه ان يحصل بصنفة
دائمة على نصف الزيادات للشؤون الادارية علاوة على الحاصل من بيع
الاراضى والربح الناتج من استثمار اموال الحكومة . فلما دخلت سنة
١٨٩٠ عادت الثقة بالحكومة المصرية الى حد ان اجازت الدول تحويل
الدين الممتاز القديم ودين الدائرة السنوية فزادت ديون مصر اسميا ولكن
فائدة الدينين المذكورين نزلت الى ٣ ونصف في المائة وحصلت
الحكومة من وراء ذلك للرى وغيره من المرافق (١) على ١٣٠٠٠ ر. ١٣٠٠
جنيه وفى سنة ١٨٩١ استطاع اللورد كرومر ان يكتب الى حكومته
يقول « ان التوازن المالى اصبح مضمونا . وقد يقال مع الثقة ان الخزنة
المصرية لن تعجز عن وفاء ديونها الا اذا وقعت سلسلة حوادث سيئة » (٢)
ولما كتب فى العام التالى عن الزيادة البالغة ٩٥١ ر. ٩٥١ جنيه اعاد ذلك
التأكيد فقال « لست مبالغا اذا قلت ان حال المالية المصرية الآن
يمكن مع وجود ادارة حازمة ان توصف بالاعتدال ، وليس هذا الاعتدال
فى حاجة الى ان يعزى الى اسباب شاذة خارجة عن طوق الانسان » (٣)
وهكذا احرز الفوز فى « مسابقة الافلاس » (٤) المشهورة .

وبعد فن القواعد المقررة فى فن السباق أن يبدئ المتسابقون

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٦ .. ٧

(٢) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٢

(٣) المصدر نفسه رقم ٣ « ١٨٩٣ » ص ٥

(٤) « لتدكان الصراع طم بلاغنا ... » ومما اراد ان يقول ان الاصل ان يراعى الى عام ١٨٨٨ .
وفى هذه السنة احرز ناقص السبق احرار اصبحت ماور - كرومر كما ان السالف الذكر المحدث فى ص ٤٤٤

كلهم من نقطة واحدة ، ويجهدوا في احراز قصب السبق بشروط واحدة وطرق واحدة . وقد يكون من المتعذر أن تعد المالية حلبة سباق ، ومع ذلك فإن المعجبين باللورد كرومر لم ينصفوه (١) عند ما أطلقوا على صممه على سبيل المجاز كلمة « سباق » ، فانه مهما كن مقياس المقارنة الذي تقارن به بين نجاحه ونجاح من تقدموه فاننا لا نصل الا الى نتيجة واحدة وهي انه قد حاز قصب السبق بشروط ممتازة امتيازا نادرا . فهو لم يبتدىء من النقطة التي ابتداء منها الآخرون ولكن من نقطة تتقدم نقطة ابتدائهم تقدما كبيرا . فكان بذلك أقرب منهم الى الغاية . ثم هو بالاضافة الى الامتيازات التي منحت من تقدموه مباشرة وضمنت لهم بالاعل حيازة قصب السبق قد ظفر بعدة امتيازات جديدة تألف له منها كلها فضل على كل مساق سواه . وفرق هذا وذاك فانه ليزيد من تقدمه قد سمح له باستخدام طرق تكفي الواحدة منها لاجراج كل مسابقة غيره من حلبة السباق . الا اننا بكل اخلاص ونزاهة لا يمكننا ان نعد اللورد كرومر قد حاز قصب السبق بمجدارة واستحقاق . لقد كان من السهل على اسماعيل باشا أن يحرز قصب السبق لو أنه سمح له ولو بنصف الطريق التي سمح بها للورد كرومر ، وان اللورد كرومر نفسه بغير هذه الطرق ما كان يستطيع أن يعمل شيئا .

(١) العبارة : اطمع عبارة اللورد ملر

الفصل الثامن عشر

الفناء السخرة والكرباج

اشتهر اللورد كرومر شهرة طبقت الافاق بانه مالى كبير، واشتهر فوق ذلك بانه ادارى مستير الفكر رحيم القلب قد اتى للعالم بمثل من اروع الامثلة يدل على المزايا الادبية الجليلة التى تعود بها حكومة متحضرة على شعب خامل شبه همجي . والحق ان معظم المصلحين فى هذا البلد وغيره لا يرون اكبر مفاخر الرجل نجاحه فى الادارة المالية ، ولكن قضاءه على اقبح بقايا الهمجية التى ورثها مصر عن تاريخها الغابر الطويل فقد درجت الاحقاب الطوال وآية القانون والعدالة فى مصر هي تلك الاداة الجهنمية المرووفة «بالكرباج» بها كانت تجبى الضرائب ، ويقرر المتهم ، ويعاقب المفسد ، وتنفذ مشيئة الحكام كبارا كانوا او صغارا . هذه الاداة المريعة اختفت من الوجود بمجيء اللورد كرومر

وخير من ذلك وابقى اختفاء نظام همجي آخر هو نظام السخرة الذى جر آلاما لا تحصى على عشرات الآلاف واحيانا مئات الآلاف من الفلاحين الذين كانوا يخرجون كل سنة من بيوتهم وهم كارهون ليظهروا الترع ويقوا الجسور مما عساه ان يكون من طغيان النيل . كان هؤلاء التمساء يلزمون العمل على اعين نظار مساحين بالكرباج ليلا ونهارا اسابيع وشهورا

من غير ما طعام ولا وقاء ولا أجور ولا عدد صالحة ، ثم يحصد الموت
زمرًا زمرا مجرد ما ينالهم من الجهد والحر والجوع أولئك هم الذين قاموا
فيما مضى بأكثر المرافق العامة وأولئك هم الذين كانوا أحيانا يسخرهم ولاية
الأمور من الوالى الى شيخ البلد فى مزارعهم ومصانعهم الخاصة وراء
ستار الضرورة العامة ، ولم يكن لفلاح منهم ان يعد نفسه بمنجاة من
السخرة . الا ان من السهل أن نتصور ما قد يؤدى اليه هذا النظام من
العبث وسوء التصرف . هذا كله قضى عليه اللورد كرومر ولأول مرة
فى تاريخ مصر الطويل تنسم الفلاح المصرى روح الحرية ولأول مرة
قضى على آثار ما كان فيه من الاستعباد

هذان الاصلاحان وحدهما كافيان لان يقف اللورد كرومر فى
مصاف كبار الاداريين ، ولكن اللورد بالاضافة اليهما قد افلح فى
القيام بعدة اصلاحات اخرى كتطهير الخدمة الملكية من الرشوة وتخفيف
الاعباء المالية عن جمهور الامة وبذلك ازدادت قيمة حكومته الادبية ولم
تعد مصر مملكة قد انتظمت ماليتها خصب ، بل مملكة متحضرة ينال
العدل فيها الرفيع والوضيع قد طهرت ادارتها من رجس الرشوة ونيل
جمهور اهلها حق التمتع بثمار عمله غير منقص ولا منقوص .

ذلك ما يروى لنا عن حكومة اللورد كرومر فى عشرين سنة .
واحر بنا من حيث نحن مؤرخون عدول ان نتعرف حقيقة الامر
فما علمناه حتى الآن فى شؤون التاريخ المصرى من الصلة بين الحقيقة

والخيال يجيز لنا ان نقول من غير حرج في هذه القضية ايضا . ما كل
احرار لحم ولا كل بيضاء شحمة وقد لا يكون ثمة لحم ولا شحم
على الاطلاق .

واذ كنا متكلمين اولا عن السخرة فمن المفيد ان نلاحظ ان
السخرة ما كان ينظر اليها قبل الاحتلال كما صار ينظر اليها بعده نعم
ان السياح كثيرا ما ذكروا السخرة بالفاظ تشف عن بلاء واقع ولكن
العارفين بشؤون البلاد كانوا اميل الى عدها امرا لامناص منه في تلك
الاحوال . فقد كتب القنصل البريطاني الذي كان بالاسكندرية سنة
١٨٧١ يقول « لما كان حفظ الترع في منسوبها الضرودى امرا واجبا
تصبح هذه البلاد بدونه صحراء قاحلة فاني لا ارى اى ظلم في حمل كل
انسان على الاخذ بنصيبه مما هو قوام حياة البلاد » (١) . وكتب هذا
القنصل نفسه بعد عامين يأسف لما كانت تصل اليه السخرة احيانا من
العبيث وسوء التصرف فقال « لما كان نجاح زراعة البلاد بل وجود اهليها
موقوفا كل الوقوف على حفظ مياه الترع في منسوب معين فاني لا ارى
من القسوة ارغام الاهلين على العمل في تحقيق هذه الغاية ولا سيما اذا
تولت ذلك ادارة حازمة قوية » (٢) . هذا اقروم رأي يعول عليه في
الموضوع فاما من حيث صفتنا الاجتماعية مضطرون للاخذ بنصيبنا من
المحافظة على كل ما تقوم عليه حياتنا الاجتماعية . اما كون هذا النصيب

(١) التبريرات القنصلية ٥٦٣ (١٨٧٢) ص ٣٧٩

(٢) المصدر نفسه ١٠٠٩ (١٨٧٤) ص ٨٢٨

يؤدي نقدا او عينا او عملا فذلك ما تفصل فيه الحال الاقتصادية السائدة وحدها . ففي بلاد كالبلاد المصرية كان السائد فيها الى عهد قريب هو « الاقتصاد الطبيعي » اى الانتاج من اجل الاستهلاك العاجل وكانت العملة فيها نادرة والعمل المأجور غير معروف بالفعل في بلاد كهذه تكاد تكون الضرائب العينية الى حد ما على الاقل والواجبات العملية امرا لا مناص منه . نعم لاشك أن هذا المذهب في اداء الجماعة واجبها احط بكثير وادل على التأخر الاقتصادي من المذهب الذى يقضي باداء الضرائب نقدا ولكن من الجهل ان نتمته بانه ضرب من ضروب الاستبداد . والحق ان السخرة في مصر لم تكن أقرب الى الاستعباد من النظم الحربية الشائعة في اوربا في زمننا هذا وما اصدق اللورد دوفرين حين شبهها « بالنفير العام لرد عدو غير » (١) . نحن نسلم بطبيعة الحال ان السخرة كثيرا ما اسيء استخدامها ، وان اساءة استخدامها كان لامفر منها في ظل حكومة غير مسئولة وقائمة من اولها الى آخرها على الاستبداد ولكن متى ذكرنا ما يقع من الخلل في جيوش كثير من اشد الحكومات الحاضرة تحضرا خففنا من حدة سخطنا على بلاد اخذت في الخروج من الهمجية . والحق ان هذا السخط انما ظهر في الجمهور البريطانى في اواخر عهد اسمايل عندما اصبح ضروريا اعداد الرأى العام للموافقة على التدخل في شؤون مصر ماليا ثم سياسيا . فى ذلك الوقت

كان امثال المستر فيليز ستيوارت يملأون انهار الصحف بوصف فظائع
السخرة (١) غافلين بالمرّة عن الفظائع التي كانت اقرب اليهم في بلادهم
في معامل لانكشير ومصانع الفخار واعشاش العمال .

فلما اخذ البريطانيون بزمام مصر توقع العالم ان هذا النظام الممجي
سينقطع وشيكا . بيد ان ما عمل في الماضي لتحقيق هذه الغاية لم يكن
مما يقوى الأمل ويبعث على حسن الرجاء ، ففي عهد المراقبة الثنائية
حاولت الحكومة محاربة السخرة فاجازت اعفاء الاشخاص الذين تحقق
عليهم السخرة بشرط ان يدفعوا للحكومة اموالاً معينة نظير هذا الاعفاء
وان تنفق هذه الاموال اجورا لعمال احرار كفاة يستعينون في عملهم
بالعدد والآلات (٢) ولكن التجربة اخفقت وكان اهم اسباب اخفاقها
ما قالوه وقتئذ من رسوخ السخرة وحاجة الوزارة الى القوة والنظام (٣)
لذلك ارتاب اللورد دوفرين نفسه في فائدة سمي الحكم الجدد الالغاء
ذلك النظام عند ما نظر فيه سنة ١٨٨٣ وقال « انه لسوء الحظ من
المساوىء التي يستحيل القضاء عليها قضاء مبرما » وكل الذي رجاء انه
« بتنظيم قوة البلاد العملية تنظيما علميا ... سينخفض عدد المستخرين الى
نصف ما هو عليه الآن » (٤) ومع ذلك لم تمض على هذا التصريح
سنون كثيرة حتى فوجيء العالم بان السخرة قد بطلت واصبحت نسيا

(١) انظر ايضا مصر رقم ٧ (١٨٨٣) ص ١٢ حيث يصف هذا السيد تلك المظائير

(٢) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٨

(٣) « دولاب الادارة المدبرية » لروزل في مجلة « القرن التاسع عشر » نوفمبر سنة ١٨٨١

(٤) مصر رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٦٨

منسيا . ذلك لعمر الحق انتصار لحكومة اللورد كرومر ولكن ليت
شعري كيف احرز هذا الانتصار ؟

لقد علمنا مما تقدم انه بدلا من ان تخف الضرائب في سنة ١٨٨٦
بمقدار ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه كما قرر اتفاق لندن ، قد انفق من هذا المبلغ
٢٥٠ ر ٠٠٠ جنيه في استبدال العمل الحر بالسخرة وقد قدر الكولونيل
سكوت مونكريف انه لما كان متوسط عدد الاشخاص القابلين للسخرة
في اربع السنوات السابقة سنة ١٨٨٦ هو ١٥٥ ر ٠٦٨ شخص لمدة ١٥١
يوما من كل سنة اى ١٥٣ ر ٢٣٤ شخص لمدة ١٠٠ يوم ، فان هذا العدد
سينخفض في سنة ١٨٨٦ الى ٥٠٧ ر ١٠٢ شخص لمدة ١٠٠ يوم لو اتفق
٢٥٠ ر ٠٠٠ جنيه في العمل الحر المأجور أعني انه ينخفض بنسبة ٥٦
في المائة (١) ولكن الاشخاص الذين سخروا بالفعل سنة ١٨٨٦ كانوا
اقل من ذلك كثيرا ، كانوا ٩٣ ر ٩٥ شخص (٢) . فهذه اذا خطوة الى
الامام واسعة . هذا تقدير الكولونيل سكوت مونكريف ولكن
الحقيقة التي لا ريب فيها انه لو كان للمراقبة الثنائية او لاسماعيل باشا
نفسه مبلغ سنوى قدره ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه لنجح كل منهما نجاح اللورد
كرومر . ذلك ان ثمة عاملا آخر غير مالى قد حط من شأن هذا
الاصلاح المذكور . ذلك ان نظام السخرة كان وقتئذ آخذا في الزوال
صائرا الى الفناء من غير مجرود اللورد كرومر واعوانه . فقد قرر

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٤٩

(٢) المصدر نفسه رقم ٣ (١٨٨٨) ص ٣٨

ووسو بك ناظر الاشتغال سنة ١٨٨٣ ان جمع المسخرين يزداد صعوبة كل يوم لنمو الافكار التي تندد بالطرق الجبرية وتحرم رجال الادارة وسائل للعمل لاتزال للأسف ضرورية (١) . و اشار الكولونيل سكوت مونكريف في اول سنة ١٨٨٦ في مذكرة له في الموضوع الى أن السخرة آخذة في الزوال وان ذلك لا يرجع الى تقدم « الاراء الاخلاقية » رجوعه الى قيام التفاتيش الزراعية التي يعارض اصحابها في التخلي عن محالهم ، ثم الى تناقص الناس بسبب الحروب ، والى هجرة الفلاحين من القرى الى المدن الكبيرة ، وما شاكل ذلك . وذكر انه في سنة ١٨٨٤ بلغ عدد المسخرين ٦٣٤٠٠٠ شخص ، وفي سنة ١٨٨٢ لم يزد على ٣٧٦٠٠٧٩ شخص ، ومع ان متوسط عدد الذين دعوا للسخرة في سنتي ١٨٧٩ - ١٨٨١ بلغ ١٨٨٠٠٠ شخص فان الذين سخرؤا بالفعل لم يتجاوز عددهم ١١٣٠٠٠ شخص في السنة . وبعد ان ذكر الكولونيل سكوت مونكريف الصعاب التي عرضت في هذه السبيل في سنة ١٨٨٤ قال « وفي بداية سنة ١٨٨٥ كان ما قسيناه في جمع المسخرين اشد ... قرر مفتش الري ان المدعويين للسخرة لا يجيبون الدعوة وصرح المديرون بانه ان لم يرجع الكرواج فليس لديهم ما يكرهون به الناس على الخروج .. واني اؤكد اشد التأكيد ان المسألة لم تعد مسألة اداء الاعمال العامة بالسخرة او بغيرها . فالى حد ما يمكن اداؤها بالسخرة ... ولكن من

المحال ان تؤدي جميع الاعمال الضرورية بواسطة السخرة ، وان موظفي
الاقليم يرون زيادة المسخرين بدون الكرباج امرا مستحيلا (١)
لنصطنع الصبر على هذا التلميح الى الكرباج ، فسري عما قليل
ان منع الكرباج وقتئذ كان حبرا على ورق وان تعليلهم زوال السخرة
التدريجي بابطال تلك الاداة القهرية انما هو مغالطة وتضليل . لقد ذكر
الكولونيل سكوت مونكريف نفسه ان الظاهرة قد لوحظت في سنتي
١٨٧٩ - ١٨٨١ اي قبل الاحتلال ، وان اشارته الى قيام التفاتيش الواسعة
وتناقص اهل البلاد ادل على الحقيقة من غير شك واهدى الى وجه
الصواب . ومع ذلك فتأكيد ان لاسبيل الى السخرة بغير اكراه
صادق كل الصدق ويدل على ان السخرة كانت قد عدت وقتئذ امرا
مقضيا عليه بالفناء لعوامل ليس للطاقة البشرية المألوفة عليها من سبيل
وقد أيد نوبار ذلك بعد بضعة أشهر فقال في دفاعه امام صندوق
الدين عن اتفاق ال ٢٥٠٠٠٠ جنيه بغير مسوغ قانوني أجورا للعمال في
الاعمال العامة « لقد كانت الحكومة مقتنعة بأنها تعمل عملا مشروعاً
يقتضيه العدل والقانون وحسن الإدارة . وفوق ذلك (١١) فإنها لو لم
تعمل ما عملت فربما عرضت البلاد للشرق حين انخفاض النيل والفرق
حين ارتفاعه » . وبعد أن ذكر الاسباب التي يرجع اليها في رأيه

« ١ » مصر رقم ٤ ص ١٣٥ وما يليها . ويقول المستر روزل في مقاله السابقة الذكر ان
السخرة « على ما هي عليه الآن » من اضعف الموارء العامة وانتهى

زوال السخرة والتي سنشير اليها فيما يأتى قال « يكاد يكون فرض السخرة مع وجود الاحوال الجديدة أمراً مستحيلاً، وقد عرفت نظارة الاشغال ذلك فنقصت مشروعات سنة ١٨٨٥ لتقدر الحصول على المستخرين المحتاج اليهم . ومع ذلك فانتا بعد الجهد الجهيد لم نحصل من العدد المطلوب وهو ٦٠٧، ١١٦ شخص الا على ٣٤٦، ٨٣ شخص . وينبغى ان نلاحظ فوق ذلك ان الحكومة لهذه الاسباب عينها قد احتاطت لتنفيذ مشروعات الاقليمين اللذين هما ام اقاليم الوجه البحرى بمقد ابرمته فى سنة ١٨٨٥ (١)

هذه العبارة تفسر نفسها بنفسها . فلولا ما عرض من اضطراب اللورد كرومر واعوانه الى ان يدفعوا عن انفسهم امام صندوق الدين تهمة العبث بالـ ٢٥٠، ٠٠٠ جنيه لما عرفنا البواعث الحقيقية على هذا الاصلاح « العظيم » الا وهو الغاء السخرة . اما الامر كذلك فانا الآن نعلم انه لم يكن ثمة اصلاح على الاطلاق وان السخرة كانت وقتئذ قد بطأت بالفعل من تلقاء نفسها ، وان الـ ٢٥٠، ٠٠٠ جنيه لم تنفق فى عمل حر مأجور يسد سد السخرة ولكن فى ملء الفراغ الذى خلفه زوالها . الا قد يشاب المرء رغم اتفه . ولو تأنت الاقدار بمجيئ اللورد كرومر الى مصر بضع سنوات لما انطلقت الحيلة ابدأ ، ولكن اللورد كرومر لحسن حفظه جاء فى الوقت الملائم فنال فخراً حيث لا فخر . وانا لنلمخ فى العبارات

الآتفة الذ كر الاسباب الصحيحة للضجة الشديدة التى حدثت سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٥ وكان الغرض منها تخفيض ضرائب الاراضى . لقد رأى اللورد كرومر ان لا بد من المال للحصول على العمال الذين يستأجرون فى تنفيذ المشروعات العامة التى يقوم عليها كل شيء سواها . ولما كان من المستحيل فرض ضرائب جديدة فقد أصبح تجنيد جزء من الضريبة الارضية التى فرضت لهذا الغرض أمراً لا بد منه . وهكذا تظاهر بالشفقة والانسانية توصلا الى هذا الغرض الهام .

مما سبق تبين لنا قيمة هذا الاصلاح المشهور الذى قام به اللورد كرومر . وهناك أمر ثانوى آخر قد يدهش له بعض القراء ولكنه يزيد هذه القيمة وضوحاً ذلك ان السخرة على الرغم من هذا التباهي كله لا تزال قائمة حتى يومنا هذا . فمن سنة لاخرى نرى المسخرين - الذين لم يقل عددهم عن ٢٨٥٢٨ شخص سنة ١٩٠٤ ولا عن ١١٢٤٤ شخص لمدة ١٠٠ يوم سنة ١٩٠٣ ولا عن ٤٣٩ ر ١٥ شخص لنفس المدة سنة ١٩٠٠ يستنفرون من القرى جماعات لوقاية الجسور تارة ولمكافحة دودة القطن تارة أخرى وهكذا . (١) وكثيراً ما أهمل اللورد كرومر هذه

« ١ » عندما خيف طغيان النيل سنة ١٨٨٧ صدر امر عال يبيح لحكام الاقاليم فى حال طغيان النيل ان يدعوا الى العمل كل شخص سليم الجسم فى اقاليمهم « مصر رقم ٢ « ١٨٨٨ » ص ٧٨ » وصرح السير الدون غورست الذى خلف اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٨ بانه بالنظر الى فتكات دودة القطن « سيرجم الى الطريقة التى اتبعت فيما مضى فى ايجاد عمال اخفاء بقومون بآبادتها » « مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢١ . وقد « حشد » بالفعل فى سنة ١٩٠٩ ١١٠,٠٠٠ طفل لجمع الاوراق التى اصابها الدودة « مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٨ »

البقية من السخرة بحجة انها ليست بذات بال فكان مثله مثل الفتاة المشهورة التي أرادت أن تعتذر عن طفلها الذي حملت به سفاحا فقالت انه أصغر من أن تؤاخذ به . من ذلك انه ذكر مرة على سبيل الاستدراك في احدى حواشى تقريره عن سنة ١٨٩٢ بعد أن أشار فى المتن الى عظم اصلاحه ما يأتى « دفعا لما عساه أن يكون من التباس اقول انى حينما أتكلم عن السخرة انما أتكلم عن استبدال العمل الحر فى تطهير الترع السنوى بالعمل الجبرى الذى كان يهبط الناس فى السنين الماضية . على أن العمل الجبرى لا يزال موجودا لمنع الفرق اذا كان ارتفاع النيل غير عادي » ^(١) . ولا يخفى وجه الموازنة فى هذه الطريقة طريقة التنبيه على أن العمل الجبرى لا يزال موجودا على الرغم مما ملأ به العالم اشادة وتنويها . ولقد أرسل اليه اللورد سالسبرى قبل ذلك بخمس سنين عريضة من جمعية مقاومة الاسترقاق البريطانية الاجنبية تطلب فيها « ان يلغى نظام السخرة المهلك الغاء تاما » وقالت الجمعية فى عريضتها هذه « ان الاحتلال البريطانى لمصر لا يكون قد قام بشيء نحو تحرير اهلها اذا لم يحورهم أولا من هذا الظلم الاليم » ^(٢) . فلم يقل اللورد كرومر فى رده على هذه العريضة ان الغاء السخرة جملة أمر مستحيل أو غير مرغوب فيه بل أعلن أسفه لانه « لا يمكن مع حال مصر المالية

« ١ » مصر رقم ٣ « ١٨٩٣ » ص ٤

« ٢ » مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٢٣ — ٤٤

الحاضرة الحصول على الاموال التي بها يقضى على العمل الجبرى ويستبدل به العمل المأجور « (١) . ووعد مع ذلك انه باطراد تحسن المالية سيصبح الفلاح المصرى فى قليل من الزمن » وقد وضع عنه العبء الذى يثن منه الآن « وسرعان ما تحسنت المالية . ففي سنة ١٨٩٠ حول جزء من الدين العمومى كما رأينا ، وحصلت الحكومة للشئون الادارية على ١٣٠٠٠٠٠ جنيه ووافقت فرنسا على أن يؤخذ من هذا المبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه تضاف الى الـ ٢٥٠٠٠٠ جنيه التى سبق تخصيصها بالسخرة فيزداد بها المبلغ المخصص بالسخرة وتنفق أجورا للعمال (٢) الامر الذى جعل اللورد كرومر فيما بعد يفتخر بأن الغاء السخرة كان يكلفه سنويا ٤٠٠٠٠٠ جنيه . ومع ان المال كان متوافرا ومالية البلاد آخذة فى التحسن والاتساع على اثر ما جاءت به السنوات التالية من التقدم المالى فان اللورد كرومر لم يف قط بما وعد به جمعية مقاومة الاسترقاق . بل انه على العكس من تصريحاته المتكررة بان ذلك النظام الشنيع يجب أن يلغى وسوف يلغى كتب فى سنة ١٨٩٦ يقول « انى أشك فى امكان الغاء السخرة فى شكلها الحاضر المهذب الغاء تاما . ان المصائب التى تترتب على تلف جسيم يصيب الجسور وقت ارتفاع النيل تبلغ من الهول

« ١ » مصر رقم ٢ « ١٨٨٨ » ص ٥٨

« ٢ » لقد ارغموا فرنسا على الرضا بتخصيص ١٥٠٠٠٠٠ جنيه بالسخرة وذلك بان اندروها بانها ان لم تفعل فرضوا ضرائب ارضية جديدة تعطيم اجور العمال . وذلك لتعذر السخرة « مصر رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٣ ص ٢ ورقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٨٠

والعظم ما يمنع في رأي كل سلطة تعرف ذلك من أن تتحمل تبعه استعسان العمل. ثم قال « ان العمل الذى يقوم به خفراء النيل بوجه عام من أسهل الامور وأيسرها » (١) نحن لا ندعي اننا تعلم اصادقة هذه العبارة الاخيرة أم كاذبة ولكننا اذا سلمنا بصدقها فإن العمل الجبرى لا يزال كما كان ضرباً من الاسترقاق وان جمعية مقاومة الاسترقاق واللورد كرومر نفسه لم يقصر مجهوداتها قط على محاربة العبث بالسخرة فضلاً عن الغائها وانهم حكموا فيما مضى بأن هذا النظام أياً كانت درجته مناقض لحرية المصريين ثم أصبحوا يرون الفناء التام (٢) ضرباً من المستحيل لامور ان صحت فقد تصح في كل ما يتعلق بنهر النيل . ومع ذلك فانا نرى كل انسان تلوح عليه أمارات الرضا بالامر وكل انسان يشكر اللورد كرومر الغاء السخرة !!

لقد افضنا القول في تاريخ هذا « الاصلاح » لانه يبين لنا كيف تنشأ الخرافات حول اعمال اللورد كرومر ، وكيف تنتشر بواسطة اللورد كرومر خاصة ومساعدة صحافة مسخرة له وجمهور جهول. ولنا

« ١ » وتوصل اللورد كرومر وقتئذ الى ان الالفاء التام « لا ترضى عنه البلاد ابداً » « مصر رقم ٢ » « ١٨٩٧ » ص ١٤ — وهو رأى أدلى به المستر فيلرذ ستيوارت سنة ١٨٨٣ في معرض الاعتذار عن عدم اهتمام اللورد دوفرين بالامر فقال « ينبغي ان نوقن بان العمل الجبرى قائم على رضا السواد الاعظم من المصريين . » « مصر رقم ٧ » « ١٨٨٣ » ص ١٢ « ٢ » وقد حاولوا في سنة ١٨٩٣ الغاءها حتى في حماية جسور النيل . ومع ان كل خفير كان يعطى كل يوم قرشين لجميع حاجاته فان السخرة كانت كثيرة الفقة وابت على اللورد كرومر انسايته ان يعيد هذه المحاولة مرة اخرى « مصر رقم ١ » « ١٨٩٤ » ص ٩ « وكتب اللورد كرومر نفسه قبل ذلك بسنوات الى اللورد سالبرى يقول « قد يكون الغاء السخرة مسألة مالية اقتصادية اكثر منها انسانية » « مصر رقم ١١ » « ١٨٨٧ » « ص ٤٢ — ٤٣ »

متكلمين بمثل هذا التفصيل عن « الاصلاح » الآخر الذى هو الناء الكرباج . فقد كذب اللورد كرومر نفسه الخرافات المتعلقة بهذا الموضوع والتي اجتهد هو وواعوانه فى نشرها زمنا طويلا . لقد كان من باكورة اعمال الاحتلال ان صدر امر عال او منشور يحظر استعمال الكرباج . صدر هذا المنشور سنة ١٨٨٣ بطلب اللورد دوفرين الذى قال مفتخرا عند ما كتب عنه « لأرى هذا العمل الا دليلا على ان قد سرى فى ادارة البلاد الاهلية روح اكثر انسانية ومدنية » (١) . فكان ذلك مما سر كل انسان ووقع من نفسه موقع الاعجاب وفى اكتوبر سنة ١٨٨٤ امر اللورد كرومر بصفة خاصة عماله فى الوكالة ان يكتبوا فى اثار هذا الاصلاح ولما ارسل ما كتبوا الى حكومته كتب يقول . « لقد حدث تغير جسيم قد لا يقدره حق قدره الا من كان مثلى يستطيع مقارنة حال مصر اليوم بحالها منذ سنوات قلائل . . . ان نظام الحكم الاستبدادى العتيق لم يكد ينتهى فحسب بل قد انتهى بالفعل ، واني لأشك فى امكان رجعته . وفوق ذلك فأنه قد عوجل عجلة اقر مع الاخلاص انها لم تخطر لى ببال . هذا وقد اخذ نظام حكم جديد ينمو بنجاح وسرعة لا يتوقعها الا اكبر المصلحين المثاليين . » (٢)

ينبنى ان نذكر هذه السورة الشعرية انما انتقلت بعد سنة

« ١ » مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٣٦

« ٢ » مصر رقم ١ « ١٨٨٥ » ص ٤٠

واحدة من صدور امر اللورد دوفرين بالغاء السكر باج . ومن السهل ان تتخيل وقعها من نفوس وطني الانجليز المحكوميين وغير المحكوميين الذين كانوا منذ سنتين اما داءين الى الحرب او مسوغين لها . علي ان ذلك كله لم يكن غير تهوئش متعمد مقصود فأت امر اللورد دوفرين لم يكن دليلا على بداية عهد جديد لامر واحد هو ان رياض باشا قد سبقه الى الموضوع في سنة ١٨٧٩ . فقد كتب المستر روزل الذي كان وقتئذ بمصلحة الدومين يقول « لقد حظرت استعمال العصا حظرا قد لا يرغب اوربي الرجوع فيه ، والى رياض باشا يرجع الفضل في القضاء على الاستعمال الوحشي العام للسكر باج والعصا ومظالم اخرى كثيرة » . (١) وهنا ايضا نجد ان قد جاء من قبل اجمعنون ملوك . بل ان ديباجة الامر العالي الذي صدر سنة ١٨٨٣ قد استهلّت بذكر « المنشورات المكررة العريضة » التي صدرت في هذا الصدد من قبل . (٢) ولعمري اذا كان امر اللورد دوفرين حقيقة فاتحة الاصلاح العظيم الذي اطراه اللورد كرومر بالفاظ معسولة خلافة فلا اقل من ان يتقاسم اللورد دوفرين ورياض باشا شرف هذا الاصلاح وان يخلع

« ١ » روزل : كتابه السابق الذكر وذكر القاري « اطار ص ١٥٩ من هذا الكتاب » كيف غصب هذا السيد نفسه من عراني وغيره من « لطريين » لعدم استعمالهم السكر باج في الاحتياط بسلطة حكام الامالم وطبقة الملاك ويشير المستر ماك كوان « كتاب مصر كما هي ص ١١٧ » الى انه قد شرع ذات مرة في عهد اسماعيل باشا في الغاء السكر باج « ٢ » مصر رقم ١ « ١٨٨٣ » ص ٣٦

على الموافقة الثنائية بعض ما خلع علي الاحتلال من اكايل الفخر والتكريم
وبعد فهل احدث امر اللورد دوفرين « تغييرا جسيما » كما اكد
اللورد كرومر سنة ١٨٨٤ : الا انا لانعرف شخصا مسئولا اتى في
وثيقة عمومية فرية اشد تحيرا للالباب من هذه الفرية. ففي سنة ١٨٩١
ليس بعد قد اعترف اللورد كرومر في تقريره السنوى بان الكرباج
انما بطل في جباية الضرائب . اما من حيث كونه وسيلة لتقرير المتهمين
في المحاكم « فاني اتكلم وانا اقل ثقة بما اقول » ومضي يقول « لا ارانى
الآن مستعدا لان اؤكد ان الكرباج وغيره من ادوات التعذيب قد
قضى عليها القضاء كله » . (١) هذا قوله بعد بضع سنين من انبائه
العالم بأن « تغييرا جسيما قد حدث » ونحو ذلك . على ان اللورد كرومر
لم يصطنع التواضع ويتكلم عن الغناء الكرباج « وهو اقل ثقة بما يقول »
الا لانه كان يعلم حق العلم ان استعماله هو وغيره « من ادوات
التعذيب » كان ماشيا في طول البلاد وعرضها . وقد سلم بذلك في كتابه
فقال بصرح العبارة « لقد كثر استعمال الكرباج في بضع السنين التي
تلت منشوره (اي منشور اللورد دوفرين) المؤذن بدخول عصر
جديد (!!) وفي اوائل عهد الاحتلال ازدادت الجرائم حتى رأى نوبار
باشا ضرورة ايجاد لجان الاشقياء . (٢) هذه اللجان حلت في

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٩١ » ص ٤
(٢) « وهي لجان البحاكة الاصوص وقطاع الطرق .

الحقيقة محل المحاكم المعتادة ورجعت الى نظام التعذيب القديم « وقد
ايد كلامه هذا بعبارة اقتبسها من تقرير النائب العمومي عن سنة
١٨٨٩ (١)

من هذا نرى ان الغاء الكرياج في معظمه خرافة اخرى ناشرها
هو اللورد كرومر وانه طالما قررت تفيذه رسميا قبل مجيئ اللورد كرومر،
وانه قد ظل حبرا على ورق بعد ان نطقت السلطات البريطانية بحكمها
عليه (٢) مدة طويلة من الزمن وبعد فلئن كان الكرياج قد بطل حقيقة
مع انا نعلم انه لا يزال يرجع اليه في الاحوال الاستثنائية كما تدل محاكمة
دنشواي - فذلك راجع الى ذهاب الحال الاجتماعية التي كان وليدها
ورمزها اذا صح هذا التعبير . فذلك بان المجتمع المصري كسائر المجتمعات
الشرقية قائم على الحكم الشيعي وهو ضرب من الحكم تكون السلطة
فيه كسلطة الاب في منزله بجميع مميزاتها من سيطرة تكاد تكون غير
محدودة وواجبات نحو الجماعة غير معينة وحقوق في تمثيل الجماعة مطلقة
غير مقيدة . وكان مشايخ القرى الذين هم محور النظام الاجتماعي كله

« ١ » « مصر الحديثة » المجلد الثاني ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وان تعريض اللورد كرومر بسداجة
« الارلندي الجسور » عندما اصدر منشوره لمن الامور المستطرفة متى قورن باسالييه « الحادثة »
وطريقة ترجيه هذا المنشور سنة ١٨٨٣ .

(٢) كتب المستر روزل في كتابه السالف الذكر عن الكرياج يقول « انه قد منع بتاتا
وهناك ما يحمل على الطن اقطاع استعمله قو . اما كونه بطرئهايا فصادق صدق قولنا
ان الضابط البحري لا يحب في حديثه اباجا « تعليمات الملكة » قارن هذا الكلام
بمصرحة اللورد كرومر عندما اعترف بمثل منشور اللورد دوقرين فقال « والسبب الاقوى
في عدم اخلال المجتمع الريسي تبعا لهذا المنشور هو ان المنشور كان الى حد ما لا يمكن العمل به
« مصر الحديثة » المجلد الثاني ص ٤٠٤ » ادن فلم يعلن ان « اللورد دوقرين قد ضرب
الكرياج ضربة عنيفة » لقد ضرب اسماعيل باشا ورياض من قبل ضربة عنيفة كهده

يعملون على هذه السلطة في قراهم بدليل ما كتبه المستر ادوارد ديبى منذ اكثر من ثلاثين سنة يقول « ليس الشيخ من رجال الحكومة ولكنه زعيم محلي مسؤول امام رأى الجماعة العام ، ويعمد نفسه الحارس لمصالح الجماعة وحقوقها وهو الجماعة في جميع ما يتعلق بشؤون الجماعة الخارجية ... والادارة المصرية الداخلية قائمة على مبدأ ان الحكومة لا تتصل بالفرد رأساً ولكنها تبسط عليه نفوذها من طريق الشيخ . واما فيما بين الشيخ والفرد فان استبداد الاول يقبض من ظله سلطة القاضى الذى ينفذ أحكام القرآن » (١) . هذه الصورة يعرفها كل من درس نظام المجتمعات الاولى سواء اكانت في اواسط افريقية ام في بقايا عشائر « المير » الروسية (٢) . هنالك تجمد السلطة الشيخية وممها الكرباج باشكاله المختلفة عشاها الذى تدرج فيه . وليس نفوذ الكرباج في هذه الحال راجعا الى تأثيره الطبيعى كمعصا الشرطي الحديث ولكن الى ماللمشايع الذين هم الارادة الحية للجماعة من سلطة اديية .

فلما انحلت حياة القرية الاجتماعية على اثر التغييرات الاقتصادية وظهور القانون الشخصى الاوروبى كان من الطبيعى ان يضمحل نفوذ الشيخ ويضمحل معه الرضا الادبى بالكرباج لذلك نجد نوبار باشاعند دفاعه امام صندوق الدين عن العبت بالـ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه يستطرد الى

(١) مقالة ادوارد ديبى المعنونة « مستقبل مصر » والمشورة و « مجلة القرن التاسع

عشر » اغسطس سنة ١٨٨٧

(٢) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٣

ذكر الامور التي ادت الى ذهاب السخرة فعلا فيقول « لاسباب يعلمها كل انسان قد ضعفت بالتدرج الصلات التي كانت تربط الفلاحين بمشايخهم والتي كانت تربط هؤلاء بعمال الحكومة .. ولقد جرد نظام القضاء المشايخ الذين كانوا فيما مضى قوام الادارة من سلطاتهم المطابقة التي كانوا ينتفعون بها في علاقتهم بالفلاحين ، والتي سهلت حشد هذه الجموع » (١) . هذا هو الحق الصراح . فانه عندما حرم الشيخ وعصاه رضا الجماعة الادبي اصبحا لا يستطيعان حمل الفلاح على اطاعتها وضاعت سيطرتها عليه . ولم يكن الكرباج ليبقي بعد ذلك الا اداة ضغط وارهاق فحسب . على انه اخفق في ذلك بطبيعة الاحوال . فقد قضى عليه بالآلا يستعمل في جباية الضرائب سنة ١٨٧٥ ليس بعداى عندما انشأ اسماعيل باشا المحاكم الجديدة التي جمعت بين الفلاح والقانون ، وقضت بذلك على نفوذ مشايخ البلاد واذا كان الكرباج قد بقي في المحاكم اكثر مما تقتضى الظروف فذلك راجع الى الانجلاز انفسهم لانهم لم يعرفوا مناشئته الاجتماعية وراحوا يستعملونه اداة قصاص انسياقا منهم مع الفكرة الساذجة القائلة بان شعبا لا يزال على الفطرة لا يفهم من وسائل الاقاع غير هذه الحجة واشباهها . فلما امسكت الحكومة عن استعماله بطل من تلقاء نفسه .

مما تقدم نرى ان القناء الذي يستحقه الغاء الكرباج ليس باكبر

من الثناء الذى يستحقه الغاء السخرة . ان الغاء الكروباچ من حيث هو اصلاح على الورق قد انجز قبل منشور اللورد دوفرين ومن حيث هو اصلاح فعلى لم يحدث الا بعد عدة سنين من هذا المنشور . فلما بطل واصبح بطلانه امرا مقضيا لم يكن ذلك نتيجة الامر العالى ولكن كان نتيجة تطور اجتماعي جعل استعماله مستحيلا من جهة ومستغني عنه من جهة اخرى وجملة القول ان استعمال الكروباچ قد بطل بعض الشيء فى عهد الانظمة السابقة وما تبقى منه فقد تمهد الانجليز انفسهم لابقاء عليه .



الفصل التاسع عشر

سياسة اللورد كرومر الاقتصادية

مما يتصل اتصالا وثيقا «بالاصلاحيين» الذين عرضنا لهما في الفصل السابق مسألة ترقية البلاد اقتصاديا بوجه عام وتحسين أحوال الفلاح المصرى بوجه خاص . فقد كان الفلاح الى قبيل مجيء الانجليز مضرب الامثال فى الفقر والاملاق حتى ان رسائل اللادى دف غوردون التى وصفت فيها حالة البؤس التى كان الفلاحون يرزحون تحتها فى أواخر العقد السادس من القرن التاسع عشر ، كانت مادة الخطب وكتابات أوائلك الذين غفلوا عن البؤس السائد فى عقر دهرهم فى ايرلندا ومثلا أو فى انجلترا نفسها وراحوا يشوهون حكم اسماعيل فى السنوات العصيبة فى النصف الأخير من العقد السابع من القرن الغابر (١) . نعم كان هناك بعض من الناس سخروا وقتذاك من الحكايات المنفرة التى تداولتها الالسن عن بؤس الفلاح وعدوها من اقاصيص السامعين وذهبوا يؤكدون « ان حال الفلاح المصرى بوجه عام

(١) صرح الستركيف فى مجلس العموم . « ان حالة الملاحين غير مرضية بالمرة ولو انى اوتاب فى ان تكون حالتهم قد ساءت الى الحد الذى يحدده بعض الكتائب . . . ان الذين اتيج لهم من يدينا ان يدرسوا تبريرات اللجان المختلفة عن احوال النساء والاطفال الذين يعملون فى الماحم او فى المصانم او عن احوال العمال المشتغلين بالاعمال الزراعية فى هذه البلاد — اقول — ان من درسوا هذه التقررات دلمون معابان لاسوغ الانشدد فى تقديمه خارطة من الهمجية هانسارد « بجمعة المناقشات البرلمانية » المجلد ٢٣١ (١٨٧٦) ص ٦٢٥

لو قورنت بحال الفلاح في اى بلد شرقى آخر لرجعت عليها» (١).
لابل ان المنشيعين لانفلاح بلغ بهم الامر ان اشاروا - ذلك سبق منهم
الى مذهب اللورد كرومر في الجدل - الى اطراد رواج تجارة مصر
الخارجية واحتجوا بأن ماوردوه من الحقائق « يثبت تقدم الطبقات
المنتجة تقدما ماديا ليس له مثيل في غير اوربا » (٢) ولا جدال في ان
حال الفلاح كانت بالرغم من هذه الشواهد سيئة جدا في عهد اسماعيل
باشا وفي عهد المراقبة الثنائية وانها قد تحسنت نوعا فيما بعد ان لم يكن
لشيء اصلا فيسبب تخفيف فائدة الدين العام والغاء السخرة .

ومن الصعوبة بمكان ان يتبين الانسان المدى الذى بلغه ذلك التحسن
في خلال الثمان والعشرين سنة التى حكمها الانجليز . لان البيانات التى
يوردها اشياح الاحتلال وفي طليعتهم اللورد كرومر نفسه - عن هذا
الاصلاح قد بولع فيها كثيرا بحيث لا يمكن الاعتداد بها او الركون
اليها ثم اننا لانستطيع ان نمكس على القوم حكمهم في القضية لان
القضية لم تبحث بحثا منظما شافيا . على ان الشيء الذى يقوم بذهن
الباحث الذى جشم نفسه فحص البراهين التى يبنى انصار الاحتلال دعواهم
عليها من حيث تقدم المصريين وتوقيتهم هي انها اما ان تكون غرادة
او قليلة حتى لو سلمنا بحدوث بعض التقدم فمن المؤكد انه كان يكون
اعظم لو لم تتبع تلك السياسة الضيقة سياسة اخضاع كل شيء للمصالح المالية

(١) ماك كوان « مصر كما هي » ص ٢٥ .

(٢) ماك كوان الكتاب نفسه ص ٢٦

او بالاحرى لسوق السندات .

ومن العجيب انه في سنة ١٨٨٨ اى بعد قليل من الازمة الشديدة
ازمة ١٨٨٥ - ١٨٨٦ التى صورها جميع الموظفين البريطانيين تصويرا
مكدرًا ، قد اخذت تقارير هؤلاء السادة انفسهم ترى حاملة احسن
البشرى عن حال الفلاح المصرى فقد قال السير ادجار فنسنت مثلا
« ليس ثمت شك فى ان الغاء السخرة الغاء جزئيا قد حسن حال صغار
الفلاحين » واستدل على ذلك « باختفاء مراىى القرى شيئا فشيئا » (١)
واستمر يقول « ولا ادل على تحسن حال مصر فى السنوات القلائل
الآخيرة من اداء الفلاحين معظم ديونهم الى صغار المرايين ... وان ما
استطعت جمعه من المعلومات يجمعانى اقول ان ما على الفلاحين المرايين
من ديون قديمة اقل من ٣٠٠٠ ر. ٣٠٠٠ جنيه ، وان الديون الجديدة
قليلة ليست كبيرة ، وان القضايا التى غلقت فيها رهان الفلاحين استثنائية
محضة لا تشمل غير جزء يسير من الاراضى الزراعية » . وقد نسج على
هذا المنوال المستر كلارك كاتب سر الوكالة فقال « لقد حسنت حال
الفلاح كثيرا فى السنوات القلائل الآخيرة . فهو الآن اجود غذاء
واحسن لباسا ولم يعد يخاف الكرباج وليس ثمت ما يحمله على الخوف
الشديد من السخرة والخدمة العسكرية ... وقد اعين الى حد كبير على
التحرر من ربقة المرايين . والحق انه خارج شيئا فشيئا من العسف

(١) مصر رقم ١١ « ١٨٨٧ » ص ١٠

والبؤس اللذين طوح به فيهما من اقدم الازمان» (١)
 لو علم القارىء كم مرة قيل هذا الكلام مموها بهذه الشواهد عينها
 لعرف ان تلك الصور البديعة لم تكن لتبعث على الثقة بها والاطمئنان
 اليها (٢). والا فكيف ينهض شعب مؤلف من عدة ملايين من اقصى
 اعماق البؤس الى مثل هذا النعيم في سنتين او ثلاث؟ ولكن لا عجب
 فقد عرفنا الالاعيب التي شغفت السياسة البريطانية في مصر بترويجها
 على جمهور ساذج يقبل الاخبار على عواهنها والحقيقة انه بعد سبع سنين
 من هذا العهد، اى عند ماصار من الضرورى الدفاع عن استمرار
 الاحتلال رغم هذا التقدم العجيب، قد خفتت نفمة هذا التفاؤل خفوتا
 واضحا، واقبل صاحبنا القديم و«الشاهد المستقل» المستر فيليز
 سيوارد الذى سلم بان وطأة الربا قد خفت، يؤكد «ان اقتراض
 الاموال لا يزال موجودا» وان الدين الاهلى المصرى لا يزال يبلغ
 ٧ جنيه، وان الفلاح «ما برح بعد ١٢ في المائة فائدة مدهشة
 الانخفاض» بل يبلغ به الامر ان يؤكد «انه لا بد من مضي جيلين

(١) مصر رقم ٦ «١٨٨٨» ص ١٣
 (٢) في هذه السمة عيها كتب المستر بورتال يقول «ان عدد ملاك الاراضي من الملاحين
 يتناقص قلما، والاراضي تستحيل شأ إلى مزارع واسعة، وقد اصبح من كان يملك في الماضي
 قدانا او قدامين يعمل ناحرة يومية للملاك الاراضى». (مصر رقم ٢ «١٨٨٨» ص ٨٣)
 كما ان الاكاديب التي يكيلها الموظفون البريطانيون في مصر حزانا لما يدهش له الانسان. ومع
 ذلك يقول اللورد كرومر (مصر الحديثة) للمجلد الثاني ص ١٤٦ — ١٤٧ «ان
 الخاصية الاساسية للعقل الشرقى هي الدى قد يعنى بسهولة الى الخلط ومخالفة الواقع
 اجتهد في ان تستنبط من اى مصرى عادى رواية ساذجة لحقيقة من الحقائق... فسترى انه
 ربما وقع في انتفاض ست مرات قبل ان يتم الرواية»

حتى تستقر قواعد ماتم من اصلاح « (١) »
 فهذا يرينا الى اي حد ينبغي ان نثق بما يقوله الموظفون
 البريطانيون عن تقدم المصريين في عهدهم . فاذا ما خرجنا من التعميم
 الى التخصيص ، فانا نجد الامر هو هو . ولنضرب لذلك مثلاً . كثيراً
 ما يبدى اللورد كرومر القول في كتابه ويعيده مؤكداً (٢) انه فيما بين
 عامى ١٨٨٣ و ١٩٠٥ كان يخرج للبلاد مرحلة مالية سنوية تقرب من
 ٢٠٠٠ ر ٠٠٠ جنيه منها ١٠٠٠ ر ١٠٠٠ جنيه على هيئة تخفيض للاموال
 المقررة . ظاهر هذه الارقام خلاب من غير شك ولكن متى فحصناها
 وجدناها تشير الى مبالغ للوهم منها نصيب غير يسير . فمن ذلك مبلغ
 ٤٠٠ ر ٠٠٠ جنيه الذى ذكر تحت عنوان « الغاء السخرة » وهو يشمل
 مبلغين مبلغ اساسي قدره ٢٥٠ ر ٠٠٠ جنيه ومبلغ اضافى جاء من فرض
 سنة ١٨٩٠ وقدره ١٥٠ ر ٠٠٠ جنيه . والسبب في ذكر هذين المبلغين
 تحت عنوان « تخفيض للضرائب » انه ان لم توافق الدول العظمى على
 اتفاقها في هذا « الاصلاح » لوجب فرض ضرائب يعادل حاصلها
 هذين المبلغين . ولما لم يكن شيء من ذلك (ومن الحزم ان لم ينصوا
 على استحالة فرض ضرائب جديدة بمقتضى اتفاق لندن) فقد اصبح
 مبلغ ٤٠٠ ر ٠٠٠ جنيه اموالاً خففت عن كاهل الفلاح ١١ فالحجة
 غاية في السبك والمهارة ، وكان يمكن الاحتجاج بها مع هذا السبك

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٤
 (٢) « مصر الحديثة » للورد كرومر المجلد الثانى ص ٤٤٧

وذلك النجاح في كل ما يتطلب مالا كما عمال الري التي اتفق فيها بضعة ملايين من الجنيهات اقترض اغلبها ولم يأت من زيادة الضرائب . فلو فطن اللورد كرومر الى ذلك لدون هذه الملايين بعنوان « اموال خففت عن كاهل الفلاح »

والى هــ ذين المبلغين اللذين اتفقا اجورا للعمال وعرف باسم « المرحمة المالية » نجد مبلغا آخر يقرب من ٦٠٠.٠٠٠ ر. جنيه قد وضع عن الفلاح على هيئة ضرائب ارضية . هذا المبلغ يشمل ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه التي جعلها اتفاق لندن مرحلة للفلاحين كما رأينا فقيدت في الحسابات مقابل « متأخرات ميثوس من تحصيلها » اي انها بدلا من ان تقيد في الحسابات ممثلة اموالا وضعت بالفعل عن الفلاح ، قد قيدت مقابل اموال لم تحصل على الاطلاق . ويشمل مبلغ ٦٠٠.٠٠٠ ر. جنيه علاوة على ذلك ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه كانت منحت في سنة ١٨٩١ تخفيضا لاموال الاراضي . ففي هذه السنة ظهر ان ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه لا تغطي « المتأخرات الميثوس من تحصيلها » التي كانت تذكر سنويا في ميزانية الحكومة ، والتي اصبح مجموعها في عشرين سنين ١٠٠٠.٠٠٠ ر. جنيه ، ولذلك تقرر ان يحذف من هذا المبلغ نحو مليون جنيه دفعة واحدة وان يتقص سنويا من اموال الاراضي ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه ، وبذلك يتبقى نحو ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه يجب تحصيلها . هذه ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٤ ورقم ٣ « ١٨٩٢ » ص ٧

التي لم تحصل قط والتي لم تكن تذكر الا في الحسابات فقط ، قد اضيفت الى ٢٠٠٠ ر ٢٠٠ جنيه التي وضعت عن الفلاح في سنة ١٨٨٥ واطلق على المبلغين معا اسم « مرحلة مالية » . (١)

هذه المبالغ كلها داخلة في باب الاموال المقررة ، فاما باب الاموال غير المقررة فاهم مرحلة مالية فيه هي الغاء عوائد الفرضة التي يقال انها تنتج سنويا ١٨٠ ر ٠٠٠ جنيه على الرغم من ان معظم هذا المبلغ اى ١٢٠ ر ٠٠٠ جنيه قد تجاوزت الحكومة عنه سنة ١٨٨٩ لانه كان لا يترتب على بقائه الا وجود متأخرات « يصعب تحصيلها » (٢) ثم حذفت البقية الباقية بعد سنة من ذلك « لانها تؤدي احيانا الى غش كبير » (٣) والحقيقة ان عوائد الفرضة كانت عبارة عن ضريبة موضوعة على البائسين من باعة الليمون ونحوه من العروض التافهة الذين كانوا لا يستطيعون اداء هذه الضريبة المضحكة ولا يمكن ان يرغبوا على ادائها . وقد انفى حوالى هذا الوقت عدة ضرائب تافهة كعوايد رخص الوزاين وعوايد دخولية الارز التي كان ينفق في تحصيلها معظم المتحصل منها (٤) . على ان عوايد الدخولية قد بقيت في المدينتين الكبيرتين وهما القاهرة والاسكندرية لوفرة الايراد الذي كان يأتى منهما في هاتين المدينتين .

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٤ ورقم ٣ « ١٨٩٢ » ص ٧

(٢) مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٩

(٣) مصر رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٣

(٤) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٣

يتضح مما تقدم ان جل « المرحمة المالية » محض تموية وتضليل وان تخفيف الضرائب لم يكن في اكثر الاحوال الاتجاوزا عن متأخرات بستحيل تحصيلها وفيما عدا ذلك كان الغاء لضرائب تافهة تحصيلها متعب من جهة ويكلف الحكومة اموالا طائلة من جهة أخرى . فهنا ايضاها القارىء يفخر اللورد كرومر بعمل دفعته اليه الضرورة .

وفوق ما تقدم يمكننا ان نثبت ان ارقام اللورد كرومر لا يدول عليها وذلك بالرجوع الى جدول الديون الاهلية المصرية الذى ارسله الى حكومته سنة ١٨٩٥ ليرى تحسن حال الامة التى يلى امورها . يدل هذا الجدول (١) على انه من بين ٤٧١٠٠٠ فدان يملكها ٦٦١٠٠٠ مالك ٣٩٥٠٠٠ فدان مرهونة بما يبلغ ٧٣٢٣٠٠٠ جنيه وان اكثر من ٧١ فى المائة من هذا المبلغ مستحق على ملاك يملك الواحد اكثر من ٥٠ فدان مقابل ٧٨ فى المائة تستحق على ملاك يملك الواحد منهم خمسة أفدنة فاقل . وان للاولين من الارض المرهونة ١٤٦ فى المائة فى حين ان للآخرين ٢٢ فى المائة فهل بعد هذا التحسن شيء؟ بيد ان اللورد كرومر قد اضطر فى السنة التالية - اى بعد ان مضى على هذه الارقام من الزمن مامكنها من ان تؤثر تأثيرها المنشود الى ان يعترف بانه « الى جانب الديون المسجلة يوجد من غير ريب مقدار معين من ديون غير مسجلة ومستحقة على صغار الملاك بوجه خاص » (٢)

(١) مصر رقم ١ « ١٨٩٥ » ص ٣٠

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٦ » ص ٧

ولا يحاول اللورد كرومر ان يبين لنا ولو بالتقريب ذلك «المقدار المعين» من الديون غير المسجلة بل يدع القارىء يذهب الى انه لا بد ان يكون شيئاً طفيفاً . غير انا نعلم وحجتنا في ذلك المستر فيلرز ستيوارت الذى يوثق به فى كل ما يتفق واغراضه السياسية ان «الارض لا تزال تنتقل بالوفاة او البيع من مالك الى مالك آخر وان هذا الانتقال لا يسجله الاهلون رغم وجوب التسجيل ولهذا تظل الضرائب تؤدى عن بعض الاراضى باسم اناس توفوا من زمن طويل او قدم العهد بانتقال الارض منهم» (١) . اذن فالجدول الجميل الذى يرى حقارة ديون الفلاح كله تضليل وتمويه ولا يختلف عن الجدول المذكور من حيث عدم الثقة به واسباب ذلك جدول اخر يدل على توزيع الاراضى المقارن فى عامى ١٨٩٦ و ١٩٠٦ وقد نشره اللورد كرومر فى تقريره الاخير الذى كتبه قبل مبارحة مصر . يرى هذا الجدول (٢) ان ما يملكه الاهلون من الارض الزراعية قد زاد فى هذه السنوات العشر من ٤٢٧ ر٤٢٧ فدان الى ٤٦٦ ر٤٦٦ فدان وان عدد ملاك الاراضى قد زاد من ٧٦.٠٠٠ مالك الى ١١٤٧ ر١٤٧ مالك وان عدد الملاك الذين يملك الواحد منهم من ٥ أفدنة الى ٥٠ فدان فد نقص ونقصت مساحة ما يملكون وان عدد الذين يملك الواحد منهم اقل من خمسة أفدنة قد زاد من ٦.٨٠٠ مالك يملكون ٩٨٨ ر٨٨٨ فدان الى ٢.٠٠٢ ر٠٠٢ مالك يملكون

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٥

(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٥٠

... ١٢٥٩ ر فدان وذلك مقابل زيادة عدد الذين يملك الواحد منهم أكثر من ٥ فدان من ١٠٠٠ ر ١٠٠٠ مالكا يملكون ١٠٠٠ ر ١٢٦٦ فدان الى ١٠٠٣ ر ١٠٠٠ مالكا يملكون ١٠٠٣ ر ١٢٦٣ فدان . فإى حال ادعى الى الرضا من هذه الحال ايضا ؟ نعم قد تكون المزارع المتوسطة الاتساع جانحة الى الزوال ولكن ذلك ليس في مصلحة كبار الملاك وحدهم فان صغار الفلاحين الذين يملك الواحد منهم اقل من خمسة افدنة هم الذين زاد عددهم وزادت مساحة ما يملكون زيادة جسيمة . على ان اللورد كرومر قد اضطر الى تنبيه الجمهور الى انه منذ سنة ١٨٩٦ قد مسحت الاراضى مسحا جديدا اظهر عددا « معيننا » من صغار الملاك كانوا معدودين فيما مضى مجرد شركاء ثم ربطت باسمائهم حصصهم لتخفيض رسوم التسجيل وقد سجل عدد عظيم من صغار الملاك عقود ما اشتروه من الاراضى . هذه دعواه ولكن لا يظن القارىء ان الامر ليس بنذى بال نورد له نص ما قاله السير الدون غورست فى هذا الصدد قال (١)

(١) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٢ ذكر السير الدون غورست هذا التصريح الهام فى تة ليقه على اعمال المصرف الزراعى المصرى فى سنة ١٩٠٩ وهذا للمصرف انشاء السير ارست كاسل فى سنة ١٩٠٢ وصحت احكامه . رأسماله الذى امرسته اياه بمائة ٣ فى المائة وكان من احب المشروعات الى اللورد كرومر لانه اراد ان يوحد به فى مصر طبقة جديدة من صغار الملاحين وقد تكلم به بحماسة عظيمة فى شميلد فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ . فبعد ان وصف زيادة اعمال المصرف الهائلة قال « ومادراكات الذخيرة ؟ النتيجة ان صغار الملاك قد زادوا فى عشر سنين .. مالا يقل عن ٤٠٠٦٠٠٠ مارك وانه اصبح من بين السكان الذين يريدون قليلا عن ١١ مليون اسمه ماس رجال وبنساء وصبيان مالا يقل عن ١٦٢٠٠٦٠٠٠ مالكا صغير . لقد محبت المسكرة محاحا عظيما » وبرى القلريء من عبارة السير الدون غورست

« ان الزيادة السطحية التي ظهرت حديثا في الملكيات الصغيرة راجعة الى تقسيم نلساحين الاراضى بين ملاكها الحقيقيين وقد ترجع بنوع ما الى ان الملاك كانوا اذا وقعوا فى عسر مالى يجزئون اراضيهم للاستدانة عليها » اذن فجدول اللورد كرومر كانه تضليل محض ولم يزد عددا وصغار الملاك من الفلاحين بل ربما كان الامر عكس ذلك .

قد يكون غير جميل ان تنقض اقوال خصمك ثم لا تكون قادرا على ان تأتى بأى قول ايجابى يحل محلها . ولكن مجرد تقدم فى قضيتنا هذه مفيد لانه يرينا وهن البراهين التى يدينون عليها النفى الجمهور المادى مستقلا عن تقدم الحكومة المالى . ان لدنيا فيما يتعلق بتقدم الحكومة الحالى يراهن لا يعرف الضعف اليها سبيلا . اما تحسن حال الامة فلدينا فيه مجموعة اقوال لا يلبث كل قول منها ان يتداعى متى مسته يد النقد . افعده هذ نكون غير محقين اذا قلنا ان تقدم سواد الامة من غير شك قليل جدا ؟

على انه غير معقول ان ننفي كل النفي تقدم جمهور الامة من الجانب المادى . نخير دليل على تقدم بعض الاشىء اطراد زيادة الايراد وأداء الضرائب من غير رجوع الى الوسائل الشديدة التى كانت شائعة

التي ذكرناها فى المتن مقدار « اعظم » هذا النجاح ولا بأس بان نضيف الى هذه العمار الكلمات التى قبلها الباشرة « ان المصرف لا يقرض الا ملاك الاراضى وعلى ذلك لا يمكنه ان يوحد ملكيات شخصية جديدة » انا لا ادري لم لا يطلب من المتمدن البريطانى ان يرجع قبل كتابة تقريراته الى ما كتبه سلعته فى الموضوعات المختلفة ؟

منذ ربع قرن من الزمان وان اموال الاراضى التى باقت (عام ١٩٠٥)
٠٠٠ ٩٠٢ ر ٤ جنيه لم يتأخر منها غير ٠٠٠ ١٨ ر جنيه (١) وان
الايراد الذى يبلغ ١٢ او ١٣ مليون جنيه اصبح سهل التحصيل (٢)
كما ذكر اللورد كرومر ذات مرة مع ان ايرادا يبلغ ٠٠٠ ٩٣٥ ر ٨
جنيه لم يحصل سنة ١٨٨٣ الا بجهد عظيم . فعنى هذا كله ان الامة قد
بلغت من تقدمها ان أصبحت تستطيع على اقل تقدير تحمل الضرائب
وهو امر لم يحدث فيما مضى كما رأينا . ومع هذا فسواء اكان ذلك
التقدم ناشئا من مجرد خفة العبء على اثر التخفيض المتوالى لفوائد
الدين العمومى ام لا فمن المتنازع فيه انه تناول ماوراء حقوق الحكومة
للمالية وعاد على الفلاح باكثر مما يضمن الاداء العاجل لما تستحقه
الحكومة .

ان الامير حسين باشا كامل الذى هو عم الخديو والذى كان الى عهد
قريب رئيس مجلس شوري القوانين قد وصف (١) في حديث له مع
احد صحفى القاهرة حياة الفلاح بأنها حياة بؤس شديد وجهل مطبق
وقال ان الفلاح « يقضى حياته مثقلا بالدين لا يزيد كسبه عن الضرائب
المفروضة عليه وارباح الديون المطلوبة منه وهو لكى يسد حاجات زراعته
في مواعيدها مضطر دائما الى الاستدانة بالربا الفاحش . فلهذا العسر من

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٦١

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٦ » ص ٣

(١) انظر هذا الحديث في جريدة «دى المحسبان سادارد» في عدد ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٠٨

جهة وتخلوه من المال من جهة اخرى ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة قد بقي الفلاح غريقا في بحار الضنك لا يعرف لنفسه منها خلاصا . فهذا كلام رجل اشتهر بانه خير بحال الفلاح المصرى ويؤيد شهادته هذه غير واحد من السياح الذين امكنتهم القرص من زيارة القرى المصرية والبريطانيون انفسهم لا يجهلون هذه الحقيقة ولكنهم يذهبون فى تأويلها مذاهب شتى . فقد رأينا (١) انهم كانوا فيما مضى يرجعون فقر الفلاح الواضح للعيان الى اسرافه (فى شؤون الزواج خاصة) وولعه بالاستدانة ثم ظهر بعد ذلك ان هذا التأويل ضعيف غير وجيه فقالوا ان الفلاح اشد سذاجة من ان ينعمت بالاسراف وعكسوا التفسير الاول وقالوا ان فقره الظاهر راجع الى شحة وكثرة المال . لذلك كتب اللورد كرومر سنة ١٨٩٩ يقول « من الخطأ ان نظن ان الفلاح المصرى ممن يتورطون فى الاستدانة » واستتبع يقول « لقد كتبوا وقالوا كثيرا عما نشأ عليه الفلاح من الخرق وقصر النظر ... اما انا فلا ارى مسوغا للاعتقاد بان الفلاحين فى مجلتهم متاليف مبذرون » (٢) . وما ذكره اللورد وقتئذ بحيلة واحتراس قد جعله فيما بعد عقيدة ثابتة وامرا حقيقيا ولم يتحاش الا . كلام عن الاموال الطائلة التى خررها الفلاحون فى الاجربة والقدر

(١) انظر الفصل السادس عشر من هذا الكتاب

(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٠ » ص ٦

المخبوءة في الارض (١). غير ان هذا التفسير لسوء الحظ لم يكن بالشيء الجديد فهو يرجع الى عهد اسماعيل ايام كان انصار اسماعيل يذلون جهمهم في تعليل فقر الناس الظاهر ويردون على من يرجعونه الى ثقل الضرائب (٢). بل ان البريطانيين في سنة ١٨٨٨ قد تكلموا عن الاموال التي جمعها الفلاحون حتى في عهد اسماعيل واخفوها عن العيون بدسها في الارض (٣). والدعوى في الحالين باطلة وغاية ما فيها انها ترى حيرة القوم في نفى حقيقة ليس من السهل ان يجهر بنفيها. ونحن لا يسعنا ان نخرج من الامر كله الا بهذه النتيجة وهي انه برغم تقدم البلاد المالى في الخمس والعشرين السنة الماضية كان التقدم المادي للامة قليلا وربما لم يزد على ما تقتضيه مصلحة مالية الحكومة.

ولا عجب في ذلك متى عرفنا الغرض الذي جعله اللورد كرومر نصب عينيه لاول ما هبطت قدمه ارض مصر. لقد كان اول شرط لبقاء الانجليز بمصر ان ترضي الدول عن مصالحها المالية كل الرضاء ولذلك قصر

(١) وجاء في خطبة القاها اللورد كرومر في جيلدهال في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٧ ما يأتي «يجرى كذا المال في مصر بدرجة لا يصدقها الاوربي. واني موود بضعة امثلة من ذلك. لقد بلغني منذ قليل من الزمن ان سريا مصريا توفى عن تركة مقدارها ٨٠٠٠ ر ٨٠٠ جنية ذهب مخبوءة في اخبيته. وبلغني ايضا ان فلاحا ميسورا الحال اشترى ضيعة بنحو ٢٥٦٠٠٠ جنية وبعد مضي نصف ساعة من توقيعه على عقد المبايعة اذا بقطار من الخمر قد اقبل بحمل المال المطلوب وكان خبأه في حديقته. وبلغني انهم وحدوا عند ما شبت النار في احدى القرى مالا لا يقل عن ٥٠٠٠ جنية في قدر مخبوءة في الارض» (التيمس: ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧)

(٢) كتب المستر ماك كوان يقول «لقد عرف الفلاح من عهد خوفو الى اسماعيل بعدم الرغبة في اداء الضرائب كائنة ما كانت ولقد يفتخر بقدرته على احتمال العصا متى كان من وراء ذلك رقم الضريبة عنه كلها او بعضها» ثم بين كيف يحضر الفلاح الذهب متى اضطرتة العصا الى ذلك (مصر كما هي ص ٢٨)

(٣) مصر رقم ٩ (١٨٨٨) ص ٧

اللورد كرومر عنايته على كلها الادارة المالية خاصة ولكي يظفر
 با كبر نجاح ممكن في هذا الباب قد عني بكل ماله صلة مباشرة به واغفل
 ما ليس كذلك صارفا النظر عن عسر الفلاح ويسره اللهم الا من حيث
 كونه المنبع الاول لا يراى الحكومة اى من حيث كونه دافع ضريبة (١)
 فقد عني اللورد كرومر بتنمية قدرته على اداء الضرائب دون سعادته
 المالية العامة . نعم ان الامرين في العادة متلازمان وان قدرة الامم على اداء
 الضرائب تكون على اتهماتها كانت حكوماتها مهتمة باحوالها الاقتصادية
 ولكن من الممكن ان يعنى بمال الامة الى الحد الذى تقتضيه حاجة الخزنة
 ليس اكثر كما يمكن ان يعنى بقطع من النعم الى الحد الذى تقتضيه الحاجة
 الى صوفه ولحمه . وهذا الحد هو الذى عزم اللورد كرومر من اول الامر
 على ان تقف عنده مجهوداته . لقد افتخر بعد ذلك بسنين فقال « كان المبدأ
 الذى استمسكت به حينما كنت مندوبا (فى صندوق الدين) ان تكون
 مصالح حملة السندات ومصالح المصريين شيئا واحدا » (٢) . وهو قول قلما
 يصدق على العهد الذى يشير اليه ولكنه يصدق على الزمن الذى انقرد
 فيه بحكومة مصر مع ملاحظة ان توحد مصالح الفريقين كان ينظر
 اليه من وجهة حملة السندات دون وجهة المصريين ، وان موارد البلاد

(١) وفي عرص الحدث الالى المذكور شك الامر حسين من انه « ليس من يمد الى الملاح
 يد المساعدة فيمكنه من الخروج مما هو فيه من المؤس والماقة ، ليس من يسمى سميا ما في اسعاده
 او تعفيف عقله او ترميته ، ليس من يسدى اليه نصيحه ، قد ترك وشأه واخكومة لا تبدل
 اى مجهود في ترقية الملاح »

(٢) مصر رهم ١٠ (١٩٠٢) ص ٣

الاقتصادية نعى منها ما يعود على المالية بالفائدة العاجلة وان مادون ذلك فاما انه لم يتم مطلقا او قضي عليه من غير رحمة ولا شفقة .

وقد تنبىن هذه السياسة في زراعة القطن التى تشغل المكان الاول من حياة مصر الاقتصادية وتكاد تذهب بسائر المزروعات الاخرى .

ليس الانجليز اول من عرف الربح الذى يأتى من زراعة القطن فاسماعيل باشا قد عرف ذلك من قبلهم وحث على زرع القطن جهده طاقته حتى ازداد صادر القطن المصرى فى السنوات العشر الاولى من حكمه من ٨١٥٠٠٠ قنطار متوسط ثمنها ٦٦.٣٠٠ ر. جنيه الى ١٠.٤٠٠ ر. قنطار ثمنها ١٠.٧٠٠ ر. جنيه (١) وظل متوسط قيمته بقية عهده ما بين ٧٠٠٠ ر. و ٨٠٠٠ ر. جنيه فى السنة . ولكن الرجل الذى قدر القطن حق قدره من الوجهة المالية الحكومية هو اللورد كرومر . فقد عرف بحق ان زراعة المواد الغذائية والسكرية وان كانت قيمة كسائر مصادر الثروة لا تقارن من الوجهة التجارية بالقطن الذى تمس اليه الحاجة دائما . نعم ان المواد الغذائية قد تكون اربح للزارع نفسه اذ تعطيه حاجات معيشته ولكنها من الوجهة التجارية لا تضارع القطن الذى يستلزم تصديره حركة مالية جسيمة ويدعو الى قيام هيئة تجارية ذات شأن كبير .

من اجل ذلك انصرفت العناية كلها الى زراعة القطن وهيئت جميع الامور التى تسهلها أو تشجع عليها خصوصا امور الرى . ولقد رأينا ان

الانجليز لم يكونوا في ادارة الري السابقين الى اصلاح فقد سبقهم اليه قبل ذلك بزمن طويل ولاية مصر الوطنيون : محمد علي ، وسعيد باشا وخاصة اسماعيل باشا . فهوؤلاء غشوا تربة مصر بنسيج من الترع وجلبوا اليها الآلات البخارية الرافعة ونحوها وأنشأوا أو اختطوا (١) اشهر مرافق الري القائمة في يومنا هذا . ولقد نجح اسماعيل باشا في ان اضاف الى الارض الزراعية اراضي شاسعة انتزعها من الصحراء وجعل محصول القطن ثلاثة بل اربعة امثال ما كان عليه . والحق ان اسماعيل باشا هو واضع الاساس الذي رفع عليه الانجليز فيما بعد بناءهم (٢) . ومع ذلك فان من السخف ان تنكر ما اتى به الانجليز في هذا الباب . ان الانجليز باتفاقهم نحو مليوني جنيه اقترضوها وتخصيصهم جزءا كبيرا من ايراد مصر السنوي بلغ مجموعه عدة ملايين من الجنيهات قد افلحوا في استنقاذ نظام الري من الفساد الذي صار اليه في اواخر عهد اسماعيل ، اى حينما كان السعي في تأدية الكوبونات الباهظة القيمة (٣) يأكل

(١) قال المستر ماك كوان « في كتابه السابق الذكر ص ٢٥٠ » مشيرا الى انشاء القناطر الخيرية « وكان من وراء ذلك اثر خالد لـكل من الحاكم والمهندس (السيرجون فول) اللذين يرجع اتمامها الي مهمهما ومهارتهما »

(٢) وقد صرح اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٠ م هملا الحقائق اهمالا غريبا يانه « يمكن ان يقال ان اصل تقدم مصر للمادى الخاصر قد غرس في سنة ١٨٨٤ » (م ر رقم ١ « ١٩٠١ » ص ٢٠)

(٣) يشتمل تقرير اللورد دوفرين على وصف الحال السيئة التي صارت اليها مرافق الري عند ابتداء الاحتلال (مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٥٢ — ٥٣) ولكن اللورد دوفرين لا يذكر ان هذا السداد راجع الى حرب حملة السندات والمراقبة الثمانية وبدلا من أن يلقى التبعة على هؤلاء فإنه يلقياها على ملاك الاراسى الذين على أيديهم حبطت مشروعات ترع كثيرة « كانت تهدد الحلل محل الاتهم الرافعة . قد يكون هذا القول من اللورد دوفرين صادقا بعض

كل مال وكل مجهود كما افلحوا في توسيع نطاق ذلك النظام توسعة شملت انشاء مرافق رى حديث . على ان عملهم هذا لا ينبغي ان يفهم منه انه كله كان مقرونا بالنجاح فيا بعد ما كان بينه وبين ذلك !! كم من مال ومجهود اضاعتها في اوائل الاحتلال تجارب لم تنجح لقيامها على اراء خطأ قد جلبت من الهند التي تختلف احوالها عن احوال مصر !! ولقد كان من وراء ذلك ان انحط ثمن كثير من احسن الاراضي المصرية (١) الى النصف احيانا . على انه لم يثبت ولا في زمننا هذا ان جميع المرافق التي انشأها الانجليز نافمة مفيدة فاعظم بناء قام به الانجليز وهو خزان اسوان لم يسلم من الانتقاد الرمع ان الذين انتقدوه من اعظم مهندسي

الشيء فان آثار الاموال المستثمرة هي هي في كل مكان كما يدل اضمحلال نظام الترع في إنجلترا لممانعة شركات السكك الحديدية في توسيعه ومد نطاقه . وقد يكون من العدل أن نذكر في هذا المقام على سبيل التمثيل على من تقع تبعة اضمحلال القناطر الخيرية . فقول انها لا تقع على الملاك ولكن على المراقبة الشائبة التي أجرت رى الاراضى المجاورة لتلك القناطر لشركة انجليزية يرأسها دوق سذرلند فارتأت هذه اقامة نظام عظيم من الآلات الراقعة (انظر هذا الكتاب الفصل الثامن) مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ١٥٠ وما يليها

(١) بلوشو « مصر والاحتلال » سنة ١٨٨٩ ص ١٧٩ — ١٨١ بالنظر الى ما يحتاجون به على اسماعيل من الاسراف والتبذير في انشاء المرافق العامة يحسن أن نلاحظ أن نفقات معظم ما اتمى من المرافق العامة في عهد الاحتلال قد تجاوزت كثيراً من المبالغ الاساسية التي قدرت لها فرم القناطر الخيرية قد ابتلع المبلغ الذى خصص له ومبلغا اضافيا قدره ١٦٩٠٠٠ جنيه . مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٣٩ وشفقات خزان اسوان بلغت في الحقيقة ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه . مصر مع ان ما كان قدر لها هو ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه وانشاء جسرى جزيرة الروضة قد قدر له ٢٨٥٠٠٠٠ جنيه ولكنه انفق فيه ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه وكذلك نفقات جسر زفتى فانها قدرت بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ جنيه مع انها بلغت في الواقع ٧٠٠٠٠٠ جنيه وبناء دار الكتب الخديوية قدر له ٨٥٠٠٠٠ جنيه قبلت نفقته ١٣٠٠٠٠ جنيه . هذه الامثلة يمكن مضاعفتها الى ما لا نهاية يا أسفا على أن لم يكن تمت لجنة دولية تفحص الحسابات !

العصر ومن اقوى انصار الاحتلال (١) ولم تسلم كذلك ادارة مصلحة
الرى من انتقاد الصحف البريطانية المصرية نفسها (٢) . ومع هذا كله
فالنجاح السطحي لما قام به الانجليز في دائرة الرى من ادارة وانشاء
مرافق عظيم جدا فقد زادت مساحة ارض القطن فيما بين عامى ١٨٨٤
١٩٠٨ من نحو ٨٠٠٠ ر٠٠٠ فدان الى ١٦٤٠٠ ر٠٠٠ فدان وزاد محصول
القطن من ١٨١٨ ر٠٠٠ قنطار الى ٦٢٥٠ ر٠٠٠ قنطار وزادت قيمة
القطن الصادر من ٦٢٤٤ ر٠٠٠ جنيه الى ١٧ ر٠٠٠ جنيه
بيد ان هذا التوسع الهائل في زراعة القطن ليس كبير القيمة
لأمرين اولهما ان ذلك التوسع قد تم على حساب المزروعات الاخرى

(١) وقد خطب اير وليم ويلكوكس المهندس الشهير في الجمعية الجغرافية الخديوية في
مشروع تلية خزان اسوان بضعة أمتار فقال « يكلف هذا العمل الاضافى وحده مصر
١٢٠٠ ر٠٠٠ جنيه مع انه لو كان الخزان انتهى وفق الرسم الاصلى لكان في قدرته أن
يخزن مليارين من الامتار المكعبة ولكان ما أسقى فيه أقل من مليون جنيه . ان الاسراف
المطعم في الاموال العامة لما يسخر منه من بمصر من المهندسين المستقيين المطلبين على جميع
الظروف المتعلقة بتاريخ خزان اسوان وبناؤه » « اليمس » يناير سنة ١٩٠٨ وقد نشأ من
تلية خزان اسوان ان عمرت ابناء جزيرة اسى الوحود بها كلها القديمة الشهيرة وان من الصعب
أن قول متى يصحى بما هو جميل وتاريخى من أجل ما هو مفيد ولكن متى علمنا أية صيحه
تبعت في هذه البلاد كلما ذكر السويسريون في مدح حديدى على جبل صمد المرتقى فاما
بتماكنا المعجب لانه لم يظهر في هذه البلاد احتجاج فقال على هذه الاستباحة الجسيمة لحرمة الآثار
(٢) فالابجيشيان غازب مثلاً تقول في امتاحية عددها الذى صدر في ٢٩ ديسمبر سنة
١٩٠٩ « مهما تكن براعة مهندسى الرى في حرقتهم الخاصة فهم ليسوا من زراعيين وذلك لانهم
ينفذون أعمالهم دون أن يحسوا للشؤون الزراعية الحساب اللائق بها ونحن ذا كرونى على سبيل
التمثيل أمرا واحدا كثر الشكاوى المطلقة به . كثيراً ما يأمر موطمو الرى لحملهم الزراعة
تطهير الترع والمصارف في اللحظة التى يكون فيها اقبال الترع والمصارف — وذلك ضرورى
لشؤون التطهير — لا بد مؤرراً . المحصول اثرا سيئا جدا . فقد يقلل مهندس الرى بكل
سداحة ترعة في مارس ومصرقا في بوية فلا يكون من وراء ذلك سوى الحسارة المادحة للارض
المجاورة لهذا المصارف أو تلك الترع . » وفي وسمنا ان تخيل تلك الحال التى لم تملك معها صحبة
مخلصة للانجليز « كالابجيشيان غازب » أن ترفع عقيرتها بمثل هذه الشكاوى

حتى ان مصر التي كانت من اهرام العالم في الازمنة القديمة قد اصبحت
تعتمد في موادها الغذائية على الاقطار الاجنبية . ففي الفترة التي اشرنا
اليها منذ هنية ازدادت قيمة الوارد من الماشية واللحم والسماك والزبد
والجبن ونحوها من ٣١٤ر٠٠٠ جنيه الى ١ر١٦٢ر٠٠٠ جنيه كما ازدادت
قيمة الوارد من الحبوب والخضر والاغذية النشوية من ٥١٠ر٠٠٠ جنيه
الى ٣٠٠ر٧٨٥ر٠٠٠ جنيه وازداد الوارد من القمح ودقيق القمح والذرة من
٥٠ر٨٦٤ طن سنة ١٨٩٩ الى ٢٠٩ر٥٩٧ طن سنة ١٩٠٨ (١) فهذا يفيد
ان نمو مصر الزراعى الذى ساعد عليه اتساع نطاق الري واقتضته
الضرائب العالية قد اصبحت عبارة عن تعاضل زراعة القطن . وما شبه
مصر في تغديتها بالري لتستحيل كلها قطننا بأوز استراسبرج الذى يعلف
ويسمن ليستحيل كله كبدا . نعم ان خزانة المالية ومعامل لا نكشير قد
استفادت من ذلك فوائد جلية . اما ان الفلاح المصرى الذى يؤدى
نظير مواده الغذائية اثمانا هي « اعظم منها ... باوربا » (٢) قد استفاد
من زيادة القطن كما استفادت المالية ولا نكشير فذلك مالا يقال به على
الاطلاق .

والامر الثانى هو ان اعتماد اهل البلاد وماليتها على محصول واحد

(١) « تجارة مصر الاجنبية » سنة ١٨٨٤ - ١٩٠٣ - الجدول الثانى . تقرير عن
التجارة الخاصة والعامة في منطقة اسكندرية الق صلية سنة ١٩٠٨ رقم ٤٣٢٤ من السلسلة
السوية ص ٧ و ١٣

(٢) التقرير رقم ٤٣٢٤ السلسلة السوية ص ٨

شر اعترف اللورد كرومر نفسه في اواخر عهده بأنه مخيف جدا^(١) فما هي الا ان يمجز المحصول لانخفاض في النيل اوازمة تعثرى سوق القطن الدولية او حملة منكورة من حملات دودة القطن حتى تقع البلاد في البؤس والشقاء . وقد حدث سنة ١٩٠٤ ان اتلفت الدودة من محصول القطن ما قيمته مليونان من الجنيهات واقتقر لذلك عدد كبير من صغار الفلاحين وهلكوا هم واسرهم جوعا^(٢) وانتابت الفلاحين مثل هذه النائية في عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩^(٣) فقد قيل انهم خسروا في العامين المذكورين ٨ مليون جنيه^(٤) والى هذا كله قد اصبح من المسلم به ان محصول الفدان الواحد من القطن يتناقص شيئا فشيئا بشكل هو غاية في الاخافة والافزاع وان زراعة القطن برمتها مهددة بالتلاشي في زمن غير بعيد^(٥) . فمحصول الفدان من اراضي الدومين قد نقص فيما بين عامي ١٨٨٥ و ١٩٠٩ من ٢١ ره قنطار الى ٢٤ قنطار اى بنسبة ٥ في المائة وتحليل الارقام يرينا ان هذا النقص مطرد مستمر^(٦) . وقد اخذت عدة لجان رسمية وشبه

-
- (١) مصر رقم ١ « ١٩٠٦ » ص ٢١
 (٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٦ » ص ٢١
 (٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢٠ « ١٩١٠ » ص ١٨ وقد بلغ ما نقص من المحصول سنة ١٩٠٨ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ليبرا
 (٤) هذا رأى أعضاء الوفد المصرى الذين قابلوا السير ادوارد غراى في سنة ١٩٠٨
 انظر تقريرهم الاسكندرية سنة ١٩٠٩ ص ٣٣
 (٥) انظر مثلا ما لاحظته السير الدون غورست في مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢٠
 (٦) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٢

رسمية تفحص الموضوع (١). ولكن مما لا شك فيه ان من الاسباب الرئيسية في انحطاط تربة وادى النيل التي ما برحت حتى وقتنا هذا مضرب المثل في الخصب انما هو ارتفاع (٢) مستوى الماء الباطن لاعتساف القوم في مد نطاق الري دون ان يأتوا بما يقابل ذلك من طرق الصرف . فلارتفاع مناسب ترع الاحتباس الماء خلف القناطر العديدة العالية علوا لم يفكر في عواقبه اخذ الماء يتغلغل التربة الظاهرة وينغمز التربة الباطنة ويخنق جذور البنات ويمنع النبات من النمو الضروري له . وقد تنبأ بهذا المصير - بعض التنبؤ على الاقل - بعض المهندسين انفسهم امثال السير كولن سكوت مونكريف والسير وليام ويلكوكس (٣) . ولكن ولاية الامور كانوا اشدا فتانا بالمرى وتماقلا في السماح باى مبلغ اضافى من ان ينموا بطرق الصرف اية عناية فكان من وراء ذلك ما هو حاصل الآن . وقد دعت الحال في بعض الجهات الى استخدام السماد في مقاومة انحطاط الارض المستمر فعاد ذلك بنتائج مرضية ولكن من الواضح انه لا يمكن بهذه الطريقة ان تستأصل جرثومة الداء اضاف الى ذلك ان الاسمدة الكيماوية رغم كونها معفاة من الرسوم الكمركية

(١) وقد نظرت في الامر لجنة من الجمعية الزراعية الحديوية في عام ١٩٠٨ - ١٩٠٩ وفي الوقت الحاضر قد التت الحكومة لهذا الغرض لجنتين احدهما مكونة من نواب بهمهم محصول القطن والاخرى من خبراء علميين .

(٢) انظر المحاضرة المعجبة التي القاها المستر و . لورنس بولز في جمعية القاهرة العلمية بمستشفى قصر العيني في نوفمبر من السنة الماضية ونقلتها بنصها « الايجيشيان غازيت » في اعداد ٢ ديسمبر والايا . التي تلت سنة ١٩٠٩ « انظر مصر رقم ١ » ١٩١٠ ص ١٨

(٣) « محاضرة المستر بولز في « الايجيشيان غازيت » ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٩

جدة النفقات بالنسبة للفلاح . فقد يكلفه سماد القدان الواحد من ٢٠ شلنا الى ٢٥ شلنا ثم ان السماد الطبيعي نادر لان غلاء العلف يجعل اطعام الحيوانات امرا متعذرا (١)

فمن هذا نرى ان اتساع زراعة القطن الذى عاد بالربح الوفير على خزانة الحكومة لم يقم اى دليل على انه من اسباب سعادة الشعب المصرى . والى ذلك ينبغى ان نذكر ان الزراعة الاخرى الوحيدة ، التى هى زراعة الدخان قد قضى عليها عمدا كما رأينا من اجل الايرادات الكمركية في حين ان البقية الباقية من زراعة القصب التى كان لها شأن فيما مضى قد اصبحت بعيدة جدا عن متناول الفلاح الصغير (٢) وان كانت تعهدت ووسم نطاقها

ومما يزيد الموقف شناعة وقبعا ان البريطانيين في الثمانى والعشرين سنة التى حكموا فيها مصر لم يحققوا فى ايجاد ولو صناعة واحدة فحسب بل قتلوا بالفعل كل مامن شأنه ان يعود ببعض التقدم الصناعى . لقد علم القاريء ان الزراعة باكملها كانت قد توطدت دعائمها ونمت نموا عظيما قبل ان يظأ الانجليز ارض مصر حاكمين وان القطن وقصب السكر والقمح والدخان قد زرعت بنجاح عظيم في عهد النظام الوطنى وان كل ماعاد به نظام اللورد كرومر فى باب الزراعة هو ان وسع نطاق احدى

«١» مصر رقم ١ «١٩٠٩» ص ٢١ و ٢٢

«٢» فبين عامى ١٨٩٠ و ١٩٠٨ ولا نذهب قبل ذلك هبط صادر السكر من ٢٦٨ مليون كيلو قيمتها ٤٢٥ ر ٣٣٨ جنيه الى ٣٩ مليون كيلو قيمتها ١٠٦ ر ٥٠ جنيه

الزراعات المذكورة وقضى على أخرى وحط من شأن البقية الباقية حتى أصبحت لا تذكر . اما في باب الصناعة فعمل اللورد كرومر كان مجرد هدم وتخريب . نعم ان مملكة محتاجة الى الفحم تلقى بطبيعة الحال بعض المشقة في تنمية صناعاتها فاذا ما فرض على الفحم رسم مركبي قدره ٨ في المائة من قيمته كما كانت الحال في مصر حتى سنة ١٩٠٤ (٣) فان المشقة تكون اعظم (١)

ولكن على الرغم من هذه الاحوال التي لا تلائم الصناعة قد قامت في مصر صناعة غزل القطن زمنا ما وبشرت بمستقبل حسن لقرب المادة الخام وانخفاض اجور العمال . الا ان اللورد كرومر مراعاة لخواطرها لوردات القطن في لا نكشير قد فرض رسما قدره ٨ في المائة على جميع المصنوعات القطنية المصرية وبذلك اندثرت صناعة غزل القطن المصرية . هذا كل ما اتاه الحكم البريطاني في دائرة الصناعة . وقد يعتذرون عن هذه الفعلة الشنعاء بانه لما كان الوارد من المصنوعات القطنية تؤدي عنه ضريبة اراد في شكل رسم مركبي قدره ٨ في المائة فان المصنوعات القطنية الوطنية اذا لم يؤد عنها رسم داخلي يعادل الرسم الكمركي المذكور تكون محمية حماية شديدة وذلك بعكس ما تقتضيه مبادئ التجارة الحرة التي يؤمن بها اللورد كرومر هذا هو نفس التفسير الاساسي للتجارة الحرة المعمول به في بلاد الهند . غير

(١) ولا يزال الرسم الكمركي على الفحم يبلغ ٤ في المائة

ان المعروف عن هذا المبدأ المالى انه ليس لك ان ترفع اثمان البضائع
للمستهلك بان تمنع بالرسوم الكمركية استيراد نظائرها الاجنبية .
فاللورد كرومر اذن قد حرف ذلك وفسره بانه يتعين عليك ان تقتل
صناعتك حتى لا تمد المستهلك بمصنوعات ارخص من المصنوعات الواردة .
لقدفات اللورد كرومر ان يعم تطبيق هذا التأويل على كل شيء
فيفرض رسما على نفس القطن الخام كما فرض على الدخان من قبل .
ليس من الضروري ان تذهب في الموضوع الى ابعد من هذا
الحد فما قلناه كاف لان يوضح للقارىء ان نمو مصر الاقتصادي في ظل
الانجليز امر ظاهر البطلان وان نتائج اعمالهم في هذا الباب سلبية محضة
اللهم الا ما يتعلق منها بالشؤون المالية . فللمال ونعى بالمال مصالح حملة
السندات وسوق السندات قد ضحى بسعادة مصر الاقتصادية الحاضرة
والمستقبل . ووضع اساس خراب البلاد الذى ليس منه محيص .
ولكن مادام تمت مطعم في توسيع نطاق الارض الزراعية بمد طرق
الرى وما دامت التربة لم تستنفد بعد قوتها كلها وما دام المعروض من
القطن في العالم قليلا محدودا فسيبقى بريق النجاح الاقتصادي ساطعا
على وجه مصر وسيبقى الجمهور المخدوع بارقام الميزانية والصادرات
المتزايدة على اعتقاده الساذج بأن مصر ترتقى بسرعة عجيبة غير ان
الساعة التى ينتهى فيها امد ذلك كله ويقضى فيها على زراعة القطن

لاريب آتية . ولئن لم يشرع منذ الآن في تدارك اغلاط الماضي
والتكفير عن سيئاته فليعودن وادى النيل المشهور في التاريخ مرة
اخرى صحراء جرداء واذن يرى الانجليز انفسهم ان لافائدة من
استبقاء مصر تحت حكمهم فيجاولا عنها تاركين وراءهم خرابا يظل ابد
الدهر شاهدا على عهدهم الذى بذرت فيه بذور الاضمحلال وتعهدت
بكل دقة وعناية .

الفصل العشرون.

الآثار الادبية للإدارة البريطانية

بقى علينا في هذا الموجز التاريخي ان نلقى نظرة على تقدم مصر في عهد الاحتلال البريطاني من ناحية غير النواحي التي تكلمنا عليها من الساحتين الادبية والسياسية . ولما كان هذا الموضوع واسعا جدا لا يمكن ان يوفي حقه من البحث في فصل موجز فسنكتفي بالنظر في نقطتين او ثلاث من اهم نقطه .

ومما ييسر علينا عملنا هذا تيسيرا يذكر ان البريطانيين انفسهم قلما يدعون انهم ادخلوا على حياة الشعب المصري تحسينا ادبيا يستحق الذكر فبيدنا تراثهم يفصلون القول في النجاح المادي لادارتهم الطويلة اذا بك تراثهم لا يحاولون ان يظهروا بمظهر المصلحين الاخلاقيين غير محاولة يسيرة جدا . وفي حين تجدهم يطنبون في وصف النظم العالمية التي ادخلوها على ادارة البلاد وقضاها وتعليمها اذا بك تجدهم يمسون عن ان يذكروا بالدقة مبلغ تأثير هذه النظم في عقول المصريين وعاداتهم لاجرم انهم محسون كل الاحساس بعدم وجود اثر ما . ولقد تراثهم وهم حيارى في تعليل ذلك تعليلا ينفي عنهم معرفة الفشل يلقون التبعة على ما يتقوله المتقولون على جوهر الدين الاسلامي وطبيعته ثم على الجمود

الكائن في نفوس الشرقيين . (١) وهذا فذهب سهل جدا في تعليل
ظاهرة تلحق العار بالدول المسؤولة عن حكومة البلاد . ولكن من
سوء حظ الانجليز ان الشرق والاسلام قد اظهر حديثا من دلائل
الرمز الادبي . ما هدم هذه العقيدة وغادرها اثرا بعد عين .

لعل احسن مقياس « للتقدم » الادبي الذي بلغته مصر في الثمان
والعشرين سنة التي حكمها البريطانيون هو ان الجرائم ازدادت ازدياد
مطردا لاول لحظة جاء فيها اللورد كرومر الى مصر . لقد استطاع
المستركيف منذ ثلاثين سنة ان يقول في مجلس العموم غير خائف
معارضة انه في وسع اية سيدة من السيدات ان تجوب مصر دون
حراسة ودون ان يتعرض لها مصرى ادنى تعرض (٢) . اما في سنة
١٩٠٦ اى في اخر سنى حكم اللورد كرومر فقد وقعت ٣٢٠١ جريمة
منها ٤٧١ جريمة قتل و ٣٩٢ جريمة شروع في قتل ، ٤٩٧ سرقة باكره

(١) ان الصليبي ال ٣٥ ، ٣٦ من المجلد الثانى من كتاب « مصر الحديثة » للدين يصف
اسما اللورد كرومر عقل المصرى وادابهم ودياناتهم لا — طمع انسان صادق التعليم والتهدد
ان يقرأهما دون صحر وانعثرار . ولقد صاب المسير بيرلوى في كتابه الجديد (وفاة قسى)
عندما نقل الاحاديث الالمانية عن بعض كتب الحدث وهى كتب شرعية مقدسة عن المسلمين
(اطلب العلم فريضة على كل مسلم . طاب العلم اتصل عند الله من الصلاة والصيا والحج
والجهاد .. اطلبوا العلم ولو بالعمى . من سئل عن علم نكحته الحبه الله للحاء من دار . فصل
العالم على العائد كفصير لولة المدر على سائر الكواكب . ان تسلم العالم الذى لا يعلم الفرائص
والقرآن كمثل المدرس الذى ك رأس له)

(٢) بلاد ما اعظم امن على الامم والادبايا مطلقه كل الاطلاق .
بلاد ما يستطيع السيدات الاوريات ان يحسن بل يحسن ما بين الاسكندرية والشلال الثانى
امات كل الامن لا يحرسهن غير الاهاب — ولت شعري كم مما كنه مسيحيه يصدق عليها هذا
القول ؟ (المناقشات البرلمانية لهسارد المجلد ٢٣١ ، ١٨٧٦ ، ص ٦٣٦)

٥٢١٠ جريمة احراق متعمد ووقعت كذلك ٦٣٨٥٣ جنحة منها ١٦٥٧٩ قضية سرقة (١) فلا عجب اذا سلم اللورد كرومر نفسه « بان هذا الازدياد في الجرائم ... اشد ما في موقف مصر كله من وجوه الاقلاق » (٢). وقد تكلم بعد ذلك عن هذه الزيادة فوصفها بأنها ظاهرة « حديثة » وهو مجرد تقرير ، ففي سنة ١٨٨٨ ليس بعد انهي وكيله المستر بورتال الى اللورد سالسبري ان الجرائم ما برجت « اميل الى الزيادة منها الى النقصان » (٣) وفي سنة ١٨٨٤ وجه اللورد كرومر نفسه الى حكومة اصنبارة تقاريرات تسلمها من اعوانه وقد لفت فيها النظر الى الزيادة العظيمة في الجرائم (٤) وبلغ منه في سنة ١٨٨٥ ان انشأ لمحاربة الجرائم لجان الاشقياء وهي في الحقيقة محاكم عسكرية ظلت خمس سنين سلم اللورد كرومر في نهايتها بان البلاد لا تزال بعيدة عن ان تكون « هدأت » (٥) وقد اطردت زيادة الجرائم طول عهد الاحتلال البريطاني اطراد سير الساعة . وهي الآن ابرز وجوه الحياة المصرية .

ولقد حار اللورد كرومر في تحليل هذه الحال حيرة شديدة فنجدته في سنة ١٨٨٤ وهو يلعب النظر الى تلك الظاهرة في التقاريرات

(١) مصر رقم ١ (١٩٠٧) ص ٨٥ — ٨٦

(٢) المصدر نفسه ص ٨٥

(٣) مصر رقم ٢ (١٨٨٨) ص ٨٣

(٤) مصر رقم ١ (١٨٨٥)

(٥) كتاب الامارد كرومر السالف الذكر المجلد الثاني ص ٢٨٩

الاتفة الذكر يعزوها الى « الغاء » الكرباج وقد كتب بعض وكلائه يقول « لقد كان الالغاء التام للكرباج مشجعا على السطو المقرون بالقتل احيانا » وكتب اخر « لقد اعقبت الغاء الكرباج زيادة جسيمة في الجرائم » وكتب ثالث « لقد كان للالغاء العاجل للكرباج اثر سيء في سكان البلاد » . (١) والآن وقد عرفت من لسان اللورد كرومر نفسه ان ذلك الاصلاح الكبير قد ظل زمنا طويلا معلقا غير نافذ اى ان لجان الاشقياء كانت تستعمل الكرباج من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٩٠ كما تشاء فتارة تستعمله اداة عقاب وتارة اخرى تستعمله اداة تقرير - نقول الآن وقد عرفنا ذلك فانا لانقبل هذا التعليل ونعده من لغو الكلام . بيد انه ليس من شك في ان هذا التعليل قد نجح زمنا فيما اريد منه من تخدير اعصاب الجمهور بحجة ان زيادة الجرائم ليست الا ثمنا معجلا لاصلاح كبير هو الغاء الكرباج . ولكن درجت الايام وطال العهد باطراح الكرباج والجرائم ليست باقية فحسب بل آخذة في التعاضل والازدياد ثم توصل اللورد كرومر فجأة الى تعليل جديد لازدياد الجرائم تعليل هو خليك بأن يبعث في الانسان الدهشة والارتياح فقد كتب يقول « لقد اعتدنا ان نقرن ازدياد الجرائم في اوربا بازدياد الفقر اعتيادا انا مضطر معه الى الاعتراف بانى في السنوات القلائل الاخيرة قد ارتكبت بعض الشيء

(١) مصر ديم ! « ١٨٨٥ » ص ٣٧ ٣٨٦

عند ما اردت تحليل هذا الشذوذ البين الا وهو اقتران ازدياد محسوس في الجرائم بازدياد في الرخاء العام مطرد وعجيب جدا . ان الذين القوا دروس احصائيات الجرائم في اوربا وحدها سيرون ما نراه من ان رجوع اطراد الجرائم الى اطراد الرخاء تناقض بين « ومع ذلك فهو يصرح بان الحال هي ما يراه فيقول « ان كثيرين ممن كانوا الى عهد قريب مملقين اصبحوا وقد اثروا اثراء وسطا . فلما ذاقوا لذة النقي رغبوا في الاستكثار منها ، وفي رغبتهم هذه اصبحوا اكثر تعرضا لان يصطدموا بالآخرين يسعون سعيهم » هذا مذهب اجتماعي غاية في الغرابة . وقد ايده المستر ماشل الذي كان اذ ذلك . استشار الداخلية فقد كتب مذكرة في هذا الموضوع خاصة صرح فيها بان « الرخاء المعجيب الذي ادركه الفلاحون قد ادهف شهواتهم ومد عيونهم الى الكسب فكان من وراء ذلك التحاسد والتحاقد والتباغض . ويمكن أن نرجع جل ما يقع في مصر في زمننا هذا من الجرائم الى هذه الامور رأسا » (١) لم يكن في هذه النظرية الماهرة من عيب سوى انها بعثت الناس على ان يظنوا ان الخطأ باحدى المقدمات التي تقوم عليها فان قرئت الرخاء بالاجرام كان من غير شك تناقضا بينا والعقل العادي الذي لا يعرف السفسطة اميل الى اطراحها واعتقاد الدعوى الارجح وهي ان الرخاء الذي يزعمونه كاذب غير صحيح . ولا ندرى

افطن اللورد كرومر الى الخطر الذى تتضمنه عقيدته المذكورة أم لفته غيره اليه .. ومهما يكن من شيء فانه بعد ان ظل ينشر هذه العقيدة سنتين شعر بانه لا بد من اطراحها والبحث عن نظرية اخرى . وقد جاء هذه المرة بنظرية اسر لحاظه وخاطر جمهوره . فقد كتب فى تقريره الاخير يقول « كثيرا ما يكون ازدياد الفقر سببا فى ازدياد الجرائم . وان من له اقل الملم باحوال البلاد لا يرى ازدياد الجرائم الحديث (?) فى مصر راجعا الى الفقر ... ولكن (سبب ازدياد الجرائم) فيما اظن الى ان القانون لا يمت فى نفوس الاشراذ الرهبة الكافية » (١) هذا اقصى ما يمكن ان يذهب اليه عقل اللورد كرومر فليق القانون سبب ازدياد الجرائم - لذلك زد القانون شدة وارجع اذا اقتضت الحال المحاكم العسكرية تخفف الجرائم !!

ليس من الضرورى بعد الذى رآه اللورد كرومر بتجاربه ان نقند هذا التعليل البوليسى لازدياد الجرائم . ان ظاهرة ازدياد الجرائم فى مصر لترجع الى امور ابعد من اساليب تطبيق القانون - ترجع الى الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى سببه الحكم البريطانى فى الخمس والعشرين سنة التى قضاها فى مصر . لقد قضى دفعة واحدة على سلطة الوطنيين كلها واحل محلها سلطة اجانب لاعلم لهم بعادات المصريين وانهم ، اجانب لا يعرفون سوى اصدار الاوامر المشددة والعقوبات

الصارمة اذا ما اخل بهذه الاوامر . وان عهد الارهاب الذي ابتدأ سنة ١٨٨٥ كان وحده كافيا لايجاد فوضى قد لا يخفف وطأتها سنوات اصلاح عظيم ومع ذلك فبدلا من ان يعتمد الاحتلال الى الاصلاح ذاته فانه مضى يعنى بالمالية دون غيرها وترك الاصلاح الاجتماعى والادبى



اللورد دوفى

وزير خارجية انجلترا

لنظام البوليسى الذى الف حديثا وهو نظام يقضى بان يكون بين الاهلين والادارة التى الفوها من قديم - ادارة المديرين والعمد والمشايخ

موظفو بوليس انجليز لم تبرح اذهابهم بعد تقاليد البوليس السرى الانجليزى والبوليس الارلندى فكانت نتيجة ذلك ما هو واقع الان وان من العبث ان نرجو زوال هذه النتائج مع اطراد استعمال الطرق التى كانت سببا فيها (١)

ان الفشل فى تهذئة البلاد لشديد الصلة بالفشل فى تعليمها . والحق ان اهمال التعليم لمن اظهر وجوه حكم اللورد كرومر ومن مميزات ادارته كلها . لقد استفاد الانجليز كثيرا عند ما احتلوا البلاد مما زعموه من عدم استعداد المصريين للحكم الذاتى ووعد اللورد دوفرين باخلاص فى تقريره المشهور بان ترقية التعليم ستكون من اهم ما يحرص عليه الحكام الجدد حتى لا تكون صيحة « مصر للمصريين » صيحة جوفاء (٢) . ولكن ما اعظم الخلف بين القول والعمل فى كل معاملة الانجليز للمصريين ، وانه لا عظم فى دائرة التعليم منه فى اية دائرة اخرى لقد وصفنا فى الفصل الذى عقدناه لاممال اسماعيل باشا عناية هذا

(١) وقد سن فى بولية سنة ١٩٠٩ قانون ارهابى لمحاربة الجرائم (انظر الفصل الاخير من هذا الكتاب) ولا يفوتنا ان نذكر ان رأينا الذى ذكرناه فى المتن فى الاسباب الحقيقية للجرائم فى مصر يوافقنا عليه كل الموافقة المسترجعى كرى مدير المعارف بالسودان من حيث تطبيقه على السودان . فقد كتب مكاتب فى (التيمس) الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ مشيرا الى التقسيم الاثروبولوجى للسودان الذى عمله حديثا الدكتور (د . ج . هيجرت) « لقد اعترف المستر كرى ان كل محاولة لترقية السودانيين ينبغي ان تكون صادرة من معرفة تامة بالاحوال المحلية والنظم الاجتماعية والتشريع الوطنى وافكار اصر السكان المختلفة ومثلها العليا . ان تصور الاهلين لملاقة الفرد باخيه وسلطة رئيس الحكومة المحلية لتختلف اختلافا شديدا عن تصور الاوربيين . وقد يكون خرابا للبلاد ان تقا بمثل نظامها الاجتماعى او ان يضعف الاراء الثورية الموجودة او ان تنشر اراء ثورية جديدة » .

(٢) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٦

الوالى العظيمة بمسألة التعليم ورأينا انه حتى عند ما ارهقه الدائنون كان يستطيع ان ينفق على التعليم سنويا ٨٧ر٠٠٠ جنيه ٢٣ر٠٠٠ جنيه منها من خاصة ماله . والآن نقول انه بعد مضى خمس وعشرين سنة على عهد اسماعيل اى فى سنة ١٨٨٨ كانت ميزانية التعليم تبلغ ٧٠ر٠٠٠ جنيه فقط ! (١) والبحث عن هذا التفريط فى واجب هو من الزم واجبات الادارات المتحضرة لا يتطلب ضناء ، فاللورد كرومر يقول « ان الحاجة الى المال كانت اول عقبة فى طريق الترقى السريع » (٢) او فى طريق كل رقى كما ينبغي ان يقال . ان الاوربيين بمجرد ما اخذوا بزمام الحركة الادارية فى مصر قد ضحوا بكل شىء من اجل حملة السندات وقد مضى السادة البريطانيون على سنتهم هذه ، ففي سنة ١٨٧٧ والسنة التى تلتها خفضت نفقة التعليم الى ٢٩ر٠٠٠ جنيه وفى عهد المراقبة الثنائية بلغت ٧٠ر٠٠٠ جنيه فقط (٣) وقد بقيت كذلك دون تغيير مدة العقد الثانى كانه ثم ابتدأت تزداد بعد سنة ١٨٩٠ وبلغت سنة ١٩٠٦ بعد الحاح الرأى العام المصرى والبريطانى ٣٦٢ر٠٠٠ جنيه (٤) وهو مبلغ لا يستهان به اذا قورن بالـ ٨٧ر٠٠٠ جنيه التى ينفقها اسماعيل باشا على التعليم ولكن ينبغي الا ننسى انه قد درج على عهد اسماعيل باشا اكثر من ثلاثين

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » ص ٩

(٢) اللورد كرومر كتابه السابق الذكر المجلد الثانى ص ٥٢٨

(٣) اللورد كرومر المصدر نفسه ٥٢٧

(٤) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٣٤

سنة تضاعف فيها السكان اوزادوا على الضعف وزاد الايراد نحو ٥٠ في
المائة واصبح للحكومة في سنة ١٩٠٦ بدل الديون الفادحة احتياطي
يقرب مجموعه من ١٦ مليون جنيه . وبعد فأى تقدم نالته ميزانية
التعليم الانجليزية في هذه الثلاثين السنة ؟ ان مبلغ ٣٦٢٠٠٠٠ جنيه



لورد سالسبرى

رئيس الوزارة البريطانية

لايكاد يبلغ في الحقيقة ٣ في المائة من مصروفات سنة ١٩٠٦ في حين ان
انجلترا تنفق على التعليم اكثر من ٧ في المائة من ميزانيتها عدا الضرائب
المحلية الخاصة بالتعليم . ثم انه في الخمس والعشرين السنة الاولى من سني
الاحتلال قد بلغ مجموع الايرادات التي حصلتها الحكومة المصرية ٢٥٨

مليون جنيه انفق منها على التعليم ٢٠٠٠ ر ٨٠٠ جنيه فقط اى نحو ١ فى المائة (١) وفى سنة ١٩٠٦ لم تزد ميزانية التعليم على ٥٠٠ ر ٠٠٠ جنيه انفقت على ١٠٥٠ مدرسة وكلية اميرية بها ٨٤٩ مدرسا واكثر من ١١٠٠ تلميذ ثم على ١٤٤ كتابا اميريا بها ٤١٢ مدرسا و ١٣٣٦٥ تلميذ وأخذ منها علاوة على نفقات هذه المدارس والكليات والكتائب معونات ٣٥٨٢ كتابا بها ٦٣٥٨ مدرسا و ٦٥١٥٤٢ تلميذا (٢) . ووجود الصنف الاخير من المدارس الذي يأخذ من الحكومة مجرد معونات دليل على أن ميزانية التعليم العام ليست فيها الكفاية . وعلى فرض ان هذه المدارس كلها ينفق عليها من اموال الحكومة فان مجموع الاطفال الذين يتلقون التعليم الابتدائى لا يزيد عن ١٦٥٠٠٠ طفل فى امة يزيد عدد سكانها على ١٢ مليون نسمة لقد كتب القنصل البريطانى بالاسكندرية سنة ١٨٨٣ دند ما وصف ما يبذله والى مصر فى التعليم من المجهودات فقال : لا يزال التعليم فى مصر متأخرا قاصرا ، فعدد تلاميذ المدارس الابتدائية ٩٠٠٠٠ تلميذ اى ١٧ فى المائة من سكان القطر الذين يبلغون ٢٥٠٠ ر ٢٥٠٠ نسمة وهى نسبة اقل من النسبة فى اى مملكة اوربية عدا روسيا (٣) فماذا نقول عن التعليم وعن مجهودات حكام مصر الحاضرين اذا كان عدد تلاميذ

(١) انظر خطبة على ملك فهمى كامل اخى المرحوم مصطفى باشا كامل رئيس الحزب الوطنى بالاسكندرية فى ١٤ يوليه سنة ١٩٠٨

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٤٠ وما يليها

(٣) « التقريرات القنصلية ١٠٠٩ » ١٨٧٤ ص ٧٢٩

المدارس الابتدائية عبارة عن ١٦ في الالف وذلك بعد مضي ثلاثين سنة شهدت تقدما ماليا رائعا وفي زمن تحسنت فيه حال التعليم في سائر البلدان الاخرى تحسنا باهرا عجيبا (١) والحق ان سكان مصر الذين يزيدون عن ١١ مليون نسمة ليس فيهم



عراي باشا في سجنه

يستطيع القراءة والكتابة غير ٦٠٠.٠٠٠ نسمة يزيدون قليلا. اي ان الذين يستطيعون القراءة والكتابة في كل الف نسمة (٢) عدا الاجانب عبارة عن ٥٥ ذكرا و ٣ اناث وهي نسبة لا يسوغها اي برهان ولا اية حجة ولا سيما اذا لاحظنا القناطير المقطرة من الذهب التي كانت

«١» قال اللورد كرومر في عرض خطبة له القاها ببادي الثمانين في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ « ان جمهور المصريين لا يزال غارقا في بحار الجهل المطبق وستظل الحال كذلك حتى ينشأ جيل جديد » يالها من شهادة جميلة تثبت مزايا الاحتلال البريطاني
«٢» مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٨

تصب صبا على السودان والسكك الحديدية والجسور واشباهها من الامور التي « تعود بالرجح ». انه في عهد النظام القديم (المهجى) لم يكن يخلو مركز من مدرسة ابتدائية ، ولا عاصمة مديرية من مدرسة ثانوية وكان الى هذه المدارس الابتدائية والثانوية ست مدارس عالية فضلا عن اربع مدارس حربية فانحط اكثر المدارس الابتدائية الى مستوى الكتاتيب واغلقت المدارس الثانوية غير ثلاث ولم تنشأ مدرسة عالية واحدة حتى زمنا هذا (١)

نقرأ في اخر تقرير كتبه السير الدون غورست ما يأتى (٢) « ان الاحداث الذين يحضرون (بالمدارس الابتدائية) يلقون ٧٩٤١ حدثا بنقص ٢٨٣ حدثا عن السنة الماضية ... وقد رفض ٨ طالبا بالقاهرة لعدم وجود محال لهم » « ان عدد الطابة (بالمدارس الثانوية) ينمو بسرعة عظيمة ... وقد اصبح من المستحيل ان تزداد الفصول بنسبة هذه السرعة . وقد زاد اتساع بعض الفصول عن الحد المعقول ولاقلال هذه المتاعب قد حدد عدد المستجدين » « ان مدرسة المعلمين الناصرية قاصرة على الشيوخ وبها تسعة فصول يشغلها ٢٧٥ طلاب مقابل عشرة فصول كانت في سنة ١٩٠٨ يشغلها ٣٠٣ طالب . وقد نقص طلبة المدرسة حتى لا يتخرج من المدرسين غير العدد المطلوب » فحيثما التفتنا وجدنا

(١) حلة محمد فريد بك « مجموعة اوراق تليت باريس وحات اخري » ١٩١٠ ص ١٦-١٧
(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٤٢ وما يليها

النقص والتعديد لمجرد عدم وجود المحال كل ذلك وسط سوق قائمة من المباني والاعمال الهندسية .

على ان التفتت بالتعليم ليس قاصرا على كمية المدارس وعددها فحسب فقد انقلبت المدارس محض معامل تخرج موظفي الحكومة واصبحت الى حد بعيد اداة « نجليزة » المصريين ثم انه ليس في البلاد



طلبة باشا في سجنه

باسرها غير مت مدارس عالية اشهر ما يدرس بها علم الحقوق والهندسة ومع ذلك فبرنامجهما في الحقيقة برنامج المدارس الثانوية اي فيه الكفاية لمجرد اخراج من يشغلون الوظائف الثانوية والسبب في ذلك ان المرتبات الضئيلة التي ينقدها اهل الوظائف الصغرى تحول دون استخدام الاوربيين في هذه الوظائف ولذلك اصبح من الضروري بقاء المدارس

العالية القديمة حتى يؤخذ العدد المطلوب للوظائف المذكورة من
بناء البلاد .

قد لبثت فكرة انشاء جامعة مصرية زمنا طويلا وهى موضع
السخرية والاستخفاف فلما روج الوطنيون الفكرة وشرعوا يجمعون
المال لينشئوا به جامعة على حسابهم صرح اللورد كرومر مع اظهار
شئ من العطف النافه على المشروع بان لا بد من الانتظار قليلا حتى
يتحقق المشروع وكانت نصيحته لاصحاب الحركة ان يبدأوا بدراسة
تاريخ الجامعات فى الاقطار الاخرى وانه يجدر بهم ان يجتهدوا فى تعليم
المصريين عامة تعليما يؤدى بهم الى ادراك الاغراض الحققة التى جعلوها
نصب عيونهم . (١) . على ان الحركة كانت اقوى حتى من اللورد
كرومر وما هو الا عام حتى رأى خلفه بحق انه ان كان ولا بد فلتكن
الجامعة تحت سلطة الحكومة دون سلطة الوطنيين وعلى ذلك وافق
على منح المال الضرورى للمشروع وافتتحت الجامعة من غير عناء كبير
فى اواخر سنة ١٩٠٨ وعلى الرغم من وجود هذه الجامعة فان الشباب
المصرى لا يزال يهرع الى الاقطار الاجنبية (٢) خصوصا فرنسا
وسويسرا شأنهم فى البضع والعشرين السنة الاخيرة لانه من المشكوك
فيه ان تستمر الحكومة على اهتمامها الجدى بالجامعة وان تسيروا وفق

(١) مصر رقم ١ «١٩٠٧» ص ٩٥

(٢) يقدر عدد الشبان المصريين الذين يتلقون التعليم العالى بالخارج بما لا يقل عن ٦٠٠
شاب منهم ٣٠٠ يدرسون بفرنسا (مجلة شمس بك فريد ص ٢١)

امانى الامة ولان الطريقة التى انحطت بها مدرسة الحقوق الخديوية التى لبثت زمنا ما معهدا نفيسا يشرف عليه مشترعون فرنسيون بارعون الى مستوى مدرسة ثانوية معتادة لنذير سوء بما عساه ان يصيب الجامعة ايضا . وعلى ذكر مدرسة الحقوق نقول لقد اقبل المسيو لامبير الناظر السابق لهذه المدرسة من منصبه بغلظة وبظاظة واحل محله انجليزى كان قد حصل وقتئذ فقط على درجته العلمية . وفى حين ان الحكومة الفرنسية قد اسندت فى الحال الى المسيو لامبير منصب استاذ للقانون كان خاليا بجامعة ليون فان مدرسة الحقوق الخديوية قد عهد بها الى رجل لا يدرى شيئا عن القانون المعمول به فى مصر (١) هذا ولغة التعليم المقررة فى هذه المدرسة وغيرها من المدارس العالية ليست العربية ولكن الانجليزية ثم الفرنسية الى حد ما وهم يحبون عن ذلك التفضيل بان اللغة العربية ليست لغة علمية وبانه لا يوجد بها كتب مدرسية وافية بالغرض وانه

(١) وقد نشر المسيو لامبير المسكاة با كماها فى حرمة الطان . ومع ذلك كانت الحادثة موضوع عدة أسئلة طرحت فى البرلمان . وكان من اشهر المرائم التى ارتكبها مسيو لامبير ان وقع على عريضة بطالب فيه اطلاق مسجونى دنشواى . أما المستر هل فقد حله اول الامر المستر دلوب من كندا ليدرس الخارج كما فعل فى المدرسة الخديوية ثم نصب فيها بعد استاذاً للقانون الرومانى . ولكن المستر هل لم يكن وقتئذ حصل على درجته العلمية وكان لا بد له من أن يستمر فى دراسته بمدرسة الحقوق الفرنسية . ثم جاء الامتحان فيما بعد بباريس ولكن بعد ان رسب فى محاضراته الاولى . ولما كان الشئ بالشئ يذكر فاما نقول على ان هذه التنقلات « الاساتذة » الانجليز بمصر ليست فريدة فى بابها . فان رجلا يقال له المستر ينيج حاصل على شهادة فى الاداب قد عهد اليه المتر دلوب بتدريس الكيمياء . ثم نقل بعد ذلك الى مصلحة المباحة . وسيد اخر حاصل على دبلوم فى العلوم قد درس آداب اللغة الانجليزية ثم نقل أخيرا الى نظارة المالية . هذه الامثلة وغيرها يجدها القارىء فى عدد « الطان » الصادر فى ١٧ بوليه سنة ١٩٠٧ مكرونة فيما يتعلق بمسألة المسيو لامبير .

من الصعب الحصول على اساتذة يعرفون اللغة العربية (١) . هذا الطعن او ما يتعلق منه على الاقل بطبيعة اللغة والكتب المدرسية سخيـف للغاية امام ذلك التاريخ المجيد لتاريخ الحضارة والعلوم العربية في القرون الوسطى وبفضل دأب الوطنيين واصدقائهم في هذه البلاد يسمى الآن



البارون ده رنج
قنصل فرنسا العام في مصر
وأحد المتشيعين للحركة العربية

في اعادة جعل اللغة العربية في بعض المدارس لغة التعليم ولا يفوتنا ان

(١) جواب السير ادوارد غراي عن سؤال سئل بالبرلمان في ١١ فبراير سنة ١٩٠٧ وكان السائل هو المستر روبرتسن الذي أشار الى ان دروس الاشياء والجغرافيا تعام في المدارس الابتدائية بالانجليزية وان التاريخ والجغرافيا والحساب والجبر والعلوم الطبيعية تعام في المدارس الثانوية بالانجليزية والمرسية فقط وان التعليم في المدارس والمدارس الفنية العليا بالانجليزية وحدها

نذكر ان تاريخ المصريين والعرب لا يزال غير داخل في برنامج المدارس الثانوية بحجة انه غير ضرورى لامتحان ما يسمى الشهادة الثانوية وهي الشهادة الوحيدة التى تفتح لحاملها باب الحياة الحكومية فى الوظائف والتدريس .

اما التعليم الابتدائى فيكفى ان يقال عنه انه ليس اجباريا ولا مجانيا ولا زائدا زيادة كبيرة عن القراءة والكتابة والحساب (١) . فلما اخذ الوطنيون يسمعون فى انشاء الجامعة شرع اللورد كرومر فى حركة معارضة لحركتهم وترمى الى الاستكثار من الكتائب وذلك ليقف سيل التبرعات للجامعة . فلما تقلبت ذكرة الوطنيون تركت الكتائب تنعى من ينهاها حتى ليقال ان عددا كبيرا منها قد حوله العمدة الى اصطبلات ومخازن للتبن ونحو ذلك من حاجات القرى . ومن العجيب ان مصر وهي بلاد زراعية قبل كل شئ لا تدرس علوم الزراعة فى مدارسها ومدرسة الزراعة الحالية الوحيدة التى بها لاتسد حاجة البلاد الى درجة ان عددا كبيرا من الشبان المصريين الذين يريدون دخولها يردون كل ستة عن ابوابها وهم خائبون (٢) . وبعد فليس فى العالم حكومة قد صارت من الرقى بحيث تدرك ان المدرسة اشرف معاهد الامة واهمها

(١) لقد انشىء التعليم المجانى فى مدارس الاوقاف

(٢) من الغريب ان يمح طلبة مدرسة زراعة فى الوقت نفسه تشجيمهم على الدراسة باللغة الانجليزية حوائث بعضها ١٠ جنيه وبعضها ١٢ جنيه (سؤال سألته فى البرلمان المستر روبرتسن فى ١٥ اغسطس سنة ١٩٠٧)

ومع ذلك فليس في العالم قط تصور الحكومة فيه للمدرسة منحط
المخطاطة في مصر . فالمدرسة في مصر خادمة حقيرة مهينة لا تصلح لشيء
سوى القيام بشؤون مطبخ الاحتلال .

ليس من شك في ان من اكبر افات التعليم في مصر اسناد وظائف
التدريس الى الانجليز دون المصريين وقد يكون احدى المقطعات ان
فئة قليلة من الانجليز محتلة البلاد احتلالاً مؤقتاً بزعمهم يجتهد في ان
تفرض على امة عددها ١١ مليون لغتها وطريقة تفكيرها الاجنبية . ومع
ذلك فهذا هو عين ما كان اللورد كرومر يسعى اليه فيما مضى . نعم ان
هذه الفكرة قد تكون حلماً من الاحلام وهي في الواقع حلم من
الاحلام ولكن مجرد سنوحها بالذهن أقوى دليل على الروح الذي
شرع به عميد الاحتلال يحقق صيحة « مصر للمصريين » ومع انه لم
يكن بيد الانجليز تفويض كالذي كان بيد النمسا في البوسنة والهرسك
فانهم جدوا في تحويل مصر خلسة واختلالاً على ما يظهر الى مستعمرة
بريطانية ولهذا الغرض اتخذوا المدارس وسيلة لنشر لغتهم وطرق
تفكيرهم . وأول من شرع في هذه السياسة سياسة (النجزة) هو المستر
دنلوب الذي كان وقتئذ مفتشاً للمدارس والذي هو اليوم مستشار
نظارة المعارف شرع فيها سنة ١٨٩١ بأن ابتداءً في عقد امتحانات
مسابقة في اللغة الانجليزية يعطى الناجح فيها جائزة ما . وقد كتب
المستر برتال وقتئذ يقول « اخبرني المستر دنلوب ان الاحداث كلها

ستحت لهم الفرصة اظهروا رغبة شديدة في تعلم اللغة الانجليزية وانهم
يظهرون ايضا استعدادا عجيبا لتعلمها . والمأمول بناء على ذلك انه
بزيادة عدد المدرسين الانجليز بالمدارس الابتدائية والتي فوقها ستتاح
للجيل المصرى الناشئ فرص اضافية تمكنهم من ان يألّفوا اللغة
الانجليزية « (١) . قد يكون الحرص على الانتفاع باستعداد المصريين



اللورد ليونز

سفير انجلترا في باريس

اللغوى الذى استكشف حديثا مما يقتبط به جد الاغتياب لو قصد الى
الانتفاع به فى اللغة العربية او اية لغة اخرى غير الانجليزية . اما الامر
ما علمنا فليس ما يقال من استعداد الناشئة المصرية لتعلم اللغة الانجليزية
الا وسيلة لجلب معلمين من الانجليز يعلمون بلغتهم ويرغمون بذلك كل

(١) مصر رقم ٢ (١٨٩٠) ص ١٦٣

من يريد التعلم والحياة الحكومية على تعلمها . هذا في حين ان اولى الامر والنهي انفسهم لم ينوا بدراسة لغة البلاد - فاللورد كرومر نفسه لم يعرف قط كلمة عربية واحدة - بل كان همهم ان يلزموا الشعب المغلوب على امره دراسة لغتهم ولم يبالوا بالاذى الذى يلحق طلب العلم من وراء هذه الطريقة المنجزة ولقد انشروا صدورهم عنا ما رأوا انه في عشر سنين من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٨٩٨ قد ازداد عدد تلاميذ المدارس الاميرية الذين يدرسون اللغة الانجليزية من ١٠٦٣ تلميذ الى ٣٨٥٩ تلميذا اي من ٢٦ فى المائة الى ٦٧ فى المائة من المجموع السكى للتلاميذ في حين ان عدد الذين يدرسون الفرنسية وهى اللغة المأثورة للطبقات المتعلمة قد نزل من ٢٦٦٤ تلميذ الى ١٨٨١ تلميذ اي من ٧٤ فى المائة الى ٣٣ فى المائة من المجموع السكى (١) . ومع ذلك فلا ندرى لعل الشباب المصري المتعلم وقد ارغم على التعلم باللغة الانجليزية قد تعلم في الوقت نفسه ان يحقت الانجليزية ولغة الانجليز (٢) .

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٩٩ » ص ١٢

(٢) هذا ما كتبه المسيو جان رودز الكاتب الصحفى المعروف في الطان في عدد ٣١ مارس سنة ١٩١٠ بعد زيارة طويلة للشرق ومصر قال « ان عجز اجلترا (عن فرض مديتها على مصر) يظهر جلدا في اللغة بوجه خاص . فبعد ان مضى على الاحتلال ثلاثون سنة لم تنجح اجلترا بالرغم مما في يدها من وسائل الضغط الشديد من تعلم اميري ودبلومات مدارس عالية ومسابح حكومية ان تدرس مصر لغتها وحضارتها . اما اللغة الفرنسية فاما لم تفقد مكانها كما كنا نخشى من تزايد نفوذ امة اخرى . بل انها فضلا عن ذلك قد تقدمت وذلك التقدير لا يرجع الى مجرد ما كان في الماضي من تضامن طويل الامل بين الامين الفرنسية والمصريه وال تزايد اهمية مصالحها وليكن يرجع فوق ذلك الى الميل الماثي من الاجذاب الحق لشعوب البحر الابيض المتوسط نحو مدينتنا واوغنام حياتنا . وقد يلحظ الانسان في ذلك الى حد ما

حسبنا ماقلناه عن التعليم انك قلما تجد في قطر من الاقطار او على الاقل في الطبقات الميسورة الحال في اى قطر من الاقطار ظمًا الى ورود حياض العلم كالذي تجده في مصر . ومع ذلك لاتجد حكومة ماقد سعت الى اطفاء ذلك الظمًا سعيًا اضعف من سعى الحكومة المصرية . ان المصريين يسألون خبزًا فلم يعطهم الحكام البريطانيون ولو حجارة ولكن اعطوهم سما زعافا .

ولا يختلف سعى القوم في تربية الامة الاستقلالية بوجه خاص عن سعيهم في تربيتها بوجه عام . انا لندكر توكيدات اللورد دوفرين الجدية التي ترمي الى ان الانجليز يريدون ان يكونوا للمصريين « احسن الاصدقاء والنصحاء » دون ان يفرضوا عليهم اراءهم او يجعلوهم تحت « وصاية تستثير حفاظهم » آذنين - نستغفر الله بل « راغبين ان يحيا المصريون حياتهم التي القوها وان يديروا حكومتهم » (١) . فكان تنفيذ هذه المبادئ الجميلة ان جد القوم في الجرى على سياسة اسناد المناصب المصرية الخطيرة الى الاجانب - الى الانجليز على الاخص بطبيعة الحال - وهي السياسة التي ابتدأت كما رأينا عند ما وضعت الرقابة الاولى على المالية المصرية . وكان اهم ما ترمى اليه

اثر الروح المادية لكل ما هو بريطاني والى لانزال تسلك الى اظهار نفسها سبلا حية . ومهما يكن الامر فان حال اللغة الفرنسية حال لا يمكن معها لاي موظف انجليزى في اى مصلحة من المصالح مع جواز استثناء مصلحة السكة الحديدية ان يقوم بشؤون وظيفته على وجهها اذا لم يكن ملما بلغتها .

(١) انظر الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب ص ٣٦٩

قبل الاحتلال ايطاليا الاقرباء والاصدقاء مهاد الراحة على حساب الحكومة المصرية فلما جاء عهد اللورد كرومر انضم الى هذا الغرض غرض آخر هو حرمان الشعب المصرى من ان يكون له حظ في ادارة البلاد وجعل هذه الادارة جهد المستطاع ادارة بريطانية فمن سنة



المسيو تريكو

قنصل فرنسا العام في مصر

واحد مؤيدى الحركة العربية

١٨٩٦ الى سنة ١٩٠٦ ازداد عدد الموظفين الملكيين في الحكومة المصرية من ٩١٣٤ موظف الى ١٣٢٧٩ موظف وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الاجانب من ٦٩٠ موظف الى ١٢٥٢ موظف اى الى نحو الضعف في حين ان عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤

موظف الى ١٢٢٠٧ موظف اى زيادة نحو ٥٠ فى المائة فقط . وكان فى سنة ١٨٩٦ من بين الموظفين الاجانب ٢٨٩ موظف بريطانى فقط فاصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظف (١) فى سنة ١٩٠٦ ومما يزيد فى قبح هذا الظلم فى التوزيع العددي للموظفين المصريين والاجانب ان احقر الوظائف من نصيب جمهور المصريين وان جل المناصب السنية من نصيب الاجانب فال ١٣٠٠٠ موظف مصرى يشملون سعاة البريد وعمال السكك الحديدية والتلغراف ونحو ذلك فى حين ان المناصب الادارية ذات المسؤولية مسندة الى الاروبيين وخاصة الانجليز ولنضرب لك مثلا مصلحة السكة الحديدية . (٢) فى هذه المصلحة ٣٦ مراقبا يتقاضى الواحد منهم سنويا ٦٠٠ جنيه فاكثر . من هؤلاء ٣٢ اوريبا و ٤ مصريون ليس غير . وفيها ٩٣ مفتشا يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر ما بين ٢٦ جنيه و ٤٨ جنيه فى الشهر منهم ٧٤ اوريبا و ١٩ مصرى . وفيها ٢٧٦ مساعد مفتش يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهرين ١٦ جنيه و ٢٥ جنيه منهم ١٤٧ اوربى و ١٢٩ مصرى . وفيها ٥٤٢٨ عامل سكة حديدية يتقاضى كل منهم فى الشهر اقل من ١٦ جنيه منهم ٥٢٣٠ مصرى وليس اكثر من ١٩٨ اجنبى . وقس على ذلك سائر المصالح . فاجل المناصب للاجانب واحقرها للمصريين وما كان وسطا تراعى فى اسناده مسؤوليته

«١» مصر رقم ٢ «١٩٠٧» ص ٣٦

(٢) مصر رقم ١ «١٩٠٧» ص ٤٠

ومرتبه فكما عظمت المسؤولية والمرتب كان المنصب للاجنبي وكما قلت المسؤولية والمرتب كان المنصب للمصرى .
[١٢٠] لاحاجة لان نبسط القول فى مقدار التمرين الادارى الذى عادت به على العقل المصرى هذه السنة المتبعة فى اسناد مناصب الحكومة . ان المصريين ما برحوا يرفعون عقيرتهم بان البريطانيين انما قدموا بلادهم ليعلموهم كيف يحكمون انفسهم بانفسهم ومع ذلك فان عميدهم لا يدخرو سعا فى حرمان المصريين من الاعمال الادارية .



اللورد غوشن

صاحب بنك فريهانج وغوشن

والحق ان المصريين من حيث توزيع مناصب الحكومة يعاملون كما يعاملون فى التعليم محرمون المناصب الخطيرة ويؤخذون بتنفيذ اوامر سادتهم الاجاب نظير مراتب زهيدة ينقدونها . ولقد ذكر اللورد كرومر نفسه مرة ان الوظائف الصغيرة والمرتبات الطفيفة التى هى من نصيب الموظفين تؤدى حتما الى الارتشاء وان الرجل لا يستطيع فى مصر ان يعيش بمرتب شهري قدره ستة جنيهات او سبعة وان من

المحقق في هذه الحال ان يختلس او يرتشى . وسلم اللورد كرومر في سنة ١٩٠٢ ليس قبل بانه « لا يزال يوجد عدد كبير من الرشى الصغيرة لاسيما في المديریات » (١) وان مقاله في سنة ١٨٩١ لا يزال صحيحا حتى يومنا هذا قال . « انتى اشك في هل ينتقد بعض صغار الموظفين حتى وقتنا هذا ما يصددهم عن تكثير دخلهم بطرق غير مشروعة » (٢) ضع ايها القارئ كلمة « كل » محل كلمة « بعض » واذكر ان جل صغار الموظفين مصريون تعرف مقدار الذلة التى صار اليها المصريون في عقر بلادهم

ويقابل طائفة الموظفين المصريين طائفة للموظفين الانجليز المنرئسين الذين يعلمون انهم قوام الحياة المصرية لقدرجا اللورد كرومر في تقريره الاخير (٣) من الموظفين الانجليز الا تفتر عزائمهم بمجهود المصريين الذين لا يستطيعون ان يقدروا ولن يقدروا سعيهم في صالح البلاد وان لا تفت في اعضاءهم ما يورده عليهم بنو وطنهم الذين لا يقدرون اعمالهم من انتقادات وحجج باطلة بل عليهم ان يمضوا قدما في القيام بواجبهم المقدس واثقين من ضماثرهم بحسن الجزاء . لا ريب ان هؤلاء الموظفين الانجليز الذين يرجو منهم اللورد كرومر هذا الرجاء قد اسروا الضحك في انفسهم من هذه النصيحة الابوية وانهم لم يكونوا اقل تفكها بها منهم

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٣ » ص ٣٥
(٢) مصر رقم ٣ « ١٨٩١ » ص ٤ : ان هذا بما جاء في مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ » ص ٦٠
(٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ١٠١ - ١٠٢

بالاسف الذى اظهره اللورد كرومر فى نهاية رجائه لما لاحظته اخيرا فى
دوائر الموظفين الانجليز من تناقص بين فى العطف على المصريين -
كأن هذه الظاهرة لم تعهد قط فيما مضى !! تلك النصيحة وهذا الاسف
قد ردهما منذ ذلك الحين السير الدون غورست من غير ادنى تغيير
او تبديل (١) والواقع ان اللورد كرومر وخلفه الحاضر وموظفيهما لا
يضمرون للمصريين غير اشد ضروب الاحتقار فى حين انهم يعدون
انفسهم حكاما موقنين ابرارا ومتقذين اطهارا



درويش باشا
رئيس البعثة التركية

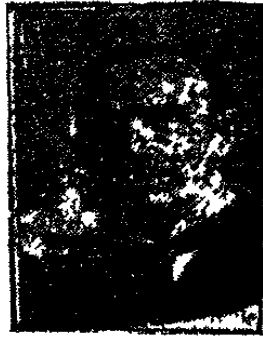
وان فى حادثة دنشواى الشهيرة لدليلا على الروح الغالب على
معاملة الحكام البريطانيين للمصريين . ولا بأس بان نعيد على القارئ
ذكر هذه الفاجعة . فى ١٣ يونية سنة ١٩٠٦ خرج خمسة من الضباط
الانجليز الى قرية دنشواى لصيد الحمام . كان الفلاحون فيما مضى

يعارضون في هذا الضرب من الصيد الا انه في هذه المرة قد نشأ عن نيران بتادق الضباط ان ثبت النار في جرن من الاجراف وجرح احدى فلاحات القرية فحمل جمع من اهل القرية على الضباط فدافع الضباط عن انفسهم بينادقهم فاصابوا اربعة فلاحين في ارجلهم . وكان سلاح الفلاحين المعصى ليس غير فاصابوا رأس ضابط وكسروا ذراع آخر . واخيرا ارسل اربعة الضباط اخام الكابتن بول الذى اصيب رأسه الى المعسكر الذى يقع على خمسة اميال من دنشواي ليرسل اليهم التجدة . ولكن الحر كان شديدا فاصابته ضربة الشمس فسقط ومات في مساء اليوم عينه . وقد حوكم القروديون امام محكمة مخصوصة متهمين بتهمة القتل والاعتداء فشئق اربعة منهم بمحضراخوانهم المتهمين واقربائهم وسائر اهل القرية الذين اكرهوا على شهود المنظر وحكم بالسجن المؤبد على اثنين احدهما القروى الذى جرحت امرأته وحكم على واحد بالسجن خمس عشرة سنة وعلى ستة بالسجن سبع سنين وعلى ثلاثة بالسجن سنة مع الاشغال الشاقة وعلى ستة اخرين بمجد كل منهم علنا خمسين جلدة (١) وهنا ينبغي ان نلاحظ ان اداة الاربعة الذين اعدموا قد حكم بها على الرغم مما قرره الدكتور نولان من ان جرح الكابتن بول قد نشأ من ضربات عنيفة بالة غليظة وان السبب المباشر للوفاة هو ضربة الشمس . ثم انه لشدة تهيج الراى العام في مصر وانجلترا قد اطلق سراح مسجونى دنشواي

(١) مصر رقم ٤٥٣ « ١٩٠٦ »

في اوائل سنة ١٩٠٨

ولقد بلغ من جراءة المستر فندلي الذي كان وقتئذ وكيل المعتبد والقنصل العام (١) ان قال عن المحاكمة في رسائله التي تصف الحادثة « انها روعى فيها الجد والتقيد الشديد بالقانون فلم يكن ادنى اثر للانزعاج او التشفى والانتقام » يقول هذا مع ان المحاكمة قد تولتها محكمة مخصوصة وان جميع الاجراءات لم تستغرق اكثر من ثلاثة ايام وانه لم يكن بين



اللورد موردلى

من زعماء الاحرار الذين دافعوا عن مصر

في البرلمان الانجليزى

وقوع الاعتداء وتنفيذ الاحكام غير اسبوعين وان المحكمة لم تتحاش ان تقول ان الضباط « كان بوسعهم ان يصيدوا المعتدين كما يصيدون الحمام » وان قرية دنشواى جردت من العمدية ووضعت تحت حكم شرطة ارسلت اليها من القاهرة !! ولقد علق اللورد كرومر على الحادثة والمحاكمة في المذكرة التي شفع بها رسالة المستر فندلي فقال « يمكن ان يقال بحق

(٤) فان اللورد كرومر كان قد سافر الى انجلترا بالاجازة

ان النظام القضائي (في مصر) قد يكون سابقا على افكار المصريين
ومستوي حضارتهم بنحو نصف قرن من الزمان »
وقد وقع منذ سنين كثيرة حادث يشبه هذه الحادثة تمام الشبه
وذلك ان ضابطين انجليزين كانا يصطادان قريبا من الاهرام بجوار
قرية كفره فاصابا عرضا طفلا صغيرا . فانتشبا بينهما على اثر ذلك
وبين ابى الطفل عراك انطلقت فيه بندقية احد الضابطين وقتلت
الفلاح التعس . فاحتشد الناس وهجموا على الضابطين ومع ان الضابطين
قد ارتكبا جريمة القتل فانهما لم يؤخذا بجريرتهما واحيل الذين هجموا
عليهما على محكمة مخصوصة فحكم على اثني عشر منهم بالجلد على مرأى من
بنى قريتهم وبالسجن مع الاشغال الشاقة ستة اشهر . ذلك مظهر للعمل
الانجليزى غريب يزيد في غرابته انه قبل ذلك بيومين كان طبيب ايطالى
يصطاد في حقل قمح بشبرا فهجم عليه الفلاحون ونازعوه بندقيته فانطلقت
البندقية فقتلت الطبيب ومع ذلك ففي هذه المرة (١) برئت ساحة الفلاحين .
غنى عن البيان ان العدل لم يراع في هذه القضايا الثلاث ، وان التعصب
للموظفين الانجليز والسيادة الانجليزية كان الغالب في قضيتى دنشواى
وكفره وانه كان يرمى الى ان يعاقب « الوطنى » الوقح عقابا يكون فيه
مزدجر له ولا مثاله .

فاذا اعتبرنا هذه الامور لم تكن الشكوى من « تناقص » عطف

(١) بلوشو : المصدر السابق الذكر ص ٢١٧ - ٢١٨

الجيل الحديث من الموظفين الانجليز على الشعب الذى يحكمونه الا
نهكاً مؤلماً . ان سادة مصر البريطانيين لم يخالج قلوبهم ادنى عطف على
المصريين وبدلاً من ان يعدوم للاستقلال قد سعوا سعياً حثيثاً وراء
اشد الطرق قضاء على كل مافيه من علم وكرامة ورغبة فى ان يكونوا
اصحاب الشأن فى بلادهم .



الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

« لاشك انه ليس لعدم تحديد الاحتلال البريطاني بمصر ما يمنعه من ان يصير امرا مؤبدا سوى حال لا يكون للحكومة الانجليزية سلطان عليها . ان من شأن الحكومة والجيوش البريطانية انهما متى دخلت بلدا اجنبيا تميل الى تقصص حكمه الذاتي . وان ما علمناه عن احدث ماجرى في مصر يدل ... على ان المصالح البريطانية تأخذ حذرها من كل شيء يشبه استقلال مهاد وطنى فى عمله »

(من خطبة للمستتر اودونل فى مجلس العموم فى سنة ١٨٨٣)

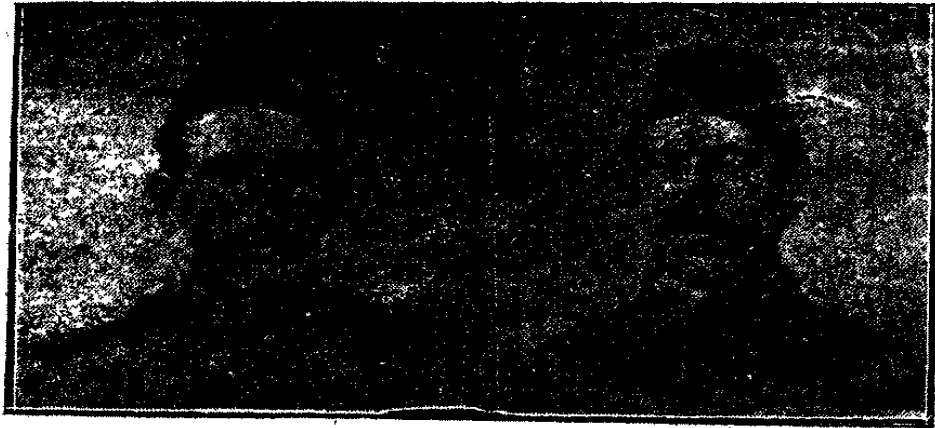
الفصل الحادي والعشرون

سياسة اللين الممزوج بالشدة

الآن قد بلغنا المرحلة الأخيرة من رحلتنا . لقد ابتدأنا من عام ١٨٧٥ اى من اول ظهور ما يسمى « المسألة المصرية » ثم تتبعنا سلسلة الحوادث الطويلة التى افضت الى احتلال البريطانيين مصر ثم استعرضنا الآثار التى عاد بها الاحتلال المذكور على مصر منذ ابتدائه فعلمنا ان ليست اسباب الحكم البريطانى لمصر ولا نتائجه تعطينا اى مسوغ لاعتداء انجلترا على مصر . والآن وقد درج على ذلك الحكم ثلاثون سنة فانا لانرى الانجليز في مصر اكثر من طفيليين فضوليين . غير ان المستر ادوارد ديسى قد قال عندما ابتدأت العلاقات الانجليزية المصرية (١) من مجادلة كلبية الصفة « اذا قدر لنا ان يتزعزع مركزنا في مصر لانا لانستطيع ان نورد امام محكمة دولية اى مسوغ قانونى لعملنا فعلى ان نكتب تاريخنا من جديد . اذا كنت تاجرا وكنت لاتريد الافلاس فلا تسر في عمالك على تعامل المسيحية الاولى . وان انجارتا لاتتجر فحسب الخ » وهو قول ان لم يعبر عن رأى الحكومة البريطانية المقرر فانه على الاقل يعبر عن عمالها المقرر من اول الامر حتى يومنا هذا . بيد ان القوم

(١) مستقبل مصر « مجلة القرن التاسع عشر » اغسطس سنة ١٨٧٧

في خلال السنوات الاولى من الاحتلال قد شعروا شعورا شديدا
بشدوة هذا الاحتلال وفساد منشأه واخذوا يعطرون الجمهور والدول
الكبرى تأكيدات مضمونها ان مقام الانجليز بمصر قصير الامد جدا
من ذلك انه في اثناء نشوب الحرب بين مصر وانجلترا قد صرح المستر
غلاستون مجيبا عن سؤال القى في البرلمان فقال « لقد سألتني السيد
الفاضل هل في نيتنا ان نحتل مصر احتلالا غير محدود ؟ وقد اذهب في
جوابه بعيدا فاقول انا مهما نأت من شيء فلا شك في اننا لن نأتى هذا



يوسف بك نجاتي

عثمان باشا رفقى

مدير الفيوم

وزير الحرية

الامر . انه مناقض لمبادئ حكومة جلالة الملكة وادائها مناقضة مطلقة
مناقض لمهودها التي اعطتها لاوروبا ويمكننى ان اقول انه مناقض لاراء
اوروبا نفسها « (١) . وبعد شهر من ذلك صرح اللورد غرانفيل للسفير

لا يطلالى الجنرال منبريا عند ما كان يحادثه فيما اشيع من ان الحكومة البريطانية تنوى بسط حمايتها على مصر فقال « يمكنك ان تنفي هذه الفكرة من ذهنك » (١). وفى شهر نوفمبر من السنة نفسها شبه المستر غلادستون وهو يجيب مرة اخرى على سؤال القى بالبرلمان احتلال مصر باحتلال الدول الاربع فرنسا فى عام ١٨١٥ واطي تأكيدات مضمونها ان الحكومة الانجليزية ستحدد مدة الاحتلال بشروط تنفق عليها هي والحكومة المصرية (٢) وفى يناير من عام ١٨٨٣ اعاد اللورد غرانفيل هذه التأكيدات فى رسالة بعث بها للدول العظمى وصرح بانه « اذا كان بمصر فى الوقت الحاضر قوة بريطانية تحافظ على السكينة العامة فان حكومة جلالة الملكة ترغب فى سحب هذه القوه بمجرد ما تسمح بذلك حال البلاد وبمجرد وضع الطرق التى تضمن المحافظة على سلطة الخديو » (٣) وفى عام ١٨٨٤ قال السير بيرنج مما كتبه الى رئيسه « ان حكومة جلالة الملكة - وذلك فى رأي اقصى مايكون من الحكمة - لاتريد ان تأخذ بزمام الحكم فى مصر لا بصفة دائمة على شكل ضم البلاد الى املاكها ولا بصفة مؤقتة على شكل بسط حمايتها عليها » (٤) وفى حوالى الوقت المذكور اخبر اللورد غرانفيل المسيو ودنجتون السفير الفرنسى بان « حكومة جلالة الملكة تريد ان يكون سحب الجنود فى

« ١ » مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٢

« ٢ » هيسارد « الاقشاش البرلاية » المجلد ٢٧٤ (١٨٨٢) ص ١٤٠٧ - ١٤٠٨

« ٣ » مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٣٥

« ٤ » مصر رقم ٢٣ « ١٨٨٤ » ص ٩

أوائل عام ١٨٨٨ بشرط ان ترى الدول اذ ذاك انه لا يخشى من ذلك العمل على السلم والنظام « (١) . وفي سنة ١٨٨٦ صرح اللورد سالسبرى « انه يخلق بانجلترا ان تبر بمعهودها المقدسة وتجلو عن الاراضي المصرية » (٢) . وانكر السفير البريطانى بباريس ما قيل من ان انجلترا تريد ان تجعل بقاءها بمصر مؤبدا واكد للحكومة الفرنسية بانه « لم يطرأ تغيير ما على سياسة هذه البلاد بالنسبة لمصر » (٣)

هذه التصريحات وتلك الوعود يمكن ان تضاعف الى ما لا نهاية له وان الاثر الذى يخرج به الانسان منها كلها هو ان الحكومة البريطانية نفسها لم تكن فى بداية الاحتلال على بينة من الامر هل يسمح لها بان تبقى بمصر الى ما شاء الله وهل بقاءها بمصر الى ما شاء الله يستحق ان يحرص عليه ؟ علي انه ينبغي الانسى انه فى تلك الايام كانت حال مصر المالية حرجة للغاية وربما كانت الحكومة البريطانية تفكر فى وجوب جلائها عن مصر ان لم يستطع اللورد كرومر ان يصلح تلك الحال ولو كان ذلك الجلاء عكس ما تريد . وبلغ من اللورد سالسبرى ان ارسل الى الاستانة فى صيف عام ١٨٨٥ السير هنرى درومند ولف العضو المشهور بالحزب الرابع الذى كان ينتقد فيما مضى السياسة الرسمية المتبعة فى مصر ارسله ليضع اتفاقا تنظم به المسألة المصرية .

(١) مصر رقم ٢٣ « ١٨٨٤ » ص ١٣

(٢) فى وليمة جيلدهال ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦

(٣) مصر رقم ٢ « ١٨٨٧ » ص ١١٠

وقد تم وضع هذا الاتفاق بعد ثلاثة اشهر من بلوغه الاستانة وكان مؤداه ان يرسل الى مصر مندوبان ساميان احدهما بريطاني والآخر تركي ليبحثا حال مصر من جميع وجوها ويضعا فيها تقريراً ثم تنظر الحكومتان في ابرام اتفاق منظم لمسألة جلاء الجنود البريطانية عن مصر في وقت ملائم « (١) وقد ظهر ان ذلك دليل حسن على رغبة الحكومة البريطانية في حفظ عهودها . ولكن الثمانية عشر شهرا التي اعقبت ذلك قد شهدت تحسنا عظيما في حال مصر المالية كما شهدت زوال ما كان يخشى من صياح مصر لمجرد العجز في ادارتها واستطاع اللورد كرومر في عام ١٨٨٦ ان يكتب فيما شهدته ادارة البلاد المالية من تقدم عظيم وبلغ من حذره ان اضاف الى ما كتب العبارة الآتية « ان العمل على ذلك قد ابتدئ فيه فقط وان استمراره موقوف على استبقاء مال الحكومة البريطانية من نفوذ عظيم يقوم الآن على وجود قوة بريطانية بمصر » ثم قال محذرا ان العجلة في الجلاء قد تعبط كل ما عمل حتى الآن « (٢) وكانت هذه الكلمة خفيفة على الاسماع للغاية ولذلك عازمت الحكومة البريطانية على العمل بها فعندما ان اوان عقد الاتفاق القاضي بالجلاء عن مصر اقترحت الحكومة البريطانية ان تسحب الجيش البريطاني من مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق . مشرطة لنفسها حق بقاء جنودها بمصر اذا ما طرأ خطر يهدد مصر

(١) مصر رقم ١ « ١٨٨٦ » ص ٣٧ — ٣٨

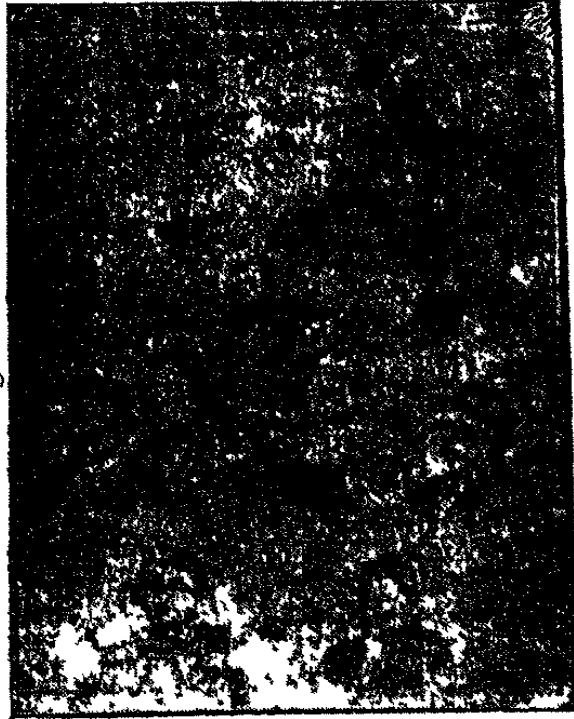
(٢) مصر رقم ١١ « ١٨٨٧ » ص ٧

من داخلها او خارجها وكان المقصود بالخطر الخارجى هو الاتقبل الاتفاق اية دولة من الدول وخصوصا فرنسا بطبيعة الحال . وفوق ذلك - وهذا سبب اقوى - قد اشترطت انه اذا ما حدث فى مصر اى اضطراب فى اى وقت بعد الجلاء او حدث اى اخلال بتعهدات مصر الدولية فللحكومتين التركية والبريطانية ان تعيدا احتلال البلاد بجنودهما فان ابت تركيا ذلك فللحكومة الانجليزية ان تحملها وحدها (١) هذا اغرب مايكون من شروط تشترط للجلاء عن بلاد سبق احتلالها بلا مسوغ قانونى . فهو يعنى كما لاحظ السلطان اذ ذاك انه من الممكن لاية مملكة ان تحتل بعض اقاليم الدولة العثمانية - كأن تحتل روسيا ارمينيا وفرنسا الشام - ثم تفاوض فى عقد اتفاق يقضى بالجلاء عنها ولكنه يعطيها حقا رسميا فى دخول هذه الاقاليم مرة اخرى . (٢) ولقد اثارت بطبيعة الحال هذه الفقرة من الاتفاق حنق فرنسا وجعلتها تصرح بانها ستجعل انجلترا شريكة فى ملك مصر وانها بدلا من ان تقضى على السيطرة البريطانية ستقر بكل بساطة هذه السيطرة الى ماشاء الله . وهذا ضرب خادع من ضروب الجلاء فان انجلترا بدلا من ان تظل مالكة البلاد بوجه غير شرعى ستصبح مالكتها الشرعية لان مقاومة ارادتها يمكن ان تفسر بانها خطر « داخلى » وبذلك تعود الى احتلال البلاد . ومع ان المانيا وحليفاتها كن جانحات الى النصيح بقبول الاتفاق

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٧)

(٢) مصر رقم ٧ « ١٨٨٧ » ورقم ٨ « ١٨٨٧ » ص ٥

الوزراء السابقون



من اليمين الى اليسار . الصف الأعلى . رياض باشا وزير الداخلية
شريف باشا رئيس الوزارة ووزير الداخلية
الصف الثاني . حيدر باشا وزير المالية . عمر باشا لطفى وزير
الحرية ومحافظ الاسكندرية الذي حدثت مذبحة الاسكندرية في عهده
فخرى باشا وزير الحقانية
الصف الثالث . نجران بك وكيل الخارجية . ذو الفقار باشا
كبير التشريفات . علي مبارك باشا وزير المعارف
الصف الرابع . عثمان بك مدير الشرطة . بورلى بك وكيل
الداخلية

فان فرنسا وروسيا نصحتا للسلطان بان يطلب تحديد مدة حق العودة الى الاحتلال بسنتين فقط فاذا لم يجب الى ذلك فلا يوقع على الاتفاق وقد بلغ من السفير الفرنسي ان اخبر السلطان انه اذا لم يوقع على الاتفاق فانه - اى السفير - يمكنه ان يعطيه باسم الحكومة الفرنسية تأكيذا رسميا صريحا يفيد ان جلالته تحمي وتمنع من كل ما قد ينجم عن عدم توقيع الاتفاق (١) ولا ندرى اعلق السلطان على هذه التأكيدات اهمية كبيرة ام لم يفعل ؟ ولكنه كان كأي انسان آخر عارفا بقيمتها . ومهما يكن من شيء فانه ابى ان ينزل لانجلترا عن شيء من سيادة مصر وبعد كثير من التلكؤ والتردد رفض توقيع الاتفاق .

ولا ندرى لعل الانجليز قد ساءم فشلهم في عقد اتفاق ينيلهم حقا طالما طمعوا فيه وان استتبع هذا الاتفاق جلاءهم المؤقت عن الديار المصرية . ومع ذلك فقد اصبح في وسعهم ان ينبذوا سابق تعهداتهم معلنين انه لولا عناد السلطان لانفذوها . وعلى ذلك يمكن اعتبار عام ١٨٨٧ عام تطور في موقف انجلترا اراء مسألة الجلاء . نعم انه من حين لا آخر كان القوم يكررون القول بان انجلترا ستضع في يوم ما حدا لمقامها بمصر . فالستر غلا وستون الذي كان شديد العطف على القوميات الصغرى ايام كان في جانب المعارضة قد صرح في عام ١٨٩٦ في رسالة بعث بها الى وطني مصري بان « زمن الجلاء قد حل

(١) كوشري « مركز مصر الدولي » ص ٢٢٥

فيما يعلم منذ سنوات مضت «^(١)» ولكن هذه التصريحات اخذت ثقل وتندر شيئا فشيئا على حين ان القاهرة اصبحت مصدرا لا قوى ضغط يرمى الى تأييد الاحتلال . فمن ذلك ان المستر (والآن السير) الدون غورست المستشار المالي قال في عام ١٨٩٠ في تقريره عن الاحتياطات المالية المزمع اتخاذها « لا بد لتنفيذ برنامج كهذا من شرط واحد ... هو ألا يعترى حال مصر السياسية تغيير اساسي ، وبعبارة اخرى يجب ان يظل جيش بريطاني محتلا البلاد وان يظل نفوذ الحكومة البريطانية القائم الى حد كبير على وجود جيش الاحتلال صاحب السيادة العليا »^(٢) وقد ظلت هذه النعمة من ذلك الحين نعمة اللورد كرومر واعوانه في تقاريرهم كلها تقريبا . ففي عام ١٨٩٥ نرى المستر فيلارز ستيوارت الذي كان يقول بتأييد الاحتلال والذي زار مصر مرة اخرى يخفف من وطأته ويصرح بأنه « قد يحتاج الى جيلين من الزمان في تثبيت دعائم الاصلاح الذي تم واعطائه صفة الدوام » لانه « لو تركت البلاد وشأنها الآن لانتكست سريعا وانبعثت الشكاوى القديمة

١ وكان الخطاب قد ارسله المستر غلادستون من بيارتر الى الشاب المصري مصطفى كامل وهو مؤرخ في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ وقد قال فيه المستر غلادستون « اي اعطى على ما افهم انه شعورك بصفة كوك مصر . ولكن لا حول لي ولا طول على الاطلاق ان رأي لا يزال على عهده لم يتغير وهو انه يجب علينا ان نترك مصر بعد ان ادبنا العمل الذي من احله ذهبنا اليها اداء معروا بالعجز والمنفعة لك البلاد وعلى ما اعلم ان زمن الحلاء قد حل بعد سنوات مضت » لاشك في ان ما استعادته مصر من امة والشرف عظيم !

(٢) مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ٢٠٠ مع من سرور اللورد سالسرى بحصوله على هذا التقرير اللطيف من رجال هم على مروح العمل ان طير برقية الى اللورد كرومر بحجبه فيها ان الرسالة وملاحقتها قد تعرض على البرلمان (مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ٢٣)

وعادت تصرفات الماضي السيئة ونسيت الدروس الجديدة وكانت النهاية شرا من البداية « (١) فليس عجيبا من الحكومة البريطانية وقد حذرنا هذا التحذير « رجال على مسرح العمل » ان تصمم على البقاء بمصر مدفوعة الى ذلك بانقى البواعث الخيرية واخلصها من الشوائب . على ان انفاذ ذلك التصميم لم يكن دائما سهلا عليها . فمن حين لا آخر كان بعض الدول الاجنبية وعلى الاخص فرنسا يذكرها بسابق وعودها تذكرها لطيفا ويسألها عن ميعاد الجلاء عن مصر احان ام لم يحن ؟ من ذلك انه عند ما كانت الحكومة البريطانية تسعى في عام ١٨٨٩ في تحويل الدين الممتاز قد ابى المسيو سبلر وزير خارجية فرنسا ان يوافق على التحويل المذكور اذا لم تعين انجلترا ميعاد جلائها عن مصر . وقد اجابت الحكومة البريطانية انها يسرها ان تجلو عن مصر لولا ان حال الامور في مصر مضطربة غير مستقرة فكان رد المسيو سبلر ان قال « اذا فكيف تقترحين تحويل الدين اذا كانت الحال المالية مضطربة غير مستقرة ؟ » (٢) ولكن من حسن حظ انجلترا ان المسيو سبلر سقط سريعا وان خلفه المسيو ريبو عدل عن الاعتراض ووافق على نقص فائدة الدين . ولم ينته امد الخلاف بين انجلترا وفرنسا الا في عام ١٩٠٤ اذ تعهدت فرنسا في الاتفاق الانجليزى الفرنسى المشهور الا تعرقل عمل بريطانيا العظمى في مصر

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٢

(٢) فلاى « المنافسات الفرنسية الانجليزية بمصر » ص ١٤٥ - ١٤٧

« بأن تطلب تحديد الاحتلال البريطاني او غير ذلك من الامور » وكان ذلك منها مقابل اطلاق يدها في مراكش واعلان الحكومة البريطانية انها « لاتنوي تغيير الحال السياسية في مصر » على ان ذلك الاتفاق لم يكن مقيدا للدول الاخرى في شىء ما ولكن لما لم تر هذه الدول داعيا الى اثاره المسألة المصرية فان انجلترا من ذلك الحين بقيت غير متعرض لها واصبح انجاز تصريحاتها كما قال اللورد ملز ذات مرة « تدل التجربة البشرية العادية بقطع النظر عما في عالم المثال والكمال على ان انجاز التصريحات التى تبذلها امة شائعة في دخول الحرب غير قابل لان ينتزع انتزاعا من نفس هذه الامة ساعة انتصارها » وظاهر ان « تعاليم المسيحية الاولى » غير قابلة كذلك للتطبيق في الوفاء بالمهود والمواثيق .

وكذلك وصلنا الى حال مصر في الوقت الحاضر وهى الحال التى يتبقى علينا ان نستعرضها استعراضا . قد تكون هذه الحالة بالدقة نفس الحال التى كانت وقت ابرام الاتفاق الانجليزى الفرنسى لولا ظهور عامل جديد غير وجه الامر كل التغيير واصبح المحور الذى تدور عليه الحوادث من لدن ذلك العمل السياسى وبوجه اخص من لدن ان بدل فى عام ١٩٠٧ من كان يشغل منصب المعتمد البريطانى وهو السير الدون فورست . هذا العامل الجديد هو الحركة الوطنية وبعبارة اصح هو انبعاث الحركة الوطنية القديمة التى مضى عليها ثلاثون عاما احدث مما

كانت لباسا واكثر اسباب قوة تصرفها كيف شئت .
قد يكون اكثر مافى السنوات الاخيرة من حكم اللورد كرومر
تسلية وتفكهة ان يحىء اللورد نظرا لطول امد الاحتلال وعدم وعزعه
بخرافة جديدة مؤداها ان المصريين اخذوا يتقنون « الفوائد » التى
جنوها من الاحتلال وانه بناء على ذلك لم تعد القوة اساس السيطرة
البريطانية فى مصر ولكن عاطفة ارتباط حقيقة بين المصريين والبريطانيين
ان القارىء ليدكر كيف كانت التقارير الرسمية والصحف عامة تجتهد
فى حمل الناس على الاعتقاد بان عرابى لا يمثل اهل البلاد وانه مجرد
عاص وخارج على مليكه الشرعى ففى عام ١٧٨٣ كتب المستر فيلرز عند
ما كان عضوا فى بعثة اللورد دو فرين تقرير امسها ليثبت فيه هذه القضية
فقال « انهم (المصريين) يصرحون بانهم ... يرون انه (عرابى) كان
منافقا ولا يوجد الآن اى عطف عليه . انهم يرجون اصلاحا على ايدى
الانجليز ومستعدون للترحيب بهم فى الصعيد والدلتا على حد سواء » (١)
فدعوى ان المصريين يحبون الانجليز ترجع بذلك الى اقدم ايام الاحتلال
وان كانت قد عدل عنها كما رأينا منذ هنية الى الاعتراف صراحة بان
نفوذ الانجليز موقوف على جيش الاحتلال (٢) . على ان هذه الخرافة
القديمة بمرور الزمن وعدم ظهور من يحمل الانجليز على الجلاء اخذت

(١) مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ١٨

(٢) وحق فى العام المتأخر عام ١٨٨٧ كان المستر برنال لا زال يشكو ويقول « ينبغي
الا يظن ان الملاح شاكر للادارة الحاضرة هذه الزيادة فى راحته ان الملاح بعد الاحتلال
الانجليزى كارتة وطنية » مصر رقم ٢ « ١٨٨٢ » ص ٨٣

تنبعث شيئاً فشيئاً بتمهد اللورد كرومر نفسه فقد كتب يقول في عام ١٨٩٢ وقد زال الخوف من انشاء لجنة مالية دولية « قلما تسمع اصوات جمهور أهل البلاد واراؤهم الحققة ومع ذلك فاني اعتقد انهم يقدرون الفوائد التي اصابوها في خلال السنوات الماضية وانهم قد لا يودون ان يروا اي تغيير عاجل في النظام الحاضر » (١) . وان الفطنة المعجبية التي مكنت اللورد كرومر من ان يلحظ ما هو قليل سماعه قد اخذت تنمو نموا مطردا في خلال السنوات التي اعقبت عام ١٨٩٢ حتى اصبحت في عام ١٩٠٤ على درجة عظيمة من النمو والتقدم . فقد كتب في هذا العام بأسلوبه المتواضع الذي يشبه ان يكون خاليا من التأثير يقول « ان الرابطة التي كانت فيما مضى تربط الحاكم بالحكوم في مصر كانت من جهة عبارة عن الاعتماد على قوة فائقة ساحقة ومن جهة اخرى عبارة عن الخوف الذي نشأ عن سوء استعمال هذه القوة . وان الغرض الاساسي الذي يجب ان نجعله نصب اعيننا هو بوجه اعم ان نستبدل رابطة اخرى مكان هذه الرابطة القديمة التي رثت في آخر الامر حتي احدثت ما كاد يكون في الواقع ثورة - لانه من الخطأ المحض ان نظن انفجار الحركة العرابية مجرد عصيان عسكري ليس اكثر . هذه الرابطة الجديدة يجب ان يكون بعضها عبارة عن رضا جمهور اهل البلد وبعض منها اخر عبارة عن النمو التدريجي للثقة بذايات الحكام وبعض ثالث عبارة عن ايجاد اعتقاد

بقوة الحكومة وان اختلفت هذه القوة في مظهرها عن القوى السابقة عليها ... اننى لا اتردد فى ان اقول ان ماحصل فى سبيل هذه الغاية فى العشرين السنة الماضية قد ادى الى الغاية المنشودة « (١) » .

ان وصف الرابطة « الوحيدة » التى كانت تراط الحاكم بالمحكوم فى الازمنة الغابرة بأنها قوة ساحقة وخوف هذه القوة الساحقة لغريب من رجل ظل سنوات عديدة يحكم بواسطة المحكمة العسكرية ثم اتى قبيل ارتحاله عن مصر فى قضية دنشواي يبرهان ساطع يثبت نزعته الارهابية وفوق ذلك فان الطريقة السهلة التى صرح بها فى جملة واحدة المهمة القديمة التى اتهم بها عرابى واتهم بها الحركة العرابية لطريقة عجيبة جدا . على ان اغرب مايكون بهذه الالفاظ من السخرية هو : انه فى اللحظة التى كان فيها اللورد كرومر يكتب فى التطور الذى طرأ على علاقة الحاكم بالمحكوم فى مصر كانت الحركة الوطنية اخذت تعلن عن نفسها جاعلة من اعلانها دليلا حيا على كذب هذه الخرافة الجديدة . لم تكن الحركة الوطنية ولها من ماضيا ذكريات ثورة ودستور ان تصير الى العدم المطلق لهزيمة لقيتها وان الاسباب التى ابتعثتها فى الماضى وهى سيطرة الاجانب على البلاد واستغلالهم لها - كانت لا بد مبعثتها بمجرد التغلب على ما كان من اثر لكارثة عام ١٨٨٢ ثم جاءت

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٤ » ص ٦ وفى ذلك الوقت كان اللورد كرومر يعتقد اعتقادا حديا بأنه محبوب من الشعب المصرى ويقال انه اقترح سرا على وزارة الحرية ان تسحب الحماية البريطانية من القاهرة .

انتصارات اليابان ومن بعدها فظائع مشانق دنشواى فظهرت ما كان
خلال الرماد من نيران الحركة الوطنية . ولقد كان من أبسط المصادقات
وايسرها ان يتصدى لرعاية الامة المصرية شاب عبقرى هو مصطفى
باشا كامل ويعبر عن امانيتها في خطب بليغة مؤثرة واعمال منطوية على
شجاعة عظيمة . على ان الحركة ولو بدونه كانت لامحالة متبلورة عاجلا
او آجلا وان كان الفضل في سرعة تبلورها راجع لاريب اليه .

وما هي الا سنتان حتى تألف حزب عظيم وقامت عدة صحف
واهتاجت البلاد من اقصاها الى اقصاها طالبة جلاء الانجليز والحصول
على دستور . فكان حدوث ذلك كله في سنتين فقط محيرا للالاباب .
ولشد ما اغتاض اللورد كرومر عند ما قدمت الجمعية العمومية قرارا بـعدة
مطالب كانت غاية في الجراءة وكان اهمها طلب دستور ومجلس نيابى
اجترأت « هذه الصورة الكاذبة للحكم النيابى » على ذلك في ٤ مارس
سنة ١٩٠٧ في جلستها التى تنعقد كل سنتين فكان حنق الحاكم الاكبر
عظيما . وانا لانزال نستطيع ان نطالع في تقريره الاخيرين ما صبه اذ
ذاك على رؤوس الوطنيين من الشتائم والسباب . فالوطنيون عنده جهلاء
مستأجرون واللات يحركها مهيجون لاذم لهم ولا يمثلون غير اقلية
شغبية وغير ذلك من هذا القبيل ولكن الاهتياج استمر على الرغم من
ذلك كله وتماظمت صفوف الحركة الوطنية وانضمت اليها الطبقة المتعلمة
كلها شيئا فشيئا . وقد بذل كثير من الجهد في ايجاد وتشجيع الحركات

المنافسة للحركة الوطنية نعى حركات «المعتدلين» الذين كانوا لا يريدون غير الإصلاح وكانوا راضين ببقاء الاحتلال وانتظار الدستور انتظارا غير محدود ولكن هذا الجهد الكثير لم يأت بفائدة كبيرة بل حط في آخر الامر من سمعة الذين بذلوه وتأثروا به . ثم كانت خطبة الورد التي القاها اللورد كرومر بدار الاوبرا بالقاهرة قبل رحيله الاخير عن مصر فكانت اعلانا رسميا للحرب بينه وبين الوطنيين (١) ولم يتردد اللورد كرومر في الخطبة التي القاها في جيلدهال عندما منح حرية مدينة لندن ان يطلب الى اولى الامر اصطناع القوة في قمع الحركة الوطنية (٢) على ان دعاة الاحتلال قد سرى عنهم عندما استسلم مصطفى كامل للنار التي كانت تأكل قواه وتوفي في فبراير من سنة ١٩٠٨ غير ان وفاته جاءت دليلا على عظم انتشار المبادئ التي عمل على نشرها عملا رائعا عجيبا . فقد شعر المصريون في طول البلاد وعرضها بان موته كارثة وطنية وشيع جنازته الى القبر خمسون الفا من جميع طبقات الامة مظهرين اعظم مايكون من الحزن والاسي . وقد بهت الاحتلاليون انفسهم

« ١ » فصرح بان الحركة الوطنية « من اولها لا آخرها زائفة مصطنعة » ووعد بانه وان اصبح بميدا عن مصر لن يكف عن الحث على ممانتها مما يستحق قائلا « انها لا تستحق ثمر قليل » اطر نص الخطبة في « الاحبيان - ستاندارد » عدد ٦ مايو سنة ١٩٠٧ « قلا عن مجلة « مصر »)

« ٢ » قال « اما انا فلا ارى غير طريقة واحدة للقضاء على هذا الهياج والاضطراب الموجود بمصر والمهدد . هذه الطريقة هي ان نظل منابرنا على القيام بواجبنا نحو اهل هذين القطرين وان نشد الوطأة على المظفرين اذا ماعدوا حدود القانون » (التيمس ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧)

لا نبشاق الشعور القومي بهذا الشكل الرائع ولم يسمهم وهم في سرورهم المكتوم الا ان يعترفوا بفسوخ المبادئ التي جمعت الامة حول رجل كان اول من اقدم على القول بها مرة اخرى .

ولقد غيرت الحال تغيير السحر هذه اليقظة المصرية القومية التي جاءت بعد رقدة استمرت اكثر من ربع قرن من الزمان . فقد ادرك السادة البريطانيون جأة ان قد ظهرت قوة جديدة خفية سيكون لهم معها شأن يوما من الايام . ولعل اللورد كرومر نفسه قد رأى ان مشكلة جديدة عويصة قد ظهرت وانه لا يستطيع السجاح في مزالمتها بعد ان أصبح علي وشك ان يرحل عن مصر الرحيل الاخير وسواء أكان هذا الرحيل الاخير نتيجة تدبير قديم كما يقول البعض أو لان حكومة الاحرار الجديدة كانت شديدة لرغبة في تسير السياسة تبعا لتغيير الاحوال كما يقول اخرون فان اللورد كرومر استقال من منصبه في صيف عام ١٩٠٧ بحجة اعتلال صحته وخلفه السير الدون غورست ليس من شك في ان الحاكم الجديد على الرغم من انه كان احتلاليا محضا ايام كان مستشارا ماليا في عهد اللورد كرومر وانه ظل كذلك حتى تقلد منصبه الجديد قد خرج الى مصر مزودا بمعلومات تقضى بان يخفف من وطأة الحكم الاستبدادي القديم ويسمى في القضاء على الحركة الوطنية باتباع سياسة التسالمة والتوفيق فكان عليه ان يخطو خطوة نحو تحرير الادارة والمجالس الشبه تشريعية ليجتذب اليه ما في

صفوف الوطنيين من العناصر الاكثر اعتدالا وكان عليه فوق كل شيء ان يترضى الخديو الذى القته معاملة اللورد كرومر الوحشية فى احضان مصطفى باشا كامل وحزبه حتى صرح بانه يميل الى الحياة الدستورية (١) ولقد نجح السير الدون غورست فى هذا الترضى نجاحا عاجلا ولكن الامر الاول استعصى عليه . على ان توسيع استقلال مصر الذاتى لم يكن امرا جديا فبعد كثير من العمل والاستشارة وضع مشروع تكبير مجالس المديرىات وتوسيع اختصاصها وهو عبارة عن فكرة قديمة للورد كرومر ولقد ظهر ان مجالس المديرىات الجديدة اذا استثنينا مالها من حق انشاء المدارس الابتدائية تحت اشراف نظارة المعارف هى عين المجالس القديمة القاصرة التى انشئت سنة ١٨٨٣ اى انها على اكثر تقدير مجالس استشارية ليس لها حق الابتكار مع كونها خاضعة لسيطرة المدير فالوزارة (٢) ولما قدم هذا المشروع الى مجلس شورى القوانين لم يرفضه وان كانت لجنته التى تولت درسه لم تردد فى ان تحكم عليه بانه من الوجهة الاصلاحية يكاد يكون عديم الفائدة . (٣) اما مجلس شورى القوانين نفسه فقد خول حق جعل جلساته

(١) فى حديث مع مراسل الطان المسيو رينى بيو « الطان عدد ٣٤ مارس سنة ١٩٠٧ »

(٢) تقرير السير الدون غورست عن سنة ١٩٠٦ « مصر رقم ١ » ١٩١٠ ص ٢٧-٢٩ »

(٣) اذا اراد القارىء ان يعرف ما لوحظ على مجلس شورى القوانين فليرجع الى تقرير الوفد المصرى فى سنة ١٩٠٨ ص ٢٦ - ٣٩ يقول هذا التقرير « لقد وجد ان القانون لا يتضمن اختصاصات اوسع من الاختصاصات التى منحها القانون النظامى فى سنة ١٨٨٣ اى ن الامة لم تخط الى الامام خطوة واحدة فى هذه السبيل والعشرين سنة »

علنية يحضرها الجمهور ورجال الصحافة كما خول حق توجيه الاسئلة الى
النظار . وهذه المنحة الاخيرة ليست بشيء من الفتور لان حق سؤال
النظار احيط بعدة قيود جردته من كل مزية (١) . من هذه القيود
وجوب تقديم السؤال قبل الجلسة بخمسة ايام وان للناظر المسؤول الا
يجيب عن السؤال الموجه اليه وان الاسئلة الاضافية غير مسموح بها
وانه - وهذا اهم القيود - لرئيس المجلس الذى تعينه الحكومة بطبيعة
الحال والذى هو طوع يدها تبعاً لذلك ، ان يشرف على الاسئلة وان
يرفضها . امام هذا كله لا عجب اذا قرر اعضاء مجلس شورى القوانين
وهم من اغنى المصريين واكثرهم تعلماً الا يعملوا بهذه المنحة فلم يوجه بذلك
اى سؤال الى اى ناظر من النظار

هذان الامران استنفدا بالفعل كل مجهودات المعتمد الجديد
الاصلاحية وكان بدهيا ان يفشل فى انفاذ الشرط الاهم من برنامجها الا
وهو القضاء على الحركة الوطنية وان يكن لهذين الاصلاحين من مزية
فزيتهما انهما ايقظا الرأى العام المصرى من غفلته حتى نواحيه التى كانت
لا تزال ترجو ان الاحتلال البريطانى قد يعلم المصريين المتأخرين معنى

(١) « الايجاشيان غازيت » ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ . انظر ايضا احاديث اسماعيل باشا
اباظه المنشورة فى الصحيفة المذكورة فى عددى ٢٣ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ومما كان سببا
فى استياء اعضاء المجلس بصفة خاصة هو ان حق توجيه الاسئلة لم يصدر به امر عال والسبب
اعطى على هيئة منحة اكتفى فى اعلانها بخطاب بسيط من مجلس النظار . هذه « المنحة » قد
قبلت بانفاق ١٤ صوتا على ١٢ صوتا ومما يجدر ذكره ان المجلس يحوى على ٢٦ عضوا
معيّنين و ١٤ عضوا منتخبين .

الاستقلال يوما ما . ثم قامت الثورة التركية فازداد صياح المصريين وعزم مجلس شورى القوانين فى جلسته التى انعقدت فى اول ديسمبر سنة ١٩٠٨ على ان يضم صوته الى صوت الجمعية العمومية الذى اعلنته منذ ثمانية عشر شهرا فقرر باجماع الاراء طالب الحكم النيابى (١) .

هنالك اصبحت الحركة الوطنية اجرا مما كانت . نعم ان موت زعيمها الاكبر قد افضى الى كثير من الخلل فى صفوفها كما افضى الى تفرق كثير ممن كان نفوذ مصطفى كامل الشخصى يرتبطهم بعضهم ببعض ولكنها مع ذلك اخذت تنسج شيئا فشيئا معبرة عن نفسها باجتماعات ومظاهرات لا يحصىها العدد وبصحافة مازالت تنتشر وتتغلغل حتى بلغت اقصى قرى الفلاحين . ثم ان ما هم به القوم ظلما من التعرض لحرية الجامعة الازهرية الاسلامية المشهورة (٢) وادى الى اضراب ١٢٠٠٠ طالب عن تلقى دروسهم واستقالة شيخ هذه الجامعة واستعانة من اعقبه

(١) وهذا هو نص القرار ما كله « قررت الهيئة باتفاق الاراء ما هو آت : — ان يطلب من حكومة الجباب العالي اعداد مشروع قانون يسمح الامة حق الاشتراك المملى مع الحكومة فى ادارة امورها الداخلية وتكبير شؤونها المحلية وان يكون رأسها تقريرا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الاهالى وفى تقرير الصرائ والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير فى مصدس المعاهدات الدوالة والامتيازات المقصدة والدين العمومى واحكام قانون لجة النصبية ولا فى كل ما يتعلق بالاوربيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ولا فى وبركو الاستانة ولا فى كل ما ارتبطت به الحكومة من التهدات والاتفاقيات » وقد استمرت مداومة هذا القرار ثلاثة اشهر جعلت السير الدون غورست يقول مقتضجرا « لقد ضاغ وقت طويل فى مناقشات عقيمة موجهة بها الحكم الياى » « مصر رقم ١ » « ١٩٠٩ » ص ٥ » (٢) « الشمس » ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٩ على ان خير ما كتبت فى هذا الموضوع مقال لمحمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى وقد نشر هذا المقال فى صحيفة « استامبول » فى عدد ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩

بقوة من البوليس داست حرمة المسكان ثم الى خضوع الحكومة
والخديو آخر الامر نقول ان هذا قد ادى الى ان انضم حتى المجاورون
وعلماء الدين الى صفوف الحركة الوطنية والى مظاهرات قامت في
الطرق ضد حكم الخديو وحكم من يشد ازره من رجال الاحتلال
البريطاني .

في هذه الحال من الفشل والامتعاض عزم السير الدون غورست
على ان يخطط خطة قامعة يكون من ورائها كم افواه الصحافة الوطنية .
لقد سبق ان اشار (١) المستر فندلي عند ما كتب الى حكومته في اثر
قضية دنشواي واحكامها الى الحملة « العنيفة » التي قامت بها الصحف
ضد « العدل » البريطاني - تلك الحملة التي جعلت « انفاق اموال طائلة »
امرا واضحا في رأيه المستنير - وقال منذرا بسوء العاقبة « اذا ظلت
الامور على ما هي عليه ... فليس بعيدا ان تدعو الضرورة الى ايجاد
قانون جديد للمطبوعات والى زيادة جيش الاحتلال زيادة كبيرة » .
وقد انفذ الامر الثاني على الفور . اما الامر الاول فترك امر انفاذه
للسير الدون غورست رسول التوفيق والسلام . على ان قانون
المطبوعات الذي جاء به السير الدون غورست ليس بالشئ الجديد
فهو قانون صدر سنة ١٨٨١ في عهد المراقبة الثنائية وطبق مرة او

مرتین ثم لم يطبق بعد ذلك قط . وقد كتب مراسل التیمس الاسکندری (١) فيه فقال « ان القانون شدید الى درجة انه شفی من نفسه بنفسه وهو اسخف من ان ینفذ ولذلك يتجاهله الجميع على السواء » . واکن ما کان « اسخف من ان ینفذ » فی عهد المراقبة الثنائية بل وفي عهد اللورد کرومر لم یکن كذلك فی نظر السير الدون غورست . ولذلك بعث قانون المطبوعات القديم بقرار وذارى مؤرخ فی ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ وبهذا القانون (٢) اصبح متمینا على کل صاحب مطبعة وصاحب جريدة ان یحصل على رخصة من ناظر الداخلية نظیر ضمانة جسيمة . فاذا لم یفعل ذلك عوقب عقابات صارمة وقد يعاقب بمصادرة ماله فی احوال معينة . وهذه الرخصة تدل على وقد تسحب على حسب الارادة . وقد تعطل الصحف بمجرد امر یصدر به من ناظر الداخلية بعد اذارين او بقرار من مجلس النظار بدون اى اذار . وقد اصبحت حياة الصحف منذ ذلك الحین حياة خوف وترقب دون ان یكون لها ضمان او شبه ضمان من القانون . نعم ان السير الدون غورست قد قال (٣) ان قانون المطبوعات انما نشر بناء على طلب سابق من الجمعية العمومية ومجلس شوری القوانين وهو صادق کل الصدق ولكن الذى طلب لم یکن قانونا یرمی الى

(١) التیمس ٨ وشرسة ١٨٨١ .

(٢) الاتحادشيان غرب ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩ ، مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٤ — ٥

(٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٤

اغراض سياسية بل قانونا يكافح السلب والنهب اللذين يأتيهما كثير من الصحف الاجنبية وراء ستار التهديد والوعيد .

لسنا مبالغين اذا قلنا ان هذا العمل الاستبدادي من السير الدون غورست كان له من الاثر في ازدياد الهياج بمصر ما كان لمشائق دنشواي نفسها . ولقد عطل ووقف عدد عظيم من الصحف الوطنية وحكم على محرريها وكتابها بالسجن (١) ثم كثرت المظاهرات واشتد القلق العام بشكل مخيف (٢) وانبرى للعمل الشبان المتعلمون فاعلنوا بصراحة في مؤتمر جنيف الذي عقد في سبتمبر سنة ١٩٠٩ موافقتهم التامة على برنامج الوطنيين المتطرفين .

«١» واول جريدة دهشت فريسة لقاون المطبوعات هي بالطبع جريدة « اللواء » لسان حال الحزب الوطني . وقد ارسل محررها الشيخ حاوش الى السجن في الحال . كذلك عطلت جريدة « العلم » الوطنية مدة شهرين وذلك بعد اسبوعين من ابتداء طهورها . واقفلت عدة حرائد اخرى . ولما خرج الشيخ حاوش من السجن في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ سار معه في الشوارع جمهور عظيم فلما رأوا الحدبو قادما هتفوا طالعين الدستور . وقد حكم بعد ذلك على الشيخ حاوش بالسجن ثلاثة اشهر لانه كتب مقدمة لدبوان شعر « مبيح » بضم الغاياتي الشاعر الوطني . وكان « المؤيد » الذي يصدره الشيخ علي يوسف هو الذي اخبر البوليس بهذه المقدمة وعلى ذكر المؤيد نقول انه كان فيما مضى وطيا صمبما واصطهده اللورد كرومر اضطهادا كان وخيم العاقبة . ثم اصبح من ذلك الحين صحيفة احتلالية . وقد منع من دخول تركيا لانه كما يقال يعمل على نشر دعوة الحدبو و بلاد العرب .

«٢» ومما سبب هذه المظاهرات اشد هارفي باشا حاكم دار العاصمة الخرطوم لاول مرة كوسيلة لتفريق المجموع . « والباشا » حبير بهذه الالة لانه كان قبل ذلك ضابطا صغيرا في فرقة مطافي الاسكندرية

الفصل الثاني والعشرون

الحركة الرجعية والارهاب

لقد كان اصدار قانون المطبوعات بمنزلة اعلان صريح من السير
الدون غورست لافلاسه السياسى والدبلوماسى وظهر من ذلك الحين
ان كل تظاهر بالميل الى المبادئ الدستورية او وضع دستور قد انقضى
امره وان لابد من الرجوع الى السياسة القديمة سياسة القمع والشدة
وكان قانون ٤ يولية دليلا على الروح الجديدة التى دبت فى جسم الوكالة
البريطانية . فبهذا القانون (١) العجيب اصبح كل من يسمونه مخيف
الاخلاق اى كل شخص « اشهر عنه الاعتداء على النفس او المال
او التهديد بذلك » يجوز ان يحال ، ولولم تثبت عليه جريمة ما ، الى لجنة
خاصة مؤلفة من المدير او المحافظ ومن رئيس المحكمة الاهلية والنيابة
واثنين ينتخبان من بين عشرين شخصا من الاعيان يعينهم ناظر
الداخلية ، وان تحكم عليه هذه اللجنة بعد سماع دفاعه وشهادة الشهود
بان يوضع فى محل اقامته تحت مراقبة البوليس لمدة لا تتجاوز خمس
سنوات ، وان يقدم ضمانا ماليا او شخصا يكفل حسن سيره فى
المستقبل بحيث اذا لم يقدمه نفى الى جهة مهنية معينة يقضى فيها مدة

المراقبة . وقد يطبق هذا القانون « التعوطى » عينه على الذين ارتكبوا
جنايات ثم برأتهم محاكم الجنايات « لعدم كفاية الادلة » . هذا
القانون ، كما يرى كل قانونى لاول وهلة ، منطوق على اشنع ما يكون
من الخروج على مبادئ حرية الفرد الاولية ومانع من المحاكمة
المنتظمة التى تقوم بها المحاكم النظامية فى قضايا ليس الشرط الاساسى لثبوت
الجريمة فيها الا معدوما بالمرة او ظنيا على احسن تقدير . ثم هو يجعل
للسلطة التنفيذية سيطرة على حرية الاهلين تكاد تكون مطلقة من
جميع القيود . نعم انه اشترط سماع الشهود ودفاع المتهم ولكن ذلك
الاشتراط يظهر مظهر السفهية والتهكم امام ما يوردونه من الحجج على
صدق ما يقولونه من انه كثيرا ما تتعذر ادانة المجرمين فى مصر
لامتناع الجمهور عن اداء الشهادة . (١) فاشتراطهم هذا معناه انه ان
كان ثمت شهود على الاطلاق فانهم يكونون مجرد مبلغين تنتفع بهم
النيابة وحدها . تدل على صدق ذلك التجربة القصيرة التى اكتسبت
من تطبيق القانون المذكور والسير الدون غورست (٢) يقول « لقد
ادرك الشهود بوجه عام ان السلطات جادة فى الامر ولذلك اظهروا
فى اداء الشهادة شجاعة ادبية لا يستهان بها » .

وفوق ذلك فان القانون لا يعين مقدار ما يقدمه الشخص

(١) مصر رقم ٢ « ٩٠٩ » ص ٢

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢

« المشتبه فيه » ضمانا لحسن سيره بل يترك تقدير ذلك برمته لحكم اللجان وناظر الداخلية وقد نشأ عن ذلك ان اصبح مقدار الضمان المطلوب يتراوح بين ١٠٠ و ١٠٠٠ جنيه بالغا في بعض الاحيان ١٥٠٠ جنيه وعلى ذلك كان النفي واقعا بالضرورة (١) في كل قضية تقريبا . وعلى اثر صدور القانون الفت لجان خاصة في كل مديرية لوضع قوائم باسماء الاشخاص المشتبه فيهم وفي خلال ستة اشهر دون في هذه القوائم الاتهامية ١٢٠٠٠ اسم . هذا العدد الهائل خفضه ناظر الداخلية تدريجيا الى ٢٠٠ ثم ٢٨٣ اسما . فعل ذلك وهو محس لاشك بأن الامر قد اسرف فيه كثيرا . وما وافي آخر فبراير حتى كان قد وضع تحت مراقبة البوليس ٢٨١ شخصا ولم يقل عدد من نفى الي الواحات الداخلية (٢) عن ٢٧٢ شخصا .

لقد كانت الغرض من هذا القانون البديع محاربة ازدياد الجرائم ولذلك نرى السير الدون غورست يورد في تقريره الاخير (٣) احصائيات تدل على ما اعتري الجرائم من نقص واضح فيما بين اول سبتمبر سنة ١٩٠٩ و ٢٥ فبراير سنة ١٩١٠ ولكننا قد يتخالفنا شيء من الشك في صحة هذه الاحصائيات لان اللجان كما يري السير الدون غورست استغرقت ستة اشهر في عمل قوائم المتهمين وهذه الستة

(١) جواب السيد ادوارد غراي عن سؤال المستر مكارس في مجلس العموم في ٣ ديسمبر

سنة ١٩٠٩

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٥

(٣) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٥

الاشهر تصل بنا الى آخر عام ١٩٠٩ ثم انه يلوح لنا ان من الابتسار والسبق
للاوان ان يستنبط من تجارب أشهر قلائل أن القانون سيكون له في اصلاح
الامن العاجل أثر عاجل الوقوع دائم البقاء (١) على أن أمراً واحداً
نحن متثبتون منه كل التثبت هو أن هذا القانون قد أدخل على الادارة
المصرية مبدءاً من أضر المباديء وانه ان يطول العهد حتى يطبق في
الاغراض السياسية . ولعمري اذا كان هذا القانون قد وافق عليه
أعضاء مجلس الشورى كما حصل لانهم من الملاك مضعين عن غفلة
منهم بحرية الفرد وعلى مذبج الشهوات الدنيوية فاذا عسى أن نقول عن
أولئك الذين بعثوا « ليعلموا » المصريين الاستقلال والحقوق المدنية
ثم هم ينتكرون هذا القانون وينفذونه ؟

لقد فصلنا القول ببعض الشيء في هذا القانون لانه خصوصي في
الدلالة على طرائق الحكم المتبعة في مصر ولانه يكاد يكون من المحقق
انه ان لم يبلغ فسيؤدي الى عواقب وخيمة (٢) . لقد حل هذا القانون

(١) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٦ لقد اورد السير الدون غورست في تذييل له ص
« ٥٦ وما بعدها » بهذه من تقرير المستشار القضائي « السير مال كولم مكلريث » في
مرض الدفاع عن القانون ولكنه حذف منها بعض عبارات هامة . في بعض هذه العبارات
المحذوفة « كما تدل برقية لروتر مرسله من القاهرة ومؤرخة ١٣ ابريل سنة ١٩١٠ ونشرت
بعض الصحف اليومية » يقول السير مال كولم « يدل ذلك الجزء من التقرير المتعلق بقانون
النبي الحديث ان قد حدث قصص محسوس جدا في احصائيات الجرائم في الاشهر الاخيرة من عام
١٩٠٩ وذلك النقص لا شك نتيجة الاحتياطات التي اتخذت بموجب هذا القانون . ولكن
اذا اودنا ان نعرف الى اي حد يحتمل ان تستمر هذه النتيجة فذلك الان ان ما يراه المستشار
القضائي مفرط الابتسار الآن يرى المعتمد السياسي من الواضح أن يمكن اعلانه الآن

(٢) يذكر السير مال كولم مكلريث في تقريره باهتمام عظيم امله في انقضاء الحال التي استوجبت
تأليف اللجان الحاضرة بمد أن تصل هذه اللجان مدة أخرى من الزمن وهذا الامر المبكر

محل الإصلاح التعليمي والاجتماعي الذي به وحده يمكن نقص الجرائم
نقصاً دائماً مستمراً (١) .

وفي أثناء ذلك كانت قرائح السلطات الاحتلالية قد تمخضت
عن مشروع آخر عظيم أتيح له أن يدفع الجمهور الى أقصى ما يكون
من الهياج ذلك هو مشروع مد امتياز شركة قناة السويس . ان هذا
الامتياز الذي منح في عام ١٨٥٦ كان لا يزال باقياً لانقضاء مدته
ستون سنة أخرى تنتهي في نوفمبر سنة ١٩٦٨ ولكن الحكومة المصرية
أرادت انتهاز الفرصة وأخذ السبيل على ما عساه أن يكون في المستقبل
من ممانعة فارتأت مد هذا الامتياز على أيدي الحكام الحاضرين
مدة أربعين سنة أخرى وذلك بشرط أن تدفع الشركة للحكومة
٢٠٠٠ ر. جنيه على أربعة أقساط سنوية ، وأن توافق فوق ذلك

الغريب (فقد جاء بعد الشروع في تنفيذ « القانون » باشهر قلائل) هو ما ذكره في جمل
سابقة على عبارته الالفة من الحوف من أن يحل « الخلاف » بين أعضاء اللجان محل الوفاق
الذي ساد بينهم في بداية الامر . لذلك الحوف من غير شك نصيب من الصحة . فان عمل
اللجان كان لا بد موجهاً عظاماً في نفوس عامة الناس ومثيراً ارواح التمرد في نفوس
الملاحين . قارن ايها القارئ ذلك القول مما قال السير الدون غورست في صلب تقريره « من
٢٦ » « لقد لقي القانون من سكان القطر رضى شاملاً » تصور رضى سكان اي قطر من الاقطار
عن ان يروا اصدقاءهم واقرباءهم يقبض عليهم ويساقون الى محكمة غير نظامية تحكم عليهم
بالغنى لمير ما ذنب اقترفوه !!

(١) لقد اظهر السير مالسكولم ما كررت اعظم ما يكون من السخط على قانون النفي وعلى
كل الروح التي تسود الادارة المصرية الحاضرة وذلك حيث يقول « في كل مجتمهم شرقي
خاصم انظام قانوني اجنبي لا يفهمه الناس ويقدرونه ... قد تنشأ بالتدريج حال من الامور
لا يكون للمجتمعات العادية ورجالها قدرة على مقاومتها » (مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٦٠)
لقد ادخل في اول الامر نظام قانوني اجنبي لا يستطيع الاهلون ان يفهموه فلما خالفوا ذلك
النظام غير المفهوم عوقبوا بالنفي !!

(أولاً) على أن تدفع للحكومة من صافي الإيراد نسبة مئوية معينة تزيد بالتدريج من ٤ إلى ١٢ في المائة فيما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٦٨ (ثانياً) أن تدفع للحكومة ٥٠ في المائة مما يزيد الإيراد الصافي عن ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه فيما بين عامي ١٩٦٨ و ٢٠٠٨ بشرط أن تنزل الحكومة عن ١٥ في المائة التي هي نصيبها من المتحصل بموجب الاتفاقية الحاضرة قد يكون من الغرابة بمكان أن تحرص الحكومة المصرية — التي هي بالطبع الوكالة البريطانية — على مفاوضة شركة قناة السويس في الوقت الحاضر مع أنه كان لا يزال باقيا لانتها مدة الامتياز ٦٠ سنة ، ثم لا تكون هذه المفاوضة لشراء هذه المدة الباقية ولكن لمدها أربعين سنة أخرى . ان تفسير هذا العمل الغريب كما ذكرته الجرائد الشبيهة بالرسمية (١) هو الخوف من أن مصر اذا آلت القناة اليها بعد ستين سنة قد تعمل ما عملته كولومبيا في مسألة قناة بنما فترفض تجديد الامتياز أو تشترط لتجديده شروطاً مثقلة . ومعنى ذلك انه ما دامت مصر تديرها أيد أجنبية فينبغي ان تنهز الفرصة لسلبها حقها أربعين سنة أخرى . ونحن اذا صرفنا النظر عما في هذا الامر من الغش والتدليس فاننا نرى ما يوردونه تفسيراً لهذه العجالة الشاذة غير مقنع اللهم الا اذا اعتبر زعماء لم يقم على صحته دليل ما وهو ان انجلترا عازمة على الانسحاب من مصر في وقت قريب جداً . الا ان السبب الحقيقي

(١) « الايجيشان غازت » ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٠٩

لهذا العمل من الحكومة المصرية يجب أن نبحث عنه في مكان آخر
ولن نكون مخطئين اذا بحثنا عنه في احتياجات المالية المصرية . لقد
سبق ان أشرنا الى الاحتياطين اللذين انشأ سنة ١٨٨٨ لحفظ ما
يتجمع من زيادات الميزانية (١) والآن نقول انه بمقتضى الاتفاق
الانجائيزى الفرنسى فى سنة ١٩٠٤ قد مزج الاحتياطين أحدهما بالآخر
والغيت رقابة صندوق الدين لان سرعة اداء الكوبونات اصبحت
أمراً موثقاً به فى ظل الادارة المالية البريطانية . بهذه الطريقة اجتمع
للحكومة المصرية مبلغ طائل من المال يبلغ مجموعه ١٣ مليون جنيه .
ويظن انه فى خلال السنوات التى تلت ذلك العهد قد دخل الاحتياطي
١٣ مليون جنيه أخرى اتت من مجموع زيادات الميزانية فى السنوات
المذكورة اى انه فى وقت هذا كان ينبى ان يكون للحكومة المصرية
مبلغ من المال يناهز ٢٦ مليون جنيه ، ولكن الواقع غير ذلك فانه
كما تامل الحسابات الرسمية (٢) ليس فى الاحتياطي باجمعه غير ٦ مليون
جنيه تزيد قليلا . فأين ذهبت منذ سنة ١٩٠٤ الـ ٢٠ مليون جنيه
الباقية ؟

ذلك سر شديد الغموض . ان الحكومة عند عرضها الميزانية على
مجلس شورى القوايين لا تذكر مقدار الاموال التى تقوى انفاقها من

(١) انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٩

الاحتياطي بل تشير الى نتائج أعمال السنة المنصرمة في عبارات شديدة الاجمال وكان ذلك منها موضع شكاة مستمرة لمجلس الشورى الذى طلب غير مرة ، ولكن بدون جدوى ، بياناً وافياً لما يتفق من المال الاحتياطي وأن يكون له حق النظر فى كل باب من أبوابه والتصويت عليه مقدماً (١) والحق أن الحكومة قد انفقت كل ذلك المال ولا تزال تنفق غيره من الاحتياطي فى مبان عمومية باهظة النفقة تشمل ثكنات لجيش الاحتلال وفى مقاولات خادعة وسكك حديدية وسندات أجنبية انحطت قيمتها وفوق ذلك كله فى السودان (٢) وعلى ذكر السودان نقول انه قد أثبت أنها هاوية لا قرار لها ذلك بان هذا الاقليم المصري الذى تخلى عنه برغم احتجاجات المصريين ثم « فتح ثانية » بفضل مشاورة الجنود المصرية لم يكتف فيه بان حول الى مستعمرة بريطانية سميت على سبيل القاطف فى القول بالسودان الانجليزى المصرى ولم يكتف فيه بان البريطانيين من ذلك الحين لم يعفلوا عن ترقيته من حيث هو

(١) وقد عقد مجلس شورى القوايين ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ جلسة عاصمة خاصة بموضوع - سد المال الاحتياطي . فى هذه الجلسة المي احمد يحيى باشا خطة فريدة فى ماها المحي فيها على سياسته الحكومة المالية (« الانحشيان عربت » ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩)
(٢) راجع الخطء الرائعة التى اعلمها الماعل باشا اناطه فى جلسة مجلس شورى القوايين التى اقيمت فى ٣ يناير سنة ١٩١٠ وقد اعيد طبع هذه الخطية على هيئة كشرة بمدينة القاهرة . فقد عهد قرب حدا اوقى ٢١٢٠٠٠ حيه فى الحور « الكسارى » و ٩١٢٠٠٠ حيه فى السكك الحديدية و ٤٠٠٠٠٠ حيه فى ثكنات الجنود و ٧٥٠٠٠٠ حيه فى مساكن لوطى السودان و ١١٥٠٠٠ حيه على هيئة اعانات و ٨٠٠٠٠ حيه اعيرت لشركة الواحر الحديويه كل ذلك بدون بيانات مفصلة . وعلاوة على ما تقدم قد صاع - كما يقول السير الدون عورست نفسه فى سنة ١٩٠٩ مبلغ ١٨٠٠٠٠ حيه وفى سنة ١٩٠٩ مبلغ ٢٢٩٠٠٠ حيه وداك فى مصاربات سندات الرسفالى .

مستعمرة بريطانية ومصدر من مصادر القطن كل ذلك أيها القارىء بأموال مصرية حتى انه في عشر السوات التي اخرها سنة ١٩٠٨ قد أنفقت الخزانة المصرية في السودان ٤٢٠٠٠٠٠٠ جنيه كما تقول الحكومة نفسها (١) وان كان مجلس شورى القوانين قد رفض الرقم المذكور لانه غير دال على الحقيقة كلها وكان رفضه اياه في قرار ضمنه ضعف ثقته بالحكومة وتأيدته مما استمسك به أكبر متكلمييه من ان ما اتفق في السودان لا بد أن يبلغ ١٨٧٠٠٠٠٠ جنيه (٢).

لقد كان ذلك الاقفار من جانب الاحتياطي والاحتياج المستمر من جانب السودان هما اللذين امليا على الحكومة المصرية فكرة كسب المال الحلال بالتخلي عن قناة السويس اربعين سنة اخرى . ولكن في نظير ماذا ؟ ان لجنة الجمعية العمومية التي شكلت لنظر المشروع قد وجدت بعد ان بحثت اراقام اشد ما يكون من البحث

(١) يعتبر السير الدون عورست ما اخذته الحكومة المصرية على التجارة السودانية من ضرائب كمركية ورسوم ونحوها اموالا « مرتفعة » من السودان . ومقابلة للاعلانات التي اخرجتها المالية المصرية . هذا ايها القارىء كما لو قيدت الحكومة الالمانية في ديارها الضرائب الكمركية المأخوذة على بضائع استوردت من الجزائر البريطانية ثم اصدرت الى روسيا على هيئة « اموال ارنجمنت من روسيا ! » وفيما عدا ذلك فالحكومة البريطانية تعمي الآن بتسمير نور سودان وتمتتها لاقتصارا على ان يحرم مصر من هذا المصدر الذي هو من مصدر الدخل ولكن لتعصى حملة واحدة على تجارة المرور المصرية . وهذا ايضا هو السبب في ان البريطانيين يتحامون انشاء خط حديدي ثيما بين اسوان ووادي حلفا قد يكون واسطه لنقل البضائع عن طريق مصر الى السودان ودخل افريقية . لاشك في ان البريطانيين يجهدون في تسمية مصادر السودان اصرارا بمصر وعلى حساب مصر . وفوق ما تقدم فان سيطرة المحلثا على مابهم النيل السودانية ستمكنها من ان تقص بيدها على حياة مصر نفسها .

(٢) راجع خطبة يحيى باشا المذكورة آما والتي القاها بمجلس الشورى (« الابحسياتيان غازيت » ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩)

المفصل انه باحسن ما يكون من الاعتدال في التقدير ستهدى الخزانة المصرية في هذه المسألة الى الشركة اكثر من ٢٤١ مليون جنيه خالصة لوجه الله تعالى (١) تلك مقابلة مقرونة بالتشفي والانتقام او هي تكرار لما عمله اسماعيل من بيع ١٧٦٠٠٠٠ سهم ب ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٤ جنيه مع انها تساوى الآن ٣٥ مليون جنيه .

فلا عجب اذا رأت الحكومة المصرية ان تخفي نبأ ذلك المشروع المالى العظيم عن الشعب المصرى ولكن من حسن حظ الشعب المصرى ان الوطنيين المصريين قد تسقطوا شيئا من المفاوضات وضجوا طالبين عقد الجمعية العمومية فى الحال ضجة لم يسع الحكومة معها الا التسليم بما طلبوا وقد نادى الصحف الانجليزية المصرية اذ ذاك بان هذا التسليم « سياسة منطوية على الضعف » ولكن الوطنيين ذهبوا فى الامر الى ابعد مما فعلوا واصرروا على ان تقبل الحكومة مقدما ان صوت الجمعية العمومية ملزم الطاعة موجبها . ان التاريخ لم يكشف لنا بعد العوامل الخفية التى كانت تختلج فى صدر المعتمد البريطانى والنظار المصريين ولكن لما كان اصحاب البواخر البريطانيون فى ريب شديد جدا من الفوائد التى قد تعود على السفن

(١) لا تقرير مقدم من اللجنة المشكلة لدراسة مشروع مد امتياز شركة قناة السويس الى هيئة الجمعية العمومية « القاهرة سنة ١٩١٠ وهى عبارة عن نشرة رسمية فى غاية الاهمية ولما كان غير محتمل ان ترجمه الحكومة وتقدمه الى مجلس البرلمان نظرا لمحتوياته الهامة فاقى انشره فى دبل كتنابى هذا) انقد صرح السير ادوارد غراى فى مجلس العموم فى ٥ يولية سنة ١٩١٠ « بانها مستندات مطولة وانه لا يراها تستحق البقرة التى تنفق فى ترجمتها وطبعها »

البريطانية من مد امتياز شركة عاملتهم فيما مضى بشيء من الشح والكرازة ولم يكن محتملا مع الشروط الجديدة المقترحة ان تعاملهم في المستقبل باحسن مما عاملتهم في الماضي (١) ومن جهة اخرى لما كان النظار بصفة كونهم مصريين لا بد ان يكونوا قد قاسوا شيئا من وخز الضمير لتفريطهم في ملك امتهم - تقول لما كانت هذه اذاك فانا نستجيز ان نظن ان الحكومة المصرية والسلطات الانجليزية لم تكن مقنعة في نفسها كل الاقتناع بحكمة هذا المشروع وضرورته . ومهما يكن من شيء فان الحكومة - وذلك مدهش لكل انسان - قد سلمت اخر الامر في هذه النقطة ايضا واعلنت في ٥ ابريل بعد ما عرفت حال الجمعية العمومية النفسية جد المعرفة انها ستنزل على حكم الجمعية في الامر ، وعلى ذلك اصدرت الجمعية العمومية بعد يومين دون تردد قرارا برفض المشروع وكان ذلك باتفاق ٦٦ صوتا على صوت واحد .

ومهما كانت الاماني او المخاوف التي شمعت بها الحكومة المصرية والمعتمد البريطاني فان هذه النتيجة انتصار باهر للحركة الوطنية بل

(١) راجع مقال المسترج . ولسن بوتر رئيس الجلسة السنوية التي عقدتها جمعية اصحاب السفن العمومية في ٢٦ بوليه سنة ١٩١٠ وكذلك المقالة التي نشرها ملحق «التيمس» التجاري في ١٨ فبراير سنة ١٩١٠ عن موضوع اتفاقية قناة السويس . والظاهر ان اخوف ما يخافه أصحاب السفن من مد أجل الاتفاقية هو انه « قد يدعى الى ابقاء الرسوم الثقيلة التي تنقضى الآن والتي هي ٢ فراكات و ٧٠ سنتيما عن كل طن » برغم الوعود التي بذلت في سنة ١٨٨٣ ومع ذلك فنذ رفضت الجمعية اقتراح الحكومة أعلن مجلس ادارة الشركة عزمه على تخفيض رسوم القناة من سنة ١٩١١ الي ٧ فراكات و ٢٥ سنتيما

هى فى الواقع اول انتصار لها منذ ثورة سنة ١٨٨١ . من اجل ذلك لم يكن امام السير الدون غورست الا ان يغتبط بتوقيعه مشروعا كان - بقطع النظر عن نواحيه السياسية - مدعاة الى ضعف الثقة بإدارته المالية ومعرضا للطعن من جميع الوجوه . ولو حدث فى قطر آخر غير مصر ان وزير ارتأى مشروعا كهذا لا يمكن بحال ان يدافع عنه اعزل ذلك الوزير من منصبه موصوما بوصمة الخزي والعار .

وفى اثناء الهياج الذى سببه امتيار قناة السويس قد وقعت حادثة محرقة للمواطنين . مؤثرة فى النفوس تأثيرا شديدا حادثة يمكن ان نرجعها رأسا الى ما أساب الساطت الانجليزية المصرية من التخوف التام لاصدارها قانون الطبوعات وتانيقها مشروع قناة السويس . تلك هى حادثة اطلاق شاب مصري - سماه - الرصاص على رئيس النظار بطرس باشا نالى وذلك فى ٢ دبرابر سنة رابعة النهار وبمدينة القاهرة . ويمكن ان نعرف الى اى حكا كانت هذه النتيجة متوقعة ومعتقدة طبيعية فى تلك الظروف اذا رجعنا الى احدى الحقائق التى تمتاز بها الصحافة الانجليزية . اننا نرى انما استهلت رواية الحادثة فى ما ذكرنا من ان يوم الحادثة قائلة « واخيرا لقد حدثت مصر ، زلزالا عظيما ، فخشا نجد فعلا ورد فعل من نوع اصغر من ان يجرى الهنود فان القتل السياسي لا مناص من ظهروه فى مصر . » من طرق

التشفي والانتقام . نعم لقد حذت مصر اخيرا حذو الهند ولكن بعد ان قيدت المطبوعات ومنعت الاجتماعات وجرىء فوق ذلك بمشروع فيه من الذلة للشعور القومى مافيه . ولعمري لئن كان بطرس باشا اول من ذهب فريسة القتل السياسى فذلك ايضا طبيعى جدا .

لقد كان ابطرس باشا سجال خدمة طويلة منذ سنة ١٨٧٥ اى منذ صلب اسماعيل صديق المفتش المقتول بصفة كونه كاتب سره الى باب النظارة في ذلك اليوم المشؤم الذى اختطف فيه الرجل . ولقد تقلب في المناصب الادارية المختلفة منذ ذلك الحين وكان مفيدا جدا للجنة الدولية في اعمالها السيئة القبيحة ثم صار فيما بعد ، اى في عهد اللورد كرومر ، ناظرا للمالية فناظرا للخارجية واخيرا نصبه السير الدون غوردست في سنة ١٩٠٧ رئيسا للنظار تنفيذا لسياسة السعي في ترضى المصريين ؛ « اصلاحات زهيدة السيئة » . وكان « الاصلاح » الملحوظ في هذا التنصيب هو انه لما كان بطرس مصرى المولد بخلاف من تقدمه في منصب الرياسة من الارمن واليهود والجر اكسة فقد ظن ان تنصيبه سيكون تحية للامة المصرية تسر الوطنيين سرورا عظيما وتبعثهم على ان يقرؤا ويهدأوا . ولكن بطرس للاسف كان معروفا بانه آلة الانجليز وانه ترأس فيما مضى قضية دنشواى الابدية الذكري وباشر اجراءاتها . واثن بقي باذهان الوطنيين شك في كيف يسلك بطرس باشا في منصبه الجديد فذلك الشك لم يلبث ان تزداد باعادة

قانون المطبوعات تحت اشرافه وبالاحكام والاضطهادات التي تلت ذلك القانون واخيرا بالاندفاع في مشروع امتياز قناة السويس . من اجل ذلك كان بطرس باشا في نظر الوطنيين مذنباً من جهتين من جهة انه الموجد فعلاً لهذه النظم الرجعية ومن جهة انه خائن لأُمته وعلى ذلك استحال ما أريد به ان يكون اداة استمالة واستدراج الى منبع لحياج جديد وكانت النتيجة ان انبرى شاب حمي الرأس فاغتال حياة بطرس باشا .

ان ما عقب هذه الحادثة لتاريخ حديث العهد جدا . لقد فقدت الحكومة المصرية صوابها فقد اتماما واندفعت ذات اليمين وذات الشمال تقبض على الناس وتفتش البيوت تريد استشفاف جمعيات ومؤامرات سرية خلقها لها الوهم والخيال لذلك لم تبدأ محاكمة الورداني الا بعد شهرين من وقوع الحادثه اى في ٢١ ابريل سنة ١٩١٠ . ذلك التأجيل مكن الوطنيين من ان يجمعوا امرهم ويشرعوا في حملة ترمى الى مافيه مصلحة التهم . ولقد كان من رأى كثير من الاطباء الاجانب والمصريين ان وفاة بطرس باشا لم تنشأ مباشرة عن رصاص مسدس الورداني ولكن عن العملية الجراحية التي عملت له بالمستشفى على اثر الحادثة . وعلى ذلك اقبل الوطنيون يحتجون بان الورداني لم يرتكب جريمة القتل الفعلي وانه لذلك لا يمكن ان يحكم عليه بالاعدام . وقد

كثير القول في تأييد هذا الرأي حتى ان المحكمة نفسها (١) رأت من الضروري ان تطلب النظر في الامر الى لجنة طبية خاصة مؤلفة من طبيبين انجليزين وطبيب مصرى . وقد انقسمت اراء هذه اللجنة فكان من رأى الطبيبين الانجليزين ان الجراح التى نشأت من عمل الوردانى جراح قاتله فى حين ان الطبيب المصرى قرر انه لولا العملية التى لم تكن تمت حاجة اليها لظل بطرس باشا على قيد الحياة غير ان المحكمة اصغت الى رأى الطبيبين الانجليزين وحكمت على الوردانى بالاعدام .

وهنا نلاحظ حادثة من الحوادث التى تمتاز بها محاكمة الوردانى . لقد كان المدافع عن الوردانى هو الملباوى بك الذى كان مدعيا عموميا فى قضية دنشواى والذى جلب بذلك على نفسه سخط الامة المصرية باسرها . وانا لا ندرى أ كان عبء السخط العام اثقل من ان يحتملها ان ماجرى بعد من الامور كان او عظ له وسواء ا كان هذا ام ذاك فانه سرعان ما غير موقفه والتقى بنفسه فى غمرة الحركة الوطنية وذهب جهارا الى مؤتمر الشبيبة المصرية الذى عقد بجنيف سنة ١٩٠٩ واعان ميوله السياسيه . فلما وقعت حادثة الوردانى كان اول المدافعين عنه وبعد مرافعة طويلة اقدم فيها احوال مصر السياسية انتقادا مرا لى النفث

(١) وكان من بين أعضاء المحكمة المستر بوند أحد قضاة محكمة دنشواى . وقد اء ض الدفاع على حضوره ولكن لم يلتفت الي اعتراضاته .

الى السجين وهو فى القفص ودعا له بخير (١)

والى القارىء حادثة رائعة اخرى تتعلق بالحكمة المذكورة . لقد رفض المفتى الاكبر لاسباب شرعية ان يصدر الفتوى الضرورية فى المصادقة على الحكم بالاعدام . فما كان من الصحف الانجليزية المصرية الا ان مسخت المستند الذى سيقت فيه اسباب الرفض لتوهم انه بمقتضى الشريعة الاسلامية لا يحكم بالموت على من قتل مسيحيا . وبعد ان شاعت فى اوربا تلك الصورة الممسوخة وعملت عملها فى اثاره الحفيظة الدينية فى انجلترا ارغم السير ادوارد غراى على اظهار المستند الاصلى (٢) فاذا هو مستند عادى اتبعت فيه اوضاع اصطلاحية ولا يشير مطلقا الى عقيدة المقتول . ومهما كانت نزعة المفتى السياسية فان فتواه على كل حال قد تجوهلت واعدم الوردانى سرا اتباعا لخطه وضعها اللورد كرومر على اثر فضيحة دنشواى وقد منع الجمهور ومندوبو الصحف من تنفيذ الحكم منعا شديدا فكان من وراء ذلك ان اصبح الوردانى معتبرا فى مصر اول شهيد وطنى واضطر البوليس الى ان يجتهد بصفة

(١) ولا بأس بأن نقبس هنا الالفاظ الحتمية من مراثة الهلباوى بك . تلك المرافعة التى طبعت بسرعة ووزعت منها على الجمهور دج كثيرة على الرغم من انها قيلت فى حجرة القضاء الخصوصية . قال الهلباوى بك « واقبل ببل الموت بقلب البواسل فالموتات لا راد له ان لم يكن اليوم فندا . فاذهب . يا ولدى الى لقاء الله اعلى الاعلى الذى لا يرتبط الا بمدائه المجردة عن الطروف والزمان والمكان . اذهب مودعا ما بالقلوب والعمرات اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لامتك أكثر من . . . لك ادب فان قلوب العباد اذا ضاقت رحمتها عليك فرحة الله واسعة . نستودعك الله الى اللقاء اب . . . » حقان هذا الكلام لمجيب من جانب المدفام

(٢) ردا على سؤال القى فى مجلس العموم فى ٧ يوليه سنة ١٩١٠

خاصة في ان يمنع عن قبره تلك الجموع العظيمة التي تريد الحج اليه (١) ولقد وجد الاحتلال في مقتل بطرس باشا و- و عمل يستحيل ان تنكر صفته الارهايبه الحجة الضرورية لان يترك الدبلوماسية جانبا ويظهر جهرة سيد البلاد الاجنبي على نحو ما كان منذ عهد طويل. ولقد اجيز للمستر روزفلت او طلب اليه ان يرفع من عقيرته مؤذنا بذلك فكانت هذه الاجازة او ذلك الطلب مؤتلفا مع الطريقة القديمة طريقة اصطناع الرأي العام بواسطة شهود يشبهون ان يكونوا محايدين مستقلين . ثم حذت الصحافة الصفراء حذو المستر روزفلت (٢) واخيرا جاء السير ادوارد غراي فالتقى في البرلمان في ١٥ يونيه سنة ١٩١٠ اعلانا خطيرا يتعلق بـ « الوصاية البريطانية علي مصر وختم اعلانه يقول « لقد كانت سياسة حكومة جلالة الملك ان نحافظ باحتلال مصر لئلا نستطيع دون عار يلحقنا ان نتخلى عن المسؤوليات التي نشأت حولنا هناك » وختاما لهذا كله و اظهار الاثر من اثار الحال الجديدة اصدرت الحكومة المصرية في هذه الايام بواسطة امر عال ويدون اعتداد بمجلس شورى القوانين ثلاثة قوانين تكسب تصرف السلطة التنفيذية المطلق صفة القانون (٣). اول هذه القوانين يقضى باخراج الجنايات والجنح التي تقع بواسطة

(١) « الايجيشيان غازيت » ١٠ اغسطس سنة ١٩١٠

(٢) وقد سلم السير ادوارد غراي في خطبته التي القاها في مجلس العموم في ١٢ يونية بانه كان عارفا ماسبقوله المستر روزفلت في خطبته بيجيلد هول في ٣١ مايو .

(٣) « الايجيشيان غازيت » ٣٠ مايو و ٢ يوليه سنة ١٩١٠

المطبوعات من اختصاص قضاة التحقيق والمحاكم الجزئية ويحيلها كأنها جنايات عادية ارتكبت ضد القانون ، على محاكم الجنايات التي ليس بها محلفون وليس لحكمها استئناف . والقانون الثاني متعلق بنظام المدارس وهو يعاقب بمقوبات مختلفة - منها الطرد من المدرسة - كل من يشترك في مظاهرات داخل مدرسة او خارجها او يكتب في الجرائد او يعدها باخبار او يقوم لها بعمل ما . والقانون الثالث وهو اهم القوانين الثلاثة يعاقب على جميع ما يقع من الاتفاقات « الجنائية » بين شخصين فاكثر بالحبس مددا مختلفة . « والاتفاق الجنائي » يتضمن كل انواع التآمر والجمعيات السرية والتصميم على العمل بطريقة جنائية . هذه القوانين الثلاثة تشبه ان تكون « قانونا ضغطيا » بديما تقهقر به الادارة الارلندية في اسوأ ايامها . انها عبارة عن خاتمة واضحة لثمان وعشرين سنة كلها ايهام بالحكم الدستوري وفاتحة عصر جديد هو عصر ظلم صريح غير مستور .

وبعد فبتلك الحال تنتهي قصتنا الطويلة . ليس في وسع اى انسان ان يخبر بما تخبؤه الاقدار ولاكن قد لا يكون هناك شك في ان العلائق الانجليزية المصرية التي كانت في الماضي قلقة كدرة ستكون في المستقبل اقلق واشد كدرا . ان الامة المصرية قد انتهت من رقادها الطويل كل الانتباه وهي وان كانت اليد القابضة عليها الآن قد تجعل اكثر اطباقا واشد كبحا لن تكف عن المجاهدة والقتال في

سبيل تحررها وخلصها . نتم ان نذكر قوى الفريقين ومن السهل عليها ان تقضي على كل انواع المقاومة المنظمة ولكنها بهذا القضاء ستقذف بالبلاد في هوة الدمار وتصل على اسطباع القنابل والخنابجر . ولت شعري ما عاقبة ذلك ؟ انى نقوى الاعتقاد بان العاقبة ستكون انسحاب الانجليز من مصر . ان قوما عددهم ١١ مليون نسمة لا يمكن ان يمضى الى ما شاء الله في حمام على الخضوع رغم اراقتهم . ثم ان اوربا - وخصوصا تركيا - لن تعدم ان تثير مسألة احتلال مصر غير المشروع في اقرب لحظة . . . الى توفر ادلة القلق الذى اخذ الشعوب به يعم حتى شمل الفرنسيين الذين يرجع قلقهم الى الاسلوب الذى تهدد به احدث تصورات الاحلال (١) . مصالحهم الهائلة بمصر . اما تركيا ودول اوربا الوسطى ومواطنيها اظهر من ان تترك شكافي كيف تعمل اذا ما حانت الساسة الملائمة . (٢)

(١) وقد نشرت جريدة «السيكل» في ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ مقالة رائية بقلم فرنسي اقام في مصر اكثر من عشرين سنة . قام الكاتب في مقاله هذه بالاثار الاقتصادية الناشئة عن تبديل المال الايطالى والاحزاب الاثنية بالسورن ثم حمى المقالة بهذه العبارة «يتضح من ذلك ان المسألة الاخيرة المصرية وبيد بالذات اليهودية أصبحت مسألة دوليتين يجب ان تنتبه اليهما الدول انبهاها حديا . وخصوصا فرنسا الى يمكن تقدير مصالحها في وادى النيل بـ ٥٠٠٠٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠ من الاملاكات » وعند ما قدمت «السيكل» الى القراء الكاتب الذى لم يوقع غير انه من «الكاتب على مادته» الى في مقاله .

(٢) وقد اشجار له المرحوم الكاتب على مادته الى في مقاله .
 أكتوبر سنة ١٩٠٩ .
 لها علاقة بالحرب اوان .
 للردي . وقد اجاب على ذلك ان .
 في الاول في أكتوبر .
 صرح لي . نعم لي عنه ان .

لو ان احرار الزمن الحاضر - وللغرض الذى نحن بصدده نقول
لو ان المحافظين ايضا - قد اوتوا معشار السياسة التى امتاز بها بعض
زعمائهم الاقدمين لما انتظروا حتى تحل الكارثة ولتجنبوها بانجازهم من
لقاء انفسهم تلك الوعود التى ظلوا مرتبطين بها مدي هذه الثمان
والعشرين سنة .

ان ماضى التاريخ البريطانى كله لا يدل على ان انجلترا تخسر
شيئا بعملها هذا وكل ما يقال عن المصريين من انهم قوم متعصبون
يكرهون الاجانب ويمقتون البريطانيين ونحو ذلك ، ومن
انهم قد يخرجون الاوربيين من بلادهم بقضهم وقضيضهم وينبذون
التعهدات الدولية وفيها الدين العمومي ويصعون ايديهم على قياة السويس
ويقفلونها في وجه العالم كله ، كل ذلك لا ظل له من الحقيقة قد اخترق

فى شهر يولية من السنة الماضية ليشترك فى الاحتمال بالدستور - بان الحكومة العثمانية لاتسي
مصر ابدا ولما لاتعمل شيئا بعيد اعتراها بالحالة الحاصرة او يجعلها اسوأ مما هي . وقال ان كل
ما فى الامر ان الحكومة ليست من القوة بحيث تستطيع فتح المسألة المصرية ولكن من المؤكد
انها ستفتتها متى ما صارت قوية . فان ادعى سمو حلمي باشا انكار كلامه هذه فانا اقول ان
الوقد الذى كنت على رأسه كان مؤلما من عشرة اعضاء كلهم على قيد الحياة . وبعد فان هذه
التأكيدات قد اعطاها احمد رضا بك رئيس مجلس المبعوثان ومختار باشا الغازى وكيل مجلس
الشيوخ عدما قالما فى عياب الرئيس سعيد باشا كما اعطاها غير واحد من كبار العثمانيين . وقد
سال صدقي الدك - تور عثمان بك غالب رئيس السلطان قبل ذلك بصصة اسايىع عن تطبيق
الدستور على مصر وذلك فى أثناء مقابلة سمع بها للوقد الاول الذى ارسله حزبنا لهذا
المرس الى الاستانة . وفى اليوم التالى لهذه المقابلة صرح عدد من سواس العثمانيين برعيتهم فى
ان يرور السلطان القطر المصرى بصفته حزرا من الدولة العثمانية غير منمصل بها «
وقد عمت «طين» حلمي باشا على تصريحه هذا تعنيما شديدا حتى اضطر فى اخر الامر
الى تقديم استقالته .

بصفة خاصة لحماية المصالح الطائفية للجماعات المختلفة التي تستغل الآن مصر لمنفعتيها الخاصة ، نعى مصالح الممولين والمقاولين وسادة القطن اللانكشيريين والشبان المتخرجين في اكسفورد وغيرها ، اولئك الذين ينعمون بوظائف سهلة ومرتبات مرغدة للحياة .

ليس المصريون بأشد تعصبا من الانجليز انفسهم لو ان الانجليز قد اقترى على جنسهم ودينهم ما اقترأه انصار الاحتلال في هذه الثلاثين السنة على المصريين ، كلا وليس المصريون يضمرون عاطفة كره لاوريا برغم الاذى الجسيم الذى اصابهم به بعض المرائين والحكومات باسم اوريا واسم الحضارة الاوربية . الا ان يكن المصريون شيئا فهم قوم مفرطون في التسامح امام اثار حضارتنا « الا كالة للحوم البشر » وأمام من يمثلونها ولقد يكون مؤثرا للنفس موجعا لها معا ان يشاهد الانسان ما ينظر به المصريون إلى العلم والتهذب الاوريين (وفيها العلم والتهذب الانجليزى) من اعجاب ساذج شديد . على ان من يراجع مستندات الاحزاب الوطنية المختلفة وبرامجها يرى مقدار وهن الاساس الذى يقوم عليه الاعتقاد بان مصر ، اذا ما أصبحت حرة ، ستنبذ تعهداتها الدولية التي لا تزال ثقيلة برغم الادارة البريطانية الطويلة (١) . اما قنائة السويس فان المصريين وان كانوا

(١) راجع القرار الذى اصدره مجلس شورى القوانين في اول ديسمبر سنة ١٩٠٨ والمذكور في آخر النص الحادى والعشرين من هذا الكتاب وتقول الفقرة الثالثة من برنامج الحزب الوطنى كما بينه المرحوم مصطفى باشا كامل في خطبته التى القاها بالاسكندرية في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧

يدركون تمام الادراك قيمتها الجسيمة من حيث هي ملك قومي شاعرون
بأهميتها الدولية ومستعدون دون تردد لان يتخلوا عنها نظير حريتهم
واستقلالهم (١)

نقول مرة اخرى لو ان الذين بيدهم في الوقت الحاضر مصير هذه
البلاد قد اوتوا ولو مثقال ذرة من السياسة لادركوا من عهد طويل
حقيقة هذه الامور المختلفة المتعلقة بالمسألة المصرية ولعملوا وفق ما تقتضيه
كرامة امة عظيمة وتقاليدها . ولكننا نخشى ان تكون هذه السياسة
مما ينقص الحزبين اللذين يتقاسمان فيما بينهما القوة السياسية في انجلترا
في الوقت الحاضر . الآن تحقق امل المصريين ، كامل اكثر الشعوب
الخاضعة لغيرها ، موقوف بعضه على المصريين انفسهم ، وبعضه على اوربا ،
وبعضه على الديمقراطية الآخذة في النمو في جميع بقاع الارض . ولئن
كان هذا الامل يبدو الآن ضعيفا فهو مع ذلك لا محالة متحقق زمنا ما ،
ويمجد بجميع الرجال أولي النفوس الطيبة وجميع عشاق الحرية الذين

« احترام المماهدات الدولية والائتماقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون
وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية مادامت مصر مدينة لاوروبا ومادامت اوربا تطلب هذه المراقبة »
وقد تكلم بهذا المعنى محمد بك قريش الرئيس الحالي للحزب الوطني في حديث له مع احد ممثلي «الطان»
في ٩ يونية سنة ١٩٠٨ فقال « ان برنامجنا يتضمن احترام الامتيازات والمماهدات »
(١) وقد صرح محمد بك فريد في مؤتمر عقد بباريس في ١٣ يونية سنة ١٩١٠ بان « مصر
تميل الى ان تمنح بمحض اختيارها حرية المرور من القناة عند انتهاء مدة الامتياز الحالي الا حقا
هو اقل ما يمكن لمراقبة القناة وادارتها . هذا اذا ضمنت اوربا منذ الآن سلامتها من التدخل
والاحتلال الاجنبي وطلبت الى انجلترا الانسحاب من وادي النيل . وان مصر تضحي بجميع
ما تستفيد من القناة في مقابل حربتها واستقلالها . هذا رأي الشخوة اعرضه على اولئك الذين نههم
حرية القناة وعلى بنى وطنى الدين ليسوا باقل منهم اهماما بحرية بلادهم » (رحلة محمد بك فريد»
ص ٣٧ — ٣٨) .

حلمهم حکام هذه البلاد میراثا من القسوة والمار فحملوه عن کره منهم
شدید وبالتحقیق بغیر اطلاعهم التام ، نقول یجدر بهم ولاء ان یکون
حلول هذا الزمن عاجلا وسلیما من الفتن والکوارث اخلص رغباتهم
واصدق امانیهم .

— انتمی —

تذیل

—

تقرير

مقدم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع

مد امتياز شركة قناة السويس

الى هيئة الجمعية العمومية

عقدت اللجنة اول جلسه لها في صبيحة يوم السبت ١٢ فبراير
الماضى وراجعت مشروع عقد الاتفاق الذى صار تحضيره بين بعض
مديرى شركة قناة السويس وجناب للمستربول هارفى المستشار المالى
عن الحكومة المصرية

ثم طالعت مذكرة الحكومة المرفقة بهذا تحت نمرة (١) المشتملة
على نصوص التعديلات التى قرر مجلس النظار بتاريخ ٢٧ يناير سنة
١٩١٠ باجماع الاراء رفض ذاك المشروع الا اذا امكن ادخال تلك
التعديلات عليه وهى مرفقة بهذا كذلك تحت نمرة (٢). ولما كانت هاتان
الورقتان هما كل ماقدمته الحكومة للجمعية العمومية من المستندات
الكتابية وما كان يجب عليها تقديمه اليها من الشروحات الشفهية لتأييد
ذاك المشروع الخطير وبيان مايعتقده فيه من المنافع والفوائد للبلاد

ولما كانت اللجنة في حاجة كبرى للإلمام بكل ما تراه الحكومة من المزايا التي تعود على الأمة من هذا الاتفاق سواء كان في العصر الحاضر أو في مستقبل الزمان فقد قررت مخبرة الحكومة باقتداب من ينوب عنها لاعطائها ما يلزمها من الايضاحات والبيانات

وبمجلسه يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حضر باللجنة سعادة أحمد حشمت باشا ناظر المالية وجناب المسيو شارل دي روكاسير المستشار القضائي لنظارة المالية وجناب المسيو ليناندر جاسيار روسان السكرتير المالي لسعادة ناظر المالية بصفتهم مندوبين عن الحكومة المصرية واجابوا عن البيانات التي طلبتها اللجنة منهم اجابات جاء من جماتها :

« ان المستشار المالي وضع مذكرة بين فيها مزايا المشروع الماليه »
ولما لم يكن قد سبق ارسال ترجمه تلك المذكرة الى اللجنة بصفة رسمية فقد طلبتها من المندوبين فوعدوا بإرسالها مع باقى الاوراق التي رأت اللجنة اثناء المناقشة معهم لزوم الاطلاع عليها

وبعد ستة ايام ورد على اللجنة ترجمة المذكرة ومعظم تلك الاوراق فاطلعت اللجنة عليها ثم رأت ضرورة الاجتماع مع مندوبى الحكومة مرة اخرى وقد كان ذلك بمجلسه يوم الاثنين ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠

وبعد ان درست اللجنة هذا المشروع وبحتته من كل وجوهه بحسب ما سمح لها به الوقت القصير بالنسبة لهذا المشروع الخطير وبعد المناقشات التي دارت بشأنه بينها وبين مندوبى الحكومة فى اول وثانى اجتماع

رأت ما يأتي :

محصل عقد الاتفاق

يتلخص هذا المشروع مع التعديلات التي ادخلها عليه مجلس النظار في ان الحكومة المصرية تمد لشركة القناة اجل الامتياز الذي ينقضي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ اي اربعين عاما واربعه واربعين يوما تقسم ارباح القنال فيها مناصفه بين الحكومة والشركة وفي مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة اربعة ملايين جنيهات على اربعة اقساط متساوية من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ الى ديسمبر سنة ١٩٦٣ وتتعهد كذلك بان تجعل للحكومة حصة في صافي الايراد السنوى من سنة ٢١ الى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ على النسب الاتية

٤ في المائة من سنة ١٩٦١ الى ١٩٦٠ سنة

٦ » » » سنة ١٩٦١ » سنة ١٩٤٠

٨ في المائة من سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٥٠

١٠ في المائة من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٦٠

١٢ في المائة من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٨

ثم عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ لاجل تقدير حصة الحكومة في الارباح لا يدخل في هذا الحساب الافائدة واستهلاك القروض التي تعقد بعد سنة ١٩٦٠ للأعمال اللازمة لتحسين حالة القنال والموانى الموصلة اليه والتي ستبتدى من سنة ١٩٦١ وبشرط ان يكون

توزيع الفوائد والاستهلاك على أقساط سنوية متساوية عن كامل مدة هذه القروض وان يكون حساب الخمسين في المائة التي تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز عن الباقي من رأس مال الشركة بعد رجوع القناة الى الحكومة وان يكون للحكومة المصريه ثلاثة اعضاء على الاكثر في مجلس الادارة من ابتداء سنة ١٩٦٩

ولقد ذيل هذا العقد بشرط ختامى هو ان العقد لا يكون نهائيا الا بعد تصديق الجمعية العمومية لشركة القناة عليه
شكل العقد

هذا هو محصل المشروع وهو يسمح للجنة بان تفهم لاول وهلة ان الحكومة هي التي تعرض على الشركة مد الامتياز لا ان الشركة هي التي تطلب ذلك لانه قد جاء في المادة ١١ منه انه لا يعتبر نهائيا ولا نافذ المفعول الا بعد تصديق جمعية المساهمين او بعبارة اخرى شركة القناة هي التي لها في النهاية الحق في قبول العقد او رفضه والحكومة المصريه هي المرحبة به والعارضة له

وهذا يتنافى كل المنافاه ماجاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة من ان الشركة هي العارضة للمشروع وهي التي طلبت مد الامتياز

على انه كان في الامكان التفادى من هذا الفهم اذا كانت اللجنة قد تحققت من ان الحكومة وثقت تمام الثقة من قبول جمعية المساهمين

لهذا العقد فضلا عن التعديلات التي ادخلتها على نصوصه
ولكن قد تبين للجنة انه لا يوجد عند الحكومة امل صحيح من
قبول جمعية المساهمين لاصل العقد ولا للتعديلات التي ادخلت عليه
بدليل ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى بخصوص العقد اذ قال «وقد
صادف هذا المشروع معارضا شديدة من مساهمى الشركة لانه في
صالح الحكومة اكثر مما هو في صالح المساهمين . ونحن لاندرى اذا
كان سيحوز قبولهم ام لا »

وبدليل ماورد على الحكومة رسميا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ٩١٠ من
البرنس دارنبرج رئيس الشركة مذ كان موجودا بمصر عند ما ابلغته
الحكومة نصوص التعديلات التي قررت ادخالها على العقد الاصلى
لامكان قبوله اذ قال «انه يخشى ان شركة القناة لا تقبل هذه التعديلات»
وقد قرر ذلك مندوبو الحكومة بجلاسة اللجنة المنعقدة بتاريخ ١٤ فبراير
سنة ٩١٠ .

واذا كان جناب المستشار قال ما قاله عن اصل العقد قبل التعديلات
التي قررتها الحكومة بالاجماع وبحضور جنابه . فلا بد وان يكون قد
قطع بعد تلك التعديلات بان ذاك العقد لا يحوز قبول المساهمين مطلقا
وعلى الرغم مما مر ذكره فان اللجنة يمكنها أن تفرق بين هذه
الوقائع وبين ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة
من ان الشركة هي التي طلبت مد امتياز القناة وقد ر اللجنة حينئذ ان

مديرى الشركة عرضوا على جناب المستشار المالى مشروع اتفاق مشكوكا فى قبوله من المساهمين وان المستشار قبله على علاته وعرضه على الحكومة طالبا التصديق على مبدئه فرفضت الحكومة ذلك المشروع بالاجماع بحضور جناب المستشار واقترحت عليه تعديلات جديدة لم يقبلها احد بعد وبناء على هذا الاعتبار يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائى حتى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستحق التمسك به أو الاهتمام بأمره أو يستوجب عقد الجمعية العمومية لاخذ رأيها فيه

هذا فضلا عما أحاط بهذا المشروع من الريب والظنون بسبب طريقة المخبرات التى دارت بشأنه بين الحكومة وبين مديرى الشركة الذين وضعوا الشركة تارة فى موضع العارض للمشروع وتارة أخرى فى مركز القابل وطورا يتظاهرون بالامتناع عن قبول أى تعديل عليه وسد باب المخبرات فيه حتى تفتحه الحكومة وطورا آخر بعدم الاهتمام بأمره والتخوف من عدم قبوله وهكذا من التصرفات التى تبادلتها الشركة والحكومة حتى ذهبت الظنون فى سبب اهتمام الحكومة بالمشروع كل مذهب وحامت حول فوائده كثير من الشكوك والالهام .

وفوق هذا وذاك فان اللجنة كانت تتظر أن تجعل الحكومة لجمعيتها العمومية رأى الاخير فى اتفاق مثل هذا سواء كانت الحكومة هى العارضة كما يؤخذ من حال العقد أم هى المعروض عليها كما تفيد

تصريحاتها الرسمية .

ومع ما ذكر فان اللجنة وضعت المشروع في موضع العناية والاهتمام وبمحتته من كل وجوهه بما وصل اليه حد استطاعتها ودقتها وهي تعرض الآن على الجمعية العمومية نتيجة بحثها ورأيها لتقرر فيه ما تراه .

هل للسياسة دخل في المشروع ؟

استحسننت اللجنة ان تبدأ في درس المشروع بالبحث فيما اذا كان ماليا فقط او أن للسياسة دخلا فيه كما هو الشأن في جميع الاعمال المالية المائلة لهذا العمل الخطير

فأرت ان كل الظواهر تدل على ان المشروع مالى قبل كل شيء وقد يعزز هذا الرأى ويوهن فكرة من يذهب الى ان للسياسة دخلا في هذا العمل المعاهدة المعقودة في الاستانة بين الدول الحامية لحياة القناة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ فان هذه المعاهدة قضت بحياة القناة في مدة الامتياز وبعده وسدت باب المطامع والمنافسات السياسية المختلفة التي تحوم حول القناة .

هل للجمعية حق تعديل المشروع ؟

بحثت اللجنة كذلك فيما اذا كان من حقوق الجمعية العمومية ان تعطى رأيها في هذا المشروع بقبوله او رفضه فقط . او انه يجوز لها

ان تدخل تعديلا على التعديلات التي قررها مجلس النظار
وبعد المناقشة في هذا الموضوع رأيت اللجنة انه لا يسوغ للجمعية
العمومية ان تبحث في اى تعديل . وانه ليس لها الا ان تعطى رأيها اما
بقبوله مع التعديلات التي ادخلتها الحكومة على بعض نصوصه ، واما
برفضه

وهذا لان ماجاء بخطبة الجناب العالى الخديو متعلقا ببيان الغرض
الذى من اجله دعي اعضاء الجمعية العمومية لهذا الاجتماع يكفى لان
يكون حكما قاطعا في هذا المبحث وهذا نصه

« فالغرض اذن من اجتماعكم انما هو البحث فيما اذا كان من
مصلحتنا مد امد الامتياز الى اربعين سنة على شرط اقتسام الارباح في
هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة »

وكذا ماجاء بالخطاب المشار اليه مختصا بالتعديلات التي ادخلتها
الحكومة على العقد الاصلى وهذا نصه :

« وقد قرر هذه القيمة بعد بحث دقيق اشخاص من ذوى الخبرة
الواسعة في الشؤون المالية . وهم يرون انه اذا حصلت الموافقة على
التعديلات المذكورة تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة تمام
الرضا . وان ذلك غاية ما يصبغ طلبه من الشركة »

ولا شك في ان هذا التصريح السامى لا يدع محلا لقائل بامكان
التعديل او بجوازه ومع كل هذا وذلك فان اللجنة تذهب الى انه لو جاز

للجمعية التعديل لكان أشتها لها به ضربا مع العبث لانه ليس من الحكمة ولا من الصواب ان تضع الجمعية اوقاتها في وضع التعديل على تعديلات علمت الحكومة رسميا من الطرف الذي يتعاقد معها باذنه لا امل له في قبولها وانه يخشى من رفضها . لاسيما اذا كانت تلك التعديلات واردة على مشروع اتفاق جاء الكلام فيه سابقا لوانه بعشرات من السنين ولذا لم يستطع واضعوه ان يؤيدوه بحجة مقنعة ولا ببرهان قاطع

لهذه الاعتبارات رأيت اللجنة انه ليس لها ولا من المصلحة ولا من الصواب ان تبحث هذا المشروع باعتبار انه يجوز لها تعديله او انه قابل للتعديل .

قبول المشروع او رفضه

لم يبق بعد ذلك غير البحث في قبول المشروع او رفضه ولا ريب في ان قبول المشروع او رفضه يتوقف كلاهما على تقدير المنافع والمضار الحاضرة والمستقبلية التي يحتمل ان تعود على مصر في حالتي القبول او الرفض ليكون رأيها مبنيا على اساس ثابت وصحيح

سبب طلب مد الامتياز

يجدر باللجنة ان تشير في هذا المقام الى مآثرها من البواعث والفوائد التي يمكن ان تكون بعنت الشركة على السعي في مد اجل

امتيازها قبل انتهائه بنحو ستين سنة

يظهر في مشروع الاتفاق ومن الظروف التي احاطت به ومن اقوال مندوبي الحكومة بجلسة اللجنة ان شركة القناة ترى نفسها في حاجة الى توسيع وتعميق القناة لتسهيل المرور فيه على المراكب الضخمة التي بنيت في هذه السنين الاخيرة والتي يحتمل بناؤها في مستقبل الزمان . ولا بد لمثل هذه الاعمال من قروض اذا وزعت اقساطها على السنين الباقية من مدة الامتياز اثرت في الارباح التي توزع سنويا على المساهمين بخلاف ما لو قسطت تلك القروض على مائة عام فانه لا يكون لها تأثير محسوس على ربح السهم

لذلك كان من مصلحة الشركة ومن اهم واجباتها امام مساهميها ان تسعى في مد اجل امتيازها من الان مما كان سابقا لاوانه لتستفيد اولا من نتائج اعمال التوسيع والتعميق - ثانيا من تقسيطها القروض التي تعقدها لهذه الغاية على تسع وتسعين سنة بدلا من ٥٩ سنة - وثالثا من ارتفاع اسعار اسهمها اكثر مما وصلت اليه الى الآن . لان الارتفاع يتبع عادة عدة عوامل اهمها زيادة الارباح وطول مدة الارتفاع بها وهذان العاملان هما اللذان ينتجهما امضاء هذا الاتفاق وتستفيد فوق هذا وذلك تلك الفائدة الكبرى وهي نصف ارباح القناة بعد كل وسائل التحسين مدة اربعين عاما فوق مدة امتيازها

هذه هي البواعث التي يظهر انها تحمل الشركة على السعي في مد

اجل الامتياز من الآن ولا يبعد ان يزيد طمع الشركة في تحقيق هذه الاماني وجود الظروف السياسية الحالية التي قربت ما بين فرنسا وانجلترا بعد الاتفاق الودى الذي تم في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ والذي لا تضمن الشركة بالضرورة بقاءه زمنا طويلا وخصوصا اذا لوحظ من مطالعة التقارير السنوية لشركة القناة ان الحركة التي كانت تقوم عادة من اصحاب السفن في انجلترا ضد الشركة قد خفت لهجتها وتلطفت حديثا عن ذي قبل بعد الاتفاق الودادى المذكور

وان مثل هذه الاسباب لا يقبل معها من مروجى المشروع ان يعتبروه فرصة بالنسبة لمصر وأن مركز الشركة معرض للضرر والخطر في المستقبل فان حججا من هذا القبيل اولى بها ان تعتبر ضربا من المهارة التجارية ، وخصوصا بعد ان ظهر ان سهوم تلك الشركة اخذت ترتفع من وقت ظهور هذا المشروع بحسب الاطوار التي تقارب فيها كما يدل على ذلك البيان الآتى .

كان ثمن السهم الاصلى في شهر سبتمبر سنة ٩٠٩ يتراوح بين ٤٧٥٠ فرنك و ٤٨٦٦ فرنك بالنقد و ٤٨٦٠ فرنك و ٩٢٥ فرنك لاجل ولما ذاع خبر مشروع الامتداد في شهر اكتوبر ارتفع السهم الى ٤٩٩٥ بالنقد اى بزيادة ٢٥٠ الى ٥٢٠٠ لاجل اى بزيادة ٢٧٥ ثم لما ابدت الامة رغبتها في عرض المشروع على الجمعية العمومية وقررت الحكومة ذلك هبط السعر الى : ٩٥٠ فرنك تقدا و ٥٠٤٠ لاجل

وكذلك اسهم التأسيس كانت في شهر سبتمبر تساوى ٢١٦٥ وفى شهر اكتوبر تساوى ٤٢٤٧ وفى شهر نوفمبر تساوى ٢٢١٥ وقد ارتفعت الاثمان ثانية لما عتقد حملة الاسهم بان امل الامتداد لم ينقطع بعد « تراجع جريدة الشركة نفسها وتلغرافات روتر العمومية المتعلقة بالتجارة فى تلك التواريخ » .

تقدير منافع الحكومة

ثم لاجل البحث فى تقدير منافع الحكومة لابد من ان تتخذ اللجنة مذكرة جناب المستشار المالى قاعدة لاجرائها لانها هى مستند الحكومة الوحيد وخصوصا بعد ان جهر مندوبو الحكومة بجلسة اللجنة بان هذه المذكرة تشتمل على مزايا المشروع المالية وان الحكومة تعتمد عليها وتعول على كل ما جاء فيها وبالمذكرة الاضافية الملحقه بها لهذا ولان المذكرة المشار اليها هي الاساس لحساب الموازنة بين ما تستفيد به الشركة من هذا المشروع ، كان اهم ما فى هذا المشروع مناقشة ما اشتملت عليه المذكرة من العمليات الحسابية والقروض الاحتمالية .

العملية الحسابية

بحث اللجنة فيما اذا كان مبلغ اربعة الملايين الذى تعرضه الشركة والخصص التى تعهدت بتخصيصها للحكومة من سنة ١٩٢١ الى سنة

١٩٦٨ تكافىء نصف ارباح القناة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ اولا حتى لا يوجد محل للغبين ويتم التعادل فى الاخذ والمطاء بين الطرفين . ولاجل ذلك يجب تقدير دخل القناة فى هذه المدة حتى يظهر مقدار نصف الارباح التى تأخذها الشركة بصفة مقابل لما تدفعه الان مع فوائده المركبة

ليس من الممكن الحكم بوجه قطعى على مقدار دخل القناة بعد عشرين عاما فضلا عن ستين اى بعد سنة ١٩٦٨ وهو المستقبل البعيد . ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الدخل على وجه القياس والتقدير وليس لهذه الحالة غير طريقة واحدة اتخاذ الايراد الحالى قاعدة تضاف اليها زيادة مطردة من الايراد سنويا بالنسبة للزيادة فى الماضى للحصول على حساب ايراد القناة فى المستقبل بوجه التخمين . ولا سيما ان هذه الطريقة عينها هى التى استخدمها جناب المستشار المالى وظهرت له منها فائدة المشروع

بنى جناب المستشار حسابه على دخل القناة فى سنة ١٩٠٩ الماضية وحدها ولا ترى اللجنة بأسا من ان تجارى جنابه وتتخذ هي ايضا دخل هذه السنة اساسا لحسابها .

ذكر جنابه ان ايراد السنة المذكورة هو ١٢٠ مليون من الفرنكات ومصرفاتها ٢٧ مليونا قياسا على مصروفاتها سنة ١٩٠٨ فيكون صافى الارباح هو ٧٣ مليونا من الفرنكات وقد اقر مندوبو

الحكومة هذه التقديرات بجلستى اللجنة المعتقدتين في ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ولم يصححوها

مع ان الحقيقة هي ان مجموع ايرادات سنة ١٩٠٩ بالغ ١٢٤ مليوناً من الفرنكات منها ٠٩٨ و ٦١٦ و ١٢٠ مليون من رسوم المرور كما هو واضح بجريدة الشركة الصادرة بمدينة باريس بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩١٠ والباقي هو من انواع الايرادات الاخرى باعتبار متوسط مثلها في سنتي ١٩٠٧ و ١٩٠٧ وعلى ذلك لا يكون اساس الحساب لمبلغ الايراد ١٢٠ مليوناً بل ١٢٤ مليوناً من الفرنكات .

وبناء على ما ذكر مع ما فيه من التلطف كان من اللازم ان يعتبر جناب المستشار صافي الارباح ٧٧ مليوناً من الفرنكات لا ٧٣ مليوناً كما جاء بمذكرته الاخيرة ولا ٧٠ مليوناً كما جاء بمذكرته الاولى اما المبلغ المقدر للمصروفات وهو ٤٧ مليوناً الذي خصمه المستشار من الايرادات باعتبار مصروفات سنة ١٩٠٨ فلا يكون لمعظمه وجود بمدة سنة ١٩٦٨ اى حيثما يرجع القنال للحكومة المصرية لان هذا المبلغ مخصص منه نحو ١٧ مليون لسداد اقساط ديون على الشركة تفتحي كلها قبل انتهاء مدة الامتياز الحالي . ومخصص منه كذلك نحو ١١ مليون فيه فوائد واستهلاك سهام رأس المال . ويبلغ نحو ستة ملايين للاحتياطى التآزنى ولحاصل استهلاك الموجودات . فيكون الباقي بعد ذلك من مبلغ المصروفات هو ١٣ مليون فقط وهو

قيمة المصروفات العمومية بجميع انواعها بما فيها مصاريف المرور والحفظ والصيانة والادارة العمومية باوروبا ومصر وادارات المياه الحلوة والاراضي المشتركة والاراضي الخصوصية .

ونظر الان مصروفات هذه الشركة لاتزيد بنسبة زيادة الايرادات فن المعقول ان يعتبر مبلغ ١٣ مليون هو الاساس للمصروفات السنوية من سنة ١٩٦٩ مضافا اليه مبلغ اثني عشر مليون من الفرنكات لما يحتمل زيادته من المصاريف وغيرها من الان الى سنة ١٨٦٨

وليس هذا الفرض مما يستدعي الاستغراب لانتنا اذا رجعنا الى ماضي الشركة وجدنا ان المصروفات في سنة ١٨٠٠ كان ٨٠٨ لاين من الفرنكات فلم تبلغ في سنة ١٩٠٨ الا ١٣ مليون اي انها زادت خمسة ملايين فقط في نحو اربعين سنة

وقياسا على ذلك لا يكون من المبالغة في القول ان تعود تقدير ٢٠ مليون من الفرنكات للمصروفات عن كل سنة بعد سنة ١٩٦٨ تقديرًا زهيدًا :

قال المسيو شارل رو وكيل الشركة حالا في كتابه المسمى «برزخ وقفاة السويس» المطبوع في سنة ١٩٠١ « انه من حسن حظ هذه الشركة انها ليست كباقي الشركات التي تزيد نفقاتها بنسبة الزيادة في ايراداتها كشركات السكة الحديدية وغيرها ولكنها شركة استثنائية من هذا الوجه فقد رأينا ايراداتها تزيد زيادة فاحشة ومصروفاتها

تكاد تكون هي بعينها ١٠ هـ

على ذلك يكون أقرب الفروض الى العدل ان يجعل اساس
الايراد من الان مبلغ ١٢٤ مليون ومقدار المصروفات السنوية بعد
سنة ١٩٦٨ - ٢٥ مليون من الفرنكات

هذا فضلا عن أن ايراد القناة هو محل للزيادة في المستقبل كما يؤكده
الحال فان ايراد المدة من اول يناير ١٠ الى عشرة مايو من هذه السنة
بلغ ٢٦١٢٠٠٠٠٠٠٠ تبلغ في مقابل ٢٣ مليون عن مثل هذه المدة في سنة ١٩٠٩
٢٠ مليون عن مثلها في سنة ١٩٠٨ كما هو وارد بجريدة الشركة الصادرة
في ١٢ مارس سنة ٩١٠ فتكون زيادة الايراد في هذه المدة فقط عن
مثلها في العام الماضي ثلاثة ملايين من الفرنكات وليست هذه الزيادة
مجرد صدفة ولا ناتجة عن ظروف خاصة فانه يعمل حساب الزيادة المطردة
عن جميع المدة الماضية من الامتياز الحالي وجدان متوسط الزيادة السنوية
ثلاثة ملايين من الفرنكات . وانه لا مانع يمنع من ايراد مثل هذه
الزيادات في المستقبل حتى سنة ٢٠٠٨ للاعتبارات العامة التي ستجىء
في هذا التقرير وقد رأت اللجنة ان تضع لحسابها فروضا ثلاثة . اولها
ان الزيادة المطردة للايراد ستكون ثلاثة ملايين فرنكات من الآن
الى سنة ٢٠٠٨ قياسا على الماضي والثاني ان يكون مبلغ الزيادة هو
مليونان فقط من الآن الى سنة ٢٠٠٨ كان هو المعقول وكما ذكره جناب
المستشار المالي في مذكرته الاولى . والثالث هو الفرض التحكيمي الذي

ذكره جناب المستشار في مذكرته الثانية وهو ان الزيادة المطردة تكون مليونين عن المدة الاولى اي من الآن الى سنة ١٩٦٨ ومليوناً واحداً عن المدة الثانية اي من ١٩٦٨ الى سنة ٢٠٠٨ باعتبار ان المصروفات عن كل زمن من الفروض ٢٥ مليون عن المدة الثانية .

يراجع البيان الموجود بين صفحتي ٥٥٢ و ٥٥٣ .

يتبين من هذا ان زيادة ماتأخذها الشركة عما تعطيه يكون مبلغ ٥١٨٠٠٠ ١٣٠٠ جنيه على فرض ان الزيادة في مدة الامتياز مليونان وفي مدة الامتداد مليون وهي الطريقة الوسط التي قال عنها جناب المستشار المالي انها الطريقة المقبولة وهي التي تعول عليها اللجنة في حسابها وقد يرد على هذه النتيجة اعتراض وهو ان هذه الحسبة قد استبعد فيها من المصروفات العمومية حاصل الاحتياطي القانوني . وحاصل استهلاك الموجودات . وحاصل استهلاك الديون . وحاصل استهلاك السهوم وهذه الحواصل لازمة في المدة الجديدة متى استمرت الشركة تستغل القناة اربعين سنة اخرى .

ولكن هذا الاعتراض مدفوع بان المبالغ التي خصصت للاحتياطي القانوني باقية على حالها وستبقى الى النهاية مدة الامتداد الجديد ولا حاجة الى زيادتها فضلاً عن ان نظمات الشركة لا تسمح بزيادتها عن اكثر مما وصلت اليه الآن وكذلك حاصل استهلاك الموجودات في ان مقدار ماوضع فيه من عهد تأسيس الشركة الى سنة ١٩٠١ هو

مبلغ ٥٠ مليوناً من الجنيهات والباقي منه لغاية سنة ١٩٠٨ نحو ٤٩ مليوناً من الفرنكات فكانه هو ايضاً باقى على حاله وكل ذلك حسب وارد حسابات الشركة

اما استهلاك الديون فانه بمقتضى هذا العقد لا يكلف الحكومة المصرية من سنة ١٩٢١ الا بمقدار ما يصيبها من القروض التي تعقد بعد سنة ١٩١٠ وتستعمل في الاعمال اللازمة لتحسين القناة من سنة ١٩١١ والمنتظر ان هذه القروض لن تكون باهظة لدرجة ان اقساط استهلاكها بعد سنة يكون لها تأثير يظهر في حاصل المصروفات وهذا للاسباب الثلاثة الآتية :

اولاً - لان هذه القروض ستقسط على اقساط متساوية في جميع المدة اى من يوم عقدها الى اتمام استهلاكها والمساهمون الذين يقررون تلك القروض لا يقبلون ان تتحمل مصالحتهم هذه الاقساط مع اقساط الديون الحالية التي يبلغ قسطها السنوى الآن نحو ١٧ مليوناً من الفرنكات الا اذا كانت لا تؤثر في ارباح سهمهم تأثيراً يذكر

ثانياً - ان جميع ما اقترضته الشركة من الديون التي صرفت في اعمال توسيع القناة وتحسينه الى اول العام الماضى لا تتجاوز ١٣٩ مليوناً من الفرنكات وهذه الاعمال قد اصبحت القناة بها في الحالة الراهنة نحو ضعفيها في وقت انشائها

ثالثاً - ان الشركة قد اصدرت في ٩ يونيو سنة ١٩٠٩ قرضاً بمبلغ

٥٠ مليون لمدة ١٣ سنة وجاء في التقارير التي قدمها مجلس الادارة لجمعية المساهمين بمناسبة هذه السلفة أن هذا المبلغ كاف لتوسيع القناة توسيعا عظيما يسمح لسفينتين من أعظم السفن المعروفة إلى الان أن تمرا معا من القناة بدون تخزين يراجع محضر الجمعية العمومية للشركة سنة ١٩٠٧ على هذه الاعتبارات ونظرا إلى ان مندوبي الحكومة لم يستطيعوا افادة اللجنة رغما عن الحاحها عن قيمة المبالغ المنتظر اقتراضها ولو على وجه التقريب لانفاقها على اعمال التوسيع من سنة ١٩١١ يمكن تقدير القرض المحتمل للتوسيع الموهوم بمائة مليون من الفرنكات . ولا شك في أن قسط هذا المبلغ بعد سنة ١٩٦٨ يمكن دفعه بسهولة من الاثنى عشر مليونا فرنكا التي قدرت اللجنة احتمال زيادتها على المصروفات الحالية ومما ذكر يتضح أن الحسبة السالفة الذكر مضبوطة من حيث كونها قرضا مقبولا ومبنيا على أساس صحيح من الوجهة المالية

وعلى الرغم من هذا التساهل الذي استعملته اللجنة لصالح الشركة في هذه القروض المتقدمة فان النتيجة قد جاءت دالة على الغبن الفاحش الذي يحتمل اضراره بالجيل المستقبل من غير فائدة عظيمة للجيل الحاضر ولا ضرورة مالية يتمذر دفعها الا بهذه الوسيلة . قد يقال ان لدى الحكومة ضرورات مالية تلجئها لمخاطرات لقبول تحمل هذه الخسائر الفادحة ومع ان مثل هذا القول لا يصادف قبولا وخصوصا بعدما سئلت

اللجنة مندوبي الحكومة عن هذه النقطة فاجابوها في جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ بان « الحكومة لم تكن مضطرة في الوقت الحاضر للاموال ثم قالوا جوابا على سؤال آخر « لا يوجد اضطرار بالمعنى الذى تقصده اللجنة أى لا يوجد اضطرار شديد للمال » على أنه سواء كان لدى الحكومة اضطرار للمال أو لم يكن فان اللجنة ترى ان هذا المشروع صفقة خاسرة ولا يجوز المخاطرة باموال الامة في التعاقد به

الاعتبارات التى يبررون بها المشروع

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى ان هناك اعتبارات أخرى تبرر البعث فى هذا الاتفاق قبل الاوان وكلها تنحصر فى مخاوف يظن أنها محتملة الوقوع وأنها تهدد مصر فى مستقبل قناتها وخصوصا عند ما تؤول اليها بعد نهاية الامتياز الحالى

والظاهر ان هذه المخاوف هى احد العوامل التى دفعت الحكومة الى تبادل المخاطر مع الشركة فى هذا المشروع واستعدادها لقبوله وتحسينه والدفاع عنه وعلى الاخص بعد ان تبين لها انه يعود بفوائد على الخزينة المصرية من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩٦٨

اما تلك المخاوف فهى :

اولا - تنقيص رسوم المرور الى خمسة فرنكات عن الطن الواحد

بناء على التعهد الحاصل من الشركة

ثانيا - تعهد الشركة بانقاص تلك الرسوم قبل نهاية مدة امتيازها
انقاصا يضر بمصلحة الحكومة اذا لم تتفق الحكومة معها من الآن .
ثالثا - منافسة قناة بناما لقناة السويس

رابعا - ظهور اكتشافات علمية واختراع طرق جديدة للمواصلات
تنقص من اهمية قناة السويس

خامسا - احتمال مطالبة الحكومة متى عادت لها القناة بتخفيض
الرسوم تخفيضا كبيرا او طلب جعل المرور من القناة مجانا

ولما كانت هذه المخاوف تظهر في ادىء الامر انها تستحق
الاعتبار والتفكير بحثها اللجنة بحثا دقيقا وتبين لها في كل وجه منها
مايسمح لها بان تحكم بان هذه المخاوف جميعها وهمية ولا تستحق ادنى
اهتمام ولا اعتبار خصوصا وان معظمها سبق تهديد الشركة به
فبعثته وظهر لها فيه مآظر للجنة الان وجاهر جناب رئيس الشركة
نتيجة ابحاثه فيه بجلاسة الجمعية العمومية التي انعقدت بمدينة باريس في
٣٠ يونية سنة ١٩٠٨ حيث قال عن منافسة قناة بناما او قناة اخرى سواها
وعن ظهور طرق جديدة للمواصلات وعن انقاص الرسوم ما يأتى : -

« ماذا نخشى فى المستقبل ولم يعد بعد محل لذكرى هذه

الحكاية حكاية قناة ثانية فقد ذهب بها الزمان وان سكة حديد
سيبيريا وسكة حديد بنما لا يمكنهما الا ان تسرعا فى حركة التجارة

فاذا انقصنا بسببها بعض الركاب فمن المحقق ان التجار يفضلون دائما نقل بضائعهم عن طريق البحر وان مشروح قناة بنامالين يتحقق قبل عشرات السنين ومع ذلك فان الطريق الاقرب والافضل بين الغرب والشرق سيكون دائما طريق قناة السويس . فالنتيجة كما ترون هي مهما يكن من الامر فان ارباحكم لن تقل وانا لنتنظر اليوم الذى يمكننا من ان يكون لدينا ما نريد به ما وزع على الاسهم وهذه الزيادة لا بد ان تجيء فان الصين تبتدىء الآن فى ان تفتح ابوابها للتجارة وان فيها من السكان ما يزيد على سكان اوربا اجمع ولا شك فى ان حاجة هؤلاء تزيد شيئا فشيئا تبعا لازدياد التدخل فى تلك الافطار

ثم قال فيما يختص باحتمال انقاص الرسوم ما يأتى : —

« وان انقاص الرسوم ليس من شأنه ان يخيفنا . انكم تعلمون حق العلم ان ذلك لا يكون الا بعد ان يزيد ما يوزع من الارباح على الاسهم وانكم لتذكرون أن انقاص الرسم ٧٥ سنتيما فى سنة ١٩٠٦ قد عرض فى اقل من عامين فترون من ذلك أن انقاص الرسم لا يخيفنا فى شيء »

ومع انه فيما مر ذكره تمام الكفاية عن اى رد تقدمه اللجنة لدفع هذه الالوجه الثلاثة الا انها ترى من واجباتها ان تشرح للجمعية كلما ظهر لها ضد هذه المخاوف عند بحثها فيها لتكون الجمعية على بينة منها امام من حيث احتمال انقاص رسم المرور طبقا لتعهد الشركة بمقتضى اتفاقية لندن

فقد جاء في مذكرة جناب المستشار المالى ما يأتى
« ولكن سعر مرور كل طن يميل الى النقصان بسبب ما تعهدت
به الشركة في هذا الصدد ». ثم جاء مندوبو الحكومة واكدوا
بمجلسة اللجنة المنعقدة في ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حصول هذا التعهد
طلبت اللجنة من مندوبى الحكومة ان يرسلوا لها هذه الاتفاقية
لتطلع على نصوصها فبعثوا لها بترجمة محضر جلسة عقدت في لندن في
٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٢ بمركز شركة بننسولار اند اورتال حضرها
ارباب السفن ومندوب من شركة القناة وتقرر فيها جملة مواد منها
انقاص رسم المرور في القناة

ولم يبعثوا اليها بنص الاتفاقية ولا بشيء يستدل به عليها . ولما لم
تكتف اللجنة بهذا المحضر الذى لا يربط الشركة باذني تعهد الا اذا
صدق عليه من جمعيتها العمومية ، فقد اعدت الاستعلام عن ذلك من
مندوبى الحكومة بمجلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٠ فاجابوا بانه لا يوجد
غير هذا المحضر . سألت اللجنة عما اذا كانت الجمعية العمومية لمساهمي
الشركة قبلت العمل بنصوص هذا المحضر فاجابوا بما يأتى : « نعم قبلت
العمل به وتقدمته فعلا »

يستنتج مما ذكر ان الحكومة كانت ولا تزال تقول وتصر
على ان هناك اتفاقا مع شركة القناة صدقت عليه جمعيتها العمومية
واخذت في تنفيذه . ولكن الحقيقة غير ذلك لان اللجنة عثرت اثناء

ابحاثها على ان الجمعية العمومية لمساهمي الشركة المنعقدة في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ لم تصادق على محضر الجلسة المذكورة ولم تعتبره اتفاقا بل قالت عنه ما يأتي نصه :

« انه لم يعمل عقد ولا اتفاق ولا تمهد بل كل ماتم هناك انما هو في الحقيقة بروجرام لا يمكن تطبيق اى مادة من مواده في المستقبل الا بقرار يصدر بذلك من جمعية المساهمين »

وفضلا عن هذا فان الشركة وزعت ارباحا عن سنة ١٩٠٤ على مساهميها باعتبار السهم ٢٨,٢ في المائة كما يؤيده ما جاء بالذكر الملحقة بذكر جناب المستشار المالى مع ان محضر جلسة سنة ١٨٨٣ البادى ذكره يقضى بانه لا يجوز للشركة ان توزع ارباحا اكثر من ٢٥ في المائة وان كل ما زاد عن ذلك يستعمل في تنزيل الرسوم الى ان يصل الرسم عن الطن الواحد خمسة فرنكات

فهل بعد ذاك التصريح الرسمى وبعد هذا الايضاح يمكن ان يقال بان شركة القناة مرتبطة باتفاقية تقضى بتنزيل سعر المرور الى خمسة فرنكات عن كل طن واحد ؟

على اننا لو جارينا الحكومة وقدرنا ان الشركة مرتبطة بهذا المحضر فما الذي يحصل لو انتقصت الشركة الرسوم تدريجا ؟

يمكننا ان نقول ونؤيد بالبراهين العديدة ان انقاص الرسم تدريجا لا يؤثر مطلقا على زيادة الارباح . بدليل ان الرسم قد نقص في مدة

الاربعين سنة الماضية ٤١ في المائة من قيمته اى انه اصبح الان ثمانية فرنكات الاربعا بعد ان كان ١٣ فرنكا ومع هذا فقد زادت الايرادات زيادة هائلة لاتقل سنويا عن ثلاثة ملايين فرنكا في المتوسط كما سبق القول

كان الرسم في سنة ١٨٧٤ ، ١٣ فرنكا عن كل طن وكان الايراد ١٤٥ و ٧٢٦ و ٢٦ فرنكا فلما اتقص الرسم تدريجا الى ان صار ثمانية فرنكات الاربعا عن كل طن زاد الايراد خمسة اضعاف فصار في سنة ١٩٠٩ ، ١٢٤ مايونا فرنكا . وبعد ذلك فان زيادة الايراد لاتتعلق بقيمة رسم المرور فقط بل تتعلق ايضا بمقدار البضائع التي تمر من القناة سنويا

اذن يكون ايراد القناة مرتبطا بعاملين متعاكسين احدهما قوى ينتج زيادة مطردة في كل عام وهو البضائع التي تمر من القناة وتقدم الملاحة التجارية بين الشرق والغرب والاخر ضعيف وهو ميل شركات الملاحة المعضدة من الدول الى تنقيص رسم المرور

فاما الملاحة التجارية بين الشرق والغرب فان تقدمها راجع الى سببين عظيمين اولهما تقدم الاقطار الشرقية في الحركة الاقتصادية بزيادة المحاصيل المختلفة وتشعب طرق المواصلات في انحاءها . والثاني توجيه عناية واهتمام الدول المتقدمة الى تقوية بحريتها التجارية اما الاقطار الشرقية فلا يزال اغلبها في مبدأ تقدمه الاقتصادي

ولا يزال استقلالها في طفولته فان الجهات المنحصرة ما بين السويس وكششتما اغلبها تفتح للتجارة الان خصوصا مملكة الصين التي هي اوسع مساحة واكثر سكانا ولا تزال فيها الحركة الاقتصادية والمعاملة مع الغرب في ابتدائها ومن المحقق انها سائرة الى الامام بدليل ان مجموع تجارتها الخارجية يزيد زيادة محسوسة فانه كان في سنة ١٨٩٩ على نحو ضعفيه في سنة ١٨٩١ ومن وقت معاهدة (تونكين) الانجليزية الصينية اى من سنة ١٨٤٢ الى الان - قد فتحت للتجارة ثمان وثلاثون مدينة صينية ولا شك في ان سيتبعها غيرها الى ان تفتح جميع المملكة الصينية الكبرى للتاجر الاجنبية هذا فيما يتعلق بالتقدم المنتظر للاقطار الشرقية في حركتها الاقتصادية اما الدول الاوربية فانها تهتم كثيرا بتقوية بحريتها التجارية وانماء علاقاتها المالية في الشرق . فان المانيا قد تقدمت من ثلاثين عاما في هذا السبيل تقدما عظيما كاديزاحم التجارة الانجليزية التي كانت منفردة باسواق العالم وكذلك انجلترا وروسيا وجميع الدول الاوربية تتنافس على تقوية بحريتها التجارية في الشرق . كل ذلك يدل على ان مقدار التجارة التي ستمر من قناة السويس سيزداد في السنوات الالية زيادة كبرى لا يؤثر عليها انقاص الرسوم بل بالعكس ستقوى الريادة في الايراد كلما انقص الرسم في المستقبل كما كان الحال في الماضي نعم ان لكل ايراد حدا لا بد من ان يقف عنده متى وصل اليه ولكن ايراد قناة السويس لا يزال في دور الطفولة ولا ينتظر ان يبلغ

حده الا بعد زمن طويل مادام العالم في تقدم وارتقاء

تعهد الشركة انقاص الرسم

قال جناب المستشار المالى في مذكرته « ان تنقيص الرسم موكول للشركة وحدها فاذا انقصت السعر في اخر مدة الامتياز يستحيل على الحكومة المصرية ان ترفعه بعد »

واللجنة ترى ان اساس كل عمل تجارى هو التبادل في المنفعة اى ان مايعطى يكون مساويا بقدر الامكان لما يأخذ فاذا كنا لانقبل مع شركة القناة بالشروط المعروضة علينا الآن فذلك لاننا نرى في مد الاجل الان خطأ واضحا وفي الشروط غيبنا فاحشا . وان اللجنة لاتستبعد مطلقا ان يأتى يوم تقدر فيه الشركة الفوائد التى تعود عليها من التعاقد مع الحكومة المصرية تقديرا صحيحا بمثل تقديرها الحالى ولكن تستبعد كل البعد ان شركة دولية كبرى كشركة القناة تعمل عملا يضر بمصالح مساهميها قبل ان يضر بمصلحه المصريين وهو تخفيض سعر المرور تخفيضا هائلا رغبة في النكاية بمصر او انتقاما منها لا لعله غير كونها لم تقبل ان يتعامل معها معاملة كلها غبن وضرر ومع ذلك فان اللجنة ترى ان اليوم الذى يتوقع فيه جناب المستشار المالى ان الشركة تعمل على الانتقام من الحكومة المصرية بانقاص رسم المرور وهو اليوم الذى فيه تعتقد كل الاعتقاد بان الشركة تكون اكثر امتثالا

واستعدادا لقبول مطالب الحكومة المصرية والاتفاق معها على شروط
ترضيا حفظا لمصالح مساهميها التي تكون مهددة في ذلك الحين اكثر
من مصالح المضربين بدليل سعيها من الان الى هذا الاتفاق اذ ليس
من السهل ابداء على شركة القناة ان تترك يوما هذا الكنز العظيم
وتحرم مساهميها من خيراتة الفزيرة مهما تكبدت من المشاق والمساعي
وباهظ النفقات

لذلك لا ترى اللجنة محلا مطلقا لما تطير به جناب المستشار في هذا
الموضوع .

جعل المرور مجانا

جاء في مذكرة جناب المستشار

« ان الحكومة المصرية لا تقدر على المعارضة في طلب تنقيص

رسوم المرور عند عودة القناة اليها او في طلب جملة مجانا »

لأنعلم ان الدول الاوروبية تعرضت قبل الان لتحربرقناة صناعية
من رسوم المرور بل كل ما فعلت في الماضي انها تعرضت للبوغازات
والانهر الطبيعية التي من شأنها ان تكون عامة لمرور جميع المتاجر ولم
تكن تحرر تلك الممرات الطبيعية غبنا بل حررتها في مقابل تعويضات
مالية دفعتها فانه لما امتنعت بواخر الولايات المتحدة عن دفع رسوم
المرور في ممرات الديمارك الثلاثة دعت هذه الاخيرة الدول للمفاوضة
فيما اذا كان من الممكن جعل السويد والبلت الكبير والبلت الصغير

ممرات حرة في مقابل تعويض تدفعه لها فاتفقت بناء على ذلك على عقد اجتماع دولي في مدينة كوبنهاج وبعد المداولة قرر المجتمعون اتفاقية مارس سنة ١٨٥٧ التي نتج عنها جعل هذه الممرات حرة ومجانا وقررت الدول لها مبلغا كافيا رضىته تعويضا

وكذلك لما ارادت الدول ان تبحر الملاحة في نهر الاسكندت من الرسوم دفعت للمملكة الهولندية تعويضا ماليا كافيا لذلك بمقتضى معاهدة سنة ١٨٦٣ هذا ما حصل في الانهر والبوغازات الطبيعية التي شقها يد القدرة لتكون مباحة للجميع بخلاف قناة السويس الصناعية المحاطة من كل جانب بملك مصر والتي ساعد المصريون في انشاها بعشرات الالوف من العمال والملايين من الفرنكات لذلك لا ترى اللجنة محلا للتخوف من هذه الجهة

ومع ذلك ان مصر قبل انتهاء الامتياز الحالى لا تعتمد حيثئذ عشرات من الشركات الدولية الاوربية والامريكية التي تطلب الربح في اى مكان وتتفق معها على الاستغلال بشروط عادلة لاغبين فيها فيكون لمصر منها مساعد دولي قوي لا يقل عن قوة الشركة الحالية وربما كان اعظم قوة منها

فاذا أخلفت الدول سنتها في عدم التعرض للقنوات الصناعية وتعرضت لتحرير القناة من الرسم فلان يكون بغير مقابل بل ان الدول على كل حال ستعوض على مصر مقدار الخسائر التي خسرتها في القناة

خطر اختراع طرق جديدة للمواصلات

لاريب في ان قناة السويس هي اقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب فليس من المنتظر ان يتنافسها طريق الرجاء الصالح لان الفرق العظيم بين الزمن اللازم لقطع الطريقتين يسقط هذه الفكرة مهما كانت الظروف المستقبلية

وهذه مقارنة مأخوذة من الجدول الرسمي للبحرية الفرنسية فتقطع سفن البضائع بالسرعة المعتادة المسافة من مرسيليا الى هونغ كونغ في ٧٣ يوما وثلاثة ارباع اليوم عن طريق الرجاء الصالح و ١٧ يوما عن طريق القناة

ومن مرسيليا الى بومباي في ٦٢ يوما ونصف عن الطريق الاول و ٧٧ يوما عن طريق القناة

ومن مرسيليا الى كولومبو في ٦١ يوما عن الطريق القديم و ٢٩ وثلاثة ارباع عن طريق السويس

ومن مرسيليا الى تيمبث في جزيرة مدغشقر في ٤٧ يوما وربع عن الطريق الاول و ٣٠ وربع عن الطريق الثاني

كذلك من المنتظر ان تزاحم قناة بناما قناة السويس مزاحمة جدية كما ذكر البرنس ارنبرج وكما يؤخذ من الاوضاع الجغرافية للقناتين

وكما ان قناة السويس لن تزاحم بطريق الرجاء الصالح ولا بناما

فإنها لن تزاخم كذلك بالسكة الحديدية كسكة حديد سيبيريا أو سكة حديد بغداد فإن المتاجر الكبرى التي تنتقل من أوروبا إلى آسيا وبالعكس لا تنقل مطلقاً في السكة الحديدية مادام في الوجود طريق بحري مختصر يمكن نقلها فيه نظراً للفرق الهائل في كلفة شحنها وتفريقتها مراراً إذا نقلت بطريق البر فضلاً عما في الطريق البحري من وسائل الحفظ والصيانة

والواقع يؤيد ذلك لأنه لا مصلحة للتجار في أن يحملوا بضائعهم في البحر من ثنور أوروبا المختلفة إلى شطوط آسيا الصغرى ثم يفرغونها ثم يحملونها في السكة الحديدية ويدفعون عليها أضعاف الأجرة البحرية ثم يفرغونها مرة أخرى على ضفاف الخليج الفارسي لي شحنوها مرة ثالثة في سفن تحملها إلى سواحل أفريقيا الشرقية أو ثغور آسيا دانيها وقاصيها مع أنهم لا يستفيدون تلقاء تحمل هذه المسقات اقتصاد شيء من الوقت ولا من المال .

وقد جاء في كتاب المسيو شارل روكيل الشركة بخصوص هذه المسألة ما يأتي :
« اني اشك في ان انشاء السكة الحديدية في آسيا الصغرى يعود بضرر حقيقى على قناة السويس (ولا يمكن ان اكرر ماقلته عن سكة سيبيريا) ان هذه السكة ستفتح الاقطار الشاسعة في آسيا الصغرى لمخاضل الغرب وبضائعه وتعطيه كذلك محصولاتها ولكن التجارة ستستمر (في علاقاتها مع الشرق الاقصى) بفضل الطريق البحري

للسويس عن طريق آسيا الصغرى والخليج فارسى الذى هو طريق
نصفه بحرى ونصفه برى وعلى ذلك يمكننا ان نحكم من الآن انه
لن يكون لسكة حديد بغداد أو اى سكة اخرى تنشأ فى آسيا
الصغرى والخليج الفارسى تأثير ما على مركز القناة التجارى
بقيت فكرة اخرى متممة للاعتبارات التى رأى جناب المستشار



المغفور له مصطفى كامل باشا

المالى أنها مؤيدة للمشروع وهى احتمال ظهور اكتشافات علمية
الامر الذى ينقص من اهمية القناة فى تجارة العالم
ان هذه الفكرة ليست مستحيلة عقلا بل هى تدخل فى حيز
الإمكان العام ولكن هذه الاكتشافات والاختراعات مجهولة

بطبعها الى الآن وان احتمال امور مبهمه غير معينة لا توجد لها بشائر
تدل عليها حتى ولا خير الابحاث العلمية لا يمكن ان يعتبر اساسا لتقدير
الاشياء الموجودة بالفعل فليس يوجد من الآلات الصالحة
لنقل البضائع الكثيرة الا طريق السكة الحديدية وطريق البحر وقد
ثبت ان طريق السويس هو اقرب هذه الطرق واقلها نفقة فلم يبق
الا طريق الهواء وهو مما تقدم لا يسلكه الا المستطعم او المتنزه
أو المسافر علي الاكثر وليس صالحا لحمل الاثقال كما تدل علي ذلك
بوادر هذا الاختراع الحالية

علي ان تقدم العالم يسير بنسبة واحدة في كل الاشياء فاذا
تقدمت الاختراعات العلمية الي درجة يخشى منها علي اكثر المرات
موافقة للتجارة كقناة السويس مثلا تقدمت كذلك حركة التجارة
وموادها حتى تشغل جميع طرق المرور
. واذا كانت القناة بعيدة عن ان تنافس بطرق اخرى فاتها عن التأثير
بالحوادث السياسية ابعد . لانها من الوجهة السياسية متفق علي حيادها
ولأن الحوادث الماضية لم يكن لها عليها من الاثر ما يحمل علي الخوف
من امثالها في المستقبل .

فقد نشبت الحروب الكبرى سواء التي قامت في اوروبا واسيا
وافريقيا منذ افتتاح القناة وقامت الثورات الهائلة التي حدثت في العالم
في هذه المدة بعيدة عن القناة فلم تؤثر مطلقا علي ايراداتها بل بالعكس

٥٢٧
كانت في ازدياد دائم ولورجعنا الى الاحصاء لوجدنا انه كلما اشتدت ربح
الحوادث واشتعلت نيران الحروب زاد ايراد القناة عن مثله في اوقات
السلم والصفاء

زادت ايرادات القناة في سنة ١٨٨٢ (وهي سنة الحوادث العرايية
التي كادت تسد فيها) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها
وزادت في سنة ١٩٠٤ سنة الحرب الروسية اليابانية ١٣ مليوناً تقريباً
عن السنة التي قبلها

كل هذا البيان لا يدع محلاً للتطير والتشاؤم من الحكم على القناة
وتقدير امور مظلمة لا يدل عليها دليل في ماضي القناة ولا في حاضرها
ولا يمكن استنتاجها من اى ظرف اخر

البواعث المرغبة في قبول المشروع

يعد ان بحث اللجنة الفروض الحسائية والاعتبارات العامة التي
تقدم ذكرها رأيت وجوب البحث في الاراء والافكار التي اتت بها الحكومة
في مذكرة جناب المستشار المالي وبلسان مندوبيها في اللجنة للترغيب
في قبول هذا المشروع حتى لا يفوت الجمعية العمومية شيء مما قيل
في موضوعه او في حواشيه وللعلم بطريقة واضحة كيف تدرس
الحكومة مشروعاتها التي تستأثر باقفاها عادة من غير ان تسمح للامة
بمشاركتها فيها برأى قطعي

قال جناب المستشار

« إن الحالة التي عليها القناة الآن مضرّة بالنسبة لنا لأنها تقضى بان الجيل الحاضر التي يحتمل معظم نفقات القناة لا يستفيد منها شيئاً في حين أن الأجيال القادمة ربما تجني منها بعد مرور ستين عاماً أرباحاً طائلة . فمن العدل ومن المفيد لمصر اقتصادياً اشتراكها الآن



المغفور له محمد بك فريد

والجيل القريب في أرباح القناة المستقبلية »

واللجنة ترى أن من واجبات الأفراد والجماعات مهما أسرفوا أن يدخروا من حاضرم شيئاً ينفع الاءعاب في مستقبل الأيام القريبة أو البعيدة مادام ذلك في الاستطاعة

إذا تقرر ذلك ورأينا شركة القناة تجرى على هذا المبدأ بطلبها مد
اجل امتيازها اربعين سنة قبل نهايته بثمانية وخمسين عاما سعيا وراء
مصلحتها ومصلحة ابناء مساهميها واحفادهم . فلماذا لا يكون « من
العدل ومن المفيد اقتصاديا لمصر » ان تدخر ارباح القناة لابنائها
واحفادها الذين هم ابناء الاجيال الالة لا لتركهم في بحبوحة السعادة
المالية ولكن لتعوض عايمهم بعض العبء الثقيل من الديون الاهلية
والاميرية التي يتركها لهم الجيل الحاضر والذي يليه وقد تبلغ قيمة
تلك الديون مئات الملايين من الجنيها ولتعوض جزءا مما تصرف فيه
الحكومة في هذا العصر من ثروتها المالية والعقارية التي باعها للشركات
ولغيرها وانفقت اثاثها

يقولون ان الحالة الحاضرة مضرّة بالنسبة لنا نظرا لحرماننا من
ارباح القناة التي ستمتع بها الاجيال القادمة ويراد بهذا القول ان نبيع
لانفسنا :

اولا — الاعتداء على حقوق الابناء والاحفاد في هذه القناة
بعد ان اضاعت الحكومة ما كان للبلاد فيها من الحقوق والسهم
باسعار يقدرونها بجزء من عشرة من اسعارها الحاضرة

ثانيا — ان نتصرف تصرف المبدرين يستدينون مبالغ
يصرفونها في غير حاجاتهم بفوائد فادحة لا يتعامل بها غير المضطرو او
السفينة

ثالثا — لان تزامم الاجيال الانية (مقابل تعويض لا يذكر) في نصيبها من ثروة ربما كانت تلك الاجيال اقدر منا على التصرف فيها بصورة او سلطة انفع للبلاد مما نستطيع ان نتصرف به نحن الآن مادام لا يوجد لهذه الجمعية العمومية ولا لحيثة مجلس شورى القوانين رأى قطعى فى الشؤون المصرية البهجة فضلا عن صرف الاموال الطائلة التى تزيد فى كل سنة بعد سداد اقساط الديون العمومية وسداد كل ما قضت به المعاهدات الدولية .

ولا شك فى ان كل سبب من هذه الاسباب المتقدمة يمنعنا من ان نتأثر بما يقال ويحكم علينا ان لا تتبع الا طريق الحق والصواب وقال جناب المستشار

« ان العملة المشروعة لا تبرر فى نظرا لاجيال القادمة الا اذا كانت المبالغ المتحصلة منها تستعمل فى مشاريع تعود على البلاد بالنفع والكسب فتربح البلاد بذلك ربها فى المنة يساوي على الاقل سعر خصم الارباح المستقبلية »

واللجنة توافق جنابه على صحة هذه الفكرة من الوجهة النظرية ولكنها مع الاسف لا توافق على صحتها من الوجهة العميلة . وذلك قياسا على الماضى الذى دل على ان الحكومة وجد لديها فى فرض امتعدة اموال طائلة فلم تفكر عند صرفها فى مثل هذه المشاريع شار اليها جناب المستشار ومع ذلك فان تلك المشاريع التى ستصرف

فيها المبالغ المتحصلة من هذا المشروع اما ان تكون مشاريع كمالية أو حاجية فان كانت كمالية كان من سوء التصرف ان نبيع ما نملك وما ينتظر من ربح عظيم يساعد اجيالنا الآتية على تحمل نتائج التصرفات الحاضرة لنقوم باعمال كمالية يمكن تأجيلها إلى الوقت الذي تصبحت الاعمال في حاجة اليها . اوالى ان يتيسر المال اللازم لها من طريق اخر افضل اقل ضررا من هذا الطريق .

وام اذا كانت تلك المشاريع حاجية . فلا تعدم الحكومة مالا يقوم مقام الاموال التي ستأخذها من هذا المشروع . بان تقدم تلك المشاريع على غيرها من المشروعات الكمالية المحضة التي ينفق عليها سنويا مئات لالوف بل الملايين من الجنيهات رغما عن معارضة مجلس شورى القوانين الذي يعبر عن رغبات الامم كمد السكك الحديدية من مجاهل افريقيا وهي التي أخذت لها الاموال لاحتياطية في الشهور الاخيرة مبلغ ٦١٤ الف جنيه رغما عما أبداه مجلس شورى القوانين من المعارضات الشديدة والآراء السديدة وكأقامة ثكنات لجيش الاحتلال بالماصمة وهي التي أخذتها من المال لاحتياطي كذلك أربعمئة ألف جنيه مصري في العام الماضي لاعمالهم الابتدائية فقط . وغير ذلك كالخسائر الفادحة التي نتجبت من المضاربة بمشتري اسهم غير مصرية ولا مضمونة من الاموال الاحتياطية والاعمال الاخرى التي هي فوق الشؤون الكمالية المملوءة بها صفحات الميزانية العمومية المشتملة على مبالغ

يتراوح بين ١٥ و ١٧ مليوناً من الجنيهات في كل عام وليس للامة في صرفها رأى قطعى ولا شورى مقبولة معها كان معقولا

ولقد فطن جناب المستشار الى الشهور العام (الذي لا يجهله) وهو تألم الامة المصريه من صرف اموا لها التى هى فى حاجة لها فى مثل تلك الوجوه الكمالية دون صرفها فى شؤونها الحاجية كالتعليم والامن والقضاء ووسائل نظام الرى والصرف والسكك الحديدية المحروم منها للان كثير من جهات القطر الداخلية واستهلاك الدين العمومى الذى ازدادت قيمته عما كانت عليه فى سنة ١٨٨٢

وخشى جنابه ان هذا التألم يدفع الامة لمقابلة هذا المشروع بمثل ما قابلته به من عدم الاستحسان والاشمئزاز وانه لا يشجع الجمعية العمومية على التصديق عليه فاحتاط لذلك وجاء بما يطمئن الخواطر ويهدى النفوس من هذه الجهة فقال مانصه « ان الارباح التى تعود على مصر من هذه العملية يجب ان لا تنفق فى حاجات الميزانية العمومية . وانما يجب ان تصرف على اعمال تقدم البلاد كالرى والسكك الحديدية وغير ذلك وعلى استهلاك الدين العمومى »

ولكن هذا القول ليس من شأنه ان يدفع الخوف الذى تأصل فى النفوس من تصرف الحكومة فى مال الامة من غير رقيب عليه وليس هنا محل اقامة الدليل على ذلك بذكر تفصيل الوجوه التى انفق فيها معظم المال الاحتياطى الذى كان متجمدا وسحب من صندوق

الدين عقب اتفاقية ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ الا بذكر الطريقة التي تعطى بها المقاولات والمشتريات المطروحة بين ايدينا تكفى لمعرفة الطريقة التي تسلكها الحكومة في تدبير اعمالنا المالية لان هذا المشروع الخطير الذي اوقعه حسن الظالم في يد الجمعية العمومية يجب ان يعتبر عند من لا يعرف حقيقة ادارة امورنا واموالنا . كمقياس ثابت للاعمال التي اجرتها الحكومة في الماضي والتي ستجربها في المستقبل مابقيت علي حالتها الحاضرة تعمل في المصالح العامة مستاثرة بدون ان تشرف الامة معها برأى قطعى فيها

كيفية تحضير المشروع وبمحة

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة المشتملة علي نصوص تمديلاتها انه حصلت مخبرات طويلة مع الشركة حال تحضير هذا الاتفاق فرات اللجنة ان من صالح المشروع مراجعة تلك المخبرات لتعرف اهم النقط الاساسية التي دارت عليها واجابات الشركة عنها حتى تتحقق كما تحققت الحكومة من عدم امكان الوصول الى منافع اكثر وحتى تكون على يقين من انه ليس في الامكان احسن مما كان فطلبت اللجنة من مندوبي الحكومة بجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ احاطتها علما بمضمون تلك المخبرات او تمكينها من الاطلاع عليها فاجابوها على الفور بما يأتى

« لم يكن هناك مخبرات تحريرية يمكن عرضها على اللجنة »
فكان هذا الجواب موجبا لاندعاش اللجنة واستغرابها لتحضير مشروع
خطير دقيق كهذا بدون حصول مخبرات كتابية بشأنه مطلقا حتي
ولو بصفة مذاكرات مع تكرار القول بمذكرة جناب المستشار
وبمذكرة الحكومة بحصول مخبرات طويلة انتهت بتحضير هذا المشروع
ولما لم يتحقق امل اللجنة في وجود اثر للمخبرات والمفاوضات الاولى
لدى الحكومة رأيت أن تكفي عن تلك المخبرات بالاطلاع على الرسائل
التي ذكرها المستشار المالي في اخر مذكرته المؤرخه ٢١ اكتوبر سنة
١٩٠٩ اذ قال

« وهناك مسائل دقيقة تختص بالاتفاقية الجديدة لا محل الان
للاشارة اليها في نص الاتفاقية وسيتم الاتفاق عليها بتبادل الرسائل مع
الشركة وستعرض صور هذه الرسائل قريبا على مجلس النظار »
فطلبت اللجنة في جلستها المنعقدة في ٢٨ فبراير سنة ٩١٠ من
حضرات مندوبي الحكومة ان يخبروها عن تلك الرسائل وعما يكون
قد تم بيها فاجاب سعادة ناظر المالية بما يأتي حرفيا :-
« لا رسائل ولا مسائل قدمت لمجلس النظار ولا أعلم خلاف
مسألة الاربعة والاربعين يوما ثم مسألة الاراضى التي سيخلفها البحر ومع
ذلك فالكلام كان فيها شفويا .

ولما يشئت اللجنة من عدم وجود آثار للمخبرات ولا للرسائل

التي تبودلت بين الشركة والحكومة ارادت أن تكتفى بالاطلاع على تقارير الخبراء الذين أشير اليهم في خطبة الجناب العالى يوم افتتاح الجمعية العموميه بالمباراة الآتية

« ان قيمه المبالغ التي ستدفعها الشركة للحكومة مقابل هذا الامتداد قد قدرها بعد البحث الدقيق اشخاص من ذوى الخبرة الواسعه في الشؤون الماليه »

فطلبت اللجنة من مندوبي الحكومة محاضر اعمال أولئك الخبراء وتقاريرهم لتستشير كما استنارت الحكومة بما جاء بها فاجابوها بما يأتي
حرفيا بجلسه ١٤ فبراير سنة ١٩١٠

« لم اتكن هناك تقارير تحريره . والخبراء هم نفر من موظفي الحكومة قاموا بعمل الحسابات اللازمه التي اقنعت نظارة الماليه بفوائد المشروع ومن هؤلاء الخبراء المسيوروسيان الموجود الان والمسيو كريج الموظف بمصلحه المساحه »

فارادت اللجنة حينئذ ان تعرف القواعد الحسابيه التي بنيت عليها عمال المستشار وأولئك الخبراء للالمام بها ولعرفه مقدارها من الصواب فسألت مندوبي الحكومة عن تلك القواعد فاجابوها بما يأتي « لا توجد قواعد وهذه افتراضات »

بمسألتهم اللجنة عن الاقيسة التي ساروا عليها في العمليات الحسابيه فاجابوها فا نصه « لا يوجد عندنا حساب يقيني وهذه العمليات كلها افتراضات »

ولما خاب رجاء اللجنة من أن تجد عند الحكومة مخبرات كتابيه أوائل
لرسائل الموعود بتقديمها لمجلس النظار أو تقارير للخبراء التي أشارت
إليهم الحكومة في خطبة الجناب العالي . أو أساسا صحيحا للفروض
الاحتمالية أرادت اللجنة أن تعرف كيف حصلت اذن المخبرات في هذا
المشروع وكيف سارت الحكومة في بحثه ودرسه حتي صار تحضيره
وبناء على اى شيء بنى جناب المستشار طلبه في مذكرته في مجلس النظار
بأن يصدق على مبدأ هذا الاتفاق اذ قال

« اننى اعرض المشروع على مجلس النظار ولى ثقته شديدة في انه
بعد درسه يصدق عليه المجلس في مبدئه »

فسألت اللجنة مندوبى الحكومة عن الادوار التى تداول فيها
درس هذا المشروع فاجابوا بما نصه

« الادوار التى مر بها المشروع هى كالآتى

عرضت الشركة مشروع الاتفاق على الحكومة ثم تناقش فيه
مجلس النظار وادخل هذه التعديلات عليه وقرر عرضه على الجمعية
العمومية وبعد هذا القرار قد صار امضاء الامر العالي القاضي بعقد
الجمعية من الجناب العالي »

يتضح مما ذكر عدم عرض هذا المشروع الخطير على خبراء
اختصاصيين من أكابر الخبراء بأوربا لفحصه ودرسه واعطاء رأيهم فيه
كما فعلت الحكومة في مشروع لائحة المعاشات المملكية الذى بقى

بين يدي الحكومة تحت البحث والدرس مدة أربع سنوات ثم استحضرت له من انكثرا خيرين شهيرين هما المستروران والمستر ريان ثم عرضته بعد ذلك على شركة انكليزية اخرى بلندن مختصة بمثل هذه الاعمال ويتضح فوق هذا أن الذين سمتهم الحكومة في خطبة الجناب العالي الخديوى « بالاشخاص ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية » واقتنعت نظارة المالية باعمالهم هم نفر من موظفيها يشغلون بها وظائف غير الوظائف التي يشغلها عادة ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية . كراقب حسابات الحكومة او مدير حسابات نظارة المالية وما أشبه ذلك من الوظائف العالية الرئيسية

وان من العيب ان يلاحظ ان هذا المشروع غير محتاج الى رأي الخبراء بدعوى انه مبنى على قواعد حسابية فنية نظرا لما كان فيه على الاقل من الزام الحكومة بمماشاة المستخدمين بعد انتهاء الامتياز ورفض الحكومة لذلك وهو الامر الذى يحتاج الى خبراء لاجل تقدير مافيه من المنافع فى حالة القبول والضار فى حالة الرفض

هذه الوقائع الثابتة باقوال الحكومة نفسها لا بطريق الظن او الاستنتاج قد ادعشت اللجنة ودلتها على ان الحكومة كان فى وسعها ان تهتم بدرس هذا المشروع اكثر مما اهتمت به وانها لم تعطه العناية التى كان يستحقها والتي تعطىها عادة لاي مشروع اخر اقل من هذا المشروع قيمة واهمية وقد زاد دهش اللجنة ما كانت تصادفه فى اجابات

مندوبى الحكومة من الابهام تارة ومن عدم انطباقها على الواقع تارة
اخرى فمثال الابهام فى الجواب ما يأتى

سألت اللجنة مندوبى الحكومة السؤال الاتى : هل مبلغ الاربعة
الملايين جنيه الذى ستدفعه الشركة للحكومة ستعتبره قرضا بفوائد
تجعل لسدادها اقساطا سنوية تدفعها من ايرادات القناة فتؤثر حيثئذ
فى حصص الحكومة السنوية او ان الشركة ستدفع هذا المبلغ من
مالها الاحتياطي ولا تأخذ بدله من ايرادات الشركة فاجابوها بعد
اربعة ايام بما يأتى

(يحتمل انه للحصول على اربعة ملايين جنيه تلتجىء الشركة لعقد
قرض وقد روعى هذا الاحتمالى عند تقرير شروط الاتفاق واتضح ان
ما تدفعه الشركة من فوائد واستهلاك سيؤثر نوعا ما فى هذه الحالة على
الحكومة فى ارباح المدة التى تبتدىء من سنة ١٩٢١ وتنتهى فى سنة ١٩٦٨
وعلى كل حال لو تقرر ان مطلوب القرض المذكور لا يدخل فى حساب
تقدير حصة الحكومة فهذا الشرط يجعل للشركة وجها فى طلب امتيازات
تكون معادلة له)

فمن الفقرة الاولى من هذا الجواب يستفاد بدون أدنى صعوبة
ان الحكومة لم تعرف ما إذا كانت الشركة ستقرض مبلغ الاربعة
الملايين جنيه وتجمعه سلفة تؤثر اقساطها فى الاجزاء التى ستخصص
للحكومة سنويا من سنة ١٩٢١ او انها ستدفعه من الاحتياطي القانوني

او الاحتياطي الخاص

ومن الفقرة الثانية يؤخذ ان باب طلب الامتيازات في هذا العقد لا يزال مفتوحا في وجه الشركة حتى ولو بعد خروج المشروع من بين يدي الجمعية العمومية كما هو صريح العبارة الاخيرة

ولو كان الامر قاصرا على ذلك لهان ولكن الحكومة ترى ان للشركة وجها في طلب هذا الامتياز ولا بد ان يكون عندها استعداد للاتفاق معها عليه

اما عدم انطباق بعض تلك الاجابات على الواقع أحيانا فيؤيده حادثة مر ذكرها في هذا التقرير وهي قول الحكومة بان الشركة تمهدت بتخفيض رسم المرور كلما ازداد دخل القناة وذلك بمقتضى اتفاقية صدقت عليها الجمعية العمومية للشركة وكلما ناقشتها اللجنة في هذا القول ازدادت تمسكا واصرارا عليه على ان الحقيقة هي ان الشركة لم ترتبط بهذا الاتفاقية ولم تصادق عليها كما مر البيان

هذا فضلا عن الاجابات الاخرى التي اضعفت ثقة اللجنة بالعمليات الحسابية التي اشتملت عليها المذكرة الاولى والثانية اذ قال مندوبو الحكومة عند ما سألتهم اللجنة عن سبب الفروق في الحساب وبين المذكرتين المتوه عنهما في بعض العمليات الحسابية ما يأتي :

(ان ما ذكره بالمذكرة الثانية هو المعقول والاكثر احتمالا)
وبديهي ان معنى هذا القول هو ان ما ذكره بالمذكرة الاولى

الرسمية غير معقول وانه بعيد الاحتمال بعد ان قيل عنها ان كل ما اشتعته عليه من العمليات الحسابية والقروض الاحتمالية مبنى على حكم العقل والتدقيق هذا فضلا عن انه لم يمض على المذكرة الاولى والثانية اكثر من عشرين يوما واللجنة لاتدرى ما الذى كان يقال عن المذكرة الثانية لو مضى عليها عشرون يوما او اربعون

النتيجة

والنتيجة ان اللجنة كانت تمنى ان تقدم الحكومة السنية للجمعية العمومية مشروعا محضرا بمحوثا حق البحث وشفوعا بما يشرحه ويؤيده من البيانات والمستندات متوفرة فيه شرائط الحكمة والروية مضمونة فيه مصالحة البلاد في حاضرها ومستقبلها القريب بما يصل اليه حد الاستطاعة والا. كان راجحة تلك المصلحة على غيرها او معادلة لها على الاقل لتجويل الجمعية فيه بمعرفة او بواسطة لجنة من اعضائها نظرات قليلة او كثيرة ثم تبادر بكل ابتهاج والشرح للموافقة على ذلك المشروع او تعديله تعديلا طفيفا ان كن المشروع قابلا لتعديل وكان جائزا لها عمله

ثم ينصرف اعضاء الجمعية الى بلادهم من الثغور الشمالية الى الحدود الجنوبية رافعين الوية الشكر والثناء على حكومتهم لجدها وسعيها لخير امتها وسهرها على مصالح بلادها فتزداد ثقة الاهالى ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين فان ذلك اقصى ما تتمناه الجمعية وما ترى

أن الهيئتين الحاكمة والمحكومة في حاجة قصوي إليه دائماً وخصوصاً في مثل الظروف الحاضرة

ولكن ما الذي تصنعه الجمعية وقد قدمت لها الحكومة مشروعاً مهما خطيراً وضع بسرعة لم تعهد في الحكومة من قبل وباختصار كل ما يبرره جناب المستشار بأنه جاء بدافع الضرورة كما جاء بمذكرة جنابه الصادرة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ غير مبحوث حق البحث ولا مرفوق بإيضاحات ومستندات تؤيده لدرجة أن مذكرة جناب المستشار المالي التي هي أول وآخر مستندات الحكومة في بيان وإثبات منافع هذا المشروع لم تكن حاضرة لديها عند ما طلبتها اللجنة منها بل اضطرت أن تنتظر ستة أيام حتى وصلتها مع بعض المستندات التي كانت طلبتها اللجنة من مندوبي الحكومة وفضلاً عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع فإنه جاء سابقاً لآوانه بعشرات من السنين ومعلوم أن السرعة في العمل والحكم على المستقبل البعيد جداً كلاهما يترتب عليه حتماً الخطأ والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب مهما كان الموضوع بسيطاً فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد امتياز قناة السويس أربعين عاماً قبل انتهاء أجل امتيازها بنحو ستين عاماً لا ريب في أن الخطأ حينئذ يكون جسيماً والضرر الذي يترتب عليه حالاً واستقبالياً يكون أجسام لذلك لم يسع اللجنة أن تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبجته كما سبق ذكره وأهم ما رأته فيه كما

يأتي بيانه .

أولا - أن مشروع عقد الاتفاق المعروض على الجمعية غير مقبول
لأن شركة القناة ولا من الحكومة المصرية وكان يجب أن لا يقدم
للجمعية العمومية إلا بعد الاقرار عليه من جمعية مساهمي الشركة
مادامت الحكومة ليست هي العارضة للمشروع كما تقول

ثانيا - أنه ليس للجمعية العمومية ولا من المصلحة تعديل المشروع

كما سبق البيان

ثالثا - أنه قد ظهر بالحساب أن في هذا المشروع غبنا فاحشا على
مصر تقدره اللجنة بنحو ٥٩٨،٠٠٠، ١٣٠ من الجنيهات أصلا
وقائدة على قاعدة

حساب جناب المستشار

رابعا - أنه لاحقيقة للمخاوف التي تتوقعها الحكومة لو لم تتفق مع
الشركة على مد أجل امتيازها ثم ان كان بعض هذه المخاوف محلا للنظر
قدقعه يمكن قبل وقوعه خصوصا متى لوحظ ان الشركة كلما مرت
سنة من مدة امتيازها كانت اقرب إلى التساهل في شروط التعاقد مع
الحكومة لأنها لن تجد الا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها أما مصر
فإنها تجد كثيرا من الشركات الدولية تتعاقد معها على ادارة القناة
واستغلاله

خامسا - أنه لايجد أنى ضرورة مالية تلجئ الى التعاقد بالنهين

القاحش سيما وان التعاقد واقع على مستقبل بعيد لا بد في الحكم عليه من الخطأ العظيم الذي لا يقبل الجيل الحاضر ولا يرضى بان يتحمل مسئولية أمام الاجيال المستقبلية الا اذا كانت الفائدة مضمونة وواضحة وضوحا لا ريب فيه

سادسا - ان فكرة استفادة الجيل الحاضر من ارباح القناة كان يمكن ان يقال عنها انها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتى أولا - ان لا يوجد مطلقا غبن في التعاقد عليها

ثانيا ان يستعمل المقابل في أعمال مثمرة تبرر هذا التعاقد أمام الاجيال المستقبلية وان يكون للامة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشريط كفالة فعالية

أما والغبن في الصفقة قاحش والحكومة لم تسمح الى الان باعطائ الامة حق الاشتراك معها برأى قطعى في تدبير شؤونها المالية والداخلية البحتة خصوصا وان العقد حاصل على زمان ابعد من ان يكون الحكم

عليه صحيحا فهو سابق لاوانه من كل الوجوه وعلى ما هو مذكور في هذه الاسباب قررت اللجنة بالاجماع رفض هذا المشروع وللجمعية الراى

الاخير

To: www.al-mostafa.com